تاريخ الفكر الاقتصادي

من التجاريين إلى نهاية التقليديين

تأليف
دكتور سعيد النجار
استاذ سابق في جامعة القاهرة

١٩٧٣

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩

تقـديم

يتناول هذا الكتاب تاريخ الفكرة الاقتصادي خلال فترة من اهم فترات تكوينه وهي تبدأ من منتصف القرن السابع عشر على وجه التقريب حيث كان الفكر التجاري في إبانه إلى منتصف القرن التاسع عشر حين ظهور كتاب جون ستيوارت ميل في « مبادىء الاقتصادي السياسي » . وقد شهدت تلك الفترة المدارس الفكرية الكبرى مثل التجاريين والطبيعيين والمدرسة التقليدية كما شهدت أقطاب الفكر الاقتصادي الذين ساهموا في وضع أصول علم الاقتصاد كما نعرفه اليوم ، وعلى رأس هؤلاء آدم سميث وريكاردو ومالتس وجان باتست ساى من رجال النظرية التقليدية ، وتوماس مان ودي مونكرتيان وفون يوستي من المدرسة التجارية ، وكيناي وميرابو ولارڤيير من مدرسة الطبيعيين ووليام پتي وكانتيلون وتيرجو من الرواد الذين مهدوا الطريق لظهور الفكر التقليدي وقد ترك كل واحد من هؤلاء طابعه الذي لا يمحى على ناحية أو أخرى من نواحي الفكر الاقتصادي .

ولقد كنت أود أن يتسع المجال لكي أتابع تطور الفكر الاقتصادي بعد التقليديين بحيث أتناول المعالم الكبرى للنظرية التقليدية الجديدة . كذلك كنت أرجو أن يمتد البحث إلى تطور الفكر الاشتراكي الذي نما وازدهر أيضاً خلال

نفس الفترة . غير أن هذه رقعة شاسعة ولم يكن من المستطاع تغطيتها جميعاً بين دفتي هذا الكتاب .

لقد ترددت طويلاً في نشر هذا الكتاب لما أعرفه من وجوه النقص فيه . ولم يشجعني على اتخاذ هذه الخطوة إلا ما أحس به من وجود فراغ كبير في المكتبة العربية في هذا الفرع من فروع المعرفة الاقتصادية . وأود بهذه المناسبة ان أعبر عن عظيم شكري وتقديري لزملائي أساتذة الاقتصاد في كليتى الاقتصاد والحقوق بجامعة القاهرة وكان لهم أكبر الفضل في إتمام هذا الكتاب .

فبراير ١٩٧٣ — المؤلف

البَابُ الأَوّل

تاريخ الفكر الاقتصادي

بصفة عامة

الفصل الأول

* مطلع الفكر الاقتصادي *

طبيعة تطور الفكر الاقتصادي :

يمثل الفكر الاقتصادي جهد الإنسان في أن يتفهم ناحية معينة من نواحي الظاهرة الاجتماعية . وكما أن الظواهر الطبيعية سواء في علاقتها بتركيب المادة وخصائصها أو في علاقتها بالأجرام السماوية وحركاتها أو غير ذلك ، قد شغلت قوى الإنسان الفكرية منذ أمد بعيد ، كذلك شأن المجتمع الذي يعيش فيه . فقد واجهته ظواهر مختلفة من حيث طبيعة المجتمع ، وحوافز الأفراد ، وعلاقتهم ، ونظمهم ، وحاول أن يصل إلى معنى معقول لتلك الظواهر. ولم تكن الظاهرة الاقتصادية بأقل من سواها اقتضاء لقواه الفكرية . فهو يرى الفقر والغنى ، والنقود والأثمان ،والتجارة وسعي الافراد وراء عيشهم ، وتبطلهم عن العمل ، وقيام المشرعات وازدهارها واضمحلالها .

وقد أحس أن هذا الخليط الكبير من الوقائع لا يمكن أن يسير على غير هدى. بل إن هناك علاقات محددة تربط بين تلك الوقائع وتكيفها . ومن ثم فقد حاول أن يصل إلى كنه تلك العلاقات وأن يستجلي هذا النظام الذي يربطها ، وفي ضوء ما انتهى إليه من معنى لتلك الوقائع والعلاقات أراد أن يصوغ سياسته وسلوكه على النحو الذي يمكنه من تذليل بيئته والسيطرة عليها في سبيل الحصول على أقصى ما

يمكن الحصول عليه من ثروة . ومن هنا كان الفكر الاقتصادي ، وكانت السياسة الاقتصادية .

ومن السهل على الباحث اليوم أن يستعلي في نظرته إلى محاولات الأقدمين وأن يقف موقف الاستخفاف أو السخرية من فكرتهم عن سير النظام الاقتصادي وعلاقاته . ولكن لعله غير واع أن حكمتنا الحاضرة ، إن كان ثمة حكمة ، إنما تولدت عن جهد الماضي ، وأن الفكرة المزدراة هي أم الفكرة الموقرة . وهكذا الحقيقة في سيرها وتطورها . فهي لا تشرق فجأة ، وإنما تسري سريان الخضرة في الشجرة الذابلة . وكل محاولة فكرية أصيلة ، أيا كان بطلانها ، لها مكانها في سعينا الحثيث نحو الحقيقة . فلولا التجاريون لما كان الطبيعيون ، ولولاهما معا لما كان آدم سميث ولولا الجميع لما كان تراثنا الفكري في الوقت الحاضر .

وإذا نظرنا نظرة سريعة إلى الأجيال المتعاقبة من رجال الفكر الاقتصادي نجد أن الفرق الجوهري بينهم ، إنما يرجع إلى عوامل ثلاثة :

أولا : الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي :

ذلك أن الفكرة الاقتصادية لا تولد في فراغ ، وإنما هي محاولة لتفهم الواقع وتفسيره. غير أن هذا الواقع ليس بالامر البسيط فهو متشابك معقد ، وهو يتضمن حقائق لها صلة بالمشكلة التي يراد بحثها ، كما يتضمن حقائق لا علاقة لها بتلك المشكلة .

وعلى ذلك فإن نقطة البداية عند كل مفكر اقتصادي هي تنقية هذا الواقع المعقد باستبعاد ما ليس له صلة ، واستبقاء ما يعتقد أنه ضروري لإلقاء ضوء على مشكلته. فهو يبني في ذهنه نموذجا Model للحياة الاقتصادية ، ومن هذا النموذج يستخلص الاحكام الاقتصادية . وطبيعي ان يتشكل هذا النموذج بالخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي. فاذا كان هذا النظام فطريا حيث التجارة الخارجية منعدمة وتقسيم العمل في مراحله الاولى ، ورأس المال لا يلعب دورا مذكورا في

الإنتاج أو في العلاقات بين الأفراد ، فإننا لا نتوقع نظرية اقتصادية للتجارة الخارجية أو لوظيفة رأس مال . فهذه الظواهر لا وجود لها في تجربة المفكر الاقتصادي ، ومن ثم فهي غير موجودة في نموذجه. وإذا كان النظام الاقتصادي شبيها بالنظام الذي كان سائدا في انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث تحتل التجارة الخارجية مكان الصدارة ، وحيث تنشأ الثروات الكبرى في نطاقها ، فإن من الطبيعي أن نتوقع «نموذجا تجاريا» قوامه التجارة الخارجية دون غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي .

ومقتضى ذلك أن تكون الافكار الاقتصادية متطورة تطور النظم التي تستهدف تفسيرها. فالفرق بين جيل وآخر من الاقتصاديين لا يرجع إلى خطأ من جانب الاول وصواب من جانب الآخر ، وإنما يرجع إلى تغاير الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي. واذا نحن أمعنا النظر فيما نصفه بالخطأ من أفكار قدامى الاقتصاديين نجد أنها في الواقع مرتبطة بخصائص معينة لا وجود لها في نظامنا الاقتصادي الحاضر ، وأن ما نصفه بالصواب من أفكارهم إنما يرجع إلى اتفاقه مع تجربتنا الاقتصادية .

ولكن ألا يدفعنا ذلك إلى التشكك في وجود حقيقة اقتصادية دائمة ؟ واذا كانت النظم الاقتصادية في تطور مستمر فكيف يمكن الزعم بوجود قوانين اقتصادية ثابتة ؟ وقد وجه هذا النقد إلى النظرية التقليدية لما اتجهت إليه من استخلاص قوانين اقتصادية تتسم بالعمومية والإطلاق . ولسنا هنا في مقام الدفاع عن النظرية التقليدية أو نقدها فان ذلك يجرنا إلى مشكلة كبرى ، وهي منهاج البحث في الدراسات الاقتصادية . ونكتفي بالإشارة إلى أن هناك قدراً أقل من الخصائص التي تتميز بدوامها . أو بالبطء الشديد في تغيرها . وهذه تصلح اساسا لاستنباط قوانين عامة . فإذا أقامت النظرية التقليدية جزءا كبيرا من أحكامها على اساس سعي الفرد وراء مصلحته الشخصية ، فإننا نستطيع وصفها بالعمومية لعمومية الظاهرة التي استقيت منها . كذلك الشأن بالنسبة لقانون الغلة المتناقصة مثلا حيث يقوم عند التقليديين على اتجاه السكان نحو الزيادة مع بقاء كمية الارض ثابتة . وكلا الامرين، زيادة السكان وثبات كمية الارض، لهما من العمومية والدوام ما يبرر

ثبات الحكم الذي يقوم عليهما. وتتجلى عبقرية المفكر الاقتصادي في قدرته على التمييز بين الخصائص الوقتية والخصائص الدائمة في نظامه الإقتصادي .

ثانياً : القيم الاجتماعية السائدة :

وهذه هي التي تحدد الغاية النهائية من كل دراسة إجتماعية. ومن الطبيعي أن يتفاوت الفكر الاقتصادي بين جيل وجيل لتفاوت القيم التي يؤمن بها كل من الجيلين . وفرق بين الدراسة الاقتصادية التي تصدر عن إيمان بالحرية الفردية . وبين ما يصدر عن إيمان بالدولة كحقيقة اجتماعية مستقلة عن الفرد وأكبر منه . وإذا نحن نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نجد أن هذا العامل كان من أهم العوامل التي تفسر الفرق بين النظريات الاقتصادية. ففي القرن السابع عشر استقرت فكرة الدولة الاقليمية Territorial state وسادت النزعة الوطنية واتجهت بلاد اوربا الغربية إلى بسط سلطانها السياسي على بلاد تجاوز حدودها الاقليمية . لذلك كان البحث الاقتصادي خاضعا لغاية كبرى وهي تدعيم سلطان الدولة واستكمال أسباب قوتها ومجدها . وكانت هذه هي الروح العامة التي تشيع في كل ثنايا الأفكار التجارية Mercantilism وهي قوام الفكر الاقتصادي حين ذاك . لم تكن رفاهية الفرد محل اعتبار خاص بل كان ينظر إليها على أنها تتعارض مع قوة الدولة . ومن هنا كانت معارضة التجاريين للاستهلاك . ولما كان حجم السكان يعتبر عنصرا جوهريا من عناصر قوة الدولة ، فقد حبذ التجاريون زيادة السكان ، بصرف النظر عما يحتمل أن يترتب على ذلك من انخفاض مستوى المعيشة ، وهكذا بالنسبة لكل ناحية من نواحي الفكر التجاري وهي تفهم في ضوء القيم الاجتماعية السائدة خلال تلك الفترة .

أما في القرن الثامن عشر فقد سادت فكرة الحرية الفردية وأصبح الفرد يحتل واسطة العقد من كل تنظيم اجتماعي . ومن ثم فقد تلونت الأفكار الاقتصادية بتلك النزعة الجديدة. ونلمس أثر ذلك واضحا في النظرة إلى الثروة والسكان. فالثروة لم تعد أداة لتدعيم سلطان الدولة وإنما هي وسيلة الرفاهة الاقتصادية للأفراد . وأدى

ذلك إلى تغير مفهوم الثروة . فبعد أن كانت ذهبا وفضة أصبحت سلعا تساهم في إشباع حاجات الفرد . كذلك تغيرت النظرة الاقتصادية إلى السكان . لم يعد حجم السكان أمرا ينظر إليه من حيث ملاءمته لسد حاجة الدولة إلى الجيوش المحاربة ، وإنما ينظراليه في ضوء ما يترتب على تغيره من زيادة ونقصانفي الرفاهية الاقتصادية. ليس هذا فحسب بل إن نطاق الدراسة الاقتصادية قد تطور بحكم النزعة الجديدة. لم يكن ثمة مجال في ظل القيم القديمة لبحث مشكلة التوزيع .فالمشكلة في القــرن السابع عشر لم تكن مشكلة طبقة إزاء طبقة اخرى في داخل الدولة الواحدة، وإنما مشكلة دولة إزاء دولة اخرى أجنبية . أمــا مع سيادة الحرية الفردية فقد أصبح من اللازم بحث القوى التي تحكم توزيــع الناتج بين العامل والرأسمالي ومالك الارض لما لذلك من علاقة وثيقة بمدى الرفاهية الاقتصادية التي يصل اليها أفراد النظام الاقتصادي . ومن ثم فقد أصبحت مشكلةالتوزيع من أهم مشاكل النظرية الإقتصادية .

ثالثاً : الاحداث الاقتصادية الجارية :

لا يمكن الفصل بين الأحداث الاقتصادية الجارية في أية فترة من الفترات وبين الفكر الاقتصادي لهذه الفترة . فالنظرة الاقتصادية لا تعدو أن تكون تفسير مفترضا للوقائع . وقد يجدّ من هذه الوقائع ما يؤيدها أو يعد لها أو يقضي عليها . ولا ريب في أن أكتشاف الذهب في الدنيا الجديدة ، وما ترتب عليه من ثــراء الحكومة الأسبانية صاحبة هذه الاكتشافات ، كان له أبعد الأثر في توجيه الفكر النجاري وصياغته . ولا شك أيضا في أن الحالة الاقتصادية التي كانت عليهــا انجلترا في النصف الأول من القرن التاسع تركت اثرا عميقا في النظرية الإقتصادية . والا فكيف نفسر تلك الأهمية الكبرى التي أعطيت للريع في النظرية الإقتصادية . لقد كان من أثر الحروب النابليونية أن ارتفعت أثمان الحاصلات الزراعية ارتفاعا كبيرا . وقد عاد هذا الارتفاع بالفائدة على ملاك الاراضي وذلك دون جهد خاص من جانبهم . وكان من جراء ذلك أن صيغت نظرية الريع على النحو الذي نعرفه عند ريكاردو . وأصبحت منذ ذلك الحين جزءا لا يتجزأ من النظرية الإقتصادية

الإنجليزية . كذلك كان من أثر الحروب النابليونية أن اضطرت انجلترا في سبيل تمويل مجهودها الحربي أن توقف الوفاء بالذهب ، وأن تخول بنك انجلترا سلطة إصدار عملة ورقية دون غطاء كامل . وقد ساهم ذلك في ارتفاع الاسعار ،وساهم أيضا في نشوب تلك الملحمة الاقتصادية الكبرى التي تعرف في تاريخ الفكر الاقتصادي باسم «الخلاف المعدني» Bullionist Cotroversy. وقد تبارى رجال الفكر حينذاك ، وعلى رأسهم ريكارد ومالتس وماكلوخ ، في بيان الآثار المترتبة على زيادة العملة الورقية الإلزامية وعلاقة ذلك بارتفاع الأسعار ، وتدهور سعر الصرف ودور بنك انجلترا والبنوك التجارية في النظام النقدي . ولا شك أن النظرية النقدية خطت خطوات واسعة عن طريق هذا الخلاف. لا نستطيع كذلك أن نفهم النظرية التقليدية دون أن نأخذ بعين الاعتبار ما ترتب على الثورة الصناعية Industrial Revolution من تغير كلي في أساليب الإنتاج ، وظهور الإنتاج على نطاق كبير ووضوح الفواصل بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية . ومن هنا كانت نظرية رأس المال ، وأثره في الإنتاج ، والعوامل التي تساعد على تراكمه ، وكانت أيضا نظريات الأجور والأرباح .

وإذا نحن انتقلنا إلى الفترة الاخيرة نجد أن الحرب العالمية الاولى ، وما ترتب عليها في ألمانيا وأوربا الوسطى ، ساهمت مساهمة كبيرة في تطور نظرية ميزان المدفوعات وفي بيان العوامل التي تدخل في تحديد سعر الصرف . فقد كان من جراء التعويضات الضخمة التي فرضت على ألمانيا وحلفائها أن اضطرت حكومات تلك البلاد إلى اتباع سياسة نقدية تضخمية أسفرت عن تدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار ارتفاعا لم يسبق له نظير. وكان لذلك أثره الكبير على ميزان المدفوعات وعلى سعر المارك الالماني بالنسبة للعملات الأجنبية ، وقد أثارت هذه التطورات جدلا طويلا بين رجال الفكر الإقتصادي كان من جرائه إلقاء ضوء جديد على نظرية ميزان المدفوعات وسعر الصرف .

واخيرا لا نستطيع أن ننسى اثر الازمة العالمية الكبرى سنة ١٩٣٠ في القضاء نهائيا على النظرية التقليدية في العمالة وإفساح الطريق إلى حلول نظرية كينز محلها .

ويمكن أن تتعدد الأمثلة على تأثير الاحداث الاقتصادية الجارية في الايحاء بفكرة جديدة او تعديل فكرة قائمة او استبعادها . وبعد فان الاحداث الاقتصادية هي المادة الاولية التي تعطينا غذاءنا الفكري ، وهي المعين الذي لا ينضب لتجربتنا الاقتصادية ومن هنا كان تأثيرها المستمر على الفكرة الاقتصادية وتطورها .

هذه العوامل الثلاثة : خصائص النظام، والقيم الاجتماعية، والاحداث الجارية هي التي تفسر تطور النظرية الاقتصادية من جيل إلى جيل ، وهي التي تشكل ما يمكن أن تسميه بالسياق التاريخي للافكار الاقتصادية. وان الباحث ليعجز عن فهم اراء السابقين عليه اذا نظر اليهما منسوبة إلى قيمه الخاصة ، او خصائص النظام الذي يعيش في ظله. ولا مناص من النظر إلى تلك الآراء في سياقها التاريخي الذي اكتنفها وأوحى بها . حينئذ تكتسب تلك الآراء معنى معقولا، تفتقده اذا نظر اليها مجردة عن هذا السياق .

علم الاقتصاد والافكار الاقتصادية :

هناك فارق كبير بين أن يؤرخ الباحث لعلم الاقتصاد ، كما نعرفه اليوم ، وأن يؤرخ للفكر الاقتصادي بصفة عامة . فعلم الاقتصاد باعتباره مجموعة القواعد والأحكام التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها علم حديث النشأة . وقد يختلف الرأي حول النقطة التي بدأ فيها فهو عند البعض يبدأ مع كتاب ثروة الامم لآدم سميث (١٧٧٦) وعند آخرين يبدأ مع كتاب كانتيلون Cantillon بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة (١٧٣٠) .

Essai sur la Nature du Commerce en Général.

وهو في نظر فريق ثالث يبدأ مع المدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا حول منتصف القرن الثامن عشر ، ولعل هذا هو ما يستفاد من كتاب جيدوريست عن «تاريخ الفكر الاقتصادي» الذي يبدأ بهذه المدرسة .

أما الأفكار الاقتصادية باعتبارها تلك الآراء المتناثرة التي راودت المفكرين عن ماهية الثروة ، أو طبيعة ووظائف النقود ، او العوامل التي تحكم قيم الاشياء ، فهذه قديمة قدم التاريخ . ولا تكاد تخلو حضارة من الحضارات القديمة ، فرعونيـــة أو إغريقية أو رومانية من اولئك الذين أمعنوا النظر في زاوية أو أخرى من زوايا الظاهرة الإقتصادية . كذلك لم تخل الكتب السماوية ، والتعاليم الدينية ، من تناول لبعض المسائل ذات الصبغة الإقتصادية .

ولكن الذي يعيننا في سياق هذه الدراسة هو أن نركز النظر على نشأة علـــم الإقتصاد وتطوره. ومن ثم فان نقطة البداية تتمثل في تلك المدارس الفكريـــة التي مهدت الطريق لآدم سميث وأثرت فيه تأثيرا مباشرا . ولعل مدرسة التجاريين التي سادت الفكر الإقتصادي خلال القرن السابع تعتبر بداية ملائمة . غير أننا نلقي نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي القديم .

الفكر الإقتصادي عند الاغريق :

إذا كان الفكر اليوناني قد بلغ ذروة الإبداع في الفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسة ، فإن الاقتصاد لم يحظ بنصيب كبير في تلك الصحوة الفكرية . وتفسير ذلك يسير. فإن حاجات الفرد حينذاك كانت بسيطة فطرية لا تتجاوز الحاجةإلى السلع الرئيسية اللازمة للغذاء والكساء والوقاء . ومن ثم فقد كان الإنتاج بسيطا. كذلك كانت التجارة في حدود ضيقة لا تكاد تتجاوز حدود المدنية اليونانية . وبديهي أنه لم يكن ثمة تغير يذكر في أساليب الإنتاج . فالنظام الاقتصادي يتسم بالركود ، يسير على وتيرة رتيبة لا تتغير. وفي مثل هذه الظروف من الصعب أن نتوقع إلحاح المشكلة الاقتصادية على عقول المفكرين . وما عسى أن يجول بخاطرهم يقف عند حدود هذا النظام الإقتصادي البسيط . وهذا ما نجده عند أفلاطون وأرسطـــو واكزينوفون .

تعرض أفلاطون (٤٢٧ ــ ٣٤٧ ق . م) لبعض المسائل الاقتصادية في كتابيه الجمهورية The Republic والقوانين The laws. وقد تناول نشأة الدولة وأوضح أن

الدولة تقوم لحاجة الافراد بعضهم إلى بعض . فالفرد لا يستطيع أن يقوم بذاته مستقلا عن غيره . ولا مناص له من اعتماده على الغير لإشباع حاجاته الأولية . هذا الأساس الاقتصادي هو الذي يفسر عند افلاطون قيام الدولة .

وقد دعاه ذلك إلى تناول تقسيم العمل بين الأفراد . وأشار إلى عدم سلامة الجمع بين أكثر من مهنة واحدة حيث أن الافراد يتفاوتون في قدراتهم واستعدادهم

وقد أقر افلاطون النظام الطبقي وعنده أن الدولة يجب أن تقوم على ثلاث طبقات طبقة المزارعين والعمال ، وطبقة المحاربين ، وطبقة الحكام .

بيد أن اسم افلاطون في مجال الفكر الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بآرائه في المدنية الفاضلة وهي تصور في تقديره المثل الأعلى الذي يجب أن تسعى إليه كل مدينة يونانية في سبيل تحقيق سعادة المواطنين . وفي هذه المدينة الفاضلة تقوم طبقة مختارة بالحكم وتتفرغ له ويختار أفرادها منذ الصغر ويعزلون عن باقي أفراد الجماعة ويلقنون أصول الحكمة والحرب ، وهم بعد ذلك يعيشون عيشة شيوعية ، فليس بينهم ملكية فردية وليس لأحدهم أسرة مستقلة ، وهم لا يسرفون في الغنى وإنما يقتصرون على ما يوفر لهم أسباب الحياة المعتدلة . ويلاحظ أن الشيوعية التي نادى بها أفلاطون لا تطبق إلا على أفراد الطبقة الحاكمة ولا تجاوز ذلك إلى سائر أفراد المدينة. ولقد أصبحت الصورة التي رسمها أفلاطون للمدينة الفاضلة المثل الذي سار على نهجه عدد كبير من الكتاب فيما بعد كما سنرى عند دراسة الافكار الاشتراكية. فهي تمثل الأتوبيا الأولى في سلسلة طويلة من « المدن الفاضلة» التي تصورها المفكرون كل بحسب عقيدته عن أسباب السعادة الحقيقية .

أما أرسطو (٣٨٤ — ٣٢٢ ق . م) فقد تناول بعض المسائل الإقتصادية في كتابه عن السياسة وكتاب الأخلاق . وقد عارض أستاذه أفلاطون في نشأة الدولة . فالدولة لا ترجع إلى اعتبارات اقتصادية باعتماد فرد من أفراد الجماعة على الآخرين وإنما ترجع إلى أن الانسان مدني بطبعه أو ذو غريزة سياسية . كذلك عارضه في أفكاره عن الشيوعية ودافع عن الملكية الفردية باعتبارها توفر الحافز على العمل،

وتقلل فرص الإحتكاك والنزاع بين أفراد الجماعة . بيد أن أرسطو يتميز عن أفلاطون في نزعته التحليلية . فهو يحاول أن يلتمس تفسيرا لبعض الظواهر الإقتصادية . ومن ثم نجده يعطي تعريفا للثروة بأنها مجموعة الأدوات والسلع التي تستخدمها الأسرة أو الدولة بقصد تحقيق أسباب الحياة الطيبة. وفي القيمة نجد لديه بذور التفرقة بين قيمة الاستعمال Value in use وقيمة المبادلة Value in Exchange تلك التفرقة التي وجدت تعبيرها الواضح عند آدم سميث . فعنده أن لكل سلعة قيمة تمثل منفعتها لصاحبها أو لمن يستعملها وهذه هي قيمة الاستعمال ، وقيمة أخرى تعبر عن مدى ما تبادل به في السوق . وقد رفض أرسطو الفكرة التي انتهى اليها افلاطون من أن قيمة السلعة صفة كامنة فيها ورأى أن القيمة تتوقف على اعتبارات خارجة عن السلعة ذاتها مثل منفعتها لشخص معين . وأخيرا فقد تناول أرسطو النقود وأوضح أنها نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل . فهي الواسطة التي يتم بها تبادل السلع وفي الوقت نفسه مقياس القيمة . وبين أرسطو أن النقود تخضع في قيمتها للقوانين التي تحكم قيمة السلع الاخرى ولو أنها ليست عرضة للتقلب الشديد الذي تتعرض له السلعة العادية .

والمفكر الثالث ذو الشأن في المجال الاقتصادي هو اكزنوفون Xenphon (٤٤٠ ــ ٣٥٥ ق . م) الذي كتب المحاورات الاقتصادية. ويعتبر اكزونوفون من أوائل المفكرين الذين ميزوا بين النقود والثروة . وعنده أن الثروة وثيقة الصلة بإشباع حاجات الإنسان . وبغير هذه الصفة لا تكون ثروة . وقد أشاد بالزراعة واعتبرها مصدر ثروة الجماعة بحيث إذا انتعشت انتعش النظام الاقتصادي بأكمله والعكس بالعكس . ويعتبر اكزونوفون في هذا المجال رائدا للمدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا بعده بعدة قرون . وقد أكد اكزونوفون الفائدة التي تجنبها أثينا من استغلال مناجم الفضة وأوضح أن الفضة دون غيرها من السلع تتميز بثبات كبير في قيمتها . واخيرا فإن اكزونوفون يعتبر من رواد علم المالية العامة ، فقد كتب بحثا عن وسائل زيادة ايرادات أثينا ، حاول فيه أن يستعرض السياسة التي يمكن أن تتبعها المدينة لانتعاشها وزيادة إيراداتها .

الفكر الاقتصادي عند الرومان :

رغم أن الرومان أقاموا امبراطورية مترامية الأطراف شملت حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله وامتدت في أوجها إلى ما وراء ذلك، فانهم لم يضربوا بسهم وافر في وجوه المعرفة الإنسانية . صحيح أنهم أعطوا العالم تراثا قانونيا رائعا ، وأوغلو في بيان طبقات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم ، ونظم الحكم والادارة ، ودونوا القوانين وشيدوا الطرقات ، ولكن ذلك كله لا يقاس بالخصب الفكري الذي ميز الحضارة اليونانية . ويصدق ذلك بوجه خاص على الفكر الاقتصادي . وما عسى أن نجده عند مفكرين من لمحات إقتصادية لا يرجع إلى تحليل للواقع ، وإنما يعبر عن القيم الاجتماعية التي كان يدين بها المجتمع الروماني . ويتبين ذلك من مراجعة ما كتبه أمثال شيشرون (١٠٦ — ٤٣ ق . م) وسنكا Seneca (٤ ق . م إلى ٦٥ ب . م) وبليني Pliny (٢٣ — ٧٩ ب . م) فقد لاحظوا أن روما سادت شبه الجزيرة الإيطالية ثم دعمت سلطانها على العالم لما تتمتع به من ثروة زراعية . ومن ثم فقد وضعوا الزراعة في مكان الصدارة بين وجوه النشاط الاقتصادي . واعتبروا أن الزراعة حرفة نبيلة وأن انتعاشها أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية . أما الصناعة أو التجارة فكانت في تقديرهم من الحرف غير النبيلة ، وكذلك عمل الاجير في أية صورة من الصور . والنقود في تقديرهم مصدر البلاء الأجتماعي ، ويلحق بها من يتعامل فيها بالإقراض والربا . ومع ذلك فإننا نجد عند بليني بيانا لمزايا الذهب النقدية من حيث دوامه وقابليته للتجزئة ، ونجد أيضا عند سنكا بذور التفرقة بين النظام الطبيعي والنظام المصطنع أو من ترتيب الانسان ، واعتبار كل ما هو طبيعي صالح وينسجم مع سعادة الفرد على عكس ما هو مصطنع .

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى :

استغرقت العصور الوسطى مدة الف سنة تقريبا تبدأ من سقوط روما سنة ٤٧٦ ب . م إلى سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣ . وقد عرفت هذه الحقبة في تاريخ الفكر الأوربي بعصور الظلام نظرا لما غلب عليها من ركود فكري . ولو أنها لم تكن

كذلك في الحضارة الإسلامية . فقد شهدت هذه الفترة ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي ، وازدهار الحضارة العربية والإسلامية وإسهامها في مختلف فنون المعرفة . بل إن هذه الفترة لم تكن ظلاما خالصا بالنسبة لاوروبا نفسها . فإن من الخطأ الكبير أن ننظر إلى ما نسميه العصور الوسطى باعتبارها وحدة متجانسة مختلفة اختلافا كليا عن العصور القديمة التي سبقتها ، او العصور الحديثة التي تلتها . فالنظم الإجتماعية والاقتصادية لا تعرف هذا التغير الفجائي ، بل إن طابعها الجوهري هو الاستمرار . وما يطرأ عليها من تغيرات يتم استجابة لقوى إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية لا تحدث أثرها إلا ببطء شديد . ومثلها في ذلك مثل نمو الانسان أو الكائن العضوي . فليس ثمة فارق ملحوظ بين يومه وأمسه . ولكن بعد فترة معينة من الزمان يتراكم تغير معين إلى أن يصبح سمة من السمات التي لم يكن لها وجود في البداية . وقد لا يكون لها وجود في النهاية . كذلك الحال بالنسبة للعصور الوسطى باعتبارها تمثل نظاما إجتماعيا وإقتصاديا ذا طابع خاص . فالواقع أن النصف الأول منها وهو يمتد من نهاية القرن الخامس الميلادي إلى بداية الحملات الصليبية سنة ١٠٩٦ يعتبر استمرارا للنظم الإجتماعية والإقتصادية القديمة . وقد بدأت بوادر التغير تجمع قواها تحت تأثير الظروف الجديدة وأهمها انعدام السلطة السياسية المركزية التي كانت تتمثل في روما ونمو قوة الكنيسة . غير أن تلك القوى لم تكن قد فرضت نفسها بعد ولا أصبحت سمة من سمات النظام ، ومن ثم فإن الطابع الإجتماعي والإقتصادي لهذه الفترة كان مستمدا من النظم القديمة. أما النصف الثاني من العصور الوسطى وهو يمتد من الحملات الصليبية إلى نهاية القرن الخامس عشر فقد تأكدت فيه الخصائص الاساسية لنظام جديد يختلف اختلافا بينا عن النظم القديمة . بل إننا نجد في هذه الفترة بوادر تلك القوى التي استفحلت تدريجيا إلى أن أصبحت الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي . وقد شهدت الفترة الأخيرة من العصور الوسطى انتعاشا فكريا ولا سيما في مجال الفلسفة واللاهوت . وكانت تلك الصحوة ترجع في درجة غير ضئيلة إلى الاحتكاك بالحضارة الاسلامية أثناء الحملات الصليبية والتعرف إلى التراث الفكري اليوناني الذي أحياه المسلمون خلال

نهضتهم وإلى ذلك الجدل الفلسفي الخصب الذي حمل لواءه امثال إبن رشـــد وكان له صداه لدى مفكري اوربا .

وإذا جاز لنا أن نعمم وأن نبرز الخصائص الأساسية التي ميزت النظـــام الإجتماعي والإقتصادي في العصور الوسطى فإننا نستطيع إجمالها فيما يلي : —

١) كانت الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة ، وهي التي تمثل النشاط الإقتصادى الغالب. طبعا كانت في أوربا بعض البلاد التي اشتهرت بإنتاج سلعة صناعية معينة كالمنسوجات أو التطريز أو ما شابه ذلك من السلع البسيطة . وكان هناك قدر من التجارة الدولية خصوصا بين البلاد الإيطالية وبعض البلاد الإسلامية . وقد شهدت الحقبة الأخيرة من العصور الوسطى صعود جنوا وفنيسيا في عالم التجارة والمال . ولكن ذلك كله لا ينفي أن الإقتصاد كان زراعيا إلى درجة ساحقة .

٢) رسوخ النظام الإقطاعي في ملكية الارض . فقد ترتب على تدهور السلطـــة السياسية المركزية اعتماد الزارع الصغير على سلطة محلية لحمايته تتمثل في أمير أو أحد رجال الدين . ومالبثت أن قويت شوكت الأمراء والنبلاء ورجال الدين ، وأصبحوا يتملكون الارض. وامتدت الملكية من المال إلى النفوس وأصبح الأمير مالكا للأرض وما عليها ، يباشر سلطات الملكية والسلطات القضائية والتنفيذية. وبالجملة فقد أصبحت طبقة الأمراء والنبلاء ورجال الدين دولة داخل الدولة . لهم جنودهم وسيادتهم. وساعد على ذلك اضمحلال سلطة الملوك الذين يمثلون الحكومة المركزية.

٣) ظهور التنظيم الحرفي في المدن . لم تكن المدينة تلعب دورها مـــا في مطلع العصور الوسطى . فقد كانت الحيـــاة الاقتصادية تدور حول مقر الأمير وكانت كل ولاية أو مقاطعة تعتبر إلى مدى بعيد اقتصادا مستقلا ومكتفيا بذاته . ولكن بالتدريج نمت العلاقات الإقتصادية بين المقاطعات ، وأدى ذلك إلى اتساع رقعة السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف . ومن ثم زادت أهمية المدينة وساعد على ذلك نمو التجارة الدولية كما هو الحال بالنسبة للموانـــىء الإيطالية والمدن الهانسية الجرمانية على بحر الشمال وبحر البلطيق . وقد اقترن هـــذا

التطور بتنظيم كل حرفة في طائفة خاصة تضم أرباب العمل والعمال المدربين والناشئين أو الصبيان. وتخضع كل طائفة لقواعد ثابتة من حيث شروط الإلتحاق، بها والإرتقاء في مدارجها من صبي إلى معلم، ويقوم شيوخ الطائفة أو كبار معلميها بالإشراف على تطبيق هذه القواعد ورعاية الأصول المهنية، والفصل فيما ينشأ من خلافات بين أفرادها أو بين أفرادها وعملائها. وقد بقي هذا التنظيم الطائفي للحرف قائما مدة طويلة بعد انقضاء العصور الوسطى. بل إن بعض عاداته وتقاليده مازالت ملموسة إلى الوقت الحاضر.

٤) قوة الاثر الديني في مواقف الافراد وحوافزهم. في هذه الفترة كان الدين هو الشغل الشاغل للناس، وقد اشتد نفوذ الكنيسة وأخذت تحتل مكانة بارزة في حياة الفرد العادي. ولم تقف عند شؤون الله والحياة الآخرة وإنما تجاوزت ذلك إلى حياته اليومية. ومن ثم فقد أخذت تطاول الملوك والامراء في سلطاتهم الزمنية. وكثيرا ما كانت لها الغلبة. وكان لهذا أثره العميق على الحياة الفكرية في العصور الوسطى. فقد كان الله ووجوده وطبيعته وصفاته محور الحياة الفكرية. وانعكس ذلك على الفكر الإقتصادي. ومن ثم فقد اصطبغت الأحكام الاقتصادية بصبغة أخلاقية واضحة وكان مناط الحكم هو الحل والحرمة والعدل، كما تتوقع عندما يحمل رجال الدين لواء العلوم الاجتماعية. وكان هذا هو الحال في أوربا إبان العصور الوسطى.

ولعل سان توماس الأكويني St. Thomas Aquinas (١٢٢٥ — ١٢٧٤) يمثل القمة الفكرية التي وصلت اليها أوربا في العصور الوسطى. وقد ضرب في الفلسفة واللاهوت بقسط وافر. وإنما يعنينا منه ناحيته الاقتصادية. ويتفق سان توماس مع أرسطو في أن الملكية الفردية لا تتعارض والنظام الطبيعي وأنها توفر الحافز الصحيح على الكفاية الإنتاجية. غير أن الملكية الفردية لا تتعارض مع شيوع الإستعمال. وهذه الفكرة مأخوذة أيضا عن ارسطو ولكن يبدو أن سان توماس يؤكد أهميتها أكثر من أرسطو ومن ثم فإنه يسلك أحيانا في سلك المفكرين الاشتراكيين.

ومن السهل أن نتصور الأهمية التي يعلقها مثل سان توماس على فكرة الثمن العادل والأجر العادل. فإن هذه تمثل الناحية الأخلاقية لتعاليمه الإقتصادية. وعنده

أن القيمة صفة كامنة في الشيء (وهو في هذا يتفق مع أفلاطون ويختلف عن أرسطو)، وإذا كان الأمر كذلك فإن الثمن العادل هو ذلك الثمن الذي يمثل تساوي القيم المتبادلة . أي أن ثمن كل سلعة يجب أن يعبر عن قيمتها الكامنة لا أكثر ولا أقل . وقد لاحظ سان توماس أن أجر العامل يمثل ثمن الخدمة التي يؤديها . ويكون الاجر عادلا إذا كان كافيا لمعيشة مناسبة للعامل طبقا لمركزه في الحياة .

كذلك كان الربا من الظواهر التي شغلت عقول الناس في هذه الفترة . وقد وقفت الكنيسة ، كما فعلت سائر الاديان السماوية ، موقف العداء دائما من الشخص الذي يستغل حاجة شخص آخر أو فقره فيقرضه نقودا بفائدة مرتفعة . والصورة التي يتناولها التحريم تتمثل في الربا الذي يستغل حاجة المستهلك أو القرض الإستهلاكي . وقد أضاف سان توماس صوته إلى الآخرين الذين يندون بالربا استنادا إلى استغلال حاجة المحتاج وإلى أن النقود لا تلد نقودا . غير أنه لا يجد غضاضة في الإقراض بفائدة إذا كان ذلك لأغراض التجارة وكان المقرض يتحمل مخاطرة في حالة الخسارة .

وأخيرا فان سان توماس ، نزولا على التعاليم المسيحية ، أكد كرامة العمل الإنساني أيا كان نوع هذا العمل طالما أنه لا يتعارض مع تعاليم الدين . فليست عنده تلك التفرقة الشائعة لدى مفكري اليونان والرومان بين الأعمال النبيلة وغيرها ، فكل عمل في سبيل الكسب المشروع عمل نبيل سواء كان في الزراعة أو الصناعة أو التجارة . ولكن فيما يتعلق بالتجارة أشار سان توماس إلى إغراء الغش الذي يكتنفها وليس معنى ذلك التنديد بها كمهنة ولكن الإشارة إلى ما تنطوي عليه من خطر الإنزلاق في الإثم . وكانت هذه من الأفكار التي تخلفت عن العصور القديمة ، وسادت في العصور الوسطى وخصوصا في الدوائر الكنسية .

الفصل الثاني

* التجاريون *

نشوء الدولة الإقليمية :

كان من أهم التطورات السياسية التي حدثت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نشوء الدولة بمعناها الحديث ، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطانها على كل المقيمين في إقليمها . وقد اقتضى ذلك اضمحلال سلطة الأمراء الاقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا ، وتلتزم الثانية حدود الأمور الروحية . ولم يتم ذلك بسهولة . فقد قاوم البابا في روما هذا الإفتيات على الاختصاص الوضعي الذي تقرر له خلال العصور الوسطى . واستغرق النزاع بين البابا وملوك أوربا الغربية فترة طويلة من الزمان . ولكن النصر كان إلى حد كبير إلى جانب السلطة الزمنية الصاعدة . وصدق ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لانجلترا أيام هنري الثامن الذي انشق على روما وأسس الكنيسة الأنجليكانية . وكذلك الحال بالنسبة للبلاد الاخرى التي سادت فيها المذاهب البروتستانية .

وكان من جراء هذا التطور نشوء سلطة إدارية تابعة للحكومة المركزية للقيام بالأعباء التي تقع على كاهل الدولة . فبعد أن كانت مهمة الحرب والدفاع موكولة للأمراء في العصور الوسطى أصبحت من مسئوليات السلطة المركزية ممثلة في الملك

وكذلك الشأن بالنسبة للوظائف الأخرى التي ترتبط بفكرة سيادة الدولة .

وقد ارتبط بهذا التطور وصاحبه انبثاق فكرة «القومية» أو الولاء لدولة معينة بإقليم معين. فلم يعد الولاء في المقام الاول لكنيسة يمتد نفوذها إلى بلاد متعددة ، ولم يعد محليا يقتصر على أمير أو منطقة . وإنما أصبح الولاء لبلد ذى إقليم وحدود .

وكان لهذا التطور صداه في عالم الفكر السياسي . ويتمثل في آراء ماكيافلي Machiavelli (١٤٦٩ — ١٥٢٧) صاحب كتاب الأمير وآراء جان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ — ١٥٩٦) . وتعتبر آراؤهما مرآة صادقة للتطورات الجارية حينذاك كما أنها تركت أعمق الأثر في هذه التطورات . أما الأول فكانت مهمته تحقيق الفصل الكلي بين السياسة والدين أو الأخلاق . وعنده أن الدين أو الأخلاق لهما مكانهما في حياة الفرد الخاصة. وليس الأمر كذلك في شئون الدولة. فهنا الغاية السامية تبرر الواسطة المرذولة . والغاية التي يلتزمها الأمير تتمثل في قوة دولته وعظمتها بصرف النظر عن الوسائل التي يتبعها في سبيل ذلك . أما جان بودان فقد زود الدولة الصاعدة بفكرة السيادة ، وهي عبارة عن السلطة العليا التي تمارسها الدولة على رعاياها دون خضوع لاي قيد من القيود . فليس على الدولة ان تقدم حسابا عن أعمالها وسياساتها لأية سلطة سواء كانت الكنيسة أو البابا أو سلطة زمنية أخرى خارجية .

التوسع الإمبراطوري :

ترتب على هذه التطورات قيام وحدات سياسية كبرى في بلاد أوربا الغربية لا تؤمن إلا بمصلحتها القومية الخاصة ، وتعمل جاهدة على مد سلطانها وتوسيع رقعتها وإن كان ذلك على حساب البلاد الأخرى . ومن ثم بدأ الفصل الاول في قصة طويلة تتمثل في الإستعمارية والتوسع الإمبراطوري ، تلك القصة التي لم يسدل الستار بعد على نهايتها . وهكذا دخلت بلاد أوربا الغربية وكانت أكثر البلاد تأثرا بالأفكار والتطورات الحديثة ، في سلسلة طويلة من الحروب الدامية والمكائد والوقائع باسم المولود الجديد وهو عظمة بريطانيا أو فرنسا

أو هولنده أو اسبانيا. ووجد هذا التناحر مرتعا خصبا في الدنيا الجديدة حيث كانت أسبانيا هي البادئة بالكشف وتمكنت من ابتلاع لقمة كبيرة من أمريكا الوسطى والجنوبية وجزءا من أمريكا الشمالية. وأعقب ذلك استيلاء انجلترا على جزء كبير من أمريكا الشمالية واستيلاء فرنسا على الشطر الشمالي منها. واتجه التوسع الإمبراطوري في نفس الوقت نحو القارة الأسيوية حيث ثبتت هولندا أقدامها في جزر الهند الشرقية وأخذت انجلترا تزاحم فرنسا في تدعيم نفوذها السياسي في الهند إلى ان انفردت انجلترا بها عن طريق شركة الهند الشرقية .

وقد كان التوسع الامبراطوري سريعا في نتائجه . أما أسبانيا فقد كان من حظها الوقوع على تلك المناطق التي تحوي مناجم الذهب والفضة . وأخذ سيل من المعدن النفيس يتدفق عليها من مستعمراتها ثم يجد طريقة بعد ذلك إلى البلاد الأوربية الأخرى وخصوصا إنجلترا حيث عجزت أسبانيا عن التقدم في المضمار الإقتصادي بما يتلاءم مع ثروتها الجديدة . فلم تجد مناصا من أن تنفق هذا الإيراد على ناتج الصناعة الأوربية والإنجليزية . أما انجلترا فقد أخذت تتلمس طريقها لرسم السياسة الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من الحصول على أقصى غنم من مستعمراتها. وأدركت بحاستها الاقتصادية السليمة أن هذه المستعمرات يمكن ان تضيف إلى ثرائها وقوتها إذا استخدمت مصدر للمواد الاولية أو سوقا لناتج صناعتها . ومن ثم تميز القرن السادس عشر خصوصا في عهد إليزابيث (١٥٥٨ — ١٦٠٣) بسياسة إقتصادية تستهدف إنماء الصناعة الانجليزية ، وتوجيه مستعمراتها نحو إنتاج المواد الأولية اللازمة لتلك الصناعة . وكانت أدوات تلك السياسة تنحصر في إعطاء احتكارات لشركات كبرى تنفرد بالتجارة مع المستعمرات مع إرغام تلك المستعمرات على بيع حاصلاتها لإنجلترا أو عن طريقها والشراء من انجلترا أو عن طريقها واستخدام السفن البريطانية دون غيرها ويتمثل ذلك في قوانين الملاحة Navigation Acts .

في مثل هذه الظروف كان من الطبيعي أن تنشأ فكرة التعارض الجوهري بين مصلحة كل دولة والاخرى . فازدياد قوة إحداها يهدد كيان الأخرى وتوسيع رقعة النفوذ السياسي لإحداها يعني انكماش نفوذ الأخرى أو ضياع فرصتها في

توسع مماثل. وساعد في تأييد فكرة التعارض الجوهري ما جره التوسع الإمبراطوري من حرب لا تنتهي فيما بين الدول المتنافسة .

بزوغ الرأسمالية التجارية :

إذا كان قيام الدولة الإقليمية ، والتوسع الإمبراطوري في الدنيا الجديدة يمثلان أهم تطور في النظام السياسي ، فإن الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية تعتبر من أهم التطورات في النظام الإقتصادي . ولم يكن هذا هو العهد بالنظام الإقطاعي . فقد كانت الزراعة والحرف محور النشاط الإقتصادي في كل إمارة أو مقاطعة . والطابع الغالب هو الإقتصاد الكفائي Subsistence Economy حيث تقوم كل إمارة بحاجاتها الإقتصادية البسيطة وحاجات الأمير وتوابعه . في مثل هذه الظروف كانت السوق محدودة للغاية . وهي على كل حال محلية قلما تتجاوز حدود المقاطعة . وساعد على ذلك ضيق دائرة الإقتصاد النقدي والتعبير عن جزء كبير من الالتزامات والوفاء بها عينا. ولذلك كانت التجارة تحتل مكانة ثانوية . بل كان ينظر إليها وإلى القائم بها نظرة ارتياب وازدراء .

وقد تغيرت هذه الظروف تغيرا جوهريا على أثر قيام الدولة الاقليمية . فقد بسط الملك سلطانه الفعلي على كل إقليم الدولة . وكان من شأن ذلك أن ذابت الولايات المتفرقة في جسم إقتصادي واحد يمكن أن يوصف بالإقتصاد القومي . ومن ثم اتسعت رقعة السوق المحلية ولم تعد مقصورة على الوفاء بحاجات الولاية . وقد اقترن ذلك بتطورات بعيدة المدى ضاعفت من فرص التجارة الدولية . فاكتشاف الدنيا الجديدة أسفر عن ثروة زراعية ومعدنية طائلة . وكان تدفق المعدن النفيس منها إلى بلاد أوربا الغربية عاملا هاما في اتساع دائرة التبادل النقدي . كذلك فإن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فتح الطريق بحرا إلى الهند وجزر الهند الشرقية . وأخيرا فإن الحروب الصليبية أتاحت الفرصة أمام البلاد الأوربية لمعرفة ثروات العالم الإسلامي وإمكانياته الإقتصادية. ومن ثم فقد كان انتهاء هذه الحروب إيذانا بقيام صلات تجارية وثيقة بين بلاد أوربا —وخصوصا المدن الإيطالية مثل البندقية وجنوة—

وبلادالعالم الإسلامي. وطبيعي أن تقترن هذه التطوراتبتغير بعيد المدى فيالنظرة إلى التجارة والتاجر. فقد أصبحت التجارة مصدر الثروات الطائلة وأصبح التاجر يطاول النبيل في أبهته وإن لم يكن في سلطته. واقتضى ذلك انتهاج سياساتإقتصادية جديدة تستهدف استغلال الفرص الجديدة في مجال التجارة الدولية والداخلية . وكان ذلك فجرا لعهد إقتصادي يختلف اختلافا كليا عما عرف في ظل النظام الإقطاعي ويجمع بين طياته عناصر الرأسمالية الصاعدة . وكانت التجارة هي محور النظام الجديد .

اقتصاديات بناء الدولة :

كان لابد لهذه التطورات الجديدةأن تجد تعبيرا عنها فيمجال الفكر الإقتصادي فانهيار النظام الاقطاعي ، وقيام الدولة الوطنية ذات السلطة المركزية ووقوع كل منها في سباق مع الآخرين من أجل بسط سلطانها ، واكتشاف الدنيا الجديدة بما تنطوي عليه من ثروات تسيل اللعاب ، والأهمية المتزايدة للتجارة الدولية — كل هذه التطورات اقتضت فلسفة إقتصادية جديدة تختلف عن تراث العصور الوسطى . فمذا تجدي أفكار القديس توماس في هذا الوضع الجديد ؟ واضح أن مسألة الحلال والحرام وما إلى ذلك تبدو نشازا في النغمة السائدة ، والمسألة المطروحة ليست رضاء الرب ، وإنما رضاء الدولة مجسدة في داهية أريب من أمثال إليزابيت في إنجلترا ، ولويس الرابع عشر في فرنسا وفيليب في أسبانيا . ومن هنا نشأت مجموعة الأفكار التي أطلق عليها فيما بعد إسم التجارية «Mercantilism» ويربطها جميعا خيط واحد وهو «محاولة الكشف عن السياسة الإقتصادية التي تلائم حاجات الدولة الصاعدة » ومن ثم فقد وصفها الإقتصادي الالماني شمولر Schmoller في بحثه المستفيض عن التجارية بأنها اقتصاديات بناء الدولة Staatbildung وفي هذا قدر كبير من الحقيقة . فإن هذه الافكار تكتسب معنى معقولا إذا ما تذكرناالظروف الخاصة التي كانت تحيط بميلاد الدولة الوطنية أو الإقليمية على أنقاض النظام الإقطاعي .

وبديهي أن مقومات الفكر التجاري لم تكتمل بين يوم وليلة وإنما تم ذلك خلال ما يقرب من ثلاثمائة عام . فإننا نجد بذور الفكر التجاري في كتابات ظهرت في أواخر القرن الرابع عشر ، واستمرت إلى ضحى القرن الثامن عشر . وقد أسهم فيها عدد كبير من الكتاب يتفاوتون من حيث وظائفهم ومصالحهم وبيئاتهم . ومن ثم فإنا نخطىء إذا ظننا أن التجارية نظام فكري متسق الأجزاء ، أو إذا حاولنا أن نستخلص مبادئها كاملة من مفكر تجاري معين . فالواقع كما قال جراي Gray أنه لا وجود للتجاري الكامل . وكثيرا ما نجد أن الكاتب الواحد يجمع بين خليط من الأفكار يرجع بعضها إلى تراث العصور الوسطى ويرجع البعض الآخر إلى النزعة التي اصطلحنا على تسميتها بالتجارية. وقد يسبق الكاتب عصره في جانب من أفكاره بحيث يحار المؤرخ في وضعه بين صفوف التجاريين أو الطبيعيين أو رواد آدم سميث. يضاف إلى ذلك أن بعض هؤلاء المفكرين كان يمثل مصلحة خاصة مثل شركة الهند الشرقية . ومن ثم فقد كانت كتاباتهم أقرب إلى الدفاع عن تلك المصلحة من أن تكون سعيا وراء حقيقة علمية مجردة . لهذه الإعتبارات فقد نازع مؤرخو الفكر الاقتصادي في إطلاق إسم واحد على كل الافكار الاقتصادية التي سادت هذه الحقبة. ومع ذلك فلا ضير من أن نسير مع آدم سميث في استخدام لفظ «التجارية» وكان هو أول من أطلقها لوصف الفكر الاقتصادي خلال الفترة موضع البحث على أن نتذكر ما بين كتاب هذه الفترة من تفاوت ، وعلى أن يفهم أن مبادىء التجارية لا تزيد عن أن تكون تعبيرا عن السمة الغالبة بين سواد الكتاب في هذه الفترة .

مبادىء الفكر التجاري : (١)

تدور افكار التجاريين حول عدد من المبادىء يمكن إجمالها فيما يلي : —

أولا : العلاقة بين ثروة الامة وما لديها من المعدن النفيس :

من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة

(١) Joseph A. Schumpeter : « History of Economic Analysis » pp. 143-208.

باعتبارهما عماد ثروة الأمة . ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر . ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق اسم «المعدنيين» Bullionists على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة، على أن يقتصر إسم «التجاريين» على المتأخرين منهم وهم الذين وضعوا الميزان التجاري الموافق في المقام الاول. وقد بلغت تلك الأهمية الخاصة للمعدن النفيس عند بعضهم إلى الحد الذي دعا آدم سميث إلى القول بأن التجاريين كانوا في الواقع يخلطون بين ثروة الأمة ورصيدها من المعدن النفيس . فثروة الأمة لديهم قوامها ما تحوزه من ذهب وفضة . وقد انتقلت هذه الفكرة عن التجاريين من آدم سميث إلى كثيرين من بعده . ولا شك أن في كتابات بعض التجاريين ما يبرر هذا التفسير ، ولكن قد يكون من المبالغة أن نعمم مثل هذا الحكم عليهم جميعا . والأصح أن نقول إن المعدن النفيس، إن لم يكن هو الثروة ذاتها ، فهو على الأقل دعامتها الأساسية والعامل الأول على نموها .

وليس من العسير علينا في ضوء الظروف الخاصة التي اكتنفت ظهور الدولة الإقليمية أن تجد تفسيرا لهذه الصدارة التي أولادها التجاريون للذهب والفضة . فقد استنفدت الحروب المتواصلة خزانة الملوك . ولم تكن الضرائب حينذاك أداة ثابتة يعتد بها لتوفير الإيراد اللازم . ومن ثم فقد كان الملوك في ضائقة مستمرة خصوصا بعد أن امتدت سلطات الدولة في الداخل وأصبح عليها القيام بأعباء الدفاع أو الحروب والأمن والإدارة العامة . والملك ليس في حاجة إلى قمح أو قطن أو دخان لمتابعة حروبه والقيام بسائر نفقات الدولة . وإنما هو في حاجة مستمرة إلى نقد يعد ، إلى ذهب وفضة . إذا امتلأت خزانة الملك بالمعدن النفيس وجد نفسه ، ودبت فيه وفي حكومته القوة . واذا خلا وفاضه منهما أصبح من العسير عليه أن يؤكد سلطانه أو يحقق أطماعه ، أو يدرأ عن نفسه أطماع غيره . فالمعدن النفيس وقوة الدولة توأمان لا ينفصلان إن وجد وجدت وإن ضاع ضاعت. ومن السهل بعد ذلك أن يختلط المعدن النفيس بفكرة الثروة ذاتها . وإلافما هي الثروة ، إن لم تكن وسيلة القوة ودعامتها. وقد عبر كولومبس عن روح العنصر عندما قال : «إن الذهب شيء

سحري من حازه فقد حاز كل عزيز بما في ذلك دخول الجنة» [(١)] .

غير أن المسألة لا تقف عند حد ملاءمة المعدن النفيس للقيام بحاجات الدولة الناشئة فالواقع أن وجهة نظر التجاريين تستند إلى أكثر من ذلك . فإننا نجد في كتابات بعضهم قياس ثروة الأمة على ثروة الأفراد . وكما أن الفرد يقاس غناه بما لديه من ذهب وفضة ، ويزداد غنى بازدياد ما لديه من المعدن النفيس كذلك شأن الأمم. في ذلك يقول توماس مان(١٦٦٤)« Thomas Mun »أحد اقطاب التجاريين

« ويصدق على ثروة المملكة ما يصدق على ثروة الفرد الذي يكتسب دخلا سنويا مقداره ألف جنيه، ولديه رأس مال نقدي يبلغ ألفا من الجنيهات . إذا أدى الإسراف بهذا الفرد إلى إنفاق ١٥٠٠ جنيه سنويا ، فإن كل أمواله تنفذ بعد أربع سنوات ، في حين أنها تتضاعف خلال نفس المدة إذا استطاع بتدبيره ان ينفق خمسمائة جنيه فقط سنويا وهذه القاعدة لا تخيب ابدا في حق المملكة » . [(٢)]

يضاف إلى ذلك أن التجاريين كانوا يخلطون بين رأس المال والنقود. فرأس المال عندهم ينحصر فيما لدى البلد من نقود معدنية . وكانوا يشيرون إلى ندرة رأس المال ، وما ترتب على هذه الندرة من ارتفاع سعر الفائدة . ولما كان من المصلحة انخفاض سعر الفائدة لزم عن ذلك وجوب العمل على زيادة رأس المال وهذه معناه في تحليلهم العمل على زيادة كمية النقود أي الذهب والفضة .

وساعد على ذلك أيضا ما حضت عليه فرقة المتقشفين Puritans في القرن السابع عشر من وجوب التقشف وأخذ النفس بالشدة ، وما يقتضيه ذلك من القصد في الاستهلاك والنظر إلى الإدخار على أنه فضيلة إجتماعية كبرى حرية بالإتباع . وقد تأثر التجاريون بهذه النظرة إلى الإدخار ورأوا في تكديس المعدن النفيس أصلح أداة لتحقيق هذه الفضيلة حيث أن السلع الأخرى لا تصلح أداة للإدخار لقابليتها للتلف . أما المعدن النفيس فإن له من قوة الإحتمال مايجعله

(١) Erich Roll, « History of Economic Thought » Ch. 11.

(٢) J. Viner : Studies in the Theory of International Trade, p. 32.

خير وسيلة لحفظ الثروة وتحقيق فضيلة الإدخار . وفي ذلك يقول توماس هوجتون (١٦٩٥) :

«إن الذهب والفضة من أصلح الأدوات وأكثرها دواما للحصول على كل الأشياء النافعة للإنسانية وذلك لما يتمتعان به من قوة احتمال ويسر في التناول . أما السلع الأخرى فهي عسيرة التناول سريعة التلف. ومن ثم فهما يفضلان الأرض والعمائر . وهما يمثلان الوسيلة الوحيدة لزيادة التجارة وتحسينها [١] » .

وأخيرا فقد أشار بعض التجاريين إلى أثر زيادة المعدن النفيس في تنشيط المعاملات. وإننا نجد عند هؤلاء بوادر الفكرة التي أصبحت حجر الزاوية في نظرية كينز . وعند هؤلاء إن النقود ليست مجرد وسيط للمبادلات وإنما تقوم بوظيفة إيجابية هامة في النظام الاقتصادي وهي تنشيط المعاملات وزيادة حجم التبادل وفي عبارة وليام بوتر William Potter (١٦٥٠) :

«وفيما يتعلق بالمملكة أو أي مجتمع إنساني فإنه كلما زادت كمية النقود والإئتمان ، زادت كمية المبيعات من السلع وزاد حجم التجارة [٢] » .

وترى من ذلك أن تمجيد المعدن النفيس لم يكن عند التجاريين نوعا من جنون ميداس وإنما وجدوا فيه أنجع الوسائل لتدعيم قوة الدولة الصاعدة وفي الوقت نفسه فإن كتاباتهم في هذا الصدد لم تخل من تحليل إقتصادي لدور النقود ورأس المال في زيادة الثروة ، صحيح إن تحليلهم كان في حالة بدائية ولم يسلم من خطأ في فهم طبيعة النمو الإقتصادي والتراكم الرأسمالي ولكن من الإنصاف أن نقول إنهم وضعوا أيديهم على بعض الافكار التي ما زال يتردد صداها إلى الوقت الحاضر . وهم على كل حال أكثر مما كان يظن آدم سميث .

ثانياً : تحقيق ميزان تجاري موافق :

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية محتومة لوجهة

(١) J. Viner, Ibid, p. 28.

(٢) J. Viner, Ibid, p. 83.

نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس ، فالثروة عندهم تعتمد بصفة أساسية على ما لدى البلد من ذهب وفضة والا ستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة . ومن ثم إذا كان لدى البلد مناجم لهـذه المعادن وجب ان تعمل الدولة على استغلالها بكل الوسائل . فإذا لم تكن لديها هذه الهبة فالطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد منها يكون عن طريق التجارة الدولية . وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه ، أي حقق فائضا في ميزانه التجاري . حيث أن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس. وهذا معناه زيادة ما في حوزة البلد منها وبالتالي زيادة ثرائه . أما إذا استورد البلد من العالم الخارجي بقيمة تزيد عن قيمة ما صدره فإن عجز الميزان التجاري يعني خروج المعدن النفيس من البلد بمقدار هذا العجز . وفي ذلك نقصان لثرائه . ويلزم عن هذا التحليل وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري .

وفي ذلك يقول ميسلدن Misselden (١٦٢٣) «إذا زادت قيمة السلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الاجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائما هي أن المملكة تصبح أكثر غنى وانتعاشا حيث أن الفائض لا بد أن يأتي إليها بالمعدن النفيس »

ويقول توماس مان (١٦٦٤) :

«إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة » . [١]

ولكن كيف تصاغ السياسة التجارية على النحو الذي يحقق الهدف المنشود ؟ كيف تسيطر الدولة على علاقاتها التجارية بالعالم الخارجي بحيث تحصل دائما على ميزان تجاري موافق ؟ يمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية :

(١) J. Viner, Ibid, p. 17.

الفترة الأولى :

وهي التي تعرف بفترة السياسة المعدنية Bullionism وفيها رأى التجاريون أن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ برصيد الدولة من المعدن النفيس وزيادته لا تكون إلا بالرقابة المباشرة على كل عملية تتضمن انتقالا للمعدن النفيس إلى الخارج. واقتضى ذلك في انجلترا حظر تصدير الذهب والفضة كلية ، وتركيز كل المعاملات في الصرف الاجنبي والتجارة الدولية في يد موظف عمومي يعرف باسم «صراف الملك» King's Exchanger وهو الذي يشرف على كل تصدير أو استيراد أو تصرف في المعدن النفيس مع العالم الخارجي .

الفترة الثانية :

في هذه الفترة وجدت الدولة أنه يكفى لتحقيق ماتهدف اليه أن تكون معاملات البلد مع كل دولة على انفراد من شأنها أن تسفر عن فائض في الصادرات على الواردات . ومن ثم لم تعد هناك ضرورة للرقابة المباشرة على كل عملية من العمليات كما كان الحال في فترة السياسة المعدنية وإنما يكتفى بالرقابة غير المباشرة على مجموع ما يتم من معاملات مع كل دولة بحيث يتحقق الفائض المنشود .

الفترة الثالثة :

في هذه الفترة بدأت تتضح فكرة الميزان التجاري كما نعرفها اليوم ومقتضاها أن مركز البلد النهائي يتوقف على مجموع ما تصدر منه ومجموع ما تستورده من العالم الخارجي. فلا ضرورة لأن يسفر الميزان التجاري عن فائض قبل كل دولة على انفراد وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده . ولا بأس من أن يكون الميزان التجاري مع دولة معينة غير موافق إذا كان ذلك يعوض بفائض موافق قبل دولة أخرى بحيث تكون النتيجة النهائية فائضا موافقا على التجارة الخارجية في مجموعها .

ويلزم التنويه هنا إلى أن التجاريين لم يقفوا عند حد الميزان التجاري بمعنى

صادرات السلع ووارداتها. فقدأشار عدد كبير منهم إلى ما نسميه اليوم الصادرات والواردات غير المنظورة ولو أنهم لم يستعملوا هذا الاصطلاح . وعلى ذلك نجد توماس مان يشير إلى نفقات النقل البحري ونفقات الجيوش في البلاد الاجنبية وما يدفعه الكاثوليك الإنجليز لروما . وهو يذكر أثر مثل هذه المدفوعات على دخول الذهب وخروجه شأنها شأن المدفوعات عن السلع التي تصدرها وتستوردها انجلترا .

ثالثاً : تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :

واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية . فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه . ولا بد أن يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة . ومن ثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري . وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها حظرا مطلقا كما تتمثل في إعانة الصادرات .

غير أن تدخل الدولة لم يقف عند حدود التجارة الخارجية فإن اعانة الصادرات تقتضي إشراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف الاخرى المواتية لزيادة الصادرات. لذلك فقد شهدت هذه الفترة في انجلترا وفرنسا وأسبانيا صورا عديدة لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية . وكان أكثرها شيوعا منح امتياز إنتاج سلعة معينة أو تصديرها لشركة خاصة ومثال ذلك شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الاوسط في انجلترا. وساعد على شيوع هذه الصورة من صور التدخل أن الدولة وجدت فيها وسيلة ملائمة لزيادة إيراداتها . فقد كانت تحصل على أتاوة من هذه الشركات بل إن الملكة اليزابيت في انجلترا لم تجد حرجا من ان تقتسم الأسلاب والغنائم التي تحققها هذه الشركات في صفقات أو مخاطرات مريبة . كذلك امتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع ومستوى الاجور واستيراد العمال المهرة من الخارج وإنشاء صناعات وطنية واستغلال المزارع والمناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية. وفي شئون النقل البحري وصناعة السفن كانت قوانين الملاحة في

انجلترا التي صدرت في عهد كرومويل Cromwell (١٦٥١) نموذجا لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وهي تستوجب نقل السلع المستوردة إلى انجلترا على سفن مملوكة لرعايا انجلترا يقودها قبطان انجليزي ويعمل عليها ملاحون ثلاثة أرباعهم على الاقل من الانجليز . وكذلك الحال بالنسبة للسلع المصدرة أو المستوردة بين انجلترا ومستعمراتها. وفيما يتعلق بالتجارة بين انجلترا والبلاد الأجنبية لا يجوز النقل إلا على سفن أنجليزية أو سفن مملوكة للبلد الآخر بالنسبة لما يستورده من انجلترا .

رابعاً : ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي :

كانت المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر منذ زمن قديم. فقد تولد شعور منذ مطلع الفكر الاقتصادي بأن الحرف المختلفة لا يمكن أن تكون على قدم المساواة من حيث أهميتها أو مدى إسهامها في الثروة. ومن ثم فقد اتجه تفكيرهم إلى المفاضلة بين الزراعة والصناعة والتجارة . وقد ستمر هذا التقليد — كما سنرى — مدة طويلة . ولم يسلم منه آدم سميث نفسه رغم أنه في مواضع مختلفة من كتابه «ثروة الامم» كان على وعي بأن مثل هذه المفاضلة لا تستند إلى أساس سليم . والواقع أن الفكر الاقتصادي لم يبرأ نهائيا من محاولة أو أخرى لترتيب اوجه النشاط المختلفة الا بعد ظهور المدرسة الحدية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر . واحتجبت مثل هذه المحاولات مدة طويلة تحت تأثير المدرسة الحدية ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور نظرية التطور الاقتصادي .

وليس من الصعب أن نعرف وجهة نظر التجاريين في ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي . بديهي أن التجارة الدولية تأتي في قمة الحرف التي تسهم في ثروة البلد. فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس حيث لا تهبه الطبيعة. وقد أشار عدد من التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تضيف شيئا إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين إنما هو خسارة الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كانت الصفقة مربحة . ولم يستطع التجاريون ان يتصوروا أن تكون عملية المبادلة الداخلية

مفيدة لطرفيها معا . أما في التجارة الدولية فإن ما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث أن الطرف الخاسر بلد أجنبي وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الدولية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية لنفس الإعتبار .

وتأتي الصناعة في الترتيب بعد التجارة الدولية من حيث إسهامها في الثروة. فالصناعة في تقديرهم هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس.ومن ثم فقد حمل التجاريون لواء التصنيع في بلاد اوربا الغربية. وترتب على ذلك أنهم كانوا ينادون باتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية.وكان منطق نظرتهم إلى المعدن النفيس يوجب عليهم معاملة السلع المستوردة على قدم المساواة من حيث إخضاعها لقيد او آخر دون تفرقة بين انواع السلع ، ذلك أن الواردات تقتضي الدفع للعالم الخارجي والتقييد منها يؤدي إلى تخفيف عبء المدفوعات وبالتالي إلى تحقيق الفائض الذي تصبو إليه السياسة الإقتصادية . غير أن سياسة التصنيع اقتضت الخروج على هذا المنطق ومن هنا جرى بعضهم على التفرقة بين أنواع مختلفة من الواردات . فهم لا يرون بأسا من إعفاء المواد الاولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب خفيفة ويحتفظون بالضرائب المرتفعة أو الحظر المطلق للسلع المصنوعة حتى لا تنافس نظيرتها من السلع الوطنية . وكان تكر Tucker يرى أن الضريبة الجمركية على الواردات يجب أن تتناسب طرديا مع مدى تصنيعها فهي أخف وطأة على المادة الاولية غير المصنعة وتزداد تدريجيا كلما ازدادت درجة التصنيع إلى أن تبلغ أقصى فئاتها على السلعة المصنوعة . وحجته في ذلك أن السلعة الاجنبية المصنوعة تتضمن قدراً كبيرا من العمل الأجنبي كما أن نظيرتها الإنجليزية تتضمن قدرا كبيرا من العمل الإنجليزي. لذلك وجب أن تخضع السلع المصنوعة في الخارج لضريبة جمركية عالية حتى لا ينافس العمل الاجنبي العمل الإنجليزي . أما المادة الاولية فهي تتضمن قدرا ضئيلا من العمل ، ومن ثم فإن السماح باستيرادها دون ضريبة لا يهدد العمل الإنجليزي. وقد غالى بعض التجاريين في الأخذ بهذه الفكرة إلى حد تعديل فكرة الفائض ذاتها . فلم يعد الفائض عندهم هو زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات وإنما زيادة كمية العمل التي تتضمنها الصادرات على

وكمية العمل التي تتضمنها الواردات . بعبارة اخرى انتهى هذا الفريق إلى القـول بوجوب أن تصدر انجلترا «عملا» إلى العالم الخارجي يزيد عن مقدار «العمل» الذي تستورده من العالم الخارجي . ومقتضى ذلك زيـادة صادرات انجـلترا من السلع المصنوعة وتقييد وارداتها من هذه السلع ، وليس مجرد زيادة الصادرات تقييد الواردات بصفة عامة . وواضح أن هذه الافكار تكشف عن العناية الخاصة التي أولاها التجاريون للصناعة .

وغني عن البيان أن الزراعة لم تحظ من التجاريين بتقدير يذكر . صحيح أن العناية بأنواع معينة من الحاصلات قد تساعد على رخص المواد الغذائية والحد مـن وارداتها. غير انهم لم يجدوا في الزراعة مجالا لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس أو مجالا لتصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج . لذلك فقد جاءت الزراعة في ذيل قائمة أوجه النشاط الاقتصادي التي تضيف إلى الثروة .

خامساً : زيادة حجم السكان :

الغاية النهائية من السياسة الإقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتها. أما رفاهية الفرد فقد كانت فكرة غريبة عليهم . فلم يدر في خلدهم أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على إشباع الفرد وزيادة رفاهيته . ومن هنا كانت نظرتهم إلى السكان . فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية وتحمل ما يصيبها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى فان ازدياد حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة. بعبارة اخرى فقد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحاربة واليد العاملة وكلاهما ضروري لقوة الدولة و نمو صناعتها. أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مستوى معيشة الفرد، تلك الفكرة التي اصبحت فيها بعد محور التفكير عند مالتس وموضع القبول من ريكارد واتباعه ، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين لذلك فإنهم لم يترددوا في تأييد العمل على زيادة حجم السكان .

على أساس هذه النظرة ليس من العسير علينا أن نعرف موقف التجاريين من مستوى الاجور . لم يكن التجاريون من أنصار زيادة مستوى الأجور وذلك لاعتبارين : —

أولهما :

أن ارتفاع مستوى الاجور يضعف من قدرة الصناعة الوطنية على منافسة الصناعات الأجنبية ومن ثم فهو يتعارض مع سياسة التصنيع .

ثانيهما :

أن الأجور تذهب بأكملها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للطبقة العاملة ومن ثم فان ارتفاع مستوى الأجور يعني زيادة حجم الإستهلاك ، وعلى ذلك فهو يتعارض مع تراكم رأس المال . في ضوء هذه الإعتبارات لم يجد التجاريون حرجا في تأييد سياسة العمل الرخيص .

نماذج من التجاريين :

هذه هي المبادىء الاساسية للفكر التجاري وتتلخص في تمجيد المعدن النفيس وتحقيق ميزان تجاري موافق ، وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وترتيب أوجه النشاط الاقتصادي بتفضيل التجارة الدولية ثم الصناعة ، وتأييد زيادة حجم السكان ورخص اليد العاملة . وقد سبق أن ذكرنا أن هذه المبادىء لم ترد على لسان مفكر واحد ، وإنما جاءت متناثرة خلال الفترة الطويلة التي اكتملت فيها الأفكار التجارية وكانت أساس السياسة الإقتصادية لا في انجلترا وحدها ، وإنما في كل بلاد أوربا الغربية وقد يكون من الملائم أن نستعرض آراء بعض التجاريين : —

توماس مان Thomas Mun (١٥٧١ — ١٦٤١) :

يعتبر توماس مان خير ممثل للفكر التجاري . وقد ضمن أهم أفكاره كتابه

England's Treasure by Forraign Trade, or the Balance of our Forraign Trade is the Rule of our Treasure.

وقد نشر الكتاب سنة ١٦٦٤ بعد وفاته وأصبح أهم مرجع للفكر التجاري وأساس السياسة الاقتصادية في انجلترا والبلاد الاوربية إلى منتصف القرن الثامن عشر .

ولعلنا نرى في عنوان الكتاب موقف التجاريين في إيجاز . فهو يقرر أن ثروة انجلترا أساسها التجارة الخارجية وكان شأنه شأن سائر التجاريين من حيث النظر إلى المعدن النفيس على أنه عماد الثروة . فإذا لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فإن التجارة الخارجية تمثل « الطريق العادي » Ordinary Means لزيادة الثروة. يقول توماس مان :

«وعلى ذلك فان الطريق العادي لزيادة ثروتنا يتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة وذلك أن الجزء من صادراتنا الذي لا يعود إلينا في صورة سلع لا بد أن يعود إلينا في صورة معدن نفيس» .

وإذا كان توماس مان قد جعل الفائض في الميزان التجاري محور السياسة الإقتصادية إلا أنه كان واسع النظرة بل إنه يبدو على بينة من نواحي القصور في موقف التجاريين . وتتجلى نظرته الواسعة في تعريفة للميزان التجاري فقد انتقد ما ذهب إليه بعض الكتاب السابقين من وجوب رقابة كل عملية نقدية إذا كان من شأنها خروج المعدن النفيس كما انتقد ما ذهب اليه فريق آخر من وجوب أن يكون الميزان التجاري موافقا مع كل بلد على انفراد . وقد بين أنه يكفي أن يكون الميزان التجاري العام موافقا بصرف النظر عن مفرادته أو حالته مع كل بلد من البلاد . ثم إنه لم يقف عند الصادرات والواردات المنظورة ، وإنما أدخل في حساب الميزان التجاري العناصر غير المنظورة واقترب بذلك من فكرة ميزان المدفوعات كما نعرفها في الوقت الحاضر .

يضاف إلى ذلك أن توماس مان أحس بضعف النظرية التي تنادي بتكديس المعدن النفيس إلى ما لا نهاية فما هي نهاية المطاف في عملية التكديس هذه ؟ وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال كاد أن يصل إلى تعريف معقول للثروة وحوم حول نظرية لرأس المال وكمية النقود فهو يقول :

«ومن المعروف للجميع أن ثروة المملكة تنحصر في حيازة تلك الأشياء التي تحتاج إليها الحياة المتحضرة »

ويقول :

«وإنه وإن كان المعدن النفيس هو عصب الحرب ، إلا أنه كذلك لقدرته على تزويد المملكة بالرجال والغذاء والعتاد وتوحيدهم ونقلهم إيان يطلبون ولكن ماذا يجدي المعدن النفيس اذا لم تكن هذه الاشياء متوفرة» .

وواضح أن مثل هذه العبارات تتنافى مع الموقف التجاري الخالص وتعبر عما يساوره من شكوك في السلامة المنطقية للنظرية . وقد رأى توماس مان أن زيادة كمية المعدن النفيس تؤدي إلى ارتفاع الأثمان مما يضعف قدرة البلد على التصدير ، ويقضي على الميزان التجاري الموافق لذلك يجب على البلد استخدام ما يتدفق عليه من معدن نفيس في إنتاج سلع للتصدير وهذا من شأنه أن يجتذب قدرا أكبر من المعدن النفيس يستخدم بدوره في إنتاج كمية أكبر من السلع . وهكذا في دورة لا تنتهي من استثمار المعدن النفيس في سلع للتصدير ثم تحويل السلع إلى معدن نفيس وهكذا . بل إن توماس مان لم يجد بأسا من تأييد تصدير المعدن النفيس ذاته كما كانت تفعل شركة الهند الشرقية ، إذا كان من شأن هذا التصدير زيادة حجم التجارة واجتذاب قدر أكبر من الذهب والفضة .

وفيما يتعلق بسياسة التصنيع نجد أن توماس مان يميز بين ما يسميه الثروة الطبيعية Natural wealth وتتمثل في إنتاج الطبيعة والثروة المصنوعة Artificial wealth وهي إنتاج عمل الانسان . وقد بين أن من المصلحة تحويل الثروة الطبيعية إلى ثروة مصنوعة قبل تصديرها بحيث تتضمن الصادرات الحد الاقصى من الثروة المصنوعة

والحد الادنى من الثروة الطبيعية .

ووضع توماس مان إثنى عشر قاعدة لبيان السياسة الاقتصادية الصالحة ومنها :

١) وجوب الإمتناع عن المغالاة في استهلاك السلع الأجنبية في الغذاء والرداء .

٢) وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير اليها . فإذا كانت هذه البلاد لا تستطيع الحصول على حاجياتها إلا من انجلترا وجب البيع لها بأعلى ثمن ممكن. أما إذا كانت تستطيع الحصول عليها من مصادر اخرى وجب البيع لها بأقل ثمن ممكن حتى لا تضيع أسواق انجلترا للبلاد المتنافسة معها .

٣) يتعين نقل الصادرات على سفن إنجليزية ، وبذلك تزيد قيمة الصادرات حيث تعود على انجلترا فائدة مزدوجة ، وهي قيمة السلع المصدرة والكسب الذي يعود من النقل .

٤) يجب القصد في إنفاق الثروة حتى يتحقق منها فائض للتصدير. وإذا كان لا بد من الإنفاق فليكن على سلع مصنوعة محليا حتى يمكن توفير العمل للفقراء .

٥) يجب تشجيع التجارة العابرة بحيث تصبح انجلترا مركزا لتوزيع السلع وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الجمارك .

وهكذا استطاع توماس مان أن يصوغ الأفكار التجارية في سلسلة من التوصيات تصلح خطة للعمل وكانت لهذه القواعد والتوصيات أعمق الأثر في توجيه السياسة في انجلترا وبلاد القارة الأوروبية .

التجارية في فرنسا :

قلنا إن الفكر التجاري كانت له السيادة في القارة الاوروبية — فضلا عن انجلترا طوال القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر . غير أننا نلاحظ أنه تلون في القارة الاوروبية وفقا للظروف الاقتصادية التي كانت قائمة في كل بلد من البلاد. وليس ذلك غريبا . فإن المبادىء التجارية كما صاغها التجاريون في انجلترا كانت

تعكس إلى مدى بعيد الظروف الإقتصادية والسياسية الخاصة التي كانت تكتنف انجلترا في تلك الفترة . ومن ذلك كونها دولة جزرية محدودة الموارد الطبيعية وليس فيها مناجم للمعادن النفيسة وتعتمد على التجارة بصفة أساسية. ومن ثم فإننا لانجدأنفسنا في القارة الاوروبية إزاء المبادىء التجارية الخالصة التي عهدناها في انجلترا وإنما نجدها مشوبة ببعض الافكار الغريبة عنها ، أو على الأقل نلاحظ تفاوتا في تأييد بعض المبادىء التي تعتبر حجر الزاوية في الفكر التجاري. فإذا كان المعدن النفيس والميزان التجاري الموافق يمثلان بؤرة الاهتمام لدى التجاريين في انجلترا فإن تشجيع الصناعة يأخذ مكان الصدارة في فرنسا . كذلك فإن الأهمية الخاصة للزراعة في النظام الإقتصادي الفرنسي دعت إلى إبرازها على وجه لم يكن معروفا لدى التجاريين في انجلترا .

ويعتبر دي مونكرتيان Antoine de Montchrétien (١٥٧٦–١٦٢١) من أهم ممثلي الفكر التجاري في فرنسا وقد كتب كتابا بعنوان Traité de l'Oeconomie Politique سنة ١٦١٥ وهو أول من أطلق اسم الإقتصاد السياسي على هذا العلم . غير أن مضمون الكتاب ليس كما تتوقع من عنوانه وهو أقرب إلى أن يكون تقريرا عن مختلف نواحي النشاط الاقتصادي في فرنسا . ويقع الكتاب في أربعة أقسام الاول عن الصناعة والثاني عن التجارة والثالث عن الملاحة والرابع عن واجبات الأمير .

وقد أوضح دي مونكرتيان أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد القومي والدور الذي تلعبه في بناء ثروة فرنسا . وهو يقترب في تمجيده للزراعة من النغمة التي سادت فيما بعد على يد الطبيعيين .

رغم ذلك فإن الصناعة تحتل مكان الصدارة من تفكيره وعنده أن الإنتاج الصناعي يتمتع بمزايا خاصة بالنسبة لوجوه النشاط الاخرى. ومن ذلك أن النشاط الصناعي تحت سيطرة القائم به بحيث يمكن التحكم فيه وزيادته وفقا لما تمليه المصلحة وذلك بعكس الزراعة التي تخضع لعوامل طبيعية لا سيطرة للإنسان عليها . وكذلك فإن السلع الصناعية أكثر سهولة في تسويقها بسبب عدم قابليتها للتلف. وعلى هذا

الأساس فإنه يدعو الدولة إلى العناية الخاصة بتدعيم الصناعة في فرنسا بحيث تستغنى عن البلاد الاجنبية . ويذكر أن من الغباء أن تستورد فرنسا ما تستطيع إنتاجه محليا والضرر الذي يعود من إنفاق رصيدها المعدني على مثل هذه المنتجات. وينتهي إلى وجود صلة وثيقة بين ثروة الامة وقيام الصناعة فيها مثل الصلة التي تربط بين القلب والدورة الدموية .

كذلك نجد دي منكرتيان يمجد العمل ، ويندد بالفراغ والبطالة . وعنده أن الدولة عليها أن تبذل كل جهدها لمحاربة الفراغ وتوفير فرصة العمل لكل أفـــراد الشعب بحيث يكون النظام الإقتصادي مثل خلية النحل . وفي الوقت نفسه تعرض دي مونكرتيان لبيان مزايا تقسيم العمل بين الأفراد . أما تقسيم العمل بين الدول فهـــو يرى أن في فرنسا كل الإمكانيات لكي تقوم بنفسها بكل أنواع النشاط الإقتصادي وتحقق الاكتفاء الذاتي الذي يجعلها لا تعتمد على غيرها مع اعتمـــاد الغير عليها .

وقد سار دي مونكرتيان على سنة التجاريين من حيث تمجيد المعدن النفيس ويقول إن الذهب أكثر قوة من الحديد وينظر بارتياب إلى كل عملية يترتب عليها تصدير المعدن النفيس من فرنسا . ومع ذلك فإن كتابه لا يخلو من عبارات تتنافى مع التفكير التجاري الخالص في هذه النقطة . فهو يقول مرددا في ذلك ما شهدناه عند توماس مان : «إن ثروة البلد لا ترجع إلى وفرة المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة وإنما إلى وفرة الاشياء التي تعتبر ضرورية للحياة . وليست المعادن النفيسة الإوسيلتنا للحصول على هذه الأشياء .»

وفي التجارة الدولية يرى وجوب أن تعمل فرنسا على تحقيق فائض في ميزانهـــا التجاري ، وأن عليها أن تستغل حاجة البلاد الأجنبية إلى تلك السلع التي تتفوق فيها فرنسا تفوقا واضحا على كل من عداها مثل القمح والنبيذ والحرير والصوف . ولا بأس من أن تخضعها لضريبة التصدير طالما أن الاجنبي مضطر إلى شرائها على

كل حال . ولكن يلاحظ أنه يعلق أهمية خاصة على التجارة الداخلية خلافا لما نعرفه عن التجاريين . ويرى وجوب أن تكون التجارة الداخلية مقصورة على الرعايا الفرنسيين بحيث لا تتسرب مزاياها إلى الأجانب المقيمين في فرنسا . ومتى أصبحت التجارة الداخلية وطنية بحتة فإنها تسهم إلى درجة كبيرة في ثروة فرنسا ومجدها (١) .

بيد أن التجارية في فرنسا اقترنت على وجه الخصوص باسم كولبير Colbert (١٦١٩ – ١٦٨٣) الذي كان وزيراً لمالية لويس الرابع عشر . وكان كولبير من رجال العمل أكثر من كونه من رجال الفكر . فلم يؤثر عنه كتاب أو بحث تحليلي إنما تتمثل آثاره في القرارات والأوامر الادارية التي أصدرها أثناء تقلده شئون مالية فرنسا . ويعتبر كولبير من غلاة التجاريين بحيث أصبحت « الكولبرتيه » Colbertism رمزا للتجارة الضيقة المتزمتة .

وكان كولبير – كما نتوقع – من دعاة السلطة المطلقة للدولة في الشئون الإقتصادية . وقد وضع الأفكار التجارية موضع التنفيذ مما جعل الدولة مسئولة عن كل ناحية من نواحي النشاط الإقتصادي .

وعمل كولبير على تخلص الإقتصاد الفرنسي من التنظيمات الموروثة عن العصور الوسطى . وعلى ذلك وضع نظام الطوائف الحرفية تحت الاشراف المباشر للدولة وانتزع منها سلطة إصدار القرارات المنظمة لشئون الحرفة وجعلها من اختصاص الدولة . وفي الوقت نفسه أزال العوائق التي كانت قائمة في طريق انتقال السلع من إقليم إلى إقليم داخل فرنسا . وأخضع صادرات الغلال للقيود رغبة في تخفيض أثمان المواد الغذائية مما يهيء الجو الملائم لنمو الصناعة ولا شك أن كولبير يعتبر مسئولا إلى مدى بعيد عن قيام الصناعة وازدهارها في فرنسا ، ولم يتردد في استخدام كل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ومن ذلك إخضاع واردات السلع المصنوعة لضرائب جمركية أو الحظر المطلق ، ومنح إعانات للصناعة وتشجيع الممتازين من رجال الصناعة بإعفائهم من القيود التي يخضع لها غيرهم ، أو إخراجهم من اختصاص الطوائف الحرفية ،

---

(١) Alexander Grey : The Development of Economic Doctrines pp. 80-83. Gonnard : op. cit., pp. 107-114.

كذلك العمل على استقدام العمال المهرة من الخارج .

بل إن كولبير لم ير بأسا من أن تقوم الدولة بنفسها بانشاء بعض الصناعات وإدارتها ومن ذلك شراء مصانع جوبلان الشهيرة وتشغيلها تحت إشراف الدولة .

كذلك سار كولبير على سياسة التجاريين في توسيع رقعة الامبراطورية الفرنسية وإنشاء شركات كبرى مثل شركة الهند الشرقية في انجلترا يكون لها احتكار التجارة مع المستعمرات الفرنسية أو مناطق معينة من العالم ودعم ذلك بالعمل على إنشاء أسطول تجاري ينفرد بالنقل بين فرنسا والمستعمرات على غرار قوانين الملاحة الانجليزية .

التجارية في النمسا والمانيا :

اتخذت التجارية في النمسا وألمانيا اسم « علم الخزانة » Cameralism وهذه التسمية تشير إلى الصفة الخاصة التي ميزت الفكر التجاري في ألمانيا. فقد اصطبغت التجارية بصبغة مالية الدولة والادارة العامة أكثر من صبغتها في انجلترا التي تتمثل في أهمية المعدن النفيس والميزان التجاري الموافق. ولعل خير ممثل لها هو فون يوستي Von Justi (١٧١٧ — ١٧٧١) وكان أستاذا «لعلم الخزانة » في جامعة فيينا ثم انتقل إلى وزارة المالية في خدمة فردريك الاكبر في ألمانيا . وقد أورد أفكاره في كتاب « اقتصاد الدولة » وهو ينطوي على كل مبادىء **علم الخزانة** فضلا عن المبادىء التجارية .

وتنطلق أفكار يوستي من مبدأ رئيسي وهو واجب الدولة في القيام بكافة المهام الإقتصادية التي تكفل نمو الثروة. ومن ثم فقد عني عناية خاصة بالقواعد التي يتعين أن يسير عليها الجهاز الاداري للدولة وهو أداتها الأولى في تنفيذ سياستها الاقتصادية ، لذلك كان يوستي من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا وضع أصول الإدارة العامة .

وقد تأثر بالافكار التجارية السائدة في عصره من حيث وجوب أن تعمل الدولة على تنمية الصناعة الوطنية وتقييد التجارة الخارجية تقييدا يبلغ الحظر المطلق بالنسبة لبعض الواردات مع بيان الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في نمو الثروة .

وهو يقول :

« There is no other way whereby people can become rich than through commerce » (1)

ونجده أيضا يؤكد على وجه الخصوص أهمية السكان . وعنده أنه كلما زاد حجم السكان ، زاد انتعاش الصناعة الغذائية والتجارة . وزاد تداول النقود .

The more populous a state the more prosperous will be its food industries and trade and the more active will be the circulation of money. (1)

بيد أن مساهمته الكبرى تتمثل في دراسته لانواع الضرائب المختلفة ووضع القواعد التي يجب أن يسير عليها النظام الضريبي العادل . وتتلخص هذه القواعد فيما يلي : —

١) يجب أن تكون الضريبة على النحو وبالقدر الذي يدعو الممول إلى القيام بدفعها عن طواعية ورضاء .

٢) لا يجوز أن تكون الضريبة على النحو الذي يتدخل في حياة الناس أو يمس السير الحسن للنشاط الصناعي والتجاري .

٣) يجب أن تراعي الضريبة مبدأ العدالة المطلقة فيما بين الممولين وأن تكون جبايتها عادلة .

٤) يجب أن تكون الضريبة ثابتة ومعروفة مقدما للممولين وألا تكون جبايتها عرضة للخفاء أو الغش .

٥) يجب أن يكون ربط الضريبة على النحو الذي يخفف من حجم الجهاز الإداري القائم على جبايتها ويقلل من عدد الموظفين .

٦) يجب أن تكون الضريبة سهلة الاداء وأن يطلب أداؤها في المواعيد المناسبة .

وواضح أن هذه القواعد شديدة الشبه بالقواعد التي انتهى اليها آدم سميث فيما بعد . ولا شك أن فون يوستي يعتبر ركنا أساسيا في الثالوث الذي صاغ مبادىء

---

(١) John Fred Bell : « A History of Economic Thought » pp. 114-115.

المالية العامة والضرائب ويتمثل في وليام بتي ويوستي وآدم سميث .

مع ذلك فإن كتاب يوستي لا يخلو من تعارض من حيث موقف الدولة بالنسبة لسير النظام الإقتصادي ، ومن ذلك مثلا أنه يرى على الدولة واجبا أن تنظم الحياة الإقتصادية تنظيما دقيقا بقوانين من وضعها . وفي سبيل ذلك عليها أن تطبق نظام الضرائب والإعانات ، وتحرم إنتاج بعض السلع ، وتحدد مستويات الجودة ، وتضع القواعد التي تسير عليها الشركات والطوائف الحرفية ، وتحرم تصدير المواد الالية ... الخ . وفي نفس الوقت نجد يوستي يشير إلى أن هذه الظواهر الإقتصادية إنما تخضع لقوانين طبيعية لها منطقها الخاص الذي يفوق ما تضعه الدولة من تنظيمات

كذلك نراه ينادي بوجوب أن تسير المشروعات وفقا للتعليمات التي تصدرها الدولة ، ومن ناحية اخرى يرى أن انتعاش المشروعات الخاصة يتوقف على مدى ما يتوفر لها من حرية وضمان .

وبالنسبة للتجارة الخارجية لا يرى يوستي بأسا من حظر استيراد بعض السلع أو أخضاعها لقيود . ولكنه يرى أن الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات يجب أن تكون رسوما قيمية ولا تزيد عن ١٠ ٪ من قيمة السلعة .

وهكذا نجد يوستي يتردد بين موقفين متعارضين . وفي تقدير الاستاذ شومبيتر أن ذلك يرجع إلى أن يوستي عاش وكتب خلال القرن الثامن عشر الذي يمثل فترة الانتقال من عهد التجارية إلى عهد جديد ينادي بالحرية الإقتصادية. وقد حاول يوستي التوفيق بين تيارين متعارضين وحاول في الوقت نفسه أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للنمسا وألمانيا في ذلك الوقت. ومن ثم لم تسلم كتاباته من بعض التناقض [١] .

تقدير الفكر التجاري :

ليس من العسير علينا ان نرى السمات الأساسية للفكر التجاري . ولعل السمة

(١) J. Schumpeter : « History of Economic Analysis » , pp. 170-174.

الأولى تتمثل — كما ذكرنا من قبل — في أن التجارية كانت تعبيرا عن احتياجات الدولة الإقليمية الصاعدة في الظروف السياسية والاقتصادية التي اكتنفت ظهورها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. أما السمة الثانية فهي أن الفكر التجاري مال بكل ثقله نحو بيان أصول السياسة الإقتصادية التي يتعين انتهاجها. أما التحليل الإقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فانه لم يحظ بعناية تذكر من التجاريين . والواقع أننا نستطيع أن ننظر إلى الفكر التجاري على أنه مجموعة من القواعد الحكيمة التي ينبغي أن يترسمها الامير في إدارته للشئون المالية للرعية . وقد أقام التجاريون هذه القواعد بناء على تأكيدات لاهمية المعدن النفيس وفائض الميزان التجاري والصناعة وحجم السكان . وكان من شأن ذلك احتجاب الأساس التحليلي وراء الوصايا التي ينادون بها . صحيح أن كتاباتهم لم تكن تخلو من بيان لبعض العلاقات الأساسية . ولكن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل. والسمة الثالثة للفكر التجاري أنه كان صادرا في الكثير الغالب عن أصحاب مصلحة مكتسبة يستهدفون حمايتها وتدعيمها. ومن هنا نجد التضارب بين كتاباتهم وفقا لما تقتضيه المصلحة الطائفية . وكان الصوت الغالب هو صوت أصحاب المصلحة التجارية الممثلة في الشركات الاحتكارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية . ومن حسن حظهم أن تلتقي مصلحة هذه الشركات مع مصلحة الدولة الاقليمية ممثلة في الملك أو الأمير .

مع ذلك فإن من الصعب أن ننكر أن التجارية — باعتبارها مصدر الإلهام للسياسة الإقتصادية — أدت خدمة جليلة لبلاد أوربا الغربية في المرحلة التاريخية التي كانت تمر بها . ويصدق ذلك بصفة خاصة على انجلترا حيث بلغت فيها التجارية أوجها وأنقى صورها . فقد ساعدت التجارية على تبرير تدخل الدولة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية . وكانت الدولة هي أداة التغيير الذي تتطلبه ظروف التطور حينذاك. فلا يجوز أن ننسى أن النظام الإقتصادي والإجتماعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان ما زال مطبوعا إلى درجة كبيرة بطابع النظام الاقطاعي.

فالحواجز الجمركية بين المقاطعات والولايات كانت قائمة . ونظام الطوائف يفرض سلطانه على ظروف الإنتاج وأصوله في كل مهنة . كذلك لم تكن حوافز الأفراد قد تحررت بعد من الطابع «غير الاقتصادي» الذي ميز العصور الوسطى . ولاشك أن هذه العوامل كانت بمثابة الأحجار الثقيلة في عنق النظام الاقتصادي الذي بدأ يتحرك نحو الرأسمالية الصاعدة ، ويتطلع للإستفادة من كنوز الدنيا الجديده ، وثروات الدنيا القديمة . ولم يكن في النظام الاقتصادي قوة كامنة فيه تكفل سرعة الحركة المطلوبة وتحقق التطلعات الجديدة . وقد استخدمت الدولة سلطانها في تلك المرحلة الحرجة لتحقيق انطلاق النظام الإقتصادي من أغلال العصور الوسطى والدخول به في المرحلة الرأسمالية .

ويؤثر عن فردريك الاكبر في تعقيب له على احد الأوامر التي اصدرها أن عليه أن يجر رعاياه نحو فرصة الربح من أنوفهم وآذانهم .

لا شك أيضاً أن السياسة التجارية التي سارت عليها انجلترا نحو مائتى سنة كانت عاملا من عوامل تفوقها الإقتصادي الذى صاحبها طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .. ففي الفترة التجارية تمكنت انجلترا من تدعيم صناعته الأساسية ، وتهيئة البيئة المواتية للتقدم الصناعي بصفة عامة واستعانت على ذلك بسلسلة من الإجراءات التي حض عليها التجاريون كالحماية الجمركية والإعانات والميزات الاحتكارية ، وتوفير المواد الاولية ، ورخص اليد العاملة .

ومن ثم فقد واجهت انجلتراأ الثورة الصناعية ووراءاها ماض حافل بالتجربة ولديها بيئة صناعية متكاملة . وكان من السهل عليها أن تضع الثورة الجديدة موضع التنفيذ وأن تحرز قصب السبق على من عداها .

كل ذلك يذكر للتجارين. غير أن الفكر التجاري كان يحمل بذور فنائه. فإن معنى كلامنا السابق أن السياسة التجارية سياسة مرحلية وليدة ظروف معينة كانت في حاجة إلى مثل تلك الافكار . وما أن أتت التجارية ثمارها حتى تلاشت

تلك الظروف. ومن ثم فقد أخذ الفكر التجاري في الإضمحلال إبان القرن الثامن عشر. وكانت انجلترا بالذات – مهد التجارية – هي أيضاً لحدها. وقد تضافرت العوامل الفكرية والظروف الإقتصادية على انحسار النظرة التجارية ذلك أن القرن الثامن عشر – الذى عرف في تاريخ الفكر بعهد الاستنارة – لم يكن مواتيا لفلسفة إقتصادية تساند الدولة في مواجهة الفرد وتجعلها قطب الرحى في كل مجالات الحياة. وقد ظهرت فلسفات جديدة على يد لوك وهيوم وجان جاك روسو ومونتسكيو تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة، وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتصدر عن الحرية الفردية والمساواة باعتبارها جزءاً من القانون الطبيعي. وليس ذلك هو الطقس الفكري الذي تترعرع فيه التجارية. وفي مجال الفكر الإقتصادي كان دافيد هيوم من أهم المفكرين الذين سددوا الضربة الأولى للتجارية رغم انه يؤخذ أحيانا على أنه أحد التجاريين. وقد نفذ اليها عن طريق تحليلة للعوامل التي تحكم توزيع المعدن النفيس بين الدول الداخلة في علاقات تجارية. وفكرته الأساسية أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين البلاد المختلفة دون حاجة إلى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة. فكل بلد يحصل على ذلك القدر من المعدن النفيس الذي يتناسب مع حجم نشاطه الإقتصادي. ويتحقق هذا التناسب عن طريق العلاقة بين مستوى الأسعار في الداخل ومستواها في الخارج. إذا زاد مالدى البلد من المعدن النفيس عن هذا القدر، فإن ذلك يرفع أسعار سلعها بالنسبة لأسعار البلاد الاخرى. وهذا من شأنه أن يقلل من صادراتها إلى العالم الخارجي ويزيد من وارداتها بحيث يحدث عجز في ميزانها التجاري مما يفضى إلى خروج القدر «الزائد» من المعدن النفيس. وإذا قل الرصيد المعدني عما يقتضيه حجم نشاطها الإقتصادي فإن ذلك يخفض أسعار سلعها بالنسبة لأسعار البلاد الاخرى وهذا من شأنه أن يزيد من صادراتها ويقلل من وارداتها بحيث يحدث فائض في ميزانها التجاري مما يجتذب القدر «الناقص» من المعدن النفيس.

وقد عرفت تلك النظرية في الفكر الاقتصادي بنظرية التوازن التلقائي. وواضح

انها تقضي على الأسس الجوهرية التي يقوم عليها مذهب التجارين فإذا صح أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد الداخلة في علاقات تجارية ، وأن التفاوت بين مستوى الأسعار كفيل بأن يوجه المعدن النفيس إلى البلد الذى يقل فيه ، ويصرفه عن البلد الذى يفيض فيه ، إذا صح ذلك لم يعد ثمة محل لأن تكلف الدولة نفسها عناء الرقابة على ما لديها من ذهب وفضة ولا أن ترهق النشاط الإقتصادي بقيود ترمى الى الزيادة من المعدن النفيس . ويكفي أن تطلق العنان لنشاط الأفراد غير المقيد . وهذا يكفل لها الحصول على حاجتها تماما من المعدن النفيس دون زيادة أو نقصان. أما ما بقى بعد ذلك من مذهب التجارين سواء من حيث طبيعة الثروة او أهمية الصناعة أو تدخل الدولة فقد تولى آدم سميث أمر القضاء عليه في « ثروة الامم » .

كذلك فقد شهد القرن الثامن عشر تطورات بعيدة المدى في الظروف الإقتصادية ساهمت في التعجيل بنهاية الفكر التجاري . فقد خطت الصناعة في انجلترا خطوات واسعة ، واتسع نطاق التجارة الدولية اتساعا لا يقاس بما كانت عليه إبان القرن السابع عشر .

ومن ثم فقد ضاق النظام الاقتصادي بالرداء الضيق الذى أضفاه عليه التجاريون . لم تعد التجارة الدولية مقصورة على الشركات الكبرى التي تتمتع بامتيازات خاصة بل ظهر عدد كبير من رجال الأعمال والصناعة . وهؤلاء لم يكن لهم نصيب في الامتيازات الموروثة عن فترة التجارين . وطبيعي أن يقفوا موقف العداء من فلسفة تقوم على التمييز .

تضافرت هذه العوامل جميعا للقضاء على التجارية . ويعتبر ظهور كتاب آدم سميث عن « تروة الأمم » إيذانا بإشراق عهد جديد للفكر الإقتصادي وكان آدم سميث فعالا في بيان بطلان الفكر التجاري ، بل أصبحت الفكرة التجارية رمزا للفكرة الإقتصادية الساذجة .

وجاء بعد ذلك الطوفان الكلاسيكي على يد مالتس وريكاردو وغيرهما مما

أسدل ستار النسيان على الفكر التجاري الى أن دب فيه دبيب الحياة من جديد على يد جون ماينار كينز في كتاب «النظرية العامة» . وقد يبدو غريبا أن يكون البعث الجديد للفكر التجاري على يد كينز فكيف يستقيم الحلف بين كينز والتجارين الذين كانوا يمجدون الادخـــار ويندّدون بالاستهلاك ، ويدعون الى السياسات التي تكفل رخص اليد العاملة. وهذا كله على النقيض من جوهر الحجة التي يسوقها كنيز في كتاب النظرية العامة، ومع ذلك فاننا نجده يفيض بالعطف عليهم في الفصل الثالث والعشرين من كتابه حيث يقول :

« The early pioneers of economic thinking may have hit upon their maxims of practical wisdom without having had much cognizance of the underlying theoretical grounds » (1)

فهو يرى أن الرواد الاوائل للفكر الاقتصادي (يقصد التجارين) قد وقعوا على أصول الحكمة العمليةدون أن يكونوا على بينه من أساسها النظري . والحكمة التي وجدها كينز عند التجارين تتمثل في دعوتهم الى تحقيق ميزان تجاري موافق. وهذه هي بداية الإلتقاء بينه وبينهم ذلك أن حجم الصادرات في نظرية كينز يقف على قدم المساواة مع حجم الإستثمار من حيث تأثيره على مستوى الدخل القومي . فإذا زادت الصادرات — مع بقاء الأشياء الاخرى على حالها — أدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي بقدر يزيد على الزيـــادة الأصلية في الصـــادرات (مضاعف التجارة الخارجية) . وبالعكس فإن الواردات على قدم المساواة مع الإدخار فزيادة الواردات كزيادة المدخرات تعتبر عاملا انكماشيا . ومن ثم فإن كينز ينظر نظرة ارتياح إلى الميزان التجاري الموافق أو بعبارة أدق إلى الفائض في ميزان المدفوعات حيث أن هذا الفائض له أثر إنتعاشي على النظام الإقتصادي.

J. Keynes : The General Theory of Employment Interest and Money », p. 340. (١)

وهذه نتيجة تتفق مع ما انتهى إليه التجاريون [١] كذلك وجد كينز في تحليل التجاريين للدور الذى يقوم به المعدن النفيس ما يتفق مع نظريته . فقد أشار بعضهم إلى أن زيادة كمية المعدن النفيس تعتبر عاملا هاما في إحداث الإنتعاش الإقتصادي. وربط البعض الآخر بين كمية المعدن النفيس وسعر الفائدة وعندهم أن زيادة كمية الذهب تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة والعكس بالعكس [٢] . وهذا بعينه هو ما يقوله كينز بالنسبة لآثار الزيادة والنقصان في كمية النقود على مستوى النشاط الإقتصادي وسعر الفائدة .

وبصرف النظر عن البعث الجديد للتجارية على يد كينز ، فقد استمدت أخيرا قوة أخرى على أثر العناية المتزايدة بنظرية التطور الإقتصادي . وهنا ايضاً لا نستطيع أن نتجاهل وجه الشبه بين ما كان ينادي به التجاريون ومايراه عدد كبير من المعاصرين في نظرية التطور الاقتصادي. فالإنتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة الإنطلاق لا يتم تلقائيا بقوة كامنه في النظام الاقتصادي ،ولا غناء عن قيام الدولة بدور رئيسى لإحداث هذا الإنتقال . كذلك فإن حرية التجارة في نظر الكثيرين لا تستقيم ومقتضيات التنمية الإقتصادية . ويتعين أن تخضع الدول تجارتها الخارجية لقيود على الواردات تتمثل في حظر بعض الواردات وإخضاع الأخرى لرسوم جمركية أو قيود كمية .

والرقابة على الصرف التي تعتبر من السمات البارزة لعدد كبير من البلاد

---

(١) يلاحظ أن النظرية التقليدية تنظر إلى ميزان المدفوعات من زاوية مختلفة عن الزاوية التي نظر منها كينز والتجاريون . فالتقليديون ينظرون إلى ميزان المدفوعات من حيث أنه مظهر لتقسيم العمل بين الدول المختلفة . ومن ثم كانوا يعارضون كل تقييد للتجارة الدولية حيث أن ذلك يحد من تقسيم العمل وهو من أهم عوامل الكفاية الانتاجية . فالمعيار هنا يدور حول الكفاية الإنتاجية . أما كينز فهو ينظر إليه من زاوية الأثر الإنتعاشي والإنكماشي الذي يترتب على الفائض أو العجز ولم يكن عامل الكفاية الإنتاجية يلعب دورا رئيسيا في ظروف الأزمة العالمية التي كتب كينز في ظلها . أما التجاريون فإنهم ينظرون اليه من حيث أنه أداة الحصول على المعدن النفيس .

(٢) J.M. Keynes : Op. Cit; pp. 341-349.

المتخلفة في مرحلة التنمية تناظر «صراف الملك» الذى عرفته انجلترا أيام الملكة إليزابيث الاولى .

وأخيرا فإن التصنيع يلعب دورا رئيسيا للوصول إلى مرحلة الانطلاق ويستند إلى حجج لا تختلف جوهريا عن الحجج التي كان ينادي بها التجاريون .

وهكذا نستطيع أن نقول إن نظرية التطور الإقتصادي تلتقى إلى حد كبير مع التجارية على الأقل من حيث السياسات التي تحقق التنمية الإقتصادية وهذا يبرر في نظر البعض تسميتها بالتجارية الجديدة Neo-Mercantilism وترى من ذلك أن التجارية أثبتت أنها أصلب عودا مما قد يبدو لأول وهله .

الفصل الثالث

* الطبيعيــون *

قادة الفكر الطبيعي :

حاولت التجارية أن تعطي معنى معقولا للنظام الاقتصادي الذي ساد انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد استطاعت انجلترا، وهي الدولة الجزرية الصغيرة ، أن تتمتع بثروة كبيرة وأن تبسط سلطانها السياسي على امبراطورية مترامية الأطراف . وكانت التجارة هي أداة الحصول على تلك الثروة وذلك السلطان . وقد ظهر أثر ذلك في الفكر الإقتصادي الذي مجد التجارة ونظر اليها على أنهـــا الطريق العادي للقوة والثراء . وإذا كانت التجارية سيطرت على الفكر الإقتصادي خلال تلك الفترة ، فقد كان الإنجليز هم دعاتها ، وحملة لوائها . وكان كتـــاب توماس مان في England's Treasure هو إنجيل الفكر الإقتصادي في انجلترا وفي سائر البلاد الأوروبية .

غير أن النظام الاقتصادي في فرنسا لم يكن صورة مطابقة للتجربة الإنجليزية. فتجارة فرنسا الخارجية لم تكن تقارن بتجارة انجلترا من حيث نطاقها او امتدادها إلى كل بقاع الأرض . والثروات الكبرى التي استطاعت الشركات الإنجليزيـــة تكوينها عن طريق التجارة مع الهند والمستعمرات لم يكن لها نظير في فرنسا. ومن ثم لم تكن التجارة تحتل نفس المكانة التي تحتلها في النظام الإقتصادي الإنجليزي بل على

العكس من ذلك كانت الزراعة أهم وجه من وجوه النشاط الإقتصادي . وهي التي تمد الطبقة العليا - طبقة الملاك الاقطاعيين - بثراء ضخم لا يقاس به ثراء أية طبقة أخرى . ومصدر هذا الثراء هو بداهة الطبقة القائمة بإنتاج الحاصلات الزراعية أي طبقة الزراع . أما الصناعة فلم تكن تعتمد في رواجها على أسواق خارجية كبرى يعتد بها ، وكان جل اعتمادها على السوق الداخلية وبالأخص الطلب الصادر عن ملاك الأراضي .

هذه هي الخصائص الرئيسية التي كانت تميز النظام الاقتصادي في فرنسا نحو منتصف القرن الثامن عشر . وواضح أنها لا تستقيم والنظرة التجارية التي وضعت الزراعة في موضع ثانوي تابع للتجارة والصناعة . وكان لا بد من نظرة أخرى تستمد أصولها من هذا النظام وخصائصه الرئيسية . وهذا ما قام به كيناي طبيب لويس الخامس عشر . وقد نجح كيناي في أن يلهب خيال عدد من رجال الفكر في فرنسا وعلى رأسهم ميرابو الكبير Mercier de la Rivière, Mirabeau, Dupont de Nemours, ومن هؤلاء قامت مدرسة فكرية جديدة تعرف في تاريخ الفكر الإقتصادي باسم « الطبيعية » Physiocrates وهو الإسم الذي أطلقه عليها أحد رجالها Dupont de Numours بعد فترة كانوا يعرفون فيها باسم « الاقتصاديون » les Economistes . كانت الفلسفة الطبيعية تناقض التجارية في كل خطوة من خطواتها . ولكن من الخطأ أن نظن أن مهمتها كانت سلبية تقتصر على إنكار ما ذهب اليه التجاريون . فالواقع أن كيناي استطاع أن يصوغ نظرية جديدة ، وأن يعطينا صورة كاملة لسير النظام الاقتصادي . صحيح أن الطبيعية كانت لا تخلو من المغالاة حينا ، والعاطفية حينا آخر . ولكنها خلفت وراءها تراثا فكريا كان له أعمق الأثر على آدم سميث ومن جاء بعده . وقد ابتدأت الطبيعية بمقال الكيناي تحت عنوان Le Grain (١٧٥٦) ومقال آخر بعنوان Les Fermiers (١٧٥٧) ثم تلا ذلك ظهور الجدول الاقتصادي Tableau Economique (١٧٥٨) . وتوالت بعد ذلك كتابات أصحاب كيناي ، فظهر سنة ١٧٦٣ كتاب ميرابو Philosophie Rurale وفي سنة ١٧٦٧ كتاب Mercier de la Rivière

وفي سنة ١٧٦٨ كتاب L'Order Naturel « Physiocratie » : Dupont de Nemours
وفي سنة ١٧٧١ كتاب Baudeau .

« Première Introduction à la Philosophie Economique ».

مبادىء الطبيعيين :

١) الثروة والناتج الصافي :

ابتدأ الطبيعيون باعطاء مدلول خاص لفكرة الثروة يختلف عن مدلولها لدى التجاريين . ونحن نعرف أن التجارية كانت تعلق أهمية كبرى على ما لدى البلد من المعدن النفيس ، وكانت تخلط بين ثرائها وبين مقدار ما لديها منه . ولم تكن تلك الفكرة التجارية تروق في نظر الطبيعيين. وعندهم أن المعدن النفيس ليس إلا ثروة مالية pécuniaire او ثروة رمزيـــة représentative فالثروة الحقيقية richesse réelle لا يمكن أن تكون معدنا ولابد من ارتباطها بالمتعة وإشباع الحاجات او كما يقول : de la Riviere « Qui dit richesse dit moyen de jouir ».

هذه هي الصفة الاولى من صفات الثروة وهي الصلاحية لإشباع الحاجات ، ولكن ذلك لا يكفي. فالثروة لا تكون حقيقية الا إذا أمكن التصرف فيها disponible أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها او أكثر منها .

« Qu'on peut consommer sans appauvrir ».

ومن هنا كان قياس الطبيعيين للثروة بالناتج الصافي « Produit Net » حيث أنه يمثل القيمة الفائضة التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة البلد الإنتاجية على ما هي عليه . إذا زاد الناتج الصافي زاد ثراء البلد وزادت قدرتها على الإستهلاك والعكس بالعكس .

إلى هنا ليس في الفكر الطبيعي ما يدعونا إلى معارضته . فالربط بين الثروة وبين وسائل إشباع الحاجات يعتبر خطوة كبرى إلى الأمام بالقياس إلى النظرة التجارية الضيقة . ومن الممكن أن ننظر إلى فكرة الناتج الصافي على أنها صورة

معدلة لما نسميه الناتج القومي . فهي لا تنصرف إلى القيمة الكلية للمجهود الإنتاجي خلال مدة معينة. وإنما إلى القيمة الصافية التي يضيفها هذا المجهود بحيث يقتطع من القيمة الكلية ما يقابل الاستهلاك ونفقات العمل خلال الفترة الإنتاجية . بهذا المعنى يصدق الناتج الصافي على كل أنواع النشاط الاقتصادي التي تسفر عن «قيمة صافية» ولا محل لتفضيل نشاط اقتصادي على آخر . غير أن الطبيعيين يرفضون هذا التفسير الواسع لمعنى الناتج الصافي . وعندهم أن الناتج الصافي ليس من خصائص النشاط الاقتصادي بصفة عامة ولكنه مقصور على الزراعة دون غيرها. فالزراعة هي النشاط الاقتصادي الخلاق وهي مصدر الناتج الصافي، أي مصدر الثروة ، وما عداها من فروع النشاط الإقتصادي الاخرى ليست إلا عالة عليها . ولكن ما هو الاساس الذي استند اليه الطبيعيون في إضفاء هذه الصفة الخاصة على الزراعة دون غيرها ؟ وإذا كانت هذه هي نقطة البداية في الفكر الطبيعي وهي الأساس الذي بنيت عليه الأجزاء الأخرى من نظرية الطبيعيين ، فمن الأهمية بمكان كبير أن نعرف أسباب هذا التعريف الضيق لفكرة الناتج الصافي ، خصوصا وقد كانت هي الفكرة التي نفذ منها خصوم النظرية الطبيعية، وهي التي حجبت ما لدى الطبيعيين من أفكار أصيلة في عدد من المسائل الاخرى . ومع ذلك فإنه من العسير أن نجد في كتابات الطبيعيين حجة موضوعية مقنعة لهذا التخصيص . ولعل الحجة الوحيدة التي يقدمها كيناي وأصحابه ترجع إلى تعاون الطبيعة مع الانسان في الزراعة. ففي الزراعة تتعاون قوى الطبيعة مع قوى الانسان على نطاق لا وجود له في انواع النشاط الاخرى. وهذا من شأنه أن يجعل جهود الإنسان أكثر «إنتاجية» من جهوده في الصناعة أو التجارة حيث لا يلقى مثل هذه المعونة من الطبيعة . ومن هنا كان «الناتج الصافي» في الزراعة دون غيرها . فإن ما يحصل عليه الإنسان من الزراعة يفوق ما ينفقه وما يستهلكه خلال العملية الإنتاجية . والفرق بين الإثنين (بين ما ينتج وما يستهلك في سبيل الانتاج) يكوّن الناتج الصافي وفي ذلك يقول ميرابو :

L'agriculture est la seule profession pour laquelle la nature daigne travailler des mois entiers, en récompense de quelques jours de labeur

de notre part... Elle est une manufacture divine où le fabricant a pour associé L'Auteur de la nature... L'action productrice et vivifiante dont il la doua... lui assure la fécondité, exclusivement à tous les autres travaux des hommes. » (1)

فالطبيعة تعمل من تلقاء نفسها شهرا بعد شهر جزاء لأيام معدودات يعملها الإنسان ، وخالق الطبيعة هو شريك الإنسان في مجهوده الزراعي ، وهذا كفيل بإضفاء قوة خالقه مثمرة على الزراعة دون غيرها . ولعل الصورة التي كانت في ذهن الطبيعيين هي صورة الحبة التي تسفر عن سبع سنبلات في كل سنبلة مائة حبة. هذه الإنتاجية المادية التي لا نظير لها – في ظواهر الامور – في أنواع النشاط الإقتصادي الأخرى هي التي دفعت الطبيعيين إلى وضع الزراعة في مكانة سامية خاصة من النظام الإقتصادي .

وما حكم الصناعة ؟ تلك التي كان يرعاها الفكر التجاري ويصوغ السياسة الإقتصادية من أجل انتعاشها ونمائها . عند الطبيعيين لا تلقى الصناعة كل هذا التكريم . فهي نشاط اقتصادي غير خلاق . والصناعة تتلقى المادة التي خلقتها الطبيعة ، تصوغها وتشكلها حتى تصبح صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية ولكنها في كل هذا التحوير لا تأتي بقيمة جديدة . والقيمة التي تنتج من العملية الصناعية تساوي تماما قيمة المادة المستخدمة مضافة إلى قيمة المواد الضرورية التي يستهلكها المنتج خلال فترة الإنتاج. وعلى ذلك فليس ثمة قيمة جديدة أضيفت إلى القيمة التي كانت موجودة قبل الإنتاج الصناعي. ومن هنا كانت نشاطا اقتصاديا عقيما Stenile . والطبيعيون يشبهون الفرق بينها والزراعة بالفرق في الحساب بين عملية الجمع وعملية الضرب وفي عبارة : **de la Rivière**

« Il n'y a pas multiplication de richesse dans la production des ouvrages d'industrie, puisque la valeur de ces ouvrages n'argmente que du

(١) René Gonnard : Histoire des Doctrines économiques, p. 213.

prix de la subsistence que les ouvriers consomment...

« L'agriculture multiplie les produits et les valeurs. L'industrie ne fait qu'additionner les valeurs des produits qu'elle consomme pour créer un produit nouveau » (1)

وليست التجارة بأحسن حظا من الصناعة في هذا الصدد فهي أيضا لا تزيد عن كونها تبادل قيم متساوية .

Le commerce est un échange de valeurs pour valeurs égales ».

وإذا استطاع بعض التجار تحقيق أرباح طائلة في التجارة فإن ذلك لا يعني أكثر من أن غيرهم قد تحمل خسارة بنفس القدر . فما يكسبه واحد لا بد أن يخسره الآخر . ومثلهم مثل لاعبي الميسر حيث ينتقل الربح من يد إلى يد مع بقاء القيمة الكلية على ما هي عليه . ومن هنا كانت التجارة أيضا نشاطا اقتصاديا عقيما (٢) .

ولكن يلاحظ المعنى الخاص لكلمة «عقيم» عند الطبيعيين فالقول إن الصناعة أو التجارة عقيمة لا يعني أنها غير مفيدة فكلاهما نشاط اقتصادي مفيد ، الأولى تحول المادة الاولية إلى السلعة الصالحة لإشباع الحاجات الانسانية ، والثانية كالنهر الذي يصل بين الأجزاء المتباعدة . والمعنى المقصود من كلمة عقيم هو أن هـــذا النوع من النشاط الإقتصادي لا يخلق قيمة جديدة ، ولا يضيف إلى ثروة البلد حيث لا يتولد عنه ناتج صافي .

٢) الطبقات المنتجة والعقيمة :

بناء على التحليل المتقدم يقسم كيناي المجتمع إلى طبقات ثلاث :

أ ــ الطبقة المنتجة La classe productive وهي التي تقوم فعلا بزراعة الارض أو طبقة الزراع Cultivateurs وهي المسئولة عن إنتاج الناتج الصافي . ويلاحظ

---

(١) أنظر R. Gonnand : Op. cit., pp. 206-207.

(٢) Gide & Rist : A History of Economic Doctrines, pp. 27-33.

أن هذه الطبقة تقتصر فقط على رب العمل في الزراعة فهي لا تشمل العمال الزراعيين . وهؤلاء يدخلون ضمن الطبقة العقيمة حيث أن القيمة التي ينتجهـا العامل تساوي القيمة التي يستهلكها . وبعبارة أخرى فإن الإنتاجية الخاصة عنـد الطبيعيين لصيقة بالأرض وبهؤلاء الذين يتحملون المخاطر في سبيل وضع الأرض موضع الإنتاج . أما العوامل المساعدة سواء كانت عملا أو آلة فليس لها إنتاجيـة خاصة .

ب — الطبقة العقيمة la classe stérile وتنصرف إلى كل المشتغلين بالصناعة والتجارة سواء كانوا من الرأسماليين أو أصحاب العمل أو العمال وهؤلاء يتوقف نشاطهم الإقتصادي على ماتنتجه الأرض ولا يضيفون إلى ذلك جديدا .

جـ — طبقة ملاك الأراضي : وهذه ليست بالمنتجة ولا بالعقيمة بل أفرد لهـا الطبيعيون مكانا مستقلا في النظام الإقتصادي . وهي بذلك أحسن حظا من الطبقة العاملة أو طبقة الصناع والتجار . وقد يبدو ذلك غريبا وهي الطبقة التي يقتصر عملها على تلقي الناتج الصافي ، إذا سمى هذا عملا على الإطلاق ، بالقياس إلى كدح الطبقة العاملة ونشاط الطبقة الصناعية والتجارية . ولعلنا نجد تفسيرا لذلك في أن الطبيعيين كانوا ينظرون إلى ملاك الأراضي على أنهم الأداة الأولى لاصلاح الأراضي والقيام بالتحسينات العقـارية avances foncières اللازمة لزيـادة إنتاجيتها . يضاف إلى ذلك ما جرى عليه الطبيعيون من تقديس نظام الملكيـة الفردية واعتباره جزءا جوهريا من النظام الطبيعي L'Ordre Naturel وأخيرا فإن هذه الطبقة هي صاحبة الناتج الصافي — أي صاحبة الثروة الحقيقية — وهي المسئولة بحكم إنفاقها إياه عن دخل سائر الطبقات [١] .

٣) الجدول الاقتصادي أو دورة الثروة :

ونرى مما تقدم أن الثروة عند الطبيعيين تنحصر فيما تنتجه الا ض من ناتج

(١) أنظر Gide & Rist : Op. Cit., pp. 21-22.

صافي وهو القدر الباقي residual بعد استنزال نفقات الزراعة واستهلاكها وما يكفي للقيام بحاجات العاملين في الزراعة خلال الفترة الإنتاجية . على هذا الناتج الصافي يعيش البلد بكافة طبقاته . وليست أنواع النشاط الإقتصادي الاخرى إلا كالطفيليات التي تحيا من جهد غيرها . وقد بيّن كيناي في الجدول الإقتصادي (١٧٥٨) Tableau économique كيف يتداول هذا الناتج الصافي بين الطبقات المختلفة . وكان لذلك وقع كبير بين أصحابه الذين اعتبروا «الجـــدول الإقتصادي» فتحا كبيرا في تاريخ الفكر الإقتصادي ، بل في تاريخ الانسانية . وقد وضعه ميرابو على قدم المساواة مع اكتشاف النقود والكتابة من حيث الأهمية في تطور الحضارة الإنسانية . منذ ذلك الحين أصبح الجدول الإقتصادي عنوان الطبيعية ، والإحاطة باسراره وبدقائقة علامة « الوصول » كما يقول المتصوفة ، إلى مرتبة «أقطابها» .

والياك صورة موجزة لتداول الناتج الصافي . إذا افترضنا أن القيمة الكليةلناتج الزراعة هي ٥ مليار من الفرنكات . فلا بد أن يقتطع من هذه القيمة ما يعادل ٢ مليار للقيام بحاجات الزراعة ، ومواجهة نفقات الصيانة والإستهلاك . وعلى ذلك فإن هذا القدر لا يتداول بل يبقى حيث أنتج . ولما كانت طبقة الزراع لاتستطيع أن تعيش على ناتج الزراعة وحدها بل لا بد من استهلاك بعض السلع الصناعيـــة والخدمات المختلفة ، فانها تتفق ما يقرب من مليار فرنك على مـــا تنتجه الطبقات العقيمة . وهذا هو الجزء الاول الذي يتداول بالانتقال من يد الزارع إلى يـــد الطبقات العقيمة وسنعود اليه مـــرة اخرى . ما بقي بعد ذلك وقدره ٢ مليار من الفرنكات يمثل الناتج الصافي الذي يتلقاه ملاك الأرض .

إذا ركزنا النظر على ملاك الأراضي نجد أنهم ينفقون نصف ذلك الدخـــل (أي مليار من الفرنكات) على ما تنتجه الطبقة الزراعية من مواد غذائية . وعـــلى ذلك يؤول إلى طبقة الزراع مليار مما سبق أن قدمته إلى طبقة الملاك . أما المليـــار الأخرى فإن طبقة الملاك تقوم بإنفاقها على ما تنتجه الطبقات العقيمة .

ننتقل الآن إلى الطبقات العقيمة نجد أنها تلقت مليارا من الملاك الزراعيـــين

ومليارا من طبقة الزراع . وهي تقوم بإنفاق المليارين على ما يلزمها من الموادالغذائية والمواد الاولية من طبقة الزراع .

وهكذا تكمل الدائرة حيث يكون قد آل إلى طبقة الزراع ثلاثة مليارات من الفرنكات ، واحد منها جاء من طبقة الملاك ، واثنان من الطبقات العقيمة . هذه المليارات الثلاثة ، مضافة إلى المليارين الذين لم يتداولا ، تعود بنا إلى الوضع الذي ابتدأنا منه حيث كانت القيمة الكلية للناتج الزراعي خمسة مليارات وهكذا تبدأ دورة جديدة .

هذه هي الصورة التي يتم عليها تداول الثروة بين طبقات المجتمع ، وهي وإن كانت صورة مبسطة كل التبسيط للواقع المعقد الذي يتم عليه تداول الثروة في كل أصولها وتفريعاتها ، إلا أنها تمثل محاولة جديدة أصيلة . وقد أراد كيناي أن ينفذ إلى أعماق الجهاز الإقتصادي ، وأن يرى كيف تترابط أجزاؤه المختلفة وانتهى منها إلى بيان : —

١) أن دخل الطبقات العقيمة ليس إلا نتيجة لما تنفقه طبقة الملاك والزراع .فهو دخل مستمد غير أصيل، ومكسوب غير مخلوق . فهو لا ينشأ في أصله من عمل هذه الطبقة وإنما من عمل الطبقة المنتجة . ولولا الزراعة لما كان هناك ناتج صافي ، ولما كان هناك بالتالي ما ينفق على الصناعة والتجارة . لذلك فهي طبقات عقيمة تعتمد على ما تنتجه وما تنفقه الطبقات الاخرى .

٢) أن دخل الملاك ، وهو الأساس الذي ينبع منه دخل الطبقات العقيمة ودخل الزراع ، يتوقف على حجم الناتج الصافي وقيمته . إذا زاد الناتج الصافي زاد دخل الملاك ، وزاد بالتالي دخل الطبقات الاخرى ، والعكس بالعكس .

٣) أن إنفاق كل طبقة لدخلها شرط ضروري للإبقاء على مستوى دخل الطبقات الاخرى . فإذا افترضنا أن طبقة الملاك أحجمت عن إنفاق كل دخلها ، فإن ذلك يجر وراءه سلسلة من التغيرات التي تؤدي إلى انكماش دخل الطبقات الأخرى وتؤدي بالتالي إلى انكماش مستوى النشاط الإقتصادي بصفة عامة .

٤) فكرة الثمن المجزي :

وقد خلص الطبيعيون من هذا التحليل بنتيجته المنطقية وتنحصر في وجوب العمل على تحقيق أقصى قدر ممكن Maximum مـــن الناتج الصافي سواء من حيث كميته أو من حيث قيمته . وكلما كانت كمية الناتج الصافي كبيرة ، وثمنه مرتفعا ، كان ذلك أدعى إلى زيادة الثراء . ومن هنا كانت الثروة في نظر كيناي تقترن بالوفرة مع ارتفاع الثمن . أما الوفرة مع الرخص فلا تعتبر ثروة والندره مع ارتفـــاع الثمن بؤس خالص .

« La non-valeur avec l'abondance n'est point richesse, la cherté avec pénurie est misère, l'abondance avec cherté est opulence ».

من حيث الوفرة أو كمية الناتج الصافي نادى الطبيعيون باتباع السياسات الإقتصادية التي تساهم في زيادة إنتاجية الارض ومن ذلك إحلال الزراعة عـــلى نطاق كبير محل الزراعة الصغيرة ، وتوجيه رؤوس الأموال إلى الزراعة وحض ملاك الأراضي على القيام بالتحسينات العقارية ، وتحديد سعر الفائدة على القـــروض وإعطاء المستأجر ضمانات في حيازته عن طريق طول مدة الإيجار .

أما من حيث قيمة الناتج قيمة الصافي فقد نادى الطبيعيون بوجوب أن يسود مايسمى بالثمن المجزى bon prix فلا يكفي أن تزيد إنتاجية الأرض ، ولا بد أن يقترن ذلك بثمن معقول للحاصلات الزراعية يمكن الزراع من تحقيق قيمة كبرى للناتج الصافي (١) أو كما يقول de la Rivière

---

(١) يعقد شومبيتر مقارنة بين نظرية ماركس في فائض القيمة ونظرية كيناي في الناتج الصافي ويرى أن ماركس قد نسب إلى عنصر العمل تلك الانتاجية الفريدة التي نسبها كيناي إلى عنصر الأرض . غير أن شومبيتر يشير إلى أن الناتج الصافي عند كيناي كان يمثل كمية مادية . وهذا الرأي محل نظر فهو لا يتفق مع الأهمية الكبرى التي يعلقها الطبيعيون على الثمن المجزي باعتباره شرطا لزيادة مقدار الناتج الصافي

أنظر Schumpeter المرجع السابق الذكر ص ٢٣٨ .

« Le seul produit net est richesse, mais sans le bon prix... point de produit net ».

ومعنى ذلك أن الثمن المجزى شرط جوهري لتحقيق الناتج الصافي. ويتحقق هذا الثمن المجزى عند الطبيعيين بتشجيع استهلاك الموادالغذائية والمواد الاولية. ومن ثم فقد نادى الطبيعيون بوجوب أن تحصل الطبقة العاملة علىأجور مرتفعة حيثأن الجزء الأكبر منها ينفق على ناتج الأرض. كذلك جرى كيناي على التفرقة بين ما ينفقه الملاك على الكماليات الغذائية Luxe de subsistence وبين ما ينفقونـــه على الكماليات الاخرى Luxe de décoration . فالأولى جديرة بالتشجيع حيث أنها ترفع أثمان الحاصلات الزراعية، أما الثانية فهيضارة لأنها تتم على حساب التحسينات العقارية التي يتعين علىالملاك القيام بها. وأخيرا فإن نظرة الطبيعيين إلى الصناعة على أنها نشاط اقتصادي عقيم لم تمنعهم من الدعوى إلىتشجيع الصناعة التي تستخدم قدرا كبيرا من المواد الاولية وقدرا قليلا منالعمل لما يترتب على مثل تلك الصناعات من زيادة الطلب على المواد الاولية والحاصلات الزراعية.

كل هذه الافكار ترجع جميعها إلى رغبة الطبيعيين فيزيادة الطلب عـــلى الحاصلات الزراعية وتحقيق الثمن المجزى. على أنهم نادوا فوق ذلك بحريـــة التجارة الداخلية والخارجية باعتبار أن هذه الحرية هيالشرط الجوهري لسيادة الثمن المجزى للحاصلات الزراعية. وفي تعبير de la Riviere

« Le bon prix ne peut regner dans une nation que par le moyen de la plus grande liberté possible ».

وقد يبدو غريبا أن يربط الطبيعيون بين الثمنالمجزى وحرية التجارة حيث أنه لا توجد علاقة ظاهرة بين الإثنين. ولكننا نستطيع فهم وجهة نظرهمإذا تذكرنا السياسة الاقتصادية التي سادت تحت تأثير التجاريين. فقد كان من أركان هذه السياسة فرض القيود على تصدير المواد الغذائية كيينخفض ثمنها. وينخفضبالتالي مستوى الاجور، وهذا من شأنه خفض نفقة الإنتاجفي الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية. لذلك فقد كانت قيود التصدير مسئولة عن انخفاضأثمان الحاصلات

الزراعية ، وهذا هو ما حدا الطبيعيين إلى القول بحرية التجارة .

وواضح من ذلك أن الطبيعيين وإن كانوا من اوائل القائلين بحرية التجارة إلا أن ذلك لا يرجع إلى إيمان منهم بحرية التجارة في ذاتها. ولكن لأن هذه الحرية هي الإطار الصالح لسيادة الثمن المجزى والوصول إلى أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي . ومن ثم فإن الأساس الذي تستند اليه حرية التجارة عند الطبيعيين يختلف جوهريا عن الأساس الذي قامت عليه عند أصحاب النظرية التقليدية . فلو افترضنا أن فرنسا كانت حينذاك مستوردة للمواد الغذائية بحيث أن إزالة القيود على التجارة الخارجية من شأنه خفض أثمان الحاصلات الزراعية لكان من المتصور أن يغض الطبيعيون النظر عن حرية التجارة . فالقول بحرية التجارة ليس إلا تعبيرا عن رغبتهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي .وقد يعترض على هذا التفسير بأن الحرية في ذاتها جزء من النظام الطبيعي Ordre Naturel وهو من أركان الفكر الطبيعي وعلى ذلك فإن حرية التجارة لازمة بحكم هذا النظام الطبيعي وبحكم القاعدة العامة Laissez passer, laissez faire ولا شأن لها بفكرة الثمن المجزى . ولكن الواقع أن فكرة الناتج الصافي وما يتصل بها تحتل مكان الصدارة عند الطبيعيين وهي مقدمة على فكرة النظام الطبيعي [1] . ولو أن الطبيعيين وجدوا تعارضا بين تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي وبين حرية التجارة لم ترددوا في التضحية بالأخيرة . وفي هذه الحالة كان يفسر النظام الطبيعي تفسيرا يحد من نطاق حرية التجارة . وليس أدل على ذلك من رأي كيناي في تحديد سعر الفائدة . فقد وجد كيناي أن ارتفاع سعر الفائدة عقبة في طريق القيام بالتحسينات العقارية اللازمة لزيادة إنتاجية الأرض . وهو في هذه الحالة لم يتردد في أن ينادي بتدخل الدولة لخفض سعر الفائدة مع أن ذلك يتضمن خروجا صريحا على قاعدة دع الأمور تجري في أعنتها [2] .

---

(١) أنظر جونار المرجع السابق صفحة ٢٠٢ .

(٢) Gide & Rist : Op. Cit; pp. 15-16.
Schumpeter : Op. Cit; pp. 238-239.

على كل حال فقد كان من حسن حظ الطبيعيين أن التقت حرية التجارة مع سيادة الثمن المجزى . ولم يجد الطبيعيون بأسا من تفسير النظام الطبيعي تفسيرا ينطوي على الحرية . غير أن هناك صعوبة منطقية اخرى كامنة في فكرة الثمن المجزى .فقد كان de la Rivière صريحا في اعتبار الثمن المجزى شرطا جوهريا لتحقيق الناتج الصافي . وهذا يتضمن امرين كلاهما يتعارض مع نظرية الطبيعيين :

أولهما : أنه إذا انخفض ثمن الحاصلات الزراعية انخفاضا كبيرا فإنه من المتصور أن يتلاشى الناتج الصافي. ومعنى ذلك أن الزراعة ليست منتجة بطبيعتها ، وإنما تتوقف انتاجيتها على العلاقة بين النفقة والثمن الذي يسود .

ثانيهما : أنه إذا ارتفع ثمن الحاصلات الصناعية إرتفاعا كبيرا فإنه من المتصور أن يتحقق ناتج صافي في الصناعة . ومعنى ذلك أيضا أن الصناعة ليست عقيمة بطبيعتها كما يقرر الطبيعيون . ولا يمكن الخلاص من هذا المأزق إلا بتقرير وجود عوامل خاصة في الزراعة تدفع الثمن دائما إلى المستوى الذي يتحقق معه الناتج الصافي . وقد أشار جيد إلى إمكان القول بوجود عوامل احتكارية في الزراعة بسبب ثبات كمية الارض . هذه العوامل الاحتكارية تفسر بقاء ثمن الحاصلات الزراعية على المستوى المطلوب . غير أن هذه حجة واهية لا تحتمل التمحيص(١) .

٥) الضريبة الفذه :

اتجه الطبيعيون بعد ذلك إلى صياغة السياسة المالية التي تتفق في منطقها مع التحليل السابق . وقد كان النظام المالي في فرنسا حينذاك يقوم على عدد كبير من الضرائب النوعية المباشرة وغير المباشرة التي تستغرق الجزء الأكبر من دخل العامة ولا تمتد إلى طبقة النبلاء ورجال الدين . وأهم هذه الضرائب ضريبة الاراضي والمباني واحتكار الملح وهو يفرض على كل من جاوز سن السابعة أن يشتري سنويا كمية معينة من الملح لاستخدامها في أغراض الطهي فقط . والضرائب غير المباشرة Aides

(١) Gide & Rist : Op. Cit., pp. 15-16.
Schumpeter : Op. Cit., pp. 238-239.

وهي تقع على السلع الصناعية عند انتقالها من المصنع إلى تاجر الجملة ثم مرة أخرى عند انتقالها إلى تاجر التجزئة . هذا عدا الضرائب الجمركية traites وعدد كبير من الضرائب الاخرى المحلية .وكان من جراء هذه الضرائب المتعددة استنزاف جانب كبير من دخل العامة بلغ في تقدير بعضهم له ما يقرب من ٧٥ ٪ . (١)

ولم تكن تلك الضرائب على كثرتها تدار بالطريقة التي تكفل إيرادا للدولة يتناسب مع عبئها . على العكس من ذلك كانت الدولة تعاني دائما كثرة المصروف وقلة الإيراد . لذلك كان الإصلاح المالي من أمهات المسائل التي استرعت انتباه المفكرين قبل كيناي ونخص بالذكر المارشال فوبان Vauban الذي مهد الطريق للطبيعيين بكتابه عن Projet d'une Dixme Royale

وعند الطبيعيين إذا كان الناتج الصافي هو قوام الثروة، وكانت طبقة الملاك هي التي تتلقى الناتج الصافي ، فإن من المنطق أن يقع العبء المالي على هذا الناتج وأن تقوم طبقة الملاك بأدائه . ومن ثم فقد نادى الطبيعيون بضريبة فريدة على طبقة الملاك مع إلغاء أنواع الضرائب الأخرى . أما الصناعة فهي غير قادرة طبيعتها على أداء أي نوع من الضرائب . فهي ، كما نعرف ، مهنة عقيمة تتساوى فيها القيمة المصنوعة مع القيمة المستهلكة دون فائض يصلح أن يكون وعاء لضريبة . وفرض أي نوع من الضرائب عليها إما أن يفضى إلى امتصاص جزء من نشاطها وهذا يعود بالضرر على مستوى النشاط الاقتصادي العام، وإما أن ينتقل عبؤه إلى طبقة الملاك. ومن الأفضل أن تفرض الضريبة مباشرة على من يقوم بأدائها. وليست التجارة مختلفة عن الصناعة في هذا الصدد وتزيد عليها أن دخل تلك الطبقة دخل مستتر لا يصلح من الناحية العملية أن يكون وعاء للضريبة :

Leurs richesses clandestines ne connaissent ni roi ni patrie ».

كذلك لا يجوز أن نفرض أية ضريبة على طبقة الزراع فإن . هؤلاء لا يتمتعون بدخل أكثر من القدر الضروري للقيام بحاجاتهم ونفقات الزراعة .

---

(١) أنظر في تفصيل هذه الضرائب Bell المرجع السابق ص ١٢٢ — ١٢٤ .

وأغلب الظن أن تؤدي الضريبة عليهم إلى المساس بالجزء المخصص لنفقات الزراعة وهذا يؤثر في الناتج الصافي وهو جوهر الثروة .

بناء على ما تقدم خلص الطبيعيون إلى القول بضريبة فريدة على الناتج الصافي يقوم الملاك بأدائها . مثل هذه الضريبة تتفق مع المنطق العام للنظرية فضلا عن ملاءمتها وسهولة جبايتها من الناحية العملية .

٦) النظام الطبيعي

وقد أحاط الطبيعيون نظريتهم الاقتصادية بنظرية فلسفية تفصح عن إيمانهم بنظام طبيعي Ordre Naturel ولم تكن تلك الفكرة تحتل مكان بارزا عند كيناى[١] ولكنها اصبحت جزءا جوهريا من تعاليمهم على يد أصحابه خصوصا de la Rivière الذي كتب كتابا بهذا العنوان . ولعلنا نجد أصول تلك الفكرة في نظريتهم الإقتصادية ذاتها وهي تفترض علاقة محددة بين الطبقات المختلفة ودورة محكمة للثروة شبيهة بدورة الدم في جسم الانسان. غير أن مدلول فكرة النظام الطبيعي عند de la Riviere لا تقف عند حد هذه الصيغة الوصفية للنظام الإقتصادي . وهي تجاوز ذلك إلى الإيمان بوجود قوانين طبيعية دائمة ، ظاهرة بذاتها ، تحكم المجتمع الانساني . هذه القوانين تكفل للإنسان سعادته إذا كيّف نظمه على النحو الذى يتفق وإياها. غير أن القوا نين الوضعية قد تحيد عن مقتضيات النظام الطبيعي ، ومن ثم تصبح عقبة في سبيل السعادة الإنسانية ، وعلى الباحث الإجتماعي أن يكشف عن تلك القوانين ، وأن يوجه أولى الأمر إلى العمل بمقتضاها. وقد انتهى الطبيعيون إلى أن مقومات هذا النظام الطبيعي تنحصر في حق الملكية الفردية والحرية والأمن :

« Property, security and liberty constitute the whole of the social order. » (2)

---

(١) أنظر جونار : المرجع السابق ص ٢٣٠ .

(٢) جيد و ربست. : المرجع السابق ص ٧ .

وتشمل الملكيـــة عنـــد de la Rivière الملكيـــة الشخصية Propriété personnelle وتنصرف الى حق الفرد في أن يختار مهنة بما يتلائم مع ملكاته الشخصية دون قسر أو توجيه من سلطة عليا . وهي كذلك تشمل الملكية المنقولة Propriété mobilière وتنصرف الى حق الفرد في أن تؤول إليه ثمار عمله. وتشمل أخيرا الملكية العقارية Propriété foncière وهي نتيجة طبيعية للحقين السابقين وتنصرف إلى حق الفرد في أن يستثمر نتيجة جهوده في ملكية عقارية . (١)

وللحرية كذلك معنى خاص عند الطبيعيين ، فهي لا تتعارض مع إيمانهم بالملكية المستبدة المطلقة despotisme. وفيما عدا ذلك نادي الطبيعيون بوجوب إزالة القيودالتي تفرضها الدولة على وجوه النشاط الإقتصادي . وقد أشارو إلى وجود نوع من الإنسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع . فإذا ترك الفرد حرا دون توجيه فإنه لا بد أن يصل الى اتباع هذا النظام الطبيعي والعمل بمقتضاه ومن هنا كان قولهم المشهور Laissez passer, Laissez faire الذي أصبح اســـاس الفلسفة الاقتصادية طوال القرن التاسع عشـــر تقريبا .

تقدير الفكر الطبيعي :

والآن يتعين علينا أن نقف قليلا لتقدير الفكر الطبيعي . ظاهر أن الطبيعيين ابتدعوا فلسفة اقتصادية (٢) تناقض التجارية في كل شيء . فالزراعة دون التجارة هي أساس الثروة . والحرية دون التقييد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة والتجارة الخارجية تحتل مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي. وارتفاع اسعار المواد الغذائية دون انخفاضها، هو هدف السياسة الاقتصادية. والصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدرا كبيرا من المواد الأولية وليس قدرا كبيرا من العمل . وهكذا نستطيع أن ننتقل من فكرة إلى فكرة وفي كل منها نجد الطبيعية تقف على طرف نقيض التجارية .

(١) أنظر جونار : المرجع السابق ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .
(٢) يلاحظ أن الطبيعيين تأثروا في آرائهم بأفكار كانتيلون كما سنرى فيما بعد .

غير أننا لا نلتمس خلودا لكيناى وأصحابه في مناقضتهم الفكر التجاري. فالواقع من الأمر أن نظريتهم لم تنتقل من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ إلا إلى مدى محدود جـــدا . وعلى ذلك فهم لم يقوموا بدور مباشر في القضاء على التجارية كسياسة اقتصادية . وقد تولى ذلك عنهم هيوم وآدم سميث . وكان لظهور كتاب آدم سميث شأن كبير في إسدال الستار على تلك الثورة الفكـــرية التي اشتعل أوارها في فرنسا بين ١٧٥٦ ، ١٧٨٠ تقريبا وفي عبارة شومبيتر :

Phisiocracy was non-existent in 1750. Tout Paris and still more Versailles talked about it from 1760 to 1770. Practically everybody excluding professed economists has forgotten it by 1780.

ومع ذلك فإن مساهمة الطبيعين في تطور الفكر الإقتصادي غير فانية. ولعل أول ما يلفت النظر هو ذلك المنطق الأخاذ الذي يسري في كل ثنايا الفكر الطبيعي. دع جانبا تلك الشطحات العاطفية لكاتب مثل ميرابو، ودقق النظر في آرائهم تجد بناء منطقيا بديعا ، لا يمكن النفاذ إليه إلا بالتشكك في المقدمات الأولية التي يقوم عليها. أما إذا سلم الباحث بالمقدمة الاساسية وهي أن الثورة تنحصر في الناتج الصافي ، فانه لا يستطيع الفرار من النتائج الأخرى ، فهي تلزم لزوما لا انفكاك عنه . وأين ذلك من تفكير الكثرة الغالبة من التجاريين وهو لا يخرج عن جولات متقطعة متعثرة في دائرة محدودة من دوائر الفكر الإقتصادي .

إذا انتقلنا إلى أجزاء البناء الطبيعي ، وجدنا أن الجدول الاقتصادي يلقي ضوءا قويا على سير النظام الإقتصادي والعلاقة بين الطبقات المختلفة . وقد تستهين اليوم بمثل تلك المساهمة الفكرية وتحت يدنا تراث طويل يمكننا من نظرة أعمق وأدق من نظرة كيناي . ولكن إذا عدنا الى الوراء الى سنة ١٧٥٨ حيث الفكـــر الإقتصادي في خطواته الاولى، حيث معرفتنا بالهيكل الاقتصادي غامضة محدودة، لا تضح لنا أن تلك الصورة المبسطة التي يقدمها كيناي هي أساس كل فهم

لاحق للعلاقات الإقتصادية بين طبقات المجتمع ، ومثلها مثل الأشعة الّتي تسلط على الجسم فتخترق حجابه الخارجي وتبرز هيكله الاساسي دون لبس أو تمويه .

على أن فائدة الجدول الإقتصادي لا تقف عند هذا الحد . فقد كان بداية لوسوخ فكرة جوهرية في التحايل الإقتصادي ، وهي العلاقة بين الإنفاق من ناحية والدخل من ناحية أخرى . فقد أثبت الجدول الإقتصادي أن دخل كل طبقة يتوقف على ما تنفقه الطبقة الأخرى . بحيث إذا انكمش إنفاق طبقة أدى ذلك الى انكماش دخل الأخرى . وهذه إضافة أصيلة الى التراث الإقتصادي . فقد كانت النظرة السائدة حينذاك يعتبر الاستهلاك شرا لا بد منه . وانه إنما يتم على حساب الثروة . بحيث أن هذه لا يمكن أن تسير في طريق النماء الا إذا بقي الاستهلاك في أضيق الحدود الممكنة . أما مع الطبيعيين فقد أصبح الإستهلاك عاملا هاما من عوامل الثروة . فالإستهلاك والإنتاج يسيران جنبا إلى جنب ، ولا يمكن زيادة أحدهما دون زيادة الآخر . صحيح أن النظرية التقليدية مالت بصفة عامة إلى رفض هذا التفسير للعلاقة بين الإستهلاك والإنتاج . وكان ذلك بمثابة ستار كثيف أسدل على نظرة الطبيعيين طوال القرن التاسع عشر والثلث الاول من القرن العشرين . ومع ذلك فقد بقي التقايد الطبيعي حيا على يد سلسلة من الكتاب الى أن أينع وأتى ثماره مع ظهور كتاب كينز سنة ١٩٣٦ (١) .

الى أي حد يمكن أن ننظر إلى الجدول الإقتصادي على أنه يمثل بداية لنظرية التوزيع؟ مما لا شك فيه أن الجدول الإقتصادي تضمن بعض العناصر الّتي تعتبر الخطوة الأولى نحو استقرار نظرية التوزيع في النظرية الإقتصادية .فقد بين كيف يتم توزيع الناتج الكلي بين طبقة الزراع وطبقة ملاك الأراضي . وهو بعد ذلك يبين العوامل التي تحكم نصيب الطبقات العقيمة من الناتج الصافي . وهذا كله يعتبر اتجاها جديدا لم يكن معروفا لدى التجاريين . فإن مشكلة التوزيع لم يكن لها مكان في الإطار الإقتصادي العام للفكر التجاري . ولكن لا يجوز أن

(١) أنظر : (1) Ronald Meed : Physiocracy and the Early Theories of under-Consumption, Economica, 1951.

تغفل أن مساهمة الطبيعيين في هذا الصدد لا يمكن أن تزيد عن أن تكون خطوة أولية في الإتجاه الصحيح ، وأن نظريتهم في التوزيع تختلف جوهريا عن تلك النظرية كما نعرفها اليوم وكما انتقلت الينا من رجال النظرية التقليدية . ذلك أن النظام الإقتصادي عند الطبيعيين يقوم على الطبقة المنتجة ، وطبقة الملاك والطبقة العقيمة . وهذا تقسيم أقرب إلى علم الإجتماع منه إلى علم الإقتصاد . ومن ثم فقد اتجه تفكيرهم إلى بيان نصيب كل طبقة من هذه الطبقات . اما عند اصحاب النظرية التقليدية فإن النظام الاقتصادي يقوم على تقسيم آخر ، وهو الرأسمالـــي والعامل وصاحب الارض سواء كان أي واحد من هؤلاء يشتغل بالزراعة والصناعه أو التجارة . ولا شك أن هذا التقسيم أوثق صلة بالواقع الإقتصادي من تقسيــم الطبعيين.وعلى ذلك فإن التقليديين يفهمون نظرية التوزيع على أنها تبين حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج الرئيسية ، وليست حصة كل طبقة من الطبقات . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن تفكير الطبيعيين في مشكلة التوزيع تغلب عليه الصبغة الوصفية دون التحليلية . فهم يقتصرون على بيان دورة الثروة بين طبقات المجتمع.وقلما نجد تحليلا للعوامل التي تحدد نصيب كل طبقة . أما عند التقليديين فإن نظرية التوزيع تتجه نحو تحليل تلك القوى التي تجعل مستوى الأجور والأرباح والفائدة والريع كما هي عليه .

وقد كان للطبيعيين فضل آخر على تطور التحليل الإقتصادي . فإن التحليل الإقتصادي الحاضر يدور حول تحديد الشروط والأوضاع التي تمكننا مـــن الوصول الى الحد الأقصى لكميات معينة وثيقة الصلة بالرفاهية الاقتصادية . فنحن الآن نريد أن نعرف شروط الحد الأقصى لإشباع المستهلك ، والحد الأقصى لربح المنتج ، والحد الأقصى للناتج الكلي . ففكرة الحد الاقصى لشيء مـــن الاشياء هي حجر الزاوية في التحليل الإقتصادي . وهي لا شك ترجع إلى الطبيعيين . فقد قام تحليلهم على أساس أن الناتج الصافي هو قوام الثروة ومنبع الرفاهية الإقتصادية . وانتهى بهم ذلك إلى بحث الشروط والأوضاع التي تمكنهم من الوصول الى أقصى حد ممكن للناتج الصافي. وهكذا وضع الطبيعيون أساس

فهمنا للمشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة الوصول الى حد أقصى لكمية أو لأخرى .[1]

وقد أثر الطبيعيون تأثيرا كبيرا في آدم سميث حيث كانت الطبيعية في أوجها أثناء إعداده لكتابة عن « ثروة الأمم » . ونحن نستطيع أن نلمس هذا التأثير في أكثر من موضع في كتابه . وأول ما يتبادر الى الذهن في هذا الصدد هو تمييز آدم سميث بين الحرف المنتجة وغير المنتجة . صحيح أنه أخذ بتعريف آخ للحرف المنتجة . فهي عنده كل نشاط اقتصادي يسفر عن شيء مادي ملموس سواء أكان زراعيا أو صناعيا . ولكن مما لا شك فيه أن هذا التمييز بين ما هو منتج وما هو غير منتج من أنواع النشاط الاقتصادي إنما يرجع الى تأثير الطبيعيين. ولم يستطع الفكر الإقتصادي أن يتحرر من هذا التأثير الا بعد سيادة النظرية الحدية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر . ومع ذلك كان تحررا من الناحية الشكلية فقط . وكأن هذه التفرقة بين ما هو منتج وما هو غير منتج قد نفذت الى أعماق الفكر الإقتصادي . أو قل أنها تلاشت من النطاق الشعوري للفكر الإقتصادي وبقيت مستقرة في نطاقه اللاشعوري ، إذا جاز أن تستعير تعبيرا من علم النفس . ولا زالت تلك التفرقة كامنة في زوايا الفكر الإقتصادي رغم إنكارها من الناحية الشكلية .

نستطيع أيضاً أن نلمس تأثير الطبيعيين على آدم سميث عند بحثه للعوامل التي تحكم توزيع التجارة بين البلاد الداخلة في علاقات تجارية . فهو يقرر أن النفع الأكبر من التجار يؤول الى البلد الذي يصدر سلعاً وطنية، وتنصرف هذه الكلمة بصفة عامة الى السلع الزراعية . ولا شك أن آدم سميث يقترض هنا من الطبيعيين. حيث أن منطق هذه الحجة لا يستقيم مع المنطق العام لنظريته في التجارة الدولية التي تستند الى فوائد تقسيم العمل بين الأمم المختلفة ، وأثر هذا التقسيم على زيادة الطاقة الإنتاجية ، دون إشارة أصلا إلى نوع السلعة التي يتم فيها التخصص ، زراعية

---

(١) أنظر : شومبيتر : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

كانت أم صناعية. في الوقت نفسه فإن منطق هذه الحجة يتناقض مع النظريـــة التجارية التي كانت ترى أن النفع الاكبر من التجار يؤول الى البلد الذي يصدر سلعاً صناعية. ولا يمكن تفسير تلك النظرية الشاذة لآدم سميث الا على أنها بقية من بقايا الفكر الطبيعي .

ولا شك أن آدم سميث كان تحت تأثير الطبيعيين عندما بحث الوجوه المختلفة لاستخدام رأس المال . فهو يقرر أن رأس المال يمكن أن يستغل في الزراعة أو الصناعة أو التجارة ولكن ما الحكم اذا لم يكن رأس المال كافياً لهذه الوجوه الثلاثة في نفس الوقت ؟ يقول آدم سميث :

« When the capital of any country is not sufficient for all those three purposes, in proportion as a greater share of it is employed in agriculture, the greater will be the quantity of productive labour which it puts into motion within the country, as will likewise be the value of land and labour of the society. After agriculture, the capital employed in manufactures... adds the greatest value to the annual produce. That which is employed in the trade of exportation has the least effect of any of the three. (1)

هنا يرتب آدم سميث المهن المختلفة التي يمكن أن يستثمر فيها رأس المال ترتيبا تنازلياً فأفضلها الزراعة وتليها الصناعة ثم التجارة . وهذا ترتيب يختلف عن النظرة العامة لآدم سميث ولا يمكن تفسيره إلا أنه ترديد لصوت الطبيعيين .

على أن الأثر الاكبر للطبيعيين على آدم سميث، وهو الأثر الذي انتقل منه الى رجال الفكر الإقتصادي التقليدي طوال القرن التاسع عشر ، هو هذا الإنسجام المفترض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. فقد رأينا أن هذا الإنسجام من خصائص النظام الطبيعي وهو الأساس الذي يبنى عليه قول الطبيعيين « دع الأمور تجري في أعنتها » وقد انتقل منهم الى آدم سميث حيث يقرر أن الفرد اذ يسعى وراء

---

(١) Adam Smith. Wealth of Nations, Cannan's edition, Book IV, CH. 111, part 11.

مصلحته الخاصة ، إنما يسعى في نفس الوقت ، دون وعي أو شعور إلى تحقيق مصلحة المجتمع ، وكأن الأفراد مدفوعون بيد خفية Invisible hand نحو تحقيق مصلحة كبرى لم تدر في خلدهم ، ولم تكن جزءاً من تدبيرهم . وظاهر أن هذه اليد الخفية عند آدم سميث ليست إلا تعبيرا آخر عن فكرة النظام الطبيعي .

الفصل الرابع

* رواد علم الاقتصاد *

رأينا أن التيارات الفكرية الكبرى قبل آدم سميث يمكن إرجاعها الى تيارين رئيسيين يتمثلان في الفكر التجاري ومدرسة الطبيعيين . غير أن هذا التقسيم للفكر الاقتصادي السابق على آدم سميث لا يخلو من تجريد كبير . فقد كان هناك عدد من الكتاب يصعب إدراجهم تحت لواء مدرسة أو أخرى. وذلك أنهم يتميزون بقدر غير ضئيل من الإستقلال والأصالة الفكرية التي تبعدهم عن حظيرة التيارات الفكرية السائدة وتضعهم في مرتبة قائمة بذاتها . صحيح أننا نجد بعض أفكارهم مشوبة بصبغة تجارية أو طبيعية تبعاً للمدرسة التي كانت سائدة في عصرهم ؛ ومن هنا نجد بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي يضعهم في مصاف احدى المدرستين الرئيسيتين . غير أن ذلك من شأنه أن يحجب عنصر الاصالة في تفكيرهم وهم الذين مهدوا بأفكارهم ليزوغ علم الاقتصاد كما نعرفه ، وكانوا عاملا هاما في تشكيل النظرية الكلاسيكية . ومن أقطابهم « وليام بيتي » «وجيمس ستيورات » و «كانتيلون» و «تيرجو» .

وليام بـتي William Petty ١٦٢٣ — ١٦٨٧

إذا كان قياس الثروة بما لدى البلد من ذهب وفضة هو الصفة المميزة

لرجال الفكر التجاري ، فإن وليام بيتي لا يعتبر تجاريا من هذه الناحية . فقد كان بتي من أوائل الإقتصاديين الذين تبينوا بطلان هذه النظرة الضيقة إلى الثروة ، وحاولوا أن ينظروا نظرة حقيقية إليها ، وعنده أن الأرض والعمل هما عماد الثروة ، ويؤثر عنه قوله المشهور :

« Labour is the father and active principle of wealth as lands are the mother ».

ونحن لا نبالغ إذا قلنا أن بيتي قد ضمن هذه العبارة الأساس الذي صدر عنه الفكر الإقتصادي في الثروة منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى ظهور المدرسة الحدية سنة ١٨٧٠ ويشمل ذلك فكر الطبيعيين ، والنظرية التقليدية ، والنظرية الاشتراكية .

فالطبيعيون يأخذون عنه الأرض على أنها أساس الثروة ، والتقليديون وأيضا الاشتراكيون يأخذون عنه العمل ، ولعل إيجاز العبارة ، وحسن التشبيه التي تتضمنه كان سببا في شيوعها وعمق تأثيرها على الفكر الإقتصادي فيما بعد .

ولم تقف ثورة بتي عند هذا الحد ، بل إنها تجاوزت ذلك إلى نظرة خاصة إلى الذهب والفضة . فالتجاريون يقرنون – كما نعرف – بين ثروة البلد وما لديه من المعدن النفيس ، وكلما زاد رصيده المعدني ، زاد ثراؤه بنفس القدر . وليس عندهم حد أقصى لما يحتمل أن يحصل عليه البلد من المعدن النفيس .

أما بتي فهو لا يرى تلازما بين كمية المعدن النفيس وبين ثراء البلد – وهو على العكس من ذلك يعتقد أن كمية الذهب والفضة قد تجاوز الحد اللازم لحسن سير النظام الاقتصادي ، كما أن قلة المعدن النفيس لا يجوز أن تتخذ قرينة على انخفاض ثروة البلد . وهو يشبه النقود بدهن الجسم السياسي ، إذا زاد عن الحد عاقه عن الحركة السريعة وإذا قل عن الحد تركه مريضا .

« The fat of the body-politic whereof too much doeth often hinder its agility, as too little makes it sick.

وهذا كله خروج صريح على التقليد التجاري . ومع ذلك فإن بتي لم ينجح في أن يتحرر كلية من تأثير الفكر التجاري . فهو يرى وجوب إخضاع التجارة الخارجية لقيود تستهدف تحقيق ميزان تجاري موافق . وعنده أن الضرائب على الواردات تتحدد بالقدر اللازم لجعل ثمن السلعة الأجنبية أعلى من ثمن السلعة الإنجليزية ، والضرائب على الصادرات تتحدد بالقدر اللازم لجعل ثمن السلعة الإنجليزية أقل من نظريتها الاجنبية . وهو ينظر إلى التجارة على أنها أداة لحصوله على المعدن النفيس ، وهذا هو دورها الوحيد في زيادة ثروة البلد . ولا يجد غضاضة في أن يضع هذا النوع من الثروة في مكان أسمى من أنواع الثروة الأخرى . فالمعدن النفيس ثروة عالمية دائمة .

« The great and ultimate effect of trade is not wealth at large, but particularly abundance of silver and gold and jewels, which are not perishable, nor so mutable as other commodities, but are wealth at all times, and all places. »

وهذا قول يضعه في صف واحد مع التجاريين .

غير أن وليام بتي ترك أثرا عميقاً في الفكر الإقتصادي فهو يعتبر بحق مؤسس الطريقة الإحصائية والرياضية في الدراسات الإقتصادية . وقد كـــان ضيق الصدر بالتعميمات التي لا تقوم على أساس من الأرقام والأوزان . وأفصح عن هذه الطريقة في كتابه Political Arithmetic (١٦٩٠) وقد فتح آفاقا جديدة في علم الاقتصاد بمحاولته قياس الدخل القومي ورأس المال القومي لانجلترا .

« The method I take to do this, is not yet very usual, for instead of using only comparative and superlative words... I have taken the course to express myself in terms of number, weight, and measure. »

وقد ربط بيتي بين مفهوم رأس المال القومي وفكرته عن الثروة ، فأدخل معنى الإصطلاح الأراضي ، والمنازل ، والسلع ولم يقتصر على مجرد المعدن النفيس .

ليس هذا فحسب بل إن بتي نظر إلى السكان أو القوة العاملة على أنها جزء من رأس المال القومي ، وحاول قياس « قيمة السكان » . وقد وصل إلى ذلك عن طريق تقدير الدخل الناشيء عن رأس المال المادي (الأرض والمنازل وما شا به ذلك.) بما يعادل خمسة عشر مليونا من الجنيهات، ثم قدّر الدخل القومي الكلي (وكان يسميه المصروف القومي) بما يعادل أربعين مليونا من الجنيهات ، وأرجع الفرق بين الاثنين (أي ٢٥ مليون جنيه) إلى رأس المال الانساني أو السكان . واستطاع بذلك أن يقدر قيمة هذا الأخير بما يعادل ٤١٦ مليون جنيه بالقياس الى قيمة رأس المال المادي الذي قدره بما يعادل ٢٥٠ مليون جنيه .

وهذه ثورة كبرى في الفكر الإقتصادي ، لا من حيث استخدام الطريقة الحسابية بل من حيث أنه وضع يده على تلك الفكرة الجوهرية وهي فكرة رأس المال القومي والدخل القومي . وهذا يدل على نظرة بتي الشاملة للنشاط الإقتصادي وكان من نتيجتها أنه ترك لنا أداة من أقوى أدوات التحليل الاقتصادي .

وإذا كان اسم بتي قد ارتبط في تاريخ الفكر بطريقته الحسابية ، فإن ومضاته الفكرية قد جالت في أكثر من ناحية من نواحي النظام الإقتصادي ، وقد أنار الطريق لمن جاء بعده وترك أثرا لا يمحى على اللاحقين من رجال الفكر الإقتصادي وقد أورد لب أفكاره في كتابه :

« Treatise of taxes and contributions » (1662)

وكانت نقطة البداية في بحثه — كما يفهم من عنوان الكتاب — هي الضرائب من حيث قواعدها وأثرها . ولكنه تطرق إلى بحث تداول الثروة ،

ونظرية القيمة ، ونظرية النقود بين بتي أهمية الضرائب كأداة لتزويد الدولة بالايراد اللازم للقيام بأعبائها . غير أن النظام الضرائبي المعمول به حينذاك لا يحقق العدالة في نظره ، فهو يقوم دون إحصاء سابق لعدد الممولين وقدرتهم المالية ، ومن ثم فإن عبء الضريبة يقع في كثير من الأحيان على كاهل العاجزين عـــن أدائهـــا ، بينما يفلت منها من هو أحق بهذا العبء وأقدر عليه . وضرب مثلا لذلك بضريبة الرؤوس التي تغفل قدرة الفرد المالية أو عدد أفراد أسرته . وعندما بحث بتي الارض كمصدر من مصادر الإيراد العام بيّن أن جزءا من ريعها يمكن أن يخصص كإيراد للدولة ولكنه أشار الى الصعوبة التي تعترض هذا النوع من الضرائب ، حيث أن عبء الضريبة يقع على كاهل المالك الذي يمتد إيجار أرضه عادة مدة طويلة ويحول التزامه العقدي دون نقل عبء الضريبة الى المستأجر . أما مالك الأرض الذي ينتهي إيجار أرضه سريعاً فإنه يستطيع أن يحمل المستأجر الجديد كل الضريبة أو جزءا منها على الأقل .

وقد دافع بتي عن الضريبة العادلة ، وتطرق من دفاعه الى إعطاء فكرة أولية عن تداول الثروة . فعنده أن الضرائب لا يمكن أن تنزل ضررا بدافعيها حيث أنها تنتقل أولا من أيديهم إلى الدولة ، ولكنها تعود إليهم مرة أخرى عن طريق النفقات العامة . وطالما أن النفقات العامة تنفق بأكملها داخل البلد ولا تتسرب إلى الخارج لشراء سلع أجنبية ، فإن ما يدفعه الأفراد بالضريبة يساوي بالضرورة ما يؤول اليهم عن طريق النفقات العامة .

تعرض بتي أيضاً لنظرية النقود . وعنده أن كمية النقود في ذاتها ليست ذات أهمية من حيث زيادة ثروة البلد . ذلك أن كمية قليلة منها يمكن أن تسيّر Drive قدرا كبيرا من التجارة والصناعة . فالمسألة تتوقف في النهاية لا على الكمية ، وإنما على سرعة تداول النقود Velocity of circulation . ولما كان بتي قد سبق أن قدر الدخل القومي لانجلترا بأربعين مليونا من الجنيهات وأحصى كمية النقود الموجودة بها بما يعادل خمسة ملايين ونصف ، فقد حاول أن يحصي سرعة التداول اللازمة لهذه الكمية من النقود لإحداث هذا القدر من النشاط الإقتصادي .

وقد اقترب بتي بذلك من صياغة كاملة لنظرية كمية النقود من حيث أثر كمية النقود وسرعة تداولها على مستوى الأسعار . ولكن بتي لم يتجه إلى دراسة هذه النقطة ووجه كل اهتمامه الى أثر كمية النقود على مستوى النشاط الإقتصادي دون العناية بمستوى الأسعار .

ونحن نجد في كتابات بتي أصولا لنظرية في القيمة تستند إلى العمل والأرض فقد نظر بتي إلى هذين العنصرين على أنهما أساس الثروة . ودعاه ذلك إلى النظر إلى قيمة المبادلة بين سلعتين على أنها تعبر عما تحتويه كل سلعة من العمل والأرض . وهو يشك في أن يكون ثمن السلعة تعبيرا دقيقاً عن مقدار ما تحتويه من العناصر الطبيعية . ذلك أن الثمن النقدي يتوقف على قيمة الذهب والفضة وهي قيمة تتغير من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر . أما كمية العمل والارض التي تتضمنها السلعة فهي ثابتة لا تتغير وهي الأساس الصحيح للتعبير عن قيم الأشياء :

« All things ought to be valued by two natural denominations which is land and labour ».

وقد تنبه بتي إلى الثغرة المنطقية في تلك النظرية . ذلك أن العمل والأرض عنصران غير متجانسين . فلا يمكن أن نضيف ما تحتويه السلعة من عمل الى ما تحتويه السلعة من أرض للوصول إلى كمية واحدة يمكن على أساسها مقارنة قيمة المبادلة بين سلعة وأخرى . ومن ثم فقد اتجه بتي إلى مواجهة تلك المشكلة . وحاول أن يصل إلى طريقة تمكنه من تحويل العمل الى أرض أو العكس . غير أنه أخفق في محاولته كما أخفق غيره من الاقتصاديين اللاحقين الذين واجهوا نفس المشكلة . [1]

ولا شك أن بتي قد وصل الى درجة من الإبتكار لم تكن معهودة في تلك الفترة . فقد استطاع أن يستقل بتفكيره عن التفكير العادي الذي جرى عليه رجال الفكر التجاري وترك أثراً عميقاً في تفكير كانتيلون وكيناي مؤسس المدرسة الطبيعية.

(١) انظر Johnson : Op. Cit., pp. 102-103.

وسنرى عند دراسة كانتيلون شبهاً كبيراً بين نظريته في القيمة ونظرية بتي .

وإذا كانت نظرية كيناي في تداول الثروة أكثر تفصيلا وعمقاً من نظرية بتي فإن الباحث لا يسعه إلا أن يشعر بنوع من القرابة بين النظريتين ، ولعل ذلك يلقي بعض الضوء على مدى عبقرية بتي وأهميته في تاريخ الفكر الإقتصادي . فإن كانتيون وكيناي من عمالقة الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث . والقول أنهما أخذا عن بتي وتأثرا به لا يعني القليل .

جيمس ستيوارت James Steuart ١٧١٢ — ١٧٨٠

لا نستطيع الوقوف طويلا عند هذا السيل الجارف من الكتابات الإقتصادية التي تدفقت خلال الفترة المعاصرة أو اللاحقة لكتاب وليام بتي في الضرائب سنة ١٦٦٢ . فهي كتابات تضرب كلها على وتر واحد هو التجارية والوقوف عندها يدفعنا بعيداً عن طريقنا الرئيسي فضلا عن أنه لا يضيف كثيرا لما استقيناه من توماس مان وبتي .[1]

ونحن نخطو خطوة كبيرة للوصول الى جيمس ستيوارت الذي اختتم عهد التجارية في تاريخ الفكر الإقتصادي بكتابه «Principles of Political Oeconomy»(١٧٦٧)

وقد حاول جيمس ستيوارت أن يجمع أفكار السابقين عليه في نظام فكري واحد يمكنه من استخلاص القواعد العامة للإقتصاد السياسي . فهو يصف عمله في مقدمة كتابه بأنه :

« ...attempt towards reducing to principles, and forming into regular science, the complicated interests of domestic policy ».

---

(١) نكتفي هنا بالإشارة إلى Josiah Child, Misselden, Malynes, Dudley North, Postlethwayte, Davenant, Tucker. في انجلترا ، وان كان هذا الاخير ينفرد بنزعة حرة إزاء التجارة الخارجية . وفي فرنسا J. Bosin (١٥٣٠–١٥٩٦) و Antoine de Monchretien وهو كما ذكرنا من قبل أول من أطلق اسم الاقتصاد السياسي في كتابه Traite de L'Oeconomie politique (١٦١٥) . وفي المانيا والنمسا Darjis, Von Justi, Hornick, Becher

وهذه محاولة شبيهة بمحاولة آدم سميث مع الفارق الكبير بين نجاح الإثنين . لم ينجح جيمس ستيوارت فيما ترسمه من هدف كبير . ولعل ذلك يرجع إلى أنه لم يكن قد استخلص نظاما فكريا يرد إليه ما كان متفقا ، ويستبعد منه ما كان متنافرا ، من أفكار السابقين . بل أراد أن يقيم نظامه الفكري من جزئيات يجمعها من هنا ومن هناك دون تهذيب وتمحيص . فكيف يمكن الجمع في صعيد واحد بين مان وبتي وكانتيلون وهيوم والطبيعيين وهم يتراوحون بين تجارية متطرفة ، وطبيعية خالصة ، وأفكار لا تنتمي الى أي النظامين . ومن هنا كان الغموض الذي يشيع في كتابة ستيوارت ، والتناقض بين أجزائها ، والافتعال الذي نشعر به إزاء تقسيمات وتصنيفات توهم بالعمومية وهي لا تفضي إلى غاية ظاهرة .

لم ينجح جيمس ستيوارت لسبب آخر فقد ظهر كتابه سنة ١٧٦٧ وقد ضاقت النفوس بما انتهت اليه التجارية من قيود ، وما اقتضته من تطفل الدولة على ناحية أو أخرى من نواحي النشاط الإقتصادي . وكانت التجارية حينئذ ترنح تحت ضربات هيوم في انجلترا والطبيعيين في فرنسا ، وأصبحت الحرية الاقتصادية أغنية الفكر وحلم السياسة الاقتصادية . وفي أتون المعركة من أجل الحرية الإقتصادية يخرج جيمس ستيوارت بنسيج فكري يدور حول سلطة الدولة مجسدة في سياسي حكيم Statesman يفهم الداء ويصف الدواء . فهو — هذا السياسي الحكيم — يحول دون ارتفاع ثمن المواد الغذائية ، ويستخدم الضريبة كأداة لتقييد الإستهلاك ويوجد العمل لمن يتبطل بسبب ازدياد السكان أو استعمال الآلات في الإنتاج ويجعل ثمن السلعة متفقاً مع قيمتها ، ويحقق الرخاء العام لكل الطبقات . وبالجملة يتوقف سير النظام الإقتصادي بأكمله على ما يفعله هذا السياسي الحكيم .

غير غريب اذن أن يقع نداء جيمس ستيوارت على أذن صماء ، وأن يضيع ما عسى أن يكون لديه من أفكار أصيلة في ثنايا دفاعه عن سياسة أخذت في

الزوال . وقد أبدى آدم سميث نحو كتابه تجاهلا عجل بدخوله في عـــالم النسيان .[1]

على كل حال فقد استطاع جيمس ستيورات أن يحوز إعجاب عدد غير قليل من رجال الفكر الإقتصادي في ألمانيا . ويرجع ذلك إلى أن ستيوارت انفرد بطريقته التاريخية في استنباط الأحكام الإقتصادية . فهو يرى أن النظام الإقتصادي يمرّ بمراحل متعاقبة وأن القاعدة التي تصلح لتفسير مرحلة معينة لا تصلح لتفسير مرحلة أخرى . وأكد في أكثر من موضع وجوب الملائمة Adaptation بين القواعد الإقتصادية وبين النظم الإجتماعية وا العادات والتقاليد . وقد قربه ذلك من رجال المدرسة التاريخية في ألمانيا وهم الذين نددوا بالنظرية التقليدية لما تزعمه من عمومية وإطلاق لقوانينها الإقتصادية ولا يسع الباحث إلا أن يلاحظ الشبه القوي بين طريقة جيمس ستيوارت وطريقة الإقتصادي الالماني فون لست الذي كتب قبيل منتصف القرن التاسع عشر .

تناول ستيوارت في كتابه كل ناحية من نواحي النشاط الإقتصادي . فهو يتكلم عن السكان والزراعة والصناعة ، والتجارة ، والنقود ، والإئتمان ، والضرائب . ولعل مساهمته الكبرى تنحصر في السكان حيث تتضمن كل العناصر الجوهرية التي تضمنتها نظرية مالتس فيما بعد . ولوأن ستيوارت لم يصل

---

(١) ويتضح ذلك من أن آدم سميث قد وجه نقده إلى التجارية في شخص توماس مان دون الاشارة أصلا إلى جيمس سيتوارت مع أن كتاب الأخير ظهر قبل ثروة الأمم بتسع سنوات فقط . ولا شك أنه كان تحت نظر آدم سميث أثناء إعداده لثروة الأمم . ومن المحتمل أن يكون آدم سميث على معرفة شخصية بمواطنه الاسكتلندي ستيوارث . ويرى جونسون أن سميث قد اتجه إلى توماس مان دون ستيوارث في نقده للتجارية لأن من السهل إقامة الحجة على بطلان آراء مان . أما اراء جيمس سيتوارت فهي مستقاة من مصادر متعددة والرد عليها يقتضي الرد على أفكار السابقين جميعا . ولم يكن ذلك بالمهمة الهينة . ومن ثم فقد اختار سميث أسهل الطريقين ، ومن المحتمل – فيما أعتقد – أن يكون سكوت سميث عن كتاب سيتوارت راجعا إلى أن هذا الأخير لا يمثل التجارية في أنقى صورها ، فضلا عن الغموض الذي يكتنف معالجته للأمور .

أنظر : Johnson : Op. Cit., pp. 209-210.

إلى ما وصل اليه الأخير من قوانين محددة تحكم زيادة السكان والمواد الغذائية . ويشير ستيوارت إلى قدرة السكان الكامنة على الزيادة الى ما لا نهاية إذا توافرت ضروريات الحياة ، وإلى القيد الذي يرد على تلك القوة الكامنة بعدم توافر المواد الغذائية . وقد شبه هذا القيد بالثقل الذي يضغط على اتجاه السكان نحو الزيادة :

« Thus the generative faculty resembles a spring loaded with a weight, which always exerts itself in proportion to the diminution of resistance ».

وقد بين ستيوارت أن زيادة عدد السكان في ذاتها لا تضيف شيئا إلى الثروة وهي لا تصبح كذلك إلا اذا نظرت الدولة بعيدا إلى الأمام وعملت على توفير العمل اللازم لمن يجدّ من السكان . وكاد ستيوارت أن يصل في هذا الصدد الى صياغة كاملة لقانون الغلة المتناقصة الذي لعب دورا كبيرا في النظرية التقليدية . فقد أشار ستيوارت الى أن زيادة العدد تقترن بزيادة في الطلب على المواد الغذائية. وهذا يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وإلى زراعة أرض جديدة أقل خصوبة مما يرفع نفقة إنتاج المواد الغذائية . ولو أن ستيوارت تابع تحليله لانتهى إلى صياغة كاملة لقانون الغلة المتناقصة ، غير أنه انتقل الى بيان واجب الدولة في أن تحول دون ارتفاع أثمان المواد الغذائية .

تكلم ستيوارت بعد ذلك عن القيمة والثمن . وأشار الى أن لكل سلعة قيمة حقيقية Real value تتوقف على ما تتضمنه السلعة من مواد أولية وعلى عدد الوحدات المنتجة [١] وعلى ما يكفي للقيام بضرورات حياة المنتج خلال الإنتاج

---

(١) من الغريب أن يشير ستيوارت إلى « عدد الوحدات المنتجة » على أنها من عناصر « القيمة الحقيقية ، ويمكن أن تفهم على أنها تنصرف إلى الكمية المعروضة خلال مدة معينة . ولكن هذا التفسير يمحو الفارق بين الثمن والقيمة الحقيقية. ، حيث أن الكمية المعروضة من عوامل تحديد الثمن ، ولا يمكن أن تكون من عوامل تحديد القيمة الحقيقية في نفس الوقت . يمكن أيضا أن تفهم على أن هناك علاقة بين الكمية المنتجة والنفقة الحقيقية للسلعة . غير أننا نستبعد هذا التفسير حيث أنه لم يستقر في الفكر الاقتصادي إلا بعد تطور التحليل الحدي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

هذه العناصر الثلاثة تكون نفعةالإنتاج « Cost of manufacture » وهي قوام القيمة الحقيقية للسلعة . غير أن ثمن السلعة في السوق لا يتعادل بالضرورة مع قيمتهـــا الحقيقية فقد يكون الثمن أكبر من القيمة الحقيقية أو أقل منها ، ولكنه يتجه اليها بفعل ما يسميه « المنافسة المزدوجة » double competition وهي المنافسة بين المشترين على الشراء والمنافسة بين البائعين على البيع . ويشير ستيوارت الى تقلب الثمن بسبب عدم « التناسب » بين العمل (ويفهم على أنه العرض) والطلب

« Work and demand should be sustained in equilibrium... the quantity supplied should be in proportion to the quantity demanded. »

ويمكن أن نلمس في نظرية ستيوارت في القيمة تأثير كانتيلون الذي يشير الى وجود ما يسمى بالقيمة الكامنة Intrinsic Value واتجاه ثمن السلعة نحوها . وتكاد تتفق العبارة التي استخدمها ستيوارت مع عبارة كانتيلون في بيان تأثير العرض والطلب على ثمن السلعة .

أما في التجارة الخارجية فقد حاول ستيورات أن يستخلص القواعد العامة التي تحكمها . ولكنه انتهى بعد تحليل معقد طويل إلى نتيجة لا تختلف جوهريا عن الفكرة التجارية التي سادت خلال القرن السابع عشر . وقد كانت نظرية هيوم في التوازن التلقائي تحت نظر ستيوارت ، وهي ، كما نعرف ، ترفض وجهة نظر التجاريين في العمل على اجتذاب أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس . وقد استبعد ستيوارت نظرية هيوم في التوازن التلقائي على أساس أنه لا توجد علاقة محددة بين كمية النقود ومستوى الأسعار . وانتهى إلى أن من مصلحة البلد أن تقيد تجارتها على النحو الذي يحقق فائضا في ميزانها التجاري ، وأنه ليست هناك أية قوة اقتصادية تحول دون استمرار هذا الفائض وبالتالي تدفق المعدن النفيس سنة بعد أخرى .

وقد أخذ ستيوارت من بوستلويت Postlethwayte تمييزه بين التجارة الخارجية الإيجابية « active foreign trade والتجارة الخارجيـــة السلبية passive foreign trade ويقصد بالأولى تلك التي تستند إلى صناعات قائمة

بحيث يكون التصدير منصبا بصفة رئيسية على ما ينتجه العمل لا الطبيعة . ويقصد بالثانية تلك التي لا تستند إلى صناعات قائمة بحيث يكون التصدير منصبا بصفة رئيسية على ما تنتجه الطبيعة لا العمل . وحاول ستيوارت أن يثبت أن غنم التجارة يعود على البلد صاحبة التجـــارة الخارجية الإيجابية . بعبارة أخرى يعود النفع الأكبر من التجارة على البلد الذي يصدر سلعاً صناعية .

أما البلد الذي يصدر مادة أو سلعة زراعية فلا مصلحة له في التجارة [1] . وحجته في ذلك أن التجارة السلبية تزيد الطلب على السلع الزراعية برفع أثمان المواد الغذائية . ولما كان نمو الصناعة يتوقف على وجود كميات كبيرة من المواد الغذائية بأثمان منخفضة ، فان التجارة السلبية تقف عائقاً في سبيل التقدم الإقتصادي . وغني عن البيان أن هذه حجة دائرية . فهي تقرر أن تصدير السلع الصناعية مفضل على تصدير السلع الزراعية . وتقيم الدليل على ذلك بأن تصدير السلع الزراعية يحول دون وصول البلد إلى مرحلة الصناعة . وهذا يفترض بداهة أن الصناعة مفضلة على الزراعة وهو نفس التقرير الذي بدأت الحجة به .

وعند ستيوارت أن التجارة تمر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة التجارة الناشئة أو الوليدة « Infant trade وفي هذه المرحلة لا يكون للبلد تجارة خارجية جديرة بالذكر ويقتصر نشاطهـــا الإقتصادي على إشباع حاجاتها من مواردها الداخلية .

المرحلة الثانية : مرحلة التجارة الخارجية « Foreign trade » وهي تبدأ عادة سلبية بالمعنى الذي أشرنا إليه سلفا ، ولكن من الممكن أن تتحول الى تجارة خارجية إيجابية إذا توافرت السياسة الإقتصادية الحكيمة .

---

(١) يلاحظ أن آدم سميث انتهى إلى رأي يناقض رأي ستيوارت في هذا الصدد فقد أشار إلى أن النفع الأكبر للتجربة يعود على البلد الذي يصدر «سلعا وطنية » وهي تقابل – بصفة عامة – السلع الزراعية . وكلا الرأيين محل نظر كبير .

المرحلة الثالثة : مرحلة التجارة الداخلية : « inland trade » فقد كان ستيوارت يعتقد أن التجارة الخارجية مرحلة مؤقتة وهي تحمل بذور القضاء على نفسها . ذلك أن كل بلد يسعى الى تحقيق تجارة خارجية إيجابية أي تصدير سلع صناعية . وفي هذه الحالة تقوم منافسة شديدة تنتهي إلى انكماش الأسواق الخارجية ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع التي كانت معـــدة للتصدير . ونتيجة ذلك انتشار البطالة إلا إذا حاولت الدولة أن تتجنب هذه الآثار السيئة بنوع آخر من التجارة يصبح فيها السكان أنفسهم سلعة للتصدير . وهذه هي مرحلة الهجرة وهي المرحلة الأخيرة (١) .

وأياً كان تعقيبنا على منطق جيمس ستيوارت ، وأياً كان رأينا في مدى ابتكاره، فلا شك أنه بذل محاولة ضخمة في سبيل استنباط القواعد العامة التي تحكم الظواهر الإقتصادية . وهو من هذه الناحية على الأقل يستحق مكانه في تاريخ الفكر الإقتصادي . فقد حاول أن يجمع شتات الأفكار الإقتصادية وأن ينتقل بها إلى مرحلة العلم ذي المنهج والحدود . وإذا لم يكن ستيوارت معدا للقيام بهذه الرسالة ، فقد مهد الطريق لمن جاء بعده من الإقتصاديين .

كانتيلـــون :

لا نستطيع الحصول على صورة للفكر الاقتصادي قبل « ثروة الأمم » دون الاحاطة بأفكار ريتشارد كانيتلون Cantillon . وقد بقي كانتيلون في زاوية مهملة من زوايا الفكر الإقتصادي الى أن وضعه في مكانه الصحيح ستانلي جيفونز في مقاله الشهير عن ريتشارد كانتيلون وجنسية الاقتصاد السياسي سنة ١٨٨١ . (٢)

---

(١) تذكرنا هذه النظرية بنظرية فون لست في انتقال البلد من مرحلة الرعي والزراعة إلى مرحلة الصناعة ثم إلى مرحلة الصناعة والتجارة . ولا ريب أن الطريقة التاريخية في التحليل تغري الباحث باستخدام فكرة المراحل لبيان تطور النظم الاقتصادية أو ناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادي.

(٢) Stanley Jevons : Richard Cantillon and the Nationality of Political Economy Contemporary Review, 1881.

وقد اعيد نشر هذا المقال في نهاية كتاب كانتيلون الذي أعيد طبعه تحت إشراف Higgs. .

وكان لهذا المقال كل الفضل في إلقاء ضوء على المساهمة الكبرى التي قدمها كانتيلون للفكر الإقتصادي ، وعلى الأثر العميق الذي باشره هذا المفكر على المعاصرين واللاحقين من رجال النظرية الإقتصادية . وقد تبين من دراسة ستانلي جيفونز أن كتاب كانتيلون : (بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة)

« Essai sur la Nature du Commerce en Général ».

كان مصدر الوحي لعدد غير قليل من رجال الفكر الإقتصادي ، وهو في شموله وأصالته ، واتساع نطاقه ، يعتبر بحق مهد الإقتصاد السياسي أو كما يقول ستانلي جيفونز

« Cantillon's essay is more emphatically than any other single work the cradle of political economy. »

وقد جرى عدد من مؤرخي الفكر الإقتصادي على دراسة كانتيلون مع الطبيعيين[١] وتارة أخرى مع التجاريين [٢] ، ولعلنا نجد في كتابات كانتيلون ما يفسر الربط بينه وبين أي التيارين السابقين . فقد وقع تحت تأثير الفكر التجاري عندما تكلم عن نظرية التجارة الدولية . فهو يرى أن النفع الاكبر من التجارة يؤول إلى البلد الذي يصدر سلعاً مصنوعة ، أو بعبارة أخرى يصدر سلعاً تتضمن القدر الأكبر من عمل الإنسان واالقدر الأقل من ناتج الطبيعة . وهو فضلا عن ذلك يرى أن قوة الدولة بالنسبة إلى قوة دولة أخرى تقاس بمقدار ما لديها من المعدن النفيس . وهذا كله يضعه في صف التجاريين . [٣] أما من حيث علاقته بالطبيعيين فلا شك أن كانتيلون كان له أبعد الأثر على أفكار كيناي وميرابو وغيرهما من رجال الفكر الطبيعي . ونحن نجد في كتابه كل أصول النظرية الطبيعية سواء من حيث تعريف الثروة أو تداولها أو فكرة الناتج الصافي .

---

(١) أنظر Bell المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) أنظر جونار : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٣) Cantillon : « Essai sur la nature du commerce' on général » Troisième Partie, Ch., 1.

ورغم ذلك فإنه من الإجحاف بحق كانتيلون أن نضعه في مكان واحد مع أي تيار من التيارات الفكرية التي كانت سائدة قبل ثروة الأمم . ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة لمن يضعه مع التجاريين . حيث أن أفكاره ذات الصبغة التجارية ضئيلة بالنسبة إلى مجموع أفكاره التي يناقض فيها النظرية التجارية . كذلك لا يجوز الخلط بين الطبيعية وكانتيلون رغم مساهمته الكبيرة في تشكيلها . فالواقع من الأمر أن كانتيلون كان أوسع أفقاً من الطبيعيين ، فهو لا ينحرف هذا الانحراف الشديد نحو الأرض والزراعة ، وهو في الوقت نفسه يجول جولات مبدعة في عالم القيمة والسكان والنقود والفائدة على نحو لم يكن معروفاً لدى الطبيعيين . لذلك فإنه من العبث أن نلتمس مكانا لكانتيلون مع التيارات الفكرية الأخرى . فهو في عبقريته ونفاذ تفكيره يقف في مكان بعيد عن التجارية ، وفي شموله واتساع نطاق تفكيره يجاوز الطبيعية بمدى كبير .

ونحن لا نعرف الكثير عن حياة كانتيلون ولا عن الظروف التي كتب فيها كتابه « بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة » . وكل الذي نعرفه أنه من أصل إيرلندي . ولكنه قضى الشطر الاكبر من حياته (الربع الاول من القرن الثامن عشر) في باريس حيث حقق نجاحا كبيرا في العمليات المصرفية ، واختلف بعد ذلك مع مواطنه John Law الذي كان يقيم في فرنسا والذي أقنع الحكومة الفرنسية بمشروع لإصدار العملة الورقية . واضطر كانتيلون على أثر هذا الخلاف إلى مغادرة باريس إلى لندن حيث قتل سنة ١٧٣٤ . والراجح أن كانتيلون كتب كتابه في الفترة بين سنة ١٧٣٠ وسنة ١٧٣٣ غير أن الكتاب لم ينشر الا سنة ١٧٥٥ أي بعد وفاته . ويبدو أن الكتاب كان متداولا بين عدد محدود من الإقتصاديين قبل نشره . ومن المؤكد أن ميرابو كان يحوز نسخة منه ، وقد اعتمد على الكثير من أفكار كانتيلون ، وضمنها كتابة Ami des Hommes (١٧٥٧) ولكننا لا نعرف ما إذا كان كتاب كانتيلون ظهر أولا بالفرنسية أو بالإنجليزية. صحيح أن طبعة سنة ١٧٥٥ ظهرت بالفرنسية ولكنها تشير في صفحتها الأولى الى أن الكتاب مترجم عن الإنجليزية . غير أن الأصل الانجليزي المزعوم لم يكن

معروفاً . ولم يقع له أحد على أثر . وفي سنة ١٧٥٩ ظهرت نسخة إنجليزية بعنوان مختلف ومؤلف مختلف وهو فيليب كانتيلون بدلا من ريتشارد كانتيلون . وقد تبين من تحقيق هذه النسخة أنها لا يمكن أن تكون الأصل الذي نقل عنه « بحث في طبيعة التجارة » ، حيث أنها دون النسخة الفرنسية في الأصالة والتحليل ، فضلا عن أنها تتضمن إضافات عديدة أخذت من لوك وهيوم . وقد انتهى ستانلي جيفونز من بحثه المستفيض الى تقرير أن :

« The first systemic treatise on economics was probably written by a banker of Spanish name, born from an Irish family... bred we know not where, carrying on business in Paris, but clearly murdered in London. The treatise was written either in English or French, it is not known which; was first printed in Paris in the guise of a French translation, was damned in England by a base garbled English re-translation erroneously attributed to a merchant late of the city of London, perhaps the brother of the auther... The reader can now readily decide in his own mind the question : what is the national of Political Economy. » (1)

أساس الثروة وتداولها :

بدأ كانتيلون بتعريف الثروة بأنها :

« La terre est la source ou la matière d'où l'on tire la richesse; le travail de l'homme est la forme qui la produit; et la richesse en elle-même, n'est autre chose que la nourriture, les commodités et les agremens de la vie. »

---

(١) أنظر مقال ستاناس جيفونز التي سبقت الاشارة إليه ص
وقارن مقال Henry Higgs : Life work of Richard Cantillon
وقد نشر هذا المقال كذلك في نهاية كانتيلون

فأساس الثروة عند كانتيلون ، كما كان عند وليام بتي ، هو الأرض والعمل . غير أن كانتيلون يدخل في هذا الاساس نوعا من المقابلة الفلسفية بين الجوهر والصياغة فالأرض عنده تمثل مصدر الثروة أو جوهرها ، وعمل الانسان يضفي عليها تلك الصياغة التي تعطيها معنى الثروة . والثروة في ذاتها ، مستقلة عن أساسها ، ليست إلا مجموع المواد الغذائية والسلع وغير ذلك مما يكون متع الحياة . (١)

والصلة واضحة بين هذا التعريف وبين وجهة نظر الطبيعيين . ويكفي أن نقف قليلا عند العبارة الأولى التي يقرر فيها كانتيلون أن الارض هي منبع الثروة لكي نتبين أن الطبيعيين قد استوحوا كانتيلون في نظرتهم للثروة . والفرق بينه وبينهم أنه لا يغفل عمل الانسان ، فإن « الصياغة » عنده لا تقل عن «الجوهر» من حيث أثرها في إنتاج الثروة . وهو في ذلك يختلف عن الطبيعيين وعن النظرة التجارية السائدة وإن كان يقتفي أثر وليام بتي .

وتزداد الصلة وضوحاً بين كانتيلون والطبيعيين إذا وضعنا هذا التعريف للثروة إلى جانب الفصل الثاني عشر من كتابه بعنوان :

« Tous les ordres et tous les Hommes d'un Etat subsistent ou s'enrichissent aux dépens des propriétaires des Terres. »

وهو يبين في هذا الفصل أن طبقة ملاك الأراضي مصدر الثروة للطبقات الأخرى . ذلك أنهم يحصلون في العادة على ثلث ناتج الأرض ، ويتركون الثلثين للزراع : ثلثا لمواجهة نفقات الزراعة وصيانتها وثلثا لتحقيق ربح معقول نظير مخاطر الإنتاج . أما الثلث الذي يؤول إلى الملاك فإنه ينفق عادة في المدينة على السلع والخدمات التي تقوم طبقة الصناع والتجار بإنتاجها . وعلى ذلك فإن هذه الطبقات في المدينة تعتمد في أسباب عيشتها على ما ينفقه الملاك . كذلك يقوم الزراع بإنفاق جزء مما يؤول إليهم (وقد قدره كانتيلون بالسدس وهو يمثل نصف

(١) كانتيلون : « بحث في طبيعة التجارة » الفصل الأول من الجزء الأول .

الأرباح الزراعية) على ما تنتجه طبقة الصناع والتجار المقيمة في المدينة . ومعنى ذلك أن نصف الناتج الزراعي (ثلث من الملاك وسدس من الزراع) ينفق على الطبقات الصناعية والتجارية . وهذا يتفق في تقديره مع توزيع السكان بين القرية والمدينة حيث يعيش النصف عادة في المدينـــة ، ويعيش النصف الآخر في القرية . وهكذا تعتمد كافة الطبقات على مالك الارض ، إما مباشرة عن طريق ما ينفقه ، وإما بطريق غير مباشر عن طريق ما تنفقه طبقة الزراع :

« ...Si l'on examine les moyens dont un Habitant subsiste, on trouvera toujours en remontant à leur source, qu'ils sortent du fond du propriétaire, soit dans les deux tièrs du produit qui est attribué au Fermier, soit dans le tièrs qui reste au propriétaire ». (1)

ولم يقف كانتيلون عند هذا الحد فهو يتعقب تداول الثروة بين الطبقات المختلفة وبيّن كيف أن الثلث الذي قام الزراع بدفعه للملاك يجد طريقه مرة أخرى إلى الزراع . حيث أنه يتفق على ما تنتجه الطبقات الصناعية والتجارية التي تقوم بدورها بإنفاقه على ناتج الأرض في صورة مواد غذائية ومواد أولية مختلفة . وهذا أيضاً هو مصير السدس الذي أنفقه الزراع في البداية على ما تنتجه الطبقات الصناعية والتجارية (٢) .

وواضح أننا نجد هنا النظرية الطبيعية برمتها ، ولا نفتقد إلا الاصطلاحات الخاصة التي أطلقها الطبيعيون مثل «الناتج الصافي» أو «الطبقات العقيمة» والطبقات المنتجة « والجدول الاقتصادي » أما مضمون هذه الاصطلاحات فهو يكاد يكون كاملا عند كانتيلون . ومن المهم أن نلاحظ أن الطريقة التي اتبعهـــا كانتيلون في بيان تداول الثروة هي تقريباً نفس الطريقة التي تبعها كنياي فيما بعد . فهو يفترض حصة للملاك وحصة للزراع ويتعقب كل حصة في سيرها بين الطبقات

---

(١) كانتيلون ، المرجع السابق ، الفصل ١٢ من الجزء الاول .

(٢) كانتيلون ، المرجع السابق ، الفصل الثالث من الجزء الثاني .

المختلفة الى أن تعود في النهاية من حيث بدأت عند الزراع . وهذا هو «الجدول الاقتصادي » منثورا [١]

نظرية القيمـــة :

تعرض كانتيلون بعد ذلك لبحث العوامل التي تحكم قيمة السلعة ، وانتهى إلى تقريرأن لكل سلعة قيمة كامنة Valeur intrinsèque تتوقف على ما تتضمنه تلك السلعة من كمية العمل وكمية الأرض مع مراعاة مدى جودة الارض ونوع العمل :

« Le prix ou la valeur intrinsèque d'une chose est la mesure de la quantité de terre et du travail qui entre dans sa production; eu égard à la bonté du produit de la terre, et à la qualité du travail. » (2)

غير أنه كثيراً ما يحدث أن تكون كمية الأرض والعمل التي تتضمنها سلعة مساوية لكمية الأرض والعمل التي تتضمنها سلعة أخرى ومع ذلك يكون ثمن كل سلعة في السوق مختلفاً عن ثمن الأخرى . ويرجع ذلك إلى أن القيمة الكامنة محكومة بعوامل مختلفة عن العوامل التي تحكم ثمن السوق . فالأولى تتوقف على كميات العمل والارض التي تطلبها إنتاج السلعة . أما الثمن في السوق فهو يتوقف على العلاقة بين ما يعرض وما يطلب منها . فإذا كان العرض قليلا والطلب كبيرا ، فإن ثمن السوق يجاوز القيمة الكامنة . ويحدث العكس إذا زاد العرض وقل الطلب . ومن ثم فإن لكل سلعة قيمتين : قيمة ثابتة لا تتغير ، وقيمة أخرى تتقلب على حسب ظروف العرض والطلب :

« Il n'y a jamais de variation dans la valeur intrinsèque des choses mais l'impossibilité de proportionner la production des marchandises et denrées à leur consommation dans un Etat, cause un flux et reflux dans les prix du Marché. »

---

(١) أنظر : شومبيتر. ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
(٢) كانتيلون ، الفصل العاشر من الجزء الأول .

والمسألة لا تحتاج إلى تفكير طويل كي نتحقق أن نظرية كانتيلون في القيمة هي أساس نظرية القيمة التي سادت التفكير الاقتصادي فيما بعد . ولا زلنا نردد إلى الوقت الحاضر أن ثمن السلعة في السوق يتوقف على العلاقة بين المعروض والمطلوب منها . أما فكرة «القيمة الكامنة» فهي تقابل عندنا فكرة «الثمن العادي» الذي يستقر في المدة الطويلة . والفرق بين نظرية كانتيلون والنظرية الحديثة في القيمة يرجع بداهة إلى أننا نأخذ اليوم بعين الإعتبار العوامل الاحتكارية التي تؤثر في ثمن السلعة . وهذا أمر لم يتعرض له كانتيلون . ويرجع كذلك إلى أن القيمة الكامنة عند كانتيلون تتوقف على كميات معينة مستقلة عن ثمن السوق . فهي قيمة فنية أو كمية . أما الثمن العادي فهو ثمن ككل الاثمان يتكون في إطار السوق وتحت تأثيره . ولكن على كل حال فإن المستوى الذي وصل اليه كانتيلون في تحليله لا يقل جوهريا عن المستوى الذي انتهت إليه النظرية التقليدية . فهي أيضاً تتجه نحو التفرقة بين ثمن السوق وبين قيمة عادية «أو طبيعية» تتوقف على كمية الموارد التي استخدمت في إنتاج السلعة .

ولعلنا نذكر أن جيمس ستيوارت قد أخذ عن كانتيلون تلك التفرقة بين القيمة الكامنة وأطلق عليها «القيمة الحقيقية» Real Value وبين ثمن السوق . غير أن جيمس ستيوارت لم يضف جديدا إلى ما قاله كانتيلون فضلا عن أنه أقل وضوحا ومنطقاً من صاحب النظرية الأصلي . ولعلنا نذكر كذلك أن كانتيلون قد تأثر بوليام بتي في هذا الصدد . غير أنه لم يكن ناقلا أو مرددا ، وإنما استطاع أن يحيط بظاهرة القيمة ، وأن يصوغ نظرية تفوق في تفصيلها ودقتها كل ما قاله وليام بتي .

وقد واجه كانتيلون نفس المشكلة التي واجهته وهي محاولة التعبير عن قيمة السلعة بعنصر واحد من عناصر الانتاج ، الأمر الذي يقتضي إيجاد علاقة بين قيمة الأرض وقيمة العمل ، بحيث يتيسر تحويل كمية الأرض التي تتضمنها السلعة إلى كمية عمل أو العكس. وقد حاول كانتيلون حل تلك المشكلة عن طريق تحديد كمية الأرض

اللازمة لإنتـــاج ضروريات العـــامل . ذلك أن قيمة أقل أنواع العمـــل لا يمكن أن تقل عن الضروريات اللازمة لحياته . فإذا عرفنـــا كمية الارض اللازمة لإنتاج هذه الضروريات نكون قد عرفنا في نفس الوقت كمية الارض التي تساوي في القيمة عمل العامل ، وعلى ذلك إذا كانت مساحة فدان مثلا تكفي لإنتاج ضروريات حياة العامل طوال العام ، فإننا نستطيع القول أن مساحة فدان تساوي في القيمة عمل العامل طوال العام . ولكن إذا كان الأمر لا يكفي إلا للقيام بحاجات العامل وحده ، فإن صاحب العمل لا يضمن استمرار عرض العمل حيث لا يكون هناك فائض للقيام بأود أسرته . وقد قدر كانتيلون أن حاجات أسرة العامل تساوي تقريباً حاجاته. وعلى ذلك فإن العمل طوال العام يساوي — في المثال السابق — مساحة فدانين يخصص فدان منها لإنتاج ضرورات حياة العامل ، ويخصص الفدان الآخر لإنتاج حاجات أسرته ، وبهذا يضمن صاحب العمل استمرار عرض العمل [1] .

ولعل هذه أقصى محاولة بذلت لمواجهة مشكلة التعبير عن النفقة الحقيقية للسلعة بعنصر واحد من عناصر الإنتاج حيث تتعدد تلك العناصر . وظاهر أنها محاولة مفتعلة لا يمكن قبولها . فهي تقوم على حسابات افتراضية يمكن المنازعة في كل خطوة من خطواتها ، وقد قدر لتلك المشكلة أن تبقى دون حل مقبول الى أن قامت النظرية النمساوية وأحدثت تلك الثورة الكبرى في نظرتنا إلى معنى النفقة الحقيقية . ويلاحظ أنه لا يجوز أن يؤخذ من تحليل كانتيلون لتلك المشكلة أنه يقول بنظرية معينة في الاجور . فهو لا يعني من هذا التحليل أكثر من الوصول الى الحد الأدنى لكمية الأرض التي تقابل أقل أنواع العمل . أما أن أجر العامل يتحدد بضروريـــات حياته فهذه مسألة أخرى لم يتعرض لها كانتيلون صراحة .

السكان :

انتقل كانتيلون بعد ذلك لبحث مشكلة السكان ، ونحن نجد عنده نظرية كاملة

---

(١) كانتيلون ، الفصل الحادي عشر من الجزء الأول .

للسكان تتضمن كل العناصر الجوهرية التي تضمنتها نظرية مالتس فيما بعد. فقد أشار كانتيلون إلىقدرة السكان على الزيادة إلى ما لا نهاية اذا ما توافرت الموادالغذائية اللازمة للقيام بحاجاتهم . ولا يحول دون هذه الزيادة اللانهائية إلا أن السكان لايجدون المواد الغذائية الكافية . وليس أدل على ذلك — في تقديره — من مقارنة معدل الزيادة للإنجليز في انجلترا بمعدل زيادتهم في مستعمراتهم . وهو ينتهي من هذه المقارنة إلى أن معدل الزيادة في المستعمرات وصل إلى عشرة أمثال معدل الزيادة في انجلترا ، وذلك نظراً لوفرة الأرض في المستعمرات وندرتها في انجلترا . ويتوقف عدد السكان في أي بلد على متوسط حاجات الفرد ، ومدى إنتاجية الأرض . فإذا كانت حاجات الفرد محدودة كما هو الحال في الصين حيث يعيش الأفراد على ضروريات الحياة المجردة ، فان كمية معينة من الارض تستطيع أن تتحمل عدداً كبيراً من السكان . أما إذا اعتاد الفرد أن يعيش على مستوى مرتفع فإن نفس الكمية من الارض لا تعول الا عدداً محدوداً . كذلك يتوقف عدد السكان على مدى إنتاجية الأرض فاذا كانت إنتاجية الأرض مرتفعة فإنها تستطيع أن تعول عدداً كبيراً وبالعكس إذا كانت الإنتاجية منخفضة .

وقد أشار كانتيلون إلى أنه إذا خصصت الارض في بلد لإنتاج المواد الغذائية وكانت تلك المواد في متناول الزراع والطبقة العاملة ، فإن عدد السكان يصل إلى الحد الأقصى الذي يمكن الوصول إليه ، أما إذا ذهب الجزء الاكبر من ناتج الأرض للملاك وكان هؤلاء ينفقون دخلهم على سلع كمالية مستوردة من الخارج ، فإن ذلك يضع قيداً ثقيلاعلى قدرة السكان على الزيادة.ذلك أن بعض السلع الكمالية الأجنبية تتضمن قدراً كبيراً جداً من العمل الماهر . وقدرا قليلا من ناتج الأرض . ويترتب على ذلك ارتفاع ثمنها بالقياس إلى ثمن المواد الاولية والحاصلات الزراعية التي تتضمن قدرا قليلا من العمل الماهر . ويحتمل في هذه الحالة أن يتم التبادل بين الصادرات الزراعية ، والواردات المصنوعة بحيث يذهبإنتاج الآف الأفدنة الوطنية للوفاء بثمن ما ينتجه فدان واحد أجنبي .وهكذا يقتطع جزء كبير من ناتج الأرض ويحول ذلك دون زيادة عدد السكان . هذه الحقيقة تفسر في نفس الوقت كيف

استطاعت هولندة وانجلترا أن تتحمل عدداً من السكان على مستوى مرتفع من المعيشة لا يتناسب مع موارد هذه البلاد من الأرض الزراعية . ذلك أنها تقومبتصدير السلع الصناعية وتستورد في مقابلها سلعاً زراعية . وكأن هذه البلاد قد أضافت الى مواردها الزراعية موارد جديدة مكنتها من احتمال هذا العدد الكبير من السكان .

وقد بين كانتيلون أن الحروب التي تقع بين الحين والحين تؤدي إلى نقص في عدد السكان ، ولكن سرعان ما يعود السكان إلى الزيادة مرة أخرى.وقد ضرب أمثلة من التاريخ لسيطرة بلد على أخرى بقصد ارغامها على دفع الجزية أو بقصد الاستيلاء على أرضها بحيث تتمكن البلد المنتصرة من القيام بحاجات الأعداد المتزايدة من سكانها. وأشار كذلك إلى أن الإعتبارات الإقتصادية قد تدفع الطبقة العاملة إلى عدم الزواج ، أو تأخير سن الزواج مما يحد من عدد السكـــان [1] .

ولا شك أننا نجد عند كانتيلون موجزا يكاد يكون عاملا كاملا لنظرية مالتس في السكان فهو يذكر قيمة السكان الكامنة على الزيادة إلى ما لا نهاية، ويذكر أن عدم كفاية المواد الغذائية هي التي تحول دون حدوث هذه الزيادة ، ويشير إلى ما أسماه مالتس فيما بعد بالموانع الايجابية والوقائية للحد من عدد السكان . غير أن ستانلي جيفونز يرجح في مقاله السالف الذكر أن مالتس لم يطلع على كتاب كانتيلون ولم يكن على علم به . ومع ذلك فنحن نعرف أن مالتس قد تأثر بجيمس ستيوارت . وهو الذي أخذ كل أفكاره في السكان عن كانتيلون. عن هذا الطريق غير المباشر يكون كانتيلون قد ساهم في قيام نظرية مالتس في السكان .

نظرية النقود :

أما فيما يتعلق بنظرية النقود ، فقد بحث كانتيلون الظروف التاريخية التي أدت إلى استخدام الذهب والفضة كمقياس مشترك لقيم الأشياء . وهو لا يرى فارقاً بين الذهب والفضة من ناحية والسلع الأخرى من ناحية أخرى ، من حيث خضوعها للقواعد العامة التي تحكم القيم. فإن للمعدن النفيس، كما لأية سلعة أخرى، قيمة

(١) كانتيلون ، الفصل الخامس عشر من الجزء الأول .

كامنة تتوقف على كمية العمل والأرض التي دخلت في إنتاجه . إلى جانب هذه القيمة الكامنة يوجد ثمن للمعدن النفيس يتوقف على العرض والطلب . وهو يبين المزايا الخاصة التي تتمتع بها المعادن النفيسة بالقياس إلى السلع الأخرى، والتي جعلت من الذهب والفضة خير أداة لقياس قيم الأشياء . فهما قابلان للتجزئة إلى ما لا نهاية ويسهل نقلهما ، هذا فضلا عن تجانسهما وعدم قابليتهما للتلف [1] .

وهو يرى بوضوح العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأثمان . وقد أشار ، كما فعل بتي ، إلى أن مستوى الأثمان لا يتوقف فقط على كمية النقود ، وإنما يتوقف كذلك على سرعة تداولها . غير أن المساهمة الكبرى التي قدمها كانتيلون في نظرية النقود تنحصر في بيان الطريقة التي يتم بها ارتفاع الأسعار على أثر زيادة كمية النقود وانخفاضها على أثر نقصان تلك الكمية . فهو لا يقنع بتقرير العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأثمان ولكنه يتعقب الآثار التي تترتب على التغير في كمية النقود . فإذا كانت زيادة كمية النقود ترجع إلى اكتشاف مناجم جديدة للذهب والفضة أو إلى زيادة إنتاجية المناجم الموجودة ، فإن أول أثر لذلك هو ارتفاع دخول أصحاب هذه المناجم ودخول العمال الذين يشتغلون في هذه الصناعة.ويترتب على زيادة الدخول في هذه الصناعة زيادة الإنفاق على المواد الغذائية والسلع المختلفة ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أثمان هذه السلع وبالتالي ارتفاع دخول المشتغلين بها.وتنشأ بذلك سلسلة جديدة من الإنفاق على السلع وارتفاع الاثمان . وهكذا تتسع دائرة الأثمان المرتفعة الى أن تستوعب الإقتصاد بأكمله .

وإذا كانت زيادة كمية النقود ترجع إلى وجود ميزان تجاري موافق ، فإن أول أثر لذلك هو ارتفاع دخول المشتغلين بالتجارة الخارجية وصناعات التصدير ويترتب على زيادة الدخول في هذه الناحية ، زيادة الإنفاق على السلع المختلفة مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمان في صناعات أخرى ، ثم ارتفاع دخول المشتغلين بها وهكذا يسري ارتفاع الثمن من جزء إلى جزء إلى أن يتناول كل فروع الإنتاج .

---

(١) كانتيلون ، الفصل السابع عشر من الجزء الأول .

وقد أشار كانتيلون الى الآثار التي ترتب على ارتفاع الأسعار في العلاقة بين البلد الذي تزيد فيه كمية النقود والبلاد الأخرى . وهو يذكر أن زيادة كمية النقود لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية . فإن ارتفاع الأسعار لا بد أن يعوق حركة التصدير إلى العالم الخارجي مما يؤدي إلى انكماش الفائض أو زواله . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار وارتفاع الدخول النقدية للأفراد ، لا بد أن يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج ويترتب على ذلك خروج المعدن النفيس وانخفاض الأثمان ، وانكماش الدخول ثم البطالة . (١)

وبناء على هذا التحليل بين كانتيلون وجوب أن تسحب الدولة من التعامل جزءاً من المعدن النفيس الذي يرد إليها من الميزان التجاري الموافق ، وأن تعمل بكل الوسائل الممكنة للحيلولة دون زيادة سرعة تداول النقود ، وذلك حتى تتفادى الآثار السيئة من ارتفاع الأسعار .

« Il semble que lorsqu'un état s'étend par le commerce, et que l'abondance de l'argent enchérit les prix de terre et du travail, le prince, ou la législature devrait retirer de l'argent,... et tacher de retarder sa circulation par toutes les voies,... afin de prévenir la trop grande cherté de ses ouvrages... »

وهذه صورة كاملة دقيقة لنظرية التوازن التلقائي عند هيوم . بل إن كانتيلون يتفوق على هيوم من حيث إدراكه الخطوات التي تتم حتى يحدث التغير في كمية النقود كل آثاره . فإن هيوم قد افترض أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وذلك دون إمعان في النظر في الطريقة التي يتم بها هذا الإرتفاع .وكانت نتيجة ذلك أن هيوم ركز النظر على ارتفاع الأسعار وانخفاضها باعتبار أن هذا هو التغير المهم الذي يكفل تحقيق التوازن . وقد أغفل أثر زيادة كمية النقود على مستوى دخول الأفراد . وهذا نقص كبير في نظرية التوازن التلقائي . وقد انتقل من هيوم إلى رجال النظرية التقليدية . أما عند كانتيلون فاننا لا نجد أثراً لهذا النقص . فهو يجعل

---

(١) كانتيلون : الفصل السادس والسابع والثامن ، من الجزء الثاني .

التغيير في الدخول حلقة الاتصـــال بين زيادة كمية النقود ، وارتفاع مستوى الأثمان . ولعل هذا الفرق بين نظرية هيوم ونظرية كانتيلون يفسر الفرق في النتيجة التي وصل إليها كل منهما . فإن الأول يرى وجوب إطلاق التجارة من القيود ولا محل عنده لتدخل الدولة بغية تحقيق ميزان تجاري موافق حيث أن البلد تحصل على حاجتها تماماً من المعدن النفيس دون زيادة أو نقصان. وإذا زاد المعدن النفيس عن الحاجة ، فإن ارتفاع الأثمان كفيل بإخراج القدر الزائد وإذا نقص عن الحاجة ، فإن انخفاض الأثمان كفيل باجتذاب القدر الناقص . أما كانتيلون فهو يرى كيف أن انخفاض الاثمان ، على أثر خروج المعدن النفيس ، يقترن بانكماش في الدخول ، وانتشار البطالة . ومن ثم فهو لا ينتهي إلى حرية التجارة ، وإنما إلى تدخل الدولة بقصد تفادي النتائج السيئة التي تترتب على ارتفاع الأسعار ثم انخفاضها .

تيرجو Robert Jacques Turgot (١٧٢٧ – ١٧٨١)

عاش تيرجو خلال الفترة التي بلغت فيها مدرسة الطبيعيين ذروة نفوذها الفكري في فرنسا . وكان على اتصال وثيق بكيناي مؤسس المدرسة . وجورناي Gournay أحد قادتها ونشر جزءاً كبيراً من أفكاره في دورياتهم العلمية . ولا شك أنه كان يعتبر نفسه أحد أفراد مدرسة الطبيعيين وكذلك كانوا يعتبرونه أحد أقطابهم. لذلك فقد جرى عدد من مؤرخي الفكر الإقتصادي على وضعه في مصاف الطبيعيين . وقد ساعد على ذلك أنه تأثر إلى حد كبير بنظرتهم إلى الثروة وطبقات المجتمع والنظام الإقتصادي. ولكننا نجد في آثاره الفكرية ما يلقي ظلا كثيفاً من الشك على سلامة وضعه بين صفوف الطبيعيين .

يعتبر تيرجو من الإقتصاديين الذين أسهموا في الفكر الإقتصادي بقدر إسهامهم في وضع السياسة الإقتصادية وتنفيذها . فقد تقلب في الوظائف الإدارية وأسندت اليه إدارة اقليم ليموج حيث أصاب نجاحا كبيرا لفت اليه الأنظار . ولم يلبث أن تقلد منصب وزير المالية في أوائل عهد لويس السادس عشر. وتصدى لإصلاح مالية الحكومة الفرنسية وتطبيق سياسة اقتصادية رشيدة تستمد أصولها بصفة عامة مـــن

أفكار الطبيعيين ، وكان من أهم إصلاحاته إلغاء الحظر على تصدير الغلال بما يحقق حرية التجارة ، والقضاء على امتيازات الشركات الكبرى والطوائف الحرفية التي كانت مطبقة منذ أيام كولبير. كذلك حاول أن يضبط مصروفات الدولة وأن يضيق الخناق على الإسراف الذي كان شائعاً بصفة خاصة في البلاط الملكي . ولم تلبث هذه الاصلاحات أن أثارت عليه ثائرة أصحاب المصالح المهددة ، وشاء سوء طالعه أن تقترن سياسته في حرية تجارة الغلال بمحصول رديء مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ، وتألب القوى المضادة عليه . ومن ثم لم يعمر طويلا في الوزارة واضطر الملك إلى إقالته بعد أقل من سنتين من تقلده إياها .

ويحتل تيرجو مكانة ممتازة في تاريخ الفكر الإقتصادي ، حتى أن شومبيتر يضعه في مرتبة أسمى من مرتبة آدم سميث من حيث نفاذ فكرته ، ومنطق كتابه في «التأملات»وإن لم يكن من حيث شمول كتاب ثروة الأمم ووفرة أمثلته التاريخية. ويقول شومبيتر إن التحليل الاقتصادي اقتضى مائة سنة لكي يصل إلى نفس النضوج الذي كان يصله في عشرين سنة بعد نشر كتاب تيرجو لو أن الاقتصاديين حينذاك فهموا واستوعبوا ما جاء في هذا الكتاب . (١)

وقد ترك تيرجو آثاره الفكرية في صورة كراسات أو مقالات في دوريات الطبيعيين غير أن أهمها جميعاً يتمثل في كتاب :

« تأملات في تكوين الثروة وتوزيعها » الذي نشر خلال الفترة١٧٦٩ ــ ١٧٧٠

« Reflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses. »

وهو كتاب شديد الإيجاز حيث كتب في صورة فقرات مسلسلة تبلغ مائة فقرة كما لو كانت فهرساً تحليليا لكتاب يكتب تفصيلا فيما بعد . ويقع في ثلاثة فصول ، يتناول الأول منها طبقات المجتمع وتعريف الثروة ودورتها بين الطبقات . ويتناول الثاني المقايضة والقيمة والنقود . ويعالج الفصل الثالث نظرية الإدخار والإستثمار .

---

(١) Schumpeter : History of Economic Analysis, p. 249.

وتتجلى الصبغة الطبيعية لأفكار تيرجو في الفصل الأول حيث نجده يقرر أن الأرض مصدر الثروة ، وأن طبقة الزراع هي الطبقة المنتجة وما عداها يدخل في الطبقات العقيمة التي تستمد دخلها من طبقة الزراع . كذلك نجده يؤيد فكرة الناتج الصافي وغير ذلك من الأفكار التي تضعه لأول وهلة في عداد الطبيعيين. رغم ذلك فإن القراءة الممعنة لكتاب «التأملات» لاتلبث أن تكشف عن مفارقات هامة بينه و بين الطبيعيين. بل إن الاستاذ شومبيتر يرى أن العبارات ذات الصبغة الفيزيوكراتية تبدو كما لو كانت أقحمت إقحاما في الكتاب إرضاء للمدرسة التي كان ينتمي تيرجو إليها من الناحية الشكلية. وعند شومبيتر أن إسقاط هذه العبارات من الكتاب لا يمس جوهر الحجة التي يسوقها تيرجو ، بل يزيدها سلامة منطقية [1] والواقع أن موقف تيرجو في كثير من المسائل لم يكن يتمشى تماما ، وفي بعض الأحيان يتعارض، مع موقف الطبيعيين . ومن ذلك أنه لم يكن يؤمن فيما يبدو بالتفرقة بين الطبقات المنتجة والعقيمة . فهو يتفادى استخدام لفظ « العقيمة » لوصف النشاط الإقتصادي لطبقة الصناع والتجار ويبتدع لفظة أخرى لوصف هذه الطبقات فهو يسميهم الطبقات الأجيرة أو ذات الراتب. وإذا كان تيرجو في الفصل الأول من كتاب التأملات ينكر أن نشاطهم يضيف إلى الثروة فهو في موضع آخر ينقل عن جورناي أن العامل الذي يصنع قطعة قماش يضيف إضافة حقيقية إلى ثروة البلد .

« Un ouvrier qui avait fabriqué une pièce d'étoffe avait ajouté à la masse des richesses de l'Etat une richesse réelle. »

كذلك نجد أنه لا يرى في نظام الملكية الفردية ما يراه الطبيعيون من أنها جزء من النظام الطبيعي ، وعنده أن الملكية الفردية إنما قامت في ظروف تاريخية معينة ، وبقيت لبعض المزايا التي تحققها . وهو على كل حال لم يكن يعلق أهمية خاصة

---

(١) Schumpeter : Op. Cit., p. 243.

على فكرة النظام الطبيعي ، ويحاول تفسير النظام الإقتصادي ، لا على أساس وجود نظام طبيعي وإنما بناء على سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية ويصل إلى مبدأ الحرية الإقتصادية عن طريق تقرير أن كل فرد أعرف من غيره بمصلحته وأقدر على تحقيقها . وهو في ذلك أقرب إلى آدم سميث منه إلى الطبيعيين . نجد أيضاً أن تيرجو انتهى إلى غير ما انتهى إليه الطبيعيون فيما يتعلق بالأجور وسعر الفائدة والإستهلاك . فإن حرص الطبيعيين على سيادة الثمن المجزي للحاصلات الزراعية دفعهم إلى القول بوجوب ارتفاع مستوى الأجور حيث تنفق النسبة الكبرى منها على المواد الغذائية مما يرفع الطلب على الحاصلات الزراعية. أما تيرجو فهو يتناول بحث الأجور من زاوية أخرى وينتهي إلى القول بنظرية شبيهة بنظرية القانون الحديدي للأجور التي سادت فيما بعد على يد رجال النظرية التقليدية. وفي الفائدة لم يكن تيرجو من أنصار فكرة التدخل لتحديد سعر الفائدة كما كان يرى كيناي وعنده وجوب ترك سعر الفائدة حراً يتحدد بقوى الطلب على القروض وعرضها . وأخيراً فإننا نلاحظ أن تيرجو يحبذ الإدخار ويربط بينه وبين التكوين الرأسمالي. ويرفض الحض على زيادة الإستهلاك كما كان يرى الطبيعيون تأسيسا على فكرة الناتج الصافي . في كل هذه المسائل الهامة كان تيرجو يختلف عن الطبيعيين . ويبدو أنه تأثر بالفكر الاقتصادي في انجلترا عن طريق صلته الوثيقة بجورناي وكان هذا الأخير على دارية كبيرة بالتيارات الفكرية في انجلترا وقام بترجمة بعض الاعمال الانجليزية وخصوصاً كتاب Josiah Child عن التجارة الخارجية A New Discourse on Trade كما قام تيرجو نفسه بترجمة بعض مؤلفات Tucker وهيوم. وهؤلاء جميعاً كانوا يتميزون بدرجة غير ضئيلة من الأصالة الفكرية بالقياس إلى الفكر التجاري الذي كان يسود انجلترا في عصرهم. كذلك فقد كان تيرجو على بينة من كتاب كانتيلون في « طبيعة التجارة بصفة عامة » ويبدو أيضاً أنه أخذ بعض أفكاره عنه [١] .

وأياً كان وضع تيرجو بالنسبة لمدرسة الطبيعيين أو غيرهم فإنه مما لا شك فيه

---

(١) Schumpeter : Op. Cit., p. 245.
Gide & Rist : Op. Cit., p. 47.

أضاف إضافات أصيلة إلى الفكر الاقتصادي . نعرف أن الطبيعيين عنوا عناية خاصة بدورة الثروةوفكرة الناتج الصافي والثمن المجزي. غير أن تحليلهم كانت عليه صبغة التحليل الكلي ولم يقفوا طويلا عند تحليل ظاهرة القيمة كما نعرفها عند التقليديين أو حتى عند السابقين عليهم من أمثال كانتيلون . ومن ثم فإنهم لم يتركوا أثراً في يذكر في نظرية القيمة. بعبارة أخرى لم يحاول الطبيعيون معرفة القوى التي تحكم قيمة السلعة بالنسبة لقيمة السلعة الأخرى. وكانت دراساتهم للثمن المجزي لا تخرج عن المناداة بالسياسة الواجبة الإتباع إزاء أثمان السلع الزراعية . فهي من قبيل الايصاء بسياسة اقتصادية معينة ولا تدخل في باب التحليل لظاهرة القيمة . أما تيرجو فقد خرج على هذا التقليد وقد رأينا انه أفرد فصلا من فصول كتابه لدراسة المقايضة وظاهرة القيمة . وعنده أن المبادلة تنشأ عن اختلاف تقديرات الأفراد للسلع المختلفة ، وسعى كل فرد وراء مصلحته الشخصية . ومن هنا تنشأ المنافسة بينهم من أجل الحصول على السلع التي تشبع حاجاتهم . ولكن كانت نظرة تيرجو للقيمة نظرة شخصية Subjective. فالقيمة التي تتمتع بها أية سلعة بالنسبة للأخرى إنما هي تعبير عن تقدير الفرد لمدى صلاحيتها لإشباع حاجاته. واضح أن هذا التعريف للقيمة يقابل تعريف آدم سميث فيما بعد لما أطلق عليه قيمة الاستعمال Value in use. وقد تبين تيرجو أن هذه النظرة الشخصية لا تكفي لتفسير قيمة السلعة في السوق أو قيمة المبادلة. ومن هنا نجده يفرق بين قيمة السلعة بالنسبة للشخص ويسميها «القيمة التقديرية» « Valeur éstimative » وبين قيمتها في السوق ويسميها «القيمة الموضوعية» « Valeur appreciative ». وتنشأ المبادلة بسبب اختلاف القيمة التقديرية في نظر كل فرد ، وعنده أن القيمة الموضوعية أي قيمة المبادلة في السوق تتحدد بمتوسط القيم التقديرية لدى أطراف المبادلة . ويعتبر تحليل تيرجو لظاهرة القيمة بداية تقليد في الفكر الإقتصادي الفرنسي يصدر عن نظرة شخصية للقيمة. وكان لهذا التحليل أثره العميق على الاقتصادي الفرنسي كوندياك Condillac الذي يعتبر بحق رائداً من رواد المدرسة المنفعية في القيمة .

بيد أن عبقرية تيرجو في التحليل الاقتصادي تتجلى في تناوله لقانون تناقص

الغلة وقد رأينا بوادر صياغة هذا القانون عند جيمس ستيوارت بمناسبة بحثه في مشكلة السكان حيث أشار إلى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى امتداد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة مما يقترن بارتفاع نفقة الإنتاج ، وبالتالي أثمان الحاصلات الزراعية. وهذا هو ما أصبح يمثل فيما بعد قانون تناقص الغلة في الحد الأفقي extensive margin للإنتاج. ويعتبر تيرجو أول من أعطى صياغة كاملة لقانون الغلة في الحد العمودي intensive Margin للإنتاج حيث يقرر أن تطبيق جرعات متساوية من رأس المال على كمية ثابتة من الارض يقترن أولا بزيادة في الناتج الإضافي إلى أن تبلغ النسبة بين رأس المال والأرض حدا أقصى . بعد هذه النقطة فإن تطبيق جرعات أخرى من رأس المال على الأرض الثابتة الكمية لا بد أن يقترن بتناقص في الناتج الإضافي إلى أن يصل إلى الصفر. ولسنا في حاجة إلى تقرير أن هذه الصياغة تقترب كثيراً من صياغتنا الحالية لقانون تناقص الغلة . ويتبين منها أن تيرجو أحاط بالشروط الأساسية لهذه الظاهرة وأهمها ثبات كمية أحد العناصر (الارض في هذه الحالة) وزيادة كمية أحد العناصر الأخرى (رأس المال). كذلك لاحظ أن تيرجو يأخذ بعين الاعتبار مرحلة تزايد الغلة التي تسبق مرحلة التناقص . فالتناقص لا ينشأ بمجرد زيادة كمية أحد العناصر بالنسبة للآخر وإنما بعد نقطة معينة تبلغ فيها نسبة العنصر المتزايد إلى العنصر الثابت حدا معيناً . وهذه النقطة بالغة الأهمية في الصياغة الحالية للقانون. وهي تكشف عن مدى إحاطة تيرجو بطبيعة القوى التي تكمن وراء ظاهرة تناقص الغلة وعلى وجه الخصوص تغير النسبة بين العناصر. يلاحظ أيضاً أن تيرجو يصوغ القانون على أساس التغييرات التي تطرأ على الناتج الإضافي المترتب على تطبيق وحدات متساوية من رأس المال على التوالي . فهو يركز النظر على الناتج الحدي وليس الناتج المتوسط. صحيح أنه لا يستخدم اصطلاح الناتج الحدي ولكن هذا هو المعنى المفهوم من صياغته. ولا شك أيضا أن هذه هي الصياغة الأسلم والأدق للقانون. وأخيراً نلاحظ أن تيرجو يتكلم عن تناقص الغلة على مستوى المنشأة وليس على مستوى الاقتصادي القومي في مجموعه. وفي هذا أيضاً يتفوق على كل السابقين عليه وأكثر اللاحقين له . فقد جرى

الإقتصاديون اللاحقون على تيرجو على إثارة ظاهرة تناقص الغلة بمناسبة الكلام عن تزايد السكان وامتداد الزراعة إلى أرض أقل خصوبة . وعلى ذلك فقد كانت الصورة العادية للقانون تطالعنا على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه . أما عند تيرجو فإن تركيز النظر على الحد العمودي للإنتاج ساعده على أن يأخذ المنشأة باعتبارها المسرح العادي لظهور تناقص الغلة . وبهذا يمكن الربط بسهولة بين تناقص الغلة وما يطرأ من تغيير على مستوى النفقة داخل المشروع . وهذا هو الوضع السليم للقانون . ومن هنا يقول شومبيتر . « إن هذه الصياغة الألمعية لقانون تناقص الغلة تكفي لوضع تيرجو باعتباره محللا اقتصادياً في مكانه تفوق بكثير مكانة آدم سميث . وقد بقيت طوال القرن التاسع عشر لا تدانيها صياغة أخرى إلى أن تولى الأمر إيد جورث [1] » والواقع أن هذا التحليل لظاهرة تناقص الغلة لا يختلف عن التحليل الحديث إلا من حيث العمومية . فإن تيرجو يتكلم عن تطبيق جرعات متتالية ومتساوية من رأس المال على كمية ثابتة من الارض . والتحليل الحديث كما نعرف يعمم هذه الظاهرة بحيث تنشأ بعد حد معين كلما تغيرت النسبة بين العناصر سواء كان العنصر المتزايد عملا أم رأس مال وسواء كان العنصر الثابت أرضاً أو غير ذلك. ومغزى ذلك أن قانون تناقص الغلة ليس مقصورا على الزراعة وإنما يمتد الى كل نواحي النشاط الأقتصادي الأخرى كلما توافرت شروطه . وكذلك قد يؤخذ على تيرجو أنه لم يجعل ثبات المستوى الفني للانتاج شرطا لظهور تناقص الغلة كما يفعل التحليل الحديث ، وهو الأمر الذي يفسر عدم انطباق القانون تاريخياً في كثيرا من الظروف رغم سلامته المنطقية . ولكن من الإجحاف أن ننتقد إسهام تيرجو على هذا الصعيد . فإن الربط بين تناقص الغلة والزراعة بقي مصاحباً للنظرية الاقتصادية ما يزيد على قرن من الزمان بعد تيرجو . وحتى في الوقت الحاضر رغم إيماننا بعمومية القانون فإن صورته المثالية — على الأقل عند شرح القانون — تتجلى عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت الكمية . ولعل ذلك يرجع إلى أن صفة الثبات في عنصر الطبيعة تختلف عن صفة الثبات في عناصر الانتاج الأخرى التي

(١) Schumpeter : Op. Cit., p. 260.

صنعها الانسان والتي يستطيع دائماً أن يزيد من كميتها . أما شرط ثبات المستوى الفني فهو ظاهر بذاته ولا نعتقد أن تيرجو كان يناقض في هذا الشرط .

وأخيراً فقد استطاع تيرجو أن يضيف إضافة أصيلة في نظرية الادخار وسعر الفائدة من حيث دور الادخار في التقدم الاقتصادي ونمو الثروة. نحن نعرف أن فكرة الناتج الصافي عند الطبيعيين أدت بهم الى تقريظ الإستهلاك باعتبار أن زيادة الإستهلاك تعني زيادة الطلب على المواد الغذائية مما يرفع قيمة الناتج الصافي وهو في نظرهم جوهر الثروة ومنبعها . ونتيجة لذلك لم ير الطبيعيون جدوى من الإدخار . على هذا الأساس يعتبرون رواداً لنظرية كينز . أما تيرجو فقد سار في اتجاه مضاد للاتجاه السائد عند الطبيعيين وتناول هذا الموضوع لبيان الصلة بين الادخار والتكوين الرأسمالي ، وبين هذا الأخير والتقدم الإقتصادي . وعنده أن الادخار يؤدي مباشرة وبنفس المقدار إلى زيادة كمية رأس المال مما يجعل ممكناً تشغيل عدد إضافي من العمال . وهذه هي النظرية التي استقرت فيما بعد على يد آدم سميث وغيره من التقليديين والتي وجدت تعبيرها الكامل في قانون ساي للأسواق . ولقد أوضح تيرجو أن الإدخار لا يعتبر انتقاصاً من الطلب على السلع وإنما هو في الواقع يمثل طلباً على السلع الرأسمالية . وعلى ذلك يمكن القول أن تيرجو كان مسئولا عن نشوء هذا التقليد في النظرية الاقتصادية وهو التقليد الذي يقيم صلة مباشرة بين الإدخار والإستثمار . كذلك استطاع تيرجو أن يربط بين الادخار وسعر الفائدة . وعنده أن سعر الفائدة لا يتوقف على كمية النقود وإنما على كمية الإدخار الحقيقي أي على كمية رأس المال . وليس سعر الفائدة إلا نتيجة للتفاعل بين عرض القروض والطلب عليها. أما كمية النقود في ذاتها فانها لا تؤثر على سعر الفائدة. ومن المتصور أن تزيد كمية النقود ويزيد سعر الفائدة في نفس الوقت . واستطاع تيرجو أن يرى الصلة بين سعر الفائدة ومستوى النشاط الإقتصادي . وهو يشبه سعر الفائدة بمستوى المياه في البحر ، والنشاط الاقتصادي الممكن بالجزر التي تبدو قمتها وسط المياه . وكلما ارتفع مستوى المياه (أي سعر الفائدة) كان من شأن ذلك تغطية جزء من الارض

البادية (أي تخفيض مستوى النشاط الإقتصادي) وكلما انخفض مستوى المياه ظهرت أرض جديدة (أي اتسع مجال النشاط الإقتصادي)

وأخيراً فان تيرجو يرى بوضوح الفرق بين صاحب رأس المال الذي يقدم القروض للمنشأة أو يمتلك رأس مال ، والمنظم entrepreneur الذي ينظم الإنتاج ويتحمل مخاطره.وهو بذلك يعتبر من رواد المدرسة الفرنسية التي جعلت التنظيم عنصرا متميزاً من عناصر الانتاج .

الفصل الخامس

النظرية التقليدية

مطلع علم الاقتصاد :

رأينا فيما تقدم كيف سار الفكر الاقتصادي حثيثا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والإحاطة بأسرارها . ولقد مضى ما يزيد على مائة عام بين ظهور كتاب توماس مان England's Treasure وكتـــاب تيرجو عن « التأملات في تكوين الثروة وتوزيعها » . وشهدت هذه الفترة سيادة الفكر التجاري ثم اضمحلاله وقيام مدرسة الطبيعيين في فرنسا ، كما شهدت قمماً فكرية من أمثال « وليام بتي » وكانتيلون ، وجيمس ستيوارت ممن لا يندرجون تحت لواء مدرسة من المدارس .

ولو أننا أردنا أن نقيم رصيد تلك الفترة لوجدنا أن هؤلاء المفكرين على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم قد خطوا بنا خطوات واسعة نحو إدراك الظـــاهرة الإقتصادية . وأقل ما يقال فيهم أنهم نجحوا في اثارة السؤال الصحيح ، وإن لم يصلوا بعد إلى إجابة صحيحة . ولا شك أن إثارة السؤال الصحيح يعتبر أول خطى العلم . ومن ثم فقد أسفرت تلك الفترة عن تراث فكري مرموق في طبيعة الثروة وقيمة السلعة وثمنها وطبيعة النقود ووظائفها . ومدى إنتاجيه وجوه النشاط الإقتصادي المختلفة من تجارة أو صناعة أو زراعة.ولا شك أن ذلك كله يغطي رقعة واسعة مما نسميه علـــم الاقتصاد .

ويكفي شاهداً على الخصب الفكري لتلك الفترة ما لاحظه بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي من أن آدم سميث لم يأت بفكرة أصيلة واحدة وإنما وجد غذاءه الفكري كاملا لدى سلفه ، وتتمثل عبقريته في إفراغ هذا التراث في نظام متماسك الأجزاء[1] . وقد لا يخلو هذا الرأي من بعض الغلواء ولكنه على كل حال يدعونا إلى الحذر من الإستخفاف بالفترة السابقة على ظهور ثروة الأمم .

بيد أن القارىء الممعن في آثار السابقين ، مهما أوتي من تقدير لجهودهم في ذاتها ، لا يستطيع أن يغض النظر عن بعض مظاهر القصور ، ولعل أهمها جميعاً يتمثل في جزئية النظرة . فالتجاريون يلبسون منظاراً لا يرون به إلا التجارة الخارجية . أو قل إن ما عدا ذلك من وجوه النشاط الإقتصادي يطالعهم من بين ثنايا الضباب . والطبيعيون مرتبطون عاطفياً وفكرياً بالزراعة والزراع . ولا شك أن هذه النظرة الجزئية كان من شأنها إلصاق لون معين بالظاهرة الاقتصادية وهي بريئة منه . يضاف إلى ذلك ويرتبط به عدم قدرة السلف على إعطائنا صورة كاملة عن النظام الإقتصادي والعلاقات الكامنة بين أجزائه . صحيح أن كيناي وتابعيه ضربوا بسهم وافر في هذا المضمار وحاولوا رسم صورة للنظام الإقتصادي في مجموعه . ولكنها كانت أقرب إلى الهيكل العظمي منها إلى الجسم النابض. فإن قوامها نموذج مبسط كل التبسيط . وهي على كل حال تضع الزراعة في منزلة سامية ، كان من شأنها حجب الدور الحيوي الذي تقوم به وجوه النشاط الإقتصادي الأخرى في تكوين الثروة ونمائها .

ومن هنا كانت الطفرة الكبرى التي تمثلت في آدم سميث وكتابه «ثروة الأمم» فهو يمثل الخط الفاصل بين الاقتصاد كمجموعة من الآراء المتناثرة في شتى المسائل ذات الصبغة المالية ، وبينه كتحليل جامع متماسك لاظاهرة الاقتصادية . استطاع آدم سميث أن يعطينا صورة كاملة للنظام الاقتصادي والعلاقات بين أجزائه ،

---

(١) Erich Roll : « A history of Economic Thought » , pp. 145-147.
Gide & Rist : Op. Cit., pp. 52-53.
Schumpeter : Op. Cit., pp. 184-185.

كيف يؤثر كل جزء في الآخر ويتأثر به. وإذا كان آدم سميث قد استعار أحجار هذا البناء من السابقين عليه فإن الصرح الفكري الشاهق الذي أقامه من خلقه وإبداعه .

كذلك نجح آدم سميث إلى مدى بعيد في أن يسدل الستار على النظرة الجزئية الملونة لوجوه النشاط الإقتصادي . صحيح أننا نلمس بعض الآثار الفيزيوكراتية هنا وهناك. ولكنها لا تؤثر في الحيدة الفكرية الأساسية التي يقوم عليها منطق «ثروة الأمم». ولسنا هنا في معرض تقييم آدم سميث ، ويكفي أن نقول إنه فعل للإقتصاد ما فعله أيزاك نيوتون لعلم الطبيعة . كلاهما وضع يده على المبادىء العامة التي تحكم الظاهرة محل تمحيصه منقياً تلك المبادىء مما يشوبها من خلل منطقي ويعتورها من نزعة عاطفية تنبو عن التحليل الوضعي .

كان كتاب آدم سميث نقطة انطلاق لعدد من أعلام الفكر الإقتصادي الذين وجدوا فيه زاداً فكرياً غزيراً . وتتمثل الثمرة الأولى في بحث مالتس عن السكان الذي ظهر سنة ١٧٩٨ وتلا ذلك ظهور كتاب جان باتست ساي في فرنسا سنة ١٨٠٣ بعنوان .

« Traité d'Economie Politique ».

وأعقب ذلك حوار فكري بين ساي ومالتس وريكاردو وقد بدأ الأخير حينذاك يسطع في أفق الفكر الإقتصادي . وشهد العقد الأول ومنتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر بحوثاً متعددة على يد هؤلاء الى أن كان الدوي الكبير لكتاب ريكاردو في مبادىء الاقتصاد السياسي سنة ١٨١٧ ، ثم كتاب مالتس الذي يعارضه في المبادىء سنة ١٨٢٠ . ويمكن أن ننظر إلى هؤلاء الأربعة : سميث ومالتس وساي وريكاردو على أنهم يمثلون الرعيل الأول من أقطاب الفكر الكلاسيكي أو التقليدي.

واذا شئت أن تفرد سميث بمكانة خاصة باعتباره مصدر الإلهام لهم جميعاً أمكن القول إن أقطاب الرعيل الأول يتمثلون في مالتس وساي وريكاردو . غير أن اليد الطولى استقرت لريكاردو إذ استطاع أن يبسط سلطانه الفكري على عدد

من التابعين وعلى رأسهم جيمس ميل وماكلوخ ومن هؤلاء نشأت مدرسة «ريكاردية» ضمن المدرسة التقليدية .

وأعقب ذلك ظهور جيل ثان من رجال المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم ناسيوسنيور « An Outline of the Science of Political Economy » الذي ظهر لأول مرة في صورة مقال طويل سنة ١٨٣٦ ثم جون ستيوارت ميل في كتاب مبادىء الاقتصاد السياسي سنة ١٨٤٨. وبهذا يكتمل البناء الكلاسيكي وتنتهي الصحوة الفكرية الكبرى التي كانت انجلترا مسرحها في النصف الأول من القرن التاسع عشر . والتي أثارها آدم سميث بكتابه عن «ثروة الأمم» سنة ١٧٧٦.

وفي نظر بعض مؤرخي الفكر الإقتصادي أن النظرية الكلاسيكية تمتد إلى ما بعد ذلك لكي تشمل كيرنس Cairnes في كتابه « Same Leading Principles of Political Economy ». الذي ظهر سنة ١٨٧٤ .

المعالم الكبرى للفكر التقليدي

يتبين مما تقدم أن اصطلاح «النظرية الكلاسيكية» أو التقليدية ينصرف إلى مجموعة الأفكار الإقتصادية التي وضع أصولها آدم سميث وأسهم في تطويرها مالتس وساي وريكاردو وسنيور وجون ستيوارت ميل ، غير أن هؤلاء جميعاً لم يكونوا من رأي واحد في كل المسائل التي تصدوا لها. في الواقع أن العقدين الاولين من القرن التاسع عشر كانا حافلين بالمعارك الفكرية التي اشتبك فيها ساي مع مالتس ، ومالتس مع ريكاردو ، والجميع مع بعض الآراء التي قال بها آدم سميث « ثروة الأمم» ولم يكن الخلاف مقصورا على ما نلاحظه من تباين بين الكتب الأساسية التي عرفوا بها ، وإنما أيضاً في الرسائل المتبادلة بين كل واحد منهم والآخرين ممن عاصروه . وقد أصبحت تلك الرسائل جزءاً هاماً من الأدب الاقتصادي لهذه الفترة ، ومرجعاً أساسياً للتعرف على تفصيلات آرائهم . ومن الممكن أن نضرب أمثلة عديدة على ما نشب من خلافات بين أقطاب المدرسة الكلاسيكية. ففي نظرية القيمة نلاحظ أن أدم سميث كان يميل الى تفسير قيمة السلعة على أساس نفقة إنتاجها ولو أنه

كان يعلق أهمية على عنصر العمل في تفسير القيمة. وورد في «ثروة الأمم» ما يؤخذ على أنه نوع من نظرية العمل في القيمة. وقد رفض ريكاردو كل تفسير للقيمة ما عدا نظرية العمل وأخذ على عاتقه تفنيد كل نظرية أخرى وتذليل ما يعترض نظرية العمل في القيمة من صعوبات منطقية. وقد تصدى مالتس لريكاردو وأخذ بنظرية أقرب ما تكون إلى آراء سميث مع التعويل بصفة خاصة على قوة الطلب والعرض.

وفي السكان نجد أن تحليل آدم سميث يدور حول تقسيم العمل وما يترتب عليه من زيادة في الإنتاجية. ومن ثم لم يكن آدم سميث في تشاؤم مالتس الذي رأى في زيادة السكان ضغطاً مستمراً على الموارد الغذائية. وقد مال ريكاردو إلى مالتس في نظرته التشاؤمية هذه.

وفي نظرية التجارة الدولية نجد أن آدم سميث وريكاردو يعتنقان مبدأ حرية التجارة ولو أن الأول يعتمد على نظرية تقسيم العمل ويعتمد الثاني على نظرية النفقات النسبية في بيان المزايا التي تعود من حرية التجارة. أما مالتس فإنه كان في جانب الإبقاء على «قوانين الغلال» حماية لأصحاب الاراضي في بريطانيا من منافسة الغلال المستوردة. ومن ثم يمكن اعتبار مالتس من أنصار الحماية على الأقل فيما يتعلق بالزراعة البريطانية.

كذلك اتخذ مالتس موقفاً فريداً بالنسبة لمشكلة البطالة الناجمة عن نقص عام في مستوى الطلب على السلع، فعارض قانون ساي في الأسواق الذي يرى أن العرض يخلق الطلب وينكر بالتالي احتمال وقوع أزمة إفراط في الإنتاج. وقد حمل مالتس لواء المعارضة لقانون ساي الذي دان به سائر رجال المدرسة الكلاسيكية.

وهكذا نستطيع أن نمضي في ضرب الأمثلة على الخلافات التي نشبت بينهم. وهذا يدعونا إلى التساؤل عن سلامة إدراجهم جميعاً تحت لواء واحد يحمل اسم المدرسة الكلاسيكية. إذ لا شك أن أية مدرسة تفترض قدراً من التجانس الفكري بين أبنائها. فكيف يستقيم ذلك مع ما رأينا من اختلاف مذاهبهم في عدد غير قليل من المسائل الإقتصادية. نبادر إلى تقرير أن كارل ماركس كل أول من جمعهم في صعيد واحد وأطلق عليهم إسم المدرسة الكلاسيكية [1]. وهكذا فعل بهم ما فعل

---

(١) Karl Marx : A Contribution to the Critique of Political Economy » Tran. N.J. Stone, p. 56.

آدم سميث بالمفكرين السابقين عليه ، إذ أطلق عليهم «التجاريين» .

والواقع أن ماركس لم يكن بعيداً عن الصواب إذ دمغ الجميع بطابع واحد . فإنه رغم الخلافات التي كانت تفرق بينهم في بعض المسائل إلا أن نقطة البداية وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية كانت متفقه إلى مدى بعيد . وحتى في المسائل التي لم يجتمعوا عليها كان هناك الرأي الراجح والرأي المرجوح في دائرتهم بحيث نستطيع أن نتعرف على المجرى الرئيسي للفكر التقليدي وإن كانت هناك روافد فرعية تحيد عن هذا المجرى الرئيسي .وشأنهم في ذلك شأن المدارس الاسلامية الكبرى . فإن المذهب الحنفي مثلا يضم عدداً من المجتهدين الذين قد يختلفون فيما بينهم ، أو يختلفون مع الإمام أبي حنيفة ، ولكن ذلك كله لا يغض من انتمائهم إلى مذهب واحد في روحه العامة ومنهاجه وأصوله الكبرى .

والآن هل نستطيع أن نتعرف على المبادىء الأساسية للنظرية التقليدية أمامنا لتناول هذا السؤال طريقان : الأول أن نستعرض رجال النظرية واحداً تلو الآخر وبذلك نستطيع أن نقف على ما أسهم به كل منهم في بناء النظريـــة التقليدية ، ولكن يعيب هذه الطريقة أنها تسلط الضوء على نقط الخلاف فيما بينهم مما قد يضيع المعالم الأساسية التي تميز المدرسة التقليدية فضلا عما فيها من احتمال التكرار .

والطريق الثاني أن نحاول استخلاص المبادىء الكبرى التي تشيع في ثنايـــا تفكيرهم وتميز ما نسميه المدرسة التقليدية . ولا شك أن هذه الطريقة أدعى إلى الوضوح ولكنها لا تخلو من مجازفة التعميم الذي لا يمثل تمثيلا دقيقاً كل رجال النظرية . فاذاقلنا مثلا أن نظرية العمل في القيمة تعتبر من المبادىء الأساسية للمدرسة التقليدية ، فإننا نتجاهل الخلافات التي كانت فيما بينهم ازاء هذه النظرية.رغم ذلك فإن هذه الطريقة أقرب الى الفائدة في بيان المعالم الكبرى للفكر التقليدي .

نستطيع اجمال معالم الفكر التقليدي فيما يلي : —

١) الحرية الاقتصادية .

٢) نظرية السكان .

٣) قانون تناقص الغلة .

٤) نظرية الريع

٥) نظرية القيمة والتوزيع .

٦) نظرية التجارة الدولية .

وسوف نقتصر هنا على استعراض المعالم الأربعة الأولى ونتناول نظرية القيمة والتوزيع ونظرية التجارة الدولية تفصيلاً فيما بعد .

أولاً : الحرية الاقتصادية

رأينا كيف كانت فكرة الحرية الاقتصادية موضع أخذ ورد في الفكر الإقتصادي السابق على آدم سميث ، فقد كان التجاريون يعلقون أهمية خاصة على دور الدولة في الحياة الإقتصادية. وعندهم أن نمو الثروة يتطلب تدخلا إيجابيا من جانب الدولة في سير الحياة الإقتصـادية . ولا يقف الأمر عند مجرد تقييد التجارة الخارجية وإنما يجاوز ذلك إلى قيام الدولة بتحديد الأجور والأسعار ، وإنشاء الصناعات وإدارتها وتنظيم الإنتاج والتجارة على أسس إحتكارية . بعبارة أخرى فإن التقدم الإقتصادي في نظرهم لا يحدث من تلقاء نفسه ، وإنما يتضمن عملاً من جانب الدولة يتدخل في نشاط الأفراد والسير الحر للحياة الإقتصادية .

رأينا كذلك أن الطبيعيين كانوا دعاة حرية اقتصادية ، وهم القائلون بمبدأ « دع الأمور تجري في أعنتها » . وقد أقاموا دعوتهم إلى الحرية الاقتصادية على أساس فكرة النظام الطبيعي . فعندهم أن ثمة نظاماً طبيعياً كفيل بتحقيق سعادة الأفراد ونمو الثروة . وليس على الدولة إلا أن تفسح المجال لهذا النظام الطبيعي لكي يأخذ مجراه وذلك بترك الأفراد أحراراً في نشاطهم الإقتصادي. أما ما تضعه الدولة من

قوانين مقيدة لهذا النشاط ، فإنه افتيات على النظام الطبيعي من شأنه الإنتقاص من سعادة الأفراد ونمو الثروة .

وقد سارت النظرية الكلاسيكية على منوال الطبيعيين ، ويعتبر آدم سميث أبرز رجالها في الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الإقتصادية . وعلى ذلك نستطيع أن ننظر الى حجة آدم سميث في هذا الصدد باعتبارها تمثل النظرية الكلاسيكية بصفة عامة. فان أحداً منهم لم يهتم بهذا الموضوع مثل اهتمام آدم سميث ، ولا كان أبلغ منه في الدفاع عن الحرية الإقتصادية ، وقد قنع سائر أقطاب المدرسة الكلاسيكية بترديد ما قاله آدم سميث أو قبوله دون منازعة .

أخذ آدم سميث بفكرة النظام الطبيعي كما فعل الطبيعيون ولكنه لم يكتف بأن يقيم دعواه على هذه الفكرة الغيبية التي تحتمل الصحة والبطلان . وإنما استعان بالمشاهدة الملموسة التي يصعب إنكارها . فنزل إلى واقع الحياة ، وأشار إلى ما جبل عليه الإنسان من طبائع تكيف سلوكه وما جبلت عليه الدولة من سمات تجعلها أداة غير صالحة للعمل الإقتصادي ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن دعوة آدم سميث لم تكن مجرد فكرة فلسفية أو نزعة تفضيل لديه ، وإنما هي في يديه قضية يقيم الدليل على صدقها باستقراء واقع الحياة ، وتتمثل نقطة البداية لديه في أن سعي الأفراد وراء مصلحتهم المادية يعتبر أقوى الحوافز المحركة لسلوكهم الإجتماعي . وهذه مسألة ثابتة بالمشاهدة المباشرة فإن الفرد يعمل ويكد في حياته اليومية من أجل تحسين وضعه الإقتصادي . فالتاجر أو الصانع والمزارع والعامل ، جميعاً يصدرون في تجارتهم أو صناعتهم أو زراعتهم عن باعث فريد هو تحقيق مصلحتهم الشخصية بما يرفع مستواهم الإقتصادي ، وإذا قال لك أحدهم غير ذلك ، بأن زعم أنه إنما يعمل لمصلحة عامة أو لمصلحة الوطن والإنسانية فلا تعره التفاتا ، واعلم أن مصلحته الشخصية كما تبدو له هي المحرك الأول والأخير .

لاحظ أن آدم سميث لا يقول إن الانسان أناني بطبعه . وشتان عنده بين

الأنانية والسعي وراء المصلحة الشخصية . فان من يعمل من أجل تحقيق مصلحته الخاصة لا يعمل بالضرورة على تفويت مصلحة الغير .أي أن آدم سميث هنا لا يمضي حكماً استنكارياً على الإنسان وإنما فقط يقرر واقعه دون مضمون أخلاقي بغيض.

هذه هي الصفة الأساسية للسلوك الفردي في مجال كسب العيش . فالنظام الإقتصادي قوامه ملايين الأفراد . يعمل كل منهم في دائرته الضيقة لتحقيق ما يعتقد أنه مصلحته الشخصية. ومن هنا ينتقل آدم سميث، في ضربة عبقرية، إلى تقرير مبدأ الانسجام بين سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية وبين مصلحة الجماعة . فهؤلاء الملايين من الأفراد الذين لا يحركهم حافز سوى مصلحتهم الخاصة إنما يعملون دون وعي، أو تدبير لتحقيق مصلحة الجماعة كأنهم مسوقون بيد خفية invisible hand لتحقيق مصلحة لم تدر في خاطرهم ولا كانت جزءاً من تدبيرهم. ويقول آدم سميث في عبارته الشهيرة .

« The individual... neither intends to promote the public interest, nor knows how much he is promoting it... He intends only his own security and his own gain and he is in this, as in many other cases, led by an invisible hand to promote an end which was not part of his intention. By pursuing his own interest he frequently promotes that of society more effectually than when he really intends to promote it. I have never known much good done by those who affected to trade for the public good. »

ولكن كيف يتأتى هذا الإنسجام المزعوم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. استعرض آدم سميث التنظيمات الإقتصادية الأساسية التي كان لها كبير الشأن في زيادة ثروة الأمم وأوضح أن هذه التنظيمات لم تنشأ نتيجة لعقل مدبر أو حكمة نادرة لدى حاكم رشيد، وإنما نتيجة التفاعل الحر بين ملايين الأفراد يسعى كل منهم وراء مصلحته الخاصة ومن ذلك :

أ ــ تقسيم العمل :

افتتح آدم سميث كتابه عن « ثروة الأمم » بعبارة يقرر فيها أن العمل هو المنبع

الأساسي الذي يزود الأمة بكل ضرورات الحياة واحتياجاتها أي أن العمل الإنساني دون غيره من عناصر الانتاج الأخرى هو مصدر الثروة :

« The annual labor of every nation is the fund which originally supplies it with all the necessaries and conveniences of life which it annually consumes. »

ومن البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة . وقد انتهى آدم سميث الى أن إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد :

« The greatest improvement in the productive powers of labour and the greater part of the skill, dexterity, and judgment with which it is any where directed, or applied, seem to have been the effects of th division of labour. » (1)

وإذا كان العمل هو مصدر الثروة ، وكان تقسيم العمل بين الأفراد هو سر إنتاجيته فكيف نشأ تقسيم العمل (١) . يجيب آدم سميث على ذلك بأن تقسيم العمل رجع إلى صفة كامنة في الطبيعة الإنسانية وهي النزعة نحو المقايضة والتبادل ، أي نزعة الانسان أن يقايض الشيء الذي يفيض عن حاجته بشيء آخر يحتاج اليه .

« Division of labour is the necessary, though very slow and gradual consequence of a certain propensity in human nature... the propensity to truck, barter, and exchange one thing for another. »

وهذه النزعة للمقايضة ، الكامنة وراء تقسيم العمل ، نزعة لصيقة بالطبيعة الإنسانية. وهو يقول إن أحدا لم ير في حياته كلبا يدخل في مقايضة مع كلب آخر . ولو أننا امعنا النظر نجد أن كل شخص يتخصص في عمل معين . وينتج منه ما يفيض عن حاجته لعلمه أن قدرته الإنتاجية تبلغ أقصاها بهذا التخصص . ولو أنه وزع جهده على مجموعة من الأعمال ، ينتج من كل منها ما يعادل حاجته

(١) Wealth of Nations, Book 1, ch., 1.

فقط دون زيادة أو نقصان ، لوجد نفسه أقل إتقاناً وأضعف إنتاجية وبالتالي أقل دخلا مما لو ركز كل جهده ووقته على عمل معين. وليس عليه ان يخشى عجزه عن التخلص من فائض إنتاجه . فإن الغير يعمل تحت نفس الدافع . وينتج مـــا يفيض عن حاجته بقصد المبادلة . وهكذا يقوم تقسيم العمل بين الأفراد في المجتمع وتنشأ شبكة مترامية من علاقات المبادلة قوامها المصلحة الشخصية لكل منهـــم . واعتماد كل منا على مئات أو آلاف الأفراد لتزويدنا بما نحتاج إليه لا يرجع إلى إيماننا بحسن نواياهم أو طيبة قلوبهم . ولكن لعقيدتنا أن مصلحتهم الشخصية سوف تدعوهم إلى القيام بهذه الخدمة .

« It is not from the benevolence of the butcher, the brewer, or the baker that we expect our dinner, but from their regard to their own interest. We address outselves, not to their humanity, but to their self-love, and never talk to them of out own necessities, but of their advantages. » (1).

وهكذا وجد آدم سميث أن تقسيم العمل ، وهو المحور الأساسي لثروة الأمة ، يستند في التحليل النهائي إلى نزعة طبيعية لدى الأفراد للتحرك بفعل المصلحـــة الشخصية .

ب — نظام السوق :

في مجتمع يقوم على تقسيم العمل والإمعان فيه إلى مدى بعيد ، ويستند إلى سلوك كل فرد في دائرة ضيقة وراء مصلحته الشخصية ، ألا يؤدي ذلك إلى شيوع الفوضى وسيادة قانون الغابة ؟

كلا . فإن هذه المصلحة الشخصية عينها كفيلة بقيام نظام دقيق لا يبدو عند النظرة السطحية ، وهو نظام السوق الذي يسير وفقا لقوانين محكمة من شأنها تزويد

---

(١) « Wealth of Nation » Book I : ch. 2.

المجتمع بالسلع والخدمات التي يطلبها ، بالكميات التي يريدها لقاء أقل أثمان ممكنة .

من حيث نوع السلع التي يتجه المجتمع إلى إنتاجها ، افترض أن المجتمع سها عن إنتاج سلعة أو تقديم خدمة مع حاجة الناس اليها ، ومعنى أنهم محتاجون إليها أن بعضهم على الأقل على استعداد لدفع ثمن في مقابل الحصول عليها . في هذه الحالـــة سوف يجد بعض الأفراد أن فرصة الربح سانحة في هذا الاتجاه . ومن ثم تدفعهم مصلحتهم الشخصية إلى العمل على تزويد المجتمع بها . وبالعكس إذا افترضنا أن المجتمع لم يعد في حاجة إلى سلعة أو خدمة كانت قائمة قبل ذلـــك . معنى ذلك عزوف الافراد عن دفع ثمن في مقابل الحصول عليها . في هذه الحالة فإن القائمين على إنتاجها أو تقديمها يتعرضون للخسارة . ومن ثم تدفعهم مصلحتهم الشخصية إلى الإقلاع عن إنتاج شيء لم يعد المجتمع في حاجة إليه .

وهذه القاعدة نفسها تفسر حصول المجتمع على السلع والخدمات التي يريده بالكميات اللازمة لا أكثر ولا أقل . فإذا كانت الكمية التي ترد إلى السوق من سلعة معينة تجاوز الطلب الفعلي عليها ، فإن ذلك لا بد أن يؤدي إلى انخفاض الثمن . ولكن انخفاض ثمن السلعة يعني أن بعض العناصر القائمة بانتاجها أو كلها لا بد أن تحصل على مكافأة أقل من المعدل الطبيعي وهو الحد الادنى الذي يتعين الحصول عليه لإقناع العنصر بالبقاء في إنتاج السلعة . فقد يحصل صاحب رأس المال على ربح أقل من الربح الطبيعي ، أو يتعرض لخسارة.وقد يحصل العامل على أجر أقل من الاجر الطبيعي . ومن ثم فإن المصلحة الشخصية كفيلة بدفعهم بعيدا عن إنتاج هذه السلعة . ويترتب على ذلك نقصان الكمية التي ترد إلى السوق إلى أن تصبح معادلة للطلب الفعلي عليها . كذلك إذا كانت الكمية التي ترد إلى السوق من سلعة معينة أقل من الطلب الفعلي عليها ، فإن ذلك لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع الثمن . ولكن ارتفاع الثمن يعني أن بعض العناصر القائمة بإنتاجها أوكلها لا بد أن تحصل على مكافأة تجاوز المعدل الطبيعي . وفي هذه الحالة فإن المصلحة الشخصية تجتذب العناصر نحو هذه السلعة ، مما يزيد إنتاجها ويجعل الكمية التي ترد إلى

السوق مساوية للطلب الفعلي عليها .

من حيث أثمان السلع فإن التقلبات اليومية للطلب والعرض قد تجعل ثمن السلعة أعلى أو أقل من ثمنها الطبيعي ، وهو عبارة عما تتكلفه السلعة أي نفقة انتاجها على أساس أن كل عنصر يحصل على المعدل الطبيعي لمكافأته لا أكثر ولا أقل .

نقول إن ثمن السلعة قد يحيد عن الثمن الطبيعي . ولكن ذلك لا يمكن ان يدوم فإن تفاعل المصلحة الشخصية لا بد أن يؤدي إلى التقاء ثمن السوق مع الثمن الطبيعي للسلعة . ذلك أن الثغرة بين ثمن السوق والثمن الطبيعي تعني حصول بعض العناصر على أكثر أو أقل من معدلاتها الطبيعية . ولا تلبث ان تؤدي حركة العناصر إلى السلعة أو بعيدا عنها إلى الالتقاء بين الثمنين . ولو أفترضنا ان منتجا جريا وراء مصلحته الشخصية أراد أن يستغل المشترين باقتضاء ثمن مرتفع ، فإن انصرافهم عنه إلى غيره لا يلبث أن يقنعه بأن مصلحته الحقيقية تتمثل في تقديم السلعة بأقل ثمن ممكن ، وحتى إذا اتفق المنتجون فيما بينهم على تقييد عرض السلعة على النحو الذي يرفع ثمنها إلى مستوى يجاوز الثمن الطبيعي ، فإن نجاحهم في ذلك لا يلبث أن يجذب منتجين جدد إلى هذه السلعة مما يعود بثمنها إلى المستوى الطبيعي .

وهكذا اوضح آدم سميث أن التفاعل الحر بين الأفراد ، ساعين وراء مصالحهم الخاصة ، كفيل بأن يحصل المجتمع على السلع التي يبتغيها بالكميات التي يريدها مقابل أقل ثمن ممكن . ولم يحدث ذلك نتيجة عقل مدبر أو تخطيط سابق ، وإنما يترك الأفراد يتصرفون في هدى مصلحتهم الشخصية (١) .

ولا يصدق ذلك على عالم السلع فحسب ، وإنما يمتد أيضا إلى عدد السكان . فإن نظام السوق كفيل بتنظيم عددهم بما يتلاءم تماما مع الطلب عليهم دون زيادة أو نقصان . فإذا اشتد الطلب على اليد العاملة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أجر العمل عن المعدل الطبيعي وهو المعدل اللازم لإبقاء عددهم على ما هو عليه . وارتفاع الأجر عن المعدل الطبيعي من شأنه تشجيع الزواج المبكر ، وزيادة حجم الأسرة على النحو

(١) « Wealth of Nations » Book L, Ch. 7

الذي يزيد عدد العمال في سوق العمل ويعود بمستوى أجورهم إلى المعدل الطبيعي . وإذا انخفض الطلب على اليد العاملة فإن ذلك يخفض مستوى الاجر إلى ما دون المعدل الطبيعي وهذا يؤدي إلى الفقر والفاقة مما يرفع الوفيات ويقلل عدد العمال في سوق العمل . وهذا يعود باجورهم إلى المعدل الطبيعي

« It is in this manner that the demand for men, like that for any other commodity, necessarily regulates the production of men; quickens it when it goes on too slowly, and stops it when it advances too fast. (1)

ج ـ النقود والتراكم الرأسمالي :

إذا كان نمو الثروة يرجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل بين الأفراد ، فلا شك أن استخدام النقود كان من العوامل الهامة في تسهيل تقسيم العمل والوصول به إلى أبعد مدى . وبغير النقود ما كان يتصور أن يجاوز تقسيم العمل مرحلة بدائية للغاية نظرا للقيود الحديدية التي يفرضها نظام المقايضة على تبادل السلع والخدمات . وهنا أيضا يستعرض آدم سميث الظروف التي نشأت فيها النقود وتطورت ، وينتهي إلى أن سعى الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية وليس قرار حاكم رشيد أو عقل مدبر ، هو الذي أدى عبر فترة طويلة من الزمان إلى ظهور النظام النقدي ، ولا بد أن يكون مبدأ هذا النظام شعور بعض الأفراد بالمزايا الجليلة التي تعود من الإحتفاظ بسلعة تتمتع بقبول عام من جميع الأفراد بحيث لا يسع أحدهم رفضها في التعامل . وتدريجيا يشيع استخدام هذه السلعة باعتبارها وسيطا نقديا.وما لبث ان تبين الأفراد المزايا التي تصاحب استخدام المعادن لهذا الغرض وذلك من حيث قوة احتمالها وقابليتها للتجزئة.وأدى ذلك في النهاية إلى ظهور النقود المعدنية كما تعرفها . أما تدخل الدولة في النظام النقدي فقد جاء متأخرا لأغراض الرقابة على نقاء المعدن وعدم تزييفه وضبط أثقاله .

كذلك الحال بالنسبة للتراكم الرأسمالي . ولم يأل آدم سميث جهدا في بيان

---

(١) « Wealth of Nations » Book L, Ch. 8.

الدور الهام الذي يقوم به رأس المال في زيادة الثروة . بل إن بعض أجزاء «ثروة الأمم» تدعو القارىء إلى الاعتقاد بأن رأس المال لا يقل خطورة عن تقسيم العمل واستخدام النقود .

على كل حال فقد ربط آدم سميث بين رأس المال وتقسيم العمل بتقرير أن مدى تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق من ناحية ، وعلى كمية رأس المال من ناحية أخرى.وكلما زاد رأس المال في حوزة المجتمع ، زاد عدد العمال الذين يمكن تشغيلهم ، وزاد بالتالي مجال تقسيم العمل بين الافراد . بل إن وجود رأس المال شرط اساسي لقيام تقسيم العمل .

« A weaver cannot apply himself entirely to his peculiar business unless there is beforehand stored up somewhere, either in his own possession or in that of other persons, a stock sufficient to maintain him, or to supply him with materials or tools of his work till he has not only completed but sold his web. (1)

وإذا كان لرأس المال هذه الأهميه ، فإن قدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي مرهونة بما يدخره الأفراد . فالإدخار هو منبع التراكم الرأسمالي . وبهذا تكتمل حلقات السلسلة.فالثروة تتوقف على مدى تقسيم العمل بين الأفراد . وهذا يتوقف على كمية رأس المال الموجودة في حوزة المجتمع ، وهذه ترجع إلى كمية المدخرات .

« The industry of the society can augment only in proportion as its capital augments, and its capital can augment only in proportion to what can be gradually saved out of its revenue. »

وإذا نظرنا إلى القوة التي تدفع الأفراد على الإدخار نجد أنها ترجع إلى رغبتهم في تحسين حالتهم الإقتصادية . فزيادة ثروة الفرد هي الطريق الطبيعية لتحسين حالته المادية . هذا لا يتأتى الا إذا ادخر الفرد جزءا من دخله سنة بعد أخرى لأغراض التراكم الرأسمالي .

---

(١) Ibid, Book I, Ch. I.

(٢) Ibid, Book Iv., Ch. 8.

ويقول آدم سميث إن سعي الأفراد إلى تحسين أوضاعهم عن طريق الإدخار من القوة بحيث أنه يتغلب على أخطاء الحكومات وإسرافها وسوء إدارتها . وهو بذلك يكفل التقدم الحثيث للمجتمع رغم ما يعترض الأفراد من صعوبات من جراء سوء الإدارة .

ونرى مما تقدم كيف استطاع آدم سميث أن يبين الانسجام بين سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية والمصلحة العامة . فإن التنظيمات الاقتصادية الكبرى التي تعتبر مسئولة عن ثروة الامة ونمائها وعلى رأسها تقسيم العمل ونظام السوق والنظام النقدي والتراكم الرأسمالي لم تنشأ بتخطيط سابق أو بفعل عقل مدبر ، وإنما نشأت تلقائيا نتيجة لسعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصة . وتستطيع من ذلك أن ترى كيف أودع آدم سميث ثقته في اليد الخفية التي تحرك الأفراد من حيث لا يشعرون نحو تحقيق مصلحة الجماعة . وطبيعي أن ينتهي آدم سميث إلى وجوب اطلاق حرية الأفراد في كل مجالات النشاط الإقتصادي.

« ...The obvious and simple system of natural liberty establishes itself of its own accord. Every man, as long as he does not violate the laws of justice, is left perfectly free to pursue his own interest his own way, and to bring both his industry and capital into competition with those of any other man, or order of men. » (1)

غير أن الحرية الاقتصادية عند آدم سميث لا ترجع فقط إلى كفاية الحافز الفردي وانمـــا ترجع كذلك إلى عدم ملاءمة الأداة الحكومية في القيام بالعمل الإقتصادي. وهو يقول إنه لا توجد صفتان أكثر تنافرا من صفة الحاكم وصفـــة التاجر . ويشير إلى أن الحكومات مسرفة بطبعها حيث أن عمالها يتصرفون في مال الغير. ولا شك أن الانسان ميال إلى بسط يده كل البسط حيثما لا يكون المال ماله. وهذا لايتفق مع التدبير الواجب في النشاط التجاري. يضاف إلى ذلك أن الكفاية في إدارة النشاط الاقتصادي تفترض عكوف صاحب المال على العناية بالعديد من

(١) Ibid, Book Iv., Ch. 9.

لمسائل التفصيلية . وكيف يتأتى للدولة أن تولي عنايتها لمثل هذه التفاصيل . إن كل ما تستطيعه الدولة ينحصر في الاشراف العام على سير النظام الإقتصادي في مجموعه. ولا يتصور أن تحيط الدولة بكل ما تتطلبه وجوه النشاط الإقتصادي على اختلافها وتنوع أساليبها . ومن ثم يقول آدم سميث أننا لو تصورنا انتقال ادارة الأرض الزراعية إلى يد الحكومة لما أمكن الحصول على ربع ما تنتجه نظرا لما يعانيه السلطان من إسراف وإهمال واستبداد في الادارة [1] .

وعلى ذلك فقد انتهى آدم سميث إلى وجوب أن ترفع الدولة يدها عن التدخل في الحياة الإقتصادية . وهو لا يعترف لها الا بوظائف ثلاث : إقامة العدل ، والدفاع وإنشاء المشروعات والتنظيمات التي لا تصلح بطبيعتها أن تكون محلا للنشاط الفردي لان العائد منها لا يكفي لتغطية نفقات القيام بها ، وإن كان عائدها على المجتمع بصفة عامة يفوق في أكثر الاحوال نفقاتها . والمقصود هنا قيام الدولة بانشاء وصيانة الطرق والترع والمصارف والانفاق والكبارى ودور التعليم والمستشفيات وخدمة البريد وغير ذلك مما يدخل فيما نسميه الأن رأس المال الإجتماعي ، ويقترن بوفورات خارجية .

ولكن من المهم أن نلاحظ انه رغم أن آدم سميث كان من أبلغ دعاة الحرية الاقتصادية فإنه قبل كل شيء من رجال المنهج التجريبي . وقد رأينا كيف أقام دعوته على أساس من المشاهدة لطبيعة الأفراد ونوازعهم وطبيعة الدولة و إمكانياتها. ولم يكن آدم سميث ممن يتعصبون لفكرة على إطلاقها و يرفضون النظر فيما عسى ان يرد عليها من استثناء. وعلى ذلك فإن الحرية الإقتصادية لم تكن عنده عقيدة عمياء وإنما رأى فيها الإطار السليم لزيادة الثروة . ولم يتردد آدم سميث في أن يخرج عليها عندما وجد المصلحة في ذلك . ومن ثم فإننا نجده يعقد فصلا بأكمله لبيان مضار الاحتكار ، ونقد الشركات التجارية الكبرى وعلى رأسها شركة الهند الشرقية . وعنده أن المشروع الخاص إنما يؤدي وظيفته الإقتصادية السليمة طالما أنه خاضع

---

(١) Ibid, Book V., Ch. 2.

لمنافسة غيره من المشروعات. أما إذا كان محتكرا فإنه يستوي ان يقوم به الأفراد أو تقوم به الدولة . كذلك لا يتردد آدم سميث في تقرير حق الدولة في تنظيم المهن الأساسية وشروط ممارستها أو في تنظيم البنوك والرقابة عليها ، ويقول :

« Such regulations may, no doubt, be considered as in some respects a violation of natural liberty. But those exertions of the natural liberty of a few individuals, which might endanger the security of the whole society, are and ought to be, restrained by the laws of all governments, of the most free as well as of the most despotical. » (1)

ومع ذلك ، فإن الحرية الاقتصادية لم تجد صديقا لها مثلما وجدته في آدم سميث ولا دفاعا في مثل حرارته ، ولا منطقا في مثل دقته ، وقد استقرت حجته في الفكر الإقتصادي ، وغدت علما على المدرسة الكلاسيكية .

ثانيا : نظرية السكان

رأينا كيف أن آدم سميث كان يصدر عن فكرة أساسية وهي أن المجتمع قادر على تحقيق التقدم الإقتصادي تلقائيا دون حاجة إلى تدبير سابق . لذلك فإن الروح العامة التي تشيع في ثنايا «ثروة الامم» مطبوعة بطابع التفاؤل إزاء مصير النظام الإقتصادي القائم على الملكية الفردية والحافز الفردي .

ولم يكن ذلك شأن أقطاب الفكر الكلاسيكي بعد آدم سميث ، وعلى وجه الخصوص مالتس وريكاردو . فقد استبان لهما أن الطريق إلى التقدم الاقتصادي ليس مفروشا بالورود . على العكس من ذلك فإن هناك بعض القوى المضادة التي تلقي ظلا كثيفا من الشك على النزعة التفاؤلية التي كانت سمة المعلم الاول . وتتمثل تلك القوى المضادة في القوانين الإقتصادية التي تحكم زيادة السكان وزيادة الناتج وتوزيعه بين أفراد المجتمع . وهي قوانين طبيعية لا قبل للأفراد بالتغلب عليها حيث

(١) Ibid, Book II., Ch. 3.

أنها لصيقة بالموقف الإنساني على هذا الكوكب . ومن شأن هذه القوانين أن يعيش الإنسان تحت وطأة الفقر والتعاسة وأن تكون الطبيعة ضنينة بخيراتها ويزداد بخلها كلما ازداد جهد الإنسان لاستنباط هذه الخيرات ، وأن يكون أكثر الناس ثوابا أقلهم عملا . هذه هي الدروس التي تستمد من قانون السكان وقانون تناقص الغلة وقانون الريع .وقد أخذت هذه القوانين مكان الصداره في التحليل الكلاسيكي منذ أن كتب مالتس وريكاردو . وأصبحت كالاشباح القابعة للمجتمع الإنساني أينما استدار . وهكذا تلاشت النزعة التفاؤلية التي كانت تشع من «ثروة الأمم» وحلت محلها نظرة تشاؤمية قاتمة واستحق علم الإقتصاد أن يسمى العلم الكئيب . Dismal Science .

كان ميلاد هذه النزعة الجديدة غداة ظهور كتاب مالتس في السكان بعنوان

« An Essay on the Principle of Population »

وقد نشرت الطبعة الأولى سنة ١٧٩٨ ردا على كتاب William Godwin بعنوان «بحث يتعلق بالعدالة السياسية (١٧٦٥)

« An Enquiry Concerning political justice. »

وكتاب Condorcet بعنوان تقدم الروح الانسانية (١٧٩٥)

« Progrès de l'Esprit Humain »

وهذان الكتابان ينتميان إلى ما أصبح يسمى فيما بعد بالإشتراكية الخيالية.. وكان من رأي جودون ــ كذلك كوندورسيه وكان حينذاك سجين الباستل ــ أن الإنسان صالح بطبعه وأن التطور الإنساني لا بد أن يؤدي في النهاية إلى سيادة العقل الخالص. حينئذ يقوم تنظيم جديد للمجتمع أساسه العلم والعقل ، وتزول الحاجة إلى الحكومة وهي عند جودون مصدر الشر في المجتمع ، كذلك تزول القوانين الفاسدة التي اصطنعتها تلك الحكومات ، بل تزول الحاجة إلى العمل ساعات طويلة وسوف تكفي ساعة واحدة من العمل في اليوم للوفاء بكل حاجات الفرد . فإن ما شاهده جودوين من فقر لم يكن يرجع في نظره إلى نقص في الإنتاج بل إلى سوء في التوزيع . في هذا النعيم الخالص الذي يصوره جودوين سوف يطول أجل الإنسان بل ينشأ

الانسان الخالد الذي لا يموت ، وتزول الحاجة إلى الزواج ، وترفرف السعادة على المجتمع .

والمهم في هذا كله أن شقاء الإنسان لا يرجع إلى شيء فيه – فهو مطبوع على الخير – وإنما إلى ما يحيط به من قوانين وتنظيمات وحكومات وما يتفرع عن ذلك من عادات وتقاليد . وفي نظر جودوين وكوندورسيه أنه لا حدود لكمال الإنسان الذي يعمل بوحي من عقله الخالص .

وقد ثارت ثائرة مالتس من هذا الكلام ، وانبرى لبيان أن الإنسان والفقر توأمان لا يفترقان . ولا شأن لذلك بالقوانين أو التنظيمات أو سوء التوزيع . وإنما يرجع فقر الإنسان إلى عاطفته الجامحة من ناحية وعمل الطبيعة من ناحية أخرى . ذلك أن الإنسان بل كل الكائنات الحية تميل إلى التكاثر بنسبة تجاوز نسبة الزيادة في المواد الغذائية . ولو وجد الإنسان نفسه في بيئة مواتية من حيث توافر المواد الغذائية لامتلأ هذا الكون بالناس في فترة قصيرة من الزمان . غير أن المجتمعات الإنسانية لم تعرف طوال تاريخها مثل هذه الظروف المواتية ، بل إن قدرتها على التكاثر كانت تصطدم دائما بعدم وجود القدر الكافي من الغذاء . لذلك لم نستطع أن نتبين مدى طاقة الإنسان على التوالد . ويقول مالتس إن أقرب الأمثلة الواقعية على توافر البيئة المواتية يتمثل في المستعمرات الأمريكية وفيها وجد مالتس أن السكان يتضاعفون في أقل من خمس وعشرين سنة . على هذا الأساس صاغ قانون السكان القائل بأن السكان يميلون إلى الزيادة بنسبة متوالية هندسية حيث أن قدرتهم الكامنة على التزايد تتمثل في التضاعف كل خمس وعشرين سنة . وعنده أن هذا المعدل أقرب إلى التحفظ منه إلى المبالغة . أما المواد الغذائية فإنها على أحسن الفروض لا تزيد بأكثر من متواليه حسابية ، بحيث إذا كانت كمية المواد الغذائية في تاريخ معين تساوي س فانها بعد ٢٥ سنة تساوي ٢ س وبعد ٥٠ سنة تساوي ٣ س ، ثم ٤ س ، ٥ س كل خمس وعشرين سنة ، على عكس السكان الذين يزيدون من س إلى ٢ س إلى ٤ س إلى ٨ س وهكذا ..

« Taking the whole earth... the human species would increase as the numbers. 1, 2, 4, 8, 16, 32, 64, 128, 256 and subsistance as 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, in two centuries the populations would be to the means of subsistences as 256 to 9 in three centuries as 4096 to 13 and in two thousand years the difference would be almost incalculable. » (1)

غير أن هذه القدرة الكامنة على الزيادة قلما تجد طريقها إلى التحقيق حيث لا يمكن أن يتوافر الغذاء الكافي لهذه الأعداد . فعند نقطة معينة ينشأ الضغط السكاني على المواد الغذائية . ويتحقق التوازن بين السكان والغذاء عن طريق نوعين من الموانع :
١) الموانع الايجابية التي تودي إلى الإطاحة بالأعداد الزائدة . وتتمثل هذه الموانع في الحروب والأوبئة وأمراض سوء التغذية وارتفاع وفيات الأطفال ، والفقر الذي يفضي إلى الوفاة المبكرة . وفي الحالة القصوى تعمل المجاعات عملها .
(٢) الموانع الوقائية : وهذه تحول دون ظهور أعداد جديدة وذلك بالإمتناع عن الزواج ، أو تأخير سن الزواج أو تنظيم حجم الاسرة أو غير ذلك مما يعمل على خفض معدل المواليد (على عكس الموانع الايجابية التي تحقق التوازن عن طريق رفع معدل الوفيات) . وفي كل مجتمع من المجتمعات يتضافر هذا النوعان من الموانع للإبقاء على عدد السكان عند المستوى الممكن إعالته على أساس الموارد الغذائية المتاحة. غير أن الموانع الايجابية هي صاحبة اليد الطولى في المجتمعات الفطرية . وكلما تقدم المجتمع وزاد وعي الأفراد بمسئوليتهم إزاء الاسرة ، ازدادت أهمية الموانع الوقائية . ويلاحظ أن مالتس في الطبعة الاولى من كتابه كان يركز على الموانع الايجابية باعتبارها القوة الأساسية التي تحقق التوازن بين السكان والغذاء . ولم تكن الموانع الوقائية تلعب دورا يعتد به . لذلك فإن قوى التوازن كانت تتمثل فيما أسماه الرذيلة والتعاسة Vice and misery غير أنه في الطبعة الثانية (١٨٠٣) أدخل تعديلات هامة على نظريته وأضاف قوة ثانية يمكن أن تسهم في تخفيف وطأة الضغط السكاني وأطلق عليها « الضبط الأخلاقي » Moral restraint وكان

(١) T.R. Malthus : Essay on the Prinopie of Pepulation, Book 1, Ch. II.

يقصد بها الإمتناع عن الزواج مع الفضيلة أو تأخير سن الزواج . أما الرقابة على النسل فلم تكن تدخل فيما يسميه الضبط الأخلاقي . ويبدو أن الصفة الدينية لمالتس باعتباره من رجال الكنيسة لم تكن تسمح حينذاك بهذا النوع من تنظيم حجم الاسرة .

وقد كان لهذه النظرية دوي كبير حيث لفتت النظر إلى أخطار فادحة تتربص بالإنسانية. ولا شك أن الصورة التي يرسمها مالتس لمستقبل المجتمع قاتمة حقا . فالفقر والنكبات والأوبئة تصبح في هذا الاطار من «روتين الحياة» . بل إنها محتومة على الإنسان ، فلا مهرب من فعل القوانين البيولوجية التي تحكم زيادة السكان ، أو القوانين الطبيعية التي تحكم زيادة المواد الغذائية . وواضح أيضا أن الفقر هنا لا يرجع إلى استغلال من فئة لاخرى في المجتمع ، أو فساد القانون أو الحكومة ، أو سوء توزيع الثروة . فالمسألة ببساطة ترجع إلى الموقف الانساني على الكرة الارضية . وطالما أن الإنسان هو الإنسان والأرض هي الأرض فلا مفر من مواجهة المنايا والبلايا حاسرات العمائم .

وقد حمل مالتس منطق هذه النظرية إلى نهايته المريرة. وعلى ذلك نجده يقف موقف العداء من قانون الفقراء Poor Laxs الذي يقرر إعانة بسيطة للعاجزين عن الكسب أو المعدمين. وعنده أن هذه الاعانات رغم أنها تعمل على تخفيف وطأة الحاجة الا أن إثمها أكبر من نفعها . فإنها تدمر الشعور بالمسئولية الفردية ، وتنمي روح اللامبالاة لدى الفقير إزاء حجم الاسرة . ومن ثم فإن الفائدة التي يجنيها الفقير من هذه الرعاية تتلاشى إزاء الضرر الذي يعود على المجتمع من كثرة العدد[1] . بل إن مالتس يذهب إلى حد المعارضة في قيام السلطات المحلية بإنشاء مساكن للعمال على أساس أن من شأن ذلك تشجيع الزواج مع عدم توافر القدرة الحقيقية ؛ كذلك نجده يتصدى لبيان بطلان الحجة التي يستند اليها جودوين ومن جرى مجراه في أن

(١) Ibid, Book III, Ch. 5.6.7.

(٢) Malthus : Letter to Samuel Whitbread on the poor laws. (1807). see also Schumpeter : History of Economic Analysis, p. 481, footnote 4.

الفقر والتعاسة والرذيلة إنما ترجع في المقام الاول إلى الملكية الفردية وما يتفرع عنها من قوانين وتنظيمات ، ويقول :

« Were this really a true state of the case, it would not seem an absolutely hopeless task to remove evil completely from the world... But the truth is, that though human institutions appear to be, and indeed often are, the obvious and obtrusive causes of much mischief to society, they are in reality, slight and superficial, in compresion with those deep seated causes of evil, which result from the laws of nature and the passions of mankind. » (3)

أضف إلى هذا كله أن مالتس يعقد فصلا كاملا للرد على Tom Paine في كتاب «حقوق الانسان»[1] وهو الذي حمل لواء الأفكار التي أشعلت الثورة الأمركية والثورة الفرنسية من بعدها . وكان من أبلغ دعاة الحرية الفردية ، ومبدأ المساواة وحق الشعب في تغيير حكومته ، وفساد النظام الملكي ، وبطلان الأسس التي تقوم عليها كل حكومة مستبدة .

وهكذا وجد مالتس نفسه مخاصما لكل الافكار التقدمية في عصره على أساس نظريته في السكان . فلا غرو أن أطلق عليه كارليل «الأستاذ المحترم للعلم الكئيب» ولا عجب أيضا أن نجد كارل ماركس يصب عليه جام غضبه ويدعوه مطيـــة ملاك الأرض وكان مالتس أستاذا للتاريخ والإقتصاد في كلية Haileysbury التي كانت تموِلها شركة الهند الشرقية .

على كل حال فإن نظرية مالتس في السكان أصبحت جزءا لا يتجزأ مـــن النظرية الكلاسيكية وكانت مسئولة إلى حد كبير عن البرود الذي طبع بعض رجال هذه النظرية إزاء المشكلات الإجتماعية . وقد تطورت نظرية السكان تطورا كبيرا بعد مالتس ، وإن كانت فكرة ضغط السكان على الموارد الغذائية ما زالت تراود الكثيرين بالنسبة للوضع السكاني في بعض بلاد العالم.وقد أصبح من المسلم الآن أن

---

(١) Ibid, Book III, Ch. II.

القوى التي تحكم نمو السكان ليست بالبساطة التي كان يتصورها مالتس . فليس ثمة علاقة أوتوماتيكية بين توافر المواد الغذائية وقابلية السكان للزيادة إلى ما لا نهاية . على العكس من ذلك فالغالب أن ارتفاع مستوى المعيشة والنمو الحضري والصناعي لا يلبث أن يودي إلى انخفاض معدلات المواليد . ومن ثم فإن المشكلة الحقيقية بالنسبة لبعض بلاد العالم في مرحلة من مراحل تطورها ، تتمثل في ركود السكان أو اتجاه عددهم نحو الانكماش . وليست المشكلة في تكاثر العدد على كمية محدودة من المواد الغذائية . كذلك فإن التقدم الفني في الزراعة قد فاق كل ما كان يتصوره مالتس بحيث أن بعض مناطق العالم قد أصبحت تعاني من فائض في إنتاجها الزراعي . ومن شأن هذا كله إلقاء ظل من الشك على نظرية مالتس في صورتها المطلقة. وأقصى ما يقال إنها تصلح لوصف الوضع السكاني بالنسبة لبعض البلاد في مرحلة معينة من مراحل نموها ، ولكنها لا تصلح بالنسبة لبلاد اخرى أو مرحلة أخرى. ومن هنا فقد قال الاقتصادي السويدي فيكسل Wicksell بفكرة الحجم الأمثل للسكان Optimum size of population وما يتفرع عنها من فكرة كثافة السكان وتخمة السكان . وبذلك أصبحت العلاقة بين السكان وموارد الثروة مسألة نسبية. فقد يكون نمو السكان مرغوبا فيه أو غير مرغوب فيه تبعا للظروف الخاصة بكل بلد على انفراد .

ثالثا : قانون تناقص الغلة :

سبق أن ذكرنا أن فكرة تناقص الغلة لم تكن غريبة على عدد من رجال الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث . ونحن نعرف أن جيمس ستيوارت اقترب من صياغة هذا القانون بصدد بحثه للسكان . ونعرف كذلك أن تيرجو في كتاب التأملات أحاط بالفكرة احاطة تكاد تكون كاملة حيث أوضح أن تطبيق جرعات متساوية من العمل ورأس المال على قطعة من الأرض الزراعية لا يلبث أن يقترن بعد مرحلة معينة بتناقص في الناتج الإضافي . أما آدم سميث فانه لم يكن يعلق أهمية كبيرة على هذه الظاهرة ، بل إن كتاب ثروة الأمم جاء خلواً من الإشارة إلى هذا القانون فيما

عدا عبارة غامضة تفيد أن التقدم الفني يؤدي الى تشغيل عدد أكبر من العمال في الصناعة عن الزراعة ، إذا جاز لنا أن نأخذ هذه العبارة على أنها تتضمن فكرة تناقص الغلة في الزراعة [١] . أما مالتس فان الصياغة الأولى لنظريته في السكان كانت مستقلة عن فكرة تناقص الغلة ، وفي الصياغة الثانية تفادى مالتس أن يربط بصراحة بين قانون السكان وقانون تناقص الغلة ، أي أنه لم يشأ أن يرجع المفارقة بين نمو السكان وزيادة المواد الغذائية الى فعل تناقص الغلة ، ولكن قد يستفاد ذلك القانون ضمناً من بعض عباراته [٢] .

غير أن قانون تناقص الغلة بدأ يأخذ مكان الصدارة عند مالتس وريكاردو بصدد البحث في ظاهره الريع الإقتصادي . وقد أصبحت فكرة تناقص الغلة وثيقة الأرتباط بفكرة الريع في النظرية الكلاسيكية . وعند التقليديين منذ ريكاردو أن تناقص الغلة من القوانين الأساسية التي تحكم الإنتاج الزراعي وذلك في الحدين الأفقي والعمودي . أما في الحد الأفقي Extensive margin فإن تناقص الغلة يرجع إلى أن الأرض ليست متساوية الخصوبة وأكثر الاراضي خصوبة محدودة الكمية وهي التي يبدأ المجتمع باستغلالها. غير أن السكان يتزايدون ومعنى ذلك زيادة الطلب على المواد الغذائية. ومن ثم يلجأ المجتمع إلى أرض أقل خصوبة . وهذا يؤدي الى أن تطبيق نفس الكمية من رأس المال أو العمل يقترن بكمية من الناتج تقل عن الكمية التي أمكن الحصول عليها من الارض الأكثر خصوبة. أي أن ا متداد الحد الأفقي يقترن بزيادة في النفقة الحقيقية للإنتاج الزراعي . وهكذا كلما زاد عدد السكان ، امتد حد الإنتاج الأفقي وزاد ت نفقته الحقيقة — غير أن تناقص الغلة يظهر أثره كذلك في الحد العمودي للإنتـــاج Intensive margin وذلك عند تطبيق جرعات متتالية من العمل أو رأس المال على قطعة معينة من الأرض . هنا أيضاً فإن

---

(١) Ibid, Book 6, Ch. 6.

(٢) J. Schumpeter, Op. Cit., p. 585.

Gide & Rist : History of Economic Doctrines, p.126.

العائد من الجرعات المتتالية لا يلبث أن يتناقص . ولكن ما هو السبب في تناقص الغلة في هذه الحالة ؟ عند التقليديين هذه ظاهرة ثابتة بالمشاهدة ودليهم أنه لو لم يكن تناقص في الغلة من تطبيق جرعات متتالية لاستطاع المجتمع أن يحصل على كل حاجته إلى الغذاء من قطعة معينة من الأرض . والثابت بالمشاهدة غير ذلك . فإن زيادة السكان ، وما يترتب عليها من زيادة الطلب على المواد الغذائية ، تدفع المجتمع دائماً نحو التماس أرض جديدة. وهذا يدل على أن العائد من تطبيق دفعات متتالية من العمل أو رأس المال لا بد أن ينخفض بعد حد معين بحيث يصبح الإمتداد الأفقي أكثر جدوى من الإمتداد العمودي .

ويلاحظ أن تناقص الغلة كان في ذهن التقليديين من سمات الإنتاج الزراعي دون الصناعي. بل إنهم كانوا يميلون إلى التفرقة بين الإنتاج الزراعي الذي يخضع لقانون تناقص الغلة والإنتاج الصناعي الذي يخضع لقانون تزايد الغلة. وكانت هذه التفرقة صريحة عند بعضهم وعلى وجه الخصوص ناسو سنيور. ولعلنا نلمس في العبارة التي أثرت عن آدم سميث والتي أشرنا إليها سلفا ما يفيد ضمناً هذه المقابلة بين نوعي الإنتاج. ويرجع ذلك فيما يبدو الى أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الذي يعتمد بصفة رئيسية على عنصر ثابت الكمية وهو الأرض، إذا أضفنا إلى ذلك أن العنصر الآخر للإنتاج الزراعي وهو عنصر العمل — يزيد باطراد ، فإننا نرى الظروف المثالية لظاهرة تناقص الغلة . وقد بقيت آثار هذه التفرقة عالقة بالتحليل الإقتصادي مدة طويلة . ونحن نعرف الآن أن هذه المقابلة بين الإنتاج الزراعي والصناعي لا أساس لها من الصحة . فمن ناحية لا محل لقصر تناقص الغلة على الزراعة . فهذه ظاهرة عامة تصيب كل أنواع النشاط الإقتصادي متى توافرت شروطها . وأهم هذه الشروط زيادة كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العناصر الأخرى . فإذا زاد عنصر رأس المال بالنسبة الى عنصر العمل في مشروع صناعي واستمرت هذه الزيادة فلا بد أن يقترن العنصر المتزايد بعد حد معين بتناقص الغلة. ومن هنا كانت تسمية ظاهرة تناقص الغلة في التحليل المعاصر بقانون النسب المتغيرة Variable Proportions إشارة إلى الصفة المميزة وهي تغير النسبة بين كميات العناصر بصرف النظر عن طبيعة

النشاط الإقتصادي . ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة تزايد الغلة لا تعتبر نظيراً أو مرادفاً لظاهرة تناقص الغلة ، بمعنى أن زيادة كمية أحد العناصر تقترن تارة بتناقص الغلة « (في الإنتاج الزراعي مثلا)وتارة أخرى بتزايد الغلة (في الإنتاج الصناعي مثلا) . بل إن الظاهرتين مختلفتان عن بعضهما كل الاختلاف.وإذا كان تناقص الغلة يرجع إلى زيادة كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العناصر الأخرى ، فإن تزايد الغلة يفترض تغير نطاق الإنتاج Scale of production أي زيادة كمية جميع العناصر في وقت واحد مما يؤدي أحيانا إلى وفورات الإنتاج الكبير وبصرف النظر أيضاً عن طبيعة النشاط الاقتصادي .(١)

يلاحظ أيضاً أن انخفاض العائد على العمل أو رأس المال عند الإنتقال الى أرض أقل خصوبة لا ينبغي إدخاله في مضمون تناقص الغلة . فالإنخفاض هنا يرجع ببساطة إلى المفارقة الموجودة بين وحدات عنصر معين(الارض في هذه الحالة) ولا شأن لذلك بتناقص الغلة بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح . وقد ذكرنا أن ظاهرة تناقص الغلة ترجع إلى تكاثر أحد العناصر بالنسبة للعنصر الآخر وذلك على افتراض التجانس المطلق بين وحدات كل عنصر.والواقع أن بعض التقليديين كانوا يتفادون وصف انخفاض العائد في الحد الأفقي بأنه تناقص في الغلة ، ويقصرون هذا الوصف على انخفاض العائد في الحد العمودي للإنتاج ويصدق ذلك على وجـه الخصوص بالنسبة لصياغة ناسو سينور لهذا القانون . ولكنهم في حالات كثيرة كانوا يجمعون الإنخفاض في الحدين الأفقي والعمودي تحت ما يسمونه تنـــاقص الغلة .(٢)

على كل حال فقد استقر قانون تناقص الغلة في النظرية التقليدية وأصبح أحد

---

(١) Schumpeter : op. cit., pp. 584-588.

وانظرا ايضاً فيىنفس المرجع المراحل التي مرت بها صياغة قانون تناقض الغلة الى ان اتخذت صورتها المألوفة في النظرية الاقتصادية على اثر مقال لادجورث سنة ١٩١١ ومقال كارل منجر (ابن الاقتصادي المعروف) سنة ١٩٣٦ .

(٢) J. Schumpete : Op. Cit., p. 259-260.

أقطاب الرحى في التحليل الإقتصادي لظاهرة القيمة والتوزيع . ولسنا في حاجة الى أن نشير مرة أخرى إلى دلالة هذا القانون بالنسبة للتقدم الإقتصادي كما رآه التقليديون . فإن الطبيعة ضنينة في استجابتها للجهد الانساني . وآية ذلك ارتفاع النفقة الحقيقية لإنتاج الغذاء كلما زاد طلب الإنسان عليه . ومن ثم فلا مناص من مجابهة الارتفاع المطرد في أثمان المواد الغذائية. صحيح إن التقدم الفني كما أشار ريكاردو وغيره من التقليديين كفيل بتعطيل مفعول تناقص الغلة أو تأجيل آثاره . غير أنهم كانوا يعتقدون أن التقدم الفني في الزراعة لا يحدث بالسرعة الكافية لتحرير المجتمع من وطأة تناقص الغلة . وسوف نرى حالا أن دلالة هذا القانون لا تقف عند حد مجرد ارتفاع أثمان المواد الغذائية على أثر زيادة عدد السكان ، وإنما تتجاوز ذلك إلى توزيع الناتج بين أفراد المجتمع .

رابعا – نظرية الريع

كان التقليديون ابتداء من آدم سميث يفرقون بين ثلاثة أنواع من الدخول : الأجور وهي دخل العمل ، والأرباح أو ما يسمونه profits of stock وهذه تشمل الربح بالمعنى الضيق مضافاً الى العائد على رأس المال ثم الريع Rent وهو دخل صاحب الارض .

ولم يجد التقليديون مشقة في تفسير وتبرير النوعين الأولين من الدخول . فالأجر يحصل عليه العامل لقاء عمله ، ومن المعروف أن العمل في نظرهم هو أساس الثروة وعلى ذلك فإن أجر العامل يعتبر أهم عنصر من عناصر نفقة إنتاج السلعة ، ويدخل ولا شك باعتباره من مكونات الثمن . وكذلك الحال بالنسبة للربح . فهو العائد على رأس المال . وقد عقد آدم سميث كتاباً بأكمله من « ثروة الأمم » لبيان أهمية التكوين الرأسمالي في زيادة الإنتاجية والصلة الوثيقة بين كمية رأس المال وإمكان تقسيم العمل . ومن ثم لم يتردد التقليديون في اعتبار الربح أحد عناصر نفقة الانتاج. وهو أحد مكونات الثمن شأنه في ذلك تماماً شأن أجر العامل .

ولكن ما الحكم بالنسبة لدخل صاحب الأرض أي الريع ؟ وقد يقول قائل . ولماذا يثور الإشكال بالنسبة لمالك الأرض ؟ اليست الأرض عنصراً من عناصر الإنتاج الأساسية التي لا يتصور إنتاج بغيرها ؟ واذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يعتبر دخل صاحب الأرض مثل الأجور والأرباح أحد عناصر النفقة ؟ وعلى هذا الأساس يكون الريع أحد مكونات ثمن السلعة شأنه شأن عناصر النفقة الأخرى .

لاحظ أن دخل مالك الأرض يشتمل على خليط من دخول مختلفة : جزء منه يعتبر ولا شك عائداً على رأس المال الذي استثمر في اصلاح الأرض وتحسينها والوصول بها إلى مستوى إنتاجيتها الحالية . وهذا الجزء يعتبر ربحاً بالمعنى التقليدي لهذا الإصطلاح . وعلى هذا الأساس يدخل في نفقة الإنتاج، ويعتبر من مكونات الثمن دون نزاع .

كذلك قد يشتمل دخل مالك الأرض على جزء يعتبر من قبيل الاجر لقاء ما يقوم به من عمل إذا كان هو القائم بالزراعة . وهذا أيضاً لا يثير إشكالا ، وحكمه حكم سائر الأجور .

غير أن دخل مالك الأرض يشتمل على عنصر آخر غير ما عسى أن يكون فيه من ربح (أو فائدة) أو أجر ، وهو ما يحصل عليه لقاء القوة الطبيعية المنتجة للأرض . وهذا الجزء هو ما يسميه التقليديون ريعا . وفي تعريف ريكاردو .

« Rent is that portion of the produce of the earth which is paid for the use of the original and indestructible powers of the soil. » (1)

بعبارة أخرى فإن الأرض تعطي فائضاً surplus يجاوز العائد على رأس المال المستثمر فيها ، والعمل الذي يبذل في استغلالها ، ويمثل إنتاجية القوى الأصلية الطبيعية المركبة في التربة . ما حكم هذا الدخل من حيث دخوله أو عدم دخوله في نفقة الإنتاج وأثمان السلع ، وما أساسه ؟ هذا هو السؤال الذي تصدى له التقليديون .

---

(١) Devid Ricardo : Principles of Political Economy and Taxation (1817) . ch. 11 section I.

وفي سبيل الاجابة عليه استطاع ريكاردو أن يرتفع الى أسمى مراتب التحليل الإقتصادي . ولم تكن الاجابة على هذا السؤال مسألة أكاديمية فحسب ، بل إنها كانت على جانب كبير من الخطورة العملية في ضوء الظروف الإقتصادية والسياسية السائدة في انجلترا في مطلع القرن التاسع عشر. ذلك أن ملاك الاراضي كانوا قوام الطبقة الحاكمة وكانت الزراعة الإنجليزية منذ حركة الإفراز Enclosure Movement قد نظمت على أساس الإستغلال الرأسمالي التجاري . ومن ثم لم تكن الملكيات الفلاحية peasant property الصغيرة ذات أهمية تذكر في الهيكل الزراعي. وإنما كانت الزراعة الإنجليزية ترتكز على الملكيات الكبيرة التي تستغل بواسطة العمال الزراعيين . ورغم أن الصناعة الانجليزية بدأت تحتل مكانة خاصة في النظام الإقتصادي إلا أن دخل ملاك الاراضي كان يمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي وكانت الصورة النموذجية للجنتلمان الإنجليزي هو الجنتلمان المزارع Gentleman Farmer .

ومن هنا كانت الأهمية العملية لتفسير أو بيان مشروعية دخل هذه الطبقة ، صاحبة النفوذ السياسي ، وصفوة المجتمع الانجليزي ، وصانعة التاريخ في انجلترا . وزاد من أهمية الموضوع ما ترتب على الحروب النابليونية من ارتفاع في مستوى أثمان المواد الغذائية في انجلترا ، مما عاد بالفائدة الظاهرة على ملاك الأراضي ، وأصاب الطبقة العاملة بالضرر. ومن ثم كان الخلاف حول طبيعة الريع مرتبطاً بقضية التوزيع.

أما موقف آدم سميث من الريع فانه بصفة عامة يميل الى اعتباره عنصراً من عناصر النفقة شأنه شأن دخل سائر عناصر الإنتاج . ويبدو ذلك بصورة واضحة عند الكلام عن عناصر الثمن الطبيعي للسلعة في الفصل السادس من الكتاب الأول. فهو يقول : في المجتمع البدائي قبل أن تظهر الملكية الفردية في الأرض ، وقبل أن يتراكم رأس المال ، تتوقف قيمة السلعة على العمل الانساني المبذول في إنتاجها . ولكن مع تقدم المجتمع تصبح الأرض محلا للملكية الخاصة ، ويصبح رأس المال عنصراً لازماً في الإنتاج . وفي هذه الحالة لا مناص من إعطاء عائد لصاحب رأس المال ، وصاحب الأرض . ومن ثم يتحلل ثمن السلعة إلى عناصره الثلاثة ، الأجر ، والربح ، والريع » .

« In every society the price of every commodity finally resolves itself into some one or other, or all of those three parts, and in every improved society, all the three enter more or less, as component parts, into the price of the far greater part of commodities. » (1)

على هذا الأساس لا فرق بين الربح ودخل العناصر الأخرى من حيث علاقته بنفقة الانتاج وثمن السلعة . أما مصدر الريع عند آدم سميث فهو أن في الزراعة تتعاون الطبيعة مع الانسان على نطاق يجاوز ما يحدث فيوجوه النشاط الإقتصادي الأخرى . ومن ثم فهي تخلق فائضاً يزيد عن القدر اللازم للوفاء بالأجور والأرباح. وطبيعي أن يؤول هذا الفائض لمالكها ، بعبارة أخرى فإن ريع الأرض إنما يرجع إلى «كرم الطبيعة» وكلما ازداد كرمها ازداد ما تحققه من ريع(٢) . وواضح أن هذا التفسير للريع يتمشى مع الفكرة الفيزيوكراتية .

هذا هو الموقف الأساسي لآدم سميث . ومع ذلك فاننا نجده عند الكلام عن ريع الأرض في الفصل الحادي عشر من الكتاب الأول يورد عبارة يمكن اعتبارها الأساس الذي صدرت عنه النظرية الريكاردية في الريع ، فهو يقول :

« Rent... enters into the composition of the price of commodities in a different way from wages and profit. High or low wages and profit are the causes of high or low prices, high or low rent is the effect of it. It is because high or low wages and profit must be paid, in order to bring a particular commodity to market, that its price is high or low; but it is because its price is high or low, a great deal more, or very little more, or no more than what is sufficient to pay those wages and profit, that it affords a high rent or a low rent or no rent at all. »

لاحظ أن مركز الريع بالنسبة للثمن في هذه العبارة يختلف كل الاختلاف عنه في العبارة السابقة . فهو في العبارة السابقة على قدم المساواة مع الأجور والربح . أما في

---

(١) « Wealth of Nations » Book I, Ch. 6.

(٢) Ibid, Book I, Ch. 6.

هذه العبارة فإن الريع لايعتبر من محددات ثمن السلعة ، وإنما يتحدد بثمن السلعة ومعنى ذلك أن ثمن السلعة لا بد أن يكون كافياً للوفاء بالأجور والربح . هذا هو الحد الأدنى للثمن لكي ترد السلعة إلى السوق . ولا يلزم لورودها للسوق أن يكون الثمن كافياً للوفاء بريع الأرض الى جانب الأجور والأرباح. فإذا كان الثمن مساوياً للحد الأدنى الذي يتعين بالأجور والارباح فلا ريع للأرض، إذا تجاوز الثمن هذا الحد الأدنى ، فإن ما يتبقى يمثل ريع الارض . وهذا هو معنى أن الريع يتحدد بالثمن ولا يحدده .

ورغم أن هذه العبارة تنطوي على الفكرة الأساسية لنظرية الريع التي سادت النظرية التقليدية فيما بعد ، فان آدم سميث لم يعلق عليها أهمية ولم يتابع تحليله لظاهرة الريع على هذا الأساس . ومن ثم فقد بقيت هذه العبارة منعزلة في نظامه الفكري الذي كان مشبعاً بالفكرة الأولى للريع باعتباره أحد عناصر النفقة شأنه شأن الأجور والأرباح .

وقد ارتبطت نظرية الريع باسم ريكاردو وأصبحت تسمى النظرية الريكاردية في الريع. ومع ذلك فإن ريكاردو لم يكن أول من قال بها . ولا نعني بذلك العبارة التي أثرت عن آدم سميث ، وإنما كان مالتس أسبق الى الفكرة من ريكاردو ، وقد اعترف له هذا الأخير بالفضل في اكتشافها. تناول مالتس نظرية الريع في بحثين الأول بعنوان « Observations on the Effects of the Corn Laws (1814). والثاني بعنوان « Inquiry into the Nature and Progress of Rent. » (1815) وفي نفس الوقت الذي كتب فيه مالتس عن طبيعة الريع نشر ادوارد ويست بحثاً بعنوان « Application of Capital to Land. » وفيه يعرض نظرية الريع عرضاً يتضمن كل العناصر التي تقوم عليها النظرية الريكاردية فهو يربط بين ظاهرة الريع وظاهرة تناقص الغلة .

« It is the diminishing rate of return upon additional portions of capital bestowed upon land that regulates, and almost solely, causes rent. »

كذلك فهو يشير إلى أن السير الطبيعي للمجتمع يؤدي إلى الإلتجاء إلى أرض أقل خصوبة ، مما يرفع نفقة إنتاج المواد الغذائية ، ويؤدي إلى ظهور الريع الفرقي على الأرض الأكثر خصوبة .

وواضح أن هذا العرض يتضمن الملامح الرئيسية لفكرة الريع كما صاغهـــا ريكاردو ، سواء في الحد العمودي أو الأفقي للإنتاج . من أجل ذلك نجد شومبيتر يطلق عليها West-Recardo Theory of rent إشارة إلى فضل ويست في اكتشاف النظرية . ولكننا في الواقع نجد أصول هذه النظرية أيضاً عند أحد الاقتصاديين الزراعيين المعاصرين لآدم سميث وهو جيمس أندرسون James Anderson.

وقد نشر سنة ١٧٧٧ بحثاً بعنوان

« Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry. »

في هذا البحث نجد تحليلا كاملاً لنظرية الريع الفرقي . واليك هذه العبارة التي يتناول فيها اندرسون ظاهرة الريع من حيث طبيعتها ومنشئها .

« In every country there are various soils, which are endowed with different degrees of fertility, and hence it must happen that the farmer who cultivates the most fertile of the fields can afford to bring his corn to market at a much lower price than others who cultivate poorer fields. But if the corn that grows on these fertile spots is not sufficient fully to supply the market alone, the price will naturally be raised in that market to such a height as to indemnify others for the expense of cultivating poorer soils. The farmer, however, who cultivates the rich spots will be able to sell his corn at the same rate in the market with those who occupy poorer fields, he will therefore, receive much more than the « intrinsic » value for the corn he rears. Many persons will, therefore, be desirous of obtaining possssion of these fertile fields, and will be content to give a certain premium for an exclusive privilege to cultivate them, which will be greater or smaller according to the more or less fertility of the soil. It

is this premium which constitutes what we now call « rent » a medium by means of which the expenses of cultivating soils of very different degrees of fertility may be reduced to a perfect equality. » (1)

وإن دلت هذه العبارة على شيء فهي تدل على أن النظرية الريكاردية في الريع كانت معروفة بحذافيرها قبل أن يقول بها مالتس(٢) أو ريكاردو بمدة طويلة . فليس هناك جديد يستطيع أن يضيفه ريكاردو إلى هذه الصياغة البديعة التي يقدمها أندرسون .

وخلاصة القول إن الفكرة الاساسية في الريع قال بها عدد من المفكرين قبل ريكاردو . ولكن هذا لا ينفي أن إسم ريكاردو ارتبط بالنظرية وأصبح علما عليها . ولا يرجع ذلك إلى المصادفة أو حسن الحظ ، وكان ريكاردو حسن الحظ في كثير من المسائل ، وإنما لأنه استطاع أن يدرك أهميه الفكرة ودلالتها الخطيرة بالنسبة للنظرية الإقتصادية بصفة عامة . ولا يكفي في السبق العلمي الوقوع على فكـرة أصيلة ، ثم تركها منعزلة معلقة في الهواء. وإنما المهم استبانة مغزاها واستجلاء دلالتها وآثارها ، وربطها بغيرها ، بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من النسيج الكلي للنظرية . وهذا هو ما فعله ريكاردو .

دعنا الآن نعرض نظرية الريع كما صاغها ريكاردو . افترض أربع قطع من

---

(١) J.F. Bell : A History of Economic Thought, pp. 204-205.

(٢) من المعروف أن ماركس كان شديد الوطأة على مالتس دونسائر التقليديين. وبقدر إعجاب ماركس بريكاردو ورضائه عن آدم سميث بقدر غضبه على مالتس . ويبدو أن الصفة الدينية لمالتس (وكان قسيساً) مضافة إلى نظريته في السكان، ودفاعه الحار عن ملاك الأراضي ، ورده على الإشتراكيين المعاصرين ، جعلت المراجل تغلي في نفس ماركس . وفي خصوص نظرية الريع نجد أن ماركس يتهم مالتس بالسرقة من أندرسون. ولا شك أن الانصاف يقضي بأنه إذا جازت السرقة على مالتس في هذه النقطة ، فهي تجوز أيضاً على ريكاردو . بل إن الأساس الذي أقام عليه ماركس دعواه يضعه في هذا المحظور بالنسبة لجزء كبير من آرائه . انظر :
J. Schumpeter, Op. Cit; p. 481 (footnote) , also pp. 263-265.

الارض الزراعية م ، ب ، ج ، د وأنها مرتبة ترتيبا تنازليا حسب خصوبتها بحيث أن القطعة م أكثرها خصوبة ، وتليها ب ثم ج ثم د . افترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على القطعة الأولى عشر ساعات عمل ، وعلى القطعة الثانية ١٥ ساعة عمل ، وعلى الثالثة ٢٠ ساعة عمل ، وعلى الرابعة ٢٥ ساعة عمل . إذا كان أجر العامل في الساعة عشرة قروش ، فإن النفقة النقدية لوحدة من القمح بالقروش تكون على الوجه الآتي :

القطعة أ	القطعة ب	القطعة ج	القطعة د
١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠

وطالما أن أكثر الأراضي خصوبة ، من نوع القطعة أ ، موجود بوفرة ، فإن المجتمع يحصل على حاجته من القمح من هذا النوع من الأراضي . ولا حاجة به إلى استخدام أرض أقل خصوبة . وفي هذه الظروف لا ينشأ الريع . ويحصل المجتمع على كل ما يحتاجه من القمح بثمن يعادل ١٠٠ قرش للوحدة ، وهو ثمن يعادل نفقة الإنتاج بما في ذلك أجر عمل الزراع نفسه. ولا محل لأن يدفع أكثر من هذا الثمن حيث أن وفرة الأرض العالية الخصوبة تحول دون هذا الإرتفاع . ولا يستطيع أن يدفع أقل لأن هذا الثمن هو الحد الادنى لإقناع منتجي القمح بالإستمرار في إنتاجه .

غير أن السكان يتزايدون ، وأكثر الأراضي خصوبة محدودة الكمية ، ومن ثم فإن زيادة الطلب على المواد الغذائية تدفع المجتمع إلى الالتجاء إلى أرض أقل خصوبة من نوع القطعة ب ، ومعنى ذلك ارتفاع نفقة إنتاج الوحدة من القمح من ١٠٠ قرش إلى ١٥٠ قرش .

والمهم أن الثمن في هذه الحالة لابد أن يرتفع إلى ١٥٠ قرش للوحدة . ذلك أن المجتمع بحكم الفرض الذي افترضناه في حاجة إلى إنتاج القمح من القطعة ب حيث أن إنتاج القطعة أ لم يعد كافيا لسد حاجته. وهذا يقتضي ارتفاع ثمن القمح إلى المستوى الذي يقنع المنتجين على القطعة ب بالاستمرار في الانتاج وهو ١٥٠ قرش للوحدة. حيث أن ذلك يمثل الحد الأدنى المقبول في ظروف إنتاجهم . وهذا

هو معنى قول ريكاردو إن ثمن السلعة يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها (أي بنفقة الانتاج) في أسوأ الظروف .

« The exchangeable value of all commodities... is always calculated, not by the less quantity of labour that will suffice for their production under circumstances highly favourable... but by the greater quantity of labour necessarily bestowed on their production by those who continue to produce them under the most unfavourable circumstances. » (1)

ومتى انتقل حد الإنتاج إلى القطعة ب يبدأ ظهور الريع على القطعة أ ، ذلك أن القمح المنتج من القطعتين معا لا بد أن يباع بثمن واحد في السوق ، وهو الثمن الذي يتناسب مع نفقة الإنتاج في أسوأ ظروفه أي ١٥٠ قرش . ومعنى ذلك أن المنتجين على القطعة أ يحققون ريعا يعادل الفرق بين نفقة الإنتاج في أرضهم ، ونفقة الانتاج في الأرض الحدية (أي القطعة ب) وهو في مثالنا ٥٠ قرشاً عن كل وحدة منتجة على القطعة أ وهذا هو الريع الذي يؤول إلى ملاك الأراضي من نوع القطعة أ .

ويلاحظ ما يأتي : —

ا — أن الريع عبارة عن فائض يحققه المنتج زيادة عن المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج. فالمنتج على القطعة أ كان قانعا بثمن مقداره ١٠٠ قرش للوحدة لكي يستمر في الإنتاج . غير أن انتقال حد الإنتاج إلى القطعة ب رفع ثمن القمح إلى ١٥٠ قرش للوحدة . فاستطاع بذلك أن يحقق فائضا لم يسع للحصول عليه ولم يعمل من أجله. وإنما انبثق الفائض لظروف خارجية بالنسبة إليه تتمثل في حاجة المجتمع إلى إنتاج أرض أقل خصوبة من أرضه .

ب — أن الريع نشأ في هذا المثال بسبب أن أكثر الاراضي خصوبة محدودة الكمية

(١) Riçardo : « principles... » Ch. 11.

وأن زيادة السكان تدفع المجتمع عاجلا أو آجلا إلى أرض أقل خصوبة أو أعلى نفقة أي أن منشأ الريع يتمثل في الفرق بين خصوبة القطعتين من الأرض ومن هنا كانت تسمية النظرية بنظرية الريع النرقي .

جـ — أن الريع ليس ربحا . فقد يتبادر إلى الذهن أن الريع عبارة عن فائض ثمن السلعة عن نفقة انتاجها على القطعة أ، وليس فائض الثمن عن النفقة الا ربحا. وهذا خطأ فإن الربح سواء في صورة عائد على رأس المال ، أو مكافأة التنظيم يدخل ضمن ما نسميه نفقة الانتاج. ذلك أن المنتج لا يمكن أن يستمر في الانتاج إلا إذا كان الثمن كافيا لتغطية هذا العنصر من عناصر النفقة ، فضلا عن الأجور . أي أن مبلغ الـ ١٠٠ قرش تمثل نفقة الانتاج على القطعة أ بما في ذلك الربح بالمعنى التقليدي لهذا الاصطلاح. ولم يكن ذلك واضحا في مثالنا لأننا رمزنا لنفقة الإنتاج بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج السلعة . ولكن ساعات العمل هنا يجب ان تؤخذ بالمعنى الريكاردي لكي تشمل العمل المباشر والعمل غير المباشر (رأس المال). وعلى ذلك فإن ما يحصل عليه المنتج زيادة على نفقة الانتاج بهذا المعنى ليس من قبيل الربح ، وإنما هو فائض يجاوز القدر الضروري لاستمرار المنتج في الإنتاج.

افترضنا فيما تقدم أن حد الإنتاج إمتد أفقيا إلى أرض أقل خصوبة . وبديهي أن ذلك ليس ضروريا . فقد يعمد المجتمع إلى التوسع العمودي بتطبيق وحدات إضافية من العمل «ورأس المال» على القطعة أ . وهنا فإن فعل تناقص الغلة سوف يؤدي إلى ارتفاع نفقة الوحدة الاضافية من الناتج على القطعة أ . ومن ثم ينشأ الريع عن الوحدات المنتجة من تطبيق الجرعة الاولى من العمل ورأس المال . وإليك المثال :

	القطعة أ
نفقة الوحدة المنتجة من الجرعة الاولى	١٠٠
نفقة الوحدة المنتجة من الجرعة الثانية	١٥٠

وفي هذه الحالة لا بد أن يدفع المجتمع ثمنا للقمح يتناسب مع نفقة إنتاجه في أسوأ ظروف الانتاج . وهي في مثالنا تتمثل في ظروف إنتاج الجرعة الثانية . وعلى ذلك يحقق المنتج على القطعة أ ريعا يعادل ٥٠ قرشا وهو عباره عن الفرق بين نفقة إنتاج الجرعة الأولى ونفقة إنتاج الجرعة الثانية . تماما كما يحدث عند الإمتداد الأفقي إلى أرض أقل خصوبة .

والواقع أن الضغط السكاني يدفع المجتمع إلى التوسع في الاتجاهين معا : في الاتجاه الافقي بالانتقال إلى أرض أقل خصوبة ، وفي الاتجاه العمودي بالإنتاج الأكثر كثافة على الأرض عالية الخصوبة . وفي الحالتين ترتفع نفقة الإنتاج الإضافي ، لتفاوت الخصوبة في حالة وتناقص الغلة في حالة اخرى . ومن ثم فإن التوسع في الإنتاج على أثر زيادة السكان يتخذ الصورة الآتية : —

	القطعة أ	القطعة ب
نفقة الوحدة في الجرعة الاولى	١٠٠	١٥٠
نفقة الوحدة في الجرعة الثانية	١٥٠	

وفي هذه الحالة يحقق المنتجون على القطعة أ ريعا مقدار ٥٠ قرشا عن كل وحده منتجة من تطبيق الجرعة الاولى . ولا ريع من القطعة ب وهي الارض الحدية. ولا ريع أيضا من الجرعة الحدية على القطعة أ وهي الجرعة الثانية في هذا المثال .

باطراد زيادة السكان يمتد حد الإنتاج أفقيا إلى القطعة جـ ورأسيا إلى الجرعة الثالثة على القطعة أ والجرعة الثانية على القطعة ب. وهذا يؤدي إلى زيادة الريع على القطعة أ ، ونشوئه على القطعة ب ولا تحقق القطعة جـ ريعا وكذلك الجرعات الحدية على القطعتين أ ، ب.

ويصبح الوضع بالصورة الآتية : —

	القطعة أ	القطعة ب	القطعةج
النفقة في الجرعة الاولى (بالقروش)	١٠٠	١٥٠	٢٠٠
النفقة في الجرعة الثانية (بالقروش)	١٥٠	٢٠٠	
النفقة في الجرعة الثالثة (بالقروش)	٢٠٠		

إذا كان هذا هو حد الانتاج يكون مقدار الريع عن الوحده على النحو الآتي :

	القطعةأ	القطعة ب	القطعة ج
اريع عن الوحده في الجرعة الأولى (بالقروش)	١٠٠	٥٠	صفر
الريع عن الوحده في الجرعة الثانية (بالقروش)	٥٠	صفر	
الريع عن الوحده في الجرعة الثالثة (بالقروش)	صفر		

ال

وواضح أن انتقال حد الإنتاج إلى الارض ج ، مع زيادة كثافته علىالقطعتين لاولى والثانية ، أدى إلى زيادة مقدار الريع على القطعة أ ، ونشوئه على القطعة ب — ويتوقف المقدار الكلي للريع على كمية الناتج . فإذا افترضنا أن كل جرعة تنتج ١٠٠٠ وحده من القمح [١] فإن مقدار الريع يكون كما يأتي : —

مقدار الريع بالجنيهات

القطعة أ	القطعة ب	القطعةج
١٠٠٠	٥٠٠	صفر
٥٠٠	صفر	
صفر		

هذا هو مقدار الريع عند الانتقال إلى القطعة ج . أما قبل ذلك أي عندما كان حد الإنتاج عند القطعة ب فإن مقدار الريع على القطعة الاولى كان ٥٠٠ جنيـــه فقط وكان لا شيء في القطعة الثانية ، وهكذا كلما انتقل الإنتاج إلى حد جديد ،

زاد مقدار الريع على الأراضي فوق الحدية (أو الجرعات فوق الحدية) ونشأ الريع في الأراضي التي كانت حدية قبل الإنتقال . وفي كل حالة لا يتحقق ريع في الأراضي (أو الجرعات) الحدية .

نستطيع الآن أن نتصور الصورة الكاملة التي كانت في ذهن ريكاردو : —

نفقة إنتاج الوحدة بالقروش

	القطعة أ	القطعة ب	القطعة جـ	القطعة د
الجرعة الاولى	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠
الجرعة الثانية	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	
الجرعة الثالثة	٢٠٠	٢٥٠		
الجرعة الرابعة	٢٥٠			

هذه هي النظرية الريكاردية في الريع . وفيها تتجلى عبقريته الفذة في التحليل الاقتصادي . فقد أوضح أن الريع نوع من الدخول مختلف في طبيعته عن دخل العمل أو رأس المال. فالأجور تمثل مقابل ما قام به العامل من مجهود كذلك الحال بالنسبة للربح (بالمعنى التقليدي) فهو يمثل مقابل إسهام رأس المال في العملية الانتاجية وما يحصل عليه رب العمل من عائد نظير ما أنتج من ثروة حقيقية. وليس الحال كذلك بالنسبة للريع — فهو لا يقابل إضافة إلى ثروة المجتمع ، وانما ينشأ بسبب ارتفاع قيمة السلعة كلما انتقل المجتمع إلى حد جديد للانتاج ؛ ومن هنا تستطيع أن تفهم

عبارة ريكاردو عندما يقول Rent is a creation of value, not of wealth.

كذلك يتضح من تحليل منشأ الريع أنه يرجع إلى فعل بعض القوى المضادة التي تعترض سبيل المجتمع عندما يتوسع في الانتاج تحت ضغط زيادة السكان . وتتمثل تلك القوى المضادة في أن الارض متفاوتة الجودة وأكثرها خصوبة محدودة الكمية . وتتمثل أيضا في فعل تناقص الغلة . ولو أن الارض الطيبة غير محدودة الكمية . أو لو لم يكن هناك تناقص في الغلة لما نشأ هذا النوع من الدخول . ومن هنا تستطيع أن تفهم ريكاردو عندما يقول إن الريع لا يرجع إلى سخاء الطبيعة كما ذهب آدم سميث ، وإنما يرجع إلى تقتيرها .

« The labour of Nature is paid, not because she does much, but because she does little. In proportion as she becomes niggardly in her gifts she exacts a greater price for her work. » (1)

ومن السهل أيضا أن تتصور ما تنطوي عليه هذه النظرية من متفجرات بالنسبة لمركز ملاك الأراضي في النظام الاقتصادي . فالدخل الذي يحصلون عليه أغلبه ريع لا يقابل عملا يقومون به أو إضافة إلى الثروة الحقيقية للمجتمع . وليس على مالك الارض لكي يزداد ثراء إلا أن ينتظر امتداد الانتاج إلى حد جديد تحت ضغط الزيادة السكانية المطردة . وكلما ازداد حد الإنتاج امتدادا ، ازداد مالك الأرض ثراء ، لا لشيء الا لأن الطبيعة ضنينة على الانسان ، ولأن الصدفة شاءت أن تضعه في حيازة لقطعة من الأرض. ويا ليت الامر يقف عند حد الثراء بلا عمل . بل أنه يتجاوز ذلك إلى أن مصائب قوم عند قوم فوائد . ذلك أن الفائدة التي تعود على مالك الاراضي إنما تتحقق عن طريق الارتفاع المطرد في النفقة الحقيقية لإنتاج المواد الغذائية ، وهذا معناه ارتفاع أثمان المواد الغذائية مما ينزل الضرر والمشقة بأفراد الطبقة العاملة . بل إن ذلك يعود بالضرر ايضا على أصحاب الصناعة حيث إن ارتفاع أثمان المواد الغذائية لا يلبث أن يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية

(١) Ricardo, Principles... » Ch. 11.

حتى لا ينخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الكفاف . وارتفاع الاجور النقدية يعني انخفاض معدل الربح بما ينطوي عليه ذلك من إضعاف الحافز على التراكم الرأسمالي واحتمال الوصول إلى حالة الدولة الراكدة Stationary state.أضف إلى ذلك كله أن مصلحة ملاك الاراضي تتعارض مع مصلحة المجتمع بصفة عامة.فكلما اشتد الضغط السكاني ، وانتقل حد الانتاج إلى أرض جرداء بالغــةالنفقة ، أو اشتد فعل تناقص الغلة ، كان ذلك أدعى إلى تضخم الريع على الأرض فوق الحدية ، وهكذا كلما اشتد بلاء المجتمع زاد هناء ملاك الاراضي [1] .

هل هناك وثيقة اتهام لملاك الاراضي أبلغ من هذه الوثيقة ؟ وممن ؟ من دافيد ريكاردو مضارب البورصة الذي جمع الملايين في شرخ شبابه ، واعتزل العمـــل لكي يحيا حياة المزارع الجنتلمان ويمارس المضاربة ولكن في عالم الفكر بدلا من عالم المال . وهكذا تتكرر قصة «حتى أنت يا بروتس» . فإن ريكاردو كان سريعا في استخلاص النتائج من نظريته . فإذا كان ملاك الأراضي يثرون هذا النوع من الثراء من امتداد حد الانتاج إلى أرض أقل خصوبة أو إلى مستويات أكثر كثافة ، فلا سبيل إلا بوقف هذا الامتداد . كيف ؟ بديهي لا يمكن وقف السكان عـــن الزيادة أو منعهم من الغذاء . ولكن لماذا تجبر انجلترا على استيفاء حاجتها إلى الغذاء من أرضها ، وها هي الدنيا الجديدة على استعداد لإغراق السوق الانجليزية بكل ما تحتاج اليه وتعفيها بذلك من الالتجاء إلى الارض التي ضاقت بمن عليها . الجواب إذن ينحصر في حرية التجارة والغاء قوانين الغلال .

لاحظ أن نظرية ريكاردو في الريع تقضي على فكرة الانسجام التي كانت تسيطر على تفكير آدم سميث.أي انسجام هناك في ثراء طبقة على أشلاء الاخرى؟

---

(١) وما حكم التقدم الفني ؟ الواضح انه اذا كان من شأن التقدم الفني تخفيض مقدار الريع الذي يمكن تحقيقه ، فلا مصلحة لملاك الاراضي فيه.. وهذا هو الرأي الذي انتهى اليه جيد وريست على أساس أن التقدم الفني قد يكون من شأنه إعفاء المجتمع من الالتجاء إلى أرض اقل خصوبه بزيادة إنتاجية الارض الجيدة وتعطيل فعل تناقص الغلة . وفي الحالين يؤدي إلى تخفيض الريع . انظر جيد وريست المرجع السابق ذكره ص ١٥٣ .

فإن اليد الخفية لم تعد تحرك الافراد في لطف نحو مصلحة الجميع ، بل انها تدفع المجتمع بوقاحة إلى متاهات الأرض الجرداء ومشقات الانتاج الكثيف . غير أن انهيار فكرة الانسجام لم تمنع ريكاردو من الوصول إلى حرية التجارة عن طريق آخر ، وهو الحد من تزايد الريع وما يقترن به من ارتفاع أثمان المواد الغذائية [1] .

كانت نظرية ريكاردو في الريع ضربة قاصمة للاساس الذي تقوم عليه ملكية الأرض ، والموارد الطبيعية بصفة عامة . وهيهات أن يقنع الغير بما قنع به ريكاردو من أن الجواب عليها ينحصر في إلغاء قانون الغلال . فقد أطلق ريكاردو الجن من القمقم ولم يعد ممكنا أن يعود قانعا بمثل هذا الفتات . ومن ثم فقد أصبحت نظرية ريكاردو نقطة البداية للهجوم على دخل ملاك الاراضي ، أو على الملكية الزراعية ذاتها . وقد شهد القرن التاسع عشر تيارات فكرية متعددة تدور جميعها حول اقتناص هذا الدخل غير المكتسب unearned income أو التحسين غير المكتسب unearned increment الذي يطرأ على الملكيات العقارية من جراء النمو الطبيعي للمجتمع . ويكفي أن نقول أن جون ستيوارت ميل ، سليل النظرية التقليدية ، أصبح من أبرز الدعاة لهذه الفكرة واليك ما ينادي به :

« Suppose that there is a kind of income which constantly tends to increase without any exertion or sacritice on the part of the owners, these owners constituting a class in the community whome the natural course of things progressively enriches constantly with complete passiveness on their own part, in such a case it would be no violation of the princ-iples on which private property is founded if the state should appro-

(١) لا اعتراض على ذلك التخريج في ضوء الظروف التي كانت سائدة في انجلترا باعتبارها مستوردة لمواد غذائية — ولكن ما الحكم بالنسبة لبلد مصدر لمواد غذائية ؟ فإن نفس الحجة التي تبرر التجارة بالنسبة لبلد مستورد . ، قد تبرر الحد من التصدير ، اي تقييد التجارة بالنسبة لبلد مصدر . والغالب أن ريكاردو كان يجيب على مثل هذا السؤال بالاشارة إلى ان مشكلة البلد المستورد غير مشكلة البلد الذي يتمتع بفائض للتصدير في المواد الغذائية . اضف إلى ذلك أن الحجة الأساسية لحرية التجارة لا تتمثل في مجرد الفوائد التي تعود من إلغاء قانون الغلال ولكن هناك ما هو أهم من ذلك ، وهي الكفاءة في تخصيص موارد الثروة .

priate this increase of wealth, or part of it as it arises. This would not properly be taking anything from anybody : it would merely be applying an accretion of wealth created by circumstances to the benefit of society instead of allowing it to become an unearned appendage to the riches of a particular class. Now this is actually the case with rent. » (1)

أي أن جون ستيوارت ميل يرى أن تستولي الدولة على الريع . ولا يعتبر ذلك أخذاً لأي شيء من أي شخص ، حيث أن هذا الدخل لا ينطوي على جهد ولا تضحيه من جانب المالك . وانما هو زيادة غير مكتسبة في ثروته . ومن العدالة أن تضاف الى الدولة ولا تبقى في يد طبقة من الطبقات . ولكن لما كان من المحتمل أن يكون المالك الحالي للأرض قد اشتراها بكده واجتهاده ، فإن ستيوارت ميل يرى من العدالة أيضاً أن تقتصر مصادرة الريع على التحسينات المستقبلة التي تطرأ بعد تطبيق الاصلاح الذي ينادي به . ويلاحظ أن جون ستيوارت ميل كان في ذلك مردداً لرأي أبيه جيمس ميل ، وصديق ريكاردو ، الذي انتهى إلى مثل هذا الرأي في كتابه Elements of Political Economy سنة ١٨٢١ أي بعد أربع سنوات من ظهور كتاب ريكاردو في المبادىء . وقد أصبح رأي ميل – الوالد والابن – أساساً من الأسس الجوهرية للاشتراكية الفابيانية Fabianism التي ظهرت في انجلترا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر . كذلك كانت نظريـــة ريكاردو في الريع نقطة البداية للحركة التي حمل لواءها الاقتصادي الامريكي هنري جورج ، في كتابه Progress and Poverty (١٨٧٩) . وهو لا يكتفي بتقرير أن الريع دخل غير مكتسب بل يذهب الى أنه مصدر الفقر في المجتمع . وعنده أن الريع يمتص كل فائض يحققه النظام الاقتصادي بحيث أن تقدم المجتمع يؤدي الى أن يصبح الغني أكثر غنى ، والفقير أكثر فقراً ؛ ولا علاج إلا بإلغاء الضرائب المختلفة وفرض ضريبة فريدة على ملاك الاراضي (لاحظ وجه الشبه مع الفيزيوكرات وإن اختلف الأساس والهدف) تصادر كل ريع الارض ، وليس مجرد التحسينات المستقبلة كما ذهب ستيوارت ميل . يضاف الى ذلك آراء عدد

(١) John Stuart Mill, « Principles of Political Economy » (1848) , Book V, Ch. 2.

من الاشتراكيين وجميعهم ينازعون في مشروعية الملكية في الأرض وينتهي بعضهم إلى وجوب تأميمها [١] .

ومع ذلك فإن النظرية لم تسلم من نقد وجه اليها وخصوصاً من هؤلاء الذين فزعوا من دلالة النظرية بالنسبة لنظام الملكية الفردية ، وهالهم أن يروا انهيار البنيان الانسجامي الذي تغنى به آدم سميث . غير أن جهودهم في هذا الصدد تحطمت على صخرة المنطق الريكاردي ، ومن هؤلاء الاقتصادي الفرنسي فردريك باستيا Frederic Bastiat صاحب كتاب الموافقــات الاقتصادية Les Harmonies Economiques .

وقد أقام باستيا انتقاده على أساس أن ثمن الناتج من الأرض لا يمكن أن يجاوز نفقة إنتاجه . وعلى ذلك فان مالك الأرض لا يحصل على أكثر مما بذل من عمل أو استثمر من رأس المال . صحيح أن منفعة السلعة (باعتبارها شيئاً مميزاً عن ثمنها) تشتمل على عنصر آخر الى جانب العنصر الذي يرجع إلى العمل أو رأس المال ، وهو هبة الطبيعة . غير أن المنفعة التي ترجع الى هبة الطبيعة لا تنعكس في ثمن السلعة والمالك لا يقوم بأكثر من الوسيط بين الله ومستهلك السلعة ، ولكنه لا يقتضي ثمناً على هذه الوساطة حيث أن هبة الطبيعة لا تظهر في ثمن السلعة . ليس هذا فحسب بل إن التقدم الفني يؤدي الى تضاؤل المنفعة الراجعة إلى العمل ، وتزايد نسبة المنفعة الراجعة الى الطبيعة ، وكلما تقدم المجتمع تضاءلت الأولى وزادت الثانية ، الى أن يصل في نهاية الطريق الى أن تكون جميع السلع هبة خالصة [٢] . كلام فارغ طبعاً . ويبدو أن باستيا لم يقرأ النظرية أو قرأها ولم يفهم القصة .

أما الناقد الثاني للنظرية فهو الاقتصادي الامريكي هنري تشارلس كــاري Henry Charles Carey وهو أيضاً من أنصار فكرة الانسجام ، وقد كتب كتاباً سنة ١٨٥٠ بعنوان

---

(١) Gide & Rist : Op. Cit., pp. 545-487.

(٢) Gide & Rist : Op. Cit., pp. 335-338.

« Harmony of Interests, Agricultural, Manfacturing and Commercial. »

ولكن جوهر أفكاره سبق نشرها في كتابه مبادىء الاقتصادي السياسي (١٨٣٧ – ١٨٤٠) وكتابه « الماضي والحاضر والمستقبل » (١٨٤٨) [١] ونقطة البداية عند كاري هي المنازعة في الترتيب التاريخي لاستغلال الاراضي المتفاوتة الخصوبة . فقد أقام ريكاردو نظريته على أساس أن المجتمع يبدأ باستغلال أكثر الأراضي خصوبة ، وينتقل تحت الضغط السكاني الى أرض أقل خصوبة ، وهكذا . ويرى كاري ، وهو متأثر بالظروف في امريكا ، بأن المهاجرين بدأوا باستغلال أقل الأراضي خصوبة وهي الاراضي الجبلية التي يسهل الدفاع عنها ، ومع تقدم العمران ينتقل الى أرض أكثر خصوبة ، الى أن ينتهي في تطوره الى أعلاها خصوبة . وعنده أن هذه الصورة تمثل التطور التاريخي السليم لاستغلال الاراضي في أغلب البلاد . ومن ثم فلا محل لكل ما قاله ريكاردو عن انتقال حد الانتاج الى أرض أقل خصوبة .

وأول ما يقال في الرد على كاري أنه صحيح أن ريكاردو أخذ بترتيب تاريخي في استغلال الاراضي . ولكن الواقع أن ذلك من قبيل لزوم ما لا يلزم . فإن نظرية الريع صحيحة ولو كانت الأرض متساوية الخصوبة طالما أنها جميعاً محدودة الكمية ، بحيث يصطدم المجتمع إن آجلا أو عاجلا بتناقص الغلة . بعبارة أخرى فإن الحد الافقي للانتاج ليس شرطاً لصحة النظرية ، ويكفي تناقص الغلة في الحد العمودي ، ولكن دعنا من ذلك ، ولنفترض أن تفاوت الخصوبة شرط لصحة النظرية ، وأن التسلسل الزمني في استغلال أنواع الأرض سار فعلا على ما

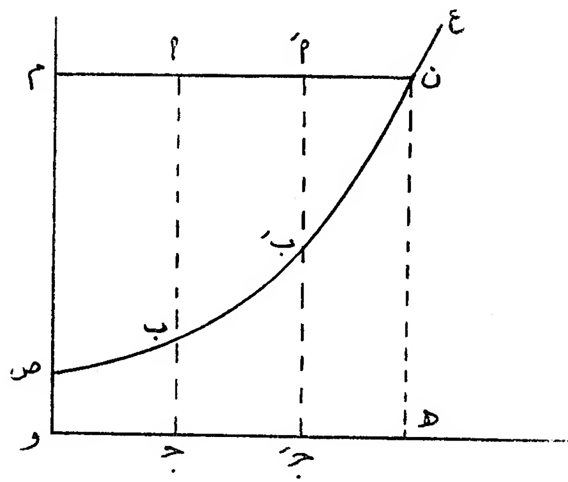
---

(١) يوجد تشابه غريب ، يزيد عن كونه مجرد توارد خواطر ، بين أفكار باستيا وأفكار كاري وهناك من يعتقد أن باستيا في كتابه الموافقات نقل ببساطة كتاب كاري عن الماضي والحاضر والمستقبل. وقد شكا كاري من ذلك في خطاب إلى أحد الدوريات العملية . ورد عليه باستيا معترفاً أنه فعلا قرأ كتابه عن مبادىء الاقتصاد السياسي . ، ولم يشأ ان يشير اليه لانه (اي كاري) لم يكن لطيفاً في كلامه عن الفرنسيين . انظر جيد هامش صفحة ٣٢٨.

يريد كاري ، ما معنى ذلك بالنسبة للنظرية ؟ بدأ المجتمع باستغلال أقل الاراضي خصوبة (خوفاً من الهنود الحمر) ثم انتقل تحت ضغط الحاجة الى أرض أكثر خصوبة أي أقل نفقة في انتاجها . أحد أمرين : إما أن يكتفي المجتمع بالناتج من أعلى الاراضي خصوبة ، أي يهجر الزراعة على الجبال وينتقل الى الوديان . وفي هذه الحالة لايكون ثمة ريع حيث أن ثمن القمح ينخفض مع تطور المجتمع. ولكن أيضاً لا تعارض مع نظرية ريكاردو . لأنه يستطيع أن يقول أن هذه الحالة تقابل الحالة التي يحصل المجتمع فيها على كل حاجته من القمح من القطعة م في المثال الذي ضربناه سلفاً. ويبقى وضعه كذلك مهما انتقل المجتمع من أرض الى أخرى أكثر خصوبة طالما أنه يهجر دائماً الارض الأقل خصوبة ويحصل على كل حاجته من أعلاها خصوبة .

الأمر الثاني أن يكون المجتمع في حاجة الى ناتج الأرض الجبلية وناتج الوديان في نفس الوقت ، غير أنه بدأ بالأولى وانتهى بالثانية على عكس الترتيب الذي قال به ريكاردو . وفي هذه الحالة لا بد أن يتحدد الثمن على أساس نفقة الانتاج في أسوأ ظروفه طالما أننا نفترض أن المجتمع في حاجة إلى ناتج النوعين من الأراضي . ومن ثم يظهر الريع على الأرض الأكثر خصوبة وفقاً لما قال ريكاردو . ولا عبرة بالترتيب الزمني لاستغلال الارض ، أي أنه يستوي أن يكون المجتمع نزل من الجبال إلى الوديان . أو صعد من الوديان إلى الجبال .

والواقع أن نظرية ريكاردو في الريع لا تفترض أكثر من فرض واحد وهو تزايد ثمن العرض Increasing supply price لأية سلعة من السلعة أو أي عنصر من عناصر الانتاج. ومعنى ذلك أن يكون منحنى العرض الخاص بالسلعة أو العنصر في الصورة العادية التي تألفها في النظرية الاقتصادية أي متجهاً الى أعلى نحو اليمين مع زيادة ثمن السلعة . واليك البيان :



شكل (١)

في الشكل(١) يمثل المنحنى ع ص منحنى العرض في صورته المألوفة . أي أن الكمية المعروضة من السلعة (أو العنصر) تزيد مع زيادة الثمن .

فاذا كان ثمن السلعة وم (أي هن) تكون الكمية المعروضة من . وهذا هو الثمن الذي يقتضيه كل المنتجين بصرف النظر عن نفقة الانتاج لكل منهم .

ولكن من الواضح أنه في ظل هذا الثمن يحصل بعض المنتجين على مبلغ أكبر من المبلغ اللازم لاستمرارهم في عرض السلع . فعندما كان الثمن يعادل ب جـ مثلا كان بعض المنتجين مستعدين لعرض كمية من السلعة تعادل و جـ ولكنهم الآن يحصلون على ثمن يعادل أ جـ ومعنى ذلك أنهم في ظل الثمن و م (أ جـ) يحققون ريعاً عن كل وحدة يعرضونها يعادل المسافة أ ب .

كذلك الحال بالنسبة للمنتجين الذين كانوا مستعدين أن يعرضوا و جـَ عندما كان الثمن بَ جـَ . فهم في ظل الثمن السائد الآن و م أي أَ جـَ يحققون عن كل وحدة ما يعادل أَ بَ .

وهكذا بالنسبة لسائر المنتجين فيما عدا المنتج الحدي الذي لم يكن مستعداً لعرض أي شيء عندما كان الثمن أقل من و م . مثل هذا المنتج لا يحقق أي ريع .

إذا عرفنا أن منحنى عرض السلعة ليس في حقيقة إلا منحنى النفقة الحدية الخاص بها عند مستويات متتالية للانتاج أمكننا أن نصل الى النتائج الآتية : —

عندما يكون ثمن السلعة و م والكمية المعروضة م ن فان :

النفقة الكلية لهذه الكمية من السلعة تعادل المساحة الكائنة تحت منحنى العرض أي تعادل المساحة ن هـ و ص .

الريع الكلي الذي يحققه المنتجون عن هذه الكمية من السلعة يعادل المساحة الكائنة فوق منحنى العرض ويحدها الخط من أي ما يعادل المساحة منص .

ويصدق ذلك إذا قرأنا المنحنى على أنه منحنى عرض عنصر من العناصر . فان المساحة الكائنة تحت منحنى العرض تمثل للحد الأدنى الذي يقبله العنصر (أو صاحب العنصر) لكي يعرض الكمية م ن . ويتمثل الريع في المساحة الكائنة فوق منحنى العرض بالتحديد السابق ، حيث أن هذه المساحة تمثل المبلغ الذي حصل عليه العنصر علاوة على الحد الأدنى الذي كان مستعداً أن يقنع به لعرض الكمية م ن [1]

وترى من ذلك أنه طالما أن منحنى عرض السلعة (أو العنصر) يعبر عن تزايد ثمن العرض بزيادة انتاج السلعة (أو العنصر) فإن نظرية ريكاردو في الريع لا لا يمكن النفاذ اليها. وهذه الصورة في الواقع هي التي كانت في ذهن ريكاردو وليس كلامه عن ارتفاع النفقة في حالة الامتداد الأفقي والرأسي الا تعبيراً عما نسميه الآن تزايد ثمن العرض .

ويمكن أن ترى أيضاً الظروف التي تؤدي إلى عدم نشوء ظاهرة الريع . وذلك يحدث عندما يكون ثمن السلعة خاضعاً لثبات ثمن العرض . ومعنى ذلك أن يكون

---

(١) من السهل ان نتعقب على هذا الشكل ما يطرأ من تغيير على حجم الريع عند حدوث تقدم الفني. فإن التقدم الفني يودي إلى انتقال منحني العرض بأكمله إلى اليمين . ولكن يتعين علينا أن نفترض فروضاً معينة في شكل منحنى الطلب وموضعه وشكل منحنى العرض الجديد .

عرض السلعة لا نهائي المرونة بحيث يكون منحنى العرض أفقياً موازياً للمحور السيني .

أما اذا كان ثمن السلعة خاضعاً لتناقص ثمن العرض Falling supply price فهذه مسألة أخرى مختلفة عن الحالتين السابقتين ، فان هذه الحالة تمثل تزايد الغلة حيث تتمتع السلعة بوفورات الانتاج الكبير . وقد سبق أن ذكرنا أن حالة تزايد الغلة لا تناظر حالة تناقص الغلة ، بمعنى أننا لا نستطيع أن نعبر عن عرض السلعة في خضوعها لتزايد الغلة بمنحنى العرض العادي.وإنما يتم ذلك بما يسمى المنحنى الغلافي envelope curve وهو مشتق من عائلة المنحنيات التي تصور دالة النفقة في كل نطاق من نطاقات الانتاج. والمهم أن دلالة أية نقطة على المنحنى الغلافي تختلف في دلالتها عن نقطة على منحنى العرض العادي . ولا محل للدخول في تفاصيل هذا الموضوع . ويكفي أن نشير الى أن منحنى العرض العادي نستطيع أن نتحرك عليه في أي اتجاه نشأ سواء بزيادة الكمية المعروضة أو نقصانها ، أي أنه reversible

أما المنحنى الغلافي فإنه irreversible بمعنى أنه عند الانتقال من نقطة تمثل نطاقاً للانتاج إلى نقطة أخرى تمثل نطاقاً أكبر (ونفقة أقل) فاننا لا نستطيع أن نعود في حركة عكسية ، ذلك أن النطاق الأدنى يمثل مرحلة تاريخية من مراحل الصناعة لم يعد لها وجود .

تطور نظرية الريع بعد ريكاردو : أ — ريع الموقع :

رأينا أن الصورة العادية لنظرية الريع الفرقي تتمثل في وجود أرض متفاوتة الخصوبة واضطرار المجتمع إلى الامتداد باطراد إلى أرض أقل خصوبة . وقد ورد في كتاب المبادىء لريكاردو ما يفيد أن اختلاف الموقع على قدم المساواة مع تفاوت الخصوبة من حيث نشوء الريع الفرقي . غير أن ريكاردو لم يعط هذا

الموضوع عناية كافية . ويعتبر الاقتصادي الألماني فون تونن Von Thünen أول من جعل الموقع Location مدار الاهتمام في النظرية الاقتصادية . وليس من العسير علينا أن نرى العلاقة بين موقع النشاط الاقتصادي وظاهرة الريع . وفي مثالنا السابق نستطيع أن نصل الى نفس النتائج لو أننا افترضنا أن القطع أ ، ب ، جـ متساوية الخصوبة ، ولكنها مختلفة الموقع بالنسبة للسوق بحيث أن القطعة أ أقربها موقعاً وتليها ب ثم جـ ثم د . وهذه هي الصورة التي كانت في ذهن فون تونن وقد تناولها بالتحليل في كتابه الشهير «الدولة المنعزلة» (١٨٢٦) « Der Isolerte Staat » .

ويترتب على افتراض تساوي الخصوبة بين القطع الأربع ، تساوي نفقة الانتاج . فاذا كانت الوحدة من القمح تتكلف عشر ساعات عمل في القطعة أ ، وكان أجر الساعة عشرة قروش ، فانها تتكلف نفس المجهود في سائر القطع . وتكون نفقة انتاج الوحدة من القمح أو ثمنها في المزرعة مبلغ ١٠٠ قرش . غير أن ثمن الوحدة في السوق يختلف تبعاً لموقع المزرعة . فاذا افترضنا أن نفقة نقل الوحدة من المزرعة أ ، وهي أقربها موقعاً الى السوق ، تساوي صفر ، وأن نقل الوحدة من المزرعة ب يتكلف خمس ساعات عمل ، ومن المزرعة جـ عشر ساعات عمل ، ومن المزرعة د خمس عشرة ساعة ، وكان أجر الساعة عشرة قروش ، فاننا نصل إلى نتيجة مماثلة تماماً للنتيجة التي وصلنا اليها عند افتراض تفاوت الخصوبة .

ذلك أن الثمن الكافي لاقناع المنتجين بالاستمرار في الانتاج يكون على الوجه الآتي :

المزرعة أ	المزرعة ب	المزرعة جـ	المزرعة د
١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠

وعلى ذلك اذا كان المجتمع في حاجة الى ناتج المزرعتين أ ، ب فأنه يتعين أن يدفع ثمناً للقمح مساوياً لنفقة انتاجه ، ونفقة نقله ، في أسوأ ظروف الانتاج ، وهو في هذه الحالة ١٥٠ قرش للوحدة . ومعنى ذلك أن المنتج في المزرعة أ يحقق ريعاً مقداره خمسون قرشاً عن كل وحدة منتجة ولا يحقق المنتج في المزرعة الحدية (وهي

المزرعة ب) ريعاً على الاطلاق . فاذا امتد حد الانتاج الى المزرعة جـ فان الريع عن الوحدة في المزرعة أ يرتفع من خمسين إلى مائة قرش ، ويبدأ الريع في الظهور في المزرعة ب حيث يحقق المنتج ريعاً مقداره خمسون قرشاً عن الوحدة . ولا يحقق المنتج ريعاً في المزرعة جـ . وهكذا ينشأ موقف مشابه تماماً للموقف الذي عالجه ريكاردو في فرض تفاوت الخصوبة ، وتساوي الموقع .

غير أن فون تونن لم يقف عند هذا الحد ، فان الصورة العادية لاستغلال الأرض المحيطة بسوق من الاسواق لا تتمثل في إنتاج سلعة واحدة كالقمح من مزارع مختلفة الموقع بالنسبة للسوق،وانما أهم ما يميز هذه الصورة هو تعدد أنواع النشاط الاقتصادي . فهذه أرض تستغل في إنتاج الألبان وثانية في الخضروات الفاكهة ، وثالثة في المحاصيل الحقلية كالقمح ورابعة في المراعي.وهكذا تتعدد صور النشاط الاقتصادي التي تباشر في الأراضي المحيطة بالسوق .

هذه هي الصورة التي تصدى لها فون تونن وقد أراد أن يجيب على السؤال الآتي :

ما هي القوى التي تحكم موقع الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادي ، وماتأثير ذلك على ظاهرة الريع ؟ وقد افترض فون تونن وجود سوق واحدة تتمثل في مدينة كبيرة تقع وسط سهل منبسط بحيث أن نفقة النقل تتناسب دائماً مع المسافةالمقطوعة في نقل السلعة بمعنى أنه افترض تجانس كل المسافات عبر السهل ، فليس ثمة جبال أو بحيرات أو عوائق تؤدي الى جعل نفقة النقل بين نقطتين غير متناسبة مع المسافة الجغرافية . كذلك افترض أن الأرض متساوية الخصوبة .

والآن كيف تتحدد الاستخدامات المختلفة للأرض المحيطة بالمدينة على أساس هذه الفروض ؟ يجيب فون تونن على هذا السؤال بالاشارة الى أنه طالما أن كل قطعة من الارض يمكن استغلالها في استخدامات بديلة . فان مالك الارض يسعى الى توجيهها الى ذلك الاستغلال الذي يمكنه من الحصول على أقصى عائد ممكن . ومن شأن هذه القاعدة أن يسعى كل مالك الى اختيار أكثر وجوه الاستغلال كثافة. فكلما زادت كمية العمل ورأس المال التي يمكن تطبيقها على قطعة معينة من الارض

كان ذلك أدعى الى تحقيق أقصى عائد ممكن من الأرض . وعلى ذلك اذا افترضنا أن أكثر وجوه الاستغلال كثافة يتمثل في انتاج الالبان ويلي ذلك الخضروات أو الفاكهة ثم المحاصيل الحقلية ثم المراعي ، فإن ملاك الأراضي يعملون على استغلال أرضهم في أعلى وجوه الاستغلال عائداً وهو انتاج الألبان . ولكن يحول دون ذلك أن هناك حداً لما يمكن أن تحتاجه السوق من هذه السلعة . وعلى ذلك فلا يظفر بهذا لامتياز الا عدد محدود منهم . كيف يتعين هذا العدد ؟ بما أن الارض متساوية الخصوبة ، فان نفقة النقل تكون حاسمة. وعلى ذلك فإن أكثر وجوه الاستغلال عائداً يؤول الى أقرب الاراضي من السوق. أي أن أقرب الاراضي الى المدينة تستغل في انتاج الالبان حيث يتحمل الفدان الواحد كمية كبيرة من العمل ورأس المال. ومن هنا تنشأ حلقة أو حزام من مزارع الالبان تحيط بالمدينة . وفي داخل هذه الحلقة تطبق النظرية الريكاردية في الريع على أن يقوم عامل المسافة مقام تفاوت الخصوبة في تحديد الريع الفرقي . فاذا كانت المزرعة أ أقرب مزارع الالبان الى المدينة ثم ب ثم جـ ، ثم د ، فإن ملاك الاراضي في موقع المزرعة أ يحققون أقصى قدر من الريع ويليهم أصحاب الاراضي في موقع المزرعة ب . وهكذا الى أن نصل الى المزارع الواقعة على حافة الحلقة وهي المزارع الحدية بالنسبة لإنتاج الالبان. وليس معنى المزرعة الحدية بالنسبة لهذا النوع من الاستغلال ، أن مالك الارض فيها لا يحقق ريعاً . بل انه يحقق ريعاً . غاية ما هنالك أن مقدار الريع عن الوحدة أقل من مقدار الريع الذي يحققه مالك الارض الأقرب منه موقعاً .

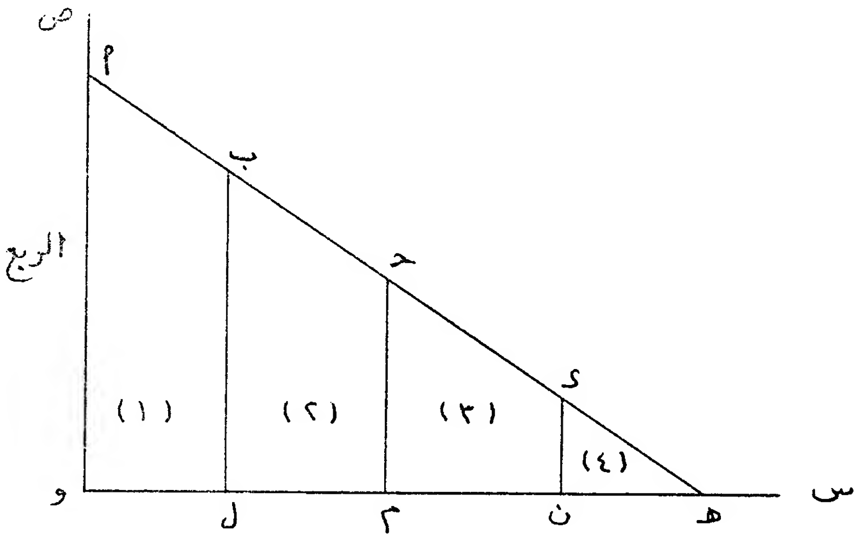
دعنا نركز النظر بعض الشيء على المزرعة الحدية في الحلقة الأولى ، إذا افترضنا أن مالك الارض يحقق فيها ريعاً يتمثل في جنيه عن الوحدة ، وكانت كمية الالبان التي ينتجها من الفدان تعادل ١٠٠ وحدة في السنة مثلا ، فان مالك الارض الارض في المزرعة الحدية يحقق ريعاً مقداره ١٠٠ جنيه عن الفدان . والمهم أن هذا هو المعدل الذي يستطيع تحقيقه لو أنه استغل أرضه في انتاج الخضروات وهي النشاط الاقتصادي الذي يلي الالبان في الكثافة . ليس هذا فحسب بل إن هذا المعدل للريع يمثل أقل معدل داخل حلقة الالبان ولكنه يمثل أقصى معدل ممكن

تحقيقه في زراعة الخضروات .

أما فيما وراء المزرعة الحدية بالنسبة لانتاج الالبان، فإن مالك الارض يجد أن الريع الذي يمكن تحقيقه من زراعة الخضروات ، يجاوز الريع الذي يمكن تحقيقه من إنتاج الالبان ، ومن ثم تنشأ حلقة ثانية من مزارع الخضروات وتطبق النظرية الريكاردية داخل هذه الحلقة كما ذكرنا بالنسبة للحلقة الأولى . ويكون أقصى ريع في أقرب المزارع الى السوق وهي المزرعة المجاورة للمزرعة الحدية بالنسبة لانتاج الالبان ، ويقل مقدار الريع كلما اتجهنا بعيداً عن المدينة الى أن نصل الى المزرعة الحدية بالنسبة للخضروات . وفيها يكون مقدار الريع مساوياً لما يمكن تحقيقه من استغلال الارض في النوع التالي في الكثافة وهي المحاصيل الحقلية . ومن ثم تنشأ احلقة ثالثة من مزارع المحاصيل الحقلية ، وهكذا الى أن نصل الى أقل وجوه لاستغلال كثافة وهي المراعي.ونجد على حافة هذه الحلقة الأخيرة المزرعة الحدية بالمعنى الريكاردي حيث لا يحقق مالك الأرض أي ريع .

هذه هي الصورة التي استطاع فون تونن أن يرسمها للنمط الذي يكون عليه استغلال الاراضي المحيطة بالمدينة على أساس الفروض التي افترضها . فالمدينة أو السوق تحيط بها حلقات أو أحزمة متتالية تمثل كل حلقة فيها نوعاً معيناً من وجوه النشاط الاقتصادي . أما أقرب الحلقات إلى المدينة فانها تخصص لأكثر وجوه الاستغلال كثافة ، وهو في مثالنا إنتاج الألبان . وأبعد الحلقات عن المدينة تخصص لأقل وجوه الاستغلال كثافة وهو في مثالنا المراعي . وفيما بين الاثنين تتعدد الحلقات تبعاً لوجوه النشاط الاقتصادي الممكنة متدرجة من الاكثر كثافة الى الأقل كلما اتجهنا بعيداً عن المدينة .

ومن هذه الصورة استطاع فون تونن أن يلقي ضوءاً ساطعاً على الريع في علاقته بالموقع وفي علاقته بالوجوه المختلفة لاستغلال الارض . ويمكن أن نتمثل نمط الريع في ذهن فون تونن بالطريقة الآتية : —



شكل (٢)

في الشكل (٢) تقاس المسافة ابتداء من حافة المدينة على المحور السيني ، ومقدار الريع عن الفدان الواحد على المحور الصادي . وعلى ذلك فإن المسافة عند نقطة الأصل تساوي صفر وعند هذه النقطة يبلغ الريع أقصاه . حيث يكون أقصى ريع عن الفدان الواحد وذلك في أقرب مزارع الالبان الى المدينة . ويقل مقدار الريع كلما ابتعدنا عن المدينة الى أن نصل الى النقطة ل حيث يكون مقدار الريع ب ل وهو الريع الممكن تحقيقه في المزارع الحدية بالنسبة للحلقة الأولى ، وهي الحلقة المخصصة لانتاج الالبان .

على مسافة ل من المدينة تنتهي الحلقة الأولى وتبدأ الحلقة الثانية المخصصة لزراعة الخضروات . وفي هذه النقطة يتساوى مقدار الريع في مزارع الالبان الحدية مع مقدار الريع في أقرب مزارع الخضروات الى المدينة . بعد النقطة ل يكون من مصلحة ملاك الاراضي تخصيص أرضهم للخضروات بدلا من الالبان . ويقل مقدار الريع كلما ابتعدنا عن المدينة الى أن نصل الى النقطة م . وفيها ينتهي حزام

الخضروات ويبدأ حزام المحصولات الحقلية وفيها أيضاً يتساوى مقدار الريع في مزارع الخضروات الحدية مع مقداره في أقرب مزارع المحصولات إلى المدينة . ويتكرر هذا النمط في حلقة المحاصيل الى أن نخرج منها وندخل في الحلقة الرابعة المخصصة للمراعي . ويستمر الريع في الانخفاض إلى أن نصل الى المزرعة الحدية بالمعنى الريكاردي على الحافة الخارجية لحلقة المراعي عند النقطة هـ . وفيها لا يحقق المالك أي ريع .

ألا ترى معي روعة هذا التحليل ؟ إننا نستطيع الآن أن نفهم شومبيتر عندما يقول أن فون تونن لم يستخدم أدوات التحليل التي تداولها السابقون عليه ، وانمـا ابتكر أدواته ابتكارا .ولم تكن عبقريته في إعادة البناء كما فعل ريكاردو أو كارل ماركس ، وانما تتمثل في أنه بدأ بناء جديداً .

Ricardo or Marx or whoever it is among the theorists of that period who holds the place of honour in the readers scale worked on problems that presented themselves from outside by means of analytic tools that had been forged before. Thünen alone worked from the unformed clay of facts and visions. He did not rebuild. He built.

ورغم الاصالة التي تميز بها تحليل فون تونن لظاهرة الريع فان المعاصرين له لم يتبينوا دلالة هذه النظرة الجديدة . ومن ثم فقد سارت النظرية الاقتصادية في الطريق الذي رسمه لها آدم سميث وريكاردو كما لو كانت الظاهرة الاقتصادية مجردة عن العنصر المكاني . وبقي الحال كذلك إلى مطلع القرن الحالي حيث أحيا الاقتصاديون الألمان تراث فون تونن بتأكيد عنصر الموقع وجعله مدار الاهتمام في النموذج الاقتصادي . ومن ثم فقد نشأ فرع بأكمله من فروع التحليل باسم اقتصاديات الموقع ومن أعلامه في المانيا Predhöl, Weber, Palander, Lösch وفي الولايات المتحدة Hoover, Isard .

ب — تعميم فكرة الريع :

ليس من العسير علينا في ضوء تحليل ريكاردو وفون تونن أن نرى الخصائص

الاساسية التي تميز الريع أي دخل الأرض عن دخل سائر عناصر الانتاج . فالريع لا يمثل نفقة حقيقية . وهذا هو معنى قول ريكاردو أن الريع نتيجة للثمن وليس سببا له . والريع يمثل فائضا « Surplus » بمعنى أن مالك الارض يحصل على مبلغ أكبر من المبلغ اللازم لاستمراره في الانتاج . ولكن هل تعتبر هذه الخصائص مقصورة على دخل الارض دون سواها من عناصر الانتاج ؟ يجيب ريكاردو عن هذا السؤال بالايجاب ومرجع ذلك أن الارض تتمتع بخصائص معينة لا تتوافر في غيرها ، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي : —

١) أن الارض هبة الطبيعة وهي محدودة الكمية .

٢) أن الارض بطبيعتها غير متجانسة سواء من حيث درجة خصوبتها أو موقعها

٣) أن كثافة الانتاج على قطعة معينة من الارض تقترن بتناقص الغلة .

ويترتب على ذلك

١) أن يكون للارض ثمن .

٢) ان نفقة الانتاج تتفاوت من ارض إلى اخرى تبعا لدرجة خصوبتها أو موقعها أو كثافة الانتاج عليها .

ولما كان الطلب على المواد الغذائية يتزايد على وجه الاطراد بتزايد عدد السكان إن حد الانتاج يمتد إلى أرض أقل خصوبة (أو أسوء موقعا) أو استغلال أكثر كثافة .

وفي كل الاحوال ترتفع نفقة إنتاج المواد الغذائية في حد الانتاج . وهذه النفقة أي النفقة في أسوأ الظروف هي التي تحكم ثمن المواد الغذائية طالما أن المجتمع حاجة إلى ناتج الارض الحدية او الناتج الحدي . ومن هنا كان الريع وكان ارتفاعه المستمر كلما امتد حد الانتاج .

ولكن هل صحيح أن دخل مالك الارض دون سائر الدخول هو الذي ينفرد بهذه الخصائص ؟ الواقع أن إنعام النظر يكشف عن وجود الريع في دخل سائر

العناصر ومن هنا كان قول مارشال أن الريع أي دخل مالك الارض انما هو نوع خاص من جنس عام .

« The rent of land is a species of a large genus... »

لبيان ذلك يتعين علينا أن نركز النظر لا على الارض في مجموعها أو العمل أو رأس المال في مجموعه ولكن على مفردات كل عنصر من هذه العناصر ، دعنا نأخذ عنصر العمل مثلا. من الواضح أن مفردات هذا العنصر ليست متجانسة فيما بينها تجانسا تاما ولا نقصد من ذلك مجرد التصنيفات الكبرى لعنصر العمل إلى ماهر وغير ماهر ، أو الانواع المختلفة للعمل الماهر ، وإنما ايضا داخل كل تصنيف من هذه التصنيفات ، فاذا ركزنا النظر على عامل معين بمهارة معينة فاننا نجد أنه يستطيع عادة أن يقوم بالعمل في أكثر من صناعة واحدة. غير أن هذه الصناعات الممكنة ليست متساوية فيما تدره من دخل ، بل أنها تتفاوت تبعا لقدراته الخاصة والظروف الخاصة بكل صناعة . ونحن نستطيع ترتيب هذه الصناعا بالنسبة لهذا العامل بالذات ترتيبا تنازليا على حسب مقدار الدخل الذي يمكن تحقيقه في كل منها ، مبتدئين بأعلاها دخلا ثم الأقل فالأقل . وليكن هذا الترتيب على النحو الآتي :

	جنيه	
الصناعة — أ	٥٠	في الشهر
الصناعة — ب	٤٠	في الشهر
الصناعة — جـ	٣٠	في الشهر
الصناعة — د	٢٠	في الشهر

لاحظ أن هذا الترتيب صحيح بالنسبة لعامل بذاته ، والغالب أن يتخذ هذا الترتيب صورة أخرى بالنسبة لعامل آخر . يلاحظ ايضا أن هذا الترتيب صحيح على أساس ظروف معينة للطلب والعرض في كل وجوه النشاط الاقتصادي . فاذا تغيرت ظروف الطلب في صناعة أو أكثر فقد يختل هذا الترتيب كما قد يتغير مقدار الدخل الممكن تحقيقه في كل منها .

والآن ، اذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لعامل بالذات ، فاننا نفترض أنه يسعى إلى العمل في أعلاها دخلا وهي الصناعة «أ» حيث يحقق دخلا مقداره ٥٠ جنيها في الشهر . وطالما أن سلسلة الدخول الممكنة باقية على ما هي عليه ، فانه يبقى في هذه الصناعة . اذا حدث تغير في الصناعة التي هو فيها بحيث انخفض الدخل إلى أقل من خمسين جنيها فانه يستمر في هذه الصناعة ، طالما أن الدخل الذي يمكن تحقيقه يجاوز الدخل الذي يمكن تحقيقه في الصناعه التالية من حيث ترتيب الدخل ، وفي مثالنا فإن العامل يبقى في الصناعة أ طالما أنه يحقق دخلا يزيد عن أربعين جنيها . إذا انخفض دخله في الصناعة أ إلى اربعين جنيها أو أقل من ذلك ، فانه يتحول إلى الصناعة ب ومن هنا فاننا نسمي الدخل الممكن تحقيقه في الصناعة التالية (ثمن التحول) « Transfer Price » إشارة إلى أنه الحد الأدنى الذي يتعين تحقيقه في الصناعة التي هو فيها وإلا فإنه يتحول إلى الصناعة التالية . وعلى ذلك فان ثمن التحول بالنسبة للعامل في الصناعة أ في مثالنا يكون أربعين جنيها فاذا تحول إلى الصناعة ب فإن ثمن التحول في هذه الصناعة يكون ثلاثين جنيها وهكذا ...

ونستطيع بسهولة ان نرى عنصر الريع في دخل العامل ، فإن الصفة المميزة التي لفتت نظر ريكاردو في دخل مالك الارض هي اشتمالة على مبلغ أكبر من المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج . ولاشك أن هذه الصفة تنطبق على ذلك الجزء من دخل العامل الذي يزيد عن ثمن التحول بالنسبة اليه . فكل ما يحصل عليه العامل زيادة عن ثمن التحول يمثل فائضا عن المبلغ اللازم لاستمراره في الانتاج . وعلى هذا الاساس نستطيع أن نعرف الريع بأنه الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلا ، وثمن التحول بالنسبة اليه ، أو أنه الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلا وما يمكنه الحصول عليه في الصناعة التالية للصناعة التي هو فيها من حيث ترتيب الدخل . تطبيقا لذلك إذا كان العنصر لا يصلح للعمل الا في صناعة واحدة فان ثمن التحول بالنسبة اليه يكون صفرا . بعبارة أخرى لا يكون ثمة بديل عن هذه الصناعة وهو مضطر للاستمرار فيها مهما انخفض الدخل الذي يحصل عليه . وفي هذه الحالة

فان كل ما يحصل عليه العنصر يمثل ريعا بالمعنى الاقتصادي لهذه الكلمة .

وواضح أن هذا التعريف للريع الاقتصادي Economic Rent يجعل منه ظاهرة عامة تلحق كل عنصر من عناصر الانتاج وليس عنصر الارض فقط كما كان يتصور ريكاردو وسائر التقليديين. وطالما أن ما يحصل عليه العنصر يجاوز ما يستطيع الحصول عليه في الصناعة البديلة فان دخله يشتمل على ريع اقتصادي بمقدار الفرق بين الدخل الفعلي والدخل الممكن في الصناعة البديلة . ويستوي في ذلك أن يكون العنصر ارضا أو عملا أو رأس مال . كذلك يخضع عنصر التنظيم لما تخضع له سائر العناصر من حيث احتواء دخله على ريع اقتصادي . فالربح العادي Normal Profit للمنظم يمثل الحد الادنى الذي يتعين الحصول عليه للاستمرار في المهنة التي هو فيها. وهو يتحدد بما يستطيع المنظم الحصول عليه لو أنه اشتغل لحساب شخص آخر. ومن ثم فان الربح العادي من قبيل الاجر وهو على هذا الاساس يعتبر عنصرا من عناصر النفقة. أما ما يحصل عليه المنظم علاوة على ربحه العادي، وهو ما يسمى بالربح غير العادي «Abnormal Profit» فهو ريع اقتصادي، حيث أنه يزيد عن المبلغ اللازم لاستمرار المنظم في الصناعة باعتباره منظما .

وترى من ذلك كيف عممت فكرة الريع وانتقلت من كونها صفة خاصة بدخل مالك الارض إلى كونها صفة عامة تنطبق على دخل كل عناصر الانتاج . وهكذا حلت فكرة الفائض محل فكرة الريع . فقد تبين أن دخول عناصر الانتاج في كل صناعة من الصناعات تحتوي على فائض أي مبلغ أكبر من المبلغ اللازم لاستمرارها في الصناعة التي تعمل فيها . ومن المهم أن نلاحظ أن فكرة الفائض مرتبطة بفكرة ثمن التحول ، وهذه بدورها مرتبطة بفكرة الصناعة البديلة . بعبارة أخرى فان الصورة العادية بالنسبة لكل عنصر من العناصر . بل بالنسبة لمفردات كل عنصر ، تتمثل في وجود عدة صناعات ممكنه ، ويتوقف مقدار الفائض على ما يحصل عليه في الصناعة التي يعمل فيها العنصر ، وما يستطيع أن يحصل عليه في الصناعة البديلة . وبديهي أن مقـــدار الفائض يتوقف على تغير ظروف الطلب

والعرض في الصناعة التي يعمل فيها ، وتغيرها في الصناعات البديلة . ومعنى ذلك أن الريع الاقتصادي أو الفائض كمية نسبية تتوقف على ظروف كل وحدة من وحدات العنصر في صناعة معينة تحت ظروف معينة للطلب والعرض فيها و في سائر الصناعات البديلة. وهذه طريقة أخرى لتقرير أن فكرة الفائض بهذا المعنى مرتبطة بفكرة منحنى العرض بصناعة معينة ، أي أنها وليدة التحليل بأسلوب التوازن الجزئي « Partial equilibrium »حيث نركز النظر على صناعة معينة مع افتراض السكون في الصناعات الاخرى ، و في ذلك أيضا تختلف نظرتنا الآن عن النظرة التقليدية ، فان الصورة العادية التي طالعت ريكاردو لم تكون تتمثل في وجود صناعات بديله لعنصر الارض ، وانما في وجود صناعة واحدة اطلق عليها «الغلال» Corn وهي ترمز للنشاط الزراعي الذي يمكن أن تستغل فيه الارض . وكأن الارض في هذه الصورة لا تصلح الا لصناعة واحدة ، وكأن ثمن التحول بالنسبة اليها يساوي الصفر ، حيث الأرض موجودة على كل حال ، وليس أمام المالك الأن يستغلها في الصناعة الوحيدة الممكنة لها وهي «الغلال» أو تركها دون استغلال أصلا . ومن ثم فان كل ما يحصل عليه مالك الارض بهذه الصفة يعتبر ريعا . ومن الواضح أن الصورة تختلف لو أننا طرحنا جانبا فكرة إدماج كل وجوه النشاط الزراعي في صناعة واحدة هي «الغلال» واخذنا بعين الاعتبار الزراعات المختلفة التي يمكن أن تستغل فيها الارض عـــلى أساس أن كل محصول يعتبر «صناعة» قائمة بذاتها . وفي هذه الحالة يكون لكل أرض معينة عدة استغلالات بديلة ، ولا يكون كل دخل مالك الارض ريعا وانما فقط ذلك الجزء الزائد عما يستطيع تحيقه في الاستخدام البديل . وشأن الارض في ذلك شأن سائر عناصر الانتاج . وقد رأينا — فيما سبق — كيف استطاع فون تونن أن يلقى مثل هذا الضوء على ظاهرة الريع حيث ان نقطة البداية لديه كانت الاستخدامات البديلة التي يمكن أن تستغل فيها الأرض المحيطة بالسوق .

وأخيراً فقد وجدت فكرة الفائض تطبيقاً لها في نظرية الاستهلاك . وتعتبر نظرية فائض المستهلك« Consumer's surplus »في نطاق الاستهلاك مقابلة لنظرية فائض المنتج« Producer's surplus » في نطاق الانتاج. ومن اليسير أن نرى وجه

التقابل بين الاثنين . فإذا كان المنتج يجد نفسه في السوق في وضع يمكنه من الحصول على مبلغ أكبر من المبلغ اللازم لاستمراره في إنتاج السلعة (أو تقديم الخدمة) فإن المستهلك كذلك يجد نفسه في السوق في وضع يمكنه من الحصول على منفعة من كمية السلعة التي يشتريها أكبر من المنفعة اللازمة لاقناعه بعقد الصفقة . وعلى ذلك يعرف فائض المستهلك عن كمية معينة من سلعة معينة بأنه الفرق بين المبلغ الذي يدفعه المستهلك فعلا والمبلغ الأقصى الذي كان مستعداً لدفعه لكي لا تفلت من يده . وهذا يناظر تماماً تعريفنا لفائض المنتج بأنه الفرق بين المبلغ الذي يحصل عليه المنتج فعلا والمبلغ الأدنى الذي يتقبل الحصول عليه لكي يستمر في إنتاج السلعة . وكما أن فائض المنتج ينشأ عن انحدار منحنى عرض السلعة (أو العنصر) الى أعلى نحو اليمين ، فان فائض المستهلك ينشأ عن انحدار منحنى الطلب على السلعة الى أسفل نحو اليمين . وكما يقاس فائض المنتج بالمساحة الكائنة فوق منحنى العرض وتحت خط الثمن ، فان فائض المستهلك يقاس بالمساحة الواقعة تحت منحنى الطلب وفوق خط الثمن . وهكذا نرى التقابل التام بين فكرة فائض المنتج (أو الريع) في في نظرية الانتاج ، وفكرة فائض المستهلك (أو ريع المستهلك) في نظرية الاستهلاك . ويرجع الفضل إلى الاقتصادي الانجليزي «الفريد مارشال» في تعميم نظرية الريع بحيث تشمل كل عناصر الانتاج ، وفي الكشف عن الظاهرة التي تقابلها في نظرية الاستهلاك والتي أطلق عليها «فائض المستهلك» .

* * *

الباب الثاني

تطور الفكر الاقتصادي
فـــي
نظرية القيمة

الفصل السادس

آدم سميث وأساس النظرية التقليدية

تمهيد :

رأينا كيف ظفرت نظرية القيمة بعناية عدد غير قليل من رجال الفكر الإقتصادي قبل ثروة الأمم . وإذا نحن صرفنا النظر عن الشوط الكبير الذي قطعته فكرة القيمة على يد فلاسفة الإغريق وفلاسفة العصور الوسطى ، فإننا نرى مشرق الفكرة عند وليام بتي . وقد ترك وليام بتي طابعه على نظرية القيمة ، ذلك الطابع الذي انتقل إلى آدم سميث وصاحب النظرية في تاريخها الطويل إلى أن استقرت معالمها عند الفريد مارشال . فقد اتجه وليام بتي إلى تقرير أن لكل سلعة قيمتين : قيمة عرضية زائلة تتمثل في الثمن النقدي ، وقيمة أخرى حقيقية يتعين على الباحث الإقتصادي أن يستجلي أسبابها . هذه القيمة الحقيقية كامنة في السلعة ، وبعيدة عن تيارات السوق . وهي القيمة الجديرة بعناية الباحث حيث أنها تلقي ضوءاً على القوى النهائية التي تكيف القيمة وتحددها . أما الثمن النقدي فليس إلا مظهراً خداعا يحجب الحقيقة الأزلية .

وقد انتقل هذا الإزدواج ، في صورة أو أخرى ، إلى كل من جاء بعد وليام بتي . نجده عند كانتيلون وجيمس ستيوارت . كلاهما يفرق بين قيمة السوق ، والقيمة الكامنة intrinsic أو الحقيقية . ونجد صدى قوياً لهذا الإزدواج عند آدم سميث . بل إننا نستطيع أن ننظر إلى قيام نظرية العمل في القيمة عند ريكاردو وأتباعه ، على أنه امتداد طبيعي لتلك النزعة الأولية عند وليام بتي . ولا تخرج نظرية العمل في القيمة عن أن تكون محاولة لتفسير قيمة الأشياء بعوامل كامنة في السلعة بعيدة عن نطاق السوق .

ومع أن نظرية القيمة عند التقليديين تأثرت بالأفكار السائدة عند السابقين عليهم ، إلا أنها بدأت صفحة جديدة منذ آدم سميث . فقد كانت عند السابقين مسألة يغلب عليها الطابع الفلسفي . ولم يدر بخلد أي واحد من هؤلاء أن البت في هذه المسألة له نتائج بعيدة المدى في كل ناحية من نواحي النظرية الإقتصادية . بل إن المسألة كانت تنتهي بمجرد إبداء الرأي فيها . ثم ينصرف كل إلى شأنه كما تصوره له آراؤه الطبيعية أو التجارية .

رأينا أيضا أن التجاريين وجهوا اهتمامهم الأول السياسة الإقتصادية التي يجدر بالبلد اتباعها لزيادة ثروتها . ولم يكن التحليل الإقتصادي ، بمعنى تمحيص الظواهر الإقتصادية وبيان العلاقة بينها ، يلعب دوراً رئيسيا في هذا الإطار الفكري . بعبارة أخرى كانت النزعة الإيصائية prescriptive هي الغالبة ، أما النزعة التحليلية analytical فلم يكن لها مكان يذكر . ومن ثم فقد بقيت نظرية القيمة في زاوية منعزلة من زوايا الفكر الإقتصادي . فهي ذات طبيعة تحليلية خالصة ، ولا ينتظر أن تلقي ما تستحقه من عناية في ظل فلسفة اقتصادية تستهدف أولا وأخيراً تحديد السياسة الإقتصادية .

وإذا كان الطبيعيون قد ضربوا بسهم وافر في مجال التحليل الاقتصادي ؛ فقد وجدنا أنهم لم يتركوا أثراً يذكر في نظرية القيمة . ويرجع ذلك إلى أن التحليل الإقتصادي الذي يعرفه الطبيعيون هو تحليل الكميات الكلية aggregate

مثل الناتج الصافي وتداول الثروة بين طبقات المجتمع . وكانت هذه الكميات الكلية هي الأساس الذي صدروا عنه فيما انتهوا إليه من أحكام . وشأن الطبيعيين في ذلك شأن مدرسة كينز في الوقت الحاضر . ولا ريب في أن هذا النوع من التحليل يضيق بنظرية القيمة . فهي تفترض نظرة جزئية تفصيلية غير النظرة الكلية التي التزمها الطبيعيون. وغني عن البيان أن نظرية الطبيعيين في الثمن المجزى bon prix بعيدة كل البعد عن أن تكون نظرية في القيمة ، فهي لا تبحث العوامل التي تحدد قيمة السلعة ؛ وإنما ترمى إلى بيان السياسة الواجبة الاتباع بالنسبة لأثمان السلع الزراعية .

وقد تغير هذا الوضع كلية على يد رجال النظرية التقليدية . فقد قفزت نظرية القيمة من زاويتها المنعزلة إلى مكان الصدارة في الدراسة الإقتصادية . وأصبحت هي نقطة البداية والمحور الذي يدور حوله الفكر الإقتصادي . ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على كتاب آدم سميث كي نتيقن من الدور الكبير الذي قدر لتلك النظرية أن تقوم به في الفكر التقليدي . فإن الكتاب الأول من ثروة الأمم ، وهو يتضمن جوهر النظرية الإقتصادية عند آدم سميث ، يدور بصفة أساسية حول نظرية القيمة ، وقد تطرق آدم سميث إلى الكلام عن نظرية القيمة بعد ان فرغ من بحث تقسيم العمل وتطور استخدام النقود في الفصول الأربعة الأولى ، أما باقي الكتاب (من الفصل الخامس إلى الفصل الحادي عشر) فيبحث في القوى التي تحكم قيمة السلعة ، والقوى التي تحكم مستوى الأجور والأرباح والريع . وكأن آدم سميث أراد أن يفصح بذلك عن رأيه في أن النظرية الإقتصادية تنحصر بصفة أساسية في مشكلة القيمة سواء كانت قيمة السلعة النهائية ، أو قيمة عناصر الإنتاج ، وقد انتقلت هذه النزعة من آدم سميث إلى ريكاردو وأصبحت سمة من سمات الفكر التقليدي .

ولكن من الخطأ أن نظن أن التقليديين قد اتفقوا على نظرية واحدة في القيمة يمكن أن توصف بأنها « النظرية التقليدية في القيمة » ، فالواقع من الأمر أن

التقليديين ، وإن اتفقوا على أهمية ظاهرة القيمة ، إلا أنهم اختلفوا في بيان العوامل التي تحكم قيمة السلعة . ونحن نجد بذور هذا الخلاف عند آدم سميث نفسه ، فهو لم يكن مستقراً على نظرية واحدة في القيمة . وسنرى حالا أنه تردد بين نظريات متعارضة ، فهو تارة يرجع قيمة السلعة إلى كمية العمل الذي تبادل به ، ويرجعها تارة أخرى إلى كمية العمل الذي تتضمنه السلعة ، وهو بعد ذلك يعدل عن نظرية العمل في أية صورة من صورها إلى نظرية نفقة الإنتاج . وقد حاول ريكاردو أن يخلص من هذا التناقض إلى نظرية واحدة في القيمة فقال بنظرية العمل الذي تتضمنه السلعة ، وذلك رغم الصعوبات المنطقية الفادحة التي تعترض تلك النظرية . وكان النفوذ الفكري الكبير الذي يتمتع به ريكاردو سببا في شيوع هذه النظرية ، بحيث أصبحت عبارة « النظرية التقليدية في القيمة » تنصرف عند إطلاقها إلى نظرية ريكاردو . غير أن نظرية العمل في القيمة كما صاغها ريكاردو لم تصادف قبولا لدى عدد غير قليل من أئمة الفكر التقليدي ، فقد عارضها ساي في فرنسا ، ومالتس وسنيور في انجلترا ، وحاول جون ستيوارت ميل أن يوفق بين هذه النظريات المتعارضة .

نطاق نظرية القيمة عند آدم سميث :

بدأ آدم سميث[1] الكلام عن نظرية القيمة بالتفرقة بين ما أسماه قيمة الاستعمال « Value in use » وقيمة المبادلة « Value in exchange» . فالأولى تعبر عن قيمة سلعة معينة في نظر شخص معين . فهي قيمة شخصية تتوقف على تقدير الشخص للسلعة أو مدى منفعتها في نظره ، والثانية تعبر عن قيمة السلعة في السوق ، فهي قيمة موضوعية ، تتوقف على اعتبارات خاصة بالسلعة بصرف النظر عن قيمتها الخاصة في نظر شخص معين . وقد لاحظ سميث أنه كثيراً ما تختلف قيمة الاستعمال عن قيمة المبادلة ، بحيث أن السلعة التي تتمتع بقيمة كبيرة

في الاستعمال قد لا تتمتع إلا بقيمة زهيدة في المبادلة . ومثال ذلك الماء ، فإن قيمته في الإستعمال لا تقدر ، أما قيمته في المبادلة فإنها تكاد تكون معدومة . وبالعكس قد تتمتع السلعة بقيمة كبيرة في المبادلة ، ولا تتمتع إلا بقيمة زهيدة في الإستعمال ، ومثال ذلك الماس ، وفي عبارة آدم سميث .

« The word value... has two different meanings, and sometimes expresses the utility of some particular object, and sometimes the power of purchasing other goods which the possession of that object conveys. The one may be called « value in use »; the other, « value in exchange. » The things which have the greatest value in use have frequently little or no value in exchange; and on the contrary, those which have the greatest value in exchange have frequently little or no value in use. Nothing is more useful than water : but it will purchase scarce any thing; scarce any thing can be had in exchange for it. A diamond, on the contrary, has scarce any value in use; but a very great quantity of other goods may frequently be had in exchange for it. » (I)

وواضح من هذه العبارة أن آدم سميث يفرق بين منفعة السلعة وقيمتها . فالسلعة ذات المنفعة الكبيرة تكون غالباً — في نظره — زهيدة القيمة . والعكس بالعكس . غير أن آدم سميث لم يقف لتمحيص العلاقة بين المنفعة والقيمة . فهو يقتصر على تقرير أن منفعة السلعة لا يمكن أن تفصح عن قيمتها ، كما أن قيمة السلعة لا يمكن أن تفصح عن منفعتها . ويجد دليلا عن ذلك في الماء والماس نظراً لبعد الشقة بين المنفعة والقيمة في كل منهما . هل يعني ذلك أن آدم سميث كان يعتقد أنه لا توجد أدنى صلة بين منفعة السلعة وقيمتها ؟ هذا هو في الواقع ما يفهم من تلك العبارة ، وإن كان آدم سميث يحتمي وراء لفظة « غالباً » Frequently لمواجهة الحالات التي يحتمل فيها وجود صلة بين المنفعة والقيمة . ويبدو أن آدم

Adam Smith : Wealth of Nations, Cannan's edition; Book I, chapter IV, p. 30.

سميث قد عجز عن أن يجد تفسيراً شافياً لانخفاض قيمة الماء رغم منفعته البالغة ، وارتفاع قيمة الماس رغم منفعته الزهيدة . ولم يجد طريقاً للخلاص إلا بتقرير انقطاع الصلة بين المنفعة والقيمة . ولو أن آدم سميث أمعن النظر في السلع الأخرى لما استطاع أن ينكر وجود صلة بين منفعة السلعة وقيمتها ، ولتمكن من أن يأخذ المنفعة بعين الاعتبار عند بحث العوامل التي تدخل في تحديد قيمة السلعة . غير أن آدم سميث تأثر ببعض الأمثلة التي كانت تحت نظره ورفعها من طبقة الاستثناء إلى طبقة القاعدة العامة . وهكذا أدار آدم سميث ظهره لفكرة المنفعة ؛ والتمس تفسير القيمة في عوامل أخرى كامنة في السلعة مثل كمية العمل أو نفقة الإنتاج . وكان لذلك أبعد الأثر في النظرية التقليدية بصفة عامة . وكأن آدم سميث أراد أن يؤكد أن المنفعة ليست ذات أهمية في نظرية القيمة ، فأورد العبارة السابقة في نهاية الفصل الرابع (من الكتاب الأول) الذي يبحث تطور استخدام النقود ، ولم يشأ أن يدخلها في صلب الكلام عن نظرية القيمة في الفصل الخامس .

على كل حال فإن آدم سميث قد رسم في هذه التفرقة بين « قيمة الاستعمال » وقيمة المبادلة » نطاق نظرية القيمة . فهي تنصرف عنده إلى بحث العوامل التي تحكم قيمة المبادلة لسلعة معينة دون قيمة استعمالها . فإذا كان ثمن السلعـــة ا عشرة قروش ، وثمن السلعة ب خمسة قروش ، وثمن السلعة جـ قرشين ونصف ، فإن قيمة مبادلة السلعة ا تكون

وحدة من ا = ٢ ب

= ٤ جـ

وقيمة مبادلة السلعة ب تكون

وحدة من ب = $\frac{1}{2}$ ا

= ٢ جـ

وهكذا بالنسبة للسلعة ج وبالنسبة لأي سلعة أخرى .

وواضح من ذلك أن نظرية القيمة تنصرف إلى بحث قيمة السلعة بالنسبة لقيم السلع الأخرى . والقيمة هنا عبارة عن نسبة ratio بين كل سلعة وسائر السلع في النظام الاقتصادي . أما المستوى المطلق للأثمان فهو يخرج من نطاق نظريـــة القيمة ويعتبر جزءاً من نظرية النقود .

وواضح أيضاً أن نظرية القيمة بهذا المعنى النظر تغض عن النقود . فهي تحاول معرفة القوى التي تحكم قيمة السلعة في إطار المقايضة . ومن هنا جاءت النظرة التقليدية إلى النقود على أنها حجاب يخفي ما وراءه من حقائق الأشياء The veil of money فإذا أراد الباحث أن يصـــل إلى كنه الحقائـــق الاقتصادية فلا بد له من أن يتصور مجتمعاً يقوم على مقايضة السلع بالسلع دون وساطة نقدية . وقد تمكن التقليديون عن طريق هذا التجريد من إلقاء ضوء قوى على كثير من المشكلات الاقتصادية . غير أن هذه النظرة كانت مسئولة عـــن الخطأ في عدد من المسائل الأخرى . فإن النقود ليست تلك الأداة السلبية الـــتي تصورها التقليديون . وهي تؤثر تأثيراً إيجابياً في النظام الاقتصادي .بعبارة أخرى فإن العلاقات الاقتصادية في إطار النقود قد تكون مختلفة كل الاختلاف عمـــا تكون عليه في إطار المقايضة . ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي تفسر ضعف النظرية التقليدية في العمالة وفي طبيعة التوازن وطريقته في التجارة الخارجية .

الثمن الإسمي والثمن الحقيقي :

« قيمة المبادلة » إذن هي النطاق الصحيح لنظرية القيمة عند آدم سميث . ولسنا في حاجة إلى القول إن قيمة المبادلة لسلعة من السلع تتوقف على العلاقة بين ثمنها وثمن السلع الأخرى . غير أن الثمن تعبير نقدي ، فهو يعبر عن قيمة السلعة بوحدات نقدية من الذهب والفضة . وقد لاحظ سميث أن التعبير النقدي لا يمكن التعويل عليه لتحديد القيمة الحقيقية للسلعة . فإن قيمة النقود تتغير مـــن

وقت إلى آخر . وهي تتوقف على كمية الذهب والفضة التي تتداول في السوق . فإذا زادت كمية النقود أو نقصت أدى ذلك إلى تغير في أثمان السلع . ويترتب على ذلك أننا إذا قارنا بين ثمن السلعة ا في وقت معين ، وبين ثمنها في وقت آخر . وكانت قيمة النقود قد تغيرت بين الوقتين ، فإننا ننتهي إلى تقرير أن قيمة السلعة قد تغيرت . مع أنه من المحتمل أن تكون القيمة الحقيقية للسلعة باقية على ما هي عليه . وبالمثل إذا قارنا بين ثمن السلعة ا في بلد ، وبين ثمنها في بلد آخر ، وكانت قيمة النقود متفاوتة بين البلدين ؛ فإننا نصل إلى نتيجة مماثلة مع احتمال أن القيمة الحقيقية للسلعة متساوية في البلدين . وينتهي آدم سميث من ذلك إلا أن التعبير النقدي عن قيمة السلعة لا يمثل إلا ثمنها الإسمي « nominal price » ولكنه لا يمثل ثمنها الحقيقي « real price » بعبارة أخرى لا يصلح الذهب أو الفضة للتعبير عن الثمن الحقيقي للسلعة .

« a commodity which is itself continually varying in its own value, can never be an accurate measure of the value of other commodities. » (I)

كيف نصل إذن إلى تحديد الثمن الحقيقي للسلعة ؟ يستعرض آدم سميث الغلال كمقياس للثمن الحقيقي بدلا من المعدن النفيس . ولكنه يرى أن الغلال ، ولو أنها أثبت قيمة من الذهب والفضة ، إلا أنها تتقلب من سنة إلى أخرى على حسب مقدار المحصول . وهو يخلص من ذلك إلى أن العمل هو المقياس الصحيح للثمن الحقيقي :

« The value of any commodity.... to the person who possesses it, and who means not to use or consume it himself, but to exchange it for other commodities, is equal to the quantity of labour which it enables him to purchase or command. Labour, therefore, is the real measure of the exchangeable value of all commodities. » (1)

---

(١) « ثروة الأمم » : طبعة كانان ، ص ٣٥

(٢) « ثروة الأمم » طبعة كانان ، ص ٣٢ .

أي أن قيمة السلعة ، بالنسبة للشخص الذي لا يريد استهلاكها أو استعمالها بنفسه [1] ، وإنما يريد مبادلتها، تتحدد بكمية العمل الذي تبادل به السلعة . والعمل هو المقياس الحقيقي لقيمة المبادلة لكل السلع . فالقيمة الحقيقية لقنطار من القطن مثلا تتحدد بكمية العمل الذي يبادل به . فإذا كان قنطار القطن يبادل بما يعادل ثلاثين يوما من العمل ، فإن ذلك هو التعبير الصحيح عن القيمة الحقيقية لتلك السلعة .

وقد حاول آدم سميث أن يبرر هذا الاختيار بالإشارة إلى أنه في الحالة الفطرية للمجتمع كان العمل هو الثمن الوحيد الذي يدفع في سبيل الحصول على أية سلعة . وبالعمل ، لا بالذهب والفضة ، اكتسبت الثروة الأصلية للمجتمع .

« Labour was the first price, the original purchase-money paid for all things. It was not by gold and silver, but by labour that all the wealth of the world was originally purchased. » (2)

يضاف إلى ذلك أن العمل — في نظر آدم سميث — هو السلعة الوحيدة التي لا تتغير في قيمتها ؛ ومن ثم فهي تصلح ، دون غيرها ، للتعبير عن قيمة الأشياء الأخرى . ولم يستطع آدم سميث أن يتجاهل الحقيقة الواضحة وهي أن العمل يتغير في قيمته من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر . ولكنه حاول الخلاص من هذا المأزق باعتبار العمل أو المجهود الانساني من وجهة نظر القائم به . فساعة من العمل تتضمن قدرا واحدا من المشقة بالنسبة لمن يقوم بها في أي زمان وفي أي مكان :

« Equal quantities of labour, at all times and places, may be said to be of equal value to the labourer. »

ومن المهم أن نلاحظ بصفة خاصة الجزء الأخير من هذه العبارة حيث يقول « to the labourer » فمعيار العمل هنا معيار شخصي لا

(١) واضح أن آدم سميث يرمي من وراء هذا التحفظ استبعاد « قيمة الاستعمال » .

(٢) « ثروة الأمم » ، طبعة كانان ، ص ٣٢

موضوعي . والعبرة في قياسه تكون بالمشقة التي يحسها القائم بالعمل وليست بقيمة العمل في السوق . وكأن آدم سميث يريد أن يقول : إن العمل هو السلعة الوحيدة التي ينظر فيها إلى قيمة استعمالها وليس إلى قيمة مبادلتها . أما سائر السلع فإن قيمتها التي تعنينا هي قيمة مبادلتها . وهذه طبعاً تفرقة واهية لا سند لها . وأوهى منها أن يقول آدم سميث بعد ذلك أن قيمة العمل بالنسبة للسلع الأخرى قد تبدو حيناً مرتفعة وحينا منخفضة ، والحقيقة أن قيمة السلع هي التي تنخفض مـــرة وترتفع أخرى . فإذا كان يوم عمل يساوي عشر وحدات من السلعة ا ، ثم أصبح يساوي خمس وحدات من نفس السلعة ، فإن علينا أن نقول إن قيمة السلعة ا هي التي ارتفعت ، ولا يجوز أن نقول أن قيمة العمل قد انخفضت . ذلك أن يوم عمل يتضمن مجهوداً واحداً لا يتغير .

كذلك لم يستطع آدم سميث أن يتجاهل أن العمل سلعة غير متجانسة فهناك عمل عادي لا يحتاج إلى مهارة ، وعمل يحتاج إلى مهارة ، وثالث يحتـــاج إلى مخاطرة ، ورابع يحتاج إلى ثقة ، إلى آخر التقسيمات المختلفة التي أفاض فيها آدم سميث في موضع آخر من كتابه (الفصل العاشر من الكتاب الأول) . وتتغير قيمة العمل بحسب نوعه ، كما تتفاوت المشقة التي يتحملها القائم به . ولا يجدي في هذا المجال أن يلجأ آدم سميث إلى قيمة الاستعمال حيث أنها ، كقيمة المبادلة ليست واحدة في كل أنواع العمل . وظاهر أننا لا نستطيع اتخاذ العمل كمقياس للقيمة إلا إذا كان سلعة متجانسة أو كانت هناك ثمة طريقة لتحويل كل نوع من العمل إلى النوع الآخر ، وقد حاول آدم سميث أن يدفع هذه الصعوبـــة بتقدير أنها تسوي في الحياة العملية عن طريق المساومة في السوق . وإذا كانت هذه المساومة لا تسفر عن مقياس دقيق لقيمة نوع من العمل بالنسبة لنوع آخر ، فهو مقياس كاف على كل حال لسير الحياة العادية :

« There may be more labour in an hour's hard work than in two

(١) آدم سميث « ثروة الأمم » ص ٣٥

hours easy business..... But it is not easy to find any accurate measure either of hardship or ingenuity. In exchanging indeed the different productions of different sorts of labour for one another, some allowance is commonly made for both. If is adjusted, however, not by any accurate measure, but by the higgling and bargaining of the market, according to that sort of rough equality which, though not exact, is sufficient for carrying on the business of common life. » (1)

وهذه عبارة واضحة في ذاتها ، ولكنها غامضة في سياقها . ويفهم منها أن مشكلة عدم تجانس عنصر العمل تعالج عن طريق المقارنة بين الأثمان التي تستقر في السوق لكل نوع من أنواعه . فإذا كان يوم عمل من نوع معين يساوي جنيها مثلا ، ويوم عمل من نوع آخر يساوي نصف جنيه ، فإننا نستطيع القول بصفة عامة إن يوماً من النوع الأول يساوي يومين من النوع الثاني .

ولا بد أن آدم سميث قد أحس بما يتضمنه هذا المعنى من خطر على نظريته . فآثر أن يمر على المشكلة مراً سريعاً . ذلك أن الاعتماد على ثمن العمل في السوق يطيح بالنظرية التي ترمي بصفة أساسية إلى استبعاد هذا الثمن كمقياس للقيمة ، فكيف نطرح هذا المقياس بالنسبة لكل السلع ثم نعود إليه عند تحويل العمل من نوع إلى آخر . ومن ناحية أخرى فإن علاج آدم سميث لتلك المشكلة يناقض علاجه عندما أراد أن يثبت أن العمل ، دون سائر السلع ، ثابت في قيمته . فقد رأينا أنه حاول التدليل على ذلك بالنظر إلى العمل من حيث قيمة استعماله . ولكنه هنا يرفض المعيار الشخصي لقيمة العمل ويلجأ إلى معيار موضوعي وهو قيمة المبادلة للعمل .

على كل حال فإن آدم سميث لا يأبه لهذه التناقضات ، ولا يجد غضاضة في تقرير القاعدة العامة :

« Labour, therefore, it appears evidently, is the only universal, as

---

(١) « ثروة الأمم » صفحة ٣٣

well as the only accurate measure of value, or the only standard by which we can compare the values of different commodities at all times and at all places. » (1)

هذا هو الأساس الذي بني عليه قول الاقتصاديين إن آدم سميث نادى بنظرية « العمل الذي تبادل به السلعة » Labour commanded كنظريـــة في القيمة ، تمييزاً لها عن نظرية الذي تتضمنه السلعة Labour embodied . ولكن إلى أي حد تعتبر نظرية العمل الذي تبادل به السلعة نظرية في القيمة ؟

الواقع من الأمر أن نظرية العمل الذي تبادل به السلعة لا يمكن أن تعتبر نظرية في القيمة . فإن أيه نظرية لا تستحق هذا الاسم إلا إذا حاولت إعطاءنا تفسيراً لقيمة الأشياء . ما هو السبب في أن ثمن السلعة ا مثلا أكبر أو أقل من ثمن السلعة ب ؟ إذا اعطتنا النظرية جوابا على هذا السؤال أمكن إعتبارها نظرية في القيمة . وعلى ذلك فنحن لا نتردد في اعتبار نظرية ريكاردو في العمل الـــذي تتضمنه السلعة نظرية بهذا المعنى . ذلك أننا إذا وجهنا السؤال السابق فإن الجواب يكون :

« لأن السلعة ا تتضمن قدراً من العمل أكبر مما تتضمنه السلعة ب » وهـــذا جواب مفيد بصرف النظر عن مدى صحته أو دقته . ولا ريب في أن نظرية نفقة الإنتاج نظرية بنفس المعنى حيث أنها تجيب على السؤال السابق بتقدير أن نفقة إنتاج السلعة ا أكبر من نفقة إنتاج السلعة ب . وهذا أيضاً جواب مفيد . أمـــا نظرية العمل الذي تبادل به السلعة فلا يمكن أن ترقى إلى مرتبة نظرية في القيمة فإن جوابها على السؤال السابق يكون : « لأن العمل الذي تبادل به السلعة ا أكثر من العمل الذي تبادل به السلعة ب » وواضح أن العمل الذي تبادل به ا أو السلعة ب لا يزيد عن أن يكون ثمنها . وكأن الإجابة لا تخرج عن ترديد نفس السؤال . فثمن ا أكبر من ثمن ب لأن ثمن ا أكبر من ثمن ب . وهذا جواب غير مفيد .

---

(١) « ثروة الأمم » صفحة ٣٨

ويستفاد من عنوان الفصل الخامس ومن سياق الحجة في هذا الفصل أن آدم سميث كان ينظر إلى العمل الذي تبادل به السلعة على أنه مقياس للقيمة . غير أن هذا المعنى لا يلبث أن يتلاشى عند الإنتقال إلى الفصل السادس . فعنوان الفصل الخامس هو :

« Of the real and nominal price of commodities or of their price in labour, and their price in money. »

ولا يشير مثل هذا العنوان إلى أن موضوع البحث هو نظرية القيمة. فالمسألة لا تخرج عن أن آدم سميث لم يكن مقتنعاً بالنقود كمقياس للقيمة الحقيقية. والتمس هذا المقياس في العمل الذي تبادل به السلعة . وهذا أيضاً هو ما يستفاد من سياق الحجة في هذا الفصل . فإن آدم سميث يشير إلى تقلب قيمة النقود ، وعدم صلاحيتها لهذا السبب لكي تكون مقياساً للقيمة . وهو يستعرض بعد ذلك الغلال ويستبعدها بناء على نفس الإعتبار وينتهي إلى أن العمل هو أثبت السلع قيمة ، ومن ثم يمكن التعويل عليه للتعبير عن القيمة الحقيقية للسلع الأخرى . ومن العسير أن تعتبر هذا البحث نظرية في القيمة .

والفرق واضح بين البحث عن مقياس للقيمة ، والبحث عن نظرية في القيمة فمقياس القيمة لا يرمي إلى تفسير قيمة الأشياء ، وإنما إلى التعبير عن القيمة كما يجدها الباحث . وهذه هي نفس المشكلة التي نواجهها في الوقت الحاضر بالأرقام القياسية . فالأرقام القياسية ترمي – كما نعرف – إلى استبعاد أثر تقلبات قيمة النقود وإعطائنا صورة صحيحة عما طرأ من تغيير على القيمة الحقيقية . ولم يقل أحد أن من ابتكر الأرقام القياسية كان ينادي بنظرية « الأرقام القياسية » في القيمة . بعبارة أخرى الفرق بين مقياس القيمة ونظرية القيمة هو الفرق بين التقرير والتفسير . فمقياس القيمة يقرر الثمن ولا يفسره ونظرية القيمة تفسر الثمن ولا تقتصر على تقريره .

ولو أن آدم سميث وقف عند حد ما جاء في الفصل الخامس ، لما استطاع

أحد أن ينسب إليه نظرية العمل الذي تبادل به السلعة . وأقصى ما يوصف به هذا الفصل هو أنه محاولة غير موفقة لابتداع مقياس يقابل الأرقام القياسية ويؤدي نفس وظيفتها . ولكن يبدو أن التفرقة بين مقياس القيمة ونظرية القيمة لم تكن واضحة في ذهن آدم سميث . وهو يتردد من وقت إلى آخر بين الفكرتين . ويتكلم أحياناً عن « العمل الذي تبادل به السلعة » كما لو كان نظرية في القيمة . ويكفي أن نشير إلى العبارة التي أوردها في صدر الفصل السادس من الكتاب الأول فهو يقول :

« In that early and rude state of society which precedes both the accumulation of stock and the appropriation of land, the proportion between the quantities of labour necessary for acquiring different objects seems to be the only circumstance which can afford any rule for exchanging them for one another. « If among a nation of hunters, for example, it usually costs twice the labour to kill a beaver which it does to kill a deer, one beaver should naturally exchange for or be worth two deer. It is natural that what is usually the produce of two days or two hours labour, should be worth double of what is usually the produce of one day's or one hour's labour. » (1)

وتعتبر هذه العبارة مثلا ظاهرا للتردد الذي كان عليه آدم سميث إزاء نظرية القيمة . ويلاحظ :

أولا : أن آدم سميث يتكلم في الفقرة الأولى عن « العمل الذي تبادل به السلعة » على أنه الأساس الوحيد لتفسير قيم الاشياء في الحالة الفطرية للمجتمع . ومما لا شك فيه أن قصر نظرية العمل الذي تبادل به السلعة على الحالة الفطرية للمجتمع مفاجأة للقارىء ليس لها مقدمات في الفصل الخامس الذي خصصه آدم سميث لبحث نظرية العمل الذي تبادل به السلعة فليس في هذا الفصل ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن نظرية العمل الذي تبادل به السلعة قاصرة على المجتمع الفطري .

(١) « ثروة الأمم » ص ٤٩

ولا يمكن أن يستفاد هذا المعنى من قوله إن العمل هو الثمن الأصلي الذي كان يدفع في سبيل الحصول على السلع المختلفة . فقد وردت هذه الاشارة بصـــدد الدفاع على اتخاذ العمل كمقياس للقيمة وليس بصدد تحديد نطاق النظرية . يضاف إلى ذلك أن آدم سميث كان ينادي بالعمل الذي تبادل به السلعة لتفادي التقلبات النقدية . ومن البديهي أن مثل هذه التقلبات ليست من مشكلات المجتمع في حالته الفطرية .

واخيرا فإن الحالة الفطرية للمجتمع كما يعرفها آدم سميث تنصرف إلى الحالة السابقة على تراكم رأس المال وظهور الملكية الفردية في الأرض الزراعية . أي أنها الحالة التي يكون العمل فيها هو العنصر النادر scarce الوحيد . ومما لا شك فيه أن قصر نظرية العمل الذي تبادل به السلعة على تلك الحالة الفطرية يجردها من كل معنى . فإذا كان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد فان نظرية العمل الذي تبادل به السلعة (أو الذي تتضمنه السلعة) تكون لازمة بذاتها وفي غير حاجة إلى تدليل . ومن ثم فلا محل للمناقشة الطويلة التي يعقدها آدم سميث في الفصـــل الخامس دفاعا عن تلك النظرية . ويبدو لنا أن هذا التخصيص لم يكن قائما في ذهن آدم سميث عند عرضه لتلك النظرية في الفصل الخامس . وإنما جاء كفكرة لاحقة afterthought عند الانتقال إلى الكلام عن نظرية نفقة الإنتاج . ولم يتنبه آدم سميث إلى ما يتضمنه هذا النكوص من تعارض مع جوهر الحجة التي يسوقها في الفصل السابق .

ثانيا : أن آدم سميث يتكلم في الفقرة الثانية عن نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة ، وهي نظرية مغايرة تماما لنظرية العمل الذي تبادل به السلعة الواردة في الفقرة الأولى . فهو يشير هنا إلى المثال الشهير لنظرية العمل الذي تتضمنه السلعة . فإذا كان اقتناص الوعل [1] يقتضي ضعف الوقت اللازم لاقتناص الغزال ، فإن قيمة الأول لا بد أن تكون ضعف قيمة الثاني . ويقرر بصفة عامة أن قيمة السلع

---

(١) تجاوزنا في هذه الكلمة عن حرفية الترجمة .

تتناسب مع المجهود الذي بذل في انتاجها . وهذه هي نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة . وليس فيما سبق من كلام آدم سميث ما يشير إلى أنه يأخذ بهذه النظرية لتفسير القيمة . صحيح أنه في الحالة الفطرية للمجتمع يستوى أن نقول بـأي النظريتين (العمل الذي تبادل به السلعة أو العمل الذي تتضمنه السلعة) . فإذا كان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد ، وكانت الوحدة من السلعة (ا) تتطلب عشر ساعات لإنتاجها ، والوحدة من السلعة (ب) تتطلب خمس ساعـات لإنتاجها ، فإن التبادل يتم على أساس أن وحدة من السلعة (ا) تساوي وحدتين من السلعة (ب) . ويمكن أن ننظر إلى هذا المعدل باعتباره تعبيرا عن العلاقة بين كمية العمل الذي تتضمنه كل من السلعتين ، أو باعتباره تعبيرا عن العلاقة بين كمية العمل الذي تبادل به كل منهما . فان الوحدة من السلعة (ا) تبـادل بوحدتين من السلعة (ب) أو بعشر ساعات عمل . والوحدة من السلعة (ب) تبادل بنصف وحدة من السلعة (ا) أو بخمس ساعات . وواضح أن النسبة بين العمل الذي تبادل به كل من السلعتين تساوي تماماً النسبة بين العمل الذي تتضمنه كل منهما . وهذه نتيجة طبيعية لافتراضنا أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد . ففي هذه الحالة لا بد أن يؤول الناتج بأكمله لعنصر العمل ، وأن يكون ما يحصل عليه العمل في كل سلعة متناسبا مع المجهود الذي يبذل في انتاجها . فإذا استقر التبادل بين السلعتين على نحو يجعل جزاء العمل في انتاج سلعة أكبر من جزائه في إنتاج سلعة أخرى ؛ فإن العمل ينتقل من السلعة ذات الأجر المنخفض إلى السلعة ذات الأجر المرتفع إلى أن يصبح معدل التبادل متناسبا مع المجهود الذي يبذل في إنتاج كل منهما . والتناسب بين معدل التبادل والمجهود المبذول ليس إلا طريقة أخرى لتقرير أن العمل الذي تبادل به السلعة يساوي العمل الذي بذل في انتاجها .

غير أن النظريتين تؤديان إلى نتائج مختلفة كل الاختلاف حيث تكون هناك عناصر أخرى إلى جانب عنصر العمل . ومما يدعو إلى الغموض أن ينتقل آدم سميث في عبارة واحدة من الكلام عن نظرية إلى الكلام عن نظرية أخرى مختلفة عنها ، وذلك دون إشارة سابقة إلى أنه يعتبرهما في مقام نظرية واحدة .

وواضح من العبارة السابقة أن آدم سميث لم يكن ينظر إلى العمل الذي تبادل به السلعة على أنه مقياس للقيمة فقط ، وإنما أيضاً على أنه نظرية مستقلة في القيمة . فهو يخلط بينه وبين العمل الذي تتضمنه السلعة ، ولا شك أن هذا الأخير يعتبر نظرية في القيمة . وهو من ناحية أخرى يقابل بين النظرية التي تصلح لتفسير القيمة في الحالة الفطرية للمجتمع ، وبين النظرية التي تصلح لتفسير القيمة في الحالة المتمدينة وهي نظرية نفقة الإنتاج . ولا شك أن هذه المقابلة قاطعة في الدلالة على أن آدم سميث كان يعتبر العمل الذي تبادل به السلعة نظرية في القيمة . وهذا المعنى يناقض المعنى الذي يمكن استقاؤه من الفصل الخامس كما سبق أن ذكرنا .

ونرى مما تقدم مدى الغموض الذي يكتنف معالجة آدم سميث لفكرة القيمة ويمكن إجمال ذلك فيما يلي :

١ ــ أن آدم سميث كان يعتقد أن العمل الذي تبادل به السلعة خير مقياس لقيمتها الحقيقية . وقد واجهته في هذا الصدد مشكلة تغير قيمة العمل ، ومشكلة عدم تجانسه . أما المشكلة الأولى فقد حاول علاجها باتخاذ معيار شخصي للعمل بحيث ينظر إليه من حيث مشقته لا من حيث قيمته في السوق . أما المشكلة الثانية فقد حاول علاجها باتخاذ معيار موضوعي للعمل بحيث ينظر إليه من حيث قيمته في السوق لا من حيث مشقته . ولم يحاول آدم سميث أن يبرر هذا التفاوت أو يبين أسبابه .

٢ ــ أن آدم سميث لم يكن قاطعاً فيما إذا كان العمل الذي تبادل به السلعة مقياساً للقيمة أم أنه نظرية في القيمة . فهو عند عرضه للنظرية يتكلم عنه كما لو كان مقياساً للقيمة . ولكنه بعد ذلك ينظر إليه باعتباره نظرية في القيمة .

٣ ــ أن آدم سميث لم يكن قاطعاً فيما إذا كان العمل الذي تبادل به السلعة (كمقياس أو كنظرية) صالحاً للتطبيق في كل حالات المجتمع أم أنه قاصر على الحالة الفطرية للمجتمع . فهو عند عرضه للنظرية يشير إلى أنه مقياس صالح

لكل الحالات . ولكنه بعد ذلك يجعله قاصراً على الحالة التي يكون فيها العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد .

٤ – أن آدم سميث كان يخلط بين نظرية العمل الذي تبادل به السلعة ، ونظرية العمل الذي تتضمنه السلعة . وإذا كان هذا الخلط جائزاً في الحالة الفطرية للمجتمع ، فهو غير مغتفر في الحالات الأخرى التي تتعدد فيها عناصر الإنتاج .

ومن الغريب أن يقع آدم سميث في هذا الغموض وتلك المتناقضات ، وهو الذي لا يباري في وضوحه ، وصدق نظره ، وسلامة تحليله . ولكن يبدو أن آدم سميث عند كتابة هذا الجزء من كتابه لم يكن قد أعمل فكره بعد في نظرية محددة للقيمة . وقد تأثر بالتقليد السابق عليه من حيث محاولة تفسير القيمة بعوامل خارجة عن نطاق السوق ، وهذا هو ما يفهم من اصطلاح « القيمة الكامنة » عند كانتيلون ، واصطلاح « القيمة الحقيقية » عند سيتوارت . فكل هذه الاصطلاحات تتضمن أن السلعة تستمد قيمتها من شيء كامن فيها ومستقل عن التقلبات العرضية للسوق . ولم يستطع آدم سميث أن يتحرر من هذا التأثير فحاول بدوره أن يدلى بدلوه في نظرية القيمة . وقد مال في هذا الصدد إلى نظرية العمل الذي تبادل به السلعة . ولم يكن آدم سميث ذلك الاقتصادي اليسير الذي يغفل ما يعترض تلك النظرية من صعوبات . فحاول التغلب عليها متردداً بين فكرة وأخرى وأدى ذلك إلى ما نشعر به من تردد وغموض في هذا الجزء من كتابه .

نظرية نفقة الإنتاج :

رأينا كيف أن آدم سميث أشار في مطلع الفصل السادس إلى أن نظرية العمل في القيمة قاصرة على الحالة البدائية للمجتمع حيث يكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيدة . وكان ذلك إيذاناً منه بنبذ نظرية العمل في أية صورة من صورها . فمن البديهي أن الحالة البدائية حالة افتراضية بحت . ولا طائل من النظرية التي ترمي إلى تفسير ظاهرة القيمة في مثل هذا المجتمع الفطري . والمهم هو بيان القوى

التي تحكم القيمة في نظام اقتصادي يقوم على عناصر الإنتاج الثلاثة . في مثل هذا النظام يرفض آدم سميث نظرية العمل في القيمة . [1] وتفصيل ذلك أنه إذا كان العمل هو العنصر النادر الوحيد فإن الناتج بأكمله لا بد أن يؤول إليه . وظاهر أنه في هذه الحالة تتحدد قيمة السلعة بمقدار العمل الذي بذل في إنتاجها ، أو مقدار العمل الذي تبادل به . غير أن تقدم المجتمع يؤدي إلى تراكم رأس المال . ويصبح هذا العنصر – إلى جانب عنصر العمل – أداة لا غنى عنها في إنتاج السلع المختلفة . وعلى ذلك لا يكفي أن تكون قيمة السلعة متناسبة مع العمل الذي بذل في إنتاجها (أو الذي تبادل به) . فإن معنى ذلك بقاء صاحب رأس المال دون جزاء . وهو لا يتحمل التضحية التي تقتضيها عملية التراكم إلا إذا كان هناك جزاء يعود عليه من تقديم رأس ماله في الإنتاج . ومن ثم فإن قيمة السلعة لا بد أن تكون كافية لتعويض العامل وصاحب رأس المال معاً .

ولا يقف الأمر عند حد العمل ورأس المال ، فإن الملكية الخاصة في الأرض لا تلبث أن تظهر . وتصبح بدورها عنصراً نادراً من عناصر الإنتاج . وفي هذه الحالة فإن صاحب الأرض يتوقع الحصول على جزاء لقاء مساهمة الأرض في العملية الإنتاجية ؛ شأنه شأن أصحاب العناصر الأخرى ، وعلى ذلك فإن قيمة

---

(١) قارن مع ذلك ثروة الأمم ، الفصل السادس من الكتاب الأول صفحة ٥٢ حيث يعود آدم إلى نظرية العمل كمقياس للقيمة في نظام يقوم على العناصر الثلاثة : العمل والأرض ورأس المال . وذلك حيث يقول :

« Labour measures the value not only of that part of price which resolves itself into labour, but of that which resolves itself into rent, and of that which resolves itself into profit. »

ويلاحظ أن هذه العبارة وردت بعد أن دخل آدم سميث في بيان نظرية نفقة الإنتاج . ولكننا لا نعلق أهمية كبيرة عليها ، فإن من الصعب التوفيق بينها وبين نكوصه في بداية الفصل عن نظرية العمل . ونرجح أن آدم سميث أراد أن يربط بين ما سبق أن قاله في الفصل الخامس وبين نظرية نفقة الإنتاج . وهذه المحاولة محل نظر كبير .

السلعة لا بد أن تكون كافية لدفع الأجر للعامل ، والربح لصاحب رأس المال[1] والريع لمالك الأرض . فالأجر والربح والريع هي المقومات الثلاث لنفقة الإنتاج. ولا مناص من دخولها جميعاً ، أو دخول بعضها على الأقل ، في ثمن السلعة بحسب ما إذا كان إنتاجها يتطلب العناصر الثلاثة أم يتطلب بعض هذه العناصر :

« In every society the price of every commodity finally resolves itself into some one or other, or all of those three parts, and in every improved society, all the three enter more or less, as component parts, into the price of the far greater part of commodities. » (1)

يمكن إذن القول إن ثمن السلعة يتحدد بالقدر اللازم لتغطية نفقة إنتاجها من أجر ، وربح ، وريع . ولكن ما هو المقصود بنفقة الإنتاج التي تحدد ثمن السلعة ؟ إذا كان المقصود بنفقة الإنتاج هو ما تحصل عليه عناصر الإنتاج فعلا ، فإن النظرية لا تصلح تفسيراً للقيمة . فإن ثمن السلعة يقسم في كل الأحوال على العناصر التي ساهمت في إنتاجها . ومن ثم فلا تكون نفقة الإنتاج مستقلة عن الثمن ، بل إنها تختلط به . فحيث يكون ثمن السلعة ١٠٠ قرش فإن هذا المبلغ يقسم بالضرورة على العناصر التي ساهمت في إنتاجها من عمل وأرض ورأس مال . وحيث يرتفع الثمن . أو ينخفض ، فإن الثمن المرتفع أو المنخفض يقسم بالضرورة على نفس العناصر . وكأن نفقة الإنتاج ، بمعنى المبالغ المدفوعة ثمناً لخدمة العناصر ، تتحدد بالثمن ولا تحدده .

دفعاً لهذا الاعتراض ؛ يدخل آدم سميث فكرة المعدل الطبيعي natural rate للأجر والربح والريع . وعلى هذا الأساس لا تعرف نفقة الإنتاج بأنها ما تحصل عليه فعلا عناصر الإنتاج ، وإنما ما يجب أن تحصل عليه وفقاً للمعدل الطبيعي

---

(١) يلاحظ أن الربح عند آدم سميث يشمل عنصرين من عناصر النفقة : الفائدة على رأس المال ، وجزاء التنظيم .

(٢) « ثروة الأمم » الفصل السادس ، الكتاب الأول ، صفحة ٥٢ .

للدخول الثلاثة :

ويقول آدم سميث أنه يوجد في كل مهنة من المهن معدل طبيعي للأجور والأرباح ويتحدد هذا المعدل الطبيعي بالحالة العامة التي عليها البلد ، ومدى ثرائها وتقدمها ، وبالظروف الخاصة بكل مهنة :

« This rate is naturally regulated... partly by the general circumstances of the society, their riches or poverty, their advancing, stationary, or declining condition; and partly by the particular nature of each employment. » (1)

وما يقال بالنسبة للأجور والأرباح يصدق كذلك على الريع . فهناك معدل طبيعي للريع يتوقف على العوامل السالفة الذكر ، وعلى مدى خصوبة الأرض وموقعها .

ويمثل هذا المعدل الطبيعي القدر الأقل الذي يتعين الحصول عليه لكي يبقى كل عنصر من عناصر الإنتاج في مهنته . فإذا كان معدل الأجور أو الأرباح أو الريع في مهنة من المهن أقل من المعدل الطبيعي ، فإن عناصر الإنتاج تتحول من هذه المهنة إلى غيرها . ويترتب على ذلك انخفاض المعروض من هذه السلعة وارتفاع ثمنها إلى القدر الذي يسمح بإعطاء عناصر الإنتاج هذا المعدل الطبيعي . وبالعكس إذا كان معدل الأجور أو الأرباح أو الريع في مهنة من المهن يجاوز معدلها الطبيعي ؛ فإن عناصر الإنتاج تتحول من المهن الأخرى إلى تلك المهنة ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلعة وانخفاض ثمنها إلى المستوى الذي ينزل بالدخول المختلفة إلى هذا المعدل الطبيعي .

فإذا كان ثمن السلعة يمثل القدر اللازم للوفاء بأجر العمل ، وربح رأس المال ، وريع الأرض على أساس معدلها الطبيعي دون زيادة أو نقصان ؛ كان هذا الثمن هو الثمن الطبيعي للسلعة natural price .

---

(١) « ثروة الأمم » ص ٥٧

غير أن ثمن السلعة في السوق – أو ما يسميه آدم سميث ثمن السوق market price – قد يكون أعلا أو أقل أو مساوياً لثمنها الطبيعي . ويتوقف ذلك على العلاقة بين الطلب الفعلي effectual demand على السلعة ، وبين الكمية المعروضة منها .

ويلاحظ أن اصطلاح « الطلب الفعلي » عند آدم سميث يتضمن معنى خاصاً يختلف عن معناه في نظرية الثمن في الوقت الحاضر . فالطلب الفعلي على سلعةمعينة ينصرف عند آدم سميث إلى تلك الكمية التي يرغب المشترون شراءها على أساس ثمنها الطبيعي ؛ أي أنه يمثل الكمية المطلوبة من السلعة عند ثمن معين دون سواه ، وهو الثمن الطبيعي . أما الآن فإن الطلب الفعلي على سلعة معينة ينصرف إلى الكميات التي تطلب عند كل ثمن من الأثمان .

بناء هلى هذا المعنى الخاص للطلب الفعلي يستعرض آدم سميث ثلاثة فروض :

فإما أن يكون الطلب الفعلي مساوياً للكمية التي ترد إلى السوق . وفي هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الطبيعي مساوية للكمية المعروضة ، ويستقر ثمن السوق عند مستوى الثمن الطبيعي للسلعة .

وإما أن يكون الطلب الفعلي أكبر من الكمية التي ترد إلى السوق . وفي هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الطبيعي أكبر من الكمية المعروضة . ومن ثم يحدث تنافس بين المشترين يؤدي إلى زيادة ثمن السوق عن الثمن الطبيعي . ومعنى ذلك أن بعض العناصر أو كلها تحصل على معدل يجاوز المعدل الطبيعي للأجور أو الأرباح أو الريع . وفي هذا إغراء لعناصر الإنتاج بالتحول من السلع الأخرى إلى هذه السلعة . فيزيد الناتج من السلعة إلى أن يصبح المعروض مساوياً للطلب الفعلي ، ويعود ثمن السوق من جديد إلى الاستقرار عند مستوى الثمن الطبيعي .

وإما أن يكون الطلب الفعلي أقل من الكمية التي ترد إلى السوق . وفي هذا الحالة تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الطبيعي أقل من الكمية المعروضة . ومن ثم يحدث تنافس بين المنتجين يؤدي إلى انخفاض ثمن السوق عن الثمن الطبيعي . ومعنى ذلك أن بعض العناصر أو كلها تحصل على معدل يقل عن المعدل الطبيعي للأجور أو الأرباح أو الريع . وفي هذا إغراء لعناصر الإنتاج بالتحول من هذه السلعة إلى السلعة الأخرى . فينخفض الناتج من السلعة إلى أن يصبح المعروض مساوياً للطلب الفعلي ، ويعود ثمن السوق من جديد إلى الاستقرار عند مستوى الثمن الطبيعي.

وهكذا يتجه ثمن السوق لكل سلعة نحو ثمنها الطبيعي بحكم إقبال الموارد على إنتاج السلعة أو انصرافها عنها ، وما يترتب على ذلك من زيادة المعروض وانخفاضه إلى المستوى الذي يجعل ثمن السوق مساوياً للثمن الطبيعي . وكأن الثمن الطبيعي هو مركز الجاذبية لثمن السوق . وقد يحيد ثمن السوق عن مركز الجاذبية قليلا أو كثيراً ، ولكنه في النهاية لا بد أن يؤول إليه :

« The natural price, therefore, is, as it were, the central price, to which the prices of all commodities are continually gravitating. Different accidents may sometimes keep them suspended a good deal above it, and sometimes force them down even somewhat below it. But whatever may be the obstacles which hinder them from settling in this centre of repose and continuance, they are constantly tending towards it. » (1)

وقد رتب آدم سميث على ذلك أنه إذا كان المعروض والمطلوب من أية سلعة لا يخضعان لتقلبات كبيرة ، فإن ثمنها يتميز بالثبات عند مستوى الثمن الطبيعي . أما إذا كان العرض أو الطلب عرضة لتقلب كبير ، فإن ثمن السوق قد يزيد كثيراً ، أو ينخفض كثيراً ، عن الثمن الطبيعي . ومن هنا كان تقلب أثمان السلع الزراعية بالقياس إلى أثمان السلع الصناعية . حيث أن الكمية المعروضة من

---

(١) ثروة الأمم ص ٦٠

الأولى تخضع لعوامل خارجة عن سيطرة المنتج . فقد يجود المحصول في سنة ؛ فيؤدي ذلك إلى انخفاض الثمن انخفاضاً كبيراً . ويحدث العكس إذا كان رديئاً . أما السلع الصناعية فإن المعروض منها يخضع تماماً لسيطرة المنتج ، لذلك كان ثبات أثمانها نسبياً .

وقد أشار آدم سميث إلى أن الاحتكار قد يقف عقبة في سبيل اتجاه الثمن نحو الثمن الطبيعي . فإذا كانت السلعة في يد محتكر يسيطر سيطرة كلية على مورد معين لاغناء عنه في إنتاج السلعة ، أو يتمتع بامتياز من الدولة ، فإن ثمن للسوق قد يبقى مدة طويلة فوق مستوى الثمن الطبيعي .

لذلك كان ثمن السلعة في حالة الاحتكار يجاوز ثمنها الذي يسود في حالة المنافسة :

« The price of monopoly is upon every occasion the highest which can be got. The natural price, or the price of free competition, on the contrary, is the lowest which can be taken. » (1)

هذا هو قوام نظرية آدم سميث في نفقة الإنتاج . ولا يحتاج الأمر إلى عناء كثير لكي نتبين روعة التحليل ، وتماسك المنطق ، وسيطرة آدم سميث سيطرة كلية على الظاهرة التي يبتغي تذليلها . والبون شاسع بين نظريته في العمل ونظريته في نفقة الإنتاج . فهو في الأولى غامض ، متردد ، متناقض . وهو في الثانية يسير في ثقة نحو الغاية التي يستهدفها . ولا نغالي إذا قلنا إن نظرية الثمن في الوقت الحاضر لا تختلف في جوهرها عن النظرية التي صاغها آدم سميث . صحيح أن التحليل الاقتصادي خطا خطوات واسعة في دقته وإحكامه . ولكن ذلك لا يعدو أن يكون إضافات هنا وهناك ، أما لب النظرية فقد تركه آدم سميث كاملا .

ومن المعروف أن فكرة القيمة الطبيعية للسلعة كانت موجودة قبل آدم سميث. وقد أشار كانتليون، كما ذكرنا آنفا، الى القيمة الكامنة (وهي مناظرة لفكرة القيمة الطبيعية أو الحقيقية) وإلى اتجاه ثمن السوق نحوها . غير أن آدم سميث يتميز عن

---

(١) ثروة الأمم ص ٦٠ .

السابقين عليه في أنه استطاع أن يعرف القيمة الطبيعية تعريفا نقديا . وبهذا أصبح من المعقول القول باتجاه قيمة السوق — وهي بداهة قيمة نقدية — نحو القيمة الطبيعية . أما السابقون على آدم سميث ، فقد كانت القيمة الطبيعية عندهم تنحصر في كميات من عناصر الإنتاج . وبديهي أنه لا يمكن مقارنة مثل هذه الكميات بثمن السوق.ومن ثم لم يكن هناك معنى معقول للقول باتجاه ثمن السوق نحو القيمة الطبيعية . وكل ما يعاب على آدم سميث في هذا الصدد أن تعريفه للمعدل الطبيعي للأجور والأرباح والريع لم يكن محدداً كل التحديد . فالمعدل الطبيعي يتوقف كما رأينا على الحالة العامة للبلد ومدى ثرائها وتقدمها وهذه مسألة لا يمكن ضبطها . وقد بقيت النظرية الإقتصادية عاجزة عن إعطاء مدلول محدد لفكرة المعدل الطبيعي إلى أن استقر تحليل التوازن الجزئي partial equilibrium على يد مارشال . ومن مقتضى هذا التحليل تركيز النظر على سلعة واحدة أو صناعة واحدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى في سائر أجزاء النظام الاقتصادي ، ثم الوصول بعد ذلك إلى تحديد شروط التوازن (من حيث الثمن والكمية) في هذه السلعة أو الصناعة . ولا يهمنا الآن بيان مزايا وعيوب هذا النوع من التحليل . ولكنه ساد نظرية القيمة ، وأصبح الطريقة المعتمدة لبيان أثر التغيرات المختلفة في أجزاء النظام الإقتصادي . بناء على هذا التحليل أصبح المعدل الطبيعي منسوبا إلى صناعة بعينها وليس إلى النظام الاقتصادي بأكمله. فلا يوجد معدل طبيعي (أو عادي) للأجور أو الأرباح في النظام الاقتصادي بأكمله ، وإنما يوجد مثل هذا المعدل في صناعة معينة . ويتحدد هذا المعدل لأي عنصر بالقدر الذي يمكن لهذا العنصر الحصول عليه في صناعة أخرى . فاذا كان العمل من نوع معين يستطيع الاشتغال في الصناعة (ا) أو الصناعة (ب) ، وكان يعمل فعلا في الصناعة لقاء أجر معين فإنه يبقى في هذه الصناعة طالما أن أجره في (ا) يزيد أو يساوي الأجر الذي يمكن الحصول عليه في (ب) . أما إذا انخفض أجره في (ا) بحيث أصبح أقل مما يمكن الحصول عليه في (ب) ، فإن العمل يتحول من الصناعة (ا) إلى الصناعة (ب) . وعلى ذلك فان المعدل

الطبيعي أو العادي للأجور في الصناعة (ا) يتحدد بما يمكن الحصول عليه في الصناعة (ب) . إذا انتقل العنصر إلى الصناعة (ب) فإن المعدل الطبيعي يتحدد بما يمكنه الحصول عليه في صناعة أخرى تلي تلك الصناعة من حيث مستوى الأجور . والواقع أن جوهر هذه الفكرة موجود عند آدم سميث . فهو يشير إلى أن المعدل الطبيعي يمثل القدر الأقل ؛ بحيث إذا قل دخل العنصر عن هـذا القدر فإنه يتحول من الصناعة التي هو فيها إلى غيرها . غير أن تفكيره كـان منصرفا إلى المستوى العام الذي يسود في البلد بأكملها بحسب ظروفها ومـدى ثرائها .

وغني عن البيان أن فكرة المعدل الطبيعي عند آدم سميث تتضمن أيضاً فكرة الربح العادي normal profit للمنظم . صحيح أن الربح عند آدم سميث كان يشمل دخل المنظم والفائدة على رأس المال المستثمر في المشروع . ولكن هذه مسألة تتعلق بالتعريف . ونحن إذا استبعدنا الفائدة على رأس المال من نطاق الربح فإننا نجد أن المعدل الطبيعي للربح عند آدم سميث يناظر تماما فكرة الربح العادي للمنظم ، وهي فكرة تحتل مكانة رئيسية في التحليل الاقتصادي في الوقت الحاضر . فهي تلقي ضوءاً قويا على معنى النفقة الحقيقية وتوازن الصناعة .

ونحن نجد عند آدم سميث فكرة التوازن كاملة . فالحالة التي يكون ثمـن السوق فيها مختلفا عن الثمن الطبيعي لا تعتبر حالة توازن ، حيث أن القوى الاقتصادية تتحرك نحو تغيير هذا الوضع . وتتمثل تلك القوى الإقتصادية في تنقل الموارد من انتاج السلعة إلى غيرها ، أو من غيرها إليها . وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج أو نقصانه على النحو الذي يزيل الثغرة بين ثمن السوق والثمـن الطبيعي . أما الحالة التي يكون فيها ثمن السوق مساويا للثمن الطبيعي فهي تعتبر حالة توازن ، حيث أن القوى الإقتصادية تكون في حالة سكون واستقرار وليس ثمة ما يعكر هذا السكون .

ولكن يلاحظ أن آدم سميث لا يعرف إلا نوعا واحدا من التوازن وهو

التوازن في المدة الطويلة . ومن هنا كان تعريفه للطلب الفعلي بأنه الكمية المطلوبة عند الثمن الطبيعي دون سواه . فإن الكمية المطلوبة عند أي ثمن آخر ، لا عبرة بها في سياق التوازن في المدة الطويلة . أما منذ مارشال فنحن نفرق بين التوازن في المدة القصيرة والمدة المتوسطة والمدة الطويلة . ومن ثم فإن تعريفنا للطلب الفعلي لا يقتصر على الكمية المطلوبة عند الثمن الطبيعي (أو العادي) . ولكنه يجاوز ذلك إلى الكمية المطلوبة عند كل ثمن من الأثمان. ويترتب على هذه التفرقة كذلك أننا نميز بين ثمن التوازن في المدة القصيرة ، وثمن التوازن في المدة المتوسطة ، وثمن التوازن في المدة الطويلة . ومن المتصور أن تحصل عناصر الإنتاج على أكثر من المعدل الطبيعي للأجور والأرباح والريع في ظل الثمن الأول والثاني . ولا يلتقي تحليلنا مع تحليل آدم سميث إلا في ظل الثمن الأخير .

وقد تمكن آدم سميث أن يبين أثر المنافسة في سيادة الثمن الطبيعي للسلعة . فإذا كانت عناصر الإنتاج قادرة على التنقل من السلعة وإليها ؛ فإن ذلك يكفل حصول كل عنصر على معدله الطبيعي دون زيادة أو نقصان . ومعنى ذلك حصولة على القدر الأقل اللازم لبقائه في انتاج السلعة . وإذن فإن المنافسة تؤدي إلى سيادة أقل ثمن ممكن للسلعة . وهذه هي الحجة الجوهرية التي تقدم للدفاع عن المنافسة ، ومهاجمة الاحتكار . ولا نعتقد أن النظرية الاقتصادية قد أضافت كثيرا إلى ما قاله آدم سميث في هذا الصدد .

الفصل السابع

ريكاردو ونظرية العمل في القيمة

نطاق النظرية ومضمونها :

عرضنا فيما تقدم أساس النظرية التقليدية كما وضعه آدم سميث في « ثروة الأمم » . وقد رأينا أنه لم يكن مستقرا على نهج واحد في نظرية القيمة . فقد بدأ بالاعتماد على « كمية العمل الذي تبادل به السلعة » باعتباره تفسيرا أو مقياسا لقيمة الأشياء . ولكنه لم يلبث أن تبين الصعوبات الكثيرة التي تعترض تفسير القيمة بكمية العمل . فرجع عن هذا الطريق ، والتمس تفسير القيمة في نفقة الانتاج .

ومع ذلك فقد كانت أفكار آدم سميث في القيمة — كما كانت في غيرها — نقطة البداية لكل من جاء بعده من الاقتصاديين . ولا نستثني من ذلك ريكاردو . وقد وجدت عبقريته الفذة غذاءها الفكري فيما خلفه آدم سميث . وقد استهل ريكاردو آراءه في القيمة بنقد آدم سميث . ومن هذا النقد تولد ايمانه بنظرية العمل في القيمة .

عرض ريكاردو نظريته في القيمة في الفصل الأول من كتابه « مبادىء الاقتصادي السياسي والضرائب »

« Principles of Political Economy and Taxatton »

وإذا كان آدم سميث تردد بين نظريات مختلفة في القيمة ، فان ريكاردو يتميز بالقطع في تفسير القيمة بنظرية واحدة لا يحيد عنها ، هي نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة . وقد حاول جاهدا منذ البداية أن يعمم تلك النظرية ، وأن يفند ما يثور في طريقها من اعتراضات . غير أن ريكاردو لم يكن يأبه لحسن اللغة أو وضوح العرض كما كان آدم سميث . فهو يوجز ايجازا يبلغ الاقتضاب ، وهو لا يذكر صراحة الفروض التي يبنى عليها تحليله ، وهو أخيرا لا يجد غضاضة في أن يقفز من فكرة إلى أخرى دون انذار سابق . وكأنه يكتب لنفسه لا للقارىء وفرق كبير بين آدم سميث وريكاردو في هذا الصدد . ولعل الفرق يرجع إلى أن الأول قام بتدريس أفكاره قبل كتابتها . فوضوحه هو وضوح المعلم . أما ريكاردو فلم يكن له شأن بالتدريس من قريب أو بعيد . وانما أودع أفكاره كما عنت له . ومن المأثور أنه تردد طويلا في نشر كتابه . ولم يقدم على ذلك الا بناء على الحاح صديقيه وتابعيه جيمس ميل وماكلوخ . لذلك ليس من اليسير دائما متابعة ريكاردو في تفكيره . فقد جمع بين المشتقين : عمق الفكرة وعدم استواء العرض .

بدأ ريكاردو — كما بدأ آدم سميث — بمحاولة ايجاد صلة بين المنفعة والقيمة ونحن نعرف أن آدم سميث لم يفسح أي مجال لفكرة المنفعة في نظرية القيمة . أما ريكاردو فقد تقدم خطوة في هذا السبيل . وعنده أن المنفعة صفة عامة لا بد من توافرها في السلعة كي تصبح ذات قيمة . والسلعة عديمة المنفعة لا بد أن تكون عديمة القيمة . ولكن هذا هو كل ما هنالك . فالمنفعة لا دخل لها في تحديد قيمة المبادلة لسلعة معينة . لماذا كانت الوحدة من السلعة تساوي أربع وحدات مثلا من السلعة ب ، وليس خمس أو عشر وحدات . هذه مسألة لا شأن للمنفعة بها . بعبارة أخرى فالمنفعة هي جواز المرور إلى عالم القيمة . ولكن متى دخلت السلعة إلى هذا العالم ، أصبحت قيمتها محكومة باعتبارات لا صلة للمنفعة بها .

« Utility... is not the measure of exchangeable value, although it is

absolutely essential to it. If a commodity were in no way useful... it would be destitute of exchangeable value, however scarce it might be, or whatever quantity of labour might be necessary to procure it » (1)

متى استوفت السلعة هذا الشرط الجوهري ، يتعين علينا أن نفرق بين طائفتين من السلع :

الطائفة الأولى : وهي السلع التي لا يمكن زيادة الكمية الموجودة منها مثل التحف الأثرية والمخطوطات . وهذه لا تتوقف قيمة مبادلتها على كمية العمل الذي يبذل في انتاجها ، وانما تتوقف على ندرتها Scarcity أي على العلاقة بين الكمية الثابتة الموجودة منها ومدى الاقبال عليها أو الانصراف عنها . فاذا كانت الكمية الموجودة منها قليلة وكان الطلب عليها كبيرا ، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة مبادلتها . وبالعكس اذا كانت الكمية الموجودة منها كبيرة أو كان الطلب عليها قليلا ، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمة مبادلتها .

الطائفة الثانية وهي السلع التي يمكن زيادة كميتها بعمل الانسان في أي وقت يشاء . يشير ريكاردو إلى أن الطائفة الأولى استثناء لا يقاس عليه . والقاعدة التي تحكم الغالبية العظمى من السلع في أي نظام اقتصادي هي قابليتها للزيادة إلى أية كمية نشاء طالما أننا على استعداد لبذل المجهود الذي يتطلبه إنتاجها . وهذه هي السلع التي انصرف ريكاردو إلى تفسير قيمة مبادلتها . وقد انتهى إلى أن القيمة المبادلة تتوقف على كمية العمل اللازم لانتاج السلعة وليس على كمية العمل الذي تبادل به السلعة كما قال آدم سميث . كما أن قيمة المبادلة لا تتأثر بمقدار الأجور التي تدفع في سبيل انتاج السلعة :

« The value of a Commodity... depends on the relative quantity of labour which is necessary for its production, and not on the greater or less compensation which is paid for that labour » (2).

---

(١) Ricardo : « Principles.... », Ch. I, Section I.

(٢) Ricardo : Loc. cit.

وعلى ذلك اذا كانت السلعة ا تتطلب عشر ساعات لانتاجها ، والسلعة ب تطلب خمس ساعات لانتاجها ، فان الوحدة من السلعة ا تساوي وحدتين من السلعة ب . وهكذا تكون قيمة المبادلة لأية سلعة بالنسبة للأخرى متناسبة مع ما بذل من مجهود في انتاج كلتا السلعتين . هذا هو جوهر نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة . وقد طغت هذه النظرية على نظرية العمل الذي تبادل به السلعة ، وأصبحت عبارة « نظرية العمل في القيمة » تنصرف عند اطلاقها إلى نظريـــة ريكاردو دون نظرية آدم سميث . ويلاحظ أن ريكاردو لم يخاط – كما فعل آدم سميث – بين مقياس القيمة Measure of value وسبب القيمة Cause of value وقـــد تنبه منذ البدايـــة إلى وجوب التفرقـــة بين الفكرتين . واذا كان ريكاردو قد اعتمد على العمل لتفسير القيمة فقد رفض الأخذ به كمقياس لها . وقد بين أن العمل كغيره من السلع يخضع لتقلبات في قيمة مبادلته . وعلى ذلك فان ما يعترض به على الذهب والفضة يصدق على العمل عند اتخاذه مقياسا للقيمة .

مشكلات النظرية :

أراد ريكاردو أن يقيم نظرية العمل تفسيرا عاما للقيمة في كل حالة يكون عليها النظام الاقتصادي . ولا تثير النظرية أية صعوبة اذا افترضنا تجانس عنصر العمل ، وصرفنا النظر عن العناصر الأخرى التي تدخل في انتاج السلعة . وقد رأينا أن النظرية في هذا الفرض تكون حتمية وظاهرة بذاتها . فاذا كان العمل هو عنصر الانتاج الوحيد ، وكان متجانسا في كل فروع الانتاج ، فان قيمة السلعة لا بد أن تكون متناسبة مع ما بذل فيها من عمل . ولكن الصعوبات الحقيقية للنظرية تبدأ عند إسقاط فرض التجانس ، ومواجهة العناصر الأخرى التي تدخل في انتاج السلعة إلى جانب عنصر العمل . فاذا كان العمل من أنواع مختلفة فلا يكفي أن نقول ان قيمة السلعة تتناسب مع ما بذل فيها من عمل ، بل يتعين علينا ايجاد أساس لمقارنة عمل من نوع معين بعمل من نوع آخر . دون

هذا الأساس تتعذر المقارنة بين النفقات للسلع التي تستخدم أنواعا مختلفة من العمل . وتثور صعوبة أخرى اذا نظرنا بعين الاعتبار إلى رأس المال والأرض . وظاهر أن القول ان قيمة السلعة تتناسب مع ما بذل فيها من عمل يتجاهل الموارد الحقيقية الأخرى التي ساهمت في انتاج السلعة . والواقع من الأمر أن المشكلة التي تواجه النظرية عند استبعاد فرض التجانس لا تختلف جوهريا عن المشكلة التي تواجهها عند اعتبار عنصري رأس المال والأرض . فهي تنحصر في امكان قياس الموارد الحقيقية التي بذلت في انتاج السلعة اذا كانت تلك الموارد من أنواع مختلفة بحيث يتعذر اضافة بعضها إلى بعض . وهذه هي المشكلة القديمة التي واجهت بتي وكانتيلون وستيوارت وآدم سميث في كل مرة حاول واحد من هؤلاء أن يلتمس تفسيرا للقيمة خارج نطاق السوق . وسترى الآن كيف حاول ريكاردو أن يعالج تلك المشكلة الأبدية .

(أ) نظرية العمل وعدم التجانس :

من الواضح أن نوع العمل يتفاوت من مهنة إلى أخرى ، بحسب مدى المهارة أو المشقة ، أو المخاطرة أو الثقة ، أو غير ذلك من أسباب التفاوت بين المهن المختلفة . وغني عن البيان أن ساعة من العمل الماهر لا تساوي ساعة من العمل العادي . فالعمل الأول يختلف في طبيعته عن العمل الثاني . فاذا كانت السلعة ا تتطلب ساعة من العمل الماهر ، والسلعة ب تتطلب ساعة من العمل العادي ، وكان العمل عنصر الانتاج الوحيد ، فان من المسلم أن النفقة الحقيقية لانتاج السلعة ا أكبر من النفقة الحقيقية للسلعة ب . والآن كيف يمكن المقارنة بين النفقة الحقيقية لانتاج السلعتين ؟ يجيب ريكاردو عن ذلك بأن الأنواع المختلفة من العمل يتم تقديرها في السوق ، وأن هذا التقدير يتفق إلى مدى بعيد مع ما يتضمنه كل نوع من مهارة أو مشقة :

« The estimation in which different qualities of labour are held, comes soon to be adjusted in the market with sufficient precision for

all practical purposes... The scale, when once formed, is liable to little variation. If a day's labour of a working jeweller be more valuable than a day's labour of a common labourer, it has long ago been adjusted, and placed in its proper position in the scale of value » (1).

بعبارة أخرى تتم المقارنة بين الأنواع المختلفة من العمل على أساس المقارنة بين معدل الأجور . فاذا كانت الساعة من العمل الماهر تساوي عشرة قروش ، والساعة من العمل العادي تساوي خمسة قروش ، فان معنى ذلك أن ساعة من العمل الماهر تساوي ساعتين من العمل العادي . وبهذا نستطيع المقارنة بين النفقات الحقيقية للسلع المختلفة حيث يتفاوت نوع العمل .

وظاهر أن ريكاردو يسلك في علاج المشكلة نفس الطريق الذي سلكه آدم سميث من قبل . ووجه الضعف في هذه الحجة لا يكاد يحتاج إلى تعقيب . فان نظرية العمل تعتمد على المجهود الذي بذل في انتاج السلع المختلفة لتفسير قيمة المبادلة بينها . فهي تعتمد على قوة خارجة عن نطاق السوق . ومن ثم فلا يجوز أن تكون العلاقة بين الأجور جزءا من هذا التفسير . حيث أن تلك العلاقة انما تكونت نتيجة للتفاعل بين قوى الطلب والعرض في اطار السوق . والاعتماد عليها لتفسير القيمة لا يخرج عن كونه مصادرة على المطلوب . ويتضح بطلان رأي ريكاردو من المثال الآتي :

افترض أن انتاج السلعة ا يتطلب ساعة من العمل الماهر ، وأن انتاج السلعة ب يتطلب ساعة من العمل العادي ، وأن أجر النوع الأول من العمل عشرة قروش وأجر النوع الثاني خمسة قروش . معنى ذلك وفقا لرأي ريكاردو أن الساعة من العمل الماهر تساوي ساعتين من العمل العادي ، وأن قيمة المبادلة بين السلعتين ا ، ب تكون :

وحدة من السلعة ا = وحدتين من السلعة ب

---

(١) Ricardo : « Principles », Ch. I, Section II.

والآن اذا زاد الطلب على السلعة ا ، وقل الطلب على السلعة ب ، فان ذلك يؤدي إلى زيادة ثمن ا ، وانخفاض ثمن ب . وحيث أننا نفترض الآن أن العمل هو عنصر الانتاج الوحيد ، فان ذلك لا بد أن يقترن بزيادة معدل الأجور للعمل الماهر ، وانخفاض معدل الأجور للعمل العادي . فيصبح أجر النوع الأول مثلا ستة عشر قرشا ، وأجر النوع الثاني أربعة قروش . ومعنى ذلك وفقا لرأي ريكاردو أن ساعة من العمل الماهر تصبح مساوية لأربع ساعات من العمل العادي ويتغير معدل التبادل بين السلعتين تبعا لتغير العلاقة بين معدل الأجور . وهذه نتيجة لا يمكن قبولها . فان كمية العمل التي بذلت في انتاج السلعتين لم تتغير رغم تغير العلاقة بين معدل الأجور . ويقتضي منطق نظرية العمل في القيمة أن يكون معدل التبادل متناسبا مع مقدار ما بذل من مجهود . وها نحن نرى أن معدل التبادل بين السلعتين يتغير تبعا لتغير العلاقة بين أجور الأنواع المختلفة من العمل .

وقد حاول ريكاردو دفع هذا الاعتراض بتقرير أن العلاقة بين معدل الأجور في المهن المختلفة تبقى ثابتة من جيل إلى آخر ، أو على الأقل تبقى ثابتة في المدة القصيرة ، وهذا كفيل ببقاء معدل الأجور ثابتا بين السلع المختلفة :

« ...Whatever inequality there might originally have been... it continues nearly the same from one generation to another; or at least, that the variation is very inconsiderable from year to year, and therefore, can have little effect, for short periods, on the relative value of commodities » **(1)**.

والفكرة الأساسية عند ريكاردو تنحصر في أن العلاقات بين أجور الأنواع المختلفة من العمل انما تعبر عن الندرة النسبية لهذه الأنواع . فاذا كان العمل الماهر نادرا نسبيا بالقياس إلى العمل العادي ، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أجر الأول بالقياس إلى الثاني . وتبقى تلك العلاقة قائمة طالما أن الندرة النسبية باقية على

(١) Ricardo : « Principles », Ch. I, Section II.

ما هي عليه . ولما كانت الندرة النسبية للأنواع المختلفة من العمل لا تتغير بسهولة من وقت إلى آخر ، فان العلاقة بين الأجور تبقى ثابتة مدة غير قصيرة .

غير أن هذه الحجة لا تواجه الاعتراض الأصلي من أنه لا يجوز الاعتماد على العلاقات الناشئة في إطار السوق لتفسير قيمة المبادلة بين السلع المختلفة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان ثبات الكميات الموجودة للأنواع المختلفة من العمل ، لا يعني ثبات ندرتها النسبية . فان الندرة النسبية تتوقف على الكمية الموجودة ، كما تتوقف على الطلب . فاذا زاد الطلب على ما ينتجه نوع معين من العمل ، فان ذلك يؤدي إلى زيادة ندرته النسبية وارتفاع أجره بالقياس إلى أجر الأنواع الأخرى . وتبدو أهمية ذلك اذا راعينا أن الأنواع المختلفة من العمل لا تدخل في السلع المختلفة بنسبة واحدة . فهناك سلع تتطلب قدرا كبيرا من العمل الماهر وقدرا ضئيلا من العمل العادي . وبالعكس توجد سلع أخرى تتطلب قدرا كبيرا من العمل العادي وقدرا ضئيلا من العمل الماهر . فاذا زاد الطلب على النوع الأول من السلع ، فان معنى ذلك زيادة الطلب على العمل الماهر (وهو العنصر الذي يدخل في السلعة بنسبة كبيرة) بقدر أكبر من زيادته على العمل العادي (وهو العنصر الذي يدخل في السلعة بنسبة ضئيلة) . وهذا يؤدي إلى زيادة الندرة النسبية للعمل الماهر . ويحدث العكس اذا زاد الطلب على النوع الثاني من السلع . فان ذلك يؤدي إلى زيادة الندرة النسبية للعمل العادي . وفي الحالتين تتغير العلاقة بين الأجور عما كانت عليه قبل حدوث التغير في الطلب . ومن ثم فلا يجوز الاعتماد على ثبات الكميات الموجودة من الأنواع المختلفة لعنصر العمل للقول بثبات ندرتها النسبية .

(ب) نظرية العمل وعنصر رأس المال :

من السهل علينا أن نتصور المشكلة التي تواجهها نظرية العمل في القيمة اذا اعتبرنا عنصر رأس المال إلى جانب عنصر العمل . فان النظرية تقرر أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل الذي بذل في انتاجها . غير أن رأس المال عنصر

ضروري لانتاج الغالبية الساحقة من السلع . وعلى ذلك لا يتصور إغفال هـذا العنصر عند تقدير النفقة الحقيقية لانتاج السلعة ، ولا يمكن بالتالي إغفاله عند تقدير العوامل التي تحكم قيمة المبادلة . فاذا كان إنتاج السلعة ا يتطلب عشر وحدات من العمل وخمس وحدات من رأس المال ، وكان إنتاج السلعة ب يتطلب خمس وحدات من العمل وعشر وحدات من رأس المال ، فكيف تتحدد قيمة المبادلة بين السلعتين ؟ ظاهر أننا لا نستطيع القول هنا ان قيمة السلعة ا ضعف قيمة السلعة ب على أساس أن كمية العمل اللازمة لانتاج الأولى ضعف كمية العمل اللازمة لانتاج الثانية . فالعمل ليس هو عنصر الانتاج الوحيد . ولو أننا اتخذنا رأس المال معيارا للنفقة الحقيقية لانتهينا إلى أن قيمة السلعة ب ضعف قيمة السلعة ا حيث أن رأس المال المستخدم في انتاج السلعة ب ضعف رأس المال المستخدم في انتاج السلعة ا . وعلى ذلك فان عنصر العمل وحده لا يمكن أن ينفرد بتفسير قيمة المبادلة، ولا بد من أن يقوم هذا التفسير على أساس كل الموارد الحقيقية المستخدمة في انتاج السلعة . هذه هي المشكلة التي تواجهها نظرية العمل في القيمة.

والعقبة الأولى التي يتعين إزالتها ترجع إلى صعوبة التعبير عن رأس المال بوحدات حقيقية . فان رأس المال يتخذ صورا مختلفة . فهو يتمثل في رأس المال الثابت كالآلات والبناء وغير ذلك من أدوات الانتاج التي لا تستهلك باستخدامها مرة واحدة في العملية الانتاجية ، وانما يتم استهلاكها على فترات تطول أو تقصر بحسب طبيعة الأداة الانتاجية . ويتمثل أيضا في رأس المال المتغير كالمادة الأولية التي تستهلك باستخدامها مرة واحدة في العملية الانتاجية . والسلعة تحتاج عادة إلى هذين النوعين من رأس المال . فاذا أمعنا النظر في الموارد الحقيقية التي استخدمت في انتاج وحدة من المنسوجات إلى جانب عنصر العمل والأرض ، نجد أنها تؤول إلى ما اقتضته تلك الوحدة من مادة أولية ، والى مقدار ما يخصها من رأس المال الثابت . والواقع أننا نستطيع أن نغض النظر — كما فعل ريكاردو — عن المادة الأولية . ذلك أن المادة الأولية المستخدمة في انتاج أية سلعة ليست الا نتاج المرحلة السابقة من مراحل العملية الانتاجية . ومن ثم فهي سلعة بدورها

يمكن أن تحلل إلى مادة أولية أخرى وإلى ناتج العمل ورأس المال الثابت في المرحلة الانتاجية السابقة . هذه المادة الأولية الأخرى تحلل بدورها إلى مادة أولية والى ناتج العمل ورأس المال الثابت في مرحلة سابقة . وهكذا تؤول المادة الأولية في التحليل النهائي إلى ناتج العمل وأدوات الانتاج . بناء على ذلك يمكن أن نركز النظر على رأس المال الثابت الذي يساهم في انتاج السلعة .

ولا ريب في أن رأس المال بهذا المعنى ينصرف إلى كميات غير متجانسة . فاذا قلنا ان انتاج السلعة ا يقتضي عشر ساعات عمل وخمس وحدات من رأس المال ، فما هي « الوحدة الحقيقية » Real unit التي يمكن التعبير بها عن رأس المال ؟ ظاهر أن قوام الوحدة الحقيقية هو مقدار ما استهلك من الآلات ، والمباني ، وأدوات الانتاج بسبب انتاج تلك السلعة . وهذه كميات غير متجانسة لا يمكن أن يضاف بعضها إلى بعض . فلا يمكن أن نضيف جزءا من آلة إلى جزء من مبنى إلى جزء من أدوات الانتاج الأخرى . ويترتب على ذلك أننا لا نستطيع التعبير عن هذا الخليط بوحدات حقيقية من رأس المال ، ولا نستطيع بالتالي مقارنة وحدة من رأس المال المستخدم في سلعة بوحدة من رأس المال المستخدم في أخرى حيث أن هذه الوحدة لا وجود لها الا في مجال التصور البحت .

وقد حاول ريكاردو مواجهة هذه الصعوبة بارجاع رأس المال إلى عنصر العمل الذي ساهم في انتاجه . فهو لا ينظر إلى الآلة في ذاتها وانما إلى مقدار العمل الذي ساهم في انتاجها . وكأن هذه الآلة تمثل قدرا من العمل المختزن stored-up labour يتعاون مع العمل العادي — أي العمل غير المختزن — في انتاج السلع المختلفة . ويصدق ذلك بالنسبة إلى كل عنصر آخر من عناصر رأس المال الثابت . ومن ثم يفرق ريكاردو — في انتاج كل سلعة — بين نوعين من العمل :

العمل المباشر direct labour وينصرف إلى المجهود الانساني الذي ينصب مباشرة على انتاج السلعة .

والعمل غير المباشر indirect labour وينصرف إلى المجهود الانساني الذي انصب على الآلات والمباني والأدوات المستخدمة في انتاج السلعة .

هذان النوعان من العمل هما قوام النفقة الحقيقية . وهكذا استطاع ريكاردو أن يتخلص من مشكلة التعبير عن رأس المال بوحدات حقيقية ، وأن يرجع كل الموارد المستخدمة في انتاج السلعة إلى عنصر العمل دون غيره .

تطبيقا لهذه النظرة اذا كان انتاج وحدة من المنسوجات يقتضي عشر ساعات عمل وكمية معينة من رأس المال ، فان العشر ساعات تمثل العمل المباشر الذي بذل في انتاج السلعة . أما رأس المال فانه يمثل العمل غير المباسر . فاذا افترضنا أن العمل غير المباشر في هذه الحالة يساوي أربع عشرة ساعة ، فان النفقة الحقيقية لوحدة من المنسوجات تكون :

١٠ ساعات من العمل المباشر + ١٤ ساعة من العمل غير المباشر = ٢٤ ساعة عمل .

ويقال مثل ذلك بالنسبة لسلعة القمح مثلا . فاذا كان انتاج الوحدة يقتضي خمس ساعات عمل وكمية معينة من رأس المال ، فان هذه الكمية من رأس لمال يمكن ترجمتها إلى ساعات من العمل غير المباشر . اذا افترضنا أنها تساوي ثلاث ساعات ، فان النفقة الحقيقية لوحدة من القمح تكون :

٥ ساعات من العمل المباشر + ٣ ساعات من العمل غير المباشر = ٨ ساعات عمل .

وتتحدد قيمة المبادلة بين السلعتين بين كمية العمل المباشر وغير المباشر الذي بذل في انتاج كل منهما . ففي المثال السابق تكون قيمة مبادلة المنسوجات بالنسبة للقمح هي :

وحدة من المنسوجات = ٣ وحدات من القمح

حيث أن ذلك هو المعدل الذي يتناسب مع كمية العمل الكلية التي بذلت في

انتاج السلعتين . وينتهي ريكاردو من ذلك إلى تقرير أن قيمة المبادلة للسلعة لا تتوقف فقط على العمل المباشر الذي بذل في انتاجها ، وانما تتوقف كذلك على العمل غير المباشر الذي بذل في انتاج الآلات والأدوات والمباني التي استخدمت فيها :

« Not only the labour applied immediately to commodities affect their value, but the labour also which is bestowed on the implements, tools, and buildings, with which such labour is assisted » (1).

ويتغير معدل التبادل بين السلعتين تبعا للتغير في كمية العمل اللازمة لانتاج كل منهما . فاذا حدث تقدم فني في صناعة المنسوجات أدى إلى اختصار العمل abridgement of labourn اللازم لانتاجهـــا ، تتغير قيمة المبادلة تبعا لذلك . افترض انه عـــلى أثر حدوث تغير فني ، أصبحت الوحدة من المنسوجات تتكلف ساعتين من العمل المباشر بدلا من عشر ، مع بقاء كمية العمل غير المباشر على ما هي عليه ؛ فان النفقة الحقيقية للوحدة تصبح ست عشرة ساعة (٢ ساعة من العمل المباشر + ١٤ ساعة من العمل غير المباشر) ؛ ويصبح معدل التبادل بين المنسوجات والقمح هو :

وحدة من المنسوجات = ٢ وحدة من القمح

ونصل إلى نتيجة مماثلة إذا حدث تقدم فني أدى إلى اختصار العمل غير المباشر اللازم لانتاج السلعة . فاذا حدث تقدم فني في صناعة آلات النسيج بحيث أصبحت الآلة أقل ثمنا ، أو أكثر انتاجا أو احتمالا ، فان ذلك يعني نقصان كمية العمل غير المباشر . ويتغير معدل التبادل بينها وبين السلع الأخرى تبعا لذلك . بل ان معدل التبادل يتأثر باختصار العمل في أية مرحلة سابقة من مراحل الانتاج. فان سلعة المنسوجات ليست الا حلقة في سلسلة طويلة تشتمل على صناعة الغزل وزراعة القطن ، وصناعة آلات الغزل ، والآلات الزراعية ، والنقل والتأمين

---

(١) Ricardo : « Principles », Ch. I, Section III.

غير ذلك من الخدمات التي تساهم في وصول السلعة إلى المرحلة التي نحن بصددها . اذا حدث تقدم فني في أية حلقة من حلقات هذه السلسلة : فان ذلك يؤثر على كمية العمل غير المباشر في سلعة المنسوجات . والفرق الوحيد بين اختصار العمل المباشر ، واختصار العمل غير المباشر ، أن الأول يقع بأكمله على السلعة موضع البحث ، أما الثاني فان أثره يتوزع على عدد كبير من السلع . فاذا حدث تقدم فني في صناعة النقل فان ذلك يعود بالفائدة على سلعة المنسوجات وعلى كل السلع الأخرى التي تعتمد على صناعة النقل . ويبدو أن ريكاردو يريد أن يقول أن اختصار العمل المباشر أكثر أهمية من اختصار العمل غير المباشر من حيث التأثير في قيمة المبادلة [1] .

هذه هي الفكرة العامة التي صدر عنها ريكاردو في معالجته لمشكلة رأس المال . ولكن هل يعتبر ذلك صياغة كاملة لنظرية العمل في القيمة ؟ وهل يكفي التمييز بين العمل المباشر والعمل غير المباشر لادخال رأس المال في الصورة ؟ لاحظ أن نظرية العمل في القيمة تقرر أن قيمة السلعة تتحدد بكمية للعمل اللازمة لانتاجها . ومن ثم فان النظرية لا تستكمل مقوماتها الا اذا كان في مقدورنا تحديد كمية العمل التي تدخل في انتاج السلعة . وهذا لا يثير أية صعوبة في حالة العمل المباشر ؛ حيث أن العمل المباشر يمكن تحديده تحديداً كميا بالنظر إلى عدد الساعات أو عدد الأيام التي يتطلبها انتاج السلعة . أما بالنسبة للعمل غير المباشر فليس ثمة طريقة لتحديد الكمية التي دخلت منه في انتاج السلعة . فاذا كان انتاج سلعة معينة يتطلب استخدام رأس المال في صورة أو أخرى ؛ فما هي الطريقة التي تمكننا من ترجمة هذا المورد إلى كمية معينة من العمل دون غيرها . لقد افترضنا في الامثلة السابقة أن رأس المال المستخدم يمثل أربع عشرة ساعة ، أو ثلاث ساعات . ولكن هذا كله من قبيل الافتراض التحكمي . وليس هناك أي أساس لاختيار رقم دون آخر . وواضح أن هذا لا يكفي بالنسبة لنظرية

---

(١) « Principles », Gonner's edition, Ch. I., Section, III, p. 20.

العمل في القيمة . فلا بد من التعبير عن رأس المال المستخدم في انتاج أية سلعة بكمية معينة من العمل دون غيرها بحيث نستطيع القول ان هذه الكمية المعينة تمثل الموارد المستخدمة في انتاج السلعة . بهذا التحديد الكمي نستطيع معرفة ما اذا كانت النفقة الحقيقية لهذه السلعة أكبر من النفقة الحقيقية لانتاج سلعة أخرى . واذا كانت أكبر أو أقل فما هو الفرق على وجه التحديد . أما الافتراض التحكمي لكمية العمل غير المباشر فهو من نسج الخيال البحت ، ولا يصلح أساسا لنظرية العمل في القيمة . والواقع أن النظرة إلى رأس المال على أنه عمل مختزن لا تزيد في جوهرها عن تقرير أن رأس المال يؤثر بصفة عامة في قيمة المبادلة . وهذه مسألة لا نزاع فيها . والمسألة الهامة تنحصر في معرفة مدى تأثير رأس المال على وجه التحديد . وهذا ما تعجز فكرة العمل غير المباشر عن مواجهته .

ولعل ريكاردو قد أحس بهذه الصعوبة ولو أننا لا نجد في كتابه ما يشير صراحة إلى ذلك . ولكننا نلاحظ أنه لا يكتفي بفكرة العمل غير المباشر ، ويحاول في الأقسام الأخيرة من الفصل الأول بحث نظرية العمل باستعراض أمثلة فردية للتدليل على صحة النظرية أو لبيان ما يرد عليها من استثناءات . ويمكن ارجاع هذه الأمثلة الفردية إلى حالتين :

الحالة الأولى :

اذا كان رأس المال المستخدم في انتاج سلعة معينة يساوي رأس المال المستخدم في انتاج سلعة أخرى من حيث الكمية ومدى الاحتمال [1] واليك المثال الذي يسوقه ريكاردو لتصوير هذه الحالة :

افترض أن رأس المال المستخدم في انتاج السلعة ا يساوي مائة جنيه وأن رأس المال المستخدم في انتاج السلعة ب يساوي مائة جنيه كذلك . وأن رأس

(١) ريكاردو : الفصل الاول ، القسم الثالث .

المال في السلعتين على درجة واحدة من الاحتمال بحيث أنه يستهلك خلال فترة متساوية .

افترض أن عشر ساعات عمل تنتج بالتعاون مع رأس المال في السلعة الأولى عشرين وحدة .

وأن عشر ساعات عمل تنتج بالتعاون مع رأس المال في السلعة الثانية عشر وحدات . في هذه الحالة تكون النفقة الحقيقية المستخدمة في انتاج عشرين وحدة من السلعة ا مساوية للنفقة الحقيقية في انتاج عشر وحدات من السلعة ب . ومعنى ذلك أن :

عشرين وحدة من ا = عشر وحدات من ب

واذا نحن صرفنا النظر عن رأس المال ، واقتصرنا على العمل المباشر الذي استخدم في انتاج السلعتين ؛ نجد أن كمية العمل المباشر اللازمة لانتاج عشرين وحدة من ا تساوي كمية العمل المباشر اللازمة لانتاج عشر وحدات من ب . فان معدل التبادل بين السلعتين على أساس العمل وحده يكون :

عشرين وحدة من ا = عشر وحدات من ب

وهذا هو نفس معدل التبادل الذي ننتهي اليه اذا نحن أخذنا بعين الاعتبار العمل ورأس المال .

وينتهي ريكاردو من هذا المثال إلى تقرير أنه اذا كان رأس المال متساويا في السلعتين من جميع الوجوه ؛ فان وجوده لا يؤثر في قيمة المبادلة . بل ان قيمة المبادلة بدلالة العمل وحده تكون هي بعينها قيمة المبادلة بدلالة العمل ورأس المال .

ويلاحظ أن هذا المثال ليس الا صورة خاصة من حالة عامة وهي الحالة التي يدخل فيها رأس المال مع العمل بنسبة واحدة في كل السلع . فاذا كانت وحدة من العمل تقترن دائما بوحدتين من رأس المال في كل فروع الانتاج ؛

فان قيمة المبادلة بدلالة العمل تكون بالضرورة مساوية لقيمة المبادلة بدلالة العمل ورأس المال معا .

فاذا كانت الوحدة من السلعة ا تتكلف ثلاث وحدات من العمل وست وحدات من رأس المال ، وكانت الوحدة من السلعة ب تتكلف وحدة من العمل ووحدتين من رأس المال ؛ فان معدل التبادل بين السلعتين لا بد أن يكون :

وحدة من ا = ٣ وحدات من ب

حيث أن هذا هو المعدل الذي يمثل العلاقة بين كمية العمل التي بذلت في انتاج السلعتين (٣ : ١) ، أو العلاقة بين كمية رأس المال (٦ : ٢) أو العلاقة بين كمية العمل ورأس المال معا .

غير أن افتراض دخول رأس المال مع العمل بنسبة واحدة في كل السلع يعالج مشكلة تعدد عناصر الانتاج عن طريق تجاهلها . فان هذا الافتراض يتضمن العودة إلى عنصر واحد . فاذا كان عنصر العمل يقترن مع رأس المال بنسبة واحدة ، فاننا نستطيع افتراض أنهما عنصر واحد مركب composite factor قوامه ١ عمل : ٢ رأس مال أو أية نسبة أخرى نشاء . وبدلا من قولنا أن السلعة ا تتكلف ثلاث وحدات من العمل وست وحدات من رأس المال يمكن القول انها تتكلف ثلاث وحدات من العنصر ا المركب أو القوة المنتجة ، وأن السلعة ب تتكلف وحدة واحدة من هذا العنصر ومن ثم فان هذا الفرض مجرد من الأهمية .

الحالة الثانية :

اذا كان رأس المال المستخدم في انتاج سلعة معينة لا يساوي رأس المال المستخدم في انتاج سلعة أخرى من حيث الكمية أو مدى الاحتمال [١] . لاحظ

(١) ريكاردو : الفصل الاول : القسم الرابع والخامس .

ريكاردو أن السلع تتفاوت فيما بينها من حيث مدى اعتمادها على رأس المال . فهناك سلع تتطلب كمية كبيرة من رأس المال ، في حين أن بعض السلع الأخرى تتطلب كمية ضيئلة نسبيا . كذلك يتفاوت رأس المال من حيث مدى احتماله . فهناك أنواع من رأس المال لا تستهلك إلا بعد سنين طويلة ، وهناك أنــواع تستهلك في مدة قصيرة . وتعتمد بعض السلع بصفة رئيسية على رأس المال من النوع الأول ، بينما تعتمد سلع أخرى بصفة رئيسية على رأس المال من النوع الثاني . وقد حاول ريكاردو تصوير هذه الحالة بالمثال الآتي :

افترض أن رب العمل استخدم مائة عامل لانتاج آلة للنسيج ، وأن انتاج هذه الآلة استغرق مدة سنة .

وافترض أن رب العمل في فرع آخر — وليكن القمح — استخدم مائــة عامل لانتاج خمسمائة أردب مثلا خلال سنة .

في هذه الحالة تكون كمية العمل التي بذلت في انتاج آلة النسيج مساوية لكمية العمل التي بذلت في انتاج خمسمائة أردب قمح ، وتكون قيمة المبادلة بــين السلعتين

آلة النسيج = خمسمائة أردب

افترض أن رب العمل في صناعة النسيج استخدم الآلة في السنة التالية مع مائة عامل لانتاج عشرة آلاف متر من المنسوجات .

وأن رب العمل في القمح استخدم مائة عامل في السنة التالية لانتاج نفس الكمية من القمح وهي خمسمائة أردب .

ومعنى ذلك أن كمية العمل التي بذلت فيانتاج عشرة آلاف متر من المنسوجات تساوي مائتي عامل (مائة عامل تمثل العمل المباشر ومائة عامل تمثل العمل غير المباشر الذي بذل في انتاج الآلة) ، في حين أن كمية العمل التي بذلت في انتاج خمسمائة أردب قمح تساوي مائة عامل . ومقتضى هذا طبقا لنظرية العمل في

القيمة أن عشرة آلاف متر من المنسوجات تساوي ألف أردب من القمح . غير أن ريكاردو ينتهي في هذا المثال إلى أن عشرة آلاف متر من المنسوجات تساوي أكثر من ألف أردب . أي أن قيمة المبادلة لا تتناسب تماما مع كمية العمل التي بذلت في انتاج السلعتين . والسبب الذي يقدمه ريكاردو لتفسير عدم دقة نظرية العمل في هذا المثال ينحصر في أن رب العمل لا بد أن يقتضي ربحا عن رأس ماله خلال المدة اللازمة لانتاج آله النسيج . ويترتب على اضافة الربح أن تصبح قيمة المبادلة للمنسوجات أكبر من قيمتها وفقا لكمية العمل اللازمة لانتاجها :

« On account then of the different degrees of durability of their capitals, or, which is the same thing, on account of the time which must elapse before one set of commodities can be brought to market, they will be valuable, not exactly in proportion to the quantity of labour bestowed on them — they will not be as two to one, but something more, to compensate for the greater length of time which must elapse before the most valuable can be brought to market » (1).

ويلاحظ أن المثال السابق ينصرف إلى المقارنة بين سلعة يستخدم فيها رأس المال (وهي المنسوجات) وسلعة لا يستخدم فيها رأس المال أصلا (وهي القمح) ولكن من البديهي أننا نستطيع تعميم القاعدة التي تستقي من هذا المثال إلى الحالات التي يدخل فيها رأس المال في السلع المختلفة بنسب مختلفة . والنتيجة التي ينتهي اليها ريكاردو تلخص في أنه اذا كان رأس المال يدخل بنسب مختلفة فان نظرية العمل في القيمة لا تفسر بدقة قيمة المبادلة بين السلع ، حيث أننا نجد أن قيمة المبادلة للسلعة التي يدخل فيها رأس المال بنسبة كبيرة تزيد عن القيمة التي تقتضيها كمية العمل التي بذلت في انتاج السلعة .

وتصدق هذه القاعدة على الحالات التي يتفاوت فيها مدى احتمال رأس المال . وحكم السلعة التي يكون رأس المال فيها أقل احتمالا ، كحكم السلعة

---

(١) Ricardo : « Principles », Ch. I, Section IV.

التي يدخل فيها رأس المال بنسبة كبيرة ، بمعنى أن قيمة السلعة التي يكون رأس المال فيها أقل احتمالا أكبر من قيمتها على أساس كمية العمل التي بذلت في انتاجها .

ويتضح مما تقدم أن ريكاردو لم يستطع الابقاء على نظرية العمل في القيمة عند اعتباره لعنصر رأس المال . والواقع أننا نلاحظ ترددا في موقف ريكاردو ازاء هذه المشكلة . ويبدو هذا التردد في الطبعات المختلفة من كتابه . فهو في الطبعة الأولى (١٨١٧) يقرر أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لانتاجها وأن هذه القاعدة تتأثر حيث يدخل رأس المال في انتاج السلع المختلفة بأقدار متفاوتة أو حيث يكون رأس المال متفاوتا في مدى احتماله . وهو في الطبعة الثانية (١٨١٩) يقرر أن نظرية العمل في القيمة لا تتأثر بتراكم رأس المال . ولكنه يعود في الطبعة الثالثة (١٨٢١) إلى رأيه الأول من وجوب تعديل النظرية عند اعتبار عنصر رأس المال . ويقرر في خطاب منه إلى ماكلوخ سنة ١٨٢٠ أنه لو أتيحت له فرصة كتابة الفصل الخاص بالقيمة من جديد لأدخل الربح — إلى جانب العمل — كعامل من العوامل التي تحكم قيمة المبادلة :

« I Sometimes think that if I were to write the chapter on value again which is in my book, I should acknowledge that the relative value of commodities was regulated by two causes instead of by one, namely, by the relative quantity of labour necessary to produce the commodities in question, and by the rate of profit for the time that the capital remained dormant, and until the commodities were brought to market » (1).

وترى من ذلك أن ريكاردو أدخل استثناءا خطيرا على نظرية العمل في القيمة . فان الحالة العادية التي تصدق على كافة السلع تقريبا هي الحالة التي تتفاوت فيها كميات رأس المال أو يتفاوت فيها مدى احتماله . وفي هذه الحالة

---

(١) « Letters of David Ricardo to J. R. McCulloch » edited by T.H. Hollander, 1895, p. 72.

العادية يعترف ريكاردو أن كمية العمل لا تكفي بمفردها لتفسير قيمة المبادلة ولا بد من مراعاة معدل الربح .

ونحن لا نتردد في وصف هذا الاستثناء بأنه عدول من ريكاردو عن نظرية العمل في القيمة وأخذ بصورة معدلة من نظرية نفقة الانتاج . وكأنه قد انتهى الى نفس مصير آدم سميث من حيث البدء بنظرية في العمل ثم التراجع عنهـا ازاء الصعوبات الفادحة الى نظرية أكثر قبولا من الناحية المنطقية . ولكنه لا يصرح في كتابه بهذا التراجع . ويكتفي بأن يصف هذا الاستثناء بأنه تعديـل modification للنظرية وليس عدولا عنها. ويدعوه تواضعه الى التصريح بأن كل عيب في النظرية يرجع الى القائل بها لا الى منطقها :

« The fault is not in the adequacy of the doctrine to account for all difficulties, but in the adequacy of him who has attempted to explain it. » (1)

(ج) نظرية العمل وعنصر الأرض :

وجه ريكارد اهتمامه الى بحث تأثير عنصر رأس المال على نظرية العمل في القيمة . ورأينا أنه بذل جهدا ضخما في سبيل ازالة هذه العقبة من طريق النظرية. غير أن جهوده لم تفض الى نتيجة مقنعة واضطر في النهاية الى التسليم بأن رأس المال يؤثر في قيمة المبادلة للسلع المختلفة . أما عنصر الأرض فاننا لا نجد له أثرا في الفصل الاول عن القيمة . وقد أجل ريكاردو بحث هذه المشكلة الى الفصل الثاني عند الكلام عن نظرية الريع ، حيث أنه وجد في هذه النظرية سبيلا الى استبعاد عنصر الأرض من قيمة المبادلة . وعلى ذلك فان العلاقة بين نظرية العمل في القيمة وعنصر الأرض لا تتضح الا بعد الاحاطة بنظرية ريكاردو في الريع وما يرتبط بها من ظاهرة تناقض الغلة . وسوف نكتفي هنا بالقدر الضروري

---

(١) « Letters of David Ricardo to J. R. McCulloch ».

لالقاء ضوء على المشكلة .

لم يحاول ريكاردو أن يثير فكرة تناقص الغلة أو تزايدها عند الكلام عن نظرية القيمة في الفصل الأول . ويبدو أنه آثر أن يركز النظر على مشكلة رأس المال ، ولم يجد ضرورة حينذاك أن يزيد الصورة تعقيداً بادخال قوانين الغلة . ومن ثم فقد أقام تحليله الأولى على افتراض ضمني وهو ثبات الغلة . ومعنى ذلك أن كمية العمل اللازمة لانتاج أية سلعة لا تتغير بتغير الكمية المنتجة من هذه السلعة . فسواء كان الناتج مائة وحدة أو ألف وحدة فان كمية العمل التي تتضمنه الوحدة تبقى على ما هي عليه .

غير أن ريكاردو أسقط هذا الافتراض في الفصل الثاني عند بحثه لنظرية الريع ، وأعاد صياغة نظرية القيمة على أساس تناقص الغلة . ومن البديهي أنه لا يكفي القول أن قيمة السلعة تحدد بكمية العمل اللازمة لانتاجها . فان تناقص الغلة يقتضي تفاوت كمية العمل التي تتضمنها الوحدات المختلفة من سلعة معينة. فكمية العمل التي تتضمنها سلعة القمح مثلا تتفاوت بتفاوت الأرض التي استخدمت في انتاجه . فالقمح الذي ينتج من أرض عالية الخصوبة يقتضي مجهودا أقل من المجهود الذي يقتضيه القمح من أرض منخفضة الخصوبة . وغير متصور أن تكون قيمة المبادلة للقمح الناتج من الأرض الأولى أقل من قيمة المبادلة للقمح الناتج من الأرض الثانية ، حيث أن القمح سلعة متجانسة ، ولا بد من أن يسود ثمن واحد في السوق ، وذلك بصرف النظر عن تفاوت كمية العمل التي تتضمنها الوحدات المختلفة .

وقد انتهى ريكاردو الى أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لانتاجها في أسوأ ظروف الانتاج :

« The exchangeable value of all commodities... is alway regulated, not by the less quantity of labour that will suffice for their production under circumstances highly favorable;... but by the greater quantity of

labour necessarily bestowed on their production by those who continue to produce them under the most unfavourable circumstances » (1).

ومن السهل أن نرى الأساس الذي بنيت عليه هذه القاعدة . فان الأرض الزراعية العالية الخصوبة محدودة الكمية في حين أن عدد السكان في زيـــادة مطردة . ويترتب على زيادة عدد السكان زيادة الطلب على المواد الغذائية . ولا بد أن يفضي ذلك الى استنفاد أجود أنواع الأراضي . ومن ثم يضطر المجتمع الى استخدام الأرض الأقل خصوبة . وهكذا كلما زاد عدد السكان انتقل حد الزراعة margin of cultivation الى أرض متضائلة في الخصوبة. ومعنى ذلك تزايد النفقة الحقيقية لانتاج المواد الغذائية . فاذا كان انتاج الأردب من القمح يتطلب عشر ساعات عمل في أكثر الأراضي الخصوبة ، فانه يتطلب أكثر من ذلك — خمس عشرة ساعة مثلا — في الأرض الأقل خصوبة ، ويتطلب عشرين ساعة عمل مثلا في أرض تلي الأرض الثانية في الخصوبة . وهكذا تتزايد النفقة الحقيقية لانتاج القمح كلما انتقل حد الانتاج — على أثر زيادة عدد السكان — الى أرض أقل خصوبة . افترض أن الأجر في الساعة عشرة قروش . في هذه الحالة تكون النفقة النقدية لانتاج الأردب على القطعة ا — وهي أكثر الأراضي خصوبة مائة قرش ، وتكون النفقة النقدية لانتاج الأردب على القطعة ب — التي تلي الأولى في الخصوبة — مائة وخمسين قرشا ، وتكون النفقة النقدية على القطعة جـ مائتي قرش . وبديهي أنه اذا اقتصر انتاج القمح على القطعة ا فان ثمن الأردب من القمح يكون مساويا لمائة قرش . أما اذا امتد انتاج القمح الى القطعة ب فلا بد أن يرتفع الثمن الى مائة وخمسين قرشا حيث أن ذلك الثمن يمثل القدر الأقل لاقناع صاحب القطعة ب بالاستمرار في الانتاج . وطالما أن المجتمع في حاجة الى القمح الناتج من تلك القطعة فلا بد من دفع الثمن الذي يتناسب مع نفقـــة الانتاج عليها . اذا امتد الانتاج مرة أخرى الى القطعة جـ فلا بد أن يرتفع ثمن

(١) Ricardo : « Principles.... », Chapter II.

القمح الى مائتي قرش حيث أن ذلك الثمن يمثل القدر الأقل لاقناع صاحب القطعة ج بالاستمرار في الانتاج . وحيث أننا نفترض أن المجتمع في حاجة الى القمح الناتج من تلك القطعة فلا مناص من دفع الثمن الذي يتناسب مع نفقة الانتاج عليها . وواضح أن قيمة المبادلة للقمح تتحدد بكمية العمل اللازمة في حد الانتاج ، وهي كمية العمل اللازمة في أسوأ ظروف الانتاج .

ومن الممكن أن يؤجل المجتمع امتداد حد الانتاج الى أرض أقل خصوبة عن طريق زيادة كمية العمل المستخدمة على أجود الأراضي . غير أن النتيجة النهائية واحدة ، حيث أن زيادة كمية العمل أو رأس المال المستخدم على قطعة معينة من الأرض لا بد أن يقترن بعد حد معين بتناقص الغلة . فاذا كانت الدفعة الأولى من العمل ورأس المال في القطعة ا تنتج مائة أردب مثلا ، فان استخدام دفعة ثانية مساوية للأولى كما وكيفا في نفس القطعة ينتج ثمانين أردبا مثلا ، والدفعة الثالثة تنتج ستين أردبا . وهكذا تزيد النفقة الحقيقية للقمح بزيادة الدفعات المتتالية من العمل ورأس المال على نفس القطعة من الأرض . وعلى ذلك اذا امتد حد الانتاج الى الدفعة الثالثة مثلا فلا مناص من ارتفاع ثمن القمح بما يتناسب مع نفقة الانتاج عن هذه الدفعة . حيث أن أي ثمن أقل من ذلك يدعو صاحب الأرض الى الامتناع عن استخدام الدفعة الثالثة . وواضح أنه لا فرق بين امتداد حد الانتاج الى أرض أخرى أقل خصوبة أو امتداده الى دفعة أخرى على نفس القطعة . ففي الحالين تتحدد قيمة المبادلة للقمح بكمية العمل اللازمة لانتاجه في أسوأ ظروف الانتاج أي أعلاها نفقة .

بقي بعد ذلك أن نثبت وجهة نظر ريكاردو في أن ريع الأرض لا يدخل في قيمة السلعة. ويتعين علينا منذ البداية الاحتراز في فهم مدلول الريع. فالريع كما ذكرنا آنفاً عند ريكاردو لا ينصرف إلى دخل الأرض بصفة عامة ؛ وانما إلى ما يحصل عليه صاحب الأرض زيادة عن القدر الضروري لاستمراره في الانتاج . افترض أن إنتاج القمح بدأ في القطعة أ حيث يتطلب انتاج الأردب عشر ساعات عمل بأجر

قدره عشرة قروش للساعة . في هذه الحالة يكون ثمن الأردب ١٠٠ قرش وهو القدر الأقل اللازم لاستمرار المنتج في الانتاج . اذا انتقل حد الانتاج إلى القطعة ب حيث يتطلب الأردب خمس عشرة ساعة عمل ، فان الثمن يرتفع إلى ١٥٠ قرشاً . وهذا هو الثمن الذي يباع به القمح سواء جاء من القطعة ا أو القطعة ب . ومعنى ذلك أن صاحب القطعة ا يحصل على خمسين قرشا في كل أردب زيادة عن المبلغ اللازم لاستمراره في الانتاج . فانه كان قانعاً بمائة قرش للأرب . غير أن امتداد حد الانتاج إلى أرض أقل خصوبة مكنه من الحصول على أكثر من مائة قرش للأرب .

والفرق بين المائة قرش والمائة وخمسين قرشا تمثل الريع لصاحب القطعة أ . أما صاحب القطعة ب – أي صاحب الأرض الحدية – فان الثمن الذي يباع به القمح يمثل القدر الأقل الذي يتعين الحصول عليه لاستمراره في الانتاج . ومن ثم فانه لا يحقق أي ريع .

اذا زاد عدد السكان وامتد حد الانتاج مرة أخرى إلى القطعة جـ حيث يتطلب الأردب عشرين ساعة عمل ؛ فان الثمن يرتفع إلى مائتي قرش . ومعنى ذلك زيادة مقدار الريع في القطعة ا ، وظهور الريع في القطعة ب . فان صاحب القطعة أ أصبح يحقق مائة قرش في كل أردب زيادة عن القدر الضروري لاستمراره في الانتاج . وصاحب القطعة ب أصبح يحقق خمسين قرشاً زيادة عن القدر الضروري لاستمراره في الانتاج . أما صاحب الأرض جـ وهي الأرض الحدية فانه لا يحقق أي ريع حيث أن الثمن يمثل القدر الأقل اللازم لبقائه في الانتاج . اذا انتقل حد الانتاج إلى القطعة د مثلا فان الريع يزيد في القطعة أ والقطعة ب ، ويظهر في القطعة جـ . أما صاحب القطعة د فانه لا يحقق أي ريع .

وترى من ذلك أن ثمن القمح يتحدد بنفقة الانتاج في الأرض الحدية ، وأن هذا الثمن لا يتضمن أي عنصر من عناصر الريع :

« The value of corn is regulated by the quantity of labour bestowed

on its production on that quality of land, or with that portion of capital, which pays no rent » (1).

وقد رتب ريكاردو على ذلك استبعاد الأرض من قيمة المبادلة للسلعة . فاذا كان الريع لا يدخل في ثمن السلعة ؛ فان عنصر الأرض لا يمكن أن يؤثر على قيمة مبادلتها . وهو ينتقد آدم سميث لعدوله عن نظرية العمل في القيمة نزولا على ما يقتضيه ظهور الملكية الفردية للأرض من دفع ريع لصاحبها . فقد أخطأ آدم سميث في ظنه أن الريع يدخل في ثمن السلعة ويؤثر بالتالي على قيمة مبادلتها :

« Corn which is produced by the greatest quantity of labour is the regulator of the price of corn; and rent does not and cannot enter in the least degree as a component part of its price. Adam Smith, therefore, cannot be correct in supposing that the original rule which regulated the exchangeable value of commodities, namely, the comparative quantity of labour by which they were produced, can be at all altered by the appropriation of land and the payment of rent. Raw material enters into the composition of most commodities, but the value of that raw material, as well as corn, is regulated by the productiveness of the portion of capital last employed on the land, and paying no rent : and therefore rent is not a component part of the price » (1).

ويمكن اجمال منطق الحجة في الخطوات الثلاث الآتية :

الخطوة الأولى : ان قيمة المبادلة تتحدد بكمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في حد الانتاج أي في أسوأ الظروف .

الخطوة الثانية : أن قيمة المبادلة بهذا المعنى لا تتضمن أي عنصر من عناصر الريع .

---

(١) Ricardo : « Principles », Chapter II.

(٢) Ricardo : Loc. cit.

الخطوة الثالثة : يترتب على الخطوة الثانية أن كمية الأرض التي تدخل في انتاج السلعة لا يمكن أن تؤثر في قيمة مبادلتها .

وقد نجح ريكاردو في اقناع جمهرة الاقتصاديين بهذه الحجة ، وأفلتت نظرية العمل في القيمة من النقد على هذا الأساس وذلك في حين أنها تعرضت لهجوم شديد لعجزها عن مواجهة مشكلة رأس المال . وكما يقول الأستاذ كانان :

« In the attempt to dislodge land and rent from standing alongside labour and wages, Ricardo enjoyed both in his own opinion and in that of economists for a century at least a success which was in great contrast to his acknowledged failure with regard to capital and interest » (2).

غير أن إمعان النظر في هذه الحجة يكشف عما فيها من ضعف كبير . ولا اعتراض على الخطوة الأولى أو الثانية من خطوات التحليل عند ريكاردو . فمن المسلم أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة عند حد الانتاج ، وأنها لا تتضمن أي عنصر من عناصر الريع . ولكن من الخطأ الصريح أن نرتب على ذلك عدم دخول الأرض في قيمة المبادلة للسلعة . فالأرض عنصر نادر من عناصر الانتاج ، وهي بهذه الصفة تؤثر على قيمة المبادلة لكل سلعة تساهم في انتاجها . وقد ضرب الأستاذ كانان مثالا يبين استحالة النتيجة التي انتهى اليها ريكاردو . افترض أن السلعة أ تتطلب نفس الكمية من العمل التي تتطلبها السلعة ب ولكنها تقتضي ستة أمثال كمية الأرض . لا يمكن أن ينازع أحد في أن قيمة المبادلة للسلعة أ تكون أكثر من قيمة المبادلة للسلعة ب . واذا حدث تقدم فني أدى إلى تقليل كمية الأرض اللازمة لانتاج السلعة أ مع بقاء كمية العمل على ما هي عليه ، فلا شك في انخفاض قيمة المبادلة لهذه السلعة . ومعنى ذلك أن كمية الأرض التي تدخل في انتاج السلعة لا بد أن تؤثر في قيمة مبادلتها .

في ضوء هذا التحليل نستطيع بيان وجه الضعف في حجة ريكاردو . فهو

---

(١) E. Cannan : « A Review of Economic Theory », pp. 177-8.

يقرن بين عدم حصول صاحب الأرض الحدية على ريع وبين عدم حصوله على دخل لقاء استخدام أرضه في العملية الانتاجية . وهذا هو المعنى الذي يستفاد من حجة ريكاردو . فهو يفترض أن صاحب الأرض الحدية لا يحصل على أي ثمن لقاء استخدام أرضه . ويصل إلى هذه النتيجة عن طريق بيان أنه لا يمكنه الحصول على ريع . والواقع أنه لا تلازم بين الاثنين . فصاحب الأرض الحدية يحصل على ثمن لخدمة أرضه ، غير أن هذا الثمن لا يتضمن أي عنصر من عناصر الريع . وتتضح هذه المسالة اذا عدنا إلى المعنى الخاص لكلمة ريع عند ريكاردو . فالريع لا ينصرف إلى كل دخل الأرض ، وانما إلى ذلك الجزء الذي يحصل عليه صاحب الأرض زيادة على القدر الضروري لاستمراره في الانتاج . والفرق بين صاحب الأرض الحدية وصاحب الأرض فوق الحدية لا يرجع إلى حصول الثاني على دخل وعدم حصول الأول على أي دخل . فالاثنان معاً يحصلان على دخل من استخدام أرضهما في الانتاج . غير أن صاحب الأرض الحدية يحصل على القدر الأقل الذي يتعين الحصول عليه لبقائه في الانتاج ، بحيث اذا انخفض دخله عن ذلك تنعدم مصلحته في ابقاء أرضه لانتاج السلعة التي هي فيها . أما صاحب الأرض فوق الحدية فانه يحصل على أكثر من القدر الضروري لاستمراره في الانتاج . وقد أطلق ريكارد اصطلاح الريع على هذا المبلغ الزائد عن القدر الضروري لاستمراره في الانتاج . فاذا انخفض ثمن السلعة إلى الحد الذي أطاح بهذا المبلغ الزائد فان صاحب الأرض يبقى في انتاج السلعة . وهو لا ينتقل إلى سلعة أخرى الا اذا بلغ الثمن في انخفاضه حدا يستوعب كل الريع وجزءا من القدر الأقل الذي يتعين الحصول عليه .

ويتضح مما تقدم أن صاحب الأرض الحدية يحصل على ثمن لخدمة أرضه وان كان لا يحصل على ريع . ولا شك أن هذا الثمن الذي يحصل عليه يؤثر في قيمة المبادلة للسلعة . ولا يمكن التسليم برأي ريكاردو الا في فرضين :

الفرض الأول : اذا كانت الأرض من الوفرة بحيث يمكن استخدامها في

الانتاج دون دفع أي ثمن لقاء ذلك . وهذا بديهي حيث أن الأرض حينذاك لا تكون عنصراً نادراً وحكمها حكم الهواء الذي لا يمكن أن يؤثر على قيمة المبادلة لأية سلعة .

الفرض الثاني : اذا كانت الأرض عنصراً نادراً ولكنها لا تصلح الا لانتاج سلعة واحدة دون غيرها ، في هذه الحالة يكون كل ما يحصل عليه صاحب الأرض ريعا بالمعنى الريكاردي . ويلزم ذلك من تعريف الريع . فهو يمثل ما يحصل عليه صاحب الأرض زيادة عن القدر الأقل الذي يتعين الحصول عليه لكي يستمر في انتاج السلعة . ولكن ما هو القدر الأقل في الفرض الذي نحن بصدده . واضح أن صاحب الأرض لا يستطيع الحصول على أي شيء خارج السلعة التي تصلح الأرض لانتاجها . أي أن القدر الأقل في هذا الفرض يساوي صفرا ؛ ويكون كل ما يحصل عليه صاحب الأرض في انتاج هذه السلعة ريعا . فانه مهما انخفض دخل الأرض لا يستطيع التحول من هذه السلعة الى غيرها ؛ بل انه يقنع بأي دخل تأتي به الأرض . ومعنى ذلك أن ما يحصل عليه صاحب الأرض لا يمكن أن يؤثر في ثمن السلعة . فهو نتيجة لهذا الثمن وليس سبباً له .

ولعل هذا الفرض يلقى ضوءاً على وجهة نظر ريكاردو . فهو يتكلم عن سلعة الغلال « corn » والغلال عند التقليديين سلعة رمزية بمعنى أنها ترمز إلى السلع الزراعية بصفة عامة . ونحن اذا نظرنا إلى السلع الزراعية باعتبارها سلعة واحدة فاننا نصل إلى صورة مماثلة للصورة التي يتضمنها الفرض الثاني . فالأرض لا تصلح الا للزراعة ، أي لا تصلح الا لسلعة واحدة بهذا المعنى الواسع لكلمة سلعة . ويكون دخل الأرض بأكمله ريعا لا يؤثر في قيمة المبادلة (1) ، ومن الممكن أن نجد في كتاب ريكاردو ما يؤيد هذا التفسير . فهو يكرر في أكثر من موضع أن الريع نتيجة للثمن وليس سبباً له . ولكن اذا كان هذا هو

(١) J. Robinson : Economics of Imperfect Competition; pp. 102 & 106.

المعنى الذي انصرف اليه ذهن ريكاردو ، فانه يتعين اعادة صياغة الحجة . فمن الخطأ القول أن الأرض لا تؤثر في قيمة المبادلة لأنها لا تحقق أي ريع . والصياغة الصحيحة هي أن الأرض لا تؤثر في قيمة المبادلة لأن كل ما تحصل عليه يعتبر ريعاً . وفي هذه الحالة يكون الاعتراض منصباً على الفرض لا على منطق الحجة . فالفرض هو أن الأرض لا تصلح الا لانتاج سلعة واحدة . وهذا ما لا يمكن التسليم به خصوصاً في سياق نظرية القيمة . حيث أن تلك النظرية تسعى إلى تفسير قيمة سلعة معينة بالنسبة لسلعة معينة أخرى . وعلى ذلك فافتراض أن السلع الزراعية بصفة عامة تقوم مقام سلعة واحدة افتراض غير مقبول . والا فكيف تستطيع النظرية أن تفسر قيمة المبادلة للقطن بالنسبة للقمح وكلاهما سلعة زراعية .

ونخلص من ذلك بأن مشكلة عنصر الأرض لا تزال قائمة بالنسبة لنظرية العمل في القيمة . ولا يجدي الالتجاء إلى نظرية الريع في علاج تلك المشكلة . فالقول ان الأرض الحدية لا تحصل على أي ريع لا يعني أنها لا تؤثر في قيمة المبادلة . والقول ان كل ما تحصل عليه الأرض يعتبر ريعاً يساعد على استبعاد المشكلة عن طريق افتراض لا يتفق ومقتضى نظرية القيمة .

ولكن من المهم أن نلاحظ أن ريكاردو قال بنظرية العمل لتفسير قيمةالمبادلة في المدة الطويلة . فالعلاقة بين أثمان السلع لا بد أن تكون متناسبة مع العلاقة بين كميات العمل في المدة الطويلة.أما في المدة القصيرة فان العلاقة بين الأثمان قد لا تعبر تماماً عن المجهود الذي بذل في انتاج كل سلعة :

« In speaking then of the exchangeable value of commodities, or the power of purchasing possessed by any one commodity, I mean always that power which it would poseesss, if not disturbed by any temporary or accidental cause, and which is its natural price » (1).

(١) Ricardo : « Principles, » Ch. IV. Gonner's edition; p. 69.

وعلى ذلك فالثمن الطبيعي عند ريكاردو هو الثمن الذي يعبر عن كمية العمل التي بذلت في انتاج السلعة . غير أن السوق قد يحيد عن هذا الثمن لاعتبارات عرضية مؤقتة . وقد بين ريكاردو أن ثمن السوق يتجه دائماً نحو الثمن الطبيعي عن طريق تنقل الموارد بين فروع الانتاج المختلفة . ولم يضف ريكاردو جديداً إلى ما قاله آدم سميث في هذا الصدد. بل لعل تحليل آدم سميث أكثر وضوحاً ودقة حيث أنه يقوم على تعريف نقدي للثمن الطبيعي أما ريكاردو فان الثمن الطبيعي يمثل علاقة أو نسبة بين قيمة سلعتين. وهذا من شأنه ادخال بعض التعقيد على مفهوم عملية التوازن .

الفصل الثامن

نظرية القيمة بعد ريكاردو

العودة إلى آدم سميث :

لم تحظ نظرية العمل في القيمة كما صاغها ريكاردو بقبول عدد كبير من رجال النظرية التقليدية . وقد رأينا فيما سبق كيف بلغت نظرية العمل ذروتها على يد ريكاردو ، وكيف حاول أن يتغلب على الصعوبات المنطقية التي تعترض طريقها . ولكن الواقع أن محاولات ريكاردو ساهمت في الكشف عن ضعف تلك النظرية . فقد استعرض ريكاردو مشكلات النظرية من حيث عدم تجانس عنصر العمل ، ومن حيث عنصر رأس المال والأرض ودخولهما في انتاج السلع المختلفة . وكان استعراضه لتلك المشكلات كافياً للافصاح عن مدى ما تعانيه النظرية من ضعف . فان ريكاردو لم يتقدم كثيراً عن آدم سميث في علاج مشكلة عدم التجانس . وبقيت مشكلة رأس المال قائمة رغم الجهد الكبير الذي بذله ريكاردو للتخلص منها . وهكذا تلاشت تلك البساطة الخداعة التي ميزت النظرية في صورتها الأولية ، وأضحت النظرية وقد أحاطت بها سحابة كثيفة من الصعوبات والتحفظات .

ويعتبر مالتس في طليعة الذين حملوا لواء المعارضة لنظرية العمل في القيمة .

بل يمكن القول انه قاد حملة النقد لأفكار ريكاردو في كل مسألة من المسائل الاقتصادية. ولم في يقف نقده عند حد الجزئيات ، وانما تجاوز ذلك إلى الطريقة العامة التي انتهجها ريكاردو للوصول إلى الأحكام الاقتصادية . فهو ينعي على ريكاردو تجريده وعدم رجوعه للوقائع مما أدى إلى تعميمات لا تصلح وصفاً لسير النظام الاقتصادي . بعبارة أخرى لم يكن مالتس كبير الثقة في الطريقة الاستنباطية التي التزمها ريكاردو ، وهي تبدأ من فروض مبسطة وترتب نتائجها بناء على تلك الفروض . وكان يرى وجوب أن تستقى أحكام علم الاقتصاد من استقراء عدد كبير من الوقائع . وهي الطريقة التي اتبعها في كتابه الشهير عن السكان . وكان هذا الخلاف بين ريكاردو ومالتس بداية الخلاف الكبير الذي نشب فيما بعد بين أنصار الطريقة الاستنباطية من ناحية ، وأنصار الطريقة الاستقرائية من ناحية أخرى . ولعلنا نلمس أثر ذلك في العنوان الذي اختاره مالتس لكتابه عن مبادىء الاقتصاد (١٨٢٠) . فقد أسماه « مبادىء الاقتصاد السياسي مع النظر إلى تطبيقاتها العملية » .

« Principles of political Economy considered with a view to their practical application ».

فالصبغة العملية لمبادىء الاقتصاد السياسي هي التي تعني مالتس . وكأنه أراد أن يعرب عن نقده لريكاردو حتى في عنوان الكتاب . ولهذا السبب عينه كان اقتراب مالتس من آدم سميث . فقد كان هذا الأخير شديد الشغف بالوقائع والتاريخ الاقتصادي . وكان يربط دائماً بين تحليله النظري وملاحظاته على سير الحياة . وهذه هي الطريقة التي تروق لدى مفكر مثل مالتس . ويبدو ذلك بوجه خاص في نطاق نظرية القيمة . فقد أخذ مالتس الكثير عن آدم سميث . بل يمكن القول أن أفكاره تعتبر إحياء لآراء آدم سميث بعد تنقيتها من بعض المتناقضات .

تنبه مالتس إلى أن الجانب الأكبر من الغموض في أفكار آدم سميث إنما يرجع إلى خلطه بين مقياس القيمة ونظرية القيمة أو سببها . ومن ثم فقد عمد

مالتس إلى التفرقة بدقة بين هاتين الفكرتين . فان ما يصلح مقياسا للقيمة لا يصلح بالضرورة تفسيراً لها ، كما أن تفسير القيمة لا يقتضي حتماً ايجاد مقياس لها. وسنرى كيف أن مالتس اتخذ العمل مقياساً للقيمة مع رفض الأخذ به كتفسير للقيمة .

أما فيما يتعلق بمقياس القيمة فقد أشار مالتس إلى أن الثمن النقدي لا يعطينا صورة عن القيمة الحقيقية للسلعة . ذلك أن قيمة النقود تتغير من مكان إلى آخر ، ومن زمان إلى آخر . ومن ثم فلا يجوز التعويل على ثمن السلعة لقياس قيمتها الحقيقية :

« If we are told that a certain quantity of cloth in a particular country will exchange for ten ounces of silver, or that the revenue of a particular sovereign, seven or eight hundred years ago, was 400,000 pounds a year, these statements of nominal value do not tell us whether the cloth is obtained with facility or difficulty or whether the resources of the sovereign are abundant or scanty. Without further information on the subject, we should be quite at a loss to say, whether it would be necessary to sacrifice the worth of ten days labour to obtain the cloth, or a hundred days; whether the king in question might be considered as having a very inadequate revenue, or whether the sum mentioned was so great as to be incredible » (1).

فالثمن النقدي للسلعة باعتبارة كمية مطلقة لا يبين مدى المشقة أو السهولة التي تعترضنا في سبيل الحصول على السلعة . ويتعين ايجاد مقياس آخر للقيمة يتفادى ما يعتري قيمة النقود من تقلبات . وقد انتهى مالتس إلى أن العمل خير مقياس للقيمة الحقيقية . وهو يقتفي أثر آدم سميث في الأخذ بالعمل الذي تبادل به السلعة labour commanded ، ويرفض الأخذ بالعمل الذي تتضمنه

---

(١) T. R. Malthus : « Principles of Political Economy » : Chapter II, Section, ed. published by Basil Black well.

السلعة . فان هذا المعيار الأخير اذا صح كتفسير للقيمة فانه لا يصلح مقياساً لها . حيث أن السلعة تتضمن موارد أخرى حقيقية غير العمل . والعمل الذي تتضمنه السلعة لا يشمل الا جزءاً من هذه الموارد . أما العمل الذي تبادل به السلعة فهو يعبر عن كل ما استخدم في انتاج السلعة من موارد حقيقية .

« The labour worked up in a commodity (maybe) the principal cause of its value, but it is not a measure of it. The labour which a commodity will command is not the cause of its value, but it (is) the measure of it » (1).

وترى في هذه العبارة تأكيد التفرقة بين مقياس القيمة وسبب القيمة . فالعمل الذي تتضمنه السلعة لا يصلح مقياساً لقيمتها وان جاز اعتباره تفسيراً للقيمة . والعمل الذي تبادل به السلعة لا يصلح تفسيراً للقيمة وان كان يصلح مقياساً لها .

وواضح أن مالتس لم يضف جديداً إلى ما قاله آدم سميث . فقد اتخذ العمل الذي تبادل به السلعة كمقياس لقيمتها رغبة في تفادي التقلبات النقدية ؛ وهذا هو نفس الأساس الذي صدر عنه آدم سميث . وهو ينظر إلى العمل من حيث المشقة التي يحسها القائم به ؛ وهي نفس النظرة التي التزمها آدم سميث لدفع الاعتراض الخاص بتغير قيمة المبادلة للعمل . ولا فرق بين الاثنين الا من حيث أن آدم سميث كان يخلط بين مقياس القيمة وسببها ، أما مالتس فقد كان حريصاً على التفرقة بدقة بين الفكرتين .

هذا عن مقياس القيمة ، أما عن سببها فان مالتس يرفض نظرية العمل في أية صورة من صورها . أما العمل الذي تبادل به السلعة فهو لا يصلح الا مقياسا للقيمة ولا يمكن أن يتخذ تفسيرا لها . وأما العمل الذي تتضمنه السلعة فهو يعجز عن تفسير القيمة في أغلب الحالات . وقد أشار مالتس الى أن رأس المـــال

---

(١) Malthus : « Principles... », Chapter II, Section IV.

يدخل في كل السلع تقريباً بنسب مختلفة . وهذا من شأنه إبطال نظرية العمل في القيمة ؛ حيث أن صاحب رأس المال لا بد أن يقتضي ربحا عن رأس ماله وعلى ذلك فان قيمة المبادلة لا تتناسب مع ما بذل من عمل في انتاج السلعة .

كيف تفسر قيمة المبادلة اذن ؟ تفسر قيمة المبادلة بقانون الطلب والعرض :

« ...The value of commodities in money or their prices are determined by the demand for them, compared with the supply of them. And this law appears to be so general, that probably not a single instance of a change of price can be found, which may not be satisfactorily traced to some previous change in the state of demand or supply » (1).

ولا شك أن مالتس قد تأثر هنا أيضا بأفكار آدم سميث . ولكن الواقع أنه يفوق آدم سميث في تحليله لفكرة الطلب ، وفي ربطه بين نفقة الانتاج وعرض السلعة .

أما من حيث الطلب فان مالتس يفرق بين ما يسميه مدى الطلب extent of demand وبين حدة الطلب intensity of demand وهو يبين أن ثمن السلعة انما يتغير بناء على التغير في حدة الطلب عليها . وهذه التفرقة تكاد تكون مطابقة للتفرقة الحديثة بين تمدد الطلب وانكماشه من ناحية ، وبين ظروف الطلب من ناحية أخرى .

ذلك أننا نفرق الآن بين تأثير الثمن على الكمية المطلوبة ، وتأثير الطلب على الثمن . أما تأثير الثمن على الكمية المطلوبة فهو معروف ، وينحصر في أنه اذا زاد الثمن انخفضت الكمية المطلوبة ، واذا نقص الثمن زادت الكمية المطلوبة . وتسمى زيادة الكمية المطلوبة على أثر نقصان الثمن بتمدد الطلب extension of demand كما يسمى نقصان الكمية المطلوبة على أثر زيادة الثمن بانكماش الطلب contraction of demand والمهم هو أن تغير الكمية المطلوبة هنا ، سواء بالتمدد

---

(١) Malthus : « Principles, Ch. II, Section II.

أو الانكماش ، انما يرجع الى تغير الثمن وحده . ونحن نفترض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الكمية المطلوبة . وتسمى هذه العامل الأخرى ظروف الطلب على السلعة ، وهي تشمل عدد المستهلكين ودخل المستهلكين وأذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى . كل هذه العوامل نفترض بقاءها على حالها عند بحث تأثير الثمن على الكمية المطلوبة وذلك حتى نستطيع أن نقطع بأن كل تغير في الكمية المطلوبة انما يرجع الى تغير الثمن وحده . وتصور تلك العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة — من حيث أن الثمن هو العامل المؤثر — بمنحنى للطلب على السلعة . ويكون الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى معبرا عن الانتقال من ثمن وكمية مطلوبة ، الى ثمن آخر وكمية مطلوبة أخرى .

أما تأثير الطلب على ثمن السلعة فهو يتمثل بالتغير في ظروف الطلب . فاذا زاد عدد المستهلكين أو دخلهم ، أو تغيرت أذواقهم بالاقبال على السلعة ، أو ارتفعت أثمان السلع الأخرى ، قلنا انه حصل تغير بالزيادة في ظروف الطلب ، ولا بد أن يفضي ذلك الى ارتفاع ثمن السلعة طالما أن العرض باق على ما هــو عليه . واذا انخفض عدد المسهلكين أو دخلهم ، أو تغيرت أذاقهم بالانصراف عن السلعة ، أو انخفضت أثمان السلع الأخرى ، قلنا انه حصل تغير بالنقصان في ظروف الطلب . ولا بد أن يفضي ذلك الى انخفاض ثمن السلعة طالما أن العرض باق على ما هو عليه . ومعنى ذلك بيانيا هو انتقال منحنى الطلب الى اليمين في حالة حصول تغير بالزيادة في ظروف الطلب ، وانتقاله الى اليسار في حالة حصول تغير بالنقصان في ظروف الطلب .

وقد أصبحت هذه التفرقة بين تمدد الطلب وانكماشه من ناحية ، والتغير في ظروف الطلب من ناحية أخرى من أوليات التحليل الاقتصادي . ولكنها لم تكن كذلك في أوائل القرن التاسع عشر . ونحن لا نجد في كتاب آدم سميث صدى لهذه التفرقة ولا شك أن مالتس يعتبر رائدا في هذا المضمار . وعنده أن مدى الطلب extent of demand يعبر عن الكمية المطلوبة فعلا عند أي ثمن

من الأثمان . ولبيان وجهة نظره افترض ثبات عدد المستهلكين ودخلهم وأذواقهم وأثمان السلع الأخرى . في هذه الحالة يمكن تصوير العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة بمنحنى معين للطلب ، يبين الكمية المطلوبة عند كل ثمن من الأثمان . فاذا كان المعروض من السلعة يساوي ١٠٠٠ وحدة مثلا فاننا نستطيع أن نجد على منحنى الطلب ذلك الثمن الذي يجعل الكمية المطلوبة ١٠٠٠ وحدة كذلك . فاذا زاد المعروض بحيث أصبح ١٥٠٠ وحدة مثلا فاننا نستطيع أن نجد على منحنى الطلب ثمنا أقل من الثمن الأول تكون الكمية المطلوبة عنده مساوية تماما للكمية المعروضة . وعلى ذلك فان الكمية المطلوبة فعلا تصبح مساوية بالضرورة للكمية المعروضة فعلا حيث أن الثمن يرتفع أو ينخفض على النحو الذي يحقق هذا التساوي بين الكميتين . وهذا هو معنى قول مالتس :

« The actual extent of the demand, compared with the actual extent of the supply are always nearly equal to each other. If the supply be ever so small, the extent of the demand cannot be greater; and if the supply be ever so great, the extent of the demand will in most cases increase in proportion to the fall of price occasioned by the desire to sell, and the consumption will finally equal the production » (1).

وواضح من هذه العبارة أن الصورة التي في ذهن مالتس عن « مدى الطلب » تمثل حالة التغير في الكمية المطلوبة بسبب تغير الثمن مع بقاء ظروف الطلب ثابتة ، أي أنها حالة الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب .

أما حدة الطلب فهي مطابقة تماماً لما نسميه الآن ظروف الطلب . واليك مضمون هذا الاصطلاح عند مالتس :

« The causes which tend to raise the price of any article... are an increase in the number, wants, and means of the demanders,... and the causes which lower the price are a diminution in the number, wants,

(١) Malthus : Op. cit., Ch. II, Sect. II.

and means of the demanders...

Now the first class of these causes is obviously calculated to call forth the expression of a greater intensity of demand, and the other of a less » (1).

وعلى ذلك فان حدة الطلب تتوقف على عدد المستهلكين ، ورغباتهم أو أذواقهم ، ودخلهم . فاذا زاد عدد المستهلكين أو دخلهم أو زادت رغباتهم ؛ فان ذلك يعني زيادة حدة الطلب . وهذا يؤدي الى ارتفاع الثمن على افتراض بقاء العرض على ما هو عليه . واذا نقص عدد المستهلكين أو دخلهم ، أو نقصت رغباتهم فان ذلك يعني نقصـــان حدة الطلب . وهذا يؤدي الى انخفاض الثمن على افتراض بقاء العرض على ما هو عليه . وواضح أن زيادة حدة الطلب تطابق تماما حدوث التغير بالزيادة في ظروف الطلب ، وان نقصان حدة الطلب تطابق تماماً حدوث تغير بالنقصان في ظروف الطلب . والحالة الأولى تصور بيانيـــا بانتقال منحنى الطلب بأكمله الى اليمين ، والحالة الثانية تصور بيانيا بانتقال منحنى الطلب بأكمله الى اليسار .

هذا من حيث الطلب ، أما من حيث العرض ، فقد استخدم مالتس اصطلاح « مدى العرض » extent of supply بنفس المعنى الذي استخدم به اصطلاح مدى الطلب . أي أنه يعني الكمية المعروضة عند كل ثمن من الأثمان على افتراض بقاء ظروف العرض على ما هو عليه . ولكنه يتجنب اصطلاح «حدة العرض». ومع ذلك فان امعان النظر فيما كتبه مالتس يشير الى أنه كان يلتزم نفس التفرقة بين التغير في الكمية المعروضة على أثر تغير الثمن وبين التغير في الظروف الخاصة بعرض السلعة . ويبدو أنه يدخل في ظروف عرض السلعة كل تغير في نفقة انتاجها .

بعد هذا التحليل يقرر مالتس أن ثمن السلعة لا يتغير بناء على التغير في مدى

---

(١) Malthus : Loc. Cit.

الطلب أو في مدى العرض وانما بناء على التغير في العلاقة بين ظروف الطلب وظروف العرض :

« It is evidently, therefore, not merely the extent of actual demand, nor even the extent of actual demand compared with the extent of the actual supply, which raises prices, but such a change in the relation between demand and supply, as renders necessary the expression of a greater intensity of demand....

And in the same manner, it is not merely the extent of actual supply, nor the extent of the actual supply compared with the extent of the actual demand... that lowers prices; but such a change in the relation of the supply compared with the demand as renders a fall of price necessary... »(1).

بعبارة أخرى لمعرفة ما يطرأ على أثمان السلع من تقلبات يتعين علينا أن ننظر الى العلاقة بين الطلب والعرض . على أن يفهم أن «الطلب» لا يعني الكمية المطلوبة فعلا عند أي ثمن من الأثمان ، وانما ظروف الطلب من عدد المستهلكين ودخلهم وأذواقهم . كذلك لا يعني العرض الكمية المعروضة فعلا عند أي ثمن من الأثمان وانما ظروف عرض السلعة . اذا فهم الطلب والعرض بهذا المعنى استطعنا أن نفسر كل تغير يطرأ على أثمان السلع :

« If the terms demand and supply be understood, and used in the way here described, there is no case of price, whether temporary or permanent, which they will not determine » (1).

فكل تغير في الثمن سواء كان التغير عرضيا أو دائما ، يفسر بالعلاقة بين الطلب والعرض . ولقد أراد مالتس أن يعارض آدم سميث في هذه النقطة . فان آدم سميث كان يفرق بين ثمن السوق والثمن الطبيعي . فثمن السوق يتوقف على

---

(١) Malthus : « Principles », Ch. II, Sect. III.

(٢) Malthus : Loc. Cit.

العلاقة بين المطلوب والمعروض من السلعة . أما الثمن الطبيعي فهو الثمن الكافي لدفع الأجور والأرباح والريع بناء على معدلها الطبيعي . أي أن الثمن الطبيعي عند آدم سميث يتحدد بنفقة انتاج السلعة . وقد يعلو ثمن السوق أو يهبط عن هذا الثمن الطبيعي تبعاً للتقلبات العرضية التي تطرأ على الطلب والعرض . ولكنه يتجه دائماً نحو الثمن الطبيعي . فاذا زاد ثمن السوق عن الثمن الطبيعي ، فان معنى ذلك أن بعض عناصر الانتاج تحصل على أكثر من معدلها الطبيعي . وهذا يجتذب الموارد نحو انتاج السلعة بالقدر الذي ينزل بثمنها الى الثمن الطبيعي . واذا نقص ثمن السوق عن الثمن الطبيعي ، فان معنى ذلك أن بعض عناصر الانتاج تحصل على أقل من معدلها الطبيعي . وهذا يصرف الموارد عن انتاج السلعة بالقدر الذي يرتفع بثمنها نحو الثمن الطبيعي .

ولم يرق هذا التحليل في نظر مالتس . وعنده أن الثمن الطبيعي ، كثمن السوق ، يتحدد أيضاً بالعلاقة بين الطلب والعرض :

« ...the great law of demand and supply is called into action to determine what Adam Smith calls natural prices, as well as what he calls market prices » (1).

وقد وصل مالتس الى هذه النتيجة عن طريق تحليله للعلاقة بين نفقة الانتاج وعرض السلعة . ذلك أن آدم سميث لم يقف طويلا لتمحيص هذه العلاقة ، فهو اذ يتكلم عن عرض السلعة يذكر « الكمية التي ترد الى السوق » دون أن يعنى ببيان العوامل التي تدخل في تحديد الكمية . وقد بين مالتس أن هذه الكمية انما تتحدد بنفقة انتاج السلعة . فاذا حدث تقدم في أدى الى انخفاض نفقة انتاج السلعة فان ذلك يقتضي زيادة العرض. حيث أن انخفاض نفقة الانتاج يدفع المنتجين الى زيادة الكمية التي يستعدون لانتاجها عند كل ثمن من الأثمان . فاذا كان المنتج ينتج ١٠٠٠ وحدة مثلا عندما يكون الثمن ١٠ قروش للوحدة ؛ فان انخفاض النفقة يدفعه الى انتاج أكثر من ١٠٠٠ وحدة عند نفس الثمن . كذلك

(١) Malthus : « Principles », Ch. II, Sect. III.

يؤدي انخفاض النفقة الى تحول بعض المنتجين من السلع الأخرى الى هذه السلعة . وهكذا يزيد عرض السلعة . وبالعكس اذا ارتفعت نفقة الانتاج ، بسبب فرض ضريبة مثلا ، فان ذلك يقتضي نقصان عرض السلعة . حيث أن ارتفاع نفقة الانتاج يدفع المنتجين الى تقليل الكمية التي يستعدون لانتاجها عند كل ثمن من الأثمان . كذلك يؤدي ارتفاع النفقة الى تحول بعض المنتجين من هذه السلعة الى السلع الأخرى . وهكذا ينخفض عرض السلعة .

ويلزم من ذلك انه اذا كان للنفقة أي تأثير على ثمن السلعة ، فان هـذا التأثير انما يحدث عن طريق التغير في عرض السلعة . هذا من ناحية ، ومـن ناحية أخرى فان النفقة ذاتها ليست مستقلة عن فعل قانون الطلب والعرض ، بل انها تتحدد ، كما يتحدد ثمن السلعة ، بالعلاقة بين الطلب والعرض . فـان نفقة الانتاج تحلل الى أجور للعمل ، وأرباح لصاحب رأس المال ، وريـع لصاحب الأرض . وهذه جميعها ليست الا ثمنا لعناصر الانتاج ، ومن ثم فهي خاضعة في تحديدها لقوة الطلب والعرض . فاذا كان انتاج السلعة يتطلب نوعا خاصا من العمل الماهر ، فاننا نجد أن أجر هذا النوع من العمل يجاوز بكثير أجر العمل العادي . والسبب في ذلك انما يرجع الى ندرة العمل الماهر أي الى العلاقة بين الطلب عليه وعرضه . ويقال مثل ذلك بالنسبة لرأس المال والأرض . ومن ثم فالقول ان الثمن الطبيعي أو العادي يتحدد بنفقة الانتاج يقف عند ظواهر الأمور ولا ينفذ الى أعماقها . فان نفقة الانتاج ليست الا نتيجة للتفاعل بين قوى الطلب والعرض ؛ الطلب على عناصر الانتاج وعرض هذه العناصر .وبهذا تزول التفرقة بين الثمن الطبيعي وثمن السوق :

« Natural... prices appear to be regulated by (the principle of demand and supply), as well as market prices, and the only difference is that the former are regulated by the ordinary and average relation of the supply to the demand, and the latter, when they differ from the former, are determined by the extraordinary and accidental relations

of the supply to the demand » (1).

في هذه المسألة كذلك يقترب مالتس كثيرا من التحليل الحديث . فنحن نفرق الآن بين الثمن في المدة القصيرة ، وبين الثمن العادي أو الثمن في المدة الطويلة . ولا ترجع هذه التفرقة الى أن أحدهما يتحدد بقوى الطلب والعرض ، والآخر يتحدد بغير ذلك . فالأثمان جميعها تتحدد بالتفاعل بين قوى الطلب والعرض . والفرق يرجع الى المدة التي نأخذها بعين الاعتبار . ففي المدة القصيرة لا يتسع الوقت أمام المنتجين لتغيير الكمية المنتجة . ويكون كل تغير في عرض السلعة راجعا الى التغير في الكمية المخزونة لدى التجار . أما في المدة الطويلة فان الوقت يتسع أمام لمنتجين لاحداث كل تغير ينشدونه بما في ذلك تغيير الطاقة الانتاجية لمشروعاتهم ، والتنقل بين فروع الانتاج المختلفة . ومن ثم فان ثمن التوازن في المدة القصيرة هو الثمن الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة ؛ على أساس أن كل تغير في الكمية المعروضة يرجع الى تغير المخزون لدى التجار . وثمن التوازن في المدة الطويلة هو الثمن الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة ، على أساس أن الوقت قد اتسع أمام المنتجين لاحداث أي تغيير يشاءون . لذلك كان ثمن التوازن في المدة القصيرة ثمنا مؤقتا حيث أنه يتكون في ظل قوى اقتصادية كامنة لا تلبث أن تتحرك وتؤثر فيه . أما ثمن التوازن في المدة الطويلة فهو ثمن دائم حيث أنه يتكون بعد أن تستنفد القوى الاقتصادية كل طاقتها . ومن هنا كانت تسميته بالثمن العادي . وجوهر هذه الفكرة عند مالتس . والفرق بين تحليله والتحليل الحديث انما يرجع الى فرق في الاصطلاحات .

ويتضح مما تقدم أن نظرية مالتس في القيمة تتفق في خطوطها الكبرى مع نظرية آدم سميث . كلاهما نبذ نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة ، وفضل عليها نظرية العمل الذي تبادل به السلعة . وكلاهما اعتمد على فكرة الطلب

(١) Malthus : « Principles », Ch. II, Sect. III.

والعرض لتفسير تقلب الأثمان . غير أن مالتس يتفوق على آدم سميث في عدد من المسائل :

١ — كان مالتس حريصاً على التفرقة بدقة بين مقياس القيمة وسبب القيمة . ولم يبحث نظرية العمل في أية صورة من صورها الا بصدد بحث مقياس القيمة . وقد تفادى بذلك ما تردى فيه آدم سميث من غموض بسبب خلطه بين مقياس القيمة وسبب القيمة .

٢ — يعتبر مالتس صاحب الفضل في التفرقة بين الكمية المطلوبة فعلا وظروف الطلب على السلعة ، وبين الكمية المعروضة فعلا وظروف عرض السلعة. وقد ساهم بذلك في توضيح العلاقات بين الثمن من ناحية والطلب والعرض من ناحية أخرى . وما زالت تلك التفرقة من القواعد الجوهرية في النظرية الاقتصادية الى الوقت الحاضر . أما آدم سميث فقد كان يتكلم عن الطلب والعرض اجمالا دون أن يفرق بين تأثير الثمن على الكمية المطلوبة أو المعروضة ، وتأثير ظروف الطلب أو العرض على الثمن .

٣ — استطاع مالتس أن يعمم قانون الطلب والعرض بحيث يستعان به لتفسير كل تغير يطرأ على ثمن السلعة ، ولا فرق في ذلك بين الثمن الطبيعي وثمن السوق . أما آدم سميث فقد كان يفرق بين ثمن السوق الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض ، والثمن الطبيعي الذي يتحدد بنفقة انتاج السلعة . ولا شك أن مالتس أقرب الى النظرية الحديثة من آدم سميث.

التقليد الفرنسي :

رأينا أن فكرة المنفعة لم تلعب دورا مذكورا في نظرية القيمة عند آدم سميث أو ريكاردو أو مالتس . فهي عند آدم سميث تدخل في تحديد قيمة الاستعمال Value in use للسلع المختلفة . أما قيمة المبادلة — وهي النطاق الصحيح لنظرية القيمة — فقد انتهى آدم سميث الى أن منفعة السلعة لا شأن لها بتحديدها. والسلعة

كبيرة المنفعة ، قد تكون ضئيلة القيمة والعكس بالعكس . وقد وقف ريكاردو عند حد تقرير أن المنفعة صفة عامة يتعين توافرها في كل سلعة لكي تصبح ذات قيمة . ومتى توافرت هذه الصفة أصبح تحديد قيمة مبادلتها منوط باعتبارات أخرى لا شأن للمنفعة بهـــا . وقد جرى مالتس مجرى آدم سميث وريكاردو من حيث صرف النظر عن المنفعة كعامل من العوامل التي تدخل في تحديد قيمة المبادلة. وكان حريا به أن يرى الصلة بين المنفعة وقيمة المبادلة فقد انفرد مالتس بتحايل أعمق للطلب على السلعة ، وأوضح أن حدة الطلب intensity of demand تتوقف على عدد المستهلكين ودخلهم وأذواقهم . والصلة واضحة بين أذواق المستهلكين وبين منفعة السلعة . غير أن مالتس لم يستطع أن يتحرر من السنة التي التزمها آدم سميث وريكاردو . وهو ينبذ فكرة المنفعة في الصفحات الأولى من كتابه . بل انه يذهب الى أبعد مما ذهب اليه آدم سميث . فهو يعترض عـــلى اصطلاح « قيمة الاستعمال » . ويرى وجوب الاحتفاظ بكلمة القيمة للاشارة الى الظاهرة التي تهم علم الاقتصاد وهي قيمة المبادلة (١) .

يمكن اذن القول أن الفكر الاقتصادي الانجليزي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يرفض الاعتماد على فكرة المنفعة لتفسير قيمة المبادلة . غير أننا نلمح تقليداً آخر في الفكر الاقتصادي الفرنسي خلال نفس الفترة . فقد وجد في فرنسا عدد من الاقتصاديين يصدرون عن فكرة المنفعة لتفسير قيمة المبادلة . ولعل كونديلك Condillac خير ممثل لهؤلاء قبل النظرية التقليدية . وقد جعل كونديلك الفرد وحاجاته بؤرة الاهتمام في الـــدراسة الاقتصادية . وأودع أفكاره في كتابه Traité de Sansations سنة ١٧٥٤ ثم أعقب ذلك بكتابه « Le commerce et le gouvernement considérés relativement l'un àl'autre ».

وقد ظهر الأخير سنة ١٧٧٦ وهي نفس السنة التي ظهر فيها كتاب آدم

---

(١) Malthus : « Principles... » Ch. I. Sec. I.

سميث . ونقطة البداية عند كوندياك تختلف كل الاختلاف عنها عند معاصريه . فان السلعة تستمد قيمتها من منفعتها لا من نفقة انتاجها . وكما يقول كوندياك :

« Une chose n'a pas une valeur parce qu'elle coûte, mais elle coûte parce qu'elle a une valeur » (1).

وهذه نظرة جديدة الى نفقة الانتاج وعلاقتها بالقيمة . فقيمة الشيء لاترجع الى نفقة انتاجية كما يقول كانتيلون وآدم سميث . بل ان نفقة انتاجه ترجع الى قيمته ، أي أن نفقة الانتاج مسألة لاحقة على القيمة . ويتعين علينا أن ننظر الى اعتبار آخر لتفسير القيمة . وقد وجد كوندياك هذا الاعتبار في منفعة السلعة أو صلاحيتها لاشباع الحاجات الانسانية :

« Les choses n'aient une valeur que parce qu'elles ont des qualités qui les rendent propres à nos usages, elles n'auraient point de valeur pour nous, si nous ne jugions point qu'elles ont, en effet, ces qualités » (2)

فالصلاحية لاشباع الحاجات الانسانية هي الصفة الجوهرية التي تضفي قيمة على السلع المختلفة . فاذا كانت السلعة في تقديرنا غير صالحة لاشباع أي حاجة من حاجاتنا أصبحت عارية عن القيمة .

ولكن هل تكفي المنفعة لتفسير قيمة الأشياء ؟ أحس كوندياك أن المنفعة بمفردها تعجز عن تفسير قيمة المبادلة . وليس أدل على ذلك من الماء والهواء وهما على ما هما عليه من المنفعة الكبيرة ولكنهما مجردان من قيمة المبادلة . ومن ثم فقد أضاف كوندياك شرط الندرة rareté . فالسلعة لا تتمتع بقيمة في المبادلة الا اذا كانت نافعة ونادرة . وواضح أن معيار المنفعة معيار شخصي ، بمعنى أنها تتوقف على مدى صلاحيتها لاشباع حاجة شخص معين . ومن ثم فان

---

(١) Condillac : « Le Commerce et le Gouvernement ». Vide : Gonnard : Histoire des doctrines économiques » 252-256.

(٢) Condillac : Le Commerce et le Gouvernement », Vide : Gonnard, Loc. cit.

السلعة قد تكون كبيرة النفع لشخص ، ولكنها عديمة النفع بالنسبة لآخر . وقد أراد كوندياك أن يبقى على هذا الطابع الشخصي للقيمة فيما يتعلق بشرط الندرة كذلك . فالندرة لا ترجع الى الكمية الموجودة من السلعة ، ولكن الى عقيدتنا عن هذه الكمية . فاذا كان الشخص يعتقد أن السلعة نادرة كانت كذلك :

« C'est dans l'opinion qu'on a des quantités, plutôt que dans les quantités mêmes, que se trouvent l'abondance, la surabondance et la disette » (1).

وترى من ذلك أن كوندياك يلتمس تفسيراً لظاهرة القيمة بعيداً عن نفقة الانتاج أو عن كمية العمل المبذول في السلعة . وهو يرى القيمة كعلاقة بين الحاجة التي يحسها الفرد والسلعة التي تصلح لاشباع تلك الحاجة . وشتان بين تلك النظرة الشخصية للقيمة وبين النظرة الموضوعية التي سادت الفكر الاقتصادي الانجليزي منذ وليم پتي الى مالتس . وقد تمكن كوندياك عن طريق تلك النظرة من دحض آراء الطبيعيين في فائدة التجارة . وكان الطبيعيون يرون أن التجارة نشاط اقتصادي عقيم حيث أنها تنحصر في تبادل قيم متساوية . ولكن من الواضح بناء على التحليل الشخصي للقيمة أن منفعة السلعة بالنسبة للبائع غير منفعتها بالنسبة للمشتري . ومن هذا التفاوت في المنفعة تتولد فائدة التجارة .

انتقلت تلك النزعة الشخصية في تفسير القيمة من كوندياك الى جان باتست ساي Jean-Baptiste Say إمام الفكر التقليدي في القارة الأوروبية . وقد تأثر ساي الى مدى بعيد بأفكار آدم سميث . وكان كتابه Traité d'économie politique (١٨٠٣) خير داعية لتلك الأفكار في فرنسا وفي القارة الأوروبية بصفة عامة . ولكن من الاجحاف بحق ساي أن نظن أنه وقف عند ترديد أفكار آدم سميث . فالواقع من الأمر أنه ساهم مساهمة قيمة في تطور الفكر الاقتصادي .

Condillac : « Le commerce et le gouvernement » Vide : Gonnard : op., cit., p. 254-255.

وقد بدت أفكار آدم سميث على يديه في ثوب جديد . فهو يصوغها صياغة منطقية منزهة عن الغموض أو التر دد أو التناقض . وفي سياق تلك الصياغة يستكمل نقصها ، ويجلي غموضها، ويبعث فيها شعاعا من الابداع والتجديد. وليس هنا مقام التفصيل في بيان الاصالة عند جان باتست ساي . ولكن مما لا ريب فيه أنه أول من أثار بصورة جدية مشكلة المنهاج methodology في الدراسة الاقتصادية. وقد ارتبط اسمه بقانونه الشهير في الأسواق loi des débouchés ذلك القانون الذي حدد موقف النظرية التقليدية من مشكلة البطالة طوال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين . وهو بعد ذلك يأخذ عن كانتيلون تلك التفرقة بين الرأسمالي والمنظم ويجعلها من خصائص النظرية الاقتصادية الى الوقت الحاضر. في كل هذه المسائل كان ساي من قادة الفكر الاقتصادي .

أما في نطاق نظرية القيمة فان ساي يقف بين كوندياك وآدم سميث . فهو يرفض دون تردد نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة ، ويميل الى نظرية نفقة الانتاج وقانون العرض والطلب لتفسير قيمة المبادلة . ولكنه لا يأخذ آراء آدم سميث خالصة دون تحوير . بل انه يمزج بينها وبين آراء كوندياك وينتهي الى نظرية في القيمة تفسح المجال للنزعة الشخصية .

وتبدو تلك النزعة الشخصية واضحة في مطلع كتابه حيث يربط بين قيمة الأشياء ومنفعتها :

« La valeur que les hommes attachent aux choses, a son premier fondement dans l'usage qu'ils en peuvent faire... Toujours est-il vrai que si les hommes attachent de la valeur à une chose, c'est en raison des ses usage : Ce qui n'est bon à rien, ils n'y mettent aucun prix.

« Cette faculté qu'ont certaines choses de pouvoir satisfaire aux divers besoins des hommes, qu'on me permette de la nommer utilité » (1).

---

(١) J—B. Say : « Traité »; Livre premier, chapitre premier.

فقيمة الشيء ترجع في أساسها الأول الى صلاحيته لاشباع الحاجات الانسانية أي أنها ترجع الى منفعته. والمنفعة هي الصفة التي تضفي قيمة على السلع المختلفة. وغني عن البيان أن هذه النظرة الى القيمة تعتبر ترديدا لرأي كونديلاك وخروجا صريحا على أفكار آدم سميث وريكاردو. ومن هنا كان تعريف ساي للانتاج بأنه خلق لمنفعة وليس خلقا لمادة.

« La production n'est point une creation de matière, mais une creation d'utilité » (2).

وهذا أيضا تعريف يفصح عن النظرة الشخصية للنشاط الاقتصادي بصفة عامة ويرفض النظرة المادية التي ميزت الفكر الاقتصادي الانجليزي. ولم يــر ساي محلا للتفرقة التي أجراها سميث بين العمل المنتج productive labour الذي يسفر عن شيء مادي ملموس، والعمل غير المنتج unproductive labour الذي يستهلك فور القيام به. فان هذه التفرقة مقبولة في إطار النظرة المادية للانتاج ولكنها لا تتفق مع تعريف الانتاج بأنه خلق لمنفعة.

ولم يستطع ساي عند الكلام عن نظرية القيمة أن يغفل أثر قانون الطلب والعرض أو نفقة الانتاج. ولكنه نجح في أن يلقي ضوءا على الدور الذي تقوم به المنفعة في هذا الصدد. ولقد وصل الى ذلك عن طريق تحليله لطلب الأفراد على السلعة. فالأفراد متساوون من حيث علاقتهم بالسوق. فهم يواجهون ثمناً واحدا لكل سلعة، وعددا واحدا من السلع. غير أن الكمية التي يطلبها كل واحد منهم تختلف عن الكمية التي يطلبها الآخرون. ويرجع ذلك الى تفاوتهم في الأذواق وفي مستوى الدخل. ويتمثل التفاوت بين الأذواق في تفــاوت الأهمية التي يعلقها كل مستهلك على السلع المختلفة. وقد أشار الى أن كــل مستهلك يرتب حاجاته على حسب أهميتها. فالسلعة أ مثلا قد تحتل مكــان الصدارة بالنسبة لمستهلك معين حيث أنها تساهم في اشباع حاجة مفضلة لديه

(١) J—B. Say : « Traité », Loc. cit.

على سائر الحاجات . ولكنها قد تكون عديمة الأهمية بالنسبة لمستهلك آخر لأنها لا تساهم في اشباع حاجة ذات بال في تقديره . ومن ثم يتفاوت طلب الأفراد على السلعة . فاذا كان ثمنها في السوق عشرة قروش للوحدة مثلا فان المستهلك الأول يكون مستعداً لشراء كمية كبيرة منها بينما لا يكون المستهلك الآخر مستعداً لشراء أي كمية منها على أساس هذا الثمن . اذا انخفض ثمنها الى خمسة قروش بدلا من عشرة ، فان ذلك يقترن بزيادة الطلب عليها . حيث أن المستهلك الأول يزيد من الكمية التي يستعد لشرائها ، وفي الوقت نفسه فان انخفاض ثمنها يجتذب عددا جديدا من المستهلكين لم يكن مستعداً للشراء على أساس الثمن المرتفع . ويقال عكس ذلك اذا ارتفع ثمن السلعة الى خمسة عشر قرشا بدلا من عشرة . فان المستهلك الأول يقلل من طلبه عليها في حين ينصرف عدد من المستهلكين عن شرائها كلية . ومن ثم ينخفض الطلب عليها (١) .

والجديد في هذا التحليل أن ساي يحاول استنباط الطلب الكلي على السلعة عن طريق بحث ما يطرأ من تغير على طلب كل فرد من الأفراد نتيجة لانخفاض الثمن أو ارتفاعه . وهو يصل الى تحليل الطلب الفردي بالاشارة الى حاجات الفرد وعقيدته عن مدى صلاحية السلعة لاشباع هذه الحاجات . وبهذا استطاع ساي أن يربط بين فكرة المنفعة وبين قانون الطلب والعرض . فثمن السلعة يتحدد بالعلاقة بين عرضها والطلب عليها . غير أن الطلب عليها ليس الا نتيجة لطلب الأفراد وطلب الأفراد بدوره ليس الا نتيجة لمنفعة السلعة بالنسبة لكل مستهلك على انفراد . ونحن نجد في هذا التحليل بذور فكرة توازن المستهلك . فاننا الآن لا نأخذ منحنى الطلب على السلعة باعتباره قضية مسلمة . وانما نحاول النفاذ الى ما وراء هذا المنحنى لمعرفة كيف يبنى هذا المنحنى . ويدفعنا ذلك الى تحليل العوامل التي تدخل في تحديد الكمية التي يطلبها كل فرد من الأفراد . وهذا هو ما نطلق عليه توازن المستهلك . ولا تختلف هذه الطريقة عن الطريقة التي التزمها

---

(١) أنظر J—B. Say : « Traité », Livre Second, Ch. I.

ساي الا من حيث اعتمادنا في الوقت الحاضر على افتراض أن كل مستهلك يسعى الى تحقيق أقصى اشباع ممكن من دخله المحدود . وهذا الافتراض لا نجده صراحة عند ساي . ولكن لا شك أنه وجه التحليل الاقتصادي الوجهة الصحيحة في جعل الفرد وحاجاته نقطة البداية في بحث الطلب الكلي على السلعة .

أما نفقة الانتاج فقد انتهى ساي الى أنها تمثل الحد الأدنى لقيمة المبادلة للسلعة . بعبارة أخرى يجوز أن يكون ثمن السلعة أعلا من نفقة انتاجها اذا كانت منفعتها في نظر المستهلك تبرر استعداده لدفع هذا الثمن المرتفع . ولكن يتعين أن يكون الثمن كافيا لتغطية نفقة الانتاج من ريع وربح وفائدة وأجور . ولم يقف ساي عند هذا الحد بل انه حاول أن يحدد العلاقة بين قيمة السلعة وقيمة العناصر التي ساهمت في انتاجها . وقد خلص الى أن عناصر الانتاج تستمد قيمتها من المنفعة التي تساهم في خلقها . فالعامل الماهر يحصل على أجر مرتفع لأن الخدمة التي يؤديها تباع بثمن مرتفع . ويصدق ذلك على سائر العناصر . بعبارة أخرى فان قيمة العناصر ليست مستقلة عن قيمة السلعة التي تساهم تلك العناصر في انتاجها . بل ان عناصر الانتاج تستمد قيمتها من قيمة السلعة التي تنتجها . ولا شك أن ساي يختلف في ذلك كل الاختلاف عن آدم سميث . فان العلاقة بين نفقة الانتاج وقيمة السلعة عند آدم سميث كانت دائماً علاقة سبب ومسبب ؛ بمعنى أن نفقة الانتاج تحدد قيمة السلعة ولا تأثير لهذه القيمة على نفقة الانتاج . أما عند ساي فان العلاقة بين الاثنين علاقة تبادلية . فنفقة الانتاج تضع الحد الأدنى لقيمة السلعة . ولكن النفقة من ناحية أخرى تتأثر بقيمة السلعة حيث أن النفقة ليست الا ثمنا لعناصر الانتاج ؛ وأثمان عناصر الانتاج تتوقف على القيمة النهائية للناتج. وتعتبر هذه النظرة بداية لنظرية الانتاجية الحدية ولفكرة «الإرجاع» imputation التي سادت فيما بعد على يد رجال المدرسة النمساوية . وهي الأساس الذي بنيت عليه نظرية التوزيع الى الوقت الحاضر.

المنفعة والندرة :

وجد التقليد الفرنسي طريقه الى الفكر الاقتصادي الانجليزي ابتداء مـــن ناسو سنيور Nassau Senior . وقد تأثر سنيور الى مدى بعيد بأفكار كوندياك وساي في القيمة . وفي الوقت نفسه حاول أن يجمع بين النزعة الشخصية والنزعة الموضوعية — كما خلفها ريكاردو — في صعيد واحد . وظهر كتابه لأول مرة سنة ١٨٣٦ بعنوان :

« An Outline of the Science of Political Economy ».

وعند سنيور أن الثروة تنحصر في كل السلع والخدمات ذات القيمة . وهو يرجع القيمة الى عناصر ثلاثة :

١ — المنفعة : وقد أشار سنيور الى أن المنفعة لا تعتبر منفعة كامنة في الشيء ، وانما هي علاقة بين الشخص والشيء . ومن هنا كانت منفعة السلعة تتفاوت من شخص الى آخر ؛ حيث أن هناك اعتبارات لا حصر لها تحيط بكل فرد من الأفراد ، وبكل شيء من الأشياء ، تجعل منفعة السلعة بالنسبة لشخص مغايرة لمنفعتها بالنسبة لشخص آخر . وهذا هو الأساس الذي تبنى عليه فائدة التبادل . وواضح أن سنيور يعيد هنا ما سبق أن ورد عن كوندياك وساي :

« Utility... denotes no intrinsic quality in the things which we call useful, it merely expresses their relations to the pains and pleasures of mankind. And, as the susceptibility of pain and pleasure from particular objects is created and modified by causes innumerable, and constantly varying, we find an endless diversity in the relative utility of different objects to different persons, a diversity which is the motive of all exchanges » (1).

---

(١) Nassau Senior : « An Outline of the Science of Political Economy » Published in « The Library of Economics », p. 7.

وقد كان سنيور في طليعة الاقتصاديين الذين تنبهوا الى فكرة المنفعة الحدية Marginal utility ، وهو اذا كان لا يستخدم هذا الاصطلاح الا أنه يقدم لنا صياغة تكاد تكون كاملة لهذه الفكرة :

« Not only are there limits to the pleasure which commodities of any given class can afford, but the pleasure diminishes in a rapidly increasing ratio long before those limits are reached. Two articles of the same kind will seldom afford twice the pleasure of one, and still less will ten give five times the pleasure of two. In proportion, therefore, as any article is abundant, the number of those who are provided with it, and do not wish, or wish but little, to increase their provision, is likely to be great; and, so far as they are concerned, the additional supply loses all, or nearly all, its utility. And in proportion to its scarcity the number of those who are in want of it, and the degree in which they want it, are likely to be increased, and its utility, or, in other words, the pleasure which the possession of a given quantity of it will afford, increases proportionally » (1).

وواضح من هذه العبارة أن سنيور قد أحاط احاطة تامة بفكرة المنفعة الحدية . فهو يذكر أن المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وحدتين من سلعة معينة أقل من ضعف المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وحدة واحدة ، وأن المنفعة التي يمكن الحصول عليها من عشر وحدات أقل من خمسة أمثال المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وحدتين . وهو بعد ذلك يشير الى أن منفعة السلعة تتوقف على الكمية الموجودة . فاذا كانت الكمية كبيرة كانت منفعة الوحدات الاضافية additional supply ضئيلة . وبالعكس اذا كانت الكمية ضئيلة كانت منفعة الوحدات الاضافية كبيرة . وهذه هي فكرة المنفعة الحدية بكل تفاصيلها . ولا شك أن ستانلي جيفونز على صواب حين يرجع فضل اكتشاف هذه الفكرة الى سنيور .

---

(١) Senior : Op. cit., p. 11.

غير أن سنيور لم ينجح في استغلال هذه الفكرة . فهو يقف عند حـــد الاشارة الى أن منفعة الوحدات الاضافية تتناقص بزيادة الاستهلاك ولكنه لا يبين مدى أهمية هذه الظاهرة أو نوع علاقتها بقوانين القيمة . وهو في ذلك يختلف عن رجال النظرية الحدية . فان فكرة « الحدية » عندهم لم تكن مقصودة لذاتها وانما كانت هي الخطوة الأولى في سبيل تحليل تصرف المستهلك . ومن هذا التصرف يصل الحديون الى تحليل الطب على السلعة . فالصلة عندهم وثيقة بين فكرة المنفعة الحدية وتحديد قيمة المبادلة . وهذا ما عجز سنيور عن الوصول اليـــه .

٢ — الندرة : لم يشأ سنيور أن يرجع القيمة الى المنفعة فقط ، وانما أضاف عاملا آخر من العوامل التي تدخل في تحديد قيم الأشياء ، هذا العامل هو الندرة أو كما يسميه سنيور «تحدد العرض» Limitation in supply وعنده أن هذا العامل هو أهم العوامل في تفسير القيمة :

« of the three conditions of value, utility, transferableness, and limitation in supply, the last is by far the most important » (1).

ولكن سنيور لا يحاول بيان وجه الأهمية التي يعلقها على «تحدد العرض» فان هذا العامل يقف على قدم المساواة مع المنفعة من حيث دخوله في تحديد قيمة السلعة . وهذا هو ما يستفاد من نظريته في القيمة . ويبدو أن سنيور قد تأثر هنا بالتيار الفكري السائد في انجلترا ، ذلك التيار الذي تجاهل منفعة السلعة وحاول أن يلتمس تفسيراً للقيمة في العمل الذي تتضمنه السلعة أو في نفقة انتاجها . وكأنه يبرر موقف المدرسة الانجليزية من نظرية القيمة . فهي اذا كانت تجاهلت بعض العوامل التي تدخل في تحديد القيمة الا أنها مع ذلك ركزت النظر على أهم هذه العوامل . ويتضح ذلك عند متابعة سنيور في تحليله لعامل تحدد العرض . فهو يفرق بين السلع التي لا يمكن زيادة الكمية الموجودة منها مثل صور رفائيل ،

(١ Senior : Op. cit., p. 11.

والسلع التي يمكن زيادتها بمجهود الانسان في أي وقت يشاء . أما النوع الأول من السلع فان ندرتها ترجع الى عقبات لا يمكن التغلب عليها ومن ثم فان قيمتها ترجع الى مدى الطلب عليها . أما النوع الثاني السلع فان ندرتها ترجع الى عقبات يمكن التغلب عليها بمجهود الانسان . وتتفاوت تلك العقبات من سلعة الى أخرى . فهناك بعض السلع يمكن زيادتها بمجهود يسير . ومن ثم فان نفقة انتاجها تكون منخفضة . وهناك سلع لا يمكن زيادتها الا بمجهود كبير . ومن ثم فان نفقة انتاجها تكون مرتفعة . وتتوقف قيمة النوع الثاني من السلع على العلاقة بين الطلب عليها وعرضها ، أي على العلاقة بين منفعتها ونفقة انتاجها .

وفي هذا التحليل ولاء ظاهر للمدرسة الانجليزية ، ولأفكار ريكاردو على وجه الخصوص . فان التفرقة بين السلع التي يمكن زيادتها والسلع التي لا يمكن زيادتها تذكرنا بالتفرقة التي أجراها ريكاردو في مطلع الفصل الأول عن القيمة. ليس هذا فحسب ، بل ان النظرة العامة الى ما يسميه «تحدد العرض» مطابقة تماما لوجهة نظر ريكاردو . فقد كان ريكاردو ينظر الى قيمة السلعة على أنها عنوان للمشقة التي يلاقيها الانسان في سبيل انتاجها . فاذا كانت قيمة السلعة مرتفعة كان معنى ذلك شدة العقبات التي تعترض طريق الانسان في سبيل الحصول عليها ، والعكس بالعكس . والانتاج عند ريكاردو يمثل مدى نجاح الانسان في التغلب على العقبات التي تعترض طريق إشباع حاجاته (١) . وهذه هي الصفة العامة التي تميز فكرة « تحدد العرض » عند سنيور . فان تحدد العرض انما يرجع الى العقبات التي تعترض طريق الانسان في سبيل انتاج السلعة . وما يعرض من أية سلعة انما يفصح عن مدى نجاح الانسان في التغلب على العقبات .

ولكن يلاحظ أن سنيور قد عرف الندرة أو تحدد العرض تعريفا يقربه مرة أخرى من الحديين . فان الندرة لا تتوقف على الكمية الموجودة فعلا من السلعة

---

(١) أنظر Ricardo : « Principles » : Ch. XX « Value and Riches ». Hla Myint : « Theories of Welfare Economics »; Ch. II.

وانما تتوقف على مدى العقبات التي تعترض طريق زيادتها .

« ...things may be considered as comparatively limited in supply, in proportion, not to the existing supply of each, but to the force of the obstacles opposed to their respective increase ». (Senior : Political Economy, p. 7).

وهذه نظرة حدية الى نفقة الانتاج . حيث أن العقبات التي تعترض طريق زيادة الكمية ليست الا نفقة الوحدات الاضافية من السلعة ، أي النفقة الحدية . ولكن سنيور عجز عن أن يرى الأهمية الكبرى لتلك الفكرة ، كما عجز عن أن يرى أهمية المنفعة الحدية .

٣ ــ القابلية للانتقال Transferableness :

لكي تصبح السلعة ذات قيمة لا يكفي أن تكون نافعة ونادرة ، بل يتعين أن تكون قابلة للانتقال . ولكن ما هو المقصود تماما بالقابلية للانتقال باعتبارها شرطا مستقلا من شروط القيمة . الواقع أن سنيور غير واضح تماما في هذه النقطة . وهو يناقش حالات مختلفة تحت عنوان القابلية للانتقال دون أن يكون هناك ضابط لهذه الحالات . فهو يتكلم أولا عن القابلية للتملك appropriation فاذا كان الشيء غير قابل للتملك فانه يصبح غير قابل للحيازة ، واذا كان غير قابل للحيازة ، فانه يصبح غير قابل للانتقال من شخص الى آخر . ومن ثم لا تكون له قيمة . وهو يضرب مثلا لذلك بحرارة الشمس [1] . وواضح أن القابلية للانتقال بهذه المعنى لا تعتبر شرطا مستقلا من شروط القيمة . فاننانستطيع تفسير انعدام القيمة في حالة الماء والهواء وحرارة الشمس بانعدام الندرة أي بعدم تحدد العرض .

ولكن سنيور ينتقل من الكلام عن القابلية للتملك الى الكلام عن بعض الصفات الخاصة اللصيقة بشخص معين في علاقته بسلعة معينة والتي لا يمكن

(١) أنظر Senior : op. cit., p. 8.

نقلها الى شخص آخر . فقد ترتبط السلعة بذكريات خاصة تضفي على السلعة قيمة كبرى بالنسبة لشخص معين . ولكن هذه الصفة تعتبر عديمة القيمة بالنسبة لشخص آخر . ومن ثم فانها لا تؤثر على قيمة المبادلة للسلعة لعدم امكان نقلها من شخص الى آخر . وواضح أيضاً أن القابلية للانتقال بهذا المعنى لا تعتبر شرطا مستقلا عن شرط المنفعة . وقد أشار سنيور نفسه الى أن المنفعة علاقة بين الشخص والشيء ، وأنها لذلك تتفاوت من شخص الى آخر . وهذه الصفات ذات الأهمية الخاصة ليست الا عنصرا من عناصر المنفعة بالنسبة لشخص معين .

يبحث سنيور بعد ذلك الخدمات مثل المهارة الفنية التي يتمتع بها العامل . ويشير الى أن القدرة الفنية ذاتها اذا كانت غير قابلة للانتقال من شخص الى آخر ، فان نتائج تلك القدرة الفنية قابلة لذلك . فان العامل يودع نتيجة مهارته الفنية في السلعة التي ينتجها . ويترتب على ذلك تمتع المهارة الفنية وكل أنواع الخدمات بقيمة في المبادلة . وتعتقد الأستاذة ماريان بولى في كتابها عن سنيور أن هذا هو السبب الرئيسي الذي حدا سنيور الى الكلام عن القابلية للانتقال (٢) فان آدم سميث كان يفرق بين العمل المنتج الذي يسفر عن شيء مادي ملموس ، والعمل غير المنتج مثل الخدمات التي تستهلك فور انتاجها . وكان سميث يقصر الثروة على الأشياء المادية الملموسة ، أما الخدمات فهي عنده تخرج من مدلول الثروة . وقد أراد سنيور أن يعامل الخدمات على قدم المساواة مع الأشياء المادية من حيث دخولها جميعاً في معنى الثروة . وهو يصل الى ذلك عن طريق الاشارة الى أن الخدمات تتمتع بالقابلية للانتقال شأنها في ذلك شأن الأشياء المادية . ولكن هل كان سنيور في حاجة الى اشتراط هذا الشرط للتدليل على أن الخدمات تدخل في معنى الثروة ؟ ظاهر أن اشتراط القابلية للانتقال تزيد لا وجه له . فان الخدمات تتمتع بقيمة في المبادلة لأنها تساهم في اشباع الحاجات الانسانية (أي نافعة) ولأنها محدودة الكلية (أي نادرة) . وفي هذين الشرطين ما يغني عن

---

(١) أنظر Marian Bowley : « Nassau Senior and Classical Economics », p. 96.

الشرط الثالث . وهذا هو ما انتهى اليه ساي وكونديلك دون حاجة الى اشتراط القابلية للانتقال . وقد اقتنع سنيور — فيما يبدو — بعدم جدوى هذا الشرط ؛ ومن ثم فهو يسقطه عند بحث قيمة المبادلة .

نخلص مما تقدم بأن قيمة السلعة تنبع عند سنيور من عاملين رئيسيين : المنفعة والندرة . ولكن كيف تتحدد قيمة المبادلة لسلعة معينة في السوق ؟ لماذا كانت الوحدة من السلعة أ تساوي وحدتين من السلعة ب مثلا ، وأربع وحدات من ج . يرجع سنيور قيمة المبادلة الى العلاقة بين الطلب والعرض . وهو يربط بين الطلب والعرض من ناحية ، وبين المنفعة والندرة من ناحية أخرى . فان الطلب على سلعة معينة انما يعبر عن مدى منفعتها ، كما أن العرض انما يعبر عن مدى ندرتها .

ولما كانت قيمة المبادلة ليست الا علاقة بين سلعتين ؛ فان قيمة المبادلة لأية سلعة قد تتغير لتغير العوامل الخاصة بها ، أو لتغير العوامل الخاصة بسلعة أخرى . ومن هنا يفرق سنيور بين الأسباب الكامنة intrinsic causes لقيمة سلعة معينة ، وبين الأسباب الخارجية extrinsic causes لهذه القيمة . فالأسباب الكامنة لقيمة السلعة أ ترجع الى العلاقة بين المنفعة والندرة لهذه السلعة . والأسباب الخارجية لقيمة نفس السلعة ترجع الى العلاقة بين المنفعة والندرة لسلعة أخرى . فاذا كانت الوحدة من أ تساوي وحدتين من ب مثلا فان هذه العلاقة قد تتغير إما لتغير المنفعة أو الندرة لهذه السلعة ، أو لتغير المنفعة أو الندرة للسلعة ب . ومن السهل التحقق مما اذا كان التغير في قيمة السلعة أ راجعا الى أسباب كامنة أو الى أسباب خارجية . فاذا كان التغير لأسباب كامنة فان قيمة المبادلة للسلعة أ تتغير لا في علاقتها بالسلعة ب فقط ، وانما في علاقتها بكل السلع الأخرى . أما اذا كان التغير لأسباب خارجية تتعلق بالسلعة ب ، فان قيمة المبادلة للسلعة أ تتغير علاقتها بالسلعة ب ولكنها تبقى على ما هي عليه بالنسبة لكل السلع الأخرى . والتفرقة بين الأسباب الكامنة والخارجية لسلعة معينة فكرة قديمة نجدها عند السابقين على

سنيور . ولا جديد في هذا التحليل الا من حيث ربطه بين المنفعة والندرة من ناحية ، وبين الطلب والعرض من ناحية أخرى . وحتى في هذه الناحية نلاحظ أن سنيور يقتفي آثار ساي وكونديلاك الى مدى بعيد .

ولكن هل هناك علاقة بين ثمن السلعة ونفقة انتاجها ؟ نحن نعرف أن آدم سميث أقام صلة وثيقة بين ثمن السوق ونفقة الانتاج ؛ من حيث اتجاه ثمن السوق في المدة الطويلة نحو الثمن الطبيعي وهو عبارة عن نفقة الانتاج . وقد انتقل هذا التقليد من آدم سميث الى ريكاردو مع خلاف بين الاثنين في ماهية نفقة الانتاج . فهي تنصرف عند آدم سميث الى مجموع الأجور والأرباح والريع بناء على المعدل الطبيعي لهذه الدخول الثلاثة . وهي تنصرف عندريكاردو الى العمل الذي تتضمنه السلعة ، أو في حالات أخرى ، الى العمل ورأس المال . وقد اتجه سنيور الى تحليل هذه العلاقة بين الثمن ونفقة الانتاج وانتهى الى وجوب التفرقة بين حالات المنافسة وحالات الاحتكار . أما في المنافسة فان الثمن يتجه نحو التعادل مع نفقة الانتاج . وتنصرف نفقة الانتاج عند سنيور الى كمية العمل والامتناع abstinence اللازمين لانتاج السلعة . فالنفقة الحقيقية لانتاج أية سلعة تشمل بداهة المجهود الانساني الذي بذل في انتاجها . وهذه نظرة مطابقة لنظرة ريكاردو . غير أن سنيور لم يستطع تجاهل رأس المال الذي يدخل في انتاج السلعة . وعنده أن رأس المال يمثل موردا حقيقيا لا بد أن يضاف الى المجهود الانساني للحصول على فكرة حقيقية عن النفقة . وقد أراد سنيور أن يحقق التجانس بين عناصر النفقة الحقيقية ، لا بالنظر الى رأس المال على أنه عمل غير مباشر كما فعل ريكاردو ، ولكن بالنظر اليه على أنه نتيجة تضحية من القائم بعملية الادخار . فالمدخر يمتنع عن استهلاك جزء من دخله ، أي يمتنع عن اشباع حاجاته الحاضرة في سبيل اشباع أكبر لحاجاته المستقبلة . وهو بامتناعه هذا يساهم في تكوين الادخار ، الذي يساهم بدوره في تكوين رأس المال . وعلى ذلك فان رأس المال ليس الا نتيجة تضحية ، أي نتيجة مشقة انسانية لا تختلف في طبيعتها عن المشقة التي تصاحب أي نوع آخر من أنواع العمل . وقد أطلق

سنيور كلمة الامتناع abstinence للاشارة الى النفقة الحقيقية التي ينطوي عليها رأس المال . وتكون النفقة الحقيقة لأية سلعة عبارة عن المجهود الانساني الذي بذل في انتاجها مضافا الى ما اقتضته من «امتناع» أي رأس مال [١] . أما الأرض فان سنيور يأخذ برأي ريكاردو من حيث أنها لا تؤثر في قيمة المبادلة للسلع المختلفة . وليس هنا مقام مناقشة نظرية سنيور في رأس المال ولكن يكفي أن نقول ان فكرة الامتناع مثل فكرة العمل المختزن عند ريكاردو لا تمكننا من تعريف النفقة الحقيقة تعريفا كميا . وقد تلاشت تلك النظرة الى النفقة على أثر ظهور النظرية النمساوية في نفقة الاختيار .

على كل حال فقد انتهى سنيور الى أن ثمن السلعة يتناسب مع نفقة انتاجها بهذا المعنى في ظروف المنافسة . أما في ظروف الاحتكار فلا توجد قاعدة عامة للعلاقة بين الثمن ونفقة الانتاج . والمسألة تتوقف على الأسباب التي يعزى اليها الاحتكار في كل حالة من الحالات . وهو يفرق بين حالات أربع للاحتكار :

(ا) اذا كان انتاج السلعة في يد منتج واحد ولكنه لا يستطيع زيادة الكمية التي ينتجها من السلعة. وقد ضرب مثلا لذلك بمالك قطعة أرض ذات تربة معينة تصلح دون غيرها لانتاج نوع معين من المحصولات . وفي هذه الحالة يكون لثمن السلعة حد أدنى هو نفقة انتاجها ولكن لا يكون للثمن حد أقصى . بل يجوز أن يبلغ ثمنها أي حد بناء على العلاقة بين الكمية التي تنتج والطلب عليها .

(ب) اذا كان انتاج السلعة في يد منتج واحد ولكنه يستطيع زيادة الانتاج الى أي حد يشاء وفي الوقت نفسه يتمتع بمزايا الانتاج الكبير . وفي هذه الحالة لا يكون للثمن حد أقصى كالحالة السابقة . ولكن لما كان المحتكر يتمتع بمزايا الانتاج الكبير فانه يجد من مصلحته زيادة الانتاج وتخفيض الثمن . أي أن الثمن يتجه نحو نفقة انتاج المحتكر دون أن يكون مساويا لها تماما .

---

(١) أنظر Senior : Op. cit., pp. 58-73.

(ج) اذا كان انتاج السلعة في يد عدد من المنتجين ، غير أن أحدهم يتمتع بمزايا خاصة لا يتمتع بها الآخرون ، كأن يكون محتكرا لطريقة خاصة في انتاج السلعة تجعل نفقة انتاجه أقل من نفقة انتاج الآخرين . وفي هذه الحالة يكون لثمن السلعة حد أدنى يتعين بنفقة انتاج المحتكر ، وحد أقصى يتعين بنفقة انتاج الآخرين . ويستقر ثمن السلعة بين هذين الحدين .

(د) اذا كان انتاج السلعة يتوقف على عناصر طبيعية كعنصر الأرض بحيث أن كل زيادة في الكمية تقترن بزيادة في النفقة الحقيقية نتيجة لفعل قانون الغلة المتناقصة . وواضح أن سنيور يستخدم كلمة الاحتكار بمعنى أوسع كثيرا من معناها في الوقت الحاضر. فهي تنسحب الى انتاج كل سلعة تعتمد على عنصر الطبيعة أو الأرض . وهذا ما يسميه سنيور « الاحتكار الكبير في الأرض »
The Great Monopoly of Land

وفي هذه الحالة يتجه ثمن السلعة نحو التعادل مع نفقة الانتاج في أسوأالظروف أي في حد الانتاج [1] . ومما لا شك فيه أن هذا الفرض الأخير من الاتساع بحيث ينطبق على كل السلع الزراعية والمواد الأولية وهو يكاد يستوعب كل حالات المنافسة . ولا يخرج عن نطاق هذا الفرض الا السلع التي تخضع لقانون الغلة الثابتة .

ويتضح مما تقدم أن سنيور قد تأثر في نظرية القيمة بالتيار الفرنسي الذي أرجعها بصفة أساسية الى فكرة المنفعة ، وبالتيار الانجليزي الذي أرجعها الى نفقة الانتاج . وقد حاول أن يجمع بين هذين التيارين في نظرية واحدة . وقد اقترب في سياق صياغته لنظرية القيمة من فكرة المنفعة الحدية والنفقة الحدية . غير أنه لم يستطع أن يتبين أهمية فكرة الحد في نظرية القيمة . ومن ثم فهو يقف عند ذكر الفكرة ولا يجاوز ذلك . ومع ذلك فقد نجح سنيور في الربط بين المنفعة

---

(١) أنظر :
Senior : op. cit., pp. 103-111.
Marian Bowley : op. cit., pp. 98-100.

والندرة من ناحية ، وبين الطلب والعرض من ناحية أخرى . وفي الوقت نفسه حاول سنيور أن يحدد نوع العلاقة بين ثمن السلعة ونفقة انتاجها . وقد انتهى الى أن العلاقة تتوقف على ما اذا كانت السلعة تنتج في ظروف المنافسة أم في ظروف الاحتكار . ولعله أول من تصدى من رجال النظرية التقليدية الى مناقشة حالات الاحتكار مناقشة تفصيلية .

جون ستيوارت ميل والتوفيق بين آدم سميث وريكاردو :

يحتل جون ستيوارت ميل مكانة خاصة في النظرية التقليدية . ولا ترجع هذه المكانة الى مدى مساهمته المبتكرة في الفكر الاقتصادي . فالواقع أن الجديد عند جون ستيوارت ميل يكاد يقف عند حد نظريته في القيم الدولية مع شذرات متناثرة في مواضع مختلفة من كتاباته . ولكنها ترجع الى قدرته التي لا تبارى في الاحاطة بأفكار رجال الصف الأول من النظرية التقليدية ، وفي صياغة هذه الأفكار صياغة واضحة تمكننا من ادراك مدى ما فيها من قوة أو ضعف . وقد رأينا كيف كان ريكاردو غامضا مقتضبا في عرض أفكاره وكيف يشق على القارىء متابعته في الجزء الأكبر من كتابه . غير أن هذه المشقة تهون اذا نحن رأينا ريكاردو خلال جون ستيوارت ميل . فهو الذي يفصل المجمل ، ويقيد المطلق ، ويزيل التعارض ، ويلقي ضوءاً قويا على ما غمض من أفكار ريكاردو . واذا كان ريكاردو هو الأستاذ المبدع في النظرية التقليدية ، فان جون ستيوارت ميل هو معلمها الواضح . وقد ظهر كتاب جون ستيوارت ميل في مبادىء الاقتصاد سنة ١٨٤٨ بعنوان :

« Principles of Political Economy with Some of their Applications to Social Philosophy ».

وقد أراد ميل أن يكون كتابه للقرن التاسع عشر ما كان ثروة الأمم للقرن الثامن عشر ، أراد أن يجمع بين دفتيه فلسفة اجتماعية الى جانب تقريره للمبادىء

الوضعية لعلم الاقتصاد . غير أن وضوحه في العرض غلب ابتكاره في التفكير . وأصبح كتاب المبادىء لجون ستيوارت ميل عماد تدريس الاقتصاد في الجامعات الانجليزية وبعض الجامعات الأوروبية الى أن طغى عليه كتاب المبادىء لمارشال غداة ظهوره سنة ١٨٩٠

ويهمنا الآن موقف جون ستيوارت ميل من نظرية القيمة . وغني عن البيان أنه عند كتابته لكتاب المبادىء ١٨٤٨ كانت التيارات المختلفة في نظرية القيمة قد استكملت كل مقوماتها . كان تحت نظره التيار الرئيسي للفكر الاقتصادي الانجليزي ويضم آدم سميث ومالتس وريكاردو .

والصفة المميزة لهؤلاء أنهم جميعا لا يعلقون أهمية كبيرة على فكرة المنفعة ، ويرفضون الأخذ بها ، ولو جزئيا ، لتفسير القيمة ولكنهم يختلفون فيما بينهم من حيث العامل الرئيسي الذي يحكم قيم الأشياء . أما آدم سميث فهو يتجه الى نفقة الانتاج لتفسير الثمن الطبيعي ، وإلى الطلب والعرض لتفسير ثمن السوق . ويسير مالتس في نفس الاتجاه مع تحليل أعمق لفكرة الطلب والعرض ، وبيان العلاقة بين نفقة الانتاج وعرض السلعة ، واخضاع كل الأثمان ، سواء كانت من قبيل ثمن السوق أو الثمن الطبيعي ، لفعل قانون الطلب والعرض . أما ريكاردو فهو يتجه بقوة نحو كمية العمل الذي تتضمنه السلعة ، ويحاول مواجهة ما يثور في طريق هذا التفسير من اعتراضات .

هذه هي النزعات الانجليزية الغالبة . وقد وجدت جنبا الى جنب مع التقليد الفرنسي في القيمة . وهو يصدر أساسا عن المنفعة في تفسير القيمة . وقد بدأه كوندياك واستقر على يد ساي . وكان لهذا التقليد صداه في انجلترا فيما كتبه سنيور . فهو ينظر الى المنفعة باعتبارها عاملا من العوامل التي تدخل في تحديد القيمة . ويحاول أن يوفق بين هذه النظرة الشخصية للقيمة ، وبين النظرة الموضوعية التي سادت الفكر الانجليزي . وقد نجح في أن يربط بين المنفعة والطلب ، كما ربط بين الندرة والعرض . ثم حاول بعد ذلك أن يبحث العلاقة

بين ثمن السلعة ونفقة انتاجها جريا على سنة النزعة الانجليزية .

من كل هذه التيارات والنزعات في نظرية القيمة لم يجد ستيوارت ميل ما يستحق البقاء الا ما أثر عن آدم سميث وريكاردو . فهو يدير نظريته في القيمة حول محورين رئيسيين : الطلب والعرض ، ونفقة الانتاج . وهو يترسم في ذلك خطى آدم سميث الى مدى بعيد . ولكنه يصل بينه وبين ريكاردو عن طريق تحليله لنفقة الانتاج . ومن هذه النافذة – نفقة الانتاج – تتسرب نظرية العمل في القيمة كما قال بها ريكاردو . وسوف تتضح هذه المسائل تفصيلا فيما بعد . والمهم هو أن ستيوارت ميل قد نبذ فكرة المنفعة ، وعاد بالنظرية الاقتصادية الى حيث كانت قبل جان باتست ساي . صحيح أنه بدأ الكلام في نظرية القيمة بتقرير أن قيمة المبادلة تتوقف على تحقيق شرطين : المنفعة ، وصعوبة الحصول على السلعة أي الندرة :

« That a thing may have any value in exchange, two conditions are necessary. It must be of some use; that is... it must conduce to some purpose, satisfy some desire... secondly, the thing must not only have some utility, there must also be some difficulty in its attainment » (1).

وهو يقول في موضع آخر أن قيمة الاستعمال تمثل الحد الأقصى لما يمكن أن تصل اليه قيمة المبادلة . فيجوز أن تكون قيمة المبادلة أقل من قيمة الاستعمال. ولكن لا يتصور أن تكون قيمة المبادلة أكبر من قيمة الاستعمال بالنسبة لشخص معين حيث أن ذلك يعني أنه يدفع ثمنا يجاوز ما تساويه السلعة في تقديره :

« Value in use... is the extreme limit of value in exchange. The exchange value of a thing may fall short, to any amount, of its value in use; but that it can ever exceed the value in use implies a contradiction; it supposes that persons will give, to possess a thing, more than the utmost value which they themselves put upon it as a means

---

(١) J. S. Mill : Principles, Books III, Ch. II.

of gratifying their inclinations » (1).

غير أن هذه الأفكار لم تنجح في أن تتخذ لنفسها مكانا من نظرية ميل . ولم تظفر بأكثر من تلك الاشارات العابرة في بداية بحثه لنظرية القيمة . وهي تتلاشى بعد ذلك ازاء ذلك التيار الجارف الذي ينبع من مصادر بعيدة كل البعد عن فكرة المنفعة . ولهذا فنحن لا نجد صدى لهذه الآراء عند انتقال ميل الى جوهر النظرية . وليس أدل على الصفة العابرة لفكرة المنفعة عند ميل من أنه في الفصل السابع من الكتاب الثالث أوجز كل نظريته في القيمة في سبع عشرة قاعدة . ولم ترد كلمة المنفعة مرة واحدة في أية قاعدة من هذه القواعد . ويمكن القول أن موقف ميل من فكرة المنفعة لا يختلف كثيراً عن موقف ريكاردو . فالمنفعة صفة عامة يتعين توافرها في كل سلعة لكي تصبح ذات قيمة في المبادلة . ولكن تحديد هذه القيمة يرجع الى عوامل أخرى لا صلة للمنفعة بها .

قوانين القيمة :

يميز جون ستيوارت ميل بين ثلاث، طوائف من السلع :

(ا) السلع التي لا يمكن زيادة كميتها .

(ب) السلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود انساني ثابت أو السلع التي تخضع لقانون النفقة الثابتة .

(ج) السلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود انساني متزايد أو السلع التي تخضع لقانون النفقة المتزايدة .

وواضح أن جون ستيوارت ميل يقتفي أثر ريكاردو في هذا التقسيم الثلاثي . والواقع أننا نجد صدى هذا التقسيم عند جميع رجال النظرية التقليدية منذ ريكاردو إلى جون ستيوارت ميل .

---

(١) J. S. Mill : op. cit., Book III, Ch. I.

أما الطائفة الأولى فقد أدخل فيها جون ستيوارت ميل الحالات الظاهرة مثل الصور النادرة أو المخطوطات . ولكنه أضاف إلى ذلك السلع التي تكون محلا لاحتكار مطلق ، أو السلع الزراعية خلال الفترة السابقة على ظهور المحصول . وعند ميل أن قيمة المبادلة لهذه الطائفة من السلع لا تتوقف على نفقة انتاجها . وانما تتحدد بالعلاقة بين الطلب والعرض .

وكانت هذه هي المناسبة التي انتهزها ميل لبحث قانون الطلب والعرض . وقد حاول أن يدخل بعض الدقة في مدلول هذه الاصطلاحات وخصوصا في معنى التساوي بين الطلب والعرض . وقد سبق أن رأينا كيف أن مالتس خطا خطوات واسعة في هذا السبيل وأنه اقترب كثيرا من الصياغة الحديثة لفكرة الطلب والعرض . ويبدو ذلك بوجه خاص في التفرقة بين حدة الطلب intensity of demand ومدى الطلب extent of demand ، تلك التفرقة التي تطابق تفرقتنا الحالية بين ظروف الطلب ، وتغير القيمة المطلوبة على أثر تغير الثمن . والغريب أن ميل لا يحاول الاستفادة من مالتس في هذا الصدد . وهو يعود إلى النظرية الاقتصادية حيث كانت عند آدم سميث ، ويعتمد اعتمادا كبيرا على De Quincey لازالة ما يكتنف فكرة الطلب والعرض من غموض . ولا شك عندنا أن تحليل ميل يقل كثيرا في مستواه عن تحليل مالتس . والواقع من الأمر أن مساهمة ميل في نظرية الطلب والعرض لا تبدو الا في سياق بحثه لنظرية القيم الدولية . فهو هناك يفرق بدقة بين الانتقال من حالة إلى أخرى في جدول معين للطلب ، وبين حدوث تغير في ظروف الطلب أو العرض . وهو فضلا عن ذلك يفيض في بحثه لفكرة حساسية الطلب على أثر تغير معين في الثمن . ولا نتردد في القول ان فكرة مارشال في مرونة الطلب ترجع في أصولها إلى ما ورد في الفصل الخاص بنظرية القيم الدولية . أما في الفصل الثاني من الكتاب الثالث حيث يتكلم ميل بصفة رئيسية عن قانون الطلب والعرض ، فاننا

لا نكاد نجد جديدا يستحق الذكر [١] .

انتقل ميل بعد ذلك إلى بحث قيمة المبادلة للسلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود انساني ثابت . وقد انتهى إلى أن قيمتها تتحدد بنفقة انتاجها . ونلاحظ هنا أن ميل يردد أفكار آدم سميث . فنفقة الانتاج تمثل الحد الأدنى لثمن السلعة . فاذا كان الثمن غير كاف لتغطية نفقة الانتاج فان بعض العناصر ، خصوصا رأس المال ، تترك هذه الصناعة إلى غيرها . وعلى الأقل فان الرأسماليين يحجمون عن استثمار اموالهم في مثل هذه الصناعة . وهذا يفضي في النهاية إلى قلة المعروض من السلعة على النحو الذي يرفع ثمنها إلى المستوى الكافي لتغطية نفقة الانتاج . واذا كان الثمن يجاوز نفقة الانتاج ، فان عناصر الانتاج ، خصوصا رأس المال ، تتجه إلى هذه الصناعة . وهذا يفضي في النهاية إلى زيادة المعروض من السلعة على النحو الذي يخفض ثمنها إلى مستوى نفقة الانتاج .وهو يطلق على نفقة انتاج السلعة الثمن الطبيعي أو الثمن الضروري necessary price. ويسلم ان التفاعل بين الطلب والعرض قد يدفع ثمن السوق بعيدا عن الثمن الطبيعي ، ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم في المدة الطويلة . ولا بد أن يتجه نحو الثمن الطبيعي . واذا كانت التقلبات المستمرة في الطلب والعرض تحول دون التقاء ثمن السلعة تماما مع نفقة انتاجها ، فان ذلك لا ينفي الاتجاه العام نحو النفقة وهي مركز الجاذبية . فالنفقة مثل مستوى سطح البحر ، وثمن السوق مثل أمواجه . فهي تعلو حينا وتهبط حينا آخر عن مستوى سطح البحر . ولكنها تتجه دائما نحو هذا المستوى .

On an average of years sufficient to enable the oscillations on one side of the central line to be compensated by those on the other, the market value agrees with the natural value, but it very seldom coincides exactly with it at any particular time. The sea every where tends to a level, but it never is at an exact level; its surface is always ruffled by

---

(١) انظر J. S. Mill : Principles, Book III, Ch. II and Ch. XVIII.

waves, and often agitated by storms. It is enough that no point, at least in the open sea, is permanently higher than another. Each place is alternately elevated and depressed : but the ocean preserves its level » (1).

وغني عن البيان أن ميل يترسم خطى آدم سميث في وصفه للعلاقة بين قيمة المبادلة ونفقة الانتاج . ولكننا نلاحظ فرقا بين الاثنين . فقد كان آدم سميث صريحا في بيان عناصر النفقة . فهي عنده تشمل الأجور والأرباح والريع . والثمن الطبيعي عنده هو الثمن الكافي لتغطية هذه العناصر الثلاثة على أساس معدلها الطبيعي . أما جون ستيوارت ميل فهو يتحاشى الخوض في تحديد المراد بنفقة الانتاج . ويبقى بحث هذه المسألة إلى الفصل الرابع تحت عنوان :

Ultimate Analysis of Cost of Production.

والكلمة الجوهرية في هذا العنوان هي كلمة « Ultimate » فان ميل لا يريد أن يقف عند المعنى الظاهر لنفقة الانتاج كما أثر عن آدم سميث. بل أنه يريد أن يجاوز ذلك إلى معنى نهائي . بعبارة أخرى فان ميل يريد أن يترك آدم سميث عند هذه النقطة ، وأن ينظر إلى النفقة نظرة ريكاردية . ومن ثم فنحن نجد في هذا الفصل عودة إلى نظرية العمل في القيمة. فالنفقة تنحصر في كمية العمل الذي يبذل في انتاج السلعة . وهو ينظر إلى رأس المال على أنه عمل غير مباشر . ويضرب مثلا لذلك بالخبز . فنفقة الخبز تتمثل في العمل المباشر الذي يبذل في انتاجه ، فضلا عن العمل غير المباشر الذي يبذل في انتاج القمح ، وفي انتاج الآلات الزراعية إلى آخر السلسلة التي تصعد بنا إلى المراحل الأولى السابقة على المرحلة الأخيرة التي نحن بصددها [٢] . ولكن ميل لا يلتزم هذه النظرة إلى رأس المال ، حيث انه أحيانا يأخذ عن سنيور فكرة الامتناع abstinence باعتبارها النفقة الحقيقية لهذا العنصر . والنتيجة هي أن العمل ورأس المال يدخلان فيما

---

(١) J .S. Mill : Principles, Book III, Ch. III.

(٢) J. S. Mill : Principles : Book III, Ch. IV and Book I, Ch. II.

يسميه النفقة . ويقابلها ذلك من الناحية النقدية الأجور والأرباح . فهما عنصرا النفقة النقدية :

« Profits... as well as wages enter into the cost of production which determines the value of the produce » (1).

وما بقي بعد ذلك يعتبر بسطا موطأ لأفكار ريكاردو . فهو يعيد ما سبق أن ذكره ريكاردو من أن رأس المال لا يؤثر في قيمة المبادلة الا في الحالات الآتية :

١ — اذا كان رأس المال يدخل في السلع المختلفة بنسب متفاوتة .

٢ — اذا كان رأس المال يتفاوت في مدى احتماله .

٣ — اذا كان معدل الربح يختلف من مهنة إلى أخرى لاختلاف الظروف المحيطة بكل مهنه .

ويستمر ميل في محاكاته لريكاردو عند الانتقال إلى الطائفة الثالثة وهي السلع التي تخضع لقانون الغلة المتناقصة أي النفقة المتزايدة . وفي ذهنه — كما كان في ذهن سائر التقليديين — أن هذه الطائفة تنصرف بصفة رئيسية إلى السلع الزراعية والتعدين . وهو يذكر أن النفقة في هذه الحالة تتفاوت من منتج إلى آخر ، وبالنسبة للمنتج الواحد تتفاوت نفقة الوحدات المنتجة . وتتحدد قيمة المبادلة وفقا لنفقة الانتاج في أسوأ الظروف أي عند حد الانتاج . ولا يعتبر الريع عنصرا من عناصر النفقة وذلك لنفس الأسباب التي ذكرها ريكاردو .

وترى مما تقدم أن ميل حاول أن يجمع بين آدم سميث وريكاردو في نظرية واحدة للقيمة . فهو يأخذ عن آدم سميث نظرية نفقة الانتاج . ولكنه يحاول أن يعطي لنفقة الانتاج معنى يقربه من ريكاردو . إلى أي حد نجح ميل في هذه المحاولة. الواقع أن آدم سميث كان منطقيا مع نفسه عندما طرح جانبا نظرية العمل الذي تبادل به السلعة وعرف نفقة الانتاج تعريفا نقديا صريحا . وكان ريكاردو

(١) J. S. Mill : Principles, Book III, Ch. IV.

منطقيا مع نفسه كذلك عندما التزم نظرية العمل في القيمة وانبرى لدفع ما يثور في وجهها من اعتراضات . أما ميل فهو ينتقل بنا من فكرة إلى أخرى لا تستقيم معها . فهو في الفصل الثالث من الكتاب الثالث – حين يتكلم عن العلاقة بين القيمة ونفقة الانتاج – يسير حذرا في تعريفه للنفقة . فهو لا يود أن يأخذالتعريف النقدي الذي أثر عن آدم سميث ، حيث أن ذلك يوصد الباب في وجه نظرية ريكاردو . وهو من ناحية أخرى لا يريد اثارة نظرية العمل في القيمة ، حيث أن ذلك لا يستقيم تماما مع العلاقة التي يريدها بين الثمن والنفقة . ومن ثم فهو يقف عند الكلام عن « نفقة الانتاج » بصفة عامة ويترك للقارىء مهمة التنقيب عن معنى هذه العبارة . وهو تارة يحاول الخلاص من المأزق بتحديد غامض مثل قوله :

« When the production of a commodity is the effect of labour and expenditure... (1).

ما معنى Labour and expenditure ؟ الكلمة الأولى تشير إلى ريكاردو ، والثانية إلى آدم سميث .

وهو حين ينتقل إلى مواجهة مقومات النفقة في الفصل الرابع من الكتاب الثالث ينحرف انحرافا شديدا نحو ريكاردو . فهو يتصدى للدفاع بافاضة عن نظرية العمل في القيمة ويحاول ايجاد صلة وثيقة بينها وبين نفقة الانتاج ؛ دون أن يتنبه إلى الصعوبات التي تعترض هذا التفسير . ولا شك أن القارىء يرفض الجانب الأكبر من الحجج التي يسوقها ميل في الفصل الثالث لو أنه قرأ هذا الفصل في ضوء التفسير الريكاردي لنفقة الانتاج . ويبدو أن سيف جون ستيوارت ميل كان مع آدم سميث ، وقلبه مع ريكاردو . فهو يتكلم بلسان الأول ، ويحس احساس الأخير .

على كل حال فان جون ستيوارت ميل دمغ النظرية التقليدية في القيمة

(١) J. S. Mill : « Principles », Book, III, Ch. III.

بطابعها النهائي . فهو يطرد فكرة المنفعة من ساحتها إلى غير رجعة . ويسدل ستار النسيان على المحاولات الباسلة التي قام بها مالتس . وهو من أفكار سلفه الصالح يقف عند آدم سميث وريكاردو . وهكذا سكن الغبار الذي أثاره عدد غير قليل من رجال الفكر الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وغدت النظرية التقليدية في القيمة تدور بين نفقة الانتاج وفكرة الطلب والعرض . ولكنها لم تكن الكلمة النهائية في القيمة رغم ما قاله ميل من أنه لم تعد هناك زيادة لمستزيد :

« Happily, there is nothing in the Laws of value which remains for the present or any future writer to clear up; The theory of the subject is complete (1).

ولم يكن ميل يعرف عند كتابة هذه العبارة أن ثورة فكرية أخرى على الأبواب ، وأن ما ظنه خاتمة العلم لم تكن الا بوادره . وقد استجمع الفكر شتاته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كي يصل بنا الى آفاق أخرى على يد رجال النظرية التقليدية الجديدة .

(١) J. S. Mill : « Principles », Book III. Ch. I.

البَابُ الثالِثُ

تطور الفكر الاقتصادي
فـــي
نظرية التجارة الدولية

الفصل التاسع

بزوغ مبدأ حرية التجارة

رأينا كيف كان لمذهب التجاريين السيادة المطلقة على الأفكار الاقتصادية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وأدى ذلك إلى إخضاع التجارة لقيود متعددة . ولم يقف أثر هذا المذهب عند انجلترا ، ولكنه تجاوزها إلى فرنسا وأسبانيا . وكانت هولندة هي الدولة الوحيدة التي خففت من غلواء هذا التقييد . غير أن مذهب التجاريين استنفد قوته خلال هذين القرنين ، ولم يكد يشرف القرن الثامن عشر حتى بدأت عوامل الانحلال تتسرب اليه ، ولم ينتصف هذا القرن حتى كانت فلول التجاريون في موقف دفاعي عن فكرة مالت للغروب . ويرجع ذلك للعوامل الآتية :

(أ) تطور الظروف الاقتصادية :

كانت الظروف الاقتصادية في انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مواتية للفكرة التجارية . ففي خلال هذه المدة كانت انجلترا في طور بناء امبراطورية جديدة. وقد رأت أن السيطرة الاقتصادية هي دعامة السلطان السياسي ،وأن الصناعة هي أداة هذه السيطرة الاقتصادية . ومن ثم شعرت بالحاجة إلى العمل على دفع

صناعتها إلى الامام بحيث تفوق في نموها و كفاءتها صناعات الدول المتنافسة معها كفرنسا وأسبانيا وهولندة . وقد وجدت الحكومة الأنجليزية في مذهب التجاريين فلسفة تدعم بها مصلحتها في ذلك الوقت . فهو يبرر الحماية في أقسى صورها . ويستوجب تدخل الدولة في شتى نواحي النشاط الاقتصادي . وهذا بعينه هو ما تريده انجلترا لدعم نموها الاقتصادي . ومن هنا كان ميل السياسة الرسمية إلى الافكار التجارية .

وقد تمكنت انجلترا خلال هذين القرنين من بناء صناعتها في جو من الحماية والاحتكارات ، وكانت هذه الفترة كافية لإحراز تفوق ظاهر على الصناعات الأجنبية المنافسة لها . ولم تعد هناك حاجة إلى الاستمرار في سياسة من التقييد العنيف . بدأت الظروف الاقتصادية تضيق ذرعا بهذا الرداء الذي أضفاه عليها التجاريون . وبدأ أصحاب الصناعات يشعرون بالحاجة إلى العمل الطليق . فالفكرة التي أخذت بيدهم في دور البناء الأولى ، أصبحت الآن تقف سدا حائلا بينهم وبين أسواق العالم التي يتطلعون لغزوها . ومن ثم نبتت الحاجة إلى فلسفة جديدة . فلسفة تثبت بطلان التجاريين وتقيم أساسا فكريا لحرية اقتصادية شاملة . وهكذا أخذ المذهب التجاري يتراجع إزاء إلحاح الظروف الاقتصادية الجديدة . وكانت انجلترا في مطلع القرن الثامن عشر أشد ما تكون تلهفا إلى مذهب في الحرية الاقتصادية كما كانت من قبل أشد ما تكون تحمسا لمذهب في التقييد الاقتصادي .

وترى من ذلك صلة وثيقة بين الواقع والفكر الاقتصادي . فالفكرة التي كانت ملائمة للواقع في وقت معين ، نبت عنه في وقت آخر . واقتضى الواقع الجديد نظرة جديدة . والمسألة هنا هي إلى أي حد تعتبر النظرة الجديدة ملائمة لظروف بقيت شبيهة بالظروف التي سادت في انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . إلى أي حد تتناسب الحرية الاقتصادية Laisser passer, Laisser faire التي تشيع في كل ثنايا النظرية التقليدية — مع بلد يعبر دور النمو الأولى الذي عبرته انجلترا من قبل . سنرى أن الجانب الأكبر من

أنصار النظرية التقليدية يعتقدون في الحرية الاقتصادية وخصوصا حرية التجارة على أنها فكرة مطلقة غير مقيدة بزمن معين أو مكان معين ، بل هي ناجعة في كل الظروف والأمكنة ، غير أن بعض الاقتصاديين الأوربيين — ولا سيما الألمان منهم — نازعوا في الأخذ بالفكرة التقليدية على اطلاقها ، وأشاروا إلى وجوب تقييد حرية التجارة في ظروف معينة .

(ب) نظرية هيوم في التوازن التلقائي :

رأينا أن الظروف الاقتصادية في انجلترا على وجه الخصوص ضاقت بالمذهب التجاري ، وأن النفوس تاقت إلى سماع إيقاع جديد . وكان دافيد هيوم من أهم المفكرين الذين سددوا الضربة الأولى للفكرة البالية في « Political Discourses » وقد نفذ اليها عن طريق تحليله للعوامل التي تحكم توزيع المعدن النفيس بين الدول الداخلة في علاقات تجارية. وفكرته الأساسية كما ذكرنا آنفا أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون حاجة إلى سياسة خاصة من جانب الدولة . فكل بلد تحصل على ذاك القدر من المعدن النفيس الذي يجعل أسعار سلعها بالنسبة لأسعار سلع البلاد الأخرى في مستوى يحقق التعادل بين قيمة صادراتها وقيمة وارداتها . اذا زاد ما لدى البلد من المعدن النفيس عن هذا القدر ، فان ذلك يرفع أسعار سلعها بالنسبة لأسعار البلاد الأخرى . وهذا من شأنه أن يزيد من صادرات البلاد الأخرى اليها ، وأن يقلل من صادراتها إلى البلاد الأخرى ، بحيث يحدث عجز في ميزانها التجاري ، مما يفضي إلى خروج القدر « الزائد » من المعدن النفيس . واذا قل ما لدى البلد من المعدن النفيس فان ذلك يخفض أسعار سلعها بالنسبة لاسعار البلاد الأخرى . وهذا من شأنه أن يقلل من صادرات البلاد الأخرى اليها ، وأن يزيد من صادراتها إلى البلاد الاخرى ، بحيث يحدث فائض في ميزانها التجاري ، مما يفضي إلى تدفق القدر « الناقص » من المعدن النفيس .

وعلى ذلك اذا افترضنا ، كما قال هيوم ، أن كمية النقود في انجلترا زادت

إلى خمسة أضعافها بين يوم وليلة . ليس معنى ذلك أن انجلترا تستطيع أن تحتفظ بهذا القدر الزائد . فان زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الانجليزية – بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية – ارتفاعا شديدا . وهذا يجعل انجلترا عاجزة عجزا كليا عن منافسة البلاد الأجنبية . فتزداد وارداتها زيادة كبيرة ، وتنكمش صادراتها انكماشا كبيرا . ومعنى ذلك حدوث عجز في ميزانها التجاري مما يؤدي إلى خروج المعدن النفيس منها بالقدر الذي يجعل أسعارها بالنسبة للاسعار الخارجية ، في مستوى يتحقق معه التعادل بين صادراتها ووارداتها . وليس من الضروري أن تعود الأسعار الانجليزية والأجنبية إلى المستوى القديم الذي كان سائدا قبل حدوث هذه الزيادة المفترضة في كمية النقود . والمهم هو أن تقوم نسبة معينة بين مستوى الأسعار في الداخل والخارج بحيث يتحقق التوازن في الميزان التجاري . ويحدث عكس ذلك اذا افترضنا أن أربعة أخماس النقود في انجلترا قد اختفت بين يوم وليلة ليس معنى ذلك أن تبقى انجلترا دون اصيد نقدي . فان نقصان كمية النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الانجليزية – بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية – انخفاضا شديدا . وهذا يجعل البلاد الأجنبية عاجزة كليا عن منافسة انجلترا . فتزداد صادراتها زيادة كبيرة ، وتنكمش وارداتها انكماشا كبيرا . ومعنى ذلك حدوث فائض في ميزانها التجاري ، مما يؤدي إلى تدفق المعدن النفيس اليها بالقدر الذي يجعل أسعارها ، بالنسبة للاسعار الأجنبية ، في مستوى يتحقق معه التعادل بين صادراتها ووارداتها . وهكذا تحصل كل بلد على حاجتها تماما من المعدن النفيس بفعل سعي الأفراد وراء مصلحتهم الخاصة . فهم يصدرون ويستوردون كلما قامت فروق في الأسعار بين البلاد المختلفة . وهذا كفيل بتوزيع المعدن النفيس بينها بالقدر الذي يحقق التعادل بين ما تصدره وما تستورده ، وذلك دون حاجة إلى تدخل من جانب الدولة في أية صورة [1] .

---

(١) انظر : James Angell « The Theory of International Prices », pp. 24-28

وتعتبر هذه النظرية خطوة كبرى إلى الأمام في تطور الفكر الاقتصادي بصفة عامة ، وفي نظرية التجارة الدولية على وجه الخصوص . فهي تتضمن مبادىء اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية :

فهي تتضمن أولا افتراض علاقة بين كمية النقود في بلد ومستوى الأسعار فيها ، حيث أن هيوم رتب انخفاض الأسعار على نقصان كمية النقود وارتفاع الأسعار على زيادة كمية النقود . ونرى في ذلك صياغة تامة للنظرية المعروفة في النظرية النقدية بنظرية كمية النقود .

وهي تتضمن كذلك تقرير المبدأ العام أن حجم التجارة بين بلدين يتوقف على العلاقة بين مستوى الأسعار فيهما . فقدرة البلد ا على أن تصدر للبلد ب ليست مستقلة عن أسعار السلع في ا بالنسبة لمستوى الاسعار في ب .

وهي تتضمن ثالثا تقرير فكرة هامة في النظرية الاقتصادية . وهي أنه في داخل كل بلد توجد عدة مستويات ممكنة لأسعار السلع فيها . ويتوقف كل مستوى منها على كمية النقود بها ، ومدى النشاط الاقتصادي . فمستوى الأسعار في البلد ا قد يكون $س_{١}$ أو $س_{٢}$ أو $س_{٣}$ وتفهم $س_{١}$ مثلا على أنها متوسط أسعار السلع المختلفة التي تنتجها البلد ا وتفهم $س_{٢}$ على أنها متوسط آخر — أكثر ارتفاعا — لأسعار السلع المختلفة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالمستويات الأخرى الممكنة $س_{٣}$ ، $س_{٤}$ .. الخ (ترتيب تصاعدي للمستويات المختلفة) . ويصدق مثل ذلك بالنسبة للبلد ب فان فيها عدة مستويات ممكنة للأسعار بها $ص_{١}$ ، $ص_{٢}$ ، $ص_{٣}$ .. الخ ولنفترض أن $ص_{١}$ تمثل مستوى للاسعار أكثر ارتفاعا من $ص_{٢}$ ، وأن $ص_{٢}$ تمثل مستوى أكثر ارتفاعا من $ص_{٣}$ وهكذا (ترتيب تنازلي للمستويات المختلفة) .

ولما كان حجم التجارة الدولية يتوقف على العلاقة بين مستوى الأسعار في البلدين فان ما تصدره ا إلى ب مثلا على افتراض أن مستوى الأسعار في ا هو $س_{١}$ وفي ب هو $ص_{١}$ يختلف عما تصدره اليها على افتراض أن مستوى الأسعار

في ا هو $س_١$ وفي ب هو $ص_٢$ أو $ص_٣$ مثلا . وهكذا توجد أحجام مختلفة للتجارة بين البلدين بقدر ما هناك من مستويات مختلفة للأسعار . والمهم هو أنه من بين هذه المستويات المختلفة في ا وفي ب يوجد مستوى واحد معين هو الذي يحقق التوازن في الميزان التجاري بين البلدين . بعبارة أخرى يوجد مستوى واحد معين يجعل قيمة ما تصدره ا إلى ب (أي ما تستورده ب من ا) مساويا لقيمة ما تستورده ا من ب (أي ما تصدره ب إلى ا) . فاذا كان مستوى الأسعار السائد في ا عند بدء التجارة بين البلدين هو $س_١$ مثلا ، وفي ب هو $ص_١$ ، فان ذلك قد يؤدي إلى جعل ما تصدره ا إلى ب (أي ما تستورده ب من ا) يزيد عن قيمة ما تستورده منها . وعلى ذلك تكون هذه العلاقة بين مستوى الأسعار في البلدين ($س_١$: $ص_١$) مقترنة بفائض في الميزان التجاري للبلد ا ، وعجز في الميزان التجاري للبلد ب . ويؤدي ذلك إلى حركة في المعدن النفيس بين البلدين بحيث يقوم مستوى جديد أكثر ارتفاعا في ا ، وليكن $س_٢$ ، وأقل ارتفاعا في ب وليكن $ص_٢$. على أساس هذه العلاقة الجديدة بين مستوى الاسعار في البلدين ($س_٢$: $ص_٢$) ، تقل صادرات ا إلى ب عما كانت عليه في المستوى القديم ($س_١$: $ص_١$) وتزيد وارداتها عما كانت عليه . فاذا كان انكماش الصادرات وزيادة الواردات ، من شأنه تحقيق التوازن في الميزان التجاري بقي المستوى الجديد مستقرا . واذا كان المستوى الجديد غير كاف للوصول إلى التوازن ، استمرت حركة المعدن النفيس مما يفضي إلى علاقة أخرى بين مستوى الأسعار في البلدين ولتكن مثلا ($س_٣$: $ص_٣$) أو ($س_٣$: $ص_٢$) وهكذا إلى أن يتحقق ذلك المستوى المعين في البلدين الذي يحقق التعادل بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات . وغني عن البيان أن هيوم لم يعرض نظريته في التوازن التلقائي على هذا النحو . غير أنه يفهم ضمنا من نظريته أن هناك علاقة معينة بين مستوى الأسعار في البلدين هي التي تحقق التوازن دون غيرها . وهذا تقدم كبير في التحليل الاقتصادي . وسنرى كيف سرت فكرة التوازن إلى كل أجزاء النظرية الاقتصادية ، وسنرى أيضا أن تحليل هيوم لهذه الفكرة يعتبر أساسا لنظرية جون

ستيوارت ميل في القيم الدولية ، ونظرية مارشال في الطلب المتبادل .

وأخيرا فان نظرية هيوم في التوازن التلقابي تتضمن تقرير تلك الفكرة الجوهرية التي غدت من أعمدة النظرية التقليدية ، وهي الانسجام المفترض بين مصلحة الافراد الخاصة ومصلحة المجتمع . فالفرد في هذه النظرية يسعى وراء ربح خاص ، اذ أنه يصدر السلعة من البلد التي انخفض فيها الثمن إلى البلد التي ارتفع فيها الثمن . وهو اذ يفعل ذلك لا يرمي إلى أكثر من تحقيق ربح خاص . ولكنه بسعيه وراء مصلحته الخاصة ، يعمل دون وعي أو تدبير على تحقيق مصلحة المجتمع وذلك بجعل الرصيد المعدني ، وبالتالي كمية النقود ومستوى الأسعار ، في مستوى يحفظ التوازن في الميزان التجاري . وقد عمم آدم سميث هذه الفكرة كما رأينا وجعل منها نظرية عامة للانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .

وهذا كله يعتبر تقدما كبيرا في تاريخ الفكر الاقتصادي . صحيح أن هيوم لم يكن مبتكرا في كل جزء من أجزاء هذه النظرية [1] . فالفكرة عن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار موجودة من قديم . كذلك تأثير هذا المستوى على حجم التجارة الدولية ، غير أن هيوم كان له فضل الجمع بين هذه الأفكار المتفرقة ، وبيان العلاقة بينها ، وتفاعلها على النحو الذي يؤثر في كمية الرصيد المعدني ، وفي تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات . ومن ثم يمكن القول أن النظرية في ذاتها مبتكرة ، ولو أن عناصرها كانت قائمة قبل هيوم .

ولسنا الآن بصدد نقد النظرية . والذي يهمنا منها هو أنها أطاحت بأحد الأسس الجوهرية التي يقوم عليها مذهب التجاريين . فاذا صح ان المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد الداخلة في علاقات تجارية ، وان التفاوت بين مستوى

---

(١) يشير الأستاذ فينر Viner إلى أن Isac Gervaise وهو سابق على هيوم قال بنظرية تقترب كثيرا من نظرية هيوم في التوازن التلقائي . أنظر : Viner : Studies in the Theory of InternationalTrade p. 79.

الأسعار كفيل بأن يوجه المعدن النفيس إلى البلد التي يقل فيها ويصرفه عن البلد التي يفيض فيها ؛ اذا صح ذلك لم يكن هناك محل لأن تكلف الدولة نفسها عناء الرقابة على مقدار ما لديها من ذهب وفضة ولا أن ترهق النشاط الاقتصادي بقيود ترمي إلى الزيادة من المعدن النفيس . ويكفي أن تطلق العنان لنشاط الأفراد غير المقيد . وهذا يكفل لها الحصول على حاجتها تماما من المعدن النفيس دون زيادة أو نقصان وكانت هذه هي الثغرة الأولى في مذهب التجاريين .

(ج) نظرية آدم سميث في الثروة :

لم تكن نظرية هيوم في التوازن التلقائي كافية بذاتها للقضاء نهائيا على سيادة مذهب التجاريين . فقد رأينا أن ذلك المذهب يتضمن شقين :

الشق الأول — وفيه يحلل التجاريون طبيعة الثروة وينتهون إلى قياسها بالذهب والفضة .

الشق الثاني — وهو مترتب على الأول — وفيه يحلل التجاريون وظيفة التجارة الدولية وفائدتها ، وينتهون إلى كون التجارة الدولية أداة الحصول على الذهب والفضة ، وإلى وجوب تقييدها لتحقيق هذا الهدف .

ولقد قضت نظرية هيوم على الشق الثاني ببيان أن المعدن يتوزع تلقائيا على البلاد المتجرة دون حاجة إلى سياسة خاصة من جانب الدولة . ولكن ذلك يترك الشق الأول — ولعله الأخطر — دون تمحيص . ولم يكن هيوم معدا للقيام بهذه المهمة التحليلية . فهو فيلسوف قبل أن يكون اقتصاديا . ومن ثم وقف عند حد نظريته السالفة الذكر ولم يتابع تحليله إلى نهايته . وقد بقيت نظرية التجاريين في طبيعة الثروة قائمة — من الناحية الفكرية على الأقل — إلى أن أكمل سميث مـــا بدأه هيوم ووجه الضربة القاضية إلى المذهب التجاري في لبه الجوهري .

افتتح آدم سميث كتابه ببيان أن ثروة الامم انما تقاس بما تنتجه من السلع المختلفة الصالحة لاشباع الحاجات الانسانية مباشرة أو غير مباشرة . وكلما زاد

ما تنتجه من هذه السلع ، زادت ثروتها ، والعكس بالعكس .

ومقدار ما تنتجه البلد من هذه السلع يتوقف على أمرين :

أولا : تقسيم العمل :

ثانيا : توزيع القوة العاملة بين الحرف المنتجة Productive Labour والحرف غير المنتجة Unproductive Labour

أما تقسيم العمل فهو عند آدم سميث أهم عامل يحكم قدرة البلد الانتاجية . وكلما زاد تقسيم العمل بين الأفراد زادت مقدرتهم الانتاجية لما يتضمنه تقسيم العمل من زيادة مهارة العامل في حرفة خاصة ، ولأثره في تسهيل التقدم الفني بالاختراع . وهو في ذلك يقول :

« The greatest improvement in the productive powers of labour and the greater part of the skill, dexterity, and judgment with which it is any where directed, or applied, seem to have been the effects of the division of labour » (1).

وتقسيم العمل هذا لم يحدث في المجتمع بناء على تدبير سابق أو حكمة خاصة لدى الافراد . وانما تم تدريجيا استجابة لرغبة أصيلة مركبة في نفس الانسان ، هي رغبته في أن يبادل شيئا يفيض عن حاجته بشيء آخر في حاجة اليه (٢) .

وقد بين آدم سميث أن مدى تقسيم العمل يتوقف على عاملين :

١ — سعة السوق The Extent of the Market فاذا كان السوق ضيقا لم يكن هناك مجال كبير لتقسيم العمل ، حيث أنه في سوق ضيق يكون الطلب يسيرا على خدمات الأفراد الذين ينصرفون إلى التخصص تخصصا ضيقا في حرفة بسيطة ، أو في جزء ضئيل من حرفة . ومن ثم فهم يجمعون بين حرف متعددة حتى يكون

---

(١) « Wealth of Nations » Book 1, chapter I.

(٢) « Wealth of Nations ».Book I. chapter II.

الطلب كافيا على خدماتهم . أما اذا كان السوق متسعا فان ذلك يفسح المجال لتقسيم العمل ، حيث أنه في سوق واسع يكون الطلب كبيرا على خدمات الأفراد حتى لو كان تخصصهم ضيقا وهذا يشجع على الامعان في تقسيم العمل [1] .

٢ ـ مقدار رأس المال : ذلك أن العملية الانتاجية لأية سلعة تستغرق وقتا قد يطول وقد يقصر وفقا لطبيعة السلعة ، ووفقا لما يتوافر للعامل من أدوات تساعده في الانتاج.ومن ثم كان لزاما أن يتوافر للعامل قدرا من السلع يفي حاجاته خلال الفترة التي تنقضي بين بدء العملية الانتاجية ، وبين الانتهاء من انتاج السلعة وبيعها . اذا توافر هذا القدر أمكنه أن ينصرف إلى انتاج أية سلعة وأن يتخصص فيها معتمدا على ما لديه من رصيد سابق من السلع الاستهلاكية تفي حاجاته في الفترة التي يستغرقها الانتاج . أما اذا لم يتوافر هذا القدر تعذر على العامل أن يتخصص في انتاج أية سلعة حيث أن همه الأول لا بد أن ينصرف إلى سد حاجاته الاستهلاكية . وترى من ذلك أن رأس المال عند آدم سميث يتكون من أدوات الانتاج التي تساعد العامل على اختصار وتقصير الوقت اللازم للانتاج ومن كل السلع الاستهلاكية التي تخلفت عن فترة الانتاج السابقة ، والموجودة تحت تصرف المجتمع عند بدء فترة الانتاج الجديدة . وترى أيضا أن رأس المال بهذا المعنى لازم لتقسيم العمل حيث أنه لا يتصور أن ينصرف أي عامل إلى عمل معين الا اذا كان في حوزته بعض السلع الاستهلاكية التي تفي حاجاته أثناء الوقت اللازم لانتاج السلعة ، وكلما زاد مقدار رأس المال زادت قدرة المجتمع على الامعان في تقسيم العمل والعكس بالعكس .

---

(١) المرجع السابق Book I. chapter III.

ثالثا : توزيع القوة العاملة بين الحرف المنتجة وغير المنتجة :

نحن نعرف الآن ان العمل المنتج هو كل عمل يساهم في اشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك بصرف النظر عن طبيعة الحاجة الانسانية ، وعن حكم القانون أو الدين أو الأخلاق فيها . فالحاجات الانسانية يأخذها الاقتصاديون على أنها واقعة مسلمة . وكل عمل يساهم في اشباعها عمل منتج من الناحية الاقتصادية . غير أن هذه الفكرة حديثة نسبيا . وقد سادت على أثر ظهور المدرسة الحديثة في علم الاقتصاد منذ ١٨٧٠ تقريبا . وترتب عليها أن الاقتصاديين لا يفرقون الآن بين أنواع النشاط الاقتصادي من حيث وصفه بأنه منتج أو غير منتج ، طالما أنه يستهدف اشباع الحاجات الانسانية فالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها على قدم المساواة من حيث أنها جميعا أعمال منتجة .

ولم يكن ذلك شأن الاقتصاديين قبل ظهور المدرسة الحديثة . بل ان الأغلبية الساحقة كما رأينا كانت تفرق بين أنواع مختلفة من النشاط الاقتصادي ، تخلع على بعضها وصف أنها منتجة من الناحية الاقتصادية ، ومن ثم تنظر اليها على أنها تساهم في زيادة ثراء البلد ، وتجرد البعض الآخر من هذا الوصف ، ومن ثم تنظر اليها على أنها تساهم اطلاقا في ثراء البلد. تطبيقاً لهذه النظرة الضيقة جرى الفيزيوكراتس مثلا على التفرقة بين الزراعة من ناحية وبين غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى . فالأولى تعتبر عملا منتجا يزيد في الثروة ، أما الأخرى فهي لا تعتبر من قبيل العمل المنتج .

كذلك جرى آدم سميث على التفرقة بين أنواع مختلفة من الأعمال . وعنده أن العمل المنتج هو كل عمل يسفر عن سلعة مادية محسوسة . وعلى ذلك فالزراعة والصناعة تعتبر في نظره من قبيل الأعمال المنتجة حيث أنها نشاط اقتصادي يخلف وراءه أثراً ماديا ملموسا ، هو السلعة الزراعية أو السلعة الصناعية. أما الخدمات بأنواعها فهي لا تعتبر عملا منتجا حيث أنها لا تترك وراءها أثرا

ماديا ملموسا في صورة سلعة ، بل انها تهلك فور انتاجها . وعلى ذلك لا يعتبر عمل الخادم المنزلي عملا منتجا حيث أنه يهلك فور أداء الخدمة للسيد . كذلك لا يعتبر عمل الموسيقي عملا منتجا اذ أنه يهلك فور أداء القطعة الموسيقية . ويصدق ذلك على سائر الخدمات التي لا تخلف وراءها سلعة محسوسة .

وترجع هذه التفرقة الى نظرية آدم سميث في رأس المال . وقد رأينا أن رأس المال شرط ضروري لتقسيم العمل بين الأفراد . وقوام رأس المال لديه سلع مادية ملموسة ، إما في صورة أدوات للانتاج وإما في صورة سلع استهلاكية لا تهلك فور انتاجها . اذا زادت هذه السلع المادية ، زاد رأس المال ، وزادت بالتالي قدرة المجتمع على الامعان في تقسيم العمل . يترتب على ذلك أن الأعمال التي تسفر عن سلع مادية ، تساعد على زيادة رأس المال ، ومن ثم تعتبر أعمالا منتجة اذ أن المجتمع يستطيع في هذه الحالة أن يختزن تلك السلع المادية ، وأن يعول عليها للوفاء بحاجات العمل خلال الفترة الانتاجية الجديدة . وكأن كل سلعة مادية تختزن بين دفتيها قدرا معينا من العمل ، يلجأ اليه المجتمع لتشغيل قدر مساو من العمل خلال الفترة الانتاجية الجديدة . أما الأعمال التي لا تسفر عن سلع مادية ، فهي لا تساعد على زيادة رأس المال ، ومن ثم لا يمكن اعتبارها أعمالا منتجة . فهي تتلاشى فور القيام بها ومن ثم فهي لا تمكن المجتمع في الفترة الانتاجية الجديدة من التعويل عليها لتشغيل أي عدد من العمال .

« There is one sort of labour which adds to the value of the subject upon which it is bestowed : there is another which has no such effect. The former, as it produces a value may be called productive, the latter un-poronuctive labour. Productive labour fixes and realizes itself in some particular subject or vendible commodity, which lasts for some time at least after that labour is past. It is; as it were, a certain quantity of labour stocked and stored up to be employed, if necesssary, upon some other occasion. That subject, or what is the some thing, the price of the subject, can afterwards, if necessary put into motion a quantity of

labour equal to that which had originally produced it (1).

في ضوء هذه النظرية للعمل المنتج يسهل علينا أن نرى وجه توقف الثروة على توزيع القوة العاملة بين الأعمال المنتجة وغير المنتجة . اذا زادت نسبة المشتغلين بالأعمال المنتجة كان ذلك داعيا لزيادة ثروة البلد . حيث أن ذلك يؤدي الى زيادة السلع المادية الموجودة في حوزة المجتمع وهذا يمكنه من الامعان في تقسيم العمل في الفترة الانتاجية الجديدة . أما اذا كان الجزء الأكبر من القوة العاملة يشتغل بالخدمات التي تهلك فور أدائها فان المجتمع يواجه الفترة الانتاجية الجديدة وليس لديه كمية كافية من أدوات الانتاج والسلع الاستهلاكية . وهذا يحد من قدرة المجتمع على تقسيم العمل ، وبالتالي يضعف طاقته الانتاجية .

هذه هي نظرية آدم في الثروة . يمكن اجمالها في أن الثروة تتكون من السلع التي تساهم في اشباع الحاجات الانسانية . وكمية هذه السلع – أي مقدار الثروة – تتوقف على تقسيم العمل من ناحية ، وتوزيع القوة العاملة بين الحرف المنتجة وغير المنتجة من ناحية أخرى . اذا زاد تقسيم العمل زادت طاقة المجتمع الانتاجية . واذا زادت نسبة المشتغلين بالحرف المنتجة زادت أيضاً طاقة المجتمع الانتاجية والعكس بالعكس . وتقسيم العمل بدوره يتوقف على سعة السوق وكمية رأس المال الموجودة في حوزة المجتمع .

أما النقود – أي الذهب والفضة – تلك السلعة التي كان التجاريون يعلقون عليها أهمية كبرى ، ويخلطون بينها وبين الثروة ، فقد عقد آدم سميث فصلا خاصا يحلل فيه طبيعتها والدور الذي تقوم به في النظام الاقتصادي وقد بين آدم سميث أن النظام الاقتصادي يمكن أن يسير بدون هذه السلعة . وفي هذه الحالة تتم المبادلات الاقتصادية بالمقايضة ؛ ينصرف كل فرد الى انتاج سلعة معينة ،

---

(١) « Wealth of Nations » Book II Chapter III.

يقايض ما يفيض عن حاجته منها ، بسلعة أخرى يشعر بالحاجة اليها . وهذا عند آدم سميث دليل قاطع على أن الثروة شيء مختلف عن النقود . اذ لا يمكن القول أن المجتمع الذي يعتمد على المقايضة في مبادلاته مجتمع مجرد اطلاقا من الثروة . وقد بين آدم سميث أن نظام النقود بدأ في الظهور عندما شعر الأفراد بالمشقة الناشئة عن عدم وجود أداة عامة للتبادل ، مقبولة لدى الجميع . فاتجه في بادىء الأمر الى اتخاذ سلعة معينة — كالأبقار مثلا — أداة للتبادل ، بحيث ينصرف كل فرد الى التخصص في انتاج أية سلعة يريد ، يبيع ما فاض عن حاجته منها مقابل عدد معين من الأبقار ، ثم يشتري بهذا الثمن ، ما يشعر بالحاجة اليه من سلع أخرى . بعد ذلك شعر المجتمع بالمشقة المرتبطة باتخاذ مثل هذه السلعة أداة للتبادل . واستقر على اتخاذ سلعة قابلة للتجزئة والاختزان ، ووجد أن الذهب أو الفضة هي السلعة المثالية لأداء هذه الوظيفة . ومن ثم أصبح المعدن النفيس أداة المبادلة . وظاهر وجه الخطأ البين في الخلط بين أداة التبادل وبين ما يعتبر ثروة لبلد من البلاد . فالمعدن النفيس سلعة من بين سلع عديدة يقوم المجتمع بانتاجها . وهي في هذا الصدد ليست أكثر السلع ضرورة أو فائدة في اشباع الحاجات الانسانية . فقياس الثروة بالمعدن النفيس يقوم على قدم المساواة ، من حيث ما فيه من خطأ ، مع قياس الثروة بأية سلعة أخرى نختارها بما يتضمنه ذلك من اغفال لآلاف السلع الأخرى التي يقوم المجتمع بإنتاجها والتي لا تقل عن الذهب والفضة ، ان لم تزد عليهما ، في إشباع الحاجات الانسانية .

هكذا استطاع آدم سميث أن يكشف عن طبيعة الثروة ، وأن يضع الذهب والفضة في وضعهما الصحيح بالنسبة للنظام الاقتصادي في مجموعه . ومن المسلم أن نظرية آدم سميث في الثروة مشوبة ببعض العيوب . ومن قبيل ذلك تفرقته بين العمل المنتج وغير المنتج . ولكنها عيوب تغتفر اذا نظر اليها في ضوء نظرته الى رأس المال وتقسيم العمل . والمهم هو أن آدم سميث استطاع أن يوجه الفكر الاقتصادي وجهة صحيحة بتحليله لطبيعة الثروة ووظيفة النقود في النظام الاقتصادي . وترتب ذلك القضاء قضاء مبرما على نظرية التجاريين .

الفصل العاشر

نظرية آدم سميث في التجارة الدولية

منطق النظرية :

تعتبر نظرية آدم سميث في التجارة الدولية نتيجة منطقية لنظريته في طبيعة الثروة ولرأيه في العوامل التي تؤدي الى زيادتها ونقصانها . ففائدة التجارة بين الدول ليست فيما تأتي به من ذهب وفضة ؛ فان ذلك يعتبر نتيجة ثانوية لا يعتد بها . وانما تعود التجارة بالفائدة على كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية سواء زادت أو نقصت في مقدار ما تملكه احداها من المعدن النفيس . ذلك أن التجارة الدولية تؤدي الى اتساع السوق بالنسبة لما تنتجه وتصدره . واتساع السوق يفضي كما رأينا ، الى زيادة تقسيم العمل ، وهذا يعتبر شرطا جوهريا لزيادة الناتج الكلي ، ويترتب على زيـادة الناتج الكلي من السلع المختلفة زيـادة قدرة البلد على أن تدخر جزءا من هذه الزيادة للاضافة الى رأس مالها وهذا يقوي قدرتها على الانتاج في الفترة الانتاجية التالية . وترى من ذلك أن التجارة الدولية عند آدم سميث طريقة للقضاء على القيود التي ترد على تقسيم العمل من جراء ضيق السوق المحلية . فاذا امتزج سوق البلدين عن طريق التجارة ، اتسعت دائرة السوق ، واستطاعت كل بلد أن تمعن في تقسيم العمل ، الأمر الذي لم يكن

ميسورا اذا اقتصرت كل من البلاد المتجرة على سوقها الداخلية . وقد لخص آدم سميث نظريته في التجارة الخارجية في العبارة الآتية :

« The importance of gold and silver is not the principal, much less the whole benefit which a nation derives from its foreign trade.

Between whatever places foreign trade is carried on they all of them derive two distinct benefits from it. It carries out that surplus part of the produce of their labour for which there is no demand among them, and brings back in return for it something else for which there is a demand. It gives a value to their superfluities, by exchanging them for something else, which may satisfy a part of their wants, and increase their enjoyment. By means of it, the narrowness of the home market does not hinder the division of labour in any particular branch of art or manufacture from being carried to the highest perfection. By opening a more extensive market for whatever part of the produce of their labour may exceed the home consumption, it encourages them to improve its productive powers and to augment its annual produce to the utmost, and thereby to increase the revenue and wealth of the society.

These great and important services foreign trade is continually occupied in performing to all the different countries between which it is carried on » (1).

فالتجارة الدولية تمكن كل بلد داخلة في علاقات تجارية مع غيرها من أن تنصرف الى انتاج سلعة أو أكثر ، وهي تتخصص في انتاج هذه السلع ، للوفاء بحاجتها الخاصة الى هذه السلعة ، ولمبادلة ما يفيض عن حاجتها بما يفيض عن حاجة البلاد الاخرى. وهذه هي نتيجة تقسيم العمل. يضاف الى ذلك أن التجارة الدولية بما تتضمنه من تقسيم العمل وزيادة الناتج الكلي تمكن كل بلد من أن تضيف الى رأس مالها وتزيد بذلك من قدرتها الانتاجية .

افترض بلدين انجلترا والبرتغال لا تقوم بينهما علاقات تجارية وتنتج كل منهما ما يلزمهما من سلع مختلفة ، ولتكن تلك السلع هي المنسوجات القطنية والنبيذ . افترض كذلك أن ثمن هاتين السلعتين قبل بدء التجارة هي الآتي :

(١) « Wealth of Nations » Book IN, Chapter I.

	المنسوجات القطنية	النبيذ
	جنيه	جينه
انجلترا	٢ للوحدة	٢ للوحدة
البرتغال	٤ للوحدة	١ للوحدة

اذا ما قامت التجارة بين البلدين فان ارتفاع ثمن المنسوجات القطنية في البرتغال عنه في انجلترا يؤدي الى قيام منتجي المنسوجات في انجلترا بتصديرها الى البرتغال . كما أن ارتفاع ثمن النبيذ في انجلترا عنه في البرتغال يؤدي الى قيام منتجي للنبيذ في البرتغال بتصديره الى انجلترا . ويترتب على ذلك اتساع سوق المنسوجات أمام المنتجين الانجليز بأضافة السوق البرتغالية الى سوقهم . ويصدق ذلك بالنسبة للنبيذ . فان التجارة بين البلدين تؤدي الى اتساع سوق النبيذ أمام المنتجين البرتغاليين باضافة السوق الانجليزية الى سوقهم . وهذا من شأنه أن يفسح المجال أمام تقسيم العمل في البلدين . يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة المنسوجات في انجلترا ويزداد مداه في صناعة النبيذ في البرتغال وهذا يزيد من انتاجية العمل في البلدين ، مما يؤدي الى زيادة الناتج الكلي . وعن طريق الزيادة في الناتج الكلي تستطيع كل من البرتغال وانجلترا أن تضيف الى رأس مالها القومي وهذا يقوي طاقتها الانتاجية . اذا استمرت التجارة بين البلدين فان موارد الثروة في انجلترا تتحول تدريجيا من انتاج النبيذ الى انتاج المنسوجات ، وتتخصص انجلترا بذلك في صناعة المنسوجات وهي الصناعة التي تتفوق فيها على البرتغال . كذلك تتحول موارد الثروة في البرتغال بذلك في صناعة النبيذ ، وهي الصناعة التي تتفوق فيها على انجلترا . وهكذا تستغل موارد الثروة في كل بلد في انتاج تلك السلع التي تتفوق فيها على غيرها ، وتحصل كل بلد على حاجتها من السلعة من أكفأ الاماكن في انتاجها .

وترى من ذلك :

(أ) ان نظرية آدم سميث في التجارة الدولية ليست الا امتدادا لنظريته في

التجارة الداخلية . فليس هناك فارق بين الاثنين . وكما أن التجارة بين جزءين في بلد واحد يؤدي الى اتساع دائرة السوق وهذا يساعد على الزيادة في تقسيم العمل ، كذلك الحال بالنسبة للتجارة الدولية تماما . فهي تضيف سوقا أجنبية الى السوق المحلية ، وتعمل بذلك على اتساع دائرة السوق بالنسبة لكل سلعة تنتجها وتصدرها البلد الداخلة في علاقات تجارية .

(ب) ان آدم سميث ينظر الى التجارة الدولية على أنها تعود بالنفع على كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية . فلا يقتصر نفع التجارة على بلد دون آخر ، ولا يتصور ذلك حيث أن ما تفيده احدى البلاد من حيث اتساع دائرة السوق وزيادة تقسيم العمل ، يصدق تماما على البلد الأخرى .

(ج) ان آدم سميث نظر الى التجارة الدولية على أنها طريق للزيادة في رأس المال والقدرة الانتاجية لكل البلاد الداخلة في علاقات تجارية . فالمسألة الجوهرية بالنسبة اليه هي أثر التجارة الدولية في زيادة كمية أحد موارد الثروة . أما أثرها من حيث الوصول الى التوزيع الأمثل optimum allocation لكمية معينة من الموارد بين فروع الانتاج المختلفة ، فهو أثر ثانوي في نظريته . وهو على كل حال يرى أن هذا التوزيع الأمثل ليس له قيمة كبرى مستقلة عن الأثر الجوهري . بل انه يستمد قيمته من حيث أنه يساعد عن طريق زيادة الناتج الكلي على تحقيق الأثر الأهم وهو زيادة كمية موارد الثروة .

(د) لمعرفة ما اذا كانت التجارة بين بلدين تعود أو لا تعود بالفائدة عليهما ينظر آدم سميث الى النفقة المطلقة لكل سلعة على انفراد . ففي المثال السابق نرى أن ثمن المنسوجات في انجلترا أقل من ثمنها في البرتغال . وهذا يفترض أن نفقة انتاج المنسوجات في انجلترا أقل من نفقة انتاجها في البرتغال . وهذا كفيل بجعل التجارة مفيدة للبلدين حيث أنه يمكن البرتغال من الحصول على سلعة المنسوجات بنفقة أقل من نفقة انتاجها في داخل حدودها . كذلك بالنسبة للسلعة الأخرى وهي النبيذ . فكلما كانت نفقة انتاج سلعة معينة في بلد معين أقل من

نفقة انتاجها في بلد آخر ، وظهر أثر ذلك في أن النفقة الأقل تقتضي الثمن الأقل ، كان ذلك كافيا لقيام التجارة بين البلدين و كافيا لأن تعود التجارة بفائدة عليهما معا .

وسنرى أن آدم سميث يختلف عن ريكاردو وجون ستيوارت ميل في كل واحدة من هذه النقط الأربعة .

نتيجة النظرية : حرية التجارة :

انتهى آدم سميث من هذه النظرية الى وجوب ترك التجارة حرة بين البلاد المختلفة . فحرية التجارة Free trade هي السياسة الاقتصادية التي تلزم عن هذه النظرية ، والتي يجب على كل بلد أن تتبعها ، طالما أن هدف السياسة الاقتصادية هو زيادة الثروة . ذلك أن كل عائق تضعه الدولة في طريق التجارة الدولية ، سواء كان هذا العائق ضريبة جمركية أو حظرا مطلقا للاستيراد شأنه شأن أي عائق تضعه الدولة في طريق التجارة الداخلية بين جزءين من اقليمها . كلاهما يضيق من دائرة السوق ، ويحول دون تقسيم العمل . وقد وجه آدم سميث اهتماما كبيرا لبيان الضرر الذي يترتب على ما تفرضه الدولة من قيود على استيراد السلع من بلاد أجنبية . وهو يميز بين نوعين من القيود :

(أ) تقييد الواردات من السلع التي يمكن انتاجها محليا .

(ب) تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق .

الحالة الأولى – تقييد الواردات من السلع التي يمكن انتاجها محليا :

الفرض في هذه الحالة هو أن تقيد الدولة ما يستورد من سلعة معينةباخضاعها لضريبة جمركية أو بحظر استيرادها كليا ، وتكون تلك السلعة مما يمكن انتاجها محليا أو مما تنتج فعلا . فتقييد الاستيراد في هذه الحالة يرمي الى حماية الصناعة

المحلية . وقد أولى آدم سميث هذا الفرض عناية خاصة نظراً لأهميته العملية الكبرى . فقد كانت انجلترا وقت كتابة آدم سميث لا تزال متأثرة بأفكار التجاريين من حيث اخضاع التجارة الخارجية لقيود متعددة . وكانت هذه القيود تزداد شدة كلما كانت السلعة الأجنبية تنافس سلعة مماثلة انجليزية . وقد سبق أن ذكرنا أن التجاريين كانوا يفرقون بين واردات المواد الأولية وواردات السلع المصنوعة ، فيعفون الأولى من الضرائب الجمركية أو يخضعونها لضريبة يسيرة ، أما الثانية فكانوا يرون وجوب اخضاعها لضريبة جمركية مرتفعة ، حيث أنها تنافس السلع المصنوعة الانجليزية . وقد أراد آدم سميث أن يبين الضرر الذي يعود على انجلترا من الحماية الجمركية التي توليها لبعض الصناعات الانجليزية [1] .

بدأ آدم سميث ببيان الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد بين فروع الانتاج المختلفة . وقد أوضح أن توزيع الموارد يتم بناء على دافع الربح المادي . فالعامل يتجه الى ذلك الفرع الذي يحقق له أقصى أجر ممكن . والرأسمالي يستثمر رأسماله في انتاج تلك السلعة التي تأتي له بأقصى ايراد ممكن . كل عنصر من عناصر الانتاج يتوجه ، أو يوجهه صاحبه ، الى هذا الفرع من فروع الانتاج الذي يأتي بأكبر غنم مادي ممكن .

غير أن الأفراد اذ يسعون وراء فائدتهم الخاصة ، يحققون أيضا ، دون وعي أو تدبير من جانبهم ، مصلحة المجتمع . فهناك انسجام مطلق بين ما يحقق المصلحة الخاصة للأفراد ، وما يحقق المصلحة العامة للمجتمع . وكأن الأفراد اذ يسعون وراء مصلحتهم الشخصية ، مدفوعون بيد خفية invisible hand الى تحقيق مصلحة عامة لم تدر بخاطرهم ، ولم تكن جزءاً من شعورهم أو تدبيرهم . ويمكن توضيح وجهة نظر سميث في هذا الصدد بالمثال الآتي :

افترض أربع قطع من الأرض الزراعية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ؛ كل قطعة منها

---

(١) « Wealth of Nations » Book IV, Chapter II.

تصلح لانتاج أربع محاصيل مختلفة أ ، ب ، ج ، د . ولكن لما كانت هذه القطع تختلف فيما بينها من حيث جودة التربة أو الموقع ، فان القطعة ١ تحقق أكبر ايراد ممكن في انتاج السلعة أ ، والقطعة ٢ تحقق أكبر ايراد ممكن في انتاج السلعة ب ، وهكذا بالنسبة لسائر القطع . ويمكن أن نرتب المحاصيل المختلفة التي تصلح لكل قطعة ترتيبا تنازليا مبتدئين بأكثر المحاصيل ايراد أ ثم المحصول الذي يليه . وهكذا :

السلعة	القطعة ١	القطعة ٢	القطعة ٣	القطعة ٤
السلعة	(أ)	(ب)	(ج)	(د)
	(ب)	(أ)	(أ)	(أ)
	(ج)	(ج)	(ب)	(ب)
	(د)	(د)	(د)	(ج)

في هذه الحالة اذا أراد أصحاب هذه القطع تحقيق أكبر غنم مادي فان صاحب القطعة ١ يوجهها الى انتاج أ ، وصاحب القطعة ٢ يوجهها الى انتاج ب وصاحب القطعة ٣ يوجهها الى انتاج ج ، وصاحب القطعة ٤ يوجهها الى انتاج د . وظاهر أن القطع الأربع على هذا النحو تحقق أقصى ايراد ممكن يمكن الحصول عليه منها ، أي أنها تحقق أقصى ناتج ممكن .

اذا عممنا هذه القاعدة بالنسبة لكل القطع الزراعية في بلد من البلاد ، وجدنا أن توجيه كل قطعة منها الى انتاج تلك السلعة التي تحقق لصاحبها أقصى ايراد ممكن ، يفضي في النهاية الى حصول هذه البلد على أقصى ناتج يمكن الحصول عليه من أرضها الزراعية .

بتعميم هذه القاعدة بالنسبة لكل عناصر الانتاج ، سواء كانت أرضا أو عملا أو رأس مال ، نجد أن توجيه كل عنصر الى انتاج تلك القطعة التي تحقق لصاحبه أقصى ايراد ممكن ، يفضي في النهاية الى حصول هذه البلد على أقصى ناتج

يمكن الحصول عليه من موارد الثروة بها . وهكذا يتحقق الانسجام بين المصلحة المادية للأفراد ، والمصلحة العامة للمجتمع .

والآن اذا افترضنا أن كل موارد الثروة قد وزعت على فروع الانتاج المختلفة ، بحيث اتجه كل مورد الى انتاج تلك السلعة التي تحقق أقصى ايراد ممكن ، ثم فرضت ضريبة جمركية على ما يستورد من السلعة أ مثلا . فما هو الأثر الذي يترتب على هذه الضريبة الجمركية ؟

أول أثر يترتب على الضريبة الجمركية هو انكماش كمية ما يستورد من السلعة أ . واذا كانت الضريبة مرتفعة ارتفاعا كبيرا فقد يحجم المنتجون الأجانب عن تصديرها كلية الى البلد التي فرضت الضريبة ، بحيث تختفي السلعة الأجنبية من السوق المحلية ، وينفرد المنتجون المحليون بهذه السوق .

يترتب على نقصان أو انعدام كمية الوارد من هذه السلعة أن يرتفع ثمنها في السوق المحلية . قد يرتفع الثمن بكل مقدار الضريبة . فاذا كان ثمن الوحدة من السلعة قبل فرض الضريبة هو خمسة جنيهات ، وفرضت ضريبة مقدارها جنيه على الوحدة ، فان ثمنها قد يرتفع — في بعض الظروف الاستثنائية ، الى ستة جنيهات . ولكن الغالب هو ارتفاع ثمن السلعة بجزء من مقدار الضريبة . ففي هذا الفرض يرتفع ثمنها الى خمسة جنيهات ونصف مثلا .

ويترتب على ارتفاع ثمن السلعة أن يزداد معدل الربح في انتاجها عن معدله في انتاج السلع الأخرى . وهذا يغري عناصر الانتاج بالتحول من السلع الأخرى اليها سعيا وراء تحقيق أقصى غنم مادي . فتتحول القوة العاملة ، ورؤوس الأموال وغير ذلك من عناصر الانتاج ، من انتاج السلع الأخرى الى انتاجها . ومعنى ذلك زيادة كمية الناتج من هذه السلعة ، ونقصانه في فروع الانتاج الأخرى .

واذن فان الحماية الجمركية تسفر عن اعادة توزيع الموارد بين فروع الانتاج المختلفة لصالح السلعة التي استظلت بظل الحماية . ويصبح التوزيع

الجديد للموارد مختلفا عن التوزيع الذي يتم بناء على التفاعل الحر لقرارات الأفراد .

ولكننا لا نستطيع أن نتخذ من زيادة الناتج في فرع معين ، دليلا على زيادة الناتج الكلي من كل موارد الثروة . فلا يكفي للتدليل على فائدة الحماية الجمركية أن نشير الى أثرها من ناحية زيادة الناتج في فرع معين . ولا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار ما تحدثه من أثر في الناتج الكلي بأكمله . فاذا كانت الحماية قد أدت الى زيادة الناتج من كل موارد الثروة كان ذلك دليلا على فائدتها في زيادة ثروة البلد . أما اذا كانت الزيادة في فرع معين قد اقترنت بنقصان في الناتج الكلي كان ذلك دليلا على ضررها . ومقدار الضرر هو فيما يترتب عليها من نقصان في الناتج الكلي .

لمعرفة أثر الحماية الجمركية في الناتج الكلي يقرر آدم سميث وجوب المقارنة بين انتاجية الصناعة المحلية ، وانتاجية الصناعة الأجنبية المماثلة .

اذا كانت انتاجية الصناعة المحلية أعلا من انتاجية الصناعة الأجنبية ، لم يكن هناك محل لفرض الحماية الجمركية . ذلك أن ارتفاع انتاجية الصناعة المحلية معناه انخفاض نفقة انتاج السلعة في الداخل عن نفقة انتاجها في الخارج . وهذا يستتبع أن يكون ثمن السلعة المنتجة محليا أقل من ثمن السلعة المنتجة في الخارج ، ومن ثم فلا حاجة بالمنتج الوطني في هذا الفرض الى حماية .

أما اذا كانت انتاجية الصناعة المحلية أقل من انتاجية الصناعة الأجنبية فان معنى ذلك أن نفقة انتاج السلعة في الداخل أعلا منها في الخارج . ويستتبع ذلك أن يكون ثمن السلعة المنتجة محليا أعلا من ثمن السلعة المنتجة في الخارج . في هذا الفرض اذا تركت التجارة حرة بين البلدين فان المنتج الأجنبي يستطيع بثمنه المنخفض أن يقضي على الصناعة المحلية . ومن ثم يطلب المنتج الوطني فرض ضريبة جمركية على السلعة الأجنبية تعادل بالأقل الفرق بين نفقة الانتاج في الداخل ونفقة الانتاج في الخارج . في ظل هذه الحماية يستطيع المنتج الوطني أن

يستمر في الانتاج ، بل ان الحماية تؤدي الى زيادة الناتج من سلعة كـــان المفروض أن يقل انتاجهـــا أو أن يتوقف كلية لو تركت التجارة حرة بين البلدين .

غير أن الحماية الجمركية في هذه الحالة تعود بالضرر على البلد التي فرضتها (فضلاً عن الضرر الذي يعود على البلد التي فرضت ضدها من جراء تضييق نطاق السوق) . ذلك أن الحماية الجمركية تحول بين البلد وبين الحصول على السلعة بأرخص ثمن ممكن . افترض أن ثمن الوحدة من النبيذ في انجلترا جنيه وأن ثمنها في البرتغال نصف جنيه وأن انجلترا فرضت ضريبة جمركية قدرها نصف جنيه على كل وحدة مستوردة من البرتغال رغبة في حماية الصناعة المحلية . افترض أيضاً أنه في ظل هذه الحماية الجمركة بلغ الناتج من النبيذ في انجلترا مليون وحدة . معنى ذلك أن المستهلكين في انجلترا ينفقون مليون جنيه على هذه السلعة . ولكن الواقع أنه لو تركت التجارة حرة بين البلدين لاستطاع المستهلكون الانجليز أن يحصلوا على نفس الكمية (مليون وحدة) بنصف المبلغ الذي ينفقونه (أي بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه بدلا من مليون جنيه) ، أو أن يحصلوا على ضعف الكمية (٢ مليون وحدة) بنفس المبلغ الذي ينفقونه (مليون جنيه) . وعلى ذلك تكون الحماية الجمركية قد أنقضت الدخل الحقيقي لانجلترا بما يعادل مليون وحدة نبيذ أو بما يمكن أن تشتريه ٥٠٠ ألف جنيه من سلع أخرى .

هذا هو الضرر الذي يترتب على تأثير الدولة تأثيراً مصطنعاً في توزيع الموارد بين فروع الانتاج المختلفة عن طريق الحماية الجمركية . أما اذا تركت الدولة توزيع الموارد لقرارات الأفراد الحرة دون تأثير خارجي ، لاتجهت انجلترا بمواردها لانتاج السلعة التي تتفوق فيها على البرتغال ولتكن المنسوجات مثلا ، ولاتجهت البرتغال بمواردها لانتاج السلعة التي تتفوق فيها على انجلترا وهي النبيذ . وتصدر كل من الدولتين السلعة التي تتفوق فيها على الأخرى . وبهذا تحصل كلتاهما على أقصى ناتج ممكن من مواردهما .

ويزيد مقدار الضرر الذي يترتب على الحماية الجمركية كلما زاد الفرق بين انتاجية الصناعة المحلية وانتاجية الصناعة الأجنبية . وقد يكون الفرق شاسعاً في بعض الحالات بحيث يسلم الجميع بوجوب التخصص . وعلى ذلك لا ينازع أحد في وجوب أن تستورد اسكتلندا النبيذ من الخارج حيث أن زراعة العنب في بيوت زجاجية يجعل نفقة انتاج النبيذ بها ثلاثين ضعفاً نفقة انتاجه في الخارج ، وهذا يعود بالضرر الفادح عليها . غير أن هذه القاعدة تصدق في كل حالة يكون هناك فريق بين نفقة انتاج السلعة في الداخل ونفقة انتاجها في الخارج ، أيا كانت تفاهة هذا الفرق . فاذا كانت نفقة انتاج سلعة معينة في بلد ما تزيد ٣٠٪ أو ٣٠٠٪ عن نفقتها في بلد آخر فمن الواجب أن تقلع عن انتاج السلعة محلياً وأن تقوم باستيرادها من ب ، ويستوى أن يكون الفرق في نفقة الانتاج راجعاً إلى ظروف طبيعية أو إلى ظروف مكتسبة .

استعرض آدم سميث بعد ذلك فروضاً خاصة قد يلتبس فيها الحكم ، وبين أن هذه الفروض لا تعتبر استثناء من المبدأ العام وهو حرية التجارة .

الفرض الأول : افترض أن سلعة معينة يمكن انتاجها في البلد أ بنفقة أعلا منها في ب ، غير أن ارتفاع نفقة الانتاج في أ يرجع إلى عوامل وقتية ، بحيث أنه اذا أحاطت أ انتاجها من هذه السلعة بسياج جمركي ، فان المنتجين يستطيعون في ظل هذه الحماية التغلب على تلك العوامل الوقتية . ويمكن بعد ذلك أن يتفوقوا على ب في انتاج السلعة ، وأن تعود أ إلى حرية التجارة . هل يجوز في هذه الحالة أن تخرج أ على مبدأ حرية التجارة ريثما تزول تلك العوامل التي سببت تخلفها عن ب في انتاج السلعة ؟ وسنرى أن هذا الفرض هو بعينه فرض الصناعة الوليدة Infant Industry الذي أثاره الاقتصادي الألماني فون لست لبيان أن حرية التجارة لا تعود بالنفع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية في جميع الظروف . بل قد تنشأ ظروف خاصة تجعل حرية التجارة نافعة لأحد الطرفين ضارة للطرف الآخر . وذلك حيث تكون احدى

البلاد جديدة في الميدان الصناعي ، وتكون بعض الصناعات فيها لا تزال حديثة العهد ، لم تتمرس بعد بأسباب الكفاية التي توافرت للبلد العتيق في هذا الميدان . في هذه الحالة تعود حرية التجارة بالضرر على البلد الجديد ، اذ أنها تؤدي إلى اضمحلال صناعاتها الوليدة . وقد أجاز لست الحماية المؤقتة في هذا الفرض ، وأقره جون ستيوارت ميل ، أحد أقطاب حرية التجارة ، على ذلك . غير أن آدم سميث لم ير في هذا الفرض سببا كافيا للخروج على حرية التجارة . وعنده أن الحماية الجمركية تعود بالضرر دائماً طالما أن هناك فرقا بين نفقة انتاج السلعة في البلدين . وعلى ذلك فان الحماية المؤقتة تؤدي إلى إلى نقصان الناتج الكلي . وهذا يضعف من قدرة البلد على الاضافة إلى رأس مالها في الفترة الانتاجية التي تلي الحماية . أما اذا تركت التجارة حرة بين البلدين فان ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي فيهما معاً . وهذا في نظره هو العامل المهم الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير الحماية .

الفرض الثاني : اذا فرض أن أ قيدت من صادرات ب اليها ، بأن فرضت عليها ضريبة جمركية ، هل يجوز للبلد ب أن تقابل المثل بالمثل ، وأن تفرض ضريبة جمركية على صادرات أ اليها ؟ الفرض في هذه الحالة أن احدى البلاد خرجت على مبدأ حرية التجارة ، والمسألة هي معرفة ما اذا كان من مصلحة البلاد الأخرى الداخلة معها في علاقات تجارية أن تسلك نفس سلوكها ، أم أن الفائدة التي تعود على احدى البلاد من اتباعها مبدأ حرية التجارة مستقلة تماماً عما اذا كانت البلد الأخرى المتعاملة معها تتبع أم لا تتبع مبدأ الحرية . وقد ثارت هذه المشكلة في العلاقة بين فرنسا وانجلترا . حيث أن فرنسا منذ عهد كولبير أخضعت السلع الانجليزية لضرائب جمركية . فهل من مصلحة انجلترا أن تخضع السلع الفرنسية لضرائب مماثلة ، أم أن فائدة حرية التجارة بالنسبة لانجلترا غير مرهونة بالسياسة الخاصة التي تتبعها فرنسا ازاء السلع الانجليزية ؟

وقد انتهى آدم سميث من استعراضه لهذا الفرض إلى تقرير أن فائدة حرية التجارة بالنسبة لبلد معين مستقلة عن سياسة البلاد الأخرى . وحجته في ذلك أن فرنسا مثلا اذا بدأت بفرض ضريبة جمركية على المنسوجات القطنية التي تستوردها من انجلترا ، فان ذلك يعود بالضرر على منتجي هذه السلعة في انجلترا حيث أن التقييد يحول بينهم وبين السوق الفرنسية . فاذا أرادت انجلترا أن تقابل هذه السياسة بالمثل فانها لا تفرض الضريبة الجمركية على نفس السلعة ، وهي المنسوجات القطنية . فأغلب الظن أن فرنسا لا تصدر هذة السلعة إلى انجلترا ومن ثم فلن يضيرها أن تفرض عليها انجلترا ضريبة جمركية . لذلك فان انجلترا تلجأ إلى فرض ضريبة على سلعة أخرى تصدرها فرنسا إلى انجلترا ولتكن القمح . وهذا التقييد يعود بالفائدة على طبقة معينة في انجلترا وهي طبقة المنتجين للقمح ، ولكنه لا يعود بأية فائدة على تلك الطبقة التي أصابها الضرر من جراء الضريبة الفرنسية . بالعكس فان التقييد من جانب انجلترا ينزل بمنتجي المنسوجات القطنية ضرراً جديداً يتمثل في ارغامهم على دفع ثمن مرتفع للقمح .

وترى من هذه الحجة ان آدم سميث لم يكن قاطعاً في المسألة ، فهو يرفض المقابلة بالمثل لأنها لا تعوض الطبقة التي أصابها الضرر بسبب الضريبة الفرنسية . فهل معنى ذلك جواز المقابلة بالمثل اذا كان من شأنها هذا التعويض ؟ افترض أن فرنسا تستورد نوعاً معيناً من المنسوجات القطنية من انجلترا ، وتصدر إلى انجلترا نوعاً آخر من نفس المنسوجات . فرضت فرنسا ضريبة جمركية على المنسوجات الانجليزية وترتب على ذلك ضرر لمنتجي هذه المنسوجات . أجابت انجلترا على هذه الضريبة بالمثل ، بأن فرضت ضريبة على المنسوجات التي تصدرها فرنسا اليها . يترتب على هذا التقييد أن يرتفع ثمن المنسوجات الانجليزية. هذا الارتفاع في الثمن يعوض منتجي المنسوجات في انجلترا عن الضرر الذي أصابهم بسبب الضريبة الفرنسية. هل يفهم من سياق الحجة التي يقدمها آدم سميث أنه يجيز المقابلة بالمثل في هذه الحالة ؟

الواقع أن آدم سميث كان في غنى عن أن يلجأ إلى هذه الحجة للتدليل على أن حرية التجارة تعود بالفائدة على البلد التي تتبعها ولو كانت البلاد الأخرى التي تتعامل معها لا تتبع نفس المبدأ . كان آدم سميث يستطيع أن يصل إلى هذه النتيجة عن طريق منطقة التقليدي من حيث أثر الحماية ، ولو كانت من نوع المقابلة بالمثل ، في توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلفة ، وما يترتب على ذلك من نقصان الناتج الكلي . ومن السهل بيان أن هذا الأثر لا يتغير سواء كانت البلاد الأخرى تتبع أو لا تتبع مبدأ حرية التجارة وكل ما هنالك أن التقييد من أحد الجانبين يجعل فائدة حرية التجارة أقل مما يمكن أن تكون عليه لو أنها تركت حرة من الجانبين .

الفرض الثالث : اذا فرضت انجلترا ضرائب محلية على ما ينتج داخلها من سلع ضرورية ينفق عليها العمال دخلهم ، فان من الواجب عليها — في نظر البعض — أن تفرض ضريبة جمركية معادلة على كل ما تستورده من سلع . وحجة هذا الفريق أن الضرائب المحلية على السلع الضرورية تؤدي إلى ارتفاع سعرها ، وهذا يستتبع ارتفاع أجور العمال ، مما يزيد في نفقة انتاج كل السلع التي يقوم العمال بانتاجها . ومن ثم يتفوق المنتج الأجنبي على الوطني لا لأن الأول أكثر كفاءة ، وانما لأن المنتج الوطني يدفع أجوراً مرتفعة بسبب الضرائب المحلية على السلع الضرورية . والتسوية في المعاملة توجب في هذه الحالة أن تفرض على السلع المستوردة ضريبة جمركية تعوض هذا الارتفاع المصطنع في نفقة الانتاج محلياً ، وتضع المنتج الوطني على قدم المساواة مع المنتج الأجنبي الذي لا يخضع لعبء مماثل .

وقد أجاب آدم سميث على هذا الفريق بأن الضرائب المحلية على الضروريات لا تبرر الخروج على مبدأ حرية التجارة بدعوى التسوية في المعاملة . والسبب في ذلك أنه من الصعب تحديد أثر الضريبة على الضروريات . بعبارة أخرى اذا كان مستوى الأجور في انجلترا أعلا منه في بلد آخر فان من الصعب القول

أن ارتفاع الأجور في انجلترا يرجع إلى هذا النوع من الضرائب. وعلى فرض التسليم بأن هذه الضرائب تعتبر أحد لعناصر الداخلة في ارتفاع الأجور فان من العسير أن نحدد نصيبها في هذا الارتفاع . يضاف إلى ذلك أن الضرائب العامة على الضروريات يمكن انزالها منزلة أي عامل آخر يؤدي إلى ارتفاع نفقة الانتاج في انجلترا . فقد تكون نفقة انتاج القمح في انجلترا مرتفعة بسبب رداءة التربة أو سوء الجو . وكما أننا لا نستطيع القول بوجوب حماية زراعة القمح لتعويض فهذه العوامل الطبيعية ، وكذلك لا يمكن القول بحماية السلع الأخرى لتعويض الارتفاع المصطنع في نفقة الانتاج بسبب الضرائب المحلية على الضروريات . الحماية في الحالتين تؤدي إلى توجيه الموارد توجيها مصطنعاً إلى فروع معينة من فروع الانتاج . ومن المصلحة أن يترك توزيع الوارد لقرارات الأفراد غير المقيدة في نطاق هذا الارتفاع العام لمستوى الأجور .

في كل هذه الفروض انتهى آدم سميث إلى أن مصلحة البلاد الداخلة في علاقات تجارية توجب ترك التجارة حرة دون أي تقييد . ولم ير آدم سميث داعياً للخروج على مبدأ حرية التجارة الا في فرضين :

١ ــ اذا كانت مقتضيات الدفاع عن البلاد تستوجب قيام صناعة معينة بها ، وكان من المستحيل قيام هذه الصناعة في ظل حرية التجارة . وهو يضرب مثلا لذلك بصناعة السفن في انجلترا . هذه صناعة حيوية بالنسبة اليها لاعتمادها على الأسواق البعيدة عنها في الحصول على السلع التي تحتاج اليها . فاذا كانت هذه الصناعة لا تقوى على القيام في ظروف التجارة الحرة ، لتفوق هولنده مثلا عليها ، جاز لانجلترا أن تفرض ضريبة جمركية لحمايتها . وظاهر أن الحماية في هذا الفرض ، كالحماية في أي فرض آخر ، تؤدي إلى نقصان الناتج الكلي . فهي من الناحية الاقتصادية البحت تعود بالضرر على البلد التي تلجأ اليها . ولكنه ضرر محتمل في سبيل تحقيق مقتضيات الدفاع .

٢ ــ اذا كانت السلعة المنتجة في انجلترا تخضع لضريبة محلية ، جاز لها

أن تفرض ضريبة جمركية مساوية على ما يستورد منها . ويلاحظ الفرق بين هذه الحالة وبين الضريبة على الضروريات التي سلفت الاشارة اليها . في هذه الحالة نحن بصدد سلعة معينة تخضع لضريبة محلية معينة ، والمطلوب هو معرفة ما اذا كان من الجائز اخضاع ما يستورد منها لضريبة جمركية مساوية . أما في الحالة الأخرى فالضريبة على الضروريات بصفة عامة ، والمطلوب هو معرفة ما اذا كانت مثل هذه الضرائب تبرر فرض الحماية الجمركية على كل السلع المستوردة . وقد رفض آدم سميث كما رأينا الخروج على مبدأ حرية التجارة في حالة الضريبة على الضروريات . أما في حالة الضريبة على سلعة معينة فقد أجاز فرض ضريبة جمركية معادلة . ووجهة نظره في هذا الصدد تتفق مع المنطق العام لنظريته . فقد رأينا أن خير توزيع الموارد الثروة على فروع الانتاج المختلفة هو ذلك التوزيع الذي يتم بناء على قرارات الأفراد ، ساعين وراء مصلحتهم الشخصية . فاذا فرضت الدولة ضريبة على انتاج سلعة معينة فان ذلك يؤدي إلى انصراف بعض الموارد عن انتاجها على اثر فرض الضريبة . وعلى ذلك فان الضريبة المحلية تؤدي إلى التغيير في توزيع الموارد ، وتجعل القدر المستثمر في السلعة الخاضعة للضريبة أقل مما يمكن أن يكون عليه لو لم تكن هناك ضريبة أصلا . والحماية الجمركية في هذه الحالة تقضي على الأثر الذي أحدثته ضريبة الانتاج ، حيث أنها تؤدي إلى اعادة توزيع موارد الثروة لصالح السلعة . وعلى ذلك فان الحماية تعود بالتوزيع إلى الصورة التي يكون عليها لو أنه ترك لقرارات الأفراد غير المقيدة ، دون ضريبة محلية أو ضريبة جمركية .

الحالة الثانية : تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق :

ذكرنا فيما سبق وجهة نظر آدم سميث في تقييد ما يستورد من سلعة معينة يمكن انتاجها محلياً بصرف النظر عن البلد التي تستورد منها . استعرض

آدم سميث بعد ذلك تقييد ما يستورد من بلد يكون الميزان التجاري معها غير موافق بصرف النظر عن السلعة . في الحالة الأولى ينصب التقييد على سلعة معينة بقصد الحماية الجمركية . وفي الحالة الثانية ينصب التقييد على التجارة مع بلد معين بقصد تحقيق التوازن في الميزان التجاري. وقد انتهى آدم سميث إلى أن الحالة التي يكون عليها الميزان التجاري مع أي بلد من البلاد لا يمكن أن تتخذ قرينة على نفع التجارة أو عدم نفعها . فقد يكون الميزان التجاري مع بلد معين موافقاً ومع ذلك تكون التجارة ضارة . وذلك في الحالات التي تحقق فيها الفائض على طريق اعانات خاصة تمنح للمصدرين ، حيث أن هذه الاعانات توجه موارد الثروة إلى فرع معين توجيهاً مصطنعاً ، ويكون توزيع الموارد في هذه الحالة غير التوزيع الذي يحصل بناء على قرارات الأفراد غير المقيدة .

ونرى من ذلك أن آدم سميث يتمشى — في تحليله لهذه الحالة — مع منطقه العام في نظرية الثروة ، غير أنه انتقل بعد ذلك إلى بيان القواعد التي تحكم تقسيم نفع التجارة بين البلاد المتجرة . وهنا نجد غموضاً لا نعهده في أي جزء آخر من كتابه الذي يتميز بالوضوح المطلق في كل مسألة يعرض لها . ونلاحظ أيضاً أن آدم سميث في هذه الجزئية يلجأ إلى حجج جديدة لا نجد لها صدى في نظرياته المختلفة .

لبيان القواعد التي تحكم تقسيم نفع التجارة بين بلدين يميز آدم سميث بين نوعين من السلع :

السلع الوطنية البحت ويسميها Native commodities ويبدو أنه يعني تلك السلع التي تعتمد في انتاجها على موارد محلية من مواد أولية ورأس مال وعمال . والنوع الآخر هي السلع غير الوطنية وهي التي تعتمد على مادة أولية أجنبية أو على عنصر أجنبي من عناصر الانتاج . ويتضح من الامعان فيما كتبه آدم سميث عن هذين النوعين أن ما يسميه سلعاً وطنية بحت هي إلى حد بعيد السلع الزراعية . وأن ما يسميه سلعاً غير وطنية هي السلع المصنوعة

من مادة أولية مستوردة .

بعد هذه التفرقة يقرر آدم سميث أنه اذا كانت التجارة بين بلدين تقوم على مبادلة سلع وطنية بسلع وطنية ، وكان الميزان التجاري متوازنا ، فان نفع التجارة يقسم مناصفة تقريباً بين البلدين . فالنبيذ مثلا سلعة وطنية فرنسية ، والقمح مثلا مثلا سلعة وطنية انجليزية . فاذا صدرت فرنسا النبيذ إلى انجلترا ، في مقابل تصدير انجلترا القمح إلى فرنسا وكان الميزان التجاري متوازناً ، فان نفع التجارة يقسم مناصفة بين البلدين .

أما اذا كانت المبادلة بين سلعة وطنية من ناحية ، وسلعة غير وطنية من ناحية أخرى ، فان الجانب الأكبر من نفع التجارة يؤول إلى البلد التي تصدر سلعة وطنية . وعلى ذلك فاذا صدرت فرنسا النبيذ إلى انجلترا ، فصدرت انجلترا اليها الدخان ، وهو أصلا يستورد من فرجينيا ، وكان الميزان التجاري متوازنا فان النفع الأكبر من هذا التبادل يعود على فرنسا التي صدرت سلعة وطنية ، ويعود النفع الأقل على انجلترا التي صدرت سلعة غير وطنية .

والسبب في ذلك — عند آدم سميث — يرجع إلى الإعتبار الآتي : وهي أنه اذا كانت السلعة وطنية ، فان معنى ذلك أن انتاجها قد خلق دخولا بقدر قيمة السلعة . فمثلا اذا صدرت انجلترا إلى فرنسا ١٠٠٠ وحدة قمح بما قيمته مليون جنيه مثلا فان معنى ذلك أن مليون جنيه قد وزعت بأكملها في صورة أجور للعمال ، وريع للأرض ، وفائدة لرؤوس الأموال ، وربح للمنتجين . وحيث أننا نفترض أنها سلعة وطنية ، أي انها تعتمد على عمال وطنيين ، ورؤوس أموال انجليزية . فان هذه الدخول تكون قد وزعت بأكملها داخل انجلترا . ويصدق ذلك على فرنسا حين تصدر سلعة وطنية إلى انجلترا ، فهي توزع دخولاً على عمالها ورؤوس أموالها بما يعادل قيمة السلعة المصدرة . ولما كان الفرض هو أن الميزان التجاري في حالة توازن ، أي أن قيمة ما تصدره انجلترا (ما تستورده فرنسا) يعادل تماماً قيمة ما تستورده انجلترا (تصدره

فرنسا) فان ما وزع من دخول في أحد البلدين يساوي تماماً ما وزع من دخول في البلد الأخرى . ويكون نفع التجاري قد قسم مناصفة بين البلدين .

أما اذا كانت المبادلة بين ساعة وطنية من ناحية ، وساعة غير وطنية من ناحية أخرى ، فان النفع الأكبر من التجارة يعود على البلد التي صدرت ساعة وطنية ، حيث أنها تخلق دخولا بقدر قيمة ما صدرته . في حين أن البلد التي صدرت ساعة غير وطنية تكون قد خلقت الجزء الأكبر من الدخول في بلد أخرى . فمثلا إذا صدرت أنجلترا الدخان إلى فرنسا ، وهو أصلا مستورد من فرجينيا ، فان الجزء الأكبر من الدخول يكون قد نشأ في فرجينيا لا في انجلترا . بعبارة أخرى فان فرنسا في هذا الفرض تقوم بدور الأصيل ، أما انجلترا فهي تقوم بدور الوسيط فقط بين فرنسا وفرجينيا ، ولا تستفيد من هذه الوساطة الا بمقدار ما بذلت من نشاط اقتصادي داخل حدودها لتحويل المادة الخام إلى ساعة مصنوعة .

ويصدق ذلك أيضا في حالة ما اذا كان الميزان التجاري لغير صالح انجلترا . في هذه الحالة يعود النفع الأكبر من التجارة على البلد ذات الميزان الموافق . ذلك أن انجلترا تصدر ذهبا وفضة إلى فرنسا بقدر العجز في ميزانها التجاري . وهي تحصل على هذا الذهب والفضة عن طريق بيع بعض سلعها إلى البرازيل مثلا . وكأنها هنا أيضا قد قامت بدور الوساطة بين فرنسا والبرازيل . كما هو الحال تماما اذا ما صدرت إلى فرنسا دخان فرجينيا . ولا فرق بين أن تكون السلعة المصدرة ذهبا أو فضة أو دخانا فهي في الحالتين ساعة غير وطنية ويقتصر دور انجلترا على الوساطة ومن ثم فهي لا تأخذ من المبادلة التجارية الا ربح الوسيط .

ويخلص آدم سميث من بحث هذه المسألة إلى تقرير قاعدة عامة وهي أن التجارة المباشرة (أي التجارة التي تقدم على تصدير سلعة وطنية) أكثر نفعا من التجارة غير المباشرة (وهي التي تقوم على تصدير ساعة مستوردة سواء كانت هذه السلعة المستوردة سلعة حقيقية أم ذهبا وفضة) .

It would, indeed, be more advantageous for England that it could purshase the wines of France with its own hard ware and broadcloth than with either the tobacco of Virginia, or the gold and silver of Brazil and Peru, A direct foreign trade of consumption is always more advantageous than a round-about one. » (1)

ولا ريب في أن هذا منطق معيب . ومن الصعب أن نسلم أن مدى نفع التجارة منوط بطبيعة السلعة التي تصدرها احدى البلاد للأخرى . ونحن اذا أمعنا النظر في الأمثلة التي أوردها آدم سميث وجدنا أنه وقف عند ظواهر الأمور ولم ينفذ إلى جوهرها . فهو يقرر أن التجارة تكون أكثر نفعا لانجلترا وذا صدرت قمحا أو سلعا حديدية عما اذا صدرت دخانا مستوردا من فرجينيا . ولكن من البديهي أن هذا الدخان قد حصلت عليه انجلترا عن طريق تصدير سلعة أخرى إلى فرجينيا ، قد تكون سلعة وطنية كالحديد مثلا ويكون استيراد الدخان إلى انجلترا قد خلق دخولا تعادل قيمة ما صدرته إلى فرجينيا ومن ثم فلا فرق من حيث مدى ما تخلقه السلعة من دخول بين سلعة وطنية وغير وطنية .

يضاف إلى ذلك أن آدم سميث قد اتخذ معيارا لنفع التجارة في هذه الحالة غير المعيار الذي التزمه طوال نظريته . فالمعيار هنا هو مقدار الدخول التي تخلق بسبب انتاج السلعة . وهذا معيار جديد يختلف كل الاختلاف عما ألفناه من أن فائدة التجارة تنحصر في زيادة تقسيم العمل ، وما يترتب على ذلك من زيادة الناتج الكلي ، والاضافة إلى رأس المال القومي . وهذا يختلف عن خلق دخول . حيث أن خلق الدخول هذا وصف للعملية الانتاجية . فالانتاج بصورة عامة ، سواء كان للسوق الداخلية أو الخارجية ، ينحصر في كل نشاط الاقتصادي يولد دخلا للمنظم وللعامل والرأسمالي . وليس ذلك دليلا على أنه خير وجوه النشاط الاقتصادي الممكنة . واتخاذه كدليل لا يخرج عن كونه خلطا بين وصف العملية الانتاجية وبين فائدتها .

---

(١) « Wealth of Nations » Book IV. Chapter III.

والواقع أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية لا تسمح بقياس توزيع النفع بين البلدين . وكل ما نستطيع أن نقوله هو أن التجارة الدولية تمكن المنتجين في كل دولة من اضافة سوق أجنبية إلى سوقهم ؛ وهذا يساعدهم على تقسيم العمل . وهي تمكن المستهلكين في كل دولة من الحصول على السلعة بأرخص ثمن ممكن ، وفي ذلك زيادة لدخلهم الحقيقي . وهذا يعود بالفائدة على الدولتين معا . ولكننا لا نستطيع أن نقطع – بناء على نظرية آدم سميث – بأن البلد أ قد استفادت أكثر من البلد ب أو أقل ، فان ذلك يتوقف على أمرين . الأمر الأول مدى ما حدث في كل بلد من تقسيم في العمل على أثر التجارة الدولية . والأمر الثاني مدى الارتفاع في الدخل الحقيقي للمستهلكين . واذا كنا نستطيع أن نخضع الأمر الثاني للقياس بالمقارنة بين أثمان السلع قبل التجارة وبعدها ، فان الأمر الأول لا يقبل بطبيعته قياسا .

وقد كان من أثر اتجاه آدم سميث إلى بحث هذه المسألة ، أن انصرف عن مواجهة المشكلة الأساسية التي كان يتعين عليه تحليلها ، وهي حالة ما اذا أسفرت حرية التجارة بين بلدين عن ميزان تجاري غير موافق لاحداهما . وقد اقتصر على الاشارة إلى بطلان رأي التجاريين من حيث اتخاذ عجز الميزان التجاري دليلا على ضرر التجارة ، وعلى تقرير أن العجز لا ينفي فائدة التجارة بما تتضمنه من زيادة تقسيم العمل . وانتهى من ذلك إلى عدم جواز التدخل في حرية التجارة بقصد تحقيق التوازن في الميزان التجاري . ولكن من الواضح أن هذا لا ينهي المشكلة . فهل معنى ذلك أن تترك الدولة عجزا في ميزانها التجاري دون تدخل من جانبها ؟ واذا كان ذلك هو ما تقتضيه مصلحتها – كما يرى آدم سميث – فما هي الآثار المترتبة على هذا العجز ؟ ظاهر أن هذه هي المناسبة التي تثور فيها نظرية هيوم في التوازن التلقائي . ولو أن آدم سميث اتجه إلى بحث هذه المشكلة ،

بدلا من الاتجاه غير المتوقع نحو بحث تقسيم النفع بين البلاد المختلفة ، لاستطاع أن يربط نظرية هيوم في التوازن التلقائي ، وبين نظريته في التخصص الدولي . ولكن بقيت نظرية هيوم في التوازن التلقائي منفصلة عن نظرية التخصص الدولي إلى أن ربط بينهما جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية .

الفصل الحادي عشر

ريكاردو ونظرية النفقات النسبية

الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية :

ذكرنا فيما سبق أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية ليست الا امتدادا لنظريته في التجارة الداخلية ، ولا فرق عنده بين الاثنين . فالتجارة الدولية تخضع لنفس القواعد التي تخضع لها التجارة الداخلية من حيث شرط قيامها ، ومن حيث فائدتها . فالتجارة بين بلدين ، كالتجارة بين جزءين من بلد واحد ، لا تقوم الا إذا كان هناك فرق بين النفقة المطلقة لانتاج السلع . وعلى ذلك اذا كانت لانكشير مثلا تتمتع بمزايا طبيعية أو مكتسبة تجعلها أكثر تفوقا من لندن في انتاج المنسوجات ، بحيث تصبح نفقة انتاج المنسوجات في الأولى أقل منها في الثانية ، وكانت لندن تتمتع بمزايا طبيعية أو مكتسبة تجعلها أكثر تقدما من لانكشير في انتاج النبيذ ؛ فان من مصلحة لانكشير أن تتخصص في المنسوجات وأن تترك النبيذ للندن ، ومن مصلحة لندن أن تتخصص في النبيذ وأن تترك المنسوجات للانكشير . ويترتب على هذا التخصص اتساع نطاق السوق بالنسبة للمنتجين في الصناعيين ، مما يزيد في مجال تقسيم العمل ، ويترتب عليه كذلك أن تحصل كل من المنطقتين على حاجتها من السلع بأرخص ثمن ممكن . ويصدق

ذلك تماما اذا أحللنا البرتغال محل لندن ، وانجلترا محل لانكشير .

أما ريكاردو فقد رأى فرقا جوهريا بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية . هذه هي نقطة البداية في نظرية ريكاردو . وهي التي تبرر نظرة خاصة للتجارة بين بلاد مختلفة تختلف عن النظرة إلى التجارة بين جزءين من بلد واحد . وينحصر هذا الفرق في قدرة عناصر الانتاج على التنقل mobility بين فروع الانتاج في بلد واحد ، وعدم قدرتها على التنقل immobility بين البلاد المختلفة ..

في داخل حدود البلد الواحد ، يوجد نوع من التجانس في اللغة والعادات بحيث يستطيع عنصر العمل أن يتنقل بين فروع الانتاج المختلفة وفقا لما تقتضيه المصلحة الشخصية . فاذا كانت انتاجية العمل في المنسوجات مثلا تزيد عن انتاجيته في النبيذ ، بحيث كانت الأجور مرتفعة في الأولى عن الثانية فان ذلك يدفع عنصر العمل إلى الانتقال من النبيذ إلى المنسوجات . ويترتب على زيادة عنصر العمل في صناعة النسيج أن تقل انتاجيته بعض الشيء ، ويترتب على نقصانه في النبيذ أن ترتفع انتاجيته بعض الشيء ، ويستمر هذا الانتقال بين السلعتين إلى أن تستوي انتاجية العنصر فيهما معا ، ومن ثم يتعادل مستوى الأجور ويصدق ذلك على رأس المال وسائر عناصر الانتاج. ومن ثم ففي داخل حدود البلد الواحد يوجد اتجاه إلى تعادل مستوى أجور العمل من نوع معين ، وتعادل مستوى الفائدة على رؤوس الأموال ، وتعادل مستوى الأرباح ، في كل فروع الانتاج .

أما في العلاقة بين بلد وأخرى ، فان العوائق المختلفة في طريق تنقل عناصر الانتاج ، سواء كانت هذه العوائق لغوية أو اجتماعية أو قانونية ، تحول دون انتقال عنصر معين من بلد تقل فيها انتاجيته إلى بلد ترتفع فيها انتاجيته .

ويترتب على ذلك أن يبقى الفرق قائما بين مستوى الأجور لعمل من نوع معين في بلد معين وبين مستواها في بلد آخر . ويصدق ذلك بالنسبة لرأس المال فقد تكون انتاجيته مرتفعة في بلد ما ، ومنخفضة في بلد آخر ، ومع ذلك لا

يستطيع الرأسماليون أن يتحولوا برؤوس أموالهم من البلد ذات الانتاجية المنخفضة إلى البلد ذات الانتاجية المرتفعة ، ومن ثم يبقى الفرق قائما بين مستوى الفائدة في البلدين . وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الانتاج . فعجز عناصر الانتاج عن التنقل بين بلد وآخر يؤدي إلى تفاوت مستوى الانتاجية لكل عنصر منها ، ويفضي هذا التفاوت في الانتاجية إلى تفاوت في مستوى الدخول بين البلدين . أما في داخل حدود البلد الواحد فعناصر الانتاج تتمتع بقدرة كبيرة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة ، بحيث اذا كان مستوى الانتاجية لعنصر معين في السلعة ا مرتفعا عن مستوى انتاجية نفس العنصر في السلعة ب فان هذا التفاوت لا يلبث أن يتلاشى بفعل تنقل العنصر من السلعة ب إلى السلعة ا . ويتحقق التوازن في توزيع العناصر بين فروع الانتاج المختلفة ، حينما تتساوى انتاجية كل عنصر في كل الفروع .

« In one and the same country, profits are, generally speaking always on the same level. It is not so between different countries. If the profits of capital employed in Yorkshire should exceed those of capital employed in London, capital would speedily move from London to Yorkshire, and an equality of profits would be effected, but if in consequence of the diminished rate of production in the lands of England from the increase of capital and population wages should rise, and profits fall, it would not follow that capital and population would necessarily move from England to Holland, or Spain, or Rassia when profits might be higher ». (1)

وبناء على هذا الفرق بين قدرة العنصر على التنقل بين فروع الانتاج في البلد الواحد وقدرتها على التنقل بين البلاد المختلفة ، انتهى ريكاردو إلى أن القواعد التي تحكم التخصص بين أجزاء البلد الواحد ، تغاير القواعد التي تحكم التخصص بين البلاد المختلفة .

(١) Ricardo. « The Principles of Political Economy & Taxation » Chapter VII.

« The same rule which regulates the relative value of commodities in one country does not regulate the relative value of the commodities exchanged between two or more countries » (2).

ولبيان ذلك نفترض أن لندن – لظروف طبيعية أو مكتسبة خاصة بها – تتفوق على لانكشير في انتاج المنسوجات والنبيذ ، وافترض ، أنه لا يوجد الا عنصر واحد من عناصر الانتاج وهو العمل ، وأن قيمة السلع المختلفة تتناسب مع ما بذل فيها من عمل ، بحيث اذا كانت الوحدة من السلعة ا تقتضي عشر ساعات لانتاجها ، وكانت الوحدة من السلعة ب تقتضي خمس ساعات ، فان قيمة السلعة ا تساوي ضعف قيمة السلعة ب أي أن الوحدة من ا تعادل وحدتين من ب ، وهذا هو جوهر نظرية العمل في القيمة . وافترض أيضا أنه لا يوجد نقود ، أي أن التعامل يتم بالمقايضة ، بين المنسوجات والنبيذ ، وافترض أيضا أنه لا يوجد سوى هاتين السلعتين فقط . وبديهي أن هذه الفروض المتعددة تجعل المثال بعيدا كل البعد عن الحياة العملية التي تقوم على عناصر متعددة إلى جانب عنصر العمل ، والتي لا تسير وفقا لنظرية العمل في القيمة ، ويتم التعامل بها عن طريق النقود ، وتتضمن سلعا متعددة . ولكننا لا نستطيع أن نعالج المشكلة التي نحن بصددها الا اذا جردناها من كل هذه التعقيدات ، واقتصرنا على صورة مبسطة غاية التبسيط – وسنرى فيما بعد كيف حاول أتباع ريكاردو استبعاد هذه الفروض المبسطة الواحد تلو الآخر ، ومعالجة المشكلة على أساس مراعاة هذه التعقيدات .

والآن فان معنى كون لندن متفوقة على لانكشير في انتاج السلعتين ، هو أن انتاجية العمل فيها تزيد على انتاجية العمل في لانكشير ، وعلى ذلك يمكن أن تتصور الصورة الآتية :

---

(١) Ibid.

لندن :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

لانكشير :

عشر ساعات عمل تنتج ١٥ وحدة منسوجات أو ١٠ وحدات نبيذ .

نرى من هذا المثال أن لندن متفوقة على لانكشير في السلعتين معا ، فهي متفوقة على لانكشير في المنسوجات حيث أن عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات ، أما في لانكشير فهي لا تنتج الا ١٥ وحدة منسوجات ، ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة absolute cost للمنسوجات في لندن أقل من النفقة المطلقة لها في لانكشير ، فنفقة الوحدة من المنسوجات في لندن هي نصف ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ٢٠ وحدة منسوجات) — أما في لانكشير فنفقة الوحدة ٢/٣ ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ١٥ وحدة منسوجات) — كذلك تعتبر لندن متفوقة على لانكشير في النبيذ حيث أن عشر ساعات عمل تنتج ٣٠ وحدة نبيذ في لندن ، وهي لا تنتج أكثر من ١٠ وحدات نبيذ في لانكشير ، ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة للنبيذ في الأولى أقل منها في الثانية ، فنفقة الوحدة من النبيذ في لندن هي ١/٣ ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ٣٠ وحدة نبيذ) أما في لانكشير فنفقة الوحدة ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ١٠ وحدات نبيذ)

وظاهر من هذا المثال أن عنصر العمل أكثر انتاجية في لندن عن لانكشير ، فالعامل الذي يبذل عشر ساعات عمل في انتاج المنسوجات في الأولى ينتج ٢٠ وحدة ، ولكنه في الثانية لا ينتج أكثر من ١٥ وحدة ، وحيث أننا نفترض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد ونفترض أيضا عدم وجود نقود ، فاننا نستطيع أن ننظر إلى ما ينتجه العامل على أنه جزاء له ، أي أجره . وعلى ذلك فأجر العامل (نظير مجهود عشر ساعات) هو ٢٠ وحدة منسوجات في لندن في حين أنه لا يمكن أن يزيد عن ١٥ وحدة منسوجات في لانكشير .

ويصدق ذلك أيضا بالنسبة للنبيذ ، فأجر العامل الذي يبذل عشر ساعات عمل في لندن يصل إلى ٣٠ وحدة نبيذ . ولكنه لا يتجاوز عشر وحدات نبيذ اذا بذل نفس الجهد في لانكشير .

غير أن لندن ولانكشير جزءان من بلد واحد ، ومعنى ذلك أن لعنصر العمل القدرة المطلقة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة ، وبين الأجزاء المختلفة من بلده ، وعلى ذلك فان عمال المنسوجات في لانكشير ينتقلون إلى لندن ، وكذلك الحال بالنسبة لعمال النبيذ ذلك لأن هذا الانتقال يمكن عمال المنسوجات من زيادة أجورهم بمقدار ٣٣ $\frac{١}{٣}$ ٪ ويمكن عمال النبيذ من زيادة أجورهم بمقدار ٢٠٠٪ – وليس هناك أي معنى للبقاء في جهة تنخفض فيها الأجور كل هـذا الانخفاض .

ويترتب على ذلك أن تكف لانكشير مطلقا عن انتاج أي السلعتين ، وأن تنصرف لندن اليهما وان تنتقل عناصر الانتاج الى الجهة التي ترتفع فيها الأجور ، وبذلك تتمكن انجلترا (لندن ولانكشير) من الحصول على هاتين السلعتين بأرخص ثمن ممكن .

أما معدل التبادل بين السلعتين (أي ثمن كل منهما بالنسبة للاخرى) فانه يتحدد وفقا للقاعدة المستقاة من نظرية العمل في القيمة ، والتي تقضي بأن قيمة السلعة تتحدد وفقا لكمية العمل التي بذلت في انتاجها ، ولما كانت كمية العمل التي تبذل في انتاج ٢٠ وحدة منسوجات هي بعينها الكمية التي تبذل في انتاج ٣٠ وحدة نبيذ ، فان معنى ذلك أن معدل التبادل بين السلعتين يصبح :

٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

أي وحدة منسوجات = وحدة ونصف نبيذ .

فاذا كان هذا هو معدل التبادل فانه يستوي لدى العامل أن يشتغل في انتاج أي السلعتين فان بقاء انتاجية العمل في السلعتين على ما هي عليه ، وبقاء معدل

التبادل على ما هو عليه يعني أن مستوى أجر العامل في المنسوجات يساوي تماما مستوى أجره في النبيذ .

فعامل المنسوجات يشتغل عشر ساعات ينتج فيها ٢٠ وحدة منسوجات ، وهي تعادل في القيمة ما ينتجه عامل النبيذ في مدة مماثلة . أما اذا بقيت انتاجية العمل في السلعتين على ما هي عليه ، وتغير معدل التبادل بأن أصبح مثلا :

٢٠ وحدة منسوجات = ٢٠ وحدة نبيذ .

فان معنى ذلك أن مستوى الأجور في النبيذ أعلا من مستوى الأجور في المنسوجات بمقدار ٥٠٪ ذلك لأن عشر ساعات عمل في صناعة النبيذ تنتج ٣٠ وحدة وهذه تزيد في قيمتها ٥٠٪ عن قيمة ما يستطيع عامل المنسوجات انتاجه في مدة مماثلة . ويترتب على ذلك تحول العمال من المنسوجات إلى النبيذ . فيزيد انتاج السلعة الثانية ، ويقل الناتج من الأولى . وهذا يؤدي إلى ارتفاع ثمن المنسوجات ، وانخفاض ثمن النبيذ ، إلى أن يصل معدل التبادل إلى :

٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

وهو المعدل الذي يتفق مع مستوى انتاجية العمل في السلعتين .

كذلك اذا بقي معدل التبادل على هذا النحو (٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ) وحصل تقدم فني في صناعة المنسوجات مكن العامل من أن ينتج في ١٠ ساعات ٢٥ وحدة منسوجات ، ففي هذه الحالة لا بد أن يتغير معدل التبادل بما يتناسب مع مستوى الانتاجية في السلعتين فيصبح :

٢٥ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

وأي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي إلى تفاوت مستوى الأجور في السلعتن ، مما يفضي إلى تنقل العمل بينهما ، على الوجه الذي يجعل مستوى الأجور في المنسوجات مساويا لمستوى الأجور في النبيذ ، وهذا لا يتحقق الا اذا

عاد التبادل إلى ذلك المعدل الذي يتفق مع مقدار ما يبذل من عمل في انتـــاج السلعتين .

نخلص من ذلك بالقاعدتين الآتيتين :

الأولى – اذا كانت لندن أكثر تفوقا من لانكشير في انتاج السلعتين ، فان معنى ذلك أن عنصر العمل في الأولى أكثر انتاجية منه في الثانية ، وهذا يقتضي انتقال عنصر الانتاج إلى تلك الجهة التي ترتفع فيها انتاجيته ، أي ترتفع فيها أجوره ، من ثم تقوم لندن بانتاج السلعتين معا ، هذا عن العلاقة بين جزءين من بلد واحد .

الثانية – أما عن العلاقة بين السلعتين في الجزء الأكثر تفوقا ، فان معدل التبادل بينهما يتحدد تبعا لمقدار العمل الذي يبذل في انتاج كل سلعة. هذا هو المعدل الوحيد الذي يحقق تساوي الأجور في السلعتين وأي معدل آخر يجعل مستوى الأجور في احدى السلعتين مختلفا عن مستواه في الأخرى ، مما يدفع العمل إلى التنقل بينهما ، حتى يعود معدل التبادل إلى المستوى الذي يتناسب مع مقدار العمل المبذول في كل سلعة .

والآن – لنفترض أننا ازاء بلدين مختلفين ، البرتغال وانجلترا ، وأن البرتغال تقابل في المثال السابق لندن ، وانجلترا تقابل لانكشير بحيث أن :

البرتغال :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

عشر ساعات عمل تنتج ١٥ وحدة منسوجات أو ١٠ وحدات نبيذ .

تطبيقا لنظرية آدم سميث تتفوق البرتغال على انجلترا في انتاج السلعتين معا . وهذا معناه ان النفقة المطلقة للمنسوجات في البرتغال أقل من النفقة للمنسوجات

في انجلترا ، كذلك الحال بالنسبة للنبيذ — ويترتب على ذلك أن تقوم الصناعتان معا في البرتغال . فقيام التجارة بين البلدين في تلك النظرية مشروط بأن تتفوق احدى البلدين على الاخرى . ومظهر هذا التفوق ان تكون النفقة المطلقة لانتاج السلعة أقل من النفقة المطلقة لانتاجها في البلد الاخرى . وهذا يقتضي أن تقوم الصناعة في البلد ذات النفقة الأقل .

وترى من ذلك أن القواعد التي تحكم العلاقة بين جزءين في بلد واحد هي بعينها القواعد التي تحكم العلاقة بين بلدين مختلفين . في الحالتين تتجه الصناعة إلى ذلك المكان الذي يتفوق مطلقا على الأماكن الاخرى ، وفي الحالتين تنحصر فائدة التجارة في مزايا تقسيم العمل ، وفي قدرة كل مكان أن يحصل على السلعة بأرخص ثمن ممكن ، وهذا هو معنى قولنا أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية تعتبر امتدادا لنظريته في التجارة الداخلية .

أما ريكاردو فهو يقيم نظريته على أساس الفرق بين الحالتين من حيث قدرة عناصر الانتاج على التنقل . في العلاقة بين أجزاء البلد الواحد ، تتمتع عناصر الانتاج بالقدرة التامة على التنقل ، وهذا يجعل التخصص محكوما بالفرق بين النفقات المطلقة لانتاج السلعة. اذا كانت النفقة المطلقة لانتاج سلعة معينة في أحد الأجزاء أقل من نفقتها المطلقة في الجزء الآخر ، أدى ذلك إلى انفراد الجزء ذى النفقة الأقل بانتاجها ،أما في العلاقة بين بلدين مختلفين فان عجز عناصر الانتاج عن التنقل يقتضي قواعد مختلفة .

لبيان ذلك دعنا نمعن النظر في المثال السابق ، في البرتغال — قبل قيــام التجارة بينها وبين انجلترا — يتم التبادل بين المنسوجات والنبيذ على أساس .

٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

أي ١٥ وحدة منسوجات = ٢٢,٥ وحدة نبيذ .

وقلنا أن قدرة عناصر الانتاج التامة على التنقل في داخل البرتغال بـــين

المنسوجات والنبيذ تقتضي أن يبقى معدل التبادل على هذا النحو ، حيث أن هذا هو المعدل الوحيد الذي يحقق التساوي في الأجور .

وفي انجلترا — قبل قيام التجارة بينها وبين البرتغال — يتم التبادل بين المنسوجات والنبيذ على أساس :

١٥ وحدة منسوجات = ١٠ وحدات نبيذ .

أي ٢٠ وحدة منسوجات = $\frac{١}{٣}$ ١٣ وحدة نبيذ .

وهنا أيضا فان قدرة عناصر الانتاج التامة على التنقل في داخل انجلترا بين المنسوجات والنبيذ تقتضي أن يبقى معدل التبادل على هذا النحو ، حيث أن هذا هو المعدل الوحيد الذي يحقق التساوي في الأجور .

اذا قامت التجارة بين البلدين سيجد العمال في انجلترا أن ظروف الانتاج في البرتغال تفضل ظروفهم ، فان مجهود عشر ساعات في النسيج يسفر عن ٢٠ وحدة في البرتغال ، ولا يسفر عن أكثر من ١٥ وحدة في انجلترا . ومجهود عشر ساعات في النبيذ يسفر عن ٣٠ وحدة في البرتغال ، ولا يسفر عن أكثر من ١٠ وحدات في انجلترا . ولا شك أن من مصلحة العمل في هذه الحالة أن ينتقل بأكمله من انجلترا ذات الظروف القاسية إلى البرتغال ذات الظروف المواتية . ولو أنهم فعلوا ذلك لقامت الصناعتان معا في البرتغال .

ولكنهم لا يستطيعون مثل تلك الهجرة ، فهم عاجزون عن التنقل بين بلدين مختلفين في لغتهما وتقاليدهما وقوانينهما ، هل معنى هذا أن تسير كل بلد في طريقها وأن تستمر في انتاج السلعتين معا .. ؟ ظاهر أن أمام عمال المنسوجات في انجلترا فرصة لتحسين حالتهم . فهم اذا كانوا لا يستطيعون الهجرة بأنفسهم ، فان ما ينتجونه من المنسوجات يستطيع تلك الهجرة وهو يلقى تقديرا أحسن في البرتغال .

مجهود عشر ساعات في انجلترا ينتج ١٥ وحدة منسوجات وهذه الخمسة

آدم سميث بعد ذلك تقييد ما يستورد من بلد يكون الميزان التجاري معها غير موافق بصرف النظر عن السلعة . في الحالة الأولى ينصب التقييد على سلعة معينة بقصد الحماية الجمركية . وفي الحالة الثانية ينصب التقييد على التجارة مع بلد معين بقصد تحقيق التوازن في الميزان التجاري. وقد انتهى آدم سميث إلى أن الحالة التي يكون عليها الميزان التجاري مع أي بلد من البلاد لا يمكن أن تتخذ قرينة على نفع التجارة أو عدم نفعها . فقد يكون الميزان التجاري مع بلد معين موافقاً ومع ذلك تكون التجارة ضارة . وذلك في الحالات التي تحقق فيها الفائض على طريق اعانات خاصة تمنح للمصدرين ، حيث أن هذه الاعانات توجه موارد الثروة إلى فرع معين توجيهاً مصطنعاً ، ويكون توزيع الموارد في هذه الحالة غير التوزيع الذي يحصل بناء على قرارات الأفراد غير المقيدة .

ونرى من ذلك أن آدم سميث يتمشى — في تحليله لهذه الحالة — مع منطقه العام في نظرية الثروة ، غير أنه انتقل بعد ذلك إلى بيان القواعد التي تحكم تقسيم نفع التجارة بين البلاد المتجرة . وهنا نجد غموضاً لا نعهده في أي جزء آخر من كتابه الذي يتميز بالوضوح المطلق في كل مسألة يعرض لها . ونلاحظ أيضاً أن آدم سميث في هذه الجزئية يلجأ إلى حجج جديدة لا نجد لها صدى في نظرياته المختلفة .

لبيان القواعد التي تحكم تقسيم نفع التجارة بين بلدين يميز آدم سميث بين نوعين من السلع :

السلع الوطنية البحت ويسميها Native commodities ويبدو أنه يعني تلك السلع التي تعتمد في انتاجها على موارد محلية من مواد أولية ورأس مال وعمال . والنوع الآخر هي السلع غير الوطنية وهي التي تعتمد على مادة أولية أجنبية أو على عنصر أجنبي من عناصر الانتاج . ويتضح من الامعان فيما كتبه آدم سميث عن هذين النوعين أن ما يسميه سلعاً وطنية بحت هي إلى حد بعيد السلع الزراعية . وأن ما يسميه سلعاً غير وطنية هي السلع المصنوعة

من مادة أولية مستوردة .

بعد هذه التفرقة يقرر آدم سميث أنه اذا كانت التجارة بين بلدين تقوم على مبادلة سلع وطنية بسلع وطنية ، وكان الميزان التجاري متوازنا ، فان نفع التجارة يقسم مناصفة تقريباً بين البلدين . فالنبيذ مثلا سلعة وطنية فرنسية ، والقمح مثلا مثلا سلعة وطنية انجليزية . فاذا صدرت فرنسا النبيذ إلى انجلترا ، في مقابل تصدير انجلترا القمح إلى فرنسا وكان الميزان التجاري متوازناً ، فان نفع التجارة يقسم مناصفة بين البلدين .

أما اذا كانت المبادلة بين سلعة وطنية من ناحية ، وسلعة غير وطنية من ناحية أخرى، فان الجانب الأكبر من نفع التجارة يؤول إلى البلد التي تصدر سلعة وطنية . وعلى ذلك فاذا صدرت فرنسا النبيذ إلى انجلترا ، فصدرت انجلترا اليها الدخان ، وهو أصلا يستورد من فرجينيا ، وكان الميزان التجاري متوازنا فان النفع الأكبر من هذا التبادل يعود على فرنسا التي صدرت سلعة وطنية ، ويعود النفع الأقل على انجلترا التي صدرت سلعة غير وطنية .

والسبب في ذلك — عند آدم سميث — يرجع إلى الإعتبار الآتي : وهي أنه اذا كانت السلعة وطنية ، فان معنى ذلك أن انتاجها قد خلق دخولا بقدر قيمة السلعة . فمثلا اذا صدرت انجلترا إلى فرنسا ١٠٠٠ وحدة قمح بما قيمته مليون جنيه مثلا فان معنى ذلك أن مليون جنيه قد وزعت بأكملها في صورة أجور للعمال ، وريع للأرض ، وفائدة لرؤوس الأموال ، وربح للمنتجين . وحيث أننا نفترض أنها سلعة وطنية ، أي انها تعتمد على عمال وطنيين ، ورؤوس أموال انجليزية . فان هذه الدخول تكون قد وزعت بأكملها داخل انجلترا . ويصدق ذلك على فرنسا حين تصدر سلعة وطنية إلى انجلترا ، فهي توزع دخولاً على عمالها ورؤوس أموالها بما يعادل قيمة السلعة المصدرة . ولما كان الفرض هو أن الميزان التجاري في حالة توازن ، أي أن قيمة ما تصدره انجلترا (ما تستورده فرنسا) يعادل تماماً قيمة ما تستورده انجلترا (تصدره

فرنسا) فان ما وزع من دخول في أحد البلدين يساوي تماماً ما وزع من دخول في البلد الأخرى . ويكون نفع التجاري قد قسم مناصفة بين البلدين .

أما اذا كانت المبادلة بين ساعة وطنية من ناحية ، وساعة غير وطنية من ناحية أخرى ، فان النفع الأكبر من التجارة يعود على البلد التي صدرت ساعة وطنية ، حيث أنها تخلق دخولا بقدر قيمة ما صدرته . في حين أن البلد التي صدرت ساعة غير وطنية تكون قد خلقت الجزء الأكبر من الدخول في بلد أخرى . فمثلا إذا صدرت أنجلترا الدخان إلى فرنسا ، وهو أصلا مستورد من فرجينيا ، فان الجزء الأكبر من الدخول يكون قد نشأ في فرجينيا لا في انجلترا . بعبارة أخرى فان فرنسا في هذا الفرض تقوم بدور الأصيل ، أما انجلترا فهي تقوم بدور الوسيط فقط بين فرنسا وفرجينيا ، ولا تستفيد من هذه الوساطة الا بمقدار ما بذلت من نشاط اقتصادي داخل حدودها لتحويل المادة الخام إلى ساعة مصنوعة .

ويصدق ذلك أيضا في حالة ما اذا كان الميزان التجاري لغير صالح انجلترا . في هذه الحالة يعود النفع الأكبر من التجارة على البلد ذات الميزان الموافق . ذلك أن انجلترا تصدر ذهبا وفضة إلى فرنسا بقدر العجز في ميزانها التجاري . وهي تحصل على هذا الذهب والفضة عن طريق بيع بعض سلعها إلى البرازيل مثلا . وكأنها هنا أيضا قد قامت بدور الوساطة بين فرنسا والبرازيل . كما هو الحال تماما اذا ما صدرت إلى فرنسا دخان فرجينيا . ولا فرق بين أن تكون السلعة المصدرة ذهبا أو فضة أو دخانا فهي في الحالتين ساعة غير وطنية ويقتصر دور انجلترا على الوساطة ومن ثم فهي لا تأخذ من المبادلة التجارية الا ربح الوسيط .

ويخلص آدم سميث من بحث هذه المسألة إلى تقرير قاعدة عامة وهي أن التجارة المباشرة (أي التجارة التي تقدم على تصدير سلعة وطنية) أكثر نفعا من التجارة غير المباشرة (وهي التي تقوم على تصدير ساعة مستوردة سواء كانت هذه السلعة المستوردة سلعة حقيقية أم ذهبا وفضة) .

It would, indeed, be more advantageous for England that it could purshase the wines of France with its own hard ware and broadcloth than with either the tobacco of Virginia, or the gold and silver of Brazil and Peru, A direct foreign trade of consumption is always more advantageous than a round-about one. » (1)

ولا ريب في أن هذا منطق معيب . ومن الصعب أن نسلم أن مدى نفع التجارة منوط بطبيعة السلعة التي تصدرها احدى البلاد للأخرى . ونحن اذا أمعنا النظر في الأمثلة التي أوردها آدم سميث وجدنا أنه وقف عند ظواهر الأمور ولم ينفذ إلى جوهرها . فهو يقرر أن التجارة تكون أكثر نفعا لانجلترا وذا صدرت قمحا أو سلعا حديدية عما اذا صدرت دخانا مستوردا من فرجينيا . ولكن من البديهي أن هذا الدخان قد حصلت عليه انجلترا عن طريق تصدير سلعة أخرى إلى فرجينيا ، قد تكون سلعة وطنية كالحديد مثلا ويكون استيراد الدخان إلى انجلترا قد خلق دخولا تعادل قيمة ما صدرته إلى فرجينيا ومن ثم فلا فرق من حيث مدى ما تخلقه السلعة من دخول بين سلعة وطنية وغير وطنية .

يضاف إلى ذلك أن آدم سميث قد اتخذ معيارا لنفع التجارة في هذه الحالة غير المعيار الذي التزمه طوال نظريته . فالمعيار هنا هو مقدار الدخول التي تخلق بسبب انتاج السلعة . وهذا معيار جديد يختلف كل الاختلاف عما ألفناه من أن فائدة التجارة تنحصر في زيادة تقسيم العمل ، وما يترتب على ذلك من زيادة الناتج الكلي، والاضافة إلى رأس المال القومي. وهذا يختلف عن خلق دخول . حيث أن خلق الدخول هذا وصف للعملية الانتاجية. فالانتاج بصورة عامة، سواء كان للسوق الداخلية أو الخارجية ، ينحصر في كل نشاط الاقتصادي يولد دخلا للمنظم وللعامل والرأسمالي . وليس ذلك دليلا على أنه خير وجوه النشاط الاقتصادي الممكنة . واتخاذه كدليل لا يخرج عن كونه خلطا بين وصف العملية الانتاجية وبين فائدتها .

---

(١) « Wealth of Nations » Book IV. Chapter III.

والواقع أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية لا تسمح بقياس توزيع النفع بين البلدين . وكل ما نستطيع أن نقوله هو أن التجارة الدولية تمكن المنتجين في كل دولة من اضافة سوق أجنبية إلى سوقهم ، وهذا يساعدهم على تقسيم العمل . وهي تمكن المستهلكين في كل دولة من الحصول على السلعة بأرخص ثمن ممكن ، وفي ذلك زيادة لدخلهم الحقيقي . وهذا يعود بالفائدة على الدولتين معا . ولكننا لا نستطيع أن نقطع – بناء على نظرية آدم سميث – بأن البلد أ قد استفادت أكثر من البلد ب أو أقل ، فان ذلك يتوقف على أمرين . الأمر الأول مدى ما حدث في كل بلد من تقسيم في العمل على أثر التجارة الدولية . والأمر الثاني مدى الارتفاع في الدخل الحقيقي للمستهلكين . واذا كنا نستطيع أن نخضع الأمر الثاني للقياس بالمقارنة بين أثمان السلع قبل التجارة وبعدها ، فان الأمر الأول لا يقبل بطبيعته قياسا .

وقد كان من أثر اتجاه آدم سميث إلى بحث هذه المسألة ، أن انصرف عن مواجهة المشكلة الأساسية التي كان يتعين عليه تحليلها ، وهي حالة ما اذا أسفرت حرية التجارة بين بلدين عن ميزان تجاري غير موافق لاحداهما . وقد اقتصر على الاشارة إلى بطلان رأي التجاريين من حيث اتخاذ عجز الميزان التجاري دليلا على ضرر التجارة ، وعلى تقرير أن العجز لا ينفي فائدة التجارة بما تتضمنه من زيادة تقسيم العمل . وانتهى من ذلك إلى عدم جواز التدخل في حرية التجارة بقصد تحقيق التوازن في الميزان التجاري . ولكن من الواضح أن هذا لا ينهي المشكلة . فهل معنى ذلك أن تترك الدولة عجزا في ميزانها التجاري دون تدخل من جانبها ؟ واذا كان ذلك هو ما تقتضيه مصلحتها – كما يرى آدم سميث – فما هي الآثار المترتبة على هذا العجز ؟ ظاهر أن هذه هي المناسبة التي تثور فيها نظرية هيوم في التوازن التلقائي. ولو أن آدم سميث اتجه إلى بحث هذه المشكلة ،

بدلا من الاتجاه غير المتوقع نحو بحث تقسيم النفع بين البلاد المختلفة ، لاستطاع أن يربط نظرية هيوم في التوازن التلقائي ، وبين نظريته في التخصص الدولي . ولكن بقيت نظرية هيوم في التوازن التلقائي منفصلة عن نظرية التخصص الدولي إلى أن ربط بينهما جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية .

الفصل الحادي عشر

ريكاردو ونظرية النفقات النسبية

الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية :

ذكرنا فيما سبق أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية ليست الا امتدادا لنظريته في التجارة الداخلية ، ولا فرق عنده بين الاثنين . فالتجارة الدولية تخضع لنفس القواعد التي تخضع لها التجارة الداخلية من حيث شرط قيامها ، ومن حيث فائدتها . فالتجارة بين بلدين ، كالتجارة بين جزءين من بلد واحد ، لا تقوم الا إذا كان هناك فرق بين النفقة المطلقة لانتاج السلع . وعلى ذلك اذا كانت لانكشير مثلا تتمتع بمزايا طبيعية أو مكتسبة تجعلها أكثر تفوقا من لندن في انتاج المنسوجات ، بحيث تصبح نفقة انتاج المنسوجات في الأولى أقل منها في الثانية ، وكانت لندن تتمتع بمزايا طبيعية أو مكتسبة تجعلها أكثر تقدما من لانكشير في انتاج النبيذ ؛ فان من مصلحة لانكشير أن تتخصص في المنسوجات وأن تترك النبيذ للندن ، ومن مصلحة لندن أن تتخصص في النبيذ وأن تترك المنسوجات للانكشير . ويترتب على هذا التخصص اتساع نطاق السوق بالنسبة للمنتجين في الصناعيين ، مما يزيد في مجال تقسيم العمل ، ويترتب عليه كذلك أن تحصل كل من المنطقتين على حاجتها من السلع بأرخص ثمن ممكن . ويصدق

ذلك تماما اذا أحللنا البرتغال محل لندن ، وانجلترا محل لانكشير .

أما ريكاردو فقد رأى فرقا جوهريا بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية . هذه هي نقطة البداية في نظرية ريكاردو . وهي التي تبرر نظرة خاصة للتجارة بين بلاد مختلفة تختلف عن النظرة إلى التجارة بين جزءين من بلد واحد . وينحصر هذا الفرق في قدرة عناصر الانتاج على التنقل mobility بين فروع الانتاج في بلد واحد ، وعدم قدرتها على التنقل immobility بين البلاد المختلفة ..

في داخل حدود البلد الواحد ، يوجد نوع من التجانس في اللغة والعادات بحيث يستطيع عنصر العمل أن يتنقل بين فروع الانتاج المختلفة وفقا لما تقتضيه المصلحة الشخصية . فاذا كانت انتاجية العمل في المنسوجات مثلا تزيد عن انتاجيته في النبيذ ، بحيث كانت الأجور مرتفعة في الأولى عن الثانية فان ذلك يدفع عنصر العمل إلى الانتقال من النبيذ إلى المنسوجات . ويترتب على زيادة عنصر العمل في صناعة النسيج أن تقل انتاجيته بعض الشيء ، ويترتب على نقصانه في النبيذ أن ترتفع انتاجيته بعض الشيء ، ويستمر هذا الانتقال بين السلعتين إلى أن تستوي انتاجية العنصر فيهما معا ، ومن ثم يتعادل مستوى الأجور ويصدق ذلك على رأس المال وسائر عناصر الانتاج.ومن ثم ففي داخل حدود البلد الواحد يوجد اتجاه إلى تعادل مستوى أجور العمل من نوع معين ، وتعادل مستوى الفائدة على رؤوس الأموال ، وتعادل مستوى الأرباح ، في كل فروع الانتاج .

أما في العلاقة بين بلد وأخرى ، فان العوائق المختلفة في طريق تنقل عناصر الانتاج ، سواء كانت هذه العوائق لغوية أو اجتماعية أو قانونية ، تحول دون انتقال عنصر معين من بلد تقل فيها انتاجيته إلى بلد ترتفع فيها انتاجيته .

ويترتب على ذلك أن يبقى الفرق قائما بين مستوى الأجور لعمل من نوع معين في بلد معين وبين مستواها في بلد آخر . ويصدق ذلك بالنسبة لرأس المال فقد تكون انتاجيته مرتفعة في بلد ما ، ومنخفضة في بلد آخر ، ومع ذلك لا

يستطيع الرأسماليون أن يتحولوا برؤوس أموالهم من البلد ذات الانتاجية المنخفضة إلى البلد ذات الانتاجية المرتفعة ، ومن ثم يبقى الفرق قائما بين مستوى الفائدة في البلدين . وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الانتاج . فعجز عناصر الانتاج عن التنقل بين بلد وآخر يؤدي إلى تفاوت مستوى الانتاجية لكل عنصر منها ، ويفضي هذا التفاوت في الانتاجية إلى تفاوت في مستوى الدخول بين البلدين . أما في داخل حدود البلد الواحد فعناصر الانتاج تتمتع بقدرة كبيرة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة ، بحيث اذا كان مستوى الانتاجية لعنصر معين في السلعة ا مرتفعا عن مستوى انتاجية نفس العنصر في السلعة ب فان هذا التفاوت لا يلبث أن يتلاشى بفعل تنقل العنصر من السلعة ب إلى السلعة ا . ويتحقق التوازن في توزيع العناصر بين فروع الانتاج المختلفة ، حينما تتساوى انتاجية كل عنصر في كل الفروع .

« In one and the same country, profits are, generally speaking always on the same level. It is not so between different countries. If the profits of capital employed in Yorkshire should exceed those of capital employed in London, capital would speedily move from London to Yorkshire, and an equality of profits would be effected, but if in consequence of the diminished rate of production in the lands of England from the increase of capital and population wages should rise, and profits fall, it would not follow that capital and population would necessarily move from England to Holland, or Spain, or Rassia when profits might be higher ». (1)

وبناء على هذا الفرق بين قدرة العنصر على التنقل بين فروع الانتاج في البلد الواحد وقدرتها على التنقل بين البلاد المختلفة ، انتهى ريكاردو إلى أن القواعد التي تحكم التخصص بين أجزاء البلد الواحد ، تغاير القواعد التي تحكم التخصص بين البلاد المختلفة .

---

(١) Ricardo. « The Principles of Political Economy & Taxation » Chapter VII.

« The same rule which regulates the relative value of commodities in one country does not regulate the relative value of the commodities exchanged between two or more countries » (2).

ولبيان ذلك نفترض أن لندن – لظروف طبيعية أو مكتسبة خاصة بها – تتفوق على لانكشير في انتاج المنسوجات والنبيذ ، وافترض ، أنه لا يوجد الا عنصر واحد من عناصر الانتاج وهو العمل ، وأن قيمة السلع المختلفة تتناسب مع ما بذل فيها من عمل ، بحيث اذا كانت الوحدة من السلعة ا تقتضي عشر ساعات لانتاجها ، وكانت الوحدة من السلعة ب تقتضي خمس ساعات ، فان قيمة السلعة ا تساوي ضعف قيمة السلعة ب أي أن الوحدة من ا تعادل وحدتين من ب ، وهذا هو جوهر نظرية العمل في القيمة . وافترض أيضا أنه لا يوجد نقود ، أي أن التعامل يتم بالمقايضة ، بين المنسوجات والنبيذ ، وافترض أيضا أنه لا يوجد سوى هاتين السلعتين فقط . وبديهي أن هذه الفروض المتعددة تجعل المثال بعيدا كل البعد عن الحياة العملية التي تقوم على عناصر متعددة إلى جانب عنصر العمل ، والتي لا تسير وفقا لنظرية العمل في القيمة ، ويتم التعامل بها عن طريق النقود ، وتتضمن سلعا متعددة . ولكننا لا نستطيع أن نعالج المشكلة التي نحن بصددها الا اذا جردناها من كل هذه التعقيدات ، واقتصرنا على صورة مبسطة غاية التبسيط – وسنرى فيما بعد كيف حاول أتباع ريكاردو استبعاد هذه الفروض المبسطة الواحد تلو الآخر ، ومعالجة المشكلة على أساس مراعاة هذه التعقيدات .

والآن فان معنى كون لندن متفوقة على لانكشير في انتاج السلعتين ، هو أن انتاجية العمل فيها تزيد على انتاجية العمل في لانكشير ، وعلى ذلك يمكن أن نتصور الصورة الآتية :

---

(١) Ibid.

لندن :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

لانكشير :

عشر ساعات عمل تنتج ١٥ وحدة منسوجات أو ١٠ وحدات نبيذ .

نرى من هذا المثال أن لندن متفوقة على لانكشير في السلعتين معا ، فهي متفوقة على لانكشير في المنسوجات حيث أن عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات ، أما في لانكشير فهي لا تنتج الا ١٥ وحدة منسوجات ، ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة absolute cost للمنسوجات في لندن أقل من النفقة المطلقة لها في لانكشير ، فنفقة الوحدة من المنسوجات في لندن هي نصف ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ٢٠ وحدة منسوجات) ــ أما في لانكشير فنفقة الوحدة ٢/٣ ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ١٥ وحدة منسوجات) ــ كذلك تعتبر لندن متفوقة على لانكشير في النبيذ حيث أن عشر ساعات عمل تنتج ٣٠ وحدة نبيذ في لندن ، وهي لا تنتج أكثر من ١٠ وحدات نبيذ في لانكشير ، ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة للنبيذ في الأولى أقل منها في الثانية ، فنفقة الوحدة من النبيذ في لندن هي ١/٣ ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ٣٠ وحدة نبيذ) أما في لانكشير فنفقة الوحدة ساعة عمل (١٠ ساعات عمل ÷ ١٠ وحدات نبيذ)

وظاهر من هذا المثال أن عنصر العمل أكثر انتاجية في لندن عن لانكشير ، فالعامل الذي يبذل عشر ساعات عمل في انتاج المنسوجات في الأولى ينتج ٢٠ وحدة ، ولكنه في الثانية لا ينتج أكثر من ١٥ وحدة ، وحيث أننا نفترض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد ونفترض أيضا عدم وجود نقود ، فاننا نستطيع أن ننظر إلى ما ينتجه العامل على أنه جزاء له ، أي أجره . وعلى ذلك فأجر العامل (نظير مجهود عشر ساعات) هو ٢٠ وحدة منسوجات في لندن في حين أنه لا يمكن أن يزيد عن ١٥ وحدة منسوجات في لانكشير .

ويصدق ذلك أيضا بالنسبة للنبيذ ، فأجر العامل الذي يبذل عشر ساعات عمل في لندن يصل إلى ٣٠ وحدة نبيذ . ولكنه لا يتجاوز عشر وحدات نبيذ اذا بذل نفس الجهد في لانكشير .

غير أن لندن ولانكشير جزءان من بلد واحد ، ومعنى ذلك أن لعنصر العمل القدرة المطلقة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة ، وبين الأجزاء المختلفة من بلده ، وعلى ذلك فان عمال المنسوجات في لانكشير ينتقلون إلى لندن ، وكذلك الحال بالنسبة لعمال النبيذ ذلك لأن هذا الانتقال يمكن عمال المنسوجات من زيادة أجورهم بمقدار ٣٣ $\frac{1}{3}$ ٪ ويمكن عمال النبيذ من زيادة أجورهم بمقدار ٢٠٠٪ — وليس هناك أي معنى للبقاء في جهة تنخفض فيها الأجور كل هـذا الانخفاض .

ويترتب على ذلك أن تكف لانكشير مطلقا عن انتاج أي السلعتين ، وأن تنصرف لندن اليهما وان تنتقل عناصر الانتاج الى الجهة التي ترتفع فيها الأجور ، وبذلك تتمكن انجلترا (لندن ولانكشير) من الحصول على هاتين السلعتين بأرخص ثمن ممكن .

أما معدل التبادل بين السلعتين (أي ثمن كل منهما بالنسبة للاخرى) فانه يتحدد وفقا للقاعدة المستقاة من نظرية العمل في القيمة ، والتي تقضي بأن قيمة السلعة تتحدد وفقا لكمية العمل التي بذلت في انتاجها ، ولما كانت كمية العمل التي تبذل في انتاج ٢٠ وحدة منسوجات هي بعينها الكمية التي تبذل في انتاج ٣٠ وحدة نبيذ ، فان معنى ذلك أن معدل التبادل بين السلعتين يصبح :

٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

أي وحدة منسوجات = وحدة ونصف نبيذ .

فاذا كان هذا هو معدل التبادل فانه يستوي لدى العامل أن يشتغل في انتاج أي السلعتين فان بقاء انتاجية العمل في السلعتين على ما هي عليه ، وبقاء معدل

التبادل على ما هو عليه يعني أن مستوى أجر العامل في المنسوجات يساوي تماما مستوى أجره في النبيذ .

فعامل المنسوجات يشتغل عشر ساعات ينتج فيها ٢٠ وحدة منسوجات ، وهي تعادل في القيمة ما ينتجه عامل النبيذ في مدة مماثلة . أما اذا بقيت انتاجية العمل في السلعتين على ما هي عليه ، وتغير معدل التبادل بأن أصبح مثلا :

٢٠ وحدة منسوجات = ٢٠ وحدة نبيذ .

فان معنى ذلك أن مستوى الأجور في النبيذ أعلا من مستوى الأجور في المنسوجات بمقدار ٥٠٪ ذلك لأن عشر ساعات عمل في صناعة النبيذ تنتج ٣٠ وحدة وهذه تزيد في قيمتها ٥٠٪ عن قيمة ما يستطيع عامل المنسوجات انتاجه في مدة مماثلة . ويترتب على ذلك تحول العمال من المنسوجات إلى النبيذ . فيزيد انتاج السلعة الثانية ، ويقل الناتج من الأولى . وهذا يؤدي إلى ارتفاع ثمن المنسوجات ، وانخفاض ثمن النبيذ ، إلى أن يصل معدل التبادل إلى :

٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

وهو المعدل الذي يتفق مع مستوى انتاجية العمل في السلعتين .

كذلك اذا بقي معدل التبادل على هذا النحو (٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ) وحصل تقدم فني في صناعة المنسوجات مكن العامل من أن ينتج في ١٠ ساعات ٢٥ وحدة منسوجات ، ففي هذه الحالة لا بد أن يتغير معدل التبادل بما يتناسب مع مستوى الانتاجية في السلعتين فيصبح :

٢٥ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

وأي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي إلى تفاوت مستوى الأجور في السلعتن ، مما يفضي إلى تنقل العمل بينهما ، على الوجه الذي يجعل مستوى الأجور في المنسوجات مساويا لمستوى الأجور في النبيذ ، وهذا لا يتحقق الا اذا

عاد التبادل إلى ذلك المعدل الذي يتفق مع مقدار ما يبذل من عمل في انتـاج السلعتين .

نخلص من ذلك بالقاعدتين الآتيتين :

الأولى ـ اذا كانت لندن أكثر تفوقا من لانكشير في انتاج السلعتين ، فان معنى ذلك أن عنصر العمل في الأولى أكثر انتاجية منه في الثانية ، وهذا يقتضي انتقال عنصر الانتاج إلى تلك الجهة التي ترتفع فيها انتاجيته ، أي ترتفع فيها أجوره ، من ثم تقوم لندن بانتاج السلعتين معا ، هذا عن العلاقة بين جزءين من بلد واحد .

الثانية ـ أما عن العلاقة بين السلعتين في الجزء الأكثر تفوقا ، فان معدل التبادل بينهما يتحدد تبعا لمقدار العمل الذي يبذل في انتاج كل سلعة. هذا هو المعدل الوحيد الذي يحقق تساوي الأجور في السلعتين وأي معدل آخر يجعل مستوى الأجور في احدى السلعتين مختلفا عن مستواه في الأخرى ، مما يدفع العمل إلى التنقل بينهما ، حتى يعود معدل التبادل إلى المستوى الذي يتناسب مع مقدار العمل المبذول في كل سلعة .

والآن ـ لنفترض أننا ازاء بلدين مختلفين : البرتغال وانجلترا ، وأن البرتغال تقابل في المثال السابق لندن ، وانجلترا تقابل لانكشير بحيث أن :

البرتغال :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

عشر ساعات عمل تنتج ١٥ وحدة منسوجات أو ١٠ وحدات نبيذ .

تطبيقا لنظرية آدم سميث تتفوق البرتغال على انجلترا في انتاج السلعتين معا . وهذا معناه ان النفقة المطلقة للمنسوجات في البرتغال أقل من النفقة للمنسوجات

في انجلترا ، كذلك الحال بالنسبة للنبيذ — ويترتب على ذلك أن تقوم الصناعتان معا في البرتغال . فقيام التجارة بين البلدين في تلك النظرية مشروط بأن تتفوق احدى البلدين على الاخرى . ومظهر هذا التفوق ان تكون النفقة المطلقة لانتاج السلعة أقل من النفقة المطلقة لانتاجها في البلد الاخرى . وهذا يقتضي أن تقوم الصناعة في البلد ذات النفقة الأقل .

وترى من ذلك أن القواعد التي تحكم العلاقة بين جزءين في بلد واحد هي بعينها القواعد التي تحكم العلاقة بين بلدين مختلفين . في الحالتين تتجه الصناعة إلى ذلك المكان الذي يتفوق مطلقا على الأماكن الاخرى ، وفي الحالتين تنحصر فائدة التجارة في مزايا تقسيم العمل ، وفي قدرة كل مكان أن يحصل على السلعة بأرخص ثمن ممكن ، وهذا هو معنى قولنا أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية تعتبر امتدادا لنظريته في التجارة الداخلية .

أما ريكاردو فهو يقيم نظريته على أساس الفرق بين الحالتين من حيث قدرة عناصر الانتاج على التنقل . في العلاقة بين أجزاء البلد الواحد ، تتمتع عناصر الانتاج بالقدرة التامة على التنقل ، وهذا يجعل التخصص محكوما بالفرق بين النفقات المطلقة لانتاج السلعة. اذا كانت النفقة المطلقة لانتاج سلعة معينة في أحد الأجزاء أقل من نفقتها المطلقة في الجزء الآخر ، أدى ذلك إلى انفراد الجزء ذى النفقة الأقل بانتاجها،أما في العلاقة بين بلدين مختلفين فان عجز عناصر الانتاج عن التنقل يقتضي قواعد مختلفة .

لبيان ذلك دعنا نمعن النظر في المثال السابق ، في البرتغال — قبل قيام التجارة بينها وبين انجلترا — يتم التبادل بين المنسوجات والنبيذ على أساس .

٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ .

أي ١٥ وحدة منسوجات = ٢٢,٥ وحدة نبيذ .

وقلنا أن قدرة عناصر الانتاج التامة على التنقل في داخل البرتغال بين

المنسوجات والنبيذ تقتضي أن يبقى معدل التبادل على هذا النحو ، حيث أن هذا هو المعدل الوحيد الذي يحقق التساوي في الأجور .

وفي انجلترا — قبل قيام التجارة بينها وبين البرتغال — يتم التبادل بين المنسوجات والنبيذ على أساس :

١٥ وحدة منسوجات = ١٠ وحدات نبيذ .

أي ٢٠ وحدة منسوجات = $\frac{1}{3}$ ١٣ وحدة نبيذ .

وهنا أيضا فان قدرة عناصر الانتاج التامة على التنقل في داخل انجلترا بين المنسوجات والنبيذ تقتضي أن يبقى معدل التبادل على هذا النحو ، حيث أن هذا هو المعدل الوحيد الذي يحقق التساوي في الأجور .

اذا قامت التجارة بين البلدين سيجد العمال في انجلترا أن ظروف الانتاج في البرتغال تفضل ظروفهم ، فان مجهود عشر ساعات في النسيج يسفر عن ٢٠ وحدة في البرتغال ، ولا يسفر عن أكثر من ١٥ وحدة في انجلترا . ومجهود عشر ساعات في النبيذ يسفر عن ٣٠ وحدة في البرتغال ، ولا يسفر عن أكثر من ١٠ وحدات في انجلترا . ولا شك أن من مصلحة العمل في هذه الحالة أن ينتقل بأكمله من انجلترا ذات الظروف القاسية إلى البرتغال ذات الظروف المواتية . ولو أنهم فعلوا ذلك لقامت الصناعتان معا في البرتغال .

ولكنهم لا يستطيعون مثل تلك الهجرة ، فهم عاجزون عن التنقل بين بلدين مختلفين في لغتهما وتقاليدهما وقوانينهما ، هل معنى هذا أن تسير كل بلد في طريقها وأن تستمر في انتاج السلعتين معا .. ؟ ظاهر أن أمام عمال المنسوجات في انجلترا فرصة لتحسين حالتهم . فهم اذا كانوا لا يستطيعون الهجرة بأنفسهم ، فان ما ينتجونه من المنسوجات يستطيع تلك الهجرة وهو يلقى تقديرا أحسن في البرتغال .

مجهود عشر ساعات في انجلترا ينتج ١٥ وحدة منسوجات وهذه الخمسة

عشر وحدة اذا باعها عامل المنسوجات في انجلترا فانه لا يحصل على أكثر من ١٠ وحدات من النبيذ ، أما اذا أرسلها إلى البرتغال فانه يستطيع الحصول على ٢٢,٥ وحدة نبيذ ، وهو على كل حال يستفيد من ارسال منسوجات إلى البرتغال ، وبيعها بأي ثمن ، يزيد عن العشر وحدات من النبيذ اذا استطاع أن يحصل من البرتغاليين على ١٥ وحدة نبيذ في مقابل ١٥ وحدة منسوجات فانه يكون قد حقق نفعا صافيا يقدر بخمس وحدات من النبيذ ، وعلى ذلك فان عامل المنسوجات في انجلترا يحصل على النبيذ الذي يحتاج اليه من البرتغال .

أما عمال النبيذ في انجلترا فظاهر أنه ليس من مصلحتهم الاستمرار في انتاج هذه السلعة فان جهود عشر ساعات في صناعة النبيذ يسفر عن عشر وحدات في حين أنه لو وجه هذا الجهود لانتاج المنسوجات فانه ينتج ١٥ وحدة منسوجات . وعن طريق مبادلتها مع البرتغال يستطيع أن يحصل على ١٥ وحدة نبيذ أو على أي قدر يزيد عن عشر واحدات نبيذ ، فالانتاج غير المباشر للنبيذ في هذه الحالة خير من الانتاج المباشر . ونعني بالانتاج غير المباشر للنبيذ أن يتحول العامل إلى صناعة المنسوجات ، وأن يحصل على حاجته من النبيذ عن طريق مبادلة ما ينتجه من المنسوجات بما تنتجه البرتغال من نبيذ . وبعبارة أخرى فان عمال النبيذ في هذه الحالة يتحولون إلى صناعة المنسوجات حيث أن ذلك أكثر جزاء لهم من الاستمرار في صناعة النبيذ ومن ثم تقتصر انجلترا على انتاج المنسوجات وتحصل على حاجاتها من النبيذ عن طريق التجارة الدولية .

واذا نظرنا الآن إلى البرتغال نجد أنها وان كانت أكثر تفوقا من انجلترا في السلعتين معا الا أنها تستطيع أن تستفيد من التعامل التجاري مع انجلترا وقد رأينا أن حصول التبادل بين البلدين على أساس ١٥ وحدة منسوجات = ١٥ وحدة نبيذ يعود بالفائدة على انجلترا وهو أيضا يعود بالفائدة على البرتغال . فمجهود عشر ساعات في البرتغال في صناعة النبيذ يسفر عن ٣٠ وحدة . اذا بادلها عامل النبيذ في البرتغال فانه لا يستطيع الحصول على أكثر من ٢٠ وحدة منسوجات

في مقابلها . ولكن انجلترا مستعدة أن تعطي ٣٠ وحدة منسوجات نظير ٣٠ وحدة نبيذ . وعلى ذلك فان التبادل التجاري يمكن عامل النبيذ من الحصول على فائدة صافية تقدر بعشر وحدات من النسيج ، وهو في الواقع يستفيد من أي تبادل تجاري يمكنه من الحصول على أكثر من ٢٠ وحدة منسوجات في مقابل ٣٠ وحدة نبيذ . ومن ثم فان عامل النبيذ في البرتغال يحصل على المنسوجات التي يحتاج اليها من انجلترا .

أما عمال المنسوجات في البرتغال فظاهر أنه ليس من مصلحتهم الاستمرار في انتاج هذه السلعة فان مجهود عشر ساعات في صناعة المنسوجات يسفر عن ٢٠ وحدة ، في حين أنه لو وجه هذا المجهود لانتاج النبيذ فانه ينتج ٣٠ وحدة نبيذ ، وعن طريق مبادلتها مع انجلترا يستطيع أن يحصل على ٣٠ وحدة من المنسوجات ، أو على أي قدر يزيد عن ٢٠ وحدة. فالانتاج غير المباشر للمنسوجات في هذه الحالة خير من الانتاج المباشر . ونعني هنا أيضا بالانتاج غير المباشر للمنسوجات أن يتحول العامل إلى صناعة النبيذ . وأن يحصل على حاجته من المنسوجات عن طريق مبادلة ما ينتجه من نبيذ بما تنتجه انجلترا من المنسوجات . وبعبارة أخرى فان عمال المنسوجات في هذه الحالة يتحولون إلى صناعة النبيذ ، حيث أن ذلك أكثر جزاء لهم من الاستمرار في المنسوجات ، ومن ثم تقتصر البرتغال على النبيذ ، وتحصل على حاجتها من المنسوجات عن طريق التجارة الدولية .

ويلاحظ أن التبادل الذي يعود بالفائدة على البلدين لا يقتصر على هذا المعدل الذي افترضناه وهو ٣٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ ، بل ان هناك عددا كبيرا من المعدلات الممكنة ، والتي تعود بالفائدة على البلدين ، والفرق بين معدل وآخر ليس في مبدأ الفائدة ، وانما في مقدارها ، فقد يستقر التبادل على معدل يعود بالنفع الأكبر على البرتغال والنفع الأقل على انجلترا ، وقد يستقر التبادل على معدل يعود بالنفع الأكبر على انجلترا والنفع الأقل على

البرتغال . وقد يستقر التبادل على معدل يعود بنفع متساو على البلدين ، ولمعرفة المعدلات المختلفة التي تعود بالفائدة على البلدين معا ، نذكر المثال السابق مرة أخرى :

في البرتغال قبل التجارة ٢٠ وحدة منسوجات = ٣٠ وحدة نبيذ

في انجلترا قبل التجارة ٢٠ وحدة منسوجات = ١٣ ١/٣ وحدة نبيذ

من وجهة نظر البرتغال أي تبادل يمكنها من أي تعطي أقل من ٣٠ وحدة نبيذ مقابل حصولها على ٢٠ وحدة منسوجات هو تبادل يعود عليها بالفائدة فاذا تم التبادل على أساس ٢٠ وحدة منسوجات = ٢٨ وحدة نبيذ تكون قد استفادت وحدتين من النبيذ في هذه الصفقة . واذا تم التبادل على أساس ٢٠ وحدة منسوجات = ١٥ وحدة نبيذ تكون قد استفادت ١٥ وحدة نبيذ من هذه الصفقة وهكذا كل تبادل يتم على أساس أقل من ٣٠ وحدة نبيذ نظير ٢٠ وحدة منسوجات فهو تبادل مفيد من وجهة نظرها .

من وجهة نظر انجلترا أي تبادل يمكنها من أن تحصل على أكثر من ١٣ ١/٣ وحدة نبيذ مقابل ٢٠ وحدة منسوجات هو تبادل يعود عليها بالفائدة .

فاذا تم التبادل على أساس :

٢٠ وحدة منسوجات = ٢٨ وحدة نبيذ . تكون قد استفادت ١٤ ٢/٣ وحدة نبيذ .

واذا تم التبادل على أساس :

٢٠ وحدة منسوجات = ١٥ وحدة نبيذ ، تكون قد استفادت وحدة وثلثي وحدة نبيذ من هذه الصفقة .

وهكذا كل تبادل يتم على أساس أكثر من ١٣ ١/٣ وحدة نبيذ نظير ٢٠ وحدة منسوجات فهو تبادل مفيد من وجهة نظرها .

ونخلص من ذلك بان أي تبادل يتم على أساس أكثر من ١٣ ١/٣ وحدة نبيذ وأقل من ٣٠ وحدة نبيذ لكل ٢٠ وحدة منسوجات يكون مفيدا للبلدين معا . أما تقسيم النفع بين البلدين فيتوقف على المعدل الذي يستقر عليه التبادل التجاري .

اذا استقر التبادل على أساس :

٢٠ وحدة منسوجات = ٢٨ وحدة نبيذ .

يكون النفع الأكبر قد عاد على انجلترا (١٤ ٢/٣ وحدة نبيذ والنفع الأقل على البرتغال (وحدتان من النبيذ) .

اذا استقر التبادل على أساس :

٢٠ وحدة منسوجات = ١٥ وحدة نبيذ ، يكون النفع الأكبر قد عاد على البرتغال (١٥ وحدة نبيذ) ، والنفع الأقل على انجلترا (١ ٢/٣ وحدة نبيذ) .

واذا استقر التبادل على أساس :

٢٠ وحدة منسوجات = ٢١ ٢/٣ وحدة نبيذ ، يكون النفع قد قسم بالتساوي على البلدين (٨ ١/٣ وحدة نبيذ لكل بلد) .

وترى من ذلك أن تفوق البرتغال على انجلترا في انتاج السلعتين معا لم يحل دون تخصص البرتغال في احدى السلعتين وهي النبيذ . كذلك لم يمنع تخلف انجلترا عن البرتغال في السلعتين من أن تنفرد انجلترا بصناعة المنسوجات . مثل هذا التخصص يعود بالفائدة عليهما معا . فقيام البرتغال بصناعة النبيذ دون المنسوجات أكثر فائدة لها مما لو أنها جمعت السلعتين . وقيام انجلترا بالمنسوجات دون النبيذ أكثر فائدة لها مما تركت السلعتين معا ، ويمكن من هذا أن نخلص بالقاعدتين الآتيتين :

(١) في العلاقة بين أجزاء البلد الواحد يكفي أن يتفوق أحد الاجزاء على الأجزاء الاخرى في انتاج السلعة ، لكي تنتقل عناصر الانتاج إلى المنطقة الأكثر

تفوقا . ومعنى ذلك أن تتوطن الصناعة في المنطقة ذات الانتاجية الأعلا ، أي النفقة المطلقة الأقل . فاذا كان عنصر العمل مثلا في المنطقة أ أكثر انتاجية منه في المنطقة ب بالنسبة لعدد معين من السلع ، وافترضنا أنه عنصر لانتاج الوحيد ، فان ذلك يتضمن أن النفقة المطلقة لكل سلعة من السلع أكثر انخفاضا في أ ، مما يؤدي إلى انتاج هذه السلع بها . فالتفاوت بين المناطق المختلفة من حيث مستوى النفقة المطلقة لكل سلعة على انفراد هو المعيار الذي نهتدي به لمعرفة موطن الصناعة . أما في العلاقة بين بلدين ، فالتفاوت في النفقة المطلقة لا يصلح معيارا لتحديد توطن الصناعة . وقد رأينا في المثال السابق أن النفقة المطلقة للمنسوجات في البرتغال أقل منها في انجلترا ومع ذلك وجدنا أن من فائدة البلدين أن تقوم الصناعة في البلد ذات النفقة المطلقة المرتفعة .

(٢) في العلاقة بين أجزاء البلد الواحد يلزم أن يكون معدل التعادل بين السلعتين متناسبا مع المجهود الذي يقتضيه انتاج كل منهما ، حيث أن ذلك هو المعدل الوحيد الذي يحقق تساوي الأجور في السلعتين . فاذا كانت الوحدة من المنسوجات تقتضي مجهود نصف ساعة ، وكانت الوحدة من النبيذ تقتضي مجهود ثلث ساعة فان التبادل بين السلعتين لا بد أن يتم على أساس :

وحدة منسوجات تساوي وحدة ونصف نبيذ .

أما في العلاقة بين بلدين فلا يوجد معدل واحد ثابت للتبادل بين السلعتين ، وانما يوجد حد أقصى وحد أدنى لما يمكن أن يتم عليه التبادل . وطالما أن معدل التبادل يقع بين هذين الحدين ، فان التجارة تكون مفيدة للطرفين .

اختلاف النفقات النسبية :

اذا كان التفاوت في النفقات المطلقة لا يصلح معيارا لتحديد التخصص بين دولتين ، فما هو المعيار الذي يمكن أن نهتدي به ، لبيان القواعد التي تحكم هذا النوع من التخصص ؟ انتهى ريكاردو إلى أن العبرة في هذه الحالة بالتفاوت في

النفقات النسبية ، لا النفقات المطلقة . ولمعرفة المقصود بالنفقات النسبية نمعن النظر مرة أخرى في المثال السابق .

البرتغال :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

عشر ساعات عمل تنتج ١٥ وحدة منسوجات أو ١٠ وحدات نبيذ .

في هذا المثال النفقة المطلقة لوحدة من المنسوجات في البرتغال نصف ساعة (١٠ ساعات عمل ÷ ٢٠ وحدة منسوجات) والنفقة المطلقة للنبيذ بها هي ثلث ساعة (١٠ ساعات عمل ÷ ٣٠ وحدة نبيذ) .

أما النفقة النسبية فهي عبارة عن النفقة المطلقة للمنسوجات ÷ النفقة المطلقة للنبيذ ، وظاهر أن هذا الكسر يعطينا قيمة اخدى السلعتين بالنسبة للاخرى . فاذا كانت النفقة المطلقة لوحدة من المنسوجات ضعف النفقة المطلقة لوحدة من النبيذ فان معنى ذلك أن وحدة المنسوجات تساوي وحدتين نبيذ . واذا كانت النفقة المطلقة للمنسوجات تساوي النفقة المطلقة للنبيذ فان معنى ذلك أن وحدة من المنسوجات تساوي وحدة من النبيذ وهكذا . وفي هذا المثال نجد أن النفقة المطلقة للمنسوجات تساوي وحدة ونصف النفقة المطلقة للنبيذ ، ومعنى ذلك أنه في داخل البرتغال :

وحدة منسوجات = وحدة ونصف نبيذ .

وهذا هو المعدل الوحيد الذي يمكن أن يتم عملية التبادل في البرتغال حتى تتساوى الأجور في السلعتين . كذلك الحال بالنسبة لانجلترا . فالنفقة المطلقة لوحدة من المنسوجات ثلثا ساعة (١٠ ساعات عمل ÷ ١٥ وحدة منسوجات) والنفقة المطلقة لوحدة من النبيذ بها ساعة (١٠ ساعات عمل ÷ ١٠ وحدات) نبيذ أما النفقة

النسبية فهي عبارة عن النفقة المطلقة للمنسوجات ÷ النفقة المطلقة للنبيذ .

من هذا الكسر نستطيع أن نعرف قيمة المنسوجات بالنسبة للنبيذ . ولما كانت النفقة المطلقة للنبيذ تساوي مرة ونصف النفقة المطلقة للمنسوجات ، فان معنى ذلك أن :

وحدة نبيذ = ١ $\frac{1}{2}$ منسوجات .

أي وحدة منسوجات = $\frac{2}{3}$ وحدة نبيذ .

وهذا هو المعدل الوحيد الذي يمكن أن يتم عليه التبادل في انجلترا حتى تتساوى الأجور في السلعتين . بمقارنة النفقة النسبية في البرتغال ، بالنفقة النسبية في انجلترا ، نجد أن ثمن المنسوجات في البرتغال أكثر ارتفاعا منه في انجلترا . ففي البرتغال يتم التبادل بين السلعتين على أساس :

وحدة منسوجات = ١ $\frac{1}{2}$ نبيذ .

أما في انجلترا فان التبادل يتم على أساس :

وحدة منسوجات = $\frac{2}{3}$ وحدة نبيذ .

وظاهر أن من مصلحة انجلترا في هذه الحالة أن تصدر المنسوجات إلى البرتغال بأي ثمن أكثر من ثلثي وحدة نبيذ . ومن مصلحة البرتغال أن تحصل على المنسوجات من انجلترا بأي ثمن أقل من ١ $\frac{1}{2}$ وحدة نبيذ لكل وحدة منسوجات. فكل تبادل يتم على أساس ثمن يقع بين هذين الحدين (أكثر من ثلثي وحدة نبيذ وأقل من ١ $\frac{1}{2}$ وحدة نبيذ لكل وحدة منسوجات) يكون مفيدا للبلدين معا . ومن ثم تتخصص البرتغال في صناعة النبيذ ، وتتخصص انجلترا في صناعة المنسوجات وذلك بصرف النظر عن تفوق الأولى على الثانية في السلعتين . ويقال في هذا المثال أن النفقة النسبية للنبيذ في البرتغال أقل من نفقته النسبية في انجلترا . ويقال أيضا أن البرتغال تتمتع بميزة نسبية على انجلترا في صناعة النبيذ ومن هنا كانت

تسمية النظرية بنظرية النفقات النسبية Doctrine of comparative cost أو نظرية الميزات النسبية Doctrine of comparative advantage

وعلى ذلك اذا اختلفت النفقات النسبية بين بلدين كان ذلك كافيا لقيام التجارة بينها ، ولاستفادة كلا البلدين من التخصص ، وذلك بصرف النظر عن مستوى النفقات المطلقة . أما اذا تساوت النفقات النسبية ، فقد انتفى الشرط الجوهري لقيام التجارة ولاستفادة الطرفين فيها . وهذا أيضا بصرف النظر عن مستوى النفقات المطلقة . فاختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين البلدين. هو الشرط الضروري بمعنى أنه اذا تخلف لم يعد هناك مصلحة من قيام التجارة . وهو الشرط الكافي بمعنى أنه اذا تحقق كان ذلك كافيا لقيام التجارة دون حاجة الى اشتراط أي شرط آخر . ويتضح ذلك من استعراض الفروض المختلفة التي يمكن أن تقوم بين بلدين :

الفرض الأول : أن تتفوق احدى البلدين على الأخرى في انتاج السلعتين معا ، غير أن مدى تفوقها في احدى السلعتين أكبر من مدى تفوقها في الاخرى. وهنا هو ما افترضناه في المثال السابق حيث تتفوق البرتغال على انجلترا في المنسوجات والنبيذ غير أن مدى تفوقها في النبيذ أكبر من مدى تفوقهـــا في المنسوجات .

فأنتاجية العمل في المنسوجات تزيد $33\frac{1}{3}$ ٪ عن انتاجيته في انجلترا ، ولكنها تزيد بمقدار ٢٠٠٪ في النبيذ . وقد رأينا أن ذلك يؤدي الى اختلاف النفقات النسبية بحيث يكون من مصلحة البرتغال التخصص في النبيذ ، ومـــن مصلحة انجلترا التخصص في المنسوجات .

الفرض الثاني : أن تتفوق احدى البلدين على الاخرى في انتاج السلعتين معا بقدر واحد . واليك المثال الآتي .

البرتغال :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

عشر ساعات عمل تنتج ١٠ وحدات منسوجات أو ١٥ وحدة نبيذ .

وترى في هذا المثال أن انتاجية العمل في السلعتين في البرتغال ضعف انتاجيته في انجلترا . ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة لأي السلعتين في البرتغال نصف نفقتها المطلقة في انجلترا . وهذا يقتضي وفقاً لنظرية آدم سميث ، التي تتخذ التفاوت في مستوى النفقة المطلقة معيارا لقيام التجارة وفائدتها ، أن تقوم البرتغال بأنتاج السلعتين معاً ، وأن تكف انجلترا عن انتاجهما معا . أما نظرية ريكاردو فهي تأخذ بعين الاعتبار التفاوت في النفقات النسبية . ونحن اذا نظرنا الى المثال السابق وجدنا أن التبادل في البرتغال يتم على أساس :

وحدة منسوجات = وحدة ونصف نبيذ .

حيث أن النفقة المطلقة لوحدة من المنسوجات تعادل مرة ونصف النفقة المطلقة لوحدة من النبيذ .

واذا نظرنا الى انجلترا نجد كذلك أن التبادل يتم على أساس :

وحدة منسوجات = وحدة ونصف نبيذ .

حيث أن النفقة المطلقة لوحدة من المنسوجات تعادل مرة ونصف النفقة المطلقة لوحدة من النبيذ .

وعلى ذلك لا تتمتع أي البلدين بميزة نسبية على الأخرى ، رغم أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في السلعتين . بعبارة أخرى تتساوى النفقة النسبية في البلدين .

وظاهر أنه لا مصلحة لأي البلدين أن تقوم بتبادل تجاري مع الأخرى .

فانجلترا لا تستطيع أن تبيع منسوجاتها في البرتغال بأكثر من الثمن السائد عندهـــا (وحدة ونصف نبيذ لكل وحدة من المنسوجات) . ومن ثم فلا مصلحة لها في أن ترسل نسيجا الى البرتغال . كذلك لا مصلحة لها أن ترسل نبيذا الى هناك لتعادل الثمن في البلدين . ويصدق ذلك على البرتغال . فهي لا تستفيد شيئاً من أن ترسل نبيذا أو منسوجات الى انجلترا .

يترتب على ذلك أن تستمر كلتا البلدين في انتاج السلعتين معا ، ولا يحدث تخصص دولي . وهذه نتيجة تختلف تماما عن النتيجة التي نصل اليها لو أننـــا اتخذنا اختلاف النفقات المطلقة معيارا لقيام التجارة وفائدتها . وترى منها أن تعادل النفقات النسبية يحول دون قيام التجارة بين البلدين رغم وجود تفاوت في النفقات المطلقة .

الفرض الثالث : أن تتساوى البلدان في سلعة وتتفوق احداهما على الاخرى في السلعة الثانية واليك المثال الآتي :

البرتغال :

١٠ ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

١٠ ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ١٥ وحدة نبيذ .

وترى في هذا المثال أن انتاجية العمل في البلدين متساوية في المنسوجات . غير أن انتاجية العمل في النبيذ في البرتغال تفوق انتاجيته في انجلترا . ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة للمنسوجات متساوية في البلدين ، ولكن النفقة المطلقة لوحدة من النبيذ في البرتغال نصف النفقة المطلقة لوحدة منه في انجلترا . وهذا يقتضي وفقاً انظرية آدم سميث أن تقوم صناعة النسيج في البلدين ، وأن تقوم صناعة النبيذ

في البرتغال دون انجلترا . وعلى ذلك تجمع البرتغال بين الصناعتين ، وتقتصر انجلترا على المنسوجات .

أما اذا نظرنا الى النفقات النسبية فاننا نجد أن التبادل يتم في البرتغال على أساس :

وحدة منسوجات = وحدة ونصف من النبيذ .

وفي انجلترا يتم التبادل على أساس :

وحدة منسوجات = ٣/٤ وحدة من النبيذ .

وترى من ذلك أن النفقات النسبية مختلفة في البلدين . فالنفقة النسبية للمنسوجات في انجلترا أقل من النفقة النسبية لها في البرتغال ، أي أن النفقة النسبية للنبيذ في انجلترا أكبر من النفقة النسبية للنبيذ في البرتغال . وظاهر أن من مصلحة انجلترا في هذه الحالة أن تتخصص في المنسوجات وأن تحصل على حاجتها من النبيذ من البرتغال . فكل تبادل يتم على أساس أكثر من ٣/٤ وحدة من المنسوجات يعود بالفائدة على انجلترا . كذلك من مصلحة البرتغال أن تتخصص في النبيذ ، وأن تحصل على حاجتها من المنسوجات من انجلترا. فكل تبادل يتم على أساس أقل من وحدة ونصف نبيذ لكل وحدة منسوجات يعود بالفائدة على البرتغال .

يترتب على ذلك أن تتخصص البرتغال في صناعة النبيذ ، وأن تترك صناعة المنسوجات لانجلترا رغم تعادل الكفاءة الانتاجية في هذه الصناعة . وهذا نتيجة مغايرة للنتيجة التي نصل اليها لو أننا اتخذنا اختلاف النفقات المطلقة معيارا لقيام التجارة وفائدتها .

الفرض الرابع : أن تتساوى البلدان في السلعتين معا . واليك المثال الآتي :

البرتغال :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

في هذا المثال النفقة المطلقة للمنسوجات في البرتغال تساوي النفقة المطلقة لها في انجلترا . وكذلك الحال بالنسبة للنبيذ وهذا يقتضي وفقاً لنظرية آدم سميث عدم قيام التجارة بين البلدين وهي نتيجة مماثلة للنتيجة التي نصل اليها وفقاً لنظرية النفقات النسبية . ذلك أن النفقات النسبية متساوية في البلدين . ففي البرتغال يتم التبادل بين المنسوجات والنبيذ على أساس :

وحدة منسوجات = ١ $\frac{1}{2}$ وحدة من النبيذ .

وفي انجلترا يتم التبادل بين السلعتين على نفس الأساس . وعلى ذلك فلا مصلحة لانجلترا في أن ترسل منسوجات أو نبيذ ا الى البرتغال .. ولا مصلحة للبرتغال في أن ترسل نبيذا أو منسوجات لانجلترا ، حيث أن ثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى واحد في البلدين . ومن ثم تستمر كلتا البلدين في انتاج السلعتين معا ولا يحدث تخصص دولي .

الفرض الخامس : أن تتفوق احدى البلدين في سلعة وتتفوق البلد الأخرى في الثانية . واليك المثال الآتي .

البرتغال :

عشر ساعات عمل تنتج ٢٠ وحدة منسوجات أو ٣٠ وحدة نبيذ .

انجلترا :

عشر ساعات عمل تنتج ٣٠ وحدة منسوجات أو ٢٠ وحدة نبيذ .

وترى في هذا المثال أن انجلترا تتفوق على البرتغال في صناعة المنسوجات ، ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة للمنسوجات في انجلترا أقل منها في البرتغال .وتتفوق

البرتغال على انجلترا في النبيذ ومعنى ذلك أن النفقة المطلقة للنبيذ في البرتغال أقل منها في انجلترا . وهذا يقتضي وفقاً لنظرية آدم سميث أن تتخصص انجلترا في المنسوجات ، وأن تتخصص البرتغال في النبيذ .

هنا كذلك تتفق النظريتان في النتيجة . ذلك أن النفقات النسبية في هذا المثال مختلفة في البلدين . اذا نظرنا الى النفقات النسبية في البرتغال نجد أن التبادل يتم على أساس :

وحدة منسوجات = وحدة ونصف نبيذ .

وفي انجلترا يتم التبادل على أساس :

وحدة منسوجات = ٢/٣ وحدة نبيذ .

وترى من ذلك أن النفقات النسبية مختلفة في البلدين . فالنفقة النسبية للمنسوجات في انجلترا أقل من النفقة النسبية لها في البرتغال ، أي أن النفقة النسبية للنبيذ في انجلترا أكبر من النفقة النسبية للنبيذ في البرتغال . وظاهر أن من مصلحة انجلترا في هذه الحالة أن تتخصص في المنسوجات ، وأن تحصل على حاجتها من النبيذ من البرتغال . فكل تبادل يتم على أساس أكثر من ٢/٣ وحدة نبيذ لكل وحدة من المنسوجات يعود بالفائدة على انجلترا . كذلك من مصلحة البرتغال أن تتخصص في النبيذ ، وأن تحصل على حاجتها من المنسوجات من انجلترا . فكل تبادل يتم على أساس أقل من وحدة ونصف نبيذ لكل وحدة منسوجات يعود بالفائدة على انجلترا . ويترتب على ذلك أن تتخصص انجلترا في المنسوجات ، وأن تتخصص البرتغال في النبيذ . وهذه نتيجة مماثلة للنتيجة التي تصل اليها على أساس التفاوت في النفقات المطلقة .

ونخلص من هذا كله بالقاعدة العامة الآتية : اذا اختلفت النفقات النسبية في بلدين ، كان ذلك كافيا لقيام تجارة بينهما . وفي هذه الحالة تتخصص كل بلد في السلعة ذات النفقة النسبية الأقل . ويعود هذا التخصص بالفائدة عليهما

طالما أن التبادل يتم على أساس معدل يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى . أما اذا تساوت النفقات النسبية في البلدين ، لم تعد هناك فائدة من التجارة الدولية ، ومن ثم تجمع كل بلد بين السلعتين ، ولا يحدث تخصص بينهما . وهذا كله بصرف النظر عن التفاوت أو التعادل في مستوى النفقات المطلقة . وقد رأينا أن اتباع هذه القاعدة يفضي في بعض الحالات الى نتائج مخالفة (الفرض الأول والثاني والثالث) وفي حالات أخرى الى نتائج مماثلة (الفرض الرابع والخامس) للنتائج التي نصل اليها وفقاً لنظريـــــة آدم سميث .

الفصل الثاني عشر

جون ستيوارت ميل ونظر القيم الدولية

ذكرنا أنه اذا كان العمل هو عنصر الانتاج الوحيد ، فان قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى تتحدد وفقاً لكمية العمل التي بذلت في انتاج كل منهما . ففي البرتغال مثلا اذا كان الوحدة من النبيذ تتطلب ساعتين عمل لانتاجها وكانت الوحدة من المنسوجات تتطلب ساعة واحدة لانتاجها ، فان معدل التبادل بين السلعتين لا بد أن يكون :

١ نبيذ = ٢ منسوجات .

ورأينا أن ذلك هو المعدل الوحيد الذي يحقق التساوي في الأجور بين السلعتين . ويصدق ذلك على انجلترا . فاذا كانت الوحدة من النبيذ تتطلب أربعة أضعاف ما تتطلبه الوحدة من المنسوجات ، فان معدل التبادل بين السلعتين لا بد أن يكون :

١ نبيذ = ٤ منسوجات

وهذا أيضا هو المعدل الوحيد الذي يحقق التساوي في الأجور بين السلعتين . اذا كان هذا هو الوضع في البلدين ، وقامت التجارة بينهما ، فان البرتغال

تتمتع بميزة نسبية في سلعة النبيذ ، وتتمتع انجلترا بميزة نسبية في صناعة المنسوجات. وعلى ذلك فان البرتغال تستفيد من تصدير النبيذ الى انجلترا بأي ثمن يزيد عن وحدتين من المنسوجات لكل وحدة من النبيذ . وتستفيد انجلترا من تصديـر المنسوجات الى البرتغال بأي ثمن يقل عن أربع وحدات من المنسوجات لكل وحدة من النبيذ . فأي معدل للتبادل يقع بين الحدين (وحدتان وأربع وحدات من المنسوجات لكل وحدة نبيذ) يعود بالفائدة على البلدين . وتتوقف الفائدة التي تعود على كل منهما على المعدل النهائي الذي يستقر عليه التبادل . اذا كان معدل التبادل الدولي قريبا من معدل التبادل في البرتغال بأن كان مثلا :

١ نبيذ = ٢ ١/٤ منسوجات .

فان الفائدة الكبرى من هذا التبادل تعود على انجلترا ، والفائدة الأقل على البرتغال . واذا كان معدل التبادل الدولي قريبا من معدل التبادل في انجلترا بأن كان مثلا :

١ نبيذ = ٣ ٣/٤ منسوجات .

فان الفائدة الكبرى من هذا التبادل تعود على البرتغال ، والفائدة الأقل على انجلترا .

على هذه الصورة ترك ريكاردو نظرية النفقات النسبية . ولم يحاول أن يبين القوى التي تحكم المعدل الدولي للتبادل . أي أنه لم يحاول أن يبين العوامل التي تحدد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى في مجال العلاقة بين بلدين مختلفين . واكتفى بالاشارة الى أن هذه القيمة لا بد أن تقع بين حدين .

وظاهر أن نظرية النفقات النسبية على هذه الصورة تترك ثغرة في نظريـة القيمة . فنحن نعرف على وجه القطع كيف تتحدد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى في داخل البلد الواحد . نعرف أن تلك القيمة تتوقف على النسبة بين نفقة انتاج السلعتين . أما اذا كان التبادل يتم بين سلعتين تنتجان في بلدين مختلفين ،

فاننا لا نستطيع أن نجزم بقيمة محددة . وكل ما نستطيع أن نقوله هو أن تلك القيمة لا يمكن أن تزيد عن حد معين . ولا أن تنقص عن حد آخر . ولا ريب أن ذلك ينطوي على عجز في نظرية القيمة . وهو عجز لا يمكن تداركه الا اذا ألقينا ضوءا على تلك القوى التي تحدد قيمة السلع دوليا .

ظاهر أيضا أن نظرية النفقات النسبية كما تركها ريكاردو لا تبين تلك القوى التي تحدد تقسيم نفع التجارة بين بلدين . وقد رأينا أن تقسيم النفع يتوقف على المعدل النهائي الذي يستقر عليه التبادل الدولي فاذا نحن أغفلنا تحليل العوامل التي تحكم هذا المعدل . نكون قد أغفلنا في الوقت نفسه بيان القوى التي تحكم توزيع نفع التجارة بين البلدين . وهذه مسألة على جانب كبير من الأهمية .

وأخيراً فان نظرية النفقات النسبية تبين لنا القواعد التي تحكم التخصص الدولي . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان نظرية التوازن التلقائي ، التي قال بها هيوم وسلم بها آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل ، تبين لنا كيف يتحقق التوازن في الميزان التجاري عن طريق حركة المعدن النفيس وما يترتب على ذلك من تغير في المستوى النسبي للأثمان في البلدين . ولا توجد صلة ظاهرة بين النظريتين . افترض أن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في النبيذ ، وان انجلترا تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات . في هذه الحالة تقوم البرتغال بتصدير النبيذ الى انجلترا ، وتقوم انجلترا بتصدير المنسوجات الى البرتغال . ولكن قد يسفر هذا التبادل عن فائض لأحدى البلدين ، وعجز للأخرى . بحيث أن ما تصدره انجلترا مثلا (أي ما تستورده البرتغال) يزيد في قيمته عما تستورده (أي ما تصدره البرتغال) . يترتب على ذلك ، وفقاً لنظرية التوازن التلقائي ، انتقال المعدن النفيس من البرتغال الى انجلترا وهذا يؤدي الى ارتفاع مستوى الأثمان في انجلترا ، وانخفاضه في البرتغال ، مما يقلل من صادرات انجلترا الى البرتغال ، ويزيد في صادرات البرتغال الى انجلترا ، الى أن يتحقق التوازن في الميزان التجاري . وترى من ذلك أن الوصول الى حالة التوازن ، تقتضي تغيرا في

المستوى النسبي للأثمان . والذي نريد أن نعرفه هو الى أي حد يعتبر هذا التغير في المستوى النسبي للأثمان متلائما مع الحدين الأقصى والأدنى لثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى كما هو مفهوم من نظرية النفقات النسبية . هذا هو النطاق المجهول الذي لم يحاول آدم سميث أو ريكاردو اكتشافه . وسنرى حالا أن نظرية جون ستيوارت ميل في القيم الدولية هي الحلقة المفقودة التي تربط بين نظرية النفقات النسبية من ناحية ، ونظرية التوازن التلقائي من ناحية أخرى .

وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي. وانتهى الى النظرية المعروفة بنظرية القيم الدولية Theory of International Values ووجه التسمية ظاهر. فهي النظرية التي تبحث القيمة الدولية للسلع المختلفة، أي قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى على فرض أنهما ينتجان في بلدين مختلفين .

ولعل هذه هي النظرية المبتكرة الوحيدة التي أضافها جون ستيوارت ميل للتراث الاقتصادي (١) .

افترض جون ستيوارت ميل أن نفقة انتاج عشر وحدات من المنسوجات القطنية في انجلترا تعادل نفقة انتاج خمس عشرة وحدة من المنسوجات الكتانية . وعلى ذلك يكون معدل التبادل بين القطن والكتان في انجلترا هو : ١٠ وحدات من المنسوجات القطنية = ١٥ وحدة من المنسوجات الكتانية .

أي وحدة من المنسوجات القطنية = ١ ١/٢ وحدة من المنسوجات الكتانية .

أما في المانيا فان نفقة انتاج عشر وحدات من المنسوجات القطنية تعادل نفقة انتاج عشرين وحدة من المنسوجات الكتانية . وعلى ذلك يكون معدل التبادل بين القطن والكتان في ألمانيا هو :

١٠ وحدات من المنسوجات القطنية = ٢٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

---

(١) John Stuart Mill : Principles of Political Economy, Book III, Chapter XVIII.

أي وحدة من المنسوجات القطنية = ٢ من المنسوجات الكتانية .

ظاهر أن انجلترا تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات القطنية ، وتتمتع ألمانيا بميزة نسبية في المنسوجات الكتانية . وعلى ذلك فان انجلترا تستفيد من تصدير المنسوجات القطنية الى ألمانيا بأي ثمن يزيد عن ١٥ وحدة كتانية لكل عشر وحدات قطنية . وتستفيد ألمانيا من تصدير المنسوجات الكتانية الى انجلترا بأي ثمن يقل عن ٢٠ وحدة كتانية لكل عشر وحدات قطنية . فأي معدل للتبادل يقع بين الحدين (١٠ ، ٢٠ وحدة كتانية لكل ١٠ وحدات قطنية) يعود بالفائدة على البلدين . وتتوقف الفائدة التي تعود على كل بلد على المعدل النهائي الذي يستقر عليه التبادل .

افترض أن معدل التبادل بين السلعتين بدأ على أساس :

١٠ وحدات من المنسوجات القطنية = ١٧ وحدة من المنسوجات الكتانية .

أي وحدة من المنسوجات القطنية = ١,٧ وحدة من المنسوجات الكتانية .

أي وحدة من المنسوجات الكتانية = ١٠/١٧ من الوحدة القطنية .

هذا هو الثمن الذي يسود في البلدين بعد قيام التجارة بينهما . ففي ألمانيا يستطيع الألماني أن يحصل على الوحدة من المنسوجات القطنية مقابل دفع ١,٧ وحدة من المنسوجات الكتانية ، وكان لا يستطيع الحصول عليها قبل قيام التجارة الا بدفع وحدتين من المنسوجات الكتانية . وفي انجلترا يستطيع الانجليزي أن يحصل على وحدة من المنسوجات الكتانية مقابل دفع ١٠/١٧ وحدة قطنية وكان لا يستطيع الحصول عليها قبل قيام التجارة الا بدفع ١٠/١٥ وحدة قطنية .

والآن نركز النظر على ألمانيا . بديهي أن الألمان كانوا يستهلكون المنسوجات القطنية قبل قيام التجارة . وهذا هو ما افترضناه عندما قلنا ان ألمانيا كانت تنتج هذا النوع من المنسوجات قبل دخولها في علاقات تجارية مع انجلترا . بعبارة أخرى كان في ألمانيا طلب على المنسوجات القطنية عندما كان ثمن الوحدة منها

يعادل وحدتين من المنسوجات الكتانية . بعد قيام التجارة أصبحت المنسوجات القطنية الانجليزية تعرض على الألمان بثمن أقل من ثمنها السابق . وبديهي أنه لا بد أن يكون هناك طلب على المنسوجات القطنية الانجليزية بهذا الثمن الأقل وهو :

١ منسوجات قطنية = ١,٧ منسوجات كتانية .

افترض أن ألمانيا مستعدة لشراء ١٠,٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية الانجليزية على أساس هذا الثمن .

معنى ذلك أن كمية الكتان التي تدفع للحصول على هذه الكمية من المنسوجات القطنية هي ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

بعبارة أخرى على أساس هذا الثمن (١ منسوجات قطنية = ١,٧ منسوجات كتانية) تطلب ألمانيا من انجلترا ١٠,٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية ، وتعرض عليها بالضرورة ١٧,٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

يمكن أن نكتب هذه البيانات على الصورة الآتية :

الثمن	طلب المانيا على المنسوجات القطنية	ما تعرضه المانيا من المنسوجات الكتانية
١ قطن = ١,٧ كتان	١٠,٠٠٠ وحدة	١٧,٠٠٠ وحدة

نتجه الآن الى بحث الوضع في انجلترا . بديهي أن الانجليز كانوا يستهلكون المنسوجات الكتانية قبل قيام التجارة . هذا هو ما افترضناه عندما قلنا أن انجلترا كانت تنتج هذا النوع من المنسوجات قبل دخولها في علاقات تجارية مع ألمانيا . بعبارة أخرى كان في انجلترا طلب على المنسوجات الكتانية عندما كان ثمن الوحدة منها يعادل ٢/٣ أو ١٠/١٥ وحدة من المنسوجات القطنية . بعد قيام التجارة أصبحت المنسوجات الكتانية الألمانية تعرض على الانجليز بثمن أقل من ثمنها السابق . وبديهي أنه لا بد أن يكون هناك طلب على المنسوجات الكتانية

الألمانية بهذا الثمن الأقل وهو :

١ منسوجات كتانية = ١٠/١٧ وحدة من المنسوجات القطنية .

افترض أن انجلترا مستعدة لشراء ١٧,٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية الألمانية على أساس هذا الثمن .

معنى ذلك أن كمية القطن التي تدفع للحصول على هذه الكمية من المنسوجات الكتانية هي :

١٧٠٠٠ × ١٠/١٧ = ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية .

بعبارة أخرى على أساس هذا الثمن (١ منسوجات كتانية = ١٠/١٧ وحدة من المنسوجات القطنية أي ١ منسوجات قطنية = ١,٧ منسوجات كتانية) ، تطلب انجلترا من ألمانيا ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية ، وتعرض عليها بالضرورة ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية .

يمكن أن نكتب هذه البيانات — مضافة الى البيانات الخاصة بألمانيا — على الصورة الآتية :

الثمن	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	ما تعرضه ألمانيا من المنسوجات الكتانية	طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	ما تعرضه انجلترا من المنسوجات القطنية
١ قطن — ١,٧ كتان	١٠٠٠٠ وحدة	١٧٠٠٠ وحدة	١٧٠٠٠ وحدة	١٠٠٠٠ وحدة

والآن لنمعن النظر في طلب كل من الدولتين على سلعة الأخرى. طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية يمثل بداهة واردات ألمانيا . وطلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية يمثل بداهة صادرات ألمانيا .

وعلى ذلك فان واردات ألمانيا = ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية .

وصادرات ألمانيا = ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

وظاهر أن صادرات ألمانيا تكفي تماما للوفاء بوارداتها حيث أنه وفقاً للثمن السائد ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية = ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتـــانية .

ويصدق ذلك بالضرورة على انجلترا حيث أن واردات ألمانيا ليست الا صادرات انجلترا ، وصادرات ألمانيا ليست الا واردات انجلترا . وعلى ذلك فان ما تصدره انجلترا يكفي تماما للوفاء بوارداتها .

ومن ثم يكون الميزان التجاري في حالة توازن ويبقى ثمن القطن بالنسبة للكتان على ما هو عليه .

ويمكن أن ننظر الى هذه البيانات من ناحية أخرى . ذلك أن الطلب على كل من السلعتين يساوي تماما عرضها فالطلب على المنسوجات القطنية يساوي تماما عرض المنسوجات القطنية (١٠٠٠٠ وحدة) . والطلب على المنسوجات الكتانية يساوي تماما عرضها (١٧٠٠٠ وحدة) . ومن ثم فان الثمن :

١ قطن = ١,٧ منسوجات هو الثمن الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من كل سلعة . لذلك فهو يبقى على ما هو عليه .

ولكن من الواضح أنه ليس هناك ما يحتم أن يكون الثمن المذكور مقترنا بالتعادل بين ما تصدره وما تستورده كل دولة . ومن المحتمل أن يكون ما تطلبه ألمانيا على أساس هذا الثمن أكثر أو أقل من ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . وفي هذه الفروض لا يكون الثمن المذكور هو ثمن التوازن .

افترض أن طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية عندما يكون الثمن ١ : قطن = ١,٧ كتان هو ١١٠٠٠ وحدة .

معنى ذلك أن كمية الكتان التي تدفع للحصول على هذه الكمية من المنسوجات القطنية هي ١١٠٠٠ × ١,٧ = ١٨٧٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

اذا بقي الطلب في انجلترا على ما هو عليه ، فان الوضع يكون بالصورة الآتيـــة :

الثمن	طلب ألمانيا علـــى المنسوجات القطنية	عـــــرض ألمانيـــا المنسوجات الكتانية	طلـــــب انجلترا على المنسوجات الكتابية	عـــرض انجلترا المنسوجات القطنية
١ قطن – ١,٧ كان	١١٠٠٠ وحدة	١٨٧٠٠ وحدة	١٧٠٠٠ وحدة	٠٠٠٠ وحدة

في هذه الحالة كذلك طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية يمثل واردات ألمانيا ، وطلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية يمثل صادرات ألمانيـــا .

وعلى ذلك فان واردات ألمانيا = ١١٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية .

صادرات ألمانيا = ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

هل تكفي صادرات ألمانيا للوفاء بوارداتها ؟ ظاهر أن ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية لا تكفي للوفاء بوارداتها التي تبلغ ١١٠٠٠ وحدة مـــن المنسوجات القطنية . فانه يلزمها للوفاء بهذا القدر من الواردات ١٨٧٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . غير أن انجلترا لا تريد شراء أكثر من ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . وعلى ذلك يوجد عجز في الميزان التجاري لألمانيا (أي فائض في الميزان التجاري لانجلترا) . وهي لا تستطيع أن تتخلص من هذا العجز الا بالحد من طلب مواطنيها على المنسوجات القطنية الانجليزية ، أو بـــاغراء انجلترا بشراء كمية أكبر من المنسوجات الكتانية . وكلاهما لا يتحقق الا اذا

ارتفع ثمن المنسوجات القطنية (أي انخفض ثمن المنسوجات الكتانية) .

اذا ارتفع ثمن المنسوجات القطنية الى :

١ قطن = ١,٨ كتان .

فان ذلك يقلل من طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية ، ويزيد من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية . ومعنى ذلك أن تقل واردات ألمانيا ، وتزيد صادراتها بعض الشيء .

اذا وجدنا أنه رغم هذا الانكماش في الواردات ، والزيادة في الصادرات ، لا تزال الأخيرة غير كافية للوفاء بالأولى ، فان ثمن القطن يستمر في الارتفاع (أي يستمر ثمن المنسوجات الكتانية في الانخفاض) . وهذا من شأنه أن يقلل واردات ألمانيا مرة أخرى ، وأن يزيد من صادراتها ، الى أن تصل الى هـذا المعدل الذي يجعل صادرات ألمانيا كافية تماما للوفاء بوارداتها . وعلى ذلك يستقر الثمن مثلا عند :

١ قطن = ١,٩ كتان .

وترى من ذلك أن معدل التبادل بين السلعتين قد تغير لمصلحة انجلترا وضد مصلحة ألمانيا بحيث يعود النفع الأكبر من التجارة على الأولى ، والنفع الأقل على الثانية . ذلك أن انجلترا وفقاً لهذا المعدل تستفيد أربع وحدات من المنسوجات الكتانية عن كل عشرة وحدات من المنسوجات القطنية تصدرها الى ألمانيا [١] . أما ألمانيا فهي لا تستفيد أكثر من وحدة كتانية واحدة عن كل عشر وحدات قطنية تستوردها من انجلترا [٢] .

---

(١) المفروض أن معدل التبادل في انجلترا كان قبل التجارة :
١٠ وحدات من المنسوجات القطنية = ١٥ وحدة من المنسوجات الكتانية وهي بعد قيام التجارة تبيع كل ١٠ وحدات قطنية بما يعادل ١٩ وحدة كتانية .

(٢) المفروض أن معدل التبادل في المانيا كان ١٠ وحدات قطنية = ٢٠ وحدة كتانية وهي بعد قيام التجارة تحصل على ١٠ وحدات قطنية بما يعادل ١٩ وحدة كتانية .

ويحدث عكس ذلك لو أننا تصورنا أن طلب المانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية عندما يكون الثمن ١ قطن = ١,٧ كتان هو ٩٠٠٠ وحدة .

معنى ذلك أن كمية الكتان التي تدفع للحصول على هذه الكمية من المنسوجات القطنية هي : ٩٠٠٠ × ١,٧ = ١٥٣٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

اذا بقي الطلب في انجلترا على ما هو عليه ، فان الوضع يكون بالصورة الآتية :

الثمن	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية	طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	عرض انجلترا للمنسوجات القطنية
١ قطن – ١,٧ كتان	٩٠٠٠ وحدة	١٥٣٠٠ وحدة	١٧٠٠٠ وحدة	١٠٠٠٠ وحدة

واضح أن طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية يمثل واردات انجلترا ، كما ن طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية يمثل صادرات انجلترا .

وعلى ذلك فان واردات انجلترا = ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية
صادرات انجلترا = ٩٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية

هل تكفي صادرات انجلترا للوفاء بوارداتها ؟ ظاهر أن ٩٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية لا تفي بوارداتها التي تبلغ ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . فهي يلزمها للوفاء بهذا القدر من الواردات ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية . غير أن ألمانيا لا تريد شراء أكثر من ٩٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية . وعلى ذلك يوجد عجز في الميزان التجاري لانجلترا (أي فائض في الميزان التجاري لألمانيا) . وهي لا تستطيع أن تتخلص من هذا

العجز الا بالحد من طلبها على المنسوجات الكتانية الألمانية . أو بأغراء ألمانيــا بشراء كمية أكبر من المنسوجات القطنية . وكلاهما لا يتحقق الا اذا ارتفع ثمن المنسوجات الكتانية (أي انخفض ثمن المنسوجات القطنية) .

اذا ارتفع ثمن المنسوجات الكتانية (أي انخفض ثمن المنسوجات القطنية) الى :

١ قطن = ١,٦ كتان .

فان ذلك يقلل من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية ، ويزيد من طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية ومعنى ذلك أن تقل واردات انجلترا بعض الشيء ، وتزيد صادراتها بعض الشيء .

اذا وجدنا أنه رغم هذا الانكماش في الواردات ، والزيادة في الصادرات ، لا تزال الأخيرة غير كافية للوفاء بالأولى ، فان ثمن الكتان يستمر في الارتفاع (أي يستمر ثمن القطن في الانخفاض) . وهذا من شأنه أن يقلل واردات انجلترا مرة أخرى ، وأن يزيد من صادراتها ، الى أن يصل الى هذا المعدل الذي يجعل صادرات انجلترا كافية تماما للوفاء بوارداتها . وعلى ذلك يستقر الثمن مثلا عنـد :

١٠ قطن = $\frac{1}{2}$ ١٥ وحدة من المنسوجات الكتانية .

وترى من ذلك أن معدل التبادل قد تغير لمصلحة ألمانيا ، وضد مصلحة انجلترا بحيث يعود النفع الأكبر من التجارة على الأولى، والنفع الأقل على الثانية . ذلك أن ألمانيا وفقا لهذا المعدل تستفيد أربع وحدات ونصف من المنسوجات الكتانية عن كل عشر وحدات قطنية تستوردها من انجلترا . أما انجلترا فهي لا تستفيد أكثر من نصف وحدة كتانية عن كل عشر وحدات قطنية تصدرها الى ألمانيا .

درسنا الى الآن ثلاثة فروض مختلفة لما يحتمل أن يكون عليه طلب كل من

الدولتين على سلع الأخرى . ويمكن اجمال هذه الفروض فيما يلي :

الثمن ١ قطن = ١,٧ كتان .

في الفرض الأول طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية يساوي تماما طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية . ويتضح ذلك من أن :

١٠٠٠٠ وحدة قطنية = ١٧٠٠٠ وحدة كتانية وفقاً للثمن السائد ومن ثم فان هذا الثمن يبقى على ما هو عليه .

في الفرض الثاني طلب ألمانيا على المنسوجات أكبر في القيمة من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية . ويتضح ذلك من أن :

١١٠٠٠ وحدة قطنية تساوي أكثر من ١٧٠٠٠ وحدة كتانية وفقاً للثمن السائد ومن ثم يتغير هذا الثمن ضد مصلحة ألمانيا بأن يرتفع ثمن السلعة الانجليزية وذلك حتى يتساوى الطلبان . وقد رأينا أن معدل التبادل في هذا الفرض قد أصبح :

١ قطن = ١,٩ كتان .

في الفرض الثالث طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية أصغر في القيمة من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية . ويتضح ذلك من أن :

٩٠٠٠ وحدة قطنية تساوي أقل من ١٧٠٠٠ وحدة كتانية وفقاً للثمن السائد

ومن ثم يتغير هذا الثمن لمصلحة ألمانيا بأن يرتفع ثمن السلعة الألمانية . وذلك حتى يتساوى الطلبان . وقد رأينا أن معدل التبادل في هذا الفرض قد أصبح :

١٠ قطن = ١٥ ١/٣ كتان .

وترى من ذلك أنه عندما كان طلب ألمانيا على منسوجات انجلترا أكبر في القيمة من طلب انجلترا على منسوجات ألمانيا ، فان معدل التبادل تغير ضد مصلحة ألمانيا ولمصلحة انجلترا . وبالعكس عندما كان طلب ألمانيا على منسوجات انجلترا أصغر في القيمة من طلب انجلترا على منسوجات ألمانيا ، فان معدل التبادل تغير لمصلحة ألمانيا وضد مصلحة انجلترا .

ونستطيع أن نستخلص القاعدة الأولى التي تحكم معدل التبادل بين بلدين ، وتحكم بالتالي توزيع نفع التجارة بينهما :

اذا كان طلب البلد أ على سلع البلد ب عند ثمن معين أكبر من طلب ب على سلع البلد أ عند نفس الثمن ، فان معدل التبادل يتغير ضد مصلحة أ ولمصلحة ب وذلك بأن ينخفض ثمن السلعة التي تصدرها أ (أي يرتفع ثمن السلعة التي تصدرها ب) . وهذا يقتضي أن يعود النفع الأقل من التجارة على أ والنفع الأكبر على ب .

ويترتب على ذلك أنه اذا قامت علاقة تجارية بين بلدين ، احداهما صغيرة والأخرى كبيرة ، فان النفع الأكبر للتجارة يعود على البلد الصغيرة ، والنفع الأقل على البلد الكبيرة . ذلك أن طلب البلد الكبيرة على سلع البلد الصغيرة يكون أكبر من طلب الصغيرة على سلع البلد الكبيرة . وهذا يؤدي الى أن يقع معدل التبادل الدولي على مقربة من معدل التبادل في داخل البلد الكبيرة بحيث لا يعود عليها الا النفع الأقل . وفي الحالة القصوى اذا كانت البلد الصغيرة من الصغر بحيث أن طلبها لا يؤثر اطلاقا على معدل التبادل السائد في البلد الكبيرة قبل قيام التجارة ، فان هذا المعدل يبقى على ما هو عليه . ومعنى ذلك أن يعود

كل نفع التجارة على البلد الصغيرة ولا تستفيد البلد الكبيرة شيئا البتة من هذا التبادل :

« ...the countries which carry on their foreign trade on the most advantageous terms, are those whose commodities are most in demand by foreign countries, and which have themselves the least demand for foreign commodities. From which, among other consequences, it follows, that the richest countries, ceteris paribus, gain the least by a given amount of foreign commerce since, having a greater demand for commodities generally, they are likely to have a greater demand for foreign commodities, and thus modify the terms of interchange to their own disadvantage » (1).

فكرة المرونة وتطبيقها على الطلب المتبادل :

غير أن مقدار طلب احدى البلدين بالنسبة لطلب الأخرى ليس هو العامل الوحيد الذي يحكم معدل التبادل الدولي . وقد أشار جون ستيوارت ميل الى عامل آخر يؤثر في تحديد الوضع النهائي الذي يستقر عليه التبادل بين بلدين ، وذلك هو مدى حساسية الطلب على أثر تغير معين في الثمن . ويلاحظ أن ما يسميه جون ستيوارت ميل « حساسية الطلب » أو « قابلية الطلب للتمدد » ليس في الواقع الا ما يسميه مارشال ، والاقتصاديون من بعده ، مرونة الطلب . فالطلب الشديد الحساسية هو الطلب المرن ، والقليل الحساسية ، هو الطلب غير المرن . غير أن اصطلاح «مرونة الطلب» لم يعم استعماله الا بعد مارشال .

ونحن نعرف أنه اذا كان الطلب مرنا فان ما ينفقه المشتري على السلعة يزيد عند انخفاض الثمن ، وينخفض عند زيادة الثمن . واذا كان الطلب غير مرن فان ما ينفقه المشتري على السلعة ينخفض عند انخفاض الثمن ، ويزيد عند زيادة الثمن . واذا كان الطلب متكافىء المرونة فان ما ينفقه المشتري على السلعة يبقى

(١) J. S. Mill : Principles; Book III, Chapter XVIII.

بتا بصرف النظر عن انخفاض الثمن أو ارتفاعه .

واذا أردنا أن نطبق هذه القاعدة في حالة طلب احدى البلدين على سلع الأخرى فاننا نواجه بعض الصعوبات .

وأول مشكلة تواجهنا في هذا الصدد هو أننا نعبر عن ثمن احدى السلعتين بوحدات من السلعة الأخرى . فنحن نعبر عن ثمن المنسوجات القطنية بوحدات من المنسوجات الكتانية أو العكس . وليس هناك من ثمن نقدي . ومن ثم تثور مشكلة أي السلعتين تعتبر «سلعة» وأيهما تعتبر «ثمنا» . يضاف الى ذلك أن طلب احدى البلدين على سلع الأخرى يتضمن بالضرورة عرضا لسلعها . فطلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية يتضمن عرضا للمنسوجات الكتانية الألمانية . ويمكن أن نعبر عن نفس الفكرة بتقرير أن عرض احدى البلدين لسلعها يتضمن بالضرورة طلباً على سلع الأخرى . فعرض ألمانيا لكمية من المنسوجات الكتانية يتضمن بالضرورة طلباً على المنسوجات القطنية الانجليزية. كذلك الحال من وجهة نظر انجلترا . فطلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية يتضمن عرضا للمنسوجات القطنية الانجليزية . أو أن عرضها للمنسوجات الانجليزية يتضمن طلباً للمنسوجات الألمانية . ومن ثم فكل سلعة تطلب وتعرض في نفس الوقت . المنسوجات الكتانية مطلوبة من انجلترا ومعروضة من ألمانيا . والمنسوجات القطنية مطلوبة من ألمانيا ومعروضة من انجلترا . ومن هنا كانت تسمية طلب احدى البلدين على سلع الأخرى « بالطلب المتبادل » Reciprocal Demand.

ونحن نستطيع أن نتعقب فكرة المرونة في حالة الطلب المتبادل بالطريقة الآتيـة :

الفرض عندنا وجود بلدين فقط هما انجلترا وألمانيا ، ووجود سلعتين فقط هما المنسوجات القطنية والمنسوجات الكتانية ، وان انجلترا تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات القطنية بحيث تصدرها وتستورد المنسوجات الكتانية ، وان ألمانيـا

تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات الكتانية بحيث تصدرها وتستورد المنسوجات القطنية . وطريقتنا لبيان مرونة طلب كل من الدولتين على سلع الأخرى تنحصر في اننا عند بحث طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية ننظر الى هذه المنسوجات على أنها « السلعة » وننظر الى السلعة الانجليزية على أنها « الثمن » الذي يدفع في سبيل الحصول على المنسوجات الكتانية من ألمانيا . وعند بحث طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية ننظر الى هذه المنسوجات على أنها « السلعة » وننظر الى السلعة الألمانية على أنها الثمن الذي يدفع في سبيل الحصول على المنسوجات القطنية من انجلترا . وكأننا بذلك ننظر الى سلعة كل بلد (عند بحث طلبها) على أنها النقود ، وننظر الى السلعة الأجنبية على أنها «السلعة» المشتراة .

افترض الآن ان طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية بالصورة الآتيــة :

ثمن المنسوجات القطنية بالنسبة للكتان	طلب المانيا عــلى المنسوجات القطنيــة الانجليزية	عرض المانيــا للمنسوجات الكتانية
١ منسوجات قطنية		
= ١,٩ر كتان	٩٤٠٠	١٧٨٦٠

ويتعين علينا أن نقف قليلا عند هذا الجدول

نحن نريد أن نبحث طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية وعلى ذلك نعتبر المنسوجات القطنية هي السلعة ، ونعبر عن ثمنها بالمنسوجات الكتانية كما هو مبين في العمود الأول .

في العمود الثاني نبين كمية المنسوجات القطنية التي تطلبها ألمانيا على أساس الثمن

١ قطن = ١,٩ كتان ، وهذه الكمية نختارها تعسفا .

اذا كانت الكمية التي تطلبها ألمانيا هي ٩٤٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية الانجليزية وثمن الوحدة منها ١,٩ كتان ، يكون ثمن هذه الكمية من المنسوجات القطنية هي :

٩٤٠٠ × ١,٩ = ١٧٨٦٠ من المنسوجات الكتانية . وهذا مبين في العمود الثالث بعبارة أخرى اذا تحدد ثمن الوحدة من المنسوجات القطنية ، وتحددت الكمية المطلوبة تتحدد بالضرورة كمية المنسوجات الكتانية التي تدفعها ألمانيا وهي التي نسميها عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية .

وواضح من ذلك أن كمية المنسوجات التي تدفعها ألمانيا في هذه الحالة تقابل ما ينفقه المشتري على السلعة في حالة الطلب العادي حيث يكون هناك سلعة وثمن مقدر بالنقود .

ومن ثم فنحن نستطيع أن نعرف ما اذا كان طلب ألمانيا على منسوجات انجلترا مرنا أو غير مرن أو متكافىء المرونة بالتغير الذي يطرأ على كمية الكتان التي تدفعها عند تغير ثمن المنسوجات القطنية .

اذا كان ما تعرضه ألمانيا من المنسوجات الكتانية (أي ما ينفقه المشتري) يزيد بانخفاض ثمن المنسوجات القطنية يكون الطلب مرنا . وهذا مبين في الجدول الآتي :

ثمن المنسوجات القطنية بالنسبة للكتان	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية (ما ينفقه المشتري على السلعة)
١ قطن — ١,٩ كتان	٩٤٠٠	١٧,٨٦٠
١ قطن — ١,٨ كتان	١٠٠٠٠	١٨,٠٠٠
١ قطن — ١,٧ كتان	١١٠٠٠	١٨,٧٠٠
١ قطن — ١,٦ كتان	١١٩٠٠	١٩,٠٤٠

يلاحظ في العمود الأول أن ثمن القطن ينخفض بالانتقال من الحالة الأولى الى الثانية الى الثالثة الى الرابعة .

ويلاحظ في العمود الثالث أن ما تنفقه ألمانيا على المنسوجات القطنية يزيد مع الانخفاض في الثمن . فعندما كان الثمن : ١ قطن = ١,٩ كتان كانت نفقة ألمانيا على المنسوجات القطنية ١٧٨٦٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . وبانخفاض الثمن الى ١ قطن = ١,٨ كتان زاد ما تنفقه ألمانيا الى ١٨,٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية وهكذا تزيد نفقة ألمانيا بالانخفاض في الثمن [١] .

أما العمود الثاني فهو يزداد بانخفاض الثمن ، تطبيقاً للقاعدة العامة أن الكمية المطلوبة تزيد اذا انخفض الثمن بصرف النظر عن مرونة الطلب .

واذا كان ما تعرضه ألمانيا من المنسوجات الكتانية (أي ما ينفقه المشتري) ينخفض بانخفاض ثمن المنسوجات القطنية يكون الطلب غير مرن . وهذا مبين في الجدول الآتي :

ثمن المنسوجات القطنية بالنسبة للكتان	طلب المانيا على المنسوجات القطنية	عرض المانيا للمنسوجات الكتانية (ما ينفقه المشتري على السلعة)
١ قطن — ١,٩ كتان	٩٤٠٠	١٧,٨٦٠
١ قطن — ١,٨ كتان	٩٧٠٠	١٧,٤٦٠
١ قطن — ١,٧ كتان	٩٨٠٠	١٦,٦٦٠
١ قطن — ١,٦ كتان	١٠٠٠٠	١٦,٠٠٠

(١) اذا قرأنا العمودين الاول والثالث من أسفل إلى أعلا نجد ان ارتفاع ثمن القطن (١ = ١,٦ إلى ١ = ١,٧ ...) يقترن بانخفاض ما تنفقه المانيا (من ١٩,٠٤٠ إلى ١٨,٧٠٠ ...) بعبارة أخرى فان ما ينفقه المشتري على السلعة يرتفع بانخفاض الثمن ، وينخفض بارتفاع الثمن . وهذه هي سمة الطلب المرن .

في هذا الجدول نلاحظ أن ما تنفقه ألمانيا على المنسوجات القطنية ينخفض بانخفاض الثمن . فعندما انخفض الثمن من ١ = ١,٩ الى ١ = ١,٨ انخفض ما تنفقه ألمانيا من ١٧,٨٦٠ الى ١٧,٤٦٠ ، وهكذا الى نهاية الجدول . وبديهي اننا اذا قرأنا الجدول من أسفل الى أعلا فاننا نجد أن ما تنفقه ألمانيا يزيد بزيادة الثمن . وهذه هي سمة الطلب غير المرن .

اذا قارنت هذا الجدول بالجدول السابق تلاحظ الفرق بين حساسية الطلب في الجدولين ففي الجدول السابق عندما ينخفض الثمن تتمدد الكمية المطلوبة سريعاً من ٩,٤٠٠ الى ١٠,٠٠٠ الى أن تصل الى ١١,٩٠٠ عند ما يكون الثمن :

١ قطن = ١,٦ كتان . هذا التمدد السريع للكمية المطلوبة ، هو الذي يفسر زيادة ما تنفقه ألمانيا على السلعة عند انخفاض ثمنها .

أما في هذا الجدول فان نفس الانخفاض يؤدي الى تمدد بطيء في الكمية المطلوبة . فهي تزيد من ٩٤٠٠ الى ٩٧٠٠ ولا تتجاوز ١٠,٠٠٠ عندما يكون الثمن ١ قطن = ١,٦ كتان . هذا التمدد البطيء للكمية المطلوبة هو الذي يفسر انخفاض ما تنفقه ألمانيا على السلعة عند انخفاض ثمنها .

واذا كان ما تعرضه ألمانيا من المنسوجات الكتانية (أي ما ينفقه المشتري) يبقى ثابتا رغم الانخفاض في ثمن المنسوجات القطنية يكون الطلب متكافىء المرونة . وهذا مبين في الجدول الآتي :

ثمن المنسوجات القطنية بالنسبة للكتان	طلب المانيا على المنسوجات القطنية	عرض المانيا للمنسوجات الكتانية (ما ينفقه المشتري على السلعة)
١ قطن ـــ ١,٩ كتان	٩٤٠٠	١٧,٨٦٠
١ قطن ـــ ١,٨ كتان	٩٩٢٢	١٧,٨٦٠
١ قطن ـــ ١,٧ كتان	١٠,٥٠٦	١٧,٨٦٠
١ قطن ـــ ١,٦ كتان	١١,١٦٢	١٧,٨٦٠

في هذا الجدول نلاحظ أن ما تنفقه ألمانيا على المنسوجات القطنية ثابت لا يتغير (١٧٨٦٠) بصرف النظر عن انخفاض الثمن أو ارتفاعه . وهذه هي سمة الطلب المتكافىء المرونة .

وواضح أنه سواء كان طلب ألمانيا مرنا أو غير مرن أو متكافىء المرونة ، فان الكمية المطلوبة (العمود الثاني في الجداول الثلاثة) تزيد بانخفاض الثمن . والفرق بين الطلب المرن وغير المرن والمتكافىء المرونة ليس في مبدأ الزيادة في الكمية المطلوبة ، ولكن في مقدارها . فالكمية المطلوبة في حالة الطلب المرن تتمدد سريعا ، وفي الطلب غير المرن تتمدد بطيئا ، وفي حالة الطلب المتكافىء المرونة تتمدد بمعدل يقع بين الاثنين . ومن هنا كانت الزيادة في نفقة المشتري في الطلب المرن ، ونقصانها في الطلب غير المرن وثباتها في الطلب المتكافىء المرونة .

هذا كله عن طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية . عند بحث طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية ، ننظر الى هذه المنسوجات على أنها « السلعة » وننظر الى ما تدفعه انجلترا من منسوجات قطنية على أنه «الثمن» . وعلى ذلك فنحن نحكم على مدى مرونة طلب انجلترا من التغير الذي يطرأ على ما تدفعه من منسوجات قطنية عند التغير في الثمن . فاذا كان عرض انجلترا للمنسوجات القطنية (أي ما تنفقه انجلترا) ينقص بارتفاع ثمن المنسوجات الكتانية كان الطلب مرنا . واذا كان عرض انجلترا للمنسوجات القطنية يزيد بارتفاع ثمن المنسوجات الكتانية كان الطلب غير مرن . واذا كان عرض انجلترا للمنسوجات القطنية ثابتا كان الطلب متكافىء المرونة . ويلاحظ أن انخفاض ثمن القطن بالنسبة للكتان ، معناه ارتفاع ثمن الكتان بالنسبة للقطن . فاذا انخفض ثمن القطن من ١ قطن = ١,٩ كتان الى ١ قطن = ١,٨ كتان ، فان معنى ذلك أن ثمن الكتان قد ارتفع من :

١ كتان = ١٠/١٩ قطن الى ١ كتان = ١٠/١٨ قطن .

العلاقة بين مرونة الطلب ومعدل التبادل :

ذكرنا أن معدل التبادل بين السلعتين لا بد أن يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن احداهما بالنسبة للأخرى ، وأن جون ستيوارت ميل أراد أن يبين العوامل التي تحكم هذا المعدل في العلاقة بين بلدين . وقد أشار الى أن العامل الأول هو مقدار طلب كل من البلدين بالنسبة لطلب الأخرى . فاذا كان طلب انجلترا على سلع ألمانيا أكبر من طلب ألمانيا على سلع انجلترا ، كان ذلك أدعى الى استقرار معدل التبادل لمصلحة ألمانيا بحيث يعود عليها النفع الأكبر من التجارة .

وقد سلم جمهرة الاقتصاديين من بعده بسلامة تحليله لهذا العامل . غير أن جون ستيوارت ميل أضاف الى هذا العامل عاملا آخر وهو مدى حساسية — أي مرونة — طلب احدى البلدين على سلع الأخرى . وقد أثار تحليل جون ستيوارت ميل لهذا العامل خلافا بين الاقتصاديين . وانتهى البعض منهم الى رأي يناقض تماما الرأي الذي انتهى اليه . ونحن نلمس الى الآن هذا التناقض بين رأي الفريقين.

والمسألة محل البحث هي ما يأتي : هل يعود النفع الأكبر من التجارة على البلد ذات الطلب غير المرن ؟ بعبارة أخرى ، هل من مصلحة البلد — عند دخولها في علاقات تجارية مع غيرها — أن يكون طلبها مرنا أم غير مرن ؟

حاول جون ستيوارت ميل أن يعالج هذه المسألة بأمثلة حسابية متعددة للعلاقة بين انجلترا وألمانيا . وانتهى من هذه الأمثلة الى تقرير القاعدة الآتية :

اذا كان طلب احدى البلدين على سلع الأخرى قليل الحساسية (أي غير مرن) ، أدى ذلك الى استقرار معدل التبادل لصالحها بحيث يؤول اليها النفع الأكبر من التجارة . أما اذا كان طلب احدى البلدين على سلع الأخرى شديد الحساسية (أي مرنا) أدى ذلك الى استقرار معدل التبادل لغير صالحها بحيث يؤول اليها النفع الأقل من التجارة . فالبلد ذات الطلب غير المرن هي التي يعود

عليها النفع الأكبر من التجارة ، والبلد ذات الطلب المرن يعود عليها النفع الأقل .

ويلاحظ أن جون ستيوارت ميل لم يضع رأيه في هذه الصورة القاطعة . ولكنه الرأي الذي يمكن استقاؤه من الأمثلة التي يسوقها ، والذي يستفاد من عبارات متناثرة كالآتية :

« If it be asked what country draws to itself the greatest share of the advantage of any trade it carries on, the answer is, the country for whose productions there is in other countries the greatest demand, and a demand the most susceptible of increase from additional cheapness » (1).

ومعنى ذلك أن البلد التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة هي البلد التي يكون الطلب على سلعها مرنا . ويستفاد من ذلك أن البلد ذات الطلب المرن يعود عليها النفع الأقل . ويؤخذ من مفهوم المخالفة أن البلد ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الأكبر .

هذا هو الرأي الذي انتهى اليه ميل في الطبيعتين الأولى والثانية من كتابه . غير أن أحد الاقتصاديين المعاصرين لميل وهو وليام ثورنتون William Thornton انتقد نظريته في هذه المسألة . واضطر ميل تحت تأثير هذا النقد أن يتعمق في البحث . وانتهى في الطبعة الثالثة الى أن القاعدة السابقة تحتاج الى المزيد من التحديد . ذلك أننا لا نستطيع اكتشاف المعدل الذي يستقر عليه التبادل اذا ركزنا النظر على طلب احدى البلدين ، وأغفلنا طلب البلد الأخرى . ولا بد من أخذ طلب البلدين بعين الاعتبار . وقد ضرب ميل أمثلة متعددة .

ويمكن بناء عليها أن نضع القاعدة بالصورة الآتية :

اذا افترضنا أن طلب انجلترا على سلع ألمانيا ذو مرونة معينة ، فان النفع

---

(١) « Principles » Book III, Chap. XVIII.

الأكبر من التجارة يؤول الى ألمانيا اذا كان طلبها غير مرن . ويؤول اليها النفع الأقل اذا كان طلبها مرنا .

وترى من ذلك أن ميل لم يرجع عن رأيه الأول . وانما جعله أكثر تحديدا ، وذلك بافتراض أن طلب البلد الاخرى ذو مرونة معينة .

وقد انتقل هذا الرأي من جون ستيوارت ميل الى مارشال حيث يقول :

« The more elastic the demand of either country, the elasticity of the demand of the other being given,... the less favorable to her will be the terms of trade » (1).

أي أنه كلما ازدت مرونة طلب احدى البلدين على سلع الأخرى ، كان ذلك أدعى الى استقرار معدل التبادل لغير صالحها ، وذلك مع افتراض مرونة معينة في طلب البلد الأخرى .

وانتقل الرأي بعد ذلك من مارشال الى هابرلر Haberler حيث يقول

« We can... lay down the rule that, other circumstances remaining the same, the ratio will be more favourable to a country the less elastic is its demand for the export commodity of the other and the more elastic is the demand of the other for the commodity exported by the country in question » (2).

ويعتبر هابرلر أقطع من السابقين عليه في تقرير القاعدة . وعنده أنه كلما قلت مرونة طلب أ على سلع ب ، وزادت مرونة طلب ب على سلع أ ، عاد النفع الأكبر على أ ، والنفع الأقل على ب .

هذا هو التيار الفكري الغالب الذي انتقل الينا من جون ستيوارت ميل .

---

(١) Marshall : Money, Credit and Commerce, p. 178.

(٢) G. Habeler : « The Theory of International Trade, » p. 149.

ولكننا نجد تيارا فكريا مناقضا بدأه فرانك جراهـــام [1] Frank Graham وانتقل منه الى فاينر [2] Viner وعند هذا الفريق أنه اذا قامت علاقات تجارية بين بلدين ، فان رأي ميل ومارشال يصدق على احدى البلدين ، ولكن يصدق نقيضه على الأخرى . أي أنه بالنسبة لاحدى البلدين نجد أنه كلما زادت مرونة طلبها كان ذلك أدعى الى استقرار معدل التبادل لغير صالحها ومن ثم يعود عليها النفع الأقل من التجارة . وهذا تأييد لرأي ميل وتابعيه . أما بالنسبة للبلد الأخرى فاننا نجد أنه كلما زادت مرونة طلبها كان ذلك أدعى الى استقرار معدل التبادل لصالحها ومن ثم يعود عليها النفع الأكبر من التجارة . وهذا مناقض لرأي ميل وتابعيه .

وقد وقف الخلاف في المسألة عند هذا الحد ، ولم يحاول أحد الفريقين أن يبين وجه الصحة في رأيه ، أو وجه البطلان في رأي الفريق الآخر . ويهمنـــا فيما يلي أن نعرف الأسس التي أقام عليها كل فريق رأيه ، وأن نرجع الخلاف الى أسبابه الحقيقية .

افترض أن معدل التبادل في داخل انجلترا قبل قيام التجارة هو :

١ قطن = ١,٥ كتان .

وأن معدل التبادل في داخل ألمانيا قبل قيام التجارة هو :

١ قطن = ٣ كتان .

افترض أيضا أن التبادل بين البلدين بدأ على أساس :

١ قطن = ١,٩ كتان .

وأن الطلب المتبادل على الصورة الآتية :

---

(١) Graham : « The Theory of International Values », Quarterly Journal of Economics (1931-1932), pp. 600-607.

(٢) Viner « Studies in the Theory of International Trade », pp. 543-546.

الثمن	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية	طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	عرض انجلترا للمنسوجات القطنية
١ قطن — ١,٩ كتان	٩,٤٠٠	١٧,٨٦٠	١٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠

وترى من ذلك أن ألمانيا في حالة فائض ، وأن انجلترا في حالة عجز . ذلك أن واردات ألمانيا ٩٤٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية ، وصادرات ألمانيا (وتتمثل في طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية) ١٩٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . وحيث أن ١٩٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية تساوي أكثر من ٩٤٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية وفقاً للثمن السائد ، فان معنى ذلك أن الميزان التجاري لألمانيا في حالة فائض ، وأن الميزان التجاري لانجلترا في حالة عجز .

في هذه الحالة لا بد أن تقبل انجلترا انخفاضا في ثمن منسوجاتها القطنية لاقناع ألمانيا بشراء كمية أكبر من المنسوجات القطنية . وبذلك تصل الى تحقيق التوازن في ميزانها التجاري . والمشكلة الآن هي الى أي حد يلزم انخفاض ثمن المنسوجات القطنية لكي يزيد طلب المانيا الزيادة الكافية لتحقيق التوازن ؟

وقد أجاب جون ستيوارت ميل بأن مدى الانخفاض في ثمن المنسوجات القطنية يتوقف على مدى قابلية طلب ألمانيا للتمدد . أي يتوقف على مدى مرونته. فاذا كان طلب ألمانيا غير مرن بحيث أنه لا يزيد الا زيادة طفيفة جداً على أثر انخفاض ثمن المنسوجات القطنية ، فلا مناص من أن تقبل انجلترا انخفاضا كبيرا في ثمن منسوجاتها القطنية . وعلى ذلك اذا انخفض ثمن المنسوجات القطنية الى :

١ قطن = ١,٨ كتان مثلا .

فان طلب ألمانيا لا يزيد الا بقدر يسير لا يكفي لتحقيق التوازن في الميزان

التجاري لانجلترا .

ومن ثم تقبل انجلترا انخفاضا جديدا في ثمن منسوجاتها . فيصبح :

١ قطن = ١,٧ كتان

رغم هذا الانخفاض الجديد في ثمن المنسوجات القطنية ، فان طلب ألمانيا يتمدد ببطء شديد بحيث أن الزيادة الجديدة في طلبها لا تكفي لتحقيق التوازن . ومن ثم تقبل انجلترا انخفاضا في ثمن منسوجاتها مرة أخرى . وهكذا يستمر ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض الى الحد الذي يقنع ألمانيا بشراء الكمية اللازمة من انجلترا . وقد يكون ثمن التوازن هو :

١ قطن = ١,٦ كتان .

أو ١ قطن = ١,٥٥ كتان .

وبذلك يستقر التبادل على معدل لصالح البلد ذات الطلب غير المرن ، وتحصل على النفع الأكبر من التجارة .

أما اذا كان طلب ألمانيا مرنا ، فان الانخفاض اليسير في ثمن المنسوجات القطنية يؤدي الى تمدد طلب ألمانيا تمددا كبيرا بحيث يتحقق التوازن عند :

١ قطن = ١,٨ كتان .

أو ١ قطن = ١,٨٥ كتان .

وبذلك يستقر التبادل على معدل ضد مصلحة البلد ذات الطلب المرن ، وتحصل على النفع الأقل من التجارة .

هذه هي الصورة التي كانت في ذهن جون ستيوارت ميل عندما صاغ القاعدة في الطبعتين الأولى والثانية من كتابه . وانتهى منها الى أن النفع الأكبر من التجارة يعود على البلد ذات الطلب غير المرن ، والنفع الأقل على البلد ذات الطلب المرن .

وظاهر وجه الضعف في هذا التحليل . فان جون ستيوارت ميل قد ركز النظر على بلد واحدة فقط وأغفل البلد الأخرى . فهو ينظر الى ما يحدث في طلب ألمانيا عند انخفاض ثمن المنسوجات القطنية دون أن يعير طلب انجلترا التفاتا . وبديهي أن انخفاض ثمن المنسوجات القطنية يعني في نفس الوقت ارتفاع ثمن المنسوجات الكتانية ومن ثم فان الانخفاض في ثمن المنسوجات القطنية يؤدي الى تمدد طلب ألمانيا قليلا أو كثيرا على حسب مرونة طلبها ، ولكنه في نفس الوقت يؤدي الى انكماش طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية قليلا أو كثيراً على حسب مرونة طلبها . ونحن لا نستطيع أن نصل الى نتيجة فيما يتعلق بمعدل التبادل دون أن ننظر الى تغير الطلبين في نفس الوقت .

هذا هو العيب الذي أراد ميل أن يتداركه في الطبعة الثالثة . وبدلا من أن يصرف النظر كلية عن طلب انجلترا ، افترض أن طلب انجلترا ذو مرونة معينة . وعلى ذلك فهو يفترض أن طلب انجلترا متكافىء المرونة مثلا ، ثم يبحث المسألة في حالتين :

الحالة الأولى :

طلب ألمانيا غير مرن — وطلب انجلترا متكافىء المرونة .

الحالة الثانية :

طلب ألمانيا مرن — وطلب انجلترا متكافىء المرونة .

وينتهي من ذلك الى تقرير نفس القاعدة . وهي أن النفع الأكبر من التجارة يعود على ألمانيا في الحالة الأولى ، والنفع الأقل في الحالة الثانية . وبعبارة أدق فان النفع الذي يعود على ألمانيا في حالة ما اذا كان طلبها غير مرن أكبر من النفع الذي يعود عليها في حالة ما اذا كان طلبها مرنا ، وذلك مع افتراض أن طلب انجلترا ذو مرونة معينة في الحالتين .

ويمكن أن نصور الحالة الأولى في الجدول الآتي :

الثمن	طلب ألمانيا غير مرن طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية	طلب انجلترا متكافيء المرونة طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	عرض انجلترا للمنسوجات القطنية
١ قطن ــ ١,٩ كتان	٩,٤٠٠	١٧,٨٦٠	١٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١ قطن ــ ١,٨ كتان	٩,٧٠٠	١٧,٤٦٠	١٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١ قطن ــ ١,٧ كتان	٩,٨٠٠	١٦,٦٦٠	١٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١ قطن ــ ١,٦ كتان	١٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠

يمثل هذا الجدول الحالة الأولى حيث يكون طلب ألمانيا غير مرن ، وطلب انجلترا متكافيء المرونة . أما أن طلب ألمانيا غير مرن فيتضح من أن ما تنفقه ألمانيا على المنسوجات القطنية (عرض المانيا للمنسوجات الكتانية) ينخفض مع انخفاض الثمن من ١ قطن = ١,٩ كتان الى ١ قطن = ١,٦ كتان . وأما أن طلب انجلترا متكافيء المرونة فيتضح من أن ما تنفقه انجلترا على المنسوجات الكتانية (عرض انجلترا للمنسوجات القطنية) ثابت لا يتغير بصرف النظر عن التغير في الثمن .

ولكن يلاحظ أن طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية يزيد مع انخفاض ثمن هذه المنسوجات . وقد زاد طلبها من ٩٤٠٠ عندما كان الثمن ١ قطن = ١,٩ كتان الى ١٠,٠٠٠ عندما انخفض الثمن الى ١ قطن = ١,٦ كتان .

ويلاحظ أيضا أن طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية انخفض مع ارتفاع ثمن هذه المنسوجات . وقد انخفض طلبها من ١٩٠٠٠ عندما كان الثمن :

١ كتان = ١٠ ÷ ١٩ قطن الى ١٦٠٠٠ عندما ارتفع الثمن الى ١ كتان = ١٠ ÷ ١٦ قطن .

وترى من هذا الجدول أنه عندما انخفض ثمن القطن (أي ارتفع ثمن الكتان) من ١ قطن=١,٩ كتان الى ١ قطن = ١,٨ كتان زاد طلب ألمانيا الى ٩٧٠٠وحدة من المنسوجات القطنية . وفي نفس الوقت انخفض طلب انجلترا الى ١٨٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . ورغم هذا التمدد في طلب المانيا ، والانكماش في طلب انجلترا فان انجلترا لا تزال في حالة عجز .

ذلك أن صادرات انجلترا ٩٧٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية .

وواردات انجلترا ١٨٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

وظاهر أن صادراتها لا تكفي للوفاء بوارداتها على أساس الثمن السائد وهو ١ قطن = ١,٨ كتان .

وتبقى انجلترا في حالة عجز عندما ينخفض ثمن المنسوجات القطنية (أي يرتفع ثمن المنسوجات الكتانية) الى ١ قطن = ١,٧ كتان . ذلك أن صادراتها على أساس هذا الثمن (٩٨٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية) لا تكفي للوفاء بوارداتها (١٧٠٠٠ من المنسوجات الكتانية) .

ولا يتحقق التوازن الا عند ما ينخفض ثمن المنسوجات القطنية الى ١ قطن = ١,٦ كتان . ففي هذه الحالة تكفي صادراتها للوفاء تماما بوارداتها .

(١٠٠٠٠ قطن = ١٦٠٠٠ كتان على أساس الثمن السائد) .

وهكذا استقر التبادل على معدل لمصلحة ألمانيا وهي ذات الطلب غير المرن .

بعد ذلك بحث جون ستيوارت ميل ما يحدث لمعدل التبادل على أساس بقاء مرونة طلب انجلترا على ما هي عليه ، وافتراض أن طلب ألمانيا مرن . وهذا مبين في الجدول الآتي :

الثمن	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية	طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	عرض انجلترا للمنسوجات القطنية
١ قطن – ١,٩ كتان	٩٤٠٠	١٧٨٦٠	١٩٠٠٠	١٠٠٠٠
١ قطن – ١,٨ كتان	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠
١ قطن – ١,٧ كتان	١١٠٠٠	١٨٧٠٠	١٧٠٠٠	١٠٠٠٠
١ قطن – ١,٦ كتان	١١٩٠٠	١٩٠٤٠	١٦٠٠٠	١٠٠٠٠

ظاهر أن طلب انجلترا متكافىء المرونة وهو تماما كما كان في الجدول السابق .

طلب ألمانيا مرن . ويتضح ذلك من أن ما تنفقه ألمانيا على المنسوجات القطنية (عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية) يزيد مع انخفاض الثمن .

ويلاحظ أننا بدأنا من نفس الوضع الذي بدأنا منه في الجدول السابق . أي أنه عندما كان الثمن ١ قطن = ١,٩ كتان كانت ألمانيا في حالة فائض ، وكانت انجلترا في حالة عجز . ولا بد لتحقيق التوازن من أن ينخفض ثمن المنسوجات القطنية . والفرق الوحيد بين هذه الحالة والحالة السابقة أن طلب ألمانيا هنا مرن ، ومن ثم فهو يتمدد سريعاً مع انخفاض الثمن .

عندما انخفض ثمن المنسوجات القطنية من ١ قطن = ١,٩ كتان الى ١ قطن = ١,٨ كتان زاد طلب ألمانيا من ٩٤٠٠ الى ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية. بهذه الزيادة السريعة في طلب ألمانيا ، مع انخفاض طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية من ١٩٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ وحدة ، تمكنت انجلترا من أن تصل الى حالة التوازن . حيث أن صادرات انجلترا كافية تماما للوفاء بوارداتها .

(١٠٠٠٠ قطن = ١٨٠٠٠ كتان على أساس الثمن السائد) .

ومن ثم فلا مجال لاستمرار ثمن القطن في الانخفاض. والواقع أن ثمن القطن اذا انخفض الى ما دون هذا الثمن ، فان ألمانيا تصبح في حالة عجز ، وتصبح انجلترا في حالة فائض .

عند الثمن ١ قطن = ١,٧ كتان مثلا .

واردات ألمانيا = ١١٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية .

صادرات ألمانيا = ١٧٠٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

وظاهر أن صادرات ألمانيا لا تكفي للوفاء بوارداتها .

وعلى ذلك فان ثمن التوازن الوحيد هو ١ قطن = ١,٨ كتان . أي ثمن أعلا من ذلك يؤدي الى عجز في الميزان التجاري لانجلترا . وأي ثمن أقل من ذلك يؤدي الى عجز في الميزان التجاري لألمانيا . ومن ثم يستقر التبادل على هذا المعدل .

وترى من ذلك أن طلب المانيا المرن أفضى الى استقرار التبادل على معدل لغير صالحها بحيث عاد عليها النفع الأقل من التجارة . وعلى كل حال يمكن القول أن النفع الذي عاد على ألمانيا عندما كان طلبها غير مرن أكبر من النفع الذي عاد عليها عندما كان طلبها مرنا ، مع افتراض بقاء مرونة طلب انجلترا على ما هي عليه . فعندما كان طلبها غير مرن استقر التبادل على أساس ١ قطن = ١,٦ كتان ، بحيث أن ألمانيا تستفيد أربع وحدات من المنسوجات الكتانية عن كل عشر وحدات قطنية تستوردها من انجلترا . وعند ما كان طلبها مرنا استقر التبادل على أساس ١ قطن = ١,٨ كتان بحيث أن ألمانيا تستفيد وحدتين فقط من المنسوجات الكتانية عن كل عشر وحدات قطنية تستوردها من انجلترا .

هذا هو الأساس الذي بنى عليه ميل نظريته في العلاقة بين مرونة الطلب

ومعدل التبادل الدولي . وقد اعترض جراهام على ذلك بأن القاعدة التي انتهى اليها ميل تعتبر تعميما غير مشروع . فهي لا تصدق الا في جزئية واحدة ، وتبطل في جزئيات أخرى . فهي في المثال السابق تصلح لوصف العلاقة بين مرونة الطلب ومعدل التبادل من وجهة نظر ألمانيا . ولكنها لا تصلح لوصف العلاقة من وجهة نظر انجلترا . والواقع من الأمر أن النفع الذي يعود على انجلترا (في هذا المثال) عندما يكون طلبها غير مرن أقل من النفع الذي يعود عليها عندما يكون طلبها مرنا . وهذا على نقيض ما انتهى اليه ميل (ومعه مارشال وهابرلر) في حق ألمانيا .

لبيان وجهة نظر جراهام نبدأ من نفس الوضع الذي بدأنا منه في المثال السابق ، ثم نبحث المسألة في حالتين :

الحالة الأولى :

طلب ألمانيا متكافىء المرونة وطلب انجلترا غير مرن .

الحالة الثانية :

طلب ألمانيا متكافىء المرونة وطلب انجلترا مرن .

وعلى ذلك فنحن نفترض أن مرونة طلب ألمانيا باقية على ما هي عليه ، ونرى ما يحدث لانجلترا في حالتين مختلفتين لمرونة طلبها .

ويمكن أن نصور الحالة الأولى في الجدول الآتي :

الثمن	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية	طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	عرض انجلترا للمنسوجات القطنية
١ قطن — ١,٩ كتان	٩٤٠٠	١٧٨٦٠	١٩٠٠٠	١٠٠٠٠
١ قطن — ١,٨ كتان	٩٩٢٠	١٧٨٦٠	١٨٧٢٠	١٠٤٠٠
١ قطن — ١,٧ كتان	١٠٥٠٧	١٧٨٦٠	١٨٣٦٠	١٠٨٠٠
١ قطن — ١,٦ كتان	١١١٦٢	١٧٨٦٠	١٧٨٦٠	١١١٦٢

ظاهر أن طلب ألمانيا في هذا الجدول متكافىء المرونة ، حيث أن ما تنفقه على المنسوجات القطنية (عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية) ثابت لا يتغير بصرف النظر عن التغير في الثمن . وهذا لا ينفي القاعدة العامة ان ما تطلبه ألمانيا من المنسوجات القطنية يزيد مع انخفاض ثمنها .

طلب انجلترا غير مرن . ويتضح ذلك من أن ما تنفقه انجلترا على المنسوجات الكتانية (عرض انجلترا للمنسوجات القطنية) يزيد مع زيادة الثمن . فعندما كان ثمن المنسوجات الكتانية ١ = ١٠/١٩ قطن كان ما تنفقه انجلترا على المنسوجات الكتانية ١٠,٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية . وعند ما زاد ثمن الكتان الى ١٠/١٨ قطن ، زاد ما تنفقه انجلترا الى ١٠,٤٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية . وهكذا الى نهاية الجدول . وهذا لا ينفي القاعدة العامة ان ما تطلبه انجلترا من المنسوجات الكتانية ينخفض مع ارتفاع ثمنها .

عندما كان الثمن ١ قطن = ١,٩ كتان كانت صادرات انجلترا لا تكفي للوفاء بوارداتها كما رأينا . ومن ثم فلا مناص من أن تقبل انجلترا انخفاضا في ثمن منسوجاتها القطنية . عند ما انخفض ثمن المنسوجات القطنية الى ١,٨ كتان (أي ارتفع ثمن المنسوجات الكتانية) زاد طلب ألمانيا الى ٩٩٢٠ وحدة من المنسوجات القطنية . وفي نفس الوقت انخفض طلب انجلترا الى ١٨,٧٠٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . وظاهر ان انجلترا لم تزل في حالة عجز حيث أن صادراتها هي ٩٩٢٠ وحدة من المنسوجات القطنية لا تساوي على أساس الثمن السائد أكثر من ١٧٨٦٠ وحدة من المنسوجات الكتانية وهذه أقل من وارداتها . وتستمر انجلترا في حالة عجز الى أن ينخفض ثمن منسوجاتها القطنية الى ١,٦ كتان . وفي هذه الحالة نجد أن صادراتها (١١,١٦٢ وحدة من المنسوجات القطنية) كافية تماماً للوفاء بوارداتها (١٧٨٦٠ وحدة من المنسوجات الكتانية) على أساس الثمن السائد .

وعلى ذلك يستقر التبادل على أساس :

١ قطن = ١,٦ كتان .

وهو معدل لغير صالح انجلترا . فهي لا تسفيد أكثر من وحدة كتانية واحدة عن كل عشر وحدات قطنية تصدرها الى ألمانيا ، في حين تستفيد ألمانيا أربع وحدات كتانية عن كل عشر وحدات قطنية تستوردها من انجلترا .

اذا أمعنت النظر في هذا المثال تجد أن تحول معدل التبادل ضد مصلحة انجلترا يرجع الى أن طلبها غير مرن . فان الارتفاع المتعاقب في ثمن المنسوجات الكتانية لم يحد من طلب انجلترا عليها الا بقدر يسير . لذلك بقيت انجلترا في حالة عجز (بسبب جمود وارداتها) الى أن بلغ ثمن المنسوجات الكتانية أقصى درجات الارتفاع (١ كتان = ١٠/١٦ قطن) .

ننتقل بعد ذلك الى بحث الحالة الثانية حيث تبقى مرونة طلب ألمانيا على ما هي عليه ، ويكون طلب انجلترا مرنا . وهذا مبين في الجدول الآتي :

	طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية	عرض ألمانيا للمنسوجات الكتانية	طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية	عرض انجلترا للمنسوجات القطنية
١ قطن ــ ١,٩ كتان	٩,٤٠٠	١٧,٨٦٠	١٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١ قطن ــ ١,٨ كتان	٩,٩٢٠	١٧,٨٦٠	١٧,٨٦٠	٩,٩٢٠
١ قطن ــ ١,٧ كتان	١٠,٥٠٧	١٧,٨٦٠	١٦,١٥٠	٩,٥٠٠
١ قطن ــ ١,٦ كتان	١١,١٦٢	١٧,٨٦٠	١٤,٤٠٠٠	٩,٠٠

ظاهر أن طلب ألمانيا متكافىء المرونة وهو تماما كان كما في الجدول السابق .

طلب انجلترا مرن . ويتضح ذلك من أن ما تنفقه انجلترا على المنسوجات

الكتانية (عرض انجلترا للمنسوجات القطنية) ينخفض مع زيادة الثمن . فعندما كان ثمن المنسوجات الكتانية ١ كتان = ١٩/١٠ قطن كان ما تنفقه انجلترا على المنسوجات الكتانية ١٠,٠٠٠ وحدة من المنسوجات القطنيــة ، وعندما زاد ثمن الكتان إلى ١٨/١٠ قطن ، انخفض ما تنفقه نجلترا إلى ٩٩٢٠ وحدة من المنسوجات القطنية . وهكذا إلى نهاية الجدول . وهذا لا ينفى القاعدة العامة ان ما تطلبه انجلترا من المنسوجات الكتانية ينخفض مع ارتفاع ثمنهـــا .

ويلاحظ أننا بدأنا من نفس الوضع الذي بدأنا منه في الجدول السابق ، أي أنه عندما كان الثمن ١ قطن = ١,٩ كتان كانت صادرات انجلترا لا تكفي للوفاء بوارداتها . ومن ثم فلا مناص من أن تقبل انجلترا انخفاضاً في ثمن منسوجاتها القطنية . والفرق الوحيد بين هذه الحالة والحالة السابقة أن طلب انجلترا هنا مرن . وعلى ذلك فهو ينكمش سريعاً مع ارتفاع ثمن الكتان .

عندما انخفض ثمن المنسوجات القطنية إلى ١,٨ كتان (أي ارتفع ثمن المنسوجات الكتانية) زاد طلب ألمانيا إلى ٩٩٢٠ وحدة من المنسوجات القطنية وفي نفس الوقت انكمش طلب انجلترا سريعاً إلى ١٧,٨٦٠ وحدة من المنسوجات الكتانية . بهذا الانكماش السريع في طلب انجلترا ، مضافاً اليه زيادة طلب ألمانيا ، تمكنت انجلترا من أن تصل إلى حالة التوازن . حيث أن صادرات انجلترا كافية تماماً للوفاء بوارداتها .

(٩٩٢٠ قطن = ١٧,٨٦٠ كتان على أساس الثمن السائد) .

ومن ثم فلا مجال لاستمرار ثمن القطن في الانخفاض . والواقع أن ثمن القطن اذا انخفض إلى ما دون هذا الثمن ، فان ألمانيا تصبح في حالة عجز ، وتصبح انجلترا في حالة فائض .

عند الثمن ١ قطن = ١,٧ كتان مثلا .

واردات ألمانيا = ١٠,٥٠٧ وحدة من المنسوجات القطنية .

صادرات ألمانيا = ١٦,١٥٠ وحدة من المنسوجات الكتانية .

وظاهر أن صادرات ألمانيا لا تساوي على أساس الثمن السائد أكثر من ٩,٥٠٠ وحدة من المنسوجات القطنية . ومن ثم فهي لاتكفي للوفاء بوارداتها

وعلى ذلك فان ثمن التوازن الوحيد هو ١ قطن = ١,٨ كتان . أي ثمن أعلا من ذلك يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري لانجلترا . وأي ثمن أقل من ذلك يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري لألمانيا . لذلك يستقر التبادل على هذا المعدل .

وترى مما تقدم أن طلب انجلترا المرن أفضى إلى استقرار التبادل لصالحها بحيث عاد عليها النفع الأكبر من التجارة . وعلى كل حال يمكن القول أن النفع الذي عاد على انجلترا عندما كان طلبها غير مرن أقل من النفع الذي عاد عليها عندما كان طلبها مرنا ، مع افتراض بقاء مرونة طلب ألمانيا على ما هي عليه . فعندما كان طلبها غير مرن استقر التبادل على أساس ١ قطن = ١,٦ كتان ، بحيث أن انجلترا تستفيد وحدة واحدة فقط من المنسوجات الكتانية عن كل عشر وحدات قطنية تصدرها إلى ألمانيا . وعند ما كان طلبها مرنا استقر التبادل على أساس ١ قطن = ١,٨ كتان بحيث أن انجلترا تستفيد ثلاث وحدات كتانية عن كل عشر وحدات قطنية تصدرها إلى ألمانيا .

هذا هو الأساس الذي بنى عليه جراهام نقده لنظرية ميل في العلاقة بين مرونة الطلب ومعدل التبادل الدولي . وترى منه أننا نصل إلى نتيجة مناقضة تماماً للنتيجة التي نصل اليها عند بحث العلاقة من وجهة نظر ألمانيا . فاذا صح بالنسبة لألمانيا ان النفع الذي يعود عليها عندما يكون طلبها غير مرن أكبر من النفع الذي يعود عليها عندما يكون طلبها مرنا ، فصحيح أيضاً بالنسبة لانجلترا أن النفع الذي يعود عليها عندما يكون طلبها مرنا أكبر من النفع الذي يعود عليها عندما يكون طلبها غير مرن .

والنظرية بهذه الصورة في وضع لا تحسد عليه . فنحن نرى مما تقدم أن الطلب غير المرن يعمل تارة لمصلحة البلد ، وتارة ضد مصلحتها . ومن ثم فلا صحة للتعميم الذي انتهى اليه ميل ومارشال وأتباعهما . وفي الوقت نفسه فان ترك النظرية عند هذه النهاية يوحي بانعدام وجود أية علاقة بين مرونة الطلب ومعدل التبادل الدولي . وهذا أيضاً تعميم غير سليم . فوجود هذه العلاقة أمر مقطوع به كما رأينا في كل الأمثلة السابقة . ويهمنا أن نعيد بناء النظرية على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار طرفي التبادل في وقت واحد .

الفرض لدينا هو قيام ثمن للمنسوجات القطنية في بدء التجارة من الارتفاع بحيث أن طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية أقل من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية . فانجلترا في حالة عجز ، وألمانيا في حالة فائض . والمطلوب معرفة إلى أي حد يتحول معدل التبادل ضد انجلترا ولمصلحة ألمانيا .

اذا كان هذا هو الوضع ، فان التوازن لن يتحقق الا بانخفاض ثمن المنسوجات القطنية (أي ارتفاع ثمن المنسوجات الكتانية) . فالقدر المتيقن هو تحول معدل التبادل ضد مصلحة انجلترا (ولمصلحة ألمانيا) بصرف النظر عن مرونة الطلب من الناحيتين .

اذا بدأ ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض (أي بدأ ثمن المنسوجات الكتانية في الارتفاع) ، فان الوضع يقترب تدريجياً من التوازن عن طريقين .

(أ) — انخفاض ثمن المنسوجات القطنية يغري ألمانيا بشراء كمية أكبر منها . وهذا معناه زيادة صادرات انجلترا (أي زيادة واردات ألمانيا) عما كانت عليه .

(ب) — انخفاض ثمن المنسوجات القطنية (أي ارتفاع ثمن الكتانية) يحد من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية . وهذا معناه انكماش واردات انجلترا (أي انكماش صادرات ألمانيا) عما كانت عليه .

والوصول إلى حالة التوازن يتحقق بالأمرين معاً في نفس الوقت : زيادة صادرات انجلترا وانخفاض وارداتها .

وظاهر أن السرعة التي تزيد بها صادرات انجلترا (أي واردات ألمانيا) تتوقف على مرونة طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية الانجليزية .

وظاهر أيضاً أن السرعة التي تقل بها واردات انجلترا (أي صادرات ألمانيا) تتوقف على مرونة طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية الألمانية .

وعلى ذلك فان مرونة طلب كل بلد على سلع الأخرى تحدد السرعة التي نصل بها البلدان إلى التوازن في ميزانهما التجاري .

اذا دققنا النظر نجد أن الحال لا يخرج عن أحد فروض أربعة :

١ ــ أن يكون الطلب غير مرن من الناحيتين .

٢ ــ أن يكون الطلب مرنا من الناحيتين .

٣ ــ أن يكون طلب انجلترا مرنا وطلب ألمانيا غير مرن .

٤ ــ أن يكون طلب ألمانيا مرنا وطلب انجلترا غير مرن .

اذا كان الطلب غير مرن من الناحيتين ، وبدأ ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض (أي بدأ ثمن المنسوجات الكتانية في الارتفاع) ، فان طلب ألمانيا على سلع انجلترا (صادرات انجلترا) لا يتمدد الا بقدر يسير . وفي نفس الوقت فان طلب انجلترا على سلع ألمانيا (واردات انجلترا) لا ينكمش الا بقدر يسير . صادرات انجلترا جامدة بطيئة التمدد ، ووارداتها جامدة بطيئة الانكماش . ظاهر أنه ليس ما يمنع في مثل هذه الظروف من أن يمعن ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض (أي يمعن ثمن المنسوجات الكتانية في الارتفاع). ومن ثم يستقر التبادل على معدل لصالح ألمانيا ، ولغير صالح انجلترا ، بحيث يعود على الأولى النفع الأكبر من التجارة ، ويعود على الثانية النفع الأقل .

وهذا هو أحسن الفروض بالنسبة لبلد الفائض وأسوأ الفروض بالنسبة لبلد العجز .

اذا كان الطلب مرنا من الناحيتين ، وبدأ ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض (أي بدأ ثمن المنسوجات الكتانية في الارتفاع) ، فان طلب ألمانيا على سلع انجلترا (صادرات انجلترا) يتمدد بقدر كبير . وفي نفس الوقت فان طلب انجلترا على سلع ألمانيا (واردات انجلترا) ينكمش بقدر كبير . صادرات انجلترا سريعة التمدد ، ووارداتها سريعة الانكماش . ظاهر أن الانخفاض اليسير في ثمن المنسوجات القطنية يكفي لتحقيق التوازن . ومن ثم يستقر التبادل على معدل لصالح انجلترا ، ولغير صالح ألمانيا ، بحيث يعود على الأولى النفع الأكبر من التجارة ، ويعود على الثانية النفع الأقل . وهذا هو أحسن الفروض بالنسبة لبلد العجز ، وأسوأ الفروض بالنسبة لبلد الفائض .

اذا كان طلب انجلترا مرنا وطلب ألمانيا غير مرن ، وبدأ ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض (أي بدأ ثمن المنسوجات الكتانية في الارتفاع) ، فان طلب ألمانيا على سلع انجلترا (صادرات انجلترا) لا يتمدد الا بقدر يسير . وفي نفس الوقت فان طلب انجلترا على سلع ألمانيا (واردات انجلترا) ينكمش بقدر كبير . صادرات انجلترا جامدة بطيئة التمدد ، ولكن وارداتها سريعة الانكماش . ظاهر أن التوازن يتحقق في هذا الفرض عن طريق الانكماش السريع في واردات انجلترا ، وهذا يحول دون امعان ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض وعلى ذلك فانجلترا أحسن حالا مما كان يمكن أن تكون عليه لو أن الطلب غير مرن من الناحيتين . وهي أسوأ حالا مما يمكن أن تكون عليه لو أن الطلب مرن في الحالتين . بعبارة أخرى فان ثمن المنسوجات القطنية لا يصل في انخفاضه إلى الحد الذي يصل اليه في الفرض الأول ، ولكنه يجاوز في الانخفاض الحد الذي يصل اليه في الفرض الثاني .

اذا كان طلب ألمانيا مرنا ، وطلب انجلترا غير مرن ، وبدأ ثمن المنسوجات

القطنية في الانخفاض (أي بدأ ثمن المنسوجات الكتانية في الارتفاع) ، فان طلب ألمانيا على سلع انجلترا (صادرات انجلترا) يتمدد بقدر كبير . وفي نفس الوقت فان طلب انجلترا على سلع ألمانيا (واردات انجلترا) لا ينكمش الا بقدر يسير . صادرات انجلترا سريعة التمدد ولكن وارداتها جامدة بطيئة الانكماش . وظاهر أن التوازن يتحقق في هذا الفرض عن طريق التمدد السريع في صادرات انجلترا ، وهذا يحول دون امعان ثمن المنسوجات القطنية في الانخفاض . وترى أن هذا الفرض ، كالفرض الثالث ، يمثل المنزلة بين المنزلتين . فانجلترا أحسن حالا (ألمانيا أسوأ حالا) من الفرض الأول ، وهي أسوأ حالا (ألمانيا أحسن حالا) من الفرض الثاني .

والآن لا نريد أن نضل الطريق في فيض من هذه التفصيلات . فالمسألة الكبرى التي أردنا بحثها هي نظرية ميل في القيم الدولية وليست العلاقة بين مرونة الطلب ومعدل التبادل الا جزءاً من هذه النظرية . ونستطيع في ضوء ما تقدم أن نجمل نظرية القيم الدولية فيما يلي :

١ ــ اذا قامت علاقة تجارية بين بلدين فان النفقات النسبية في كل منهما تضع الحد الأدنى والأقصى لمعدل التبادل بين السلعتين . ولا يمكن أن ينزل المعدل عن هذا الحد الأدنى ، أو أن يجاوز الحد الأقصى ، والا اتجهت كلتا البلدين إلى انتاج نفس السلعة . فاذا كانت النفقات النسبية في انجلترا هي :

١ قطن = ١,٥ كتان . وفي ألمانيا هي ١ قطن = ٢ كتان فان الحد الأدنى لثمن القطن بالنسبة للكتان هو ١,٥ والحد الأقصى هو ٢ اذا نزل المعدل إلى ١ قطن = ١,٤ كتان كان من مصلحة انجلترا وألمانيا التخصص في الكتان وترك القطن . وهذا يعود بالمعدل مرة ثانية إلى ١,٥ أو أكثر . واذا جاوز المعدل الحد الأقصى بأن أصبح ١ قطن = ٢,١ كتان فان من مصلحة انجلترا والمانيا التخصص في القطن وترك الكتان ، وهذا ينزل بالمعدل مرة ثانية إلى ٢ أو أقل .

٢ ــ بين الحدين الأدنى والأقصى يوجد عدد كبير من المعدلات المكمنة

للتبادل بين السلعتين . ولكن من بين هذا العدد الكبير يوجد معدل فريد هو الذي يجعل صادرات كل بلد كافية تماماً للوفاء بوارداتها ، أي يحقق التعادل بين طلب البلدين . اذا حاد معدل التبادل عن هذا المعدل اختل التعادل بين طلب البلدين بحيث تصبح صادرات احداهما غير كافية للوفاء بوارداتها ، أي تصبح صادرات الاخرى تزيد عن قيمة وارداتها . ومن ثم يتغير ثمن احدى السلعتين بالنسبة للاخرى إلى أن يستقر التبادل على المعدل الذي يحقق التساوي بين طلب البلدين . وهذا هو ما أطلق عليه ميل « معادلة الطلب الدولي » .

٣ — اذا قامت علاقة تجارية بين بلدين أ ، ب ، وكان طلب أ على سلعة ب عند ثمن معين ، أكبر من طلب ب على سلع أ عند نفس الثمن ، أدى ذلك إلى تحول معدل التبادل ضد أ ولمصلحة ب . فالبلد ذات الطلب الكبير يعود عليها النفع الأقل من التجارة ، والبلد ذات الطلب الصغير هي التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة .

٤ — اذا قامت علاقة تجارية بين بلدين ، فان النفع الذي يعود على أحداهما عندما يكون طلبها غير مرن ، أكبر من النفع الذي يعود عليها عندما يكون طلبها مرنا ، وهذا مع افتراض مرونة معينة في طلب البلد الاخرى . وقد رأينا أن هذه القاعدة لا تصدق الا في حق بلد الفائض ، ويصدق نقيضها في بلد العجز . ورأينا أن أحسن الفروض بالنسبة لبلد الفائض (أسوأ الفروض لبلد العجز) يتحقق عندما يكون الطلب غير مرن من الناحتين ، وأن أسوأ الفروض بالنسبة لبلد الفائض (أحسن الفروض بالنسبة لبلد العجز) يتحقق عندما يكون الطلب مرنا من الناحيتين . أما اذا كان الطلب مرنا في ناحية ، وغير مرن في ناحية أخرى ، فان التبادل يستقر على معدل وسط بين أحسن الفروض وأسوئها .

وترى من ذلك أن جون ستيوارت ميل تمكن من أن يبين القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي أي قيمة السلع دوليا . وقد سد بذلك ثغرة في نظرية القيمة ، وكانت قبله تبلغ مبلغ القطع في تقرير القوى التي تحكم قيمة السلعة

داخلياً ، وتترك القيمة الدولية مائعة بين حدين . أما بعد جون ستيوارت ميل فنحن نستطيع أن نشير إلى العوامل التي تدخل في تعيين معدل التبادل بين الحدين الأدنى والأقصى . ونحن اذ نفعل ذلك نشير في نفس الوقت إلى العوامل التي تحكم توزيع نفع التجارة بين بلدين .

وترى أيضاً أن نظرية القيم الدولية تربط بين ركنين جوهريين من أركان النظرية التقليدية : تربط بين نظرية التخصص الدولي كما صاغها ريكاردو من ناحية ، ونظرية التوازن التلقائي كما صاغها هيوم من ناحية أخرى . فطبقاً للنظرية الأخيرة توجد علاقة معينة بين مستوى الأثمان في البلدين ، هي التي يتحقق معها التوازن في الميزان التجاري . فاذا كان مستوى الاثمان في احدى البلدين أقل مما تقتضيه هذه العلاقة ، أدى ذلك إلى زيادة صادراتها ، وانكماش وارداتها . وهذا يفضي إلى تدفق المعدن النفيس اليها على النحو الذي يرفع الأثمان إلى المستوى المعين . ونحن نعرف الآن عن طريق نظرية ميل في القيم الدولية أن ارتفاع الأثمان أو انخفاضها لا يمكن أن يجاوز الحدين الأدنى والأقصى وفقاً للنفقات النسبية في البلدين . وهكذا أحكمت الصلة بين نظرية التخصص الدولي ونظرية التوازن التلقائي .

الفصل الثالث عشر

نظرية النفقات النسبية بعد ريكاردو

تمهيد :

انتهينا فيما تقدم من عرض النظرية التقليدية في التجارة الدولية ، ورأينا كيف بدأت تلك النظرية بدحض آراء التجاريين على يد دافيد هيوم وآدم سميث ، وكيف حاول هذا الأخير أن يبين النفع الذي يعود على البلاد المختلفة من ترك التجارة حرة بينها ، ثم رأينا بعد ذلك أن ريكاردو انتهى إلى نظرية النفقات النسبية ، ومقتضاها أن القواعد التي تحكم التجارة بين بلاد مختلفة تغاير القواعد التي تحكم التجارة بين أجزاء البلد الواحد . وقد سلم جون ستيوارت بنظرية ريكاردو في هذا الصدد ، وأضاف اليها نظريته في القيم الدولية لبيان القوى التي تحكم قيمة السلعة دوليا .

ويهمنا الآن ان نشير إلى أن نظرية النفقات النسبية قد طغت على ما عداها من النظريات التي ترمي إلى بيان قواعد التخصص الدولي . فتلاشت إزاءها نظرية آدم سميث وأصبحت النظرية التقليدية في التجارة الدولية تستند إلى أعمدة ثلاثة : نظرية هيوم في التوازن التلقائي ، ونظرية ريكاردو في النفقات النسبية ، ثم نظرية جون ستيوارت ميل في القيم الدولية .

إذا ركزنا النظر على نظرية النفقات النسبية، وجدنا أن ريكاردو قدقنع ببيان قواعد التخصص الدولي في صورة مبسطة كل التبسيط . فهو يستقي قواعده من افتراض قاصر على بلدين فقط هما انجلترا والبرتغال ، وسلعتين فقط هما النبيذ والمنسوجات . والبون شاسع بين هذا الفرض المجرد ، وبين الحياة العملية بما فيها من تعقيد كبير .

ففي الحياة العملية لا يتم التبادل مباشرة عن طريق مقايضة سلعة أخرى . فهناك النقود . وقيمة السلعة لا يعبر عنها بوحدات من سلعة أخرى ، ولكن بثمن نقدي . يضاف إلى ذلك أن الانتاج في الواقع لا ينحصر في سلعتين أو بلدين ، بل هو يمتد إل آلاف السلع ، وعشرات البلاد . وبعض السلع ، أو الجزء الأقل منها يدخل في التجارة الدولية ، والبعض الآخر ، أو الجزء الأكبر ، لا يدخل في هذه التجارة ، بل ينتج ويستهلك في بلد واحد . ثم ان النظرية كما صاغها ريكاردو ولا تعتبر نفقات نقل السلعة من بلد إلى أخرى ، وهي فضلا عن ذلك تفترض أن كل سلعة تخضع في انتاجها لقانون النفقة الثابتة ، ومن ثم فهي لا تواجه المشكلات الناشئة عن أن بعض السلع يخضع لقانون الغلة المتناقصة بينما يخضع البعض الآخر لقانون الغلة المتزايدة . ثم ان النظرية تقوم على افتراض قدرة عناصر الانتاج المطلقة في داخل كل بلد على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة ، والواقع أن عناصر الانتاج قد تعجز عن هذا التنقل . وأخيرا فان النظرية كما صاغها ريكاردو وجون ستيوارت ميل تعتمد على نظرية العمل في القيمة . فهي تفترض أن قيمة كل سلعة تتحدد وفقا لساعات العمل التي بذلت في انتاجها ، وقد أصبحت هذه النظرية محل شك كبير .

وترى من ذلك بعد الشقة بين الصورة البدائية التي تخيلها ريكاردو ، وبين الصورة المعقدة التي تطالعنا بها الحياة العملية . ومن حق الباحث أن يتشكك كثيرا في قيمة الاحكام التي تستقي من صورة واهية الصلة بالواقع من الأمور . فقد تكون النظرية صحيحة في اطارها البسيط ، ولا تلبث أن تتعثر اذا ما احتوتها

كل هذه التعقيدات . ومن ثم كان لزاما أن توضع النظرية موضع الامتحان في اطار قريب الصلة بالحياة العملية . وهذا هو العبء الذي وقع على كاهل أتباع ريكاردو . ونحن مدينون في هذا الصدد لعدد كبير من الاقتصاديين ساهموا في توسيع نطاق النظرية باستبعاد فرض أو أكثر من فروضها المبسطة . ومن هؤلاء جون ستيوارت ميل فقد حاول — في سياق بحثه لنظرية القيم الدولية — أن يأخذ بعين الاعتبار وجود أكثر من بلدين ، وأكثر من سلعتين ونفقات النقل . على أن الفضل الأكبر يرجع إلى (١) M. Longfield, (٢) N.W. Senior (٣) R. Torrens (٤) F.Y. Edgworth (٥) C.F. Bastable (٦) F.W. Taussig.

ونحن نبحث فيما يلي نظرية النفقات النسبية مع استبعاد الفروض التي قامت عليها في صورتها الأولية .

افتراض النقود : تعارض ظاهري

ذكرنا فيما تقدم أن العبرة في قيام التجارة بين بلدين هو باختلاف النفقات النسبية لا المطلقة . فاختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة ونفعها . هو الشرط الضروري حيث أن تخلفه يحول دون قيام التجارة بين البلدين : وهو الشرط الكافي حيث أن تحققه كفيل بقيام التجارة ونفعها دون حاجة إلى تطلب شرط آخر . أما اختلاف النفقات المطلقة ، أو تعادلها ، فلا عبرة به في تحديد قيام التجارة أو نفعها . هذه هي الصفة الجوهرية التي تميز نظرية ريكاردو عن نظرية آدم سميث .

---

(١) «Three Lectures on Commerce », 1835.

(٢) « Three Lectures on the cost of obtaining money », 1830.

(٣) « Colonization of South Australia », 1835.

(٤) « Papers Relating to Political Economy. »

(٥) « The theory of International Trade. »

(٦) « International Trade. »

هذه القاعدة لا تثير أدنى شبهة طالما أننا بصدد اقتصاد قوامه المقايضة . فاذا كانت قيمة السلعة يعبر عنها بوحدات من السلعة الاخرى ، ولا دخل للنقود في ذلك ، كان من اليسير اثبات أن اختلاف النفقات النسبية هو الذي يحكم قيام التجارة ونفعها . وقد استعرضنا فروضا مختلفة لبيان هذه القاعدة .

غير أننا اذا طرحنا جانبا هذه الصورة البدائية ، ونظرنا بعين الاعتبار إلى اقتصاد يعبر فيه عن قيمة السلع بالنقود ، فاننا نصطدم ببديهية تبدو متعارضة كل التعارض مع ما قاله ريكاردو . فمن البديهي أن السلعة لا تصدر من البلد أ إلى البلد ب الا اذا كان ثمنها في أ منخفضا عن ثمنها في ب . فاذا تساوى ثمنها في البلدين لم يعد هناك مجال لتصديرها أو استيرادها . أما اذا كان ثمنها في الداخل أعلا منه في الخارج فانها تدخل في طائفة السلع المستوردة . وهذا كله بصرف النظر عن العلاقة بين ثمن هذه السلعة وثمن السلع الاخرى في نفس البلد وعن العلاقة بين نفقة انتاج هذه السلع ونفقة انتاج السلع الاخرى في نفس البلد ، أي بصرف النظر عما نسميه « النفقات النسبية » هذه بديهية لا قبل لنظرية ريكاردو بزعزعتها . ولا شك أنها تبدو لأول وهلة مناقضة لما قاله ريكاردو ، ومتفقة مع ما قاله آدم سميث .

ازاء هذا التعارض اضطر بعض غلاة التابعين لريكاردو إلى القول بوجوب أن تكون التجارة محكومة بالنفقات النسبية ، بصرف النظر عن الاختلاف بين مستوى الأثمان في البلدين . وقد ذهب هذا الفريق إلى حد القول بأن من المصلحة تصدير السلعة ، ولو كان ثمنها في الداخل أعلا منه في الخارج ، أو استيرادها ولو كان ثمنها في الداخل أقل منه في الخارج ، وطالما أن هذا التصدير أو الاستيراد متفق مع مقتضيات النفقات النسبية وواضح أنه لو كانت هذه هي نهاية المطاف لنظرية النفقات النسبية لما وجدت مستمعا بين صفوف رجال الأعمال أو السياسة ، حتى لو تصورنا أن الباحث الاقتصادي من السذاجة إلى درجة اهدار البديهيات في سبيل صيانة نظرية النفقات النسبية .

ولكن من حسن حظ الباحث الاقتصادي أنه في غنى عن هذا الحرج . فان التعارض بين مقتضيات نظرية النفقات ، وبديهيات التجارة ، تعارض ظاهري فقط . فاذا كان لدينا بلدان ، مصر والبرازيل ، وكانت الأولى تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ مثلا ، والثانية تتمتع بميزة نسبية في السلعة ب ، فان التعبير عن هذه العلاقات بالنقود ، يؤدي إلى كون ثمن السلعة أ أقل في مصر منه في البرازيل ، وثمن السلعة ب أقل في البرازيل منه في مصر ، بحيث أن مصر تصدر أ ،والبرازيل تصدر ب . بعبارة أخرى فان السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر هي أيضا السلعة ذات الثمن المطلق الأقل . أما كيف يتحقق ذلك فهو ما يتضح عند بحث العلاقة بين مستوى الاجور في البلدين في فروض مختلفة . وهكذا يزول التعارض بين مقتضيات نظرية النفقات النسبية ، وبديهيات التجارة .

العلاقة بين مستوى الأجور :

رأينا أن العلاقة بين بلدين ، من حيث تفاوت عنصر العمل في الانتاجية ، يمكن حصرها في فروض خمسة :

١ ــ أن تتفوق احدى البلدين على الاخرى في انتاج السلعتين معا ، غير أن مدى تفوقها في احدى السلعتين أكبر من مدى تفوقها في الاخرى .

٢ ــ أن تتفوق احدى البلدين على الاخرى في انتاج السلعتين معا بقدر واحد .

٣ ــ أن تتساوى البلدان في سلعة وتتفوق احداهما على الاخرى ،في السلعة الثانية .

٤ ــ أن تتساوى البلدان في السلعتين معا .

٥ ــ ان تتفوق احدى البلدين في سلعة ، وتتفوق البلد الاخرى في الثانية

ونحن نبحث هذه الفروض الخمسة في ضوء اقتصاد نقدي .

الفرض الأول :

أن تتفوق احدى البلدين على الاخرى في انتاج السلعتين معا ، غير أن مدى تفوقها في احدى السلعتين أكبر من مدى تفوقها في الاخرى .

مثال : البرازيل

عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

مصر

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح أو ١٥ وحدة قطن .

في هذا المثال تتفوق البرازيل على مصر في انتاج السلعتين معا . غير أن مدى تفوقها في انتاج القمح أكبر من مدى تفوقها في انتاج القطن . فانتاجية العمل في القمح تزيد ٢٠٠٪ عن انتاجيته في مصر ، ولكنها تزيد بمقدار ١٠٠٪ فقط في القطن . ومعنى ذلك أن البرازيل تتمتع بميزة نسبية في القمح ، وتتمتع مصر بميزة نسبية في القطن . ومن ثم تتخصص البرازيل في القمح وتحصل على حاجتها من القطن من مصر . وتتخصص مصر في القطن وتحصل على حاجتها من القمح من البرازيل . وتستفيد البلدان من التبادل التجاري على أساس معدل يقع بين ٣٠، ٤٥ وحدة قطن لكل ٣٠ وحدة قمح .

هذا هو الوضع كما نعرفه في نظام يقوم على المقايضة . والمطلوب الآن هو ادخال عنصر النقود في الصورة . ويهمنا منذ البداية أن نشير إلى اعتبارين هامين :

١ ــ نحن نفترض أن العمل هو عنصر الانتاج الوحيد ، ومن ثم فان النفقة الحقيقية لانتاج السلعة تقاس بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، سواء عبرنا عن هذه الكمية بعدد من الساعات أو الأيام أو أية وحدة زمنية نشاؤها . أما النفقة النقدية فهي عبارة عن عدد الساعات ، أو الأيام اللازمة لانتاج السلعة مضروبة في معدل الأجور (أي مقدار الأجر في الساعة أو اليوم) . فاذا كانت عشرة أيام عمل

لازمة لانتاج ٣٠ وحدة قمح في البرازيل ، وكان معدل الأجور (أي مقدار الأجر في اليوم) هو ١٥٠ قرشا مثلا ، فان النفقة النقدية لانتاج هذه الكمية من القمح تكون ١٥٠٠ قرش (١٠ أيام × ١٥٠ قرش) . وتكون نفقة انتاج الوحدة ٥٠ قرشا . وطالما أننا نفترض وجود عنصر العمل فقط ، فان قيمة السلعة تكون بالضرورة مساوية لنفقة انتاجها النقدية . ومن ثم يكون ثمن الوحدة من القمح في هذا المثال ٥٠ قرشا .

٢ ـ نحن نفترض أيضا التجانس المطلق بين وحدات عنصر العمل وقدرة كل عنصر على التنقل بين فروع الانتاج في داخل كل بلد ، وعلى ذلك لا بد أن يسود أجر واحد في كل فروع الانتاج . فالأجر الذي يحصل عليه العامل في انتاج القمح لا بد أن يكون مساويا لما يحصل عليه العامل في انتاج القطن . واذا كان مستوى الأجور في أحد الفرعين مختلفا عن مستواه في الفرع الآخر ، أدى ذلك إلى تنقل عصر العمل على الوجه الذي يكفل وحدة الأجور .

واضح أنه لا توجد أية علاقة بين مستوى الأجور في البرازيل ، وبين مستواها في مصر قبل قيام التجارة بين البلدين . فقد يكون الأجر النقدي للعامل في البرازيل مساويا أو أقل أو أكثر من الأجر النقدي للعامل في مصر . غير أن هذا الوضع يتغير كليا بقيام التبادل التجاري بين البلدين . ذلك أن قيام هذا التبادل يربط بين مستوى الأثمان في البلدين ، ومن ثم فهو يربط بين مستوى الأجور فيهما .

وتتحدد العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين بالعلاقة بين مستوى انتاجية العمل فيهما . ونحن نرى من المثال السابق أن انتاجية العمل في البرازيل تتراوح بين مثلين وثلاثة أمثال انتاجية العمل في مصر .

$$\text{ففي القمح} : \frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}} = ٣$$

وفي القطن : $\frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}} = ٢$

هذه العلاقة بين انتاجية العمل في البلدين تضع لنا الحد الأقصى ، والحد الأدنى للعلاقات بين الأجور فيهما .

ومعنى ذلك أنه أيا كانت العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين قبل قيام التجارة ، فان قيام التبادل التجاري يربط بين مستوى الأجور في البلدين بحيث أن :

$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الأجور في مصر}}$

لا بد أن يكون أكثر من ٢ وأقل من ٣ وهما الحدان اللذان تعينا بالعلاقة بين مستوى الانتاجية في البلدين .

فاذا افترضنا أن معدل الأجور في مصر ٦٠ قرشا في اليوم فان معدل الأجور في البرازيل بعد قيام التبادل التجاري لا بد أن يكون أعلا من ١٢٠ قرشا ، وأقل من ١٨٠ قرشا في اليوم . واذا افترضنا أن معدل الأجور في مصر ١٠٠ قرش في اليوم ، فان معدل الأجور في البرازيل بعد قيام التبادل التجاري لا بد أن يكون أعلامن ٢٠٠ قرش ، وأقل من ٣٠٠ قرش في اليوم . وهكذا . وهذا بصرف النظر عن الحالة التي كان عليها معدل الأجور في البلدين قبل قيام التبادلالتجاري.

ولكن ما معنى أن معدل الأجور في البرازيل لا بد أن يكون بين حدين . ما هو وجه اللزوم في ذلك ؟

ينشأ اللزوم من أنه اذا كانت العلاقة بين الأجور في البلدين تساوي أو تجاوز الحدين الأقصى أو الادنى فان احدى البلدين تصبح قطعا في حالة عجز ، وتصبح الاخرى في حالة فائض ، بحيث يتدفق الذهب من بلاد العجز إلى بلد

الفائض . على النحو الذي يكفل عوده مستوى الأثمان . وبالتالي مستوى الأجور ، إلى النطاق الواقع بين الحدين (1) .

فاذا كانت العلاقة بين معدل الأجور في البلدين بحيث أن :

$$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الأجور في مصر}} \text{ أقل من ٢}$$

فاننا نجد أن ثمن القمح والقطن معا في البرازيل أقل منه في مصر . ومن ثم تصدر البرازيل السلعتين معا إلى مصر ، ولا تجد مصر ما تصدره للبرازيل . واذن تصبح البرازيل في حالة فائض ، وتصبح مصر في حالة عجز . ويترتب على ذلك أن يتدفق المعدن النفيس من مصر إلى البرازيل على الوجه الذي يخفض مستوى الأثمان في الأولى ، ويرفع مستوى الأثمان في الثانية . وارتفاع مستوى الأثمان في البرازيل يتضمن في الفرض الذي نحن بصدده ارتفاع مستوى الأجور كما أن انخفاض مستوى الأثمان في مصر يتضمن انخفاض مستوى الأجور . ويستمر الوضع على هذه الصورة طالما أن معدل الأجور في البرازيل يساوي أقل من مثلى معدل الأجور في مصر .

لبيان ذلك حسابيا تخير أي رقمين للأجور في البرازيل ومصر بحيث أن معدل الأجور في الأولى إلى معدلها في الثانية يكون أقل من ٢ ويدخل في ذلك أن تكون الأجور في مصر مساوية للأجور في البرازيل ، أو أن تكون الأجور في البرازيل أقل من الأجور في مصر ، أو أكثر منها دون أن تبلغ ضعفها .

افترض أن معدل الأجور في مصر يساوي ٦٠ قرشا في اليوم ، وأن معدل الأجور في البرازيل يساوي ١٠٠ قرش في اليوم .

---

(١) اذا كانت البلدان لا تتبعان قاعدة الذهب ، فان حدوث عجز في الميزان التجاري لمصر يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف . وهذا معناه انخفاض مستوى الأثمان بها بالنسبة للعالم الخارجي .

في البرازيل عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

اذن النفقة الكلية لثلاثين وحدة قمح تساوي ١٠٠٠ قرش .

وتكون نفقة انتاج الوحدة أو ثمنها $\frac{\text{١٠٠٠ قرش}}{\text{٣٠ وحدة}}$ = ٣٣,٣ قرشا

وهذا أيضا هو ثمن الوحدة من القطن في البرازيل .

أما في مصر فان عشرة أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح أو ١٥ وحدة قطن

اذن النفقة الكلية لعشر وحدات قمح تساوي ٦٠٠ قرش .

وتكون نفقة انتاج الوحدة من القمح أو ثمنها ٦٠ قرشا .

وتكون نفقة انتاج الوحدة من القطن أو ثمنها ٤٠ قرشا .

وترى من ذلك أن ثمن السلعتين معا منخفض في البرازيل عنه في مصر . وهذا يؤدي عند قيام التبادل التجاري إلى حدوث عجز في الميزان التجاري لمصر وفائض في الميزان التجاري للبرازيل . ولا يتحقق التوازن الا بأن تقبل مصر انخفاضا في مستوى أثمانها ، ومعدل الأجور بها ، وأن تقبل البرازيل ارتفاعا في مستوى أثمانها ، ومعدل الأجور بها . وهكذا تتحرك النسبة بين معدل الأجور في البلدين نحو الحد الادنى المرسوم لها بالعلاقة بين انتاجية العمل .

أما اذا كانت العلاقة بين معدل الأجور في البلدين تقع تماما على الحد الأدنى بحيث أن :

$$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الأجور في مصر}} = \text{٢}$$

فاننا نجد أن ثمن القمح منخفض في البرازيل عن مصر ، وأن ثمن القطن متساو في البلدين . وهكذا تصدر البرازيل القمح إلى مصر ، ولا تجد مصر ما

تصدره للبرازيل . وهذا يؤدي إلى قيام نفس الوضع الذي قام عند ما كانت الأجور في البرازيل تساوي أقل من مثلى الأجور في مصر .

افترض أن معدل الأجور في مصر يساوي ٦٠ قرشا في اليوم ، وأن معدل الأجور في البرازيل يساوي ١٢٠ قرشا في اليوم . معنى ذلك أن نفقة الوحدة من القمح في مصر أو ثمنها يساوي ٦٠ قرشا ، وأن ثمن الوحدة من القطن أو ثمنها يساوي ٤٠ قرش . أما في البرازيل فان النفقة الكلية لانتاج ٣٠ وحدة من القمح هي ١٢٠٠ قرش أي أن نفقة انتاج الوحدة من القمح أو ثمنها ٤٠ قرشا وهـذا أيضا هو ثمن الوحدة من القطن .

وترى من ذلك أن ثمن القمح منخفض في البرازيل عنه في مصر ، وأن ثمن القطن متساو في البلدين . وهذا يؤدي عند قيام التبادل التجاري إلى حدوث عجز في الميزان التجاري لمصر ، وفائض في الميزان التجاري للبرازيل . ولا يتحقق التوازن الا بأن تقبل مصر انخفاضا في مستوى أثمانها ومعدل الأجور بها ، وأن القبل البرازيل ارتفاعا في مستوى أثمانها ومعدل الأجور بها . وهكذا تتحرك النسبة بين معدل الأجور في البلدين بحيث تجاوز الحد الأدنى .

ويحدث عكس ذلك اذا كانت العلاقة بين الأجور في البلدين على النحـو الذي يجعل :

$$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الأجور في مصر}} = \text{٣ أو أكثر}$$

فاذا كانت هذه العلاقة تساوي أكثر من ٣ فاننـا نجد أن ثمن القمح والقطن معا في البرازيل أعلا منه في مصر . ومن ثم تصدر مصر السلعتين معا إلى البرازيل ولا تجد البرازيل ما تصدره لمصر . واذن تصبح البرازيل في حالة عجز ، وتصبح مصر في حالة فائض . ويترتب على ذلك أن يتدفق المعدن النفيس من البرازيل إلى مصر ، على الوجه الذي يخفض مستوى الأجور في البرازيل ويرفعها

في مصر . ويستمر الوضع على هذه الصورة طالما أن معدل الأجور في البرازيل يجاوز ثلاثة أمثال معدل الأجور في مصر .

افترض أن معدل الأجور في مصر يساوي ٦٠ قرشا في اليوم ، وأن معدل الأجور في البرازيل يساوي ٢٠٠ قرش في اليوم . معنى ذلك أن ثمن الوحدة من القمح في مصر يساوي ٦٠ قرشا ، وأن ثمن الوحدة من القطن يساوي ٤٠ قرشا . أما في البرازيل فان النفقة الكلية للانتاج ٣٠ وحدة هي ٢٠٠٠ قرش أي أن نفقة انتاج الوحدة من القمح أو ثمنها ٦٦,٦ قرشا . وهذا أيضا هو ثمن الوحدة من القطن .

وترى من ذلك أن ثمن السلعتين معا مرتفع في البرازيل عنه في مصر . وهذا يؤدي عند قيام التبادل التجاري إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للبرازيل ، وفائض في الميزان التجاري لمصر . ولا يتحقق التوازن الا بأن تقبل البرازيل انخفاضا في مستوى أثمانها ، ومعدل الأجور بها ، وأن تقبل مصر ارتفاعا في مستوى أثمانها ، ومعدل الأجور بها . وهكذا تتحرك النسبة بين معدل الأجور في البلدين نحو الحد الأقصى المرسوم لها بالعلاقة بين انتاجية العمل .

أما إذا كانت العلاقة بين معدل الأجور في البلدين تقع تماما على الحد الأقصى فاننا نجد أن ثمن القطن منخفض في مصر عن البرازيل ، وأن ثمن القمح متساو في البلدين . وهكذا تصدر مصر القطن إلى البرازيل ، ولا تجد البرازيل ما تصدره لمصر . وهذا يؤدي إلى قيام نفس الوضع الذي قام عندما كانت الأجور في البرازيل تساوي أكثر من ثلاثة أمثال الأجور في مصر . ولا يتحقق التوازن الا اذا تحركت النسبة بين معدل الأجور بحيث تنزل إلى ما دون الحد الأقصى .

عرفنا مما تقدم أنه طالما أن انتاجية العمل في البلدين باقية على ما هي عليه ، فان قيام التبادل التجاري يدفع العلاقة بين مستوى الأجور إلى الوقوع بين الحدين الأدنى والأقصى . اذا حققت العلاقة بين مستوى الأجور هذا الشرط بأن كان :

$$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الأجور في مصر}}$$ يساوي اكثر من ٢ وأقل من ٣

فاننا نجد أن السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر هي السلعة ذات الثمن الأقل بعبارة أخرى فان ثمن القمح يكون أقل في البرازيل منه في مصر ، وأن ثمن القطن يكون أقل في مصر منه في البرازيل . ويتضح ذلك في المثال الآتي : افترض أن معدل الأجور في مصر يساوي ٦٠ قرشا في اليوم ، وأن معدل الأجور في البرازيل يساوي ١٥٠ قرشا في اليوم . في هذه الحالة يكون ثمن الوحدة من القمح في مصر ٦٠ قرشا ، ويكون ثمن الوحدة من القطن في مصر ٤٠ قرشا . أما في البرازيل فان ثمن الوحدة من القمح يكون ٥٠ قرشا ، وهذا أيضا هو ثمن الوحدة من القطن . أي أن ثمن القمح أقل في البرازيل ، وثمن القطن أقل في مصر .

ويصدق ذلك في كل الأحوال حيث تكون النسبة بين مستوى الأجور في البرازيل ، وبينها في مصر أكثر من ٢ وأقل من ٣ .

وهكذا يمكن أن يتحقق التوازن في العلاقة بين البلدين . فان مصر تصدر القطن إلى البرازيل ، والبرازيل تصدر القمح إلى مصر .

ولكن من البديهي أنه يوجد عدد كبير من العلاقات تحقق الشرط السالف الذكر . ولكن من بين هذه العلاقات المتعددة ، توجد علاقة واحدة هي التي تحقق التساوي بين ما تستورده كل بلد وما تصدره . أي علاقة أخرى تجعل احدى البلدين في حالة فائض والاخرى في حالة عجز .

تطبيقا لذلك اذا كان معدل الأجور في مصر يساوي ٦٠ قرشا في اليوم ، وكان معدل الأجور في البرازيل ١٥٠ قرشا فان ثمن السلعتين يكون بالصورة الآتية :

	الثمن في البرازيل بالقروش	الثمن في مصر بالقروش
القمح .	٥٠	٦٠
القطن .	٥٠	٤٠

على أساس ثمن القمح السائد في البرازيل قد تطلب مصر مليون وحدة ، ومن ثم تكون قيمة واردات مصر (صادرات البرازيل) خمسمائة ألف جنيه .

اذا كان طلب البرازيل من القطن المصري على أساس الثمن السائد في مصر يعادل ١,٢٥٠,٠٠٠ وحدة ، فان قيمة واردات البرازيل (صادرات مصر) تكون أيضا خمسمائة ألف جنيه .

وعلى ذلك تكون صادرات كل بلد كافية تماما للوفاء بوارداتها ، ويستقر التبادل على أساس أن ثمن القمح ٥٠ قرشا للوحدة ، وثمن القطن ٤٠ قرشا للوحدة . وفي هذه الحالة يكون معدل التبادل بين السلعتين :

١ قمح = ١,٢٥ قطن

أي ٣٠ قمح = ٣٧,٥ قطن

وهكذا تستفيد البرازيل ٧,٥ وحدات من القطن ، على كل ٣٠ وحدة قمح تصدرها الى مصر ، وتستفيد مصر ٧,٥ وحدات من القطن عن كل ٣٠ وحدة قمح تستوردها من البرازيل .

ولكن هذا التعادل بين ما تصدره وتستورده كل بلد على أساس الأثمان السائدة ليس أمرا محتوما .

فاذا بقي طلب مصر على القمح البرازيلي على ما هو عليه ، ولكن كان طلب البرازيل على القطن المصري مليون وحدة فقط . في هذه الحالة تكون قيمة واردات البرازيل (أي صادرات مصر) أربعمائة ألف جنيه .

ومعنى ذلك أن صادرات مصر (أربعمائة ألف جنيه) لا تكفي للوفـاء بوارداتها (خمسمائة ألف جنيه) . وهذا يقتضي انخفاض ثمن السلع المصرية بعض الشيء ، وارتفاع ثمن السلع البرازيلية بعض الشيء ، الى أن يتحقق التعادل بين صادرات كل بلد ووارداتها. وانخفاض أثمان السلع في مصر يعني انخفاض مستوى الأجور بها ، كما أن ارتفاع أثمان السلع في البرازيل يعني ارتفاع مستوى الأجور بها. وهكذا تصبح النسبة الجديدة بين مستوى الأجور في البرازيل ومستواها في مصر

أكبر من $\frac{١٥٠}{٦٠}$ دون أن تصل الى ثلاثة

وقد تكون النسبة الجديدة التي يتحقق معها التوازن هي $\frac{١٦٠}{٥٥}$ مثلا

في هذه الحالة تكون النفقة الكلية لثلاثين وحدة من القمح في البرازيل ١٦٠٠ قرش وتكون نفقة انتاج الوحدة أو ثمنها ، ٥٣,٣ قرشا . وهذا أيضا هو ثمن الوحدة من القطن في البرازيل .

أما في مصر فان النفقة الكلية لعشر وحدات من القمح ٥٥٠ قرش ، وتكون نفقة انتاج الوحدة ، أو ثمنها ، ٥٥ قرشا . وبالمثل تكون نفقة انتاج الوحدة من القطن أو ثمنها ، ٣٦,٦ قرشا .

وترى من ذلك أن ثمن القمح أقل في البرازيل منه في مصر ، وأن ثمن القطن أقل في مصر منه في البرازيل . والمفروض في هذه الحالة أن يكون طلب مصر على القمح البرازيلي أقل من مليون وحدة (بسبب ارتفاع ثمنه) ، وأن يكون طلب البرازيل على القطن المصري أكثر من مليون وحدة (بسبب انخفاض ثمنه)

وعلى ذلك يمكن أن يوضع طلب من الدولتين على سلع الأخرى في الصورة الآتية :

ثمن القمح في البرازيل	٥٣,٣	قرشا
ثمن القطن في مصر	٣٦,٦	قرشا
طلب مصر	٩٠٠٠٠٠	وحدة قمح
طلب البرازيل	١٣١٠٠٠٠	وحدة قطن
قيمة واردات مصر (صادرات البرازيل)	٤٧٩٠٠٠	جنيها تقريباً
قيمة واردات البرازيل (صادرات مصر)	٤٧٩٠٠٠	جنيها تقريبا

ومن ثم تكون صادرات كل بلد كافية تماماً للوفاء بوارداتها ، ويستقر التبادل على أساس أن ثمن القمح ٥٣,٣ قرشا للوحدة ، وثمن القطن ٣٦,٦ قرشا للوحدة . ولكن يلاحظ أن معدل التبادل بين السلعتين قد تغير ضد مصلحة مصر ، ولمصلحة البرازيل. وهذا يلزم عن انخفاض ثمن صادرات الأولى وارتفاع ثمن صادرات الثانية . فبعد أن كان معدل التبادل بين السلعتين هو :

٣٠ قمح = ٣٧,٥ قطن

أصبح ٣٠ قمح = ٤٣,٥ قطن تقريبا

وهكذا تستفيد البرازيل ١٣,٥ وحدة من القطن عن كل ٣٠ وحدة قمح تصدرها الى مصر ، ولا تستفيد مصر أكثر من ١,٥ وحدة قطن عن كل ثلاثين وحدة قمح تستوردها من البرازيل .

الفرض الثاني :

أن تتفوق احدى البلدين على الأخرى في انتاج السلعتين معا بقدر واحد مثال :

البرازيل

عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

مصر

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح أو ١٠ وحدات قطن .

في هذا المثال تتفوق البرازيل على مصر في السلعتين معاً بقدر واحد . فانتاجية العمل في البرازيل تزيد ٢٠٠٪ عن انتاجيته في مصر في القمح والقطن . ومعنى ذلك – كما نعرف – أن النفقات النسبية متساوية في البلدين ، ومن ثم فلا مجال لقيام التجارة بينهما ففي كلتا البلدين يتم التبادل بين القمح والقطن على أساس :

١ قمح = ١ قطن

يتبين من هذا المثال وجود علاقة معينة بين انتاجية العمل في البلدين .فانتاجية العمل في البرازيل ثلاثة أمثال انتاجية العمل في مصر في كل فروع الانتاج . هذه العلاقة بين انتاجية العمل في البلدين تحدد لنا العلاقة بين مستوى الأجور فيهما . ومعنى ذلك أنه أيا كانت العلاقة بين مستوى الأجور قبل دخولهما في علاقات تجارية ، فان قيام التبادل التجاري يربط بين مستوى الأجور . ويمكن بسهولة أن نثبت أنه في هذا الفرض توجد علاقة فريدة بين مستوى الأجور هي التي تحقق دون غيرها التوازن في علاقات البلدين ، وذلك يتحقق اذا كان :

$$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الأجور في مصر}} = \frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}} = ٣$$

بعبارة أخرى يتعين أن يكون معدل الأجور في البرازيل ثلاثة أمثال معدل الأجور في مصر . وفي هذه الحالة يكون ثمن السلعتين متساو في البلدين ، ولا مجال لقيام تبادل تجاري بينهما .

أما اذا كان معدل الأجور في البرازيل أقل من ثلاثة أمثال معدلها في مصر ، فاننا نجد أن ثمن القمح والقطن معا منخفض في البرازيل عنه في مصر . ومن ثم تصدر البرازيل السلعتين معا الى مصر ، ولا تجد مصر ما تصدره للبرازيل

وهذا يؤدي الى انتقال المعدن النفيس من مصر الى البرازيل ، مما يخفض الأسعار ومستوى الأجور في الأولى ، ويرفع الاسعار ومستوى الأجور في الثانية .وهكذا تتحرك النسبة بين معدل الأجور في البلدين الى تلك النسبة الفريدة .

ويحدث عكس ذلك اذا كان معدل الأجور في البرازيل أكثر من ثلاثة أمثال معدلها في مصر . في هذه الحالة نجد أن ثمن القمح والقطن معا مرتفع في البرازيل عنه في مصر . ومن ثم تصدر مصر السلعتين معا الى البرازيل ، ولا تجد البرازيل ما تصدره لمصر . وهذا يؤدي في النهاية الى خفض مستوى الأسعار في البرازيل ورفعه في مصر . وهكذا تتحرك النسبة بين معدل الأجور في البلدين الى تلك النسبة الفريدة .

واليك بيان هذه القاعدة حسابياً في الحالات الثلاث :

$$\frac{\text{معدل الأجور في البرازيل}}{\text{معدل الاجور في مصر}} = \frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}}$$

نفرض أن الأجر اليومي للعامل في البرازيل ١٥٠ قرش ، وأنه ٥٠ قرشا في مصر . في هذه الحالة يكون ثمن السلعتين على الوجه الآتي :

	الثمن في البرازيل	الثمن في مصر
القمح .	٥٠ قرشا	٥٠ قرشا
القطن .	٥٠ قرشا	٥٠ قرشا

الثمن متساو في البلدين ، ومن ثم فلا قيام للتجارة بينهما :

$$\frac{\text{معدل الاجور في البرازيل}}{\text{معدل الاجور في مصر}} \text{ أقل من } \frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}}$$

نفرض أن الأجر اليومي للعامل في البرازيل ١٥٠ قرش ، وأنه ٦٠ قرشا في مصر . في هذه الحالة يكون ثمن السلعتين على الوجه الآتي :

	الثمن في البرازيل	الثمن في مصر
القمح .	٥٠ قرشا	٦٠ قرشا
القطن .	٥٠ قرشا	٦٠ قرشا

ثمن السلعتين منخفض في البرازيل عنه في مصر . ولا يتحقق التوازن الا اذا ارتفعت الأثمان بعض الشيء في البرازيل ، وانخفضت بعض الشيء في مصر ، مما يعود بالعلاقة بين الأجور الى تلك النسبة الفريدة .

$$\frac{\text{معدل الاجور في البرازيل}}{\text{معدل الاجور في مصر}} \text{ أكبر من } \frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}}$$

نفرض أن الأجر اليومي للعامل في البرازيل ١٥٠ قرش . وأنه ٤٠ قرشا في مصر .

في هذه الحالة يكون ثمن السلعتين على الوجه الآتي :

	الثمن في البرازيل	الثمن في مصر
القمح .	٥٠ قرشا	٤٠ قرشا
القطن .	٥٠ قرشا	٤٠ قرشا

ثمن السلعتين منخفض في مصر عنه في البرازيل ، ولا يحقق التوازن الا اذا انخفضت الأثمان بعض الشيء في البرازيل ، وارتفعت بعض الشيء في مصر ، مما يعود بالعلاقة بين الأجور الى تلك النسبة الفريدة .

الفرض الثالث :

أن تتساوى البلدان في سلعة وتتفوق احداهما على الأخرى في السلعة الثانية .

مثـــال :

البرازيل

عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

مصر :

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

في هذا المثال تتساوى البلدان في القطن ، وتتفوق البرازيل على مصر في القمح . ومعنى ذلك أن البرازيل تتمتع بميزة نسبية في القمح ، وتتمتع مصر بميزة نسبية في القطن . ومن ثم تتخصص البرازيل في القمح ، وتحصل على حاجتها من القطن من مصر ، وتتخصص مصر في القطن ، وتحصل على حاجتها من القمح من البرازيل . وتستفيد البلدان من التبادل التجاري على أساس أي معدل يقع بين ٣٠ ، ٩٠ وحدة قطن لكل ثلاثين وحدة قمح .

هنا أيضا تتحدد العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين بالعلاقة بين مستوى انتاجية العمل فيهما . ونحن نرى من المثال السابق أن انتاجية العمل في البرازيل تتراوح بين مثل وثلاثة أمثال انتاجية العمل في مصر .

ففي القمح $\frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}} = ٣$

وفي القطن $\frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}} = ١$

هذه العلاقة بين انتاجية العمل في البلدين تضع لنا ، كما رأينا في الفرض الأول ، الحد الأقصى والحد الأدنى للعلاقة بين الأجور فيهما .

ومعنى ذلك أنه أيا كانت العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين قبل قيام التجارة فان قيام التبادل التجاري يربط بين مستوى الأجور في البلدين بحيث أن :

$$\frac{\text{معدل الاجور في البرازيل}}{\text{معدل الاجور في مصر}}$$

لا بد أن يكون اكثر من ١ وأقل من ٣ . اذا كانت النسبة بين الأجور في البرازيل والأجور في مصر تساوي أقل من واحد (بأن كانت الأجور في البرازيل منخفضة عن الأجور في مصر) ، فاننا نجد أن ثمن القمح والقطن معا منخفض في البرازيل عنه في مصر . وهذا يؤدي في النهاية الى ارتفاع الأثمان ومعدل الأجور في البرازيل ، وانخفاضها في مصر ، على النحو الذي يرفع النسبة بين الأجور نحو الحد الأدنى المرسوم لها بالعلاقة بين انتاجية العمل .

واذا كانت النسبة بين الأجور في البرازيل والأجور في مصر تقع تماما على الحد الأدنى (بأن كانت الأجور في البرازيل تساوي الأجور في مصر) ، فاننا نجد أن ثمن القطن متساو في البلدين ، وأن ثمن القمح منخفض في البرازيل عنه في مصر ، وهذا يؤدي في النهاية الى ارتفاع الأثمان ، ومعدل الأجور في البرازيل ، وانخفاضهما في مصر ، على النحو الذي يدفع النسبة بين الأجور الى المنطقة الواقعة بين الحدين .

ويحدث عكس ذلك اذا كانت النسبة بين الأجور في البرازيل والأجور في مصر تساوي ٣ أو أكثر . في هذه الحالة تكون البرازيل في حالة عجز ومصر في حالة فائض . وهذا يؤدي في النهاية الى ارتفاع الأثمان ومعدل الأجور في مصر وانخفاضهما في البرازيل ، على النحو الذي يدفع النسبة بين الأجور نحو الحد الأقصى المرسوم لها بالعلاقة بين انتاجية العمل .

انما يكون التوازن ممكنا اذا كانت النسبة بين الأجور في البرازيل ، والأجور في مصر أكبر من واحد وأقل من ثلاثة . في هذه الحالة تكون السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر هي السلعة ذات الثمن الأقل . أي يكون ثمن القمح منخفضا في البرازيل عنه في مصر . ويكون ثمن القطن منخفضا في مصر عنه في البرازيل . وهكذا يقوم التبادل التجارى بينهما على نحو يتفق وما تتضمنه

نظرية النفقات النسبية . ويستقر التبادل بين السلعتين على المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات والواردات .

الفرض الرابع :

أن تتساوى البلدان في السلعتين معا .

مثال : البرازيل :

عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

مصر :

عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

في هذا المثال تتساوى النفقات النسبية في البلدين ، ومن ثم فلا مجال لقيام التجارة بينهما .

من السهل علينا الآن في ضوء ما سبق أن نعرف أن هذا الفرض شبيه بالفرض الثاني . انتاجية العمل هنا متساوية في البلدين في كل فروع الانتاج .

ومن ثم توجد علاقة فريدة بين مستوى الأجور في البلدين هي التي تحقق دون غيرها التوازن في علاقات البلدين . وذلك يتحقق اذا كان :

$$\frac{\text{معدل الاجور في البرازيل}}{\text{معدل الاجور في مصر}} = \frac{\text{انتاجية العمل في البرازيل}}{\text{انتاجية العمل في مصر}} = ١$$

بعبارة أخرى يتعين أن يكون معدل الأجور في البرازيل مساويا لمعدل الأجور في مصر وفي هذه الحالة يكون ثمن السلعتين متساو في البلدين ولا مجال لقيام تبادل تجاري بينهما . أية علاقة بين الأجور في البلدين ، غير هذه العلاقة الفريدة تؤدي الى وقوع احدى البلدين في فائض ، ووقوع الأخرى في عجز .

وهذا يؤدي في النهاية الى تغير مستوى الأثمان ومعدل الأجور على النحو الذي يدفع النسبة بين الأجور في البلدين الى تلك العلاقة الفريدة .

الفرض الخامس :

أن تتفوق احدى البلدين على الأخرى في سلعة ، وتتفوق البلد الأخرى في الثانية .

مثـــال :

البرازيل :

عشرة أيام عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ١٠ وحدات قطن .

مصر :

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح أو ٣٠ وحدة قطن .

في هذا المثال تتفوق البرازيل على مصر في انتاج القمح حيث أن انتاجية العمل في الأولى ثلاثة أمثال انتاجيته في الثانية . وتتفوق مصر على البرازيل في انتاج القطن بنفس نسبة تفوق البرازيل عليها في القمح .

واضح أن البرازيل تتمتع بميزة نسبية في انتاج القمح ، وتتمتع مصر بميزة نسبية في انتاج القطن . ومن ثم تتخصص البرازيل في القمح وتتخصص مصر في القطن وتستفيد البلدان من كل تبادل بين السلعتين على أساس معدل يقع بين ١٠ ، ٩٠ وحدة قطن لكل ثلاثين وحدة قمح .

في هذا المثال أيضا تتحدد العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين بالعلاقة بين انتاجية العمل فيهما . ولكن ظاهر أن كل بلد تتفوق على الأخرى في سلعة معينة . ومعنى ذلك أن التوازن ممكن في علاقتهما التجارية سواء كانت الأجور في البرازيل أعلا من مصر ، أو في مصر أعلا من البرازيل .

ومع ذلك فان هناك حدا أقصى لما يمكن أن يكون عليه التفاوت في الأجور بين البلدين . وهو يتحدد بمدى تفوق كل بلد على الأخرى . ونحن نرى أن انتاجية العمل في البرازيل ثلاثة أمثال انتاجية العمل في مصر في القمح ، وان انتاجية العمل في مصر ثلاثة أمثال انتاجية العمل في البرازيل في القطن. وعلى ذلك يجوز أن يزيد معدل الأجور في البرازيل عنه في مصر بشرط ألا يبلغ ثلاثة أمثاله. اذا كانت النسبة بين الأجور في البرازيل والأجور في مصر تساوي٣أو أكثر ، فان ذلك يؤدي الى وقوع البرازيل في عجز مما يعود بالنسبة الى النطاق المرسوم بانتاجية العمل . ويجوز أن يزيد معدل الأجور في مصر عنه في البرازيل بشرط ألا يبلغ ثلاثة أمثاله . فاذا كانت النسبة بين الأجور في مصر والأجور في البرازيل تساوي ٣ أو أكثر ، فان ذلك يؤدي الى وقوع مصر في عجز .

ويكون التوازن ممكنا في حدود هذه الدائرة الواسعة . فاذا كانت الأجور متساوية في البلدين ، أو كانت في احداهما أعلا منها في الثانية دون أن تبلغ ثلاثة أمثالها ، فاننا نجد أن السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر هي السلعة ذات الثمن الأقل . أي يكون ثمن القمح منخفضا في البرازيل عنه في مصر ، ويكون ثمن القطن منخفضا في مصر عنه في البرازيل . وهكذا يقوم التبادل التجاري بينهما على نحو يتفق وما تتضمنه نظرية النفقات النسبية . ويستقر التبادل بين السلعتين على المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات والواردات .

نخلص من ذلك كله الى أنه ليس ثمة تعارض بين نظرية النفقات النسبية ، وبين بديهيات التجارة . فتقرير النظرية أن العبرة في قيام التجارة ونفعها بالنفقات النسبية ، لا يعني إهدار الأثمان المطلقة عند الانتقال من نظام يقوم على المقايضة الى نظام يقوم على النقود . وقد رأينا كيف صمدت النظرية في مواجهة النظام النقدي . واتضح لنا أن قوى التوازن تؤدي دائما الى قيام علاقة معينة بين مستوى الأجور في البلدين . وهي علاقة تتحدد بالنسبة بين انتاجية العمل في البلدين . وقيام هذه العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين

تؤدي بدورها الى كون السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر هي السلعة ذات الثمن المطلق الأقل . وهكذا يستوي أن نقول أن البلد تصدر السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر ، أو السلعة ذات الثمن الأقل . فالمعياران يلتقيان في سلعة واحدة طالما أننا بصدد اقتصاد يقوم على النقود .

هذا هو الدرس الأول الذي نستلخصه من بحثنا السابق . على أن امعان النظر فيما تقدم يشير الى درس آخر لا يقل أهمية عن الأول . لقد رأينا كيف أن معدل الأجور في البلاد الداخلة في علاقات تجارية يتحدد بمدى انتاجيةالعمل . وهذا يساعدنا على تبديد وهم سائد فيما يتعلق بأثر التجارة الدولية على مستوى الأجور . ذلك أن خصوم حرية التجارة يشيرون الى استحالة المنافسة بين البلاد التي يكون معدل الأجور فيها مرتفعا ، والبلاد التي يكون معدل الأجور فيها منخفضا اذ أن هذه الأخيرة تستطيع أن تغرق أسواق الأولى بما ينتجه العمل الرخيص . ولا قبل للبلاد ذات الأجور المرتفعة بدفع هذا الهجوم الا بقبول انخفاض في مستوى الأجور بها ، أي انخفاض في مستوى المعيشة للطبقة العمالية . وهم يخلصون من ذلك الى وجوب تقييد التجارة حماية لمستوى المعيشة .

من الواضح أن في هذه الحجة ثغرة منطقية لا تخفى على من تابع البحث السابق . فالقائلون بهذه الحجة يقفزون من تقرير أن الأجور منخفضة ، الى تقرير أن أثمان السلع التي ينتجها العمل الرخيص منخفضة . وقد رأينا أن انخفاض الأجور في ذاته لا يعني امكان الانتاج بثمن منخفض . فان ثمن السلع يتوقف في النهاية على معدل الأجور ومستوى الانتاجية . فاذا كان مستوى انتاجية العمل مرتفعا ، فان ارتفاع الأجور لا يحول دون الانتاج بثمن منخفض. وفي الأمثلة السابقة وجدنا أنه رغم أن معدل الأجور في البرازيل قد يصل الى ما يقرب من ثلاثة أمثال معدل الأجور في مصر ، فان ذلك لم يحل دون انتاج القمح في البرازيل بثمن يقل عن ثمن البلد ذات « العمل الرخيص » ويرجع ذلك الى أن أجور البرازيل المرتفعة مقترنة بأنتاجية مرتفعة كذلك .

ولكن هناك مسألة أخرى أكثر تعقيدا من هذه المسألة . ما هو أثر التجارة الدولية على أثمان عناصر الانتاج بما في ذلك الأجور ، هل تؤدي التجارة الدولية أحيانا الى انخفاض مستوى الأجور أو مستوى أثمان عناصر الانتاج الأخرى ؟ يمكن في ضوء التحليل السابق أن نجيب على هذا السؤال بالنفي . فقد رأينا أن التجارة الدولية تعود بالنفع على البلاد المتجرة بتمكينها من أن تحصل على السلعة المستوردة بثمن أقل من الثمن الذي تستطيعه لو أنها استمرت في انتاج السلعة داخليا . ومعنى ذلك في الواقع زيادة الدخل الحقيقي للعنصر الوحيد الذي افترضنا وجوده وهو عنصر العمل . ومن ثم يبطل القول أن التجارة الدولية تؤدي أحيانا الى خفض أثمان عناصر الانتاج . ولكن لا يجوز لنا أن ننسى أننا وصلنا الى هذه النتيجة على أساس صورة لا تزال مبسطة كل التبسيط . فنحن هنا نفترض أمرين هامين :

(ا) ان العمل هو عنصر الانتاج الوحيد .

(ب) ان كل دولة تتخصص كليا في سلعة وتحصل على حاجتها من السلع الأخرى من العالم الخارجي .

ونحن لا نستطيع أن نصل الى جواب قاطع الا اذا واجهنا الحالة التي تتضمن وجود عدة عناصر الى جانب عنصر العمل كالأرض ورأس المال . يتعين كذلك مواجهة حالة التخصص الجزئي .partial specialisation وذلك حيثما تستورد البلد السلعة وتنتجها داخليا في نفس الوقت . ويتحقق هذا النوع من التخصص اذا كانت البلد التي تتمتع بميزة نسبية في سلعة معينة صغيرة بالقياس الى حاجات البلد الأخرى ، بحيث لا تستطيع أن تصدر اليها كل ما تحتاج اليه من السلعة . ومن ثم تضطر البلد ذات الطلب الكبير الى استيراد كل ما تستطيع استيراده من البلد الصغيرة ، وتستكمل حاجتها بعد ذلك بالانتاج الداخلي . وهذا هو نعرض له في حينه .

الفصل الرابع عشر

افتراض أكثر من سلعتين

الانتقال من سلعتين إلى أكثر :

رأينا عند بحث حالة سلعتين أ ، ب أن من السهولة تحديد الميزة النسبية لكل بلد من البلاد الداخلة في علاقات تجارية . ذلك أننا ننظر الى ثمن كل من السلعتين بالنسبة للأخرى في كل بلد على انفراد . ونصل الى ذلك بقسمة النفقة المطلقة لوحدة من السلعة أ على النفقة المطلقة لوحدة من السلعة ب . ومن هذا نستطيع أن نحدد ثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى ، وبالتالي نحدد الميزة النسبية . غير أننا نستطيع أن ننظر الى الميزة النسبية أو النفقة النسبية من ناحية أخرى . ويتضح ذلك من المثال الآتي :

البرازيل :

٦٠ ساعة عمل تنتج ٣٠ وحدة قمح أو ٣٠ وحدة قطن

مصر :

٦٠ ساعة عمل تنتج ١٠ وحدات قمح أو ١٥ وحدة قطن

نحن نعرف أن البرازيل تتمتع بميزة نسبية في القمح ، وان مصر تتمتع بميزة نسبية في القطن . وقد وصلنا الى ذلك بقسمة النفقة المطلقة للقمح على النفقة المطلقة للقطن في البرازيل . ثم كررنا نفس العملية بالنسبة لمصر . ومن مقارنة الاثنين أمكننا تحديد الميزة النسبية .

يلاحظ في هذا المثال أن النفقة المطلقة في البرازيل ومصر هي :

	النفقة المطلقة لوحدة من القمح (بالساعات)	النفقة المطلقة لوحدة من القطن (بالساعات)
البرازيل	٢	٢
مصر	٦	٤

اذا قسمنا النفقة المطلقة لوحدة القمح في البرازيل على النفقة المطلقة لوحدة من نفس السلعة في البلد الأخرى نجد أنها تساوي :

$٢/٦$ أي $١/٣$ وهذا يعني أن النفقة المطلقة لوحدة من القمح في البرازيل تساوي ثلث نفقتها في مصر . وليس ذلك الا تعبيرا عن الحقيقة التي سبقت الاشارة اليها وهي أن انتاجية البرازيل في هذه السلعة ثلاثة أمثال انتاجية مصر

بأجراء نفس المقارنة على القطن نجد أن النسبة بين النفقة المطلقة لهذه السلعة في البرازيل وبين نفقتها في مصر تساوي $٢/٤$ أي $١/٢$. وليس ذلك الا تعبيرا عن الحقيقة السابقة وهي أن انتاجية البرازيل في هذه السلعة ضعف انتاجية مصر .

يمكن اذن أن نضع العلاقة بين السلعتين في الصورة الآتية :

$$\frac{\text{النفقة الحقيقية للقمح في البرازيل}}{\text{النفقة الحقيقية للقمح في مصر}} < \frac{\text{النفقة الحقيقية للقطن في البرازيل}}{\text{النفقة الحقيقية للقطن في مصر}} \quad \text{العلاقة (١)}$$

ونخلص من ذلك بأنه اذا كانت البرازيل تتمتع بميزة نسبية في القمح فان

النسبة بين النفقة المطلقة لهذه السلعة بها والنفقة المطلقة لها في مصر تكون أصغر من النسبة بين النفقة المطلقة للقطن في البرازيل والنفقة المطلقة لنفس السلعة في مصر .

ويصدق ذلك بالنسبة لمصر . فان مصر في هذا المثال تتمتع بميزة نسبية في القطن لذلك فاننا نجد أن :

$$\text{العلاقة(٢)} \quad \frac{\text{النفقة الحقيقية للقمح في مصر}}{\text{النفقة الحقيقية للقمح في البرازيل}} > \frac{\text{النفقة الحقيقية للقطن في مصر}}{\text{النفقة الحقيقية للقطن في البرازيل}}$$

وتتضح صحة العلاقة (٢) من المثال السابق حيث أن :

النفقة المطلقـــة للقطـــن في مصر= ٤

النفقة المطلقـــة للقطن في البرازيـــــل= ٢

النقـــة المطلقـــة للقمح في مصر= ٦

النفقة المطلقة للقمح في البرازيـــل = ٢

وترى من ذلك أن $\frac{٦}{٢} > \frac{٤}{٢}$

ويمكن أن نستخلص (٢) من العلاقة (١) دون حاجة الى الرجوع الى المثال السابق .

أقسم (واحد صحيح) على كل من طرفي العلاقة (١)

يلزم من ذلك أن :

$$\frac{\text{النفقة الحقيقية للقطن في مصر}}{\text{النفقة الحقيقية للقطن في البرازيل}} < \frac{\text{النفقة الحقيقية للقمح في مصر}}{\text{النفقة الحقيقية للقمح في البرازيل}}$$

ويمكن أن نضع هذه العلاقة في الصورة الآتية :

النفقة الحقيقية للقطن في مصر / النفقة الحقيقية للقطن في البرازيل > النفقة الحقيقية للقمح في مصر / النفقة الحقيقية للقمح في البرازيل

وهذه هي العلاقة (٢)

يمكن اذن أن نعمم هذا المعيار فنقول : اذا كان لدينا بلدان (١) ، (٢) وسلعتان أ ، ب ورمزنا للنفقة الحقيقية للسلعتين على الوجه الآتي :

النفقة الحقيقية للسلعة أ في البلد (١) اَ

النفقة الحقيقية للسلعة أ في البلد (٢) اً

النفقة الحقيقية للسلعة ب في البلد (١) بَ

النفقة الحقيقية للسلعة ب في البلد (٢) بً

ووجدنا أن : أَ / أً > بَ / بً

فان معنى ذلك أن البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ ، وأن البلد (٢) تتمتع بميزة نسبية في السلعة ب

أما اذا وجدنا أن : أَ / أً < بَ / بً

أى أن : بَ / بً > أَ / أً

فان معنى ذلك أن البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة ب ، وأن البلد (٢) تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ .

واذا وجدنا أن : أَ / أً = بَ / بً

فان معنى ذلك أن النفقات النسبية متساوية في البلدين ، ولا محل لقيام التجارة بينهما .

ننتقل الآن الى افتراض أن البلدين (١) ، (٢) تنتجان السلع أ ، ب ، ج ، د ، ه :

البلد (١)

١٢٠ ساعة عمل تنتج :

٦٠ أ أو ٤٠ ب أو ٣٠ ج أو ٢٤ د أو ٢٠ ه

البلد (٢)

١٢٠ ساعة عمل تنتج :

٢٠ أ أو ٢٤ ب أو ٣٠ ج أو ٤٠ د أو ٦٠ ه

معنى ذلك أن النفقة الحقيقة لكل سلعة في البلدين هي :

البلد (١)

النفقة الحقيقية لكل وحدة بالساعات

السلعة	(أ)	٢	السلعة	(د)	٥
السلعة	(ب)	٣	السلعة	(ه)	٦
السلعة	(ج)	٤			

البلد ٢

النفقة الحقيقية لكل وحدة بالساعات

السلعة	(أ)	٦	السلعة	(د)	٣
السلعة	(ب)	٥	السلعة	(ه)	٢
السلعة	(ج)	٤			

وترى من ذلك أن النفقة الحقيقية لكل وحدة في البلد (١) تتدرج في الارتفاع من أ الى هـ . فهي أقل ما يمكن في أ وأعلا ما يمكن في هـ . واذن قبل قيام التجارة بين البلدين نجد أن السلعة أ أرخص سلعة في البلد (١) وتليها ب ثم جـ .. الخ وتكون الأثمان النسبية في البلد (١) قبل قيام التجارة :

٦٠ أ = ٤٠ ب = ٣٠ جـ = ٢٤ د = ٢٠ هـ

أما في البلد (٢) فان النفقة الحقيقة تتدرج في الانخفاض من أ الى هـ .

فهي أعلا ما يمكن في أ وأقل ما يمكن في هـ . واذن قبل قيام التجارة بين البلدين نجد أن السلعة هـ أرخص سلعة في البلد (٢) وتليها د ثم جـ .. الخ . وتكون الأثمان النسبية في البلد (٢) قبل قيام التجارة :

٢٠ أ = ٢٤ ب = ٣٠ جـ = ٤٠ د = ٦٠ هـ

هل نستطيع في ضوء هذه المعلومات أن نحدد ما تصدره كل بلد الى الأخرى من بين هذه السلع المختلفة ؟ اذا نظرنا الى العلاقة بين النفقات المطلقة لكل سلعة في البلدين نجد أن :

النسبة بين النفقة المطلقة في البلد (١)
إلى النفقة المطاقة في البلد (٢)

السلعة	(أ)	٢ : ٦		السلعة	(د)	٥ : ٣
السلعة	(ب)	٣ : ٥		السلعة	(هـ)	٦ : ٢
السلعة	(جـ)	٤ : ٤				

وترى أن النسبة فيما يتعلق بالسلعة أ أصغر من النسبة فيما يتعلق بالسلعة ب وهذه أصغر من النسبة فيما يتعلق بالسلعة جـ وهكذا الى أن تبلغ النسبة أعلاها في السلعة هـ . وعلى ذلك نستطيع أن نضع العلاقة بين النفقات المطلقة لكل سلعة في الصورة الآتية :

(ونحن نلتزم نفس الرموز السابقة . فالرمز أَ يعني النفقة المطلقة للسلعة أ في البلد (١) والرمز دً مثلا يعني النفقة المطلقة للسلعة د في البلد (٢) وهكذا)

$$\frac{\text{ه}'}{\text{ه}''} > \frac{\text{د}'}{\text{د}''} > \frac{\text{ج}'}{\text{ج}''} > \frac{\text{ب}'}{\text{ب}''} > \frac{\text{أ}'}{\text{أ}''}$$

اذا أخذنا هذه السلع في أزواج لتحديد الميزة النسبية لكل بلد في كل زوج على انفراد فاننا نجد لدينا عشرة أزواج :

السلعة أ والسلعة ب
السلعة أ والسلعة جـ
السلعة أ والسلعة د
السلعة أ والسلعة هـ
السلعة ب والسلعة جـ
السلعة ب والسلعة د
السلعة ب والسلعة هـ
السلعة جـ والسلعة د
السلعة جـ والسلعة هـ
السلعة د والسلعة هـ

في العلاقة بين أ ، ب نجد أن : $\frac{\text{ب}'}{\text{ب}''} > \frac{\text{أ}'}{\text{أ}''}$

أي أن البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ وتتمتع البلد (٢) بميزة نسبية في السلعة ب .

بعبارة أخرى اذا افترضنا اقتصار العلاقة على هاتين السلعتين فقط لصدرت البلد (١) السلعة أ الى البلد (٢) ، وصدرت البلد (٢) السلعة ب الى البلد (١)

ونحن نستطيع أن نحدد السلعة المصدرة لكل بلد في كل فرض من هذه الفروض العشرة .

السلعة أ ، ب	البلد (١) تصدر أ	والبلد (٢) تصدر ب
السلعة أ ، جـ	البلد (١) تصدر أ	والبلد (٢) تصدر جـ

السلعة أ ، د	البلد (١) تصدر أ	والبلد (٢) تصدر د
السلعة أ ، هـ	البلد (١) تصدر أ	والبلد (٢) تصدر هـ
السلعة ب ، جـ	البلد (١) تصدر ب	والبلد (٢) تصدر جـ
السلعة ب ، د	البلد (١) تصدر ب	والبلد (٢) تصدر د
السلعة ب ، هـ	البلد (١) تصدر ب	والبلد (٢) تصدر هـ
السلعة جـ ، د	البلد (١) تصدر جـ	والبلد (٢) تصدر د
السلعة جـ ، هـ	البلد (١) تصدر جـ	والبلد (٢) تصدر هـ
السلعة د ، هـ	البلد (١) تصدر د	والبلد (٢) تصدر هـ

وترى من ذلك أن :

السلعة أ تظهر في صادرات البلد (١) في أربعة فروض ولا تظهر في وارداتها أبدا

السلعة ب تظهر في صادرات البلد (١) في ثلاثة فروض وتظهر في وارداتها في فرض واحد .

السلعة جـ تظهر في صادرات البلد (١) في فرضين وتظهر في وارداتهـا في فرضين .

السلعة د تظهر في صادرات البلد (١) في فرض واحد وتظهر في وارداتها في ثلاثة فروض .

السلعة هـ لا تظهر في صادرات البلد (١) أبداً وتظهر في وارداتها في أربعة فروض .

وترى أيضاً بالنسبة للبلد (٢) أن :

السلعة أ لا تظهر في صادرات البلد (٢) أبداً وتظهر في وارداتها في أربعة فروض .

السلعة ب تظهر في صادرات البلد (٢) في فرض واحد ، وتظهر في وارداتها في ثلاثة فروض .

السلعة جـ تظهر في صادرات البلد (٢) في فرضين ، وتظهر في وارداتها في فرضين .

السلعة د تظهر في صادرات البلد (٢) في ثلاثة فروض ، وتظهر في وارداتها في فرض واحد .

السلعة هـ تظهر في صادرات البلد (٢) في أربعة فروض ، ولا تظهر في وارداتها أبدا .

واذن يمكن أن نميز بين السلعتين أ ، هـ من ناحية ، وبين باقي السلع من ناحية أخرى . السلعة أ ، وهي التي تتمتع فيها البلد (١) بأكثر ميزة نسبية ، تظهر دائماً في صادرات البلد (١) ولا تظهر في وارداتها أبداً . والسلعة هـ ، وهي التي تتمتع فيها البلد (٢) بأكبر ميزة نسبية تظهر دائماً في صادرات البلد (٢) ولا تظهر في وارداتها أبدا .

أما السلع ب ، جـ ، د فهي تظهر في بعض الفروض في صادرات احدى البلدين ، وتظهر في بعض الفروض الأخرى في وارداتها .

ونخلص من ذلك بالقاعدة الآتية :

اذا قامت علاقة تجارية بين البلدين (١) ، (٢) فان كل بلد تصدر تلك السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية . فالبلد (١) تصدر السلعة أ ، والبلد (٢) تصدر السلعة هـ . أما السلع الأخرى التي تقع بين الطرفين ، فقد تظهر في صادرات أي البلدين أو وارداتها ، تبعاً للعلاقة بين مستوى الأجور في البلدين [1]

---

(١) أنظر F. Graham. The theorfy of International Values Re-Examined Quart. Jour. Econ. 1923.

العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين :

رأينا عند بحث الفرض الخاص بساعتين فقط ، أن العلاقة بين مستوى الأجور في البلدين تختلف قبل قيام التجارة عنها بعد قيام التجارة . فقبل قيام التجارة بين البلدين لا توجد أية رابطة بين أثمان السلع ، ومن ثم لا توجد أية رابطة بين مستوى الأجور فيهما . فقد يكون معدل الأجور في احدى البلدين أضعاف معدلها في الثانية ، وقد يساويه أو يساوي نصفه ولا معقب على ذلك . أما اذا قامت التجارة بين البلدين فلا بد من أن تقوم علاقةمعينة بينمستوى الأجور فيهما . هذه العلاقة تتحدد بالعلاقة بين مستوى انتاجية العمل في البلدين فاذا كانت انتاجية العمل تتفاوت من سلعة الى أخرى ، كان معنى ذلك وجود حد أقصى وحد أدنى لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين معدل الأجور . اذا تجاوزت النسبة بين الأجور حديها المعينين أدى ذلك الى وقوع احدى البلدين في فائض ، والأخرى في عجز ، مما يدفع النسبة بين الأجور الى منطقتها المعينة .

ويصدق ذلك بحذافيره على الفرض الخاص بأكثر من سلعتين . ففي المثال السابق نجد أن :

البلد (١) :

١٢٠ ساعة عمل تنتج

٦٠ أ او ٤٠ ب أو ٣٠ جـ أو ٢٤ د أو ٢٠ هـ

البلد (٢) :

١٢٠ ساعة عمل تنتج

٢٠ أ او ٤٠ ب أو ٣٠ جـ أو ٤٠ د أو ٦٠ هـ

وترى من ذلك أن البلد (١) تتفوق على البلد (٢) في انتاج السلعتين أ ، ب

وان الحد الأقصى لتفوقها يتمثل في السلعة ، أحيث تبلغ انتاجية العمل في البلد (١) ثلاثة أمثال انتاجيته في البلد (٢) .

وترى أيضاً أن البلد (٢) تتفوق على البلد (١) في انتاج السلعتين هـ ، د ، وان الحد الأقصى لتفوقها يتمثل في السلعة هـ ، حيث تبلغ انتاجية العمل في البلد (٢) ثلاثة أمثال انتاجيته في البلد (١) .

أما في السلعة جـ فان البلدين متساويان في الانتاجية .

وهذا شبيه بالفرض الخامس من المبحث السابق حيث تتفوق احدى البلدين على الأخرى في سلعة ، وتتفوق البلد الأخرى في الثانية . ومعنى ذلك أن التوازن ممكن في العلاقات التجارية بين البلدين سواء كانت الأجور في البلد (١) أعلا منها (٢) أو العكس . غير أن هناك حد أقصى لما يمكن أن يكون عليه التفاوت في في الأجور بين البلدين . ونحن نرى أن انتاجية العمل في البلد (١) ثلاثة أمثال انتاجية العمل في البلد (٢) في السلعة أ وأن انتاجية العمل في البلد (٢) ثلاثة أمثال انتاجية العمل في البلد (١) في السلعة هـ . هذا هو الحد الأقصى للتفاوت بين انتاجية العمل في البلدين . وعلى ذلك يجوز أن يكون معدل الأجور في البلد (٢) أعلا من معدل الأجور في البلد (١) بشرط ألا يبلغ ثلاثة أمثاله . ويجوز بالمثل أن يكون معدل الأجور في البلد (١) أعلا منه في البلد (٢) بشرط ألا يبلغ ثلاثة أمثاله .

فاذا كان معدل الأجور في البلد (١) الى معدل الأجور في البلد (٢) أكبر من ثلاثة ، أدى ذلك الى جعل أثمان السلع جميعها أعلا في (١) منها في (٢) . ومن ثم تقع البلد (١) في حالة عجز ، وتقع الثانية في حالة فائض . وهذا يؤدي الى خروج الذهب من البلد (١) الى البلد (٢) ، مما يخفض الأثمان ومعدل الأجور في الأولى ، ويرفعها في الثانية ، على النحو الذي يعود بالعلاقة بين معدل الأجور الى المنطقة المعينة بالعلاقة بين انتاجية العمل في البلدين .

واذا كان معدل الأجور في البلد (١) الى معدل الأجور في البلد (٢) يقع

تماما على الحد الأقصى ، أدى ذلك الى جعل أثمان السلع ب ، ج ، د ، ه أعلا في (١) منها في (٢) ، ويكون ثمن أ متساو في البلدين . ومن ثم تقع الأولى في حالة عجز ، والثانية في حالة فائض ، مما يدفع العلاقة بين معدل الأجور الى المنطقة المعينة .

ويحدث عكس ذلك تماماً اذا كان معدل الأجور في (٢) إلى معدل الأجور في (١) يجاوز أو يساوي ٣ . في هذه الحالة تقع البلد (٢) في حالة عجز ، والبلد (١) في حالة فائض . وهذا يخفض الأثمان والأجور في الأولى ، ويرفعهما في الثانية على النحو الذي يدفع العلاقة بين معدل الأجور إلى المنطقة المعينة .

ويكون التوازن ممكناً في حدود هذه الدائرة الواسعة . فاذا كانت الأجور متساوية في البلدين ، أو كانت في احداهما أعلا منها في الثانية دون أن تبلغ ثلاثة أمثالها ، فاننا نجد أن أثمان بعض السلع منخفضة في احدى البلدين ، وأثمان بعض السلع الأخرى منخفضة في البلد الثانية ، مما يجعل التوازن ممكناً في العلاقة بينهما ، حيث تجد كل منهما ما تصدره للأخرى .

وظاهر أنه في داخل المنطقة المعينة كلما تناقصت النسبة بين معدل الأجور في (١) إلى معدل الأجور في (٢) زادت السلع التي يمكن تصديرها من الأولى إلى الثانية . وعلى ذلك يمكن أن تكون النسبة بين الأجور في (١) والاجور في (٢) على مقربة من الحد الأقصى ، بحيث لا تجد البلد (١) الا السلعة أ لتصديرها وتستورد السلع ب،ح، د،ه . فاذا قلت النسبة بعض الشيء ظهرت السلعة ب في قائمة صادرات (١) إلى جانب السلعة أ . وهكذا إلى أن نصل على مقربة من الحد الأدنى للنسبة بين الأجور في (١) والأجور في (٢) حيث تستطيع (١) أن تصدر السلع أ ، ب ، ح ، د ولا تجد (٢) الا السلعة ه لتصديرها .

وفي المثال السابق نجد أنه اذا كان معدل الأجور في (١) ٢٠ قرشا في الساعة ومعدل الأجور في (٢) ١٠ قروش في الساعة ، فان البلد (١) لا تجد الا السلعة أ لتصديرها وتستورد السلع ب ، ح ، د ، ه . ويصدق ذلك كلما كانت نسبة

الأجور في (١) إلى نسبة الأجور في (٢) تزيد عن الضعف دون أن تبلغ الثلاثة أمثال .

فاذا انخفضت النسبة بين الأجور في البلدين بأن أصبح معدل الأجور في (١) ١٥ قرشا ومعدل الأجور في (٢) عشرة قروش فان البلد (١) تستطيع أن تصدر السلعتين أ ، ب ، وتستمر في استيراد السلع حـ ، د ، هـ .

واذا استمرت النسبة في الانخفاض بأن تساوت الأجور في البلدين فأصبحت عشرة قروش في كل منهما ، فان البلد (١) تستطيع تصدير السلعتين أ ، ب ، وتستورد السلعتين د ، هـ فقط . أما السلعة حـ فان ثمنها يصبح متساوياً في البلدين . ومن ثم فهي تختفي من صادرات (٢) أي واردات (١) . ويلاحظ أنه في حالة تساوي الأجور في البلدين فان تحديد ما يصدر وما يستورد يكون منوطاً بمستوى النفقة المطلقة . فالنفقة المطلقة للسلعتين أ ، ب أقل في البلد (١) من البلد (٢) ومن ثم فهما يصدران من الأولى إلى الثانية . والنفقة المطلقة للسلعتين د ، هـ أقل في البلد (٢) من البلد (١) لذلك فهما يصدران من الأولى إلى الثانية . والنفقة المطلقة للسلعة حـ متساوية في البلدين . لذلك فهي لا تصدر ولا تستورد . وهذا هو الفرض الذي تلتقي فيه نظرية ريكاردو في النفقات النسبية مع نظرية آدم سميث في التجارة الدولية . أما حيث يتفاوت مستوى الأجور فان التفاوت بين النفقات المطلقة لكل سلعة على انفراد لا يصلح معياراً لتحديد ما اذا كانت تصدر أم تستورد . فقد تكون النفقة المطلقة لأحد السلع في البلد (١) أقل منها في البلد (٢) ومع ذلك يكون ثمنها مرتفعاً في الأولى عنه في الثانية . ويصدق ذلك على السلعة ب عند ما كان معدل الأجور عشرين قرشا في البلد (١) وعشرة قروش في البلد (٢) .

واذا استمرت النسبة في الانخفاض بأن أصبحت الأجور في البلد (١) عشرة قروش ، وفي البلد (٢) خمسة عشر قرشاً ، فان البلد (١) تستطيع أن تضيف السلعة حـ إلى السلعتين أ ، ب في قائمة صادراتها ، ولا تستورد الا السلعتين د ، هـ .

فاذا بلغت النسبة في انخفاضها إلى أن أصبحت عشرة قروش في البلد (١) وعشرين قرشا في البلد (٢) ، فان البلد (١) تستطيع تصدير السلع أ ، ب ، حـ ، د ولا تجد البلد (٢) الا السلعة هـ لتصديرها .

ونرى من ذلك أنه طالما أن النسبة بين معدل الأجور تقع داخل المنطقة المباحة ، فان السلعة أ تكون قطعاً من صادرات البلد (١) ولا يمكن أن تكون من وارداتها ، وذلك مهما زادت النسبة بين معدل الأجور في البلد (٢) بشرط ألا تبلغ ثلاثة أمثالها . وترى أيضاً أن السلعة هـ تكون قطعاً من صادرات البلد (٢) ولا يمكن أن تكون من وارداتها ، وذلك مهما زادت النسبة بين معدل الأجور في البلد (٢) إلى معدلها في البلد (١) بشرط ألا تبلغ ثلاثة أمثالها . أما السلع ب ، حـ ، د فقد تكون من صادرات أي البلدين أو وارداتهما تبعاً للعلاقة بين مستوى الأجور في البلدين . وهكذا تتفق النتيجة التي نصل اليها في ضوء نظام يقوم على النقود مع النتيجة التي نصل اليها في ضوء نظام يقوم على المقايضة .

بعبارة أخرى اذا تعددت السلع بحيث تجاوزت أكثر من ساعتين فاننا لا نستطيع أن نحدد ما يصدر وما يستورد بالنسبة لكل بلد من مجرد النظر إلى مستوى النفقات الحقيقية وكل ما يمكن أن نصل اليه بناء على مقارنة النفقات الحقيقية هو أن كل دولة تصدر السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية . أما ما عدا ذلك من السلع الواقعة بين الطرفين فلا بد من أن نعرف العلاقة بين مستوى الأجور النقدية ، فضلا عن معرفتنا للنفقات الحقيقية المطلقة . اذا عرفنا الاثنين (النفقات الحقيقية ومستوى الأجور في البلدين) أمكننا أن نحدد مستوى أثمان السلع ، وبالتالي أمكننا أن نحدد ما يصدر وما يستورد بالنسبة لكل بلد .

ولكن ليس معنى ذلك أن أي مستوى للأجور في البلدين يحقق التوازن في العلاقة بينهما طالما أن العلاقة بين الأجور تقع في المنطقة المباحة . كل ما نقوله هو أنه اذا كانت العلاقة بين معدل الأجور تقع بين الحدين الأقصى والأدنى ،

فان التوازن يكون ممكناً ولكنه لا يكون حتمياً . ذلك أنه توجد عدة معدلات ممكنة تقع جميعها في المنطقة بين الحدين الأقصى والأدنى . ومن بين هذه المعدلات المختلفة يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين ما تصدره كل بلد وما تستورده . وهذا هو المعدل الذي يستقر عليه التوازن النهائي .

واذن فان العلاقة بين معدل الأجور في البلدين لا بد أن تحقق شرطين لكي نصل إلى حالة التوازن .

أولا – يجب أن تقع بين الحدين الأقصى والأدنى المرسومين بالعلاقة بين انتاجية العمل في البلدين .

ثانياً – يجب أن يكون طلب كل من البلدين على سلع الاخرى ، بناء على هذه العلاقة على النحو الذي يحقق التعادل بين ما تصدره كل بلد وما تستورده .

اذا بدأت العلاقة بين معدل الأجور في المثال السابق بأن كانت ٢٠ قرشا في البلد (١) وعشرة قروش في البلد (٢) ، فان الأولى تستطيع أن تصدر السلعة أ فقط . والثانية تستطيع أن تصدر السلع ب ، ج ، د ، هـ . وقد نجد في هذه الحالة أن طلب الأولى على سلع الثانية يجاوز بكثير طلب الثانية على سلع الأولى . أي أن البلد (١) تكون في حالة عجز وتكون البلد (٢) في حالة فائض . ومن ثم يتدفق الذهب من الأولى إلى الثانية على النحو الذي يخفض مستوى الأثمان والأجور في البلد (١) ويرفعهما في البلد (٢) . اذا بلغ هذا الانخفاض والارتفاع في الأجور الحد المطلوب ، فاننا نجد أن السلعة ب تنتقل من طائفة السلع المستوردة إلى طائفة السلع المصدرة بالنسبة للبلد (١) . وهذا يقلل من مقدار العجز في ميزانها التجاري. اذا بقي هناك عجز رغم ذلك، فلا مناص من أن تقبل البلد (١) انخفاضاً جديداً في أثمانها ومعدل الأجور بها ، وهكذا إلى أن نصل إلى هذا المعدل الذي يحقق التعادل بين قيمة ما تصدره كل بلد وقيمة ما تستورده . وقد نصل إلى هذا المعدل عندما تنخفض الأجور إلى عشرة قروش في البلد (١) وترتفع إلى خمسة عشر قرشا في البلد (٢) . وفي هذه الحالة تصدر

البلد (١) ، كما رأينا ، السلع أ ، ب ، ج وتصدر البلد (٢) السلع د ، ه ،وتكون قيمة ما تصدره كل بلد من هذه السلع تعادل قيمة ما تستورده .

الاتفاق بين فرض السلع المتعددة ونظرية النفقات النسبية :

أوضحنا فيما تقدم الطريقة Mechanism التي يتم بها تحديد ما تصدره كل بلد وما تستورده من بين سلع متعددة ، وأثبتنا أن العلاقة بين مستوى الأجور في البلد لا يمكن أن تجاوز حداً معيناً ، ولا أن تنزل عن حد معين ، وأن هذين الحدين يتوقفان على العلاقة بين انتاجية العمل في البلدين . وقلنا انه اذا كانت العلاقة بين الأجور تقع بين الحدين الأقصى والأدنى أمكننا أن نحدد ما يصدر وما يستورد بالنسبة لكل بلد . وبينا أن العلاقة النهائية بين معدل الأجور تتوقف على طلب كل من البلدين على سلع الاخرى ، وأن هناك معدلا فريداً من بين عدة معدلات ممكنة هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات كل بلد واردا تها .

بقي علينا أن نثبت أنه ليس في كل ذلك ما يتعارض مع ما تقتضيه نظرية النفقات النسبية ولا يتحقق ذلك الا اذا بينا أن البلد تتمتع بميزة نسبية في كل سلعة تصدرها بالنسبة لكل سلعة تستوردها .

افترض أن معدل الأجور قد استقر على عشرة قروش في البلد (١) ، وخمسة عشر قرشا في البلد (٢) ، وأن الأولى تصدر للثانية السلع أ ، ب ، ج وتستورد منها السلع د ، ه ، وأن هذا المعدل هو الذي يحقق التعادل بين ما تصدره كل بلد وما تستورده .

لاثبات الاتفاق بين هذا الوضع وبين نظرية النفقات النسبية ، نتخير أية سلعة تصدرها البلد (١) ولتكن السلعة ج ، ونتخير أية سلعة تستوردها ولتكن السلعة د .

السلعة ج تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢)

∴ ثمن السلعة جـ في البلد (١) < ثمن السلعة جـ في البلد (٢) .

ولكن ثمن السلعة جـ في البلد (١) = النفقة النقدية لانتاج السلعة جـ في البلد (١)

وثمن السلعة جـ في البلد (٢) = النفقة النقدية لانتاج السلعة جـ في البلد (٢)

(ويلزم ذلك من أننا نفترض عنصر انتاج واحد ، ونفترض المنافسةالكاملة) بالتعويض نحصل على :

النفقة النقدية للسلعة جـ في البلد (١) < النفقة النقدية للسلعة جـ في البلد (٢).
ولكن النفقة النقدية لانتاج السلعة = النفقة الحقيقية × معدل الأجور .

$$\therefore \text{حـَ} \times \text{عَ} < \text{حـً} \times \text{عً}$$

حيث ترمز جـَ للنفقة الحقيقية لانتاج جـ في البلد (١)

وترمز عَ لمعدل الأجور في البلد (١)

وكذلك الحال بالنسبة للرمزين جـً ، عً

اقسم كلا من طرفي العلاقة على جـً عَ

$$\therefore \frac{\text{حـَ}}{\text{حـً}} < \frac{\text{عً}}{\text{عَ}}$$

أو أن : $\dfrac{\text{النفقة الحقيقية لانتاج حـ في البلد (١)}}{\text{النفقة الحقيقية لانتاج حـ في البلد (٢)}} < \dfrac{\text{معدل الأجور في البلد(٢}}{\text{معدل الأجور في البلد(١}}$

ومعنى ذلك أنه اذا ما كانت النفقة الحقيقية لانتاج السلعة جـ في البلد (١) تساوي نفقة انتاجها في البلد (٢) ، فانه يلزم لكي تصدر هذه السلعة من (١) إلى (٢) أن يكون معدل الأجور في (٢) أكبر منه في (١) . واذا كان معدل الأجور واحداً في البلدين ، فانه لكي تصدر هذه السلعة من البلد (١) إلى

البلد (٢) أن تكون نفقتها الحقيقية في (١) أقل من نفقتها الحقيقية في (٢) .

هذا بالنسبة للسلعة جـ التي تصدر من (١) إلى (٢) . أما السلعة د وهي التي تستوردها البلد (١) فان :

ثمن السلعة د في البلد (١) > ثمن السلعة د في البلد (٢)

ونستطيع باتباع نفس الخطوات السابقة أن نصل إلى اثبات أن :

∴ (د') / (د'') < (ع'') / (ع')

أو أن : (النفقة الحقيقية لانتاج د في البلد (١)) / (النفقة الحقيقية لانتاج د في البلد (٢)) < (معدل الأجور في البلد (٢)) / (معدل الاجور في البلد (١))

ومعى ذلك أنه اذا كانت النفقة الحقيقية لانتاج السلعة د في البلد (١) تساوي نفقة انتاجها في البلد (٢) ، فانه يلزم لكي تصدر هذه السلعة من (٢) إلى (١) أن يكون معدل الأجور في (٢) أقل منه في (١) . واذا كان معدل الأجور متساوياً في البلدين ، فانه يلزم لكي تصدر هذه السلعة من البلد (٢) إلى البلد (١) أن تكون نفقتها الحقيقية في (١) أكبر من نفقتها الحقيقية في (٢) .

العلاقة الأولى تصدق على كل سلعة تصدرها البلد (١) ، والعلاقة الثانية تصدق على كل سلعة تستوردها هذه البلد .

ويؤخذ من العلاقتين السابقتين .

(النفقة الحقيقية لانتاج حـ في البلد (١)) / (النفقة الحقيقية لانتاج حـ في البلد (٢)) > (معدل الأجور في (٢)) / (معدل الاجور في (١))

> (النفقة الحقيقية لانتاج د في (١)) / (النفقة الحقيقية لانتاج د في (٢))

$$\therefore\quad \frac{\text{النفقة الحقيقية لانتاج حـ في (١)}}{\text{النفقة الحقيقية لانتاج حـ في (٢)}} < \frac{\text{النفقة الحقيقية لانتاج د في (١)}}{\text{النفقة الحقيقية لانتاج د في (٢)}}$$

أو ان :

$$\frac{\text{حـ}'}{\text{حـ}''} < \frac{\text{د}'}{\text{د}''}$$

ومعى ذلك ، كما رأينا أن البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة ج وأن البلد (٢) تتمتع بميزة نسبية في السلعة د . وحيث أن السلعة ج تمثل أية سلعة تصدرها البلد (١) ، والسلعة د تمثل أية سلعة تستوردها البلد (١) ، فان معى ذلك أن كل بلد تتمتع بميزة نسبية في كل سلعة تصدرها بالنسبة لكل ساعة تستوردها . وهذا هو مقتضى نظرية النفقات النسبية .

الفصل الخامس عشر

افتراض أكثر من بلدين

كيف عولجت المشكلة ؟

لم يعن رجال الصف الأول من أنصار نظرية النفقات النسبية بدراسة هـذا الافتراض دراسة وافية . ولعلنا نلتمس تفسيرا لذلك في عقيدتهم أن إدخال دولة ثالثة ورابعة على الفرض المبدئي من شأنه أن يعقد البحث تعقيدا كبيرا دون أن يلقي ضوءا جديدا على أية ناحية من نواحي النظرية . ولا تزال هذه هي الفكرة السائدة عند بعض الكتاب في الوقت الحاضر . ومن ثم فنحن لا نرى أثرا لتلك المشكلة عند هابرلر في كتابه عن التجارة الدولية .

ومع ذلك فقد تعرض عدد من الكتاب لدراسة المشكلة . ومن هؤلاء جون ستيوارت ميل وباستابل وجراهام

والصفة العامة التي تميز هذه الكتابات جميعها — مع استثناء فاينر — أنها تستند إلى أمثلة حسابية وتحاول الوصول إلى قواعد عامة بناء على تلك الأمثلة . ومن هنا نجد تضاربا بين النتائج التي انتهت اليها . فمثلا يشير جون ستيوارت ميل إلى أن أدخال دولة ثالثة على العلاقة المبدئية التي افترضها بين انجلترا وألمانيا

يعود بالفائدة على انجلترا . وقد بين فاينر ان هذه القاعدة تصدق فقط في حق الأمثلة التي يضربها ميل ولكنها لا تصلح تعميما لوصف الأثر الذي يترتب على دخول دولة ثالثة . كذلك يشير كيرنس إلى أن تعدد البلاد الداخلة في علاقات تجارية من شأنه أن يضيق دائرة النفع الممكن من التجارة ، وقد بين فاينر أن هذه القاعدة غير صحيحة على اطلاقها . والواقع أنه من العسير أن نضع قواعد عامة بناء على أمثلة حسابية نفترضها . ويصدق ذلك بوجه خاص على المشكلة التي نحن بصددها . ذلك أن تعدد البلاد المختلفة وتعدد السلع محل التجارة ، يضاعف من عدد الاحتمالات . ومن ثم فان المثال الحسابي الذي تتصوره لا يعدو أن يكون وصفا لاحتمال واحد بين مئات أخرى ممكنة . والتعويل على قاعدة مستقاة من احتمال واحد ، يهمل عددا كبيرا من الاحتمالات التي قد تؤدي إلى نتائج مغايرة . ومن ثم فان التضارب الذي نلمسه بين بعض الكتاب انما يرجع إلى الصورة الجزئية التي تخيلها كل منهم .

جون ستيوارت ميل وتاوسيج :

افترض جون ستيوارت ميل أولا أن الوضع قبل بدء التجارة بين انجلترا وألمانيا كان على النحو الآتي :

انجلترا ١٠ منسوجات قطنية = ١٥ منسوجات كتانية

ألمانيا ١٠ منسوجات قطنية = ٢٠ منسوجات كتانية

وعلى ذلك تصدر انجلترا القطن إلى ألمانيا ، وتصدر ألمانيا الكتان إلى انجلترا ، ويستقر التبادل على أي معدل بين ١٥ ، ٢٠ كتان لكل ١٠ قطن من شأنه أن يحقق التعادل بين ما تصدره كل بلد وما تستورده ، وليكن :

١٠ قطن = ١٦ كتان

افترض ميل بعد ذلك دخول دولة ثالثة تتمتع أيضا بميزة نسبية في الكتان ،

بحيث لو قامت علاقة تجارية بينها وبين انجلترا فقط دون وجود ألمانيا ، فـــان التبادل يستقر على : ١٠ قطن = ١٧ كتان .

وفي هذه الحالة من الطبيعي أن انجلترا تتحول من ألمانيا إلى الدولة الثالثـــة حيث أنها تحصل على ثمن أحسن لمنسوجاتها القطنية . ولا حيلة لألمانيا الا بقبول التبادل مع انجلترا على أساس هذا المعدل الجديد . وبهذا يعود تدخل الدولة الثالثة على انجلترا بالفائدة . ويشير ميل إلى أن انجلترا تستفيد من وجود الدولة الثالثة حتى ولو لم تكن مستعدة لبيع كتانها بأرخص من ثمن ألمانيا . ذلك أن وجودها يعني وجود سوقين للمنسوجات الانجليزية بدلا من سوق واحدة . وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على المنسوجات الانجليزية مما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها بالنسبـــة للكتان . بل ان انجلترا تستفيد من دخول البلد الثالثة ولو يكن لديها ما تبيعـــه لانجلترا طالما أنها في حاجة إلى المنسوجات الانجليزية . ذلك أنها لا بد أن تصدر شيئا للعالم الخارجي للحصول على الثمن الذي تدفعه للمنسوجات الانجليزية . ولما كنا نفترض ثلاث بلاد فقط فهي تجد سوقها في ألمانيا . ومعنى ذلك أن تزيـــد واردات ألمانيا ، (وارداتها من انجلترا + وارداتها من البلد الثالثة) . هذه الزيادة في واردات ألمانيا بالنسبة لصادراتها تؤدي إلى انخفاض ثمن الكتان بالنسبة للقطن ، مما يعود بالفائدة على انجلترا [١] .

وظاهر وجه التكلف في هذا التحليل . فقد اختار ميل بلدا تتمتع بميـــزة نسبية في سلعة ألمانيا ، ولو أنه اختار بلدا تتمتع بميزة نسبية في سلعة انجلترا لأدى دخول البلد الثالثة إلى انزال الضرر بانجلترا . ويتضح ذلك لو أننا افترضنا أن البلد الثالثة من مصلحتها تصدير المنسوجات القطنية واستيراد الكتانية ، وأنها عرضت على ألمانيا

١٢ قطن = ١٦ كتان

---

(١) أنظر : J. S. Mill : Principles, Book III, Chap. XVIII.

ولا شك أننا في هذا الفرض نصل إلى نتيجة مغايرة للنتيجة التي وصل اليها ميل .

وليس ذلك هو وجه النقد الوحيد . فان دخول البلد الثالثة قد يقلب التخصص في انجلترا أو ألمانيا رأسا على عقب . اذا افترضنا أن العلاقة بين السلعتين في البلد الثالثة هي :

١٠ قطن = ٢٥ كتان

فان ألمانيا تجد من مصلحتها أن تنضم إلى انجلترا في انتاج المنسوجات القطنية . ويتم التبادل على أساس :

١٠ قطن = ٢٢ كتان مثلا

واذا افترضنا أن العلاقة بين السلعتين في البلد الثالثة هي :

١٠ قطن = ١٠ كتان

فان انجلترا تجد من مصلحتها أن تنضم إلى ألمانيا في انتاج المنسوجات الكتانية ويتم التبادل على أساس :

١٠ قطن = ١٢ كتان

وأخيرا فان من حق الباحث أن يتشكك في قيمة النتائج التي تستقي من فرض يقوم على ثلاث بلاد وسلعتين فقط . ذلك أنه من السهولة بمكان كبير أن نحدد الميزة النسبية لكل بلد في احدى السلعتين بالنسبة للأخرى بمقارنة انتاجية العمل في داخلها بمعدل التبادل الذي يعرض عليها . أما اذا تعددت السلع وتعددت البلاد في نفس الوقت فان تحديد الميزة النسبية يزداد صعوبة وتعقيدا . ولا مناص من أن نواجه المشكلة في صورتها القريبة من الحياة العملية للاستيثاق من سلامة النتائج التي وصلنا اليها في فروضنا المجردة .

وقد جرى تاوسيج مجرى جون ستيوارت ميل من حيث الاقتصار على

سلعتين فقط [1] ولكنه يتميز بمحاولته بيان الطريقة التي يتم بها التوازن ، وذلك بادخال النقود في الصورة وتعقب طلب كل بلد على سلع البلاد الأخرى . وقد استعرض تاوسيج صورتين :

الصورة الأولى :

الولايات المتحدة :

عشرة أيام عمل تنتج ٢٠ وحدة قمح أو ٢٠ وحدة منسوجات .

انجلترا :

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ قمح أو ١٥ منسوجات .

روسيا :

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ قمح أو ١٠ منسوجات

وظاهر من هذا المثال أنه في العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا تتساوى النفقات النسبية حيث يتم التبادل فيهما معا على أساس :

١٠ قمح = ١٠ قطن

أما في العلاقة بين أيهما وبين انجلترا ، فان النفقات النسبية مختلفة ، ومن مصلحة الولايات المتحدة وروسيا أن يتخصصا في القمح وأن يحصلا على المنسوجات من انجلترا .

ويعود التبادل بالفائدة على أساس أي معدل يقع بين ١٠ ، ١٥ منسوجات لكل عشر وحدات من القمح .

أما من حيث الأجور فان انتاجية العمل في الولايات المتحدة ضعف انتاجية

---

(١) انظر Taussig : International Trade; pp. 07-107.

العمل في روسيا . ومن ثم يلزم أن يكون مستوى الأجور في الأولى ضعف الثانية . أما معدل الأجور في انجلترا فانه يقع بين البلدين ، بحيث يكون أعلا من معدل الأجور في روسيا وأقل منه في الولايات المتحدة الامريكية . اذا افترضنا أن الاجور هي :

٢ دولار في الولايات المتحدة

١,٢٥ دولار في انجلترا

١ دولار في روسيا

فان الأثمان المطلقة تكون على الوضع الآتي :

	ثمن القمح بالدولارات	ثمن المنسوجات بالدولارات
الولايات المتحدة	١	١
انجلترا	١,٢٥	٠,٨٣
روسيا	١	١

وترى من ذلك أن ثمن القمح منخفض في الولايات المتحدة وروسيا عن انجلترا ، وأن ثمن المنسوجات منخفض في انجلترا عن البلدين الآخرين . ومن ثم تصدر انجلترا المنسوجات اليهما ، وتستورد منهما القمح . ويلاحظ أن أثمان السلع متساوية بين الولايات المتحدة وروسيا بحيث لا تقوم التجارة بينهما . وهذه النتيجة تتفق مع مقتضيات النفقات النسبية .

وفي هذه الحالة اذا كان طلب الولايات المتحدة وروسيا على المنسوجات الانجليزية يساوي في القيمة صادراتهما من القمح اليها ، يستقر التبادل على أساس :

١ دولار للوحدة من القمح

٨٣ , دولار للوحدة من المنسوجات .

ويكون معدل التبادل بين القمح والمنسوجات هو :

١٠ قمح = ١٢ منسوجات

أما اذا كان طلب الولايات المتحدة وروسيا على المنسوجات الانجليزية يزيد في القيمة عن صادراتهما من القمح اليها ، فان خروج الذهب منهما إلى انجلترا يؤدي إلى انخفاض الأثمان والأجور منهما ، وارتفاع الأثمان والأجور في انجلترا على النحو الذي يزيد من صادراتهما بعض الشيء ويقلل من وارداتهما بعض الشيء إلى أن يتحقق التوازن . ويكون معدل التبادل بين القمح والمنسوجات قد تغير ضد مصلحتهما ولمصلحة انجلترا . فاذا كان ثمن التوازن للسلعتين مثلا هو :

٠,٩٥ دولار للوحدة من القمح

٠,٩٠ دولار للوحدة من المنسوجات

فان معدل التبادل بين السلعتين يصبح :

١٠ قمح = ١٠,٥ منسوجات تقريبا

وهكذا يعود النفع الأكبر للتجارة على انجلترا ، والنفع الأقل على الولايات المتحدة وروسيا .

الصورة الثانية :

الولايات المتحدة :

عشرة أيام عمل تنتج ٢٠ قمح أو ٢٠ منسوجات

انجلترا :

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ قمح أو ١٥ منسوجات

ألمانيا :

عشرة أيام عمل تنتج ١٠ قمح أو ١٣ منسوجات

وترى من ذلك أن معدل التبادل يختلف في كل بلد عن الأخرى :

الولايات المتحدة	١٠ قمح = ١٠ منسوجات
انجلترا	١٠ قمح = ١٥ منسوجات
ألمانيا	١٠ قمح = ١٣ منسوجات

أما من حيث الميزات النسبية فنلاحظ أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في القمح سواء في علاقتها بانجلترا أو في علاقتها بألمانيا . وتتمتع انجلترا بميزة نسبية في المنسوجات سواء في علاقتها بالولايات المتحدة أو في علاقتها بألمانيا . أما ألمانيا فهي تتمتع بميزة نسبية في القمح في علاقتها بانجلترا ، وفي المنسوجات في علاقتها بالولايات المتحدة . ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تتخصص في القمح في أي الفروض ، وتتخصص انجلترا في المنسوجات في أي الفروض ، أما ألمانيا فهي تتخصص في القمح أو في المنسوجات وفقا لمعدل التبادل الذي يمكن أن يقع بين :

١٠ ، ١٥ منسوجات لكل عشر وحدات قمح

افترض ان معدل التبادل بين السلعتين استقر على أساس :

١٠ قمح = ١١ منسوجات

في هذه الحالة تتخصص انجلترا وألمانيا في المنسوجات ، وتتخصص الولايات المتحدة في القمح ، ويعود هذا التبادل بالفائدة عليها جميعا . وتستفيد انجلترا ٤ وحدات منسوجات عن كل ١٠ وحدات قمح تستوردها من الولايات المتحدة وتستفيد ألمانيا وحدتين . وتستفيد الولايات المتحدة وحدة واحدة عن كل عشر وحدات قمح تصدرها إلى انجلترا وألمانيا .

أما اذا كان معدل التبادل :

١٠ قمح = ١٤ منسوجات

في هذه الحالة تتخصص ألمانيا والولايات المتحدة في القمح ، وتتخصص انجلترا في المنسوجات . ويعود النفع الأكبر للتجارة على الولايات المتحدة حيث تستفيد ٤ وحدات منسوجات على كل ١٠ وحدات قمح تصدرها ، وتستفيد ألمانيا وحدة منسوجات عن كل ١٠ وحدات قمح تصدرها ، وتستفيد انجلترا وحدة منسوجات عن كل عشر وحدات قمح تستوردها من أي البلدين .

أما اذا كان معدل التبادل :

١٠ قمح = ١٣ منسوجات

في هذه الحالة تتخصص الولايات المتحدة في القمح ، وتتخصص انجلترا في المنسوجات ، ولا مصلحة لألمانيا في التخصص . أي أنها تخرج من نطاق التجارة ، ويقوم التبادل بين انجلترا والولايات المتحدة فقط .

بعد ذلك أدخل تاوسيج النقود على هذه الصورة . وبين أنه طالما ان العلاقة بين الأجور في البلاد الثلاثة تقع بين الحدود المرسومة بانتاجية العمل فيها ، فاننا سنجد أن الولايات المتحدة تصدر القمح دائما ، وأن انجلترا تصدر المنسوجات دائما ، وأن ألمانيا تصدر القمح أو المنسوجات ، أو تخرج كلية من نطاق التجارة تبعا للعلاقة بين الأجور ، أي تبعا للعلاقة بين طلب كل بلد على سلع الأخرى .

اذا أمعنا النظر في الصورتين اللتين استعرضهما تاوسيج نجد أن الصورة الأولى لا تخرج في جوهرها عن افتراض بلدين فقط . وذلك أننا نستطيع أن ننظر إلى الولايات المتحدة وروسيا على أنهما بلد واحد طالما أن معدل التبادل الداخلي يتساوى في البلدين . والدليل على ذلك أنه مهما كان معدل التبادل الدولي فان نوع التخصص لا بد أن يكون واحدا في البلدين . ولا يتصور أن تجد الولايات المتحدة من مصلحتها التخصص في القمح ، وتجد الأخرى من مصلحتها

التخصص في المنسوجات . أما الصورة الثانية فهي تمثل حقيقة ثلاثة بلاد . ولكنها لا تزال متأثرة بالطريقة التي عالج بها جون ستيوارت ميل مشكلة تعدد البلاد . وهي طريقة قاصرة عن أن تنير لنا السبيل في علاج تلك المشكلة . ولا مندوحة لنا عن أن نقترب من الواقع بعض الشيء ، وأن ننظر إلى المشكلة في اطار يتضمن أكثر من بلدين وأكثر من سلعتين ، ويقوم على النقود . أما الاقتصار على سلعتين فهو يتفادى المشكلات التي لا بد من مواجهتها في حالة تعدد البلاد الداخلة في علاقات تجارية .

باستابل وجراهام :

جمعنا في البند السابق بين جون ستيوارت ميل وتاوسيج لتشابه طريقتهما في علاج مشكلة تعدد البلاد . ونحن نجمع هنا بين باستابل وجراهام لنفس السبب : كلاهما بحث المسألة على أساس أكثر من بلدين وأكثر من سلعتين ، وكلاهما لم يحاول أن يدخل النقود في اطاره .

أما باستابل فقد حاول أن يبين أن ادخال بلد ثالث لا يغير القاعدة الجوهرية التي انتهى اليها في فروضه المبسطة ، وهي أن تخصص كل دولة في السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر يعود بالفائدة على كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية .

افترض باستابل ثلاث بلاد (١) ، (٢) ، (٣) وثلاث سلع أ ، ب ، جـ وأن معدل التبادل في كل بلد قبل قيام التجارة على الوجه الآتي :

البلـــد (١)

١٠ أ = ٢٠ ب = ١٠٠ جـ

البلـــد (٢)

١٠ أ = ١٥ ب = ٩٠ جـ

البلـــد (٣)

١٠ أ = ١٤ ب = ٨٠ ج

في هذه الحالة نستطيع أن نحدد الميزة النسبية لكل بلد في علاقتها بالأخرى . والطريقة التي نتبعها هنا لا تخرج في جوهرها عن الطريقة التي اتبعناها عنـــد افتراض بلدين وأكثر من سلعتين . فقد رأينا أننا نستطيع أن نحدد السلعة التي تتمتع فيها البلد بأكبر ميزة نسبية بترتيب العلاقة بين النفقات المطلقة لكل سلعة في البلدين ترتيبا تصاعديا . فاذا وجدنا مثلا أن :

$$\frac{اَ}{اً} < \frac{بَ}{بً} < \frac{جَ}{جً}$$ حيث ترمز اَ إلى النفقة الحقيقية للسلعة أ

في البلد (١) وترمز أً إلى النفقة الحقيقية للسلعة أ في البلد (٢) وهكذا بالنسبة لسائر الرموز ، فان معنى ذلك أن البلد (١) تتمتع بأكبر ميزة نسبية في السلعة أ . بعبارة أخرى فان السلعة التي تتمتع فيها البلد (١) بأكبر ميزة نسبية هي السلعة ذات أصغر كسر للنفقة الحقيقية . ولما كانت النفقة الحقيقية ليست الا مقلوب الانتاجية ، فان السلعة ذات أكبر ميزة نسبية هي السلعة ذات أكبر كسر للانتاجية .

وعلى ذلك ففي العلاقة بين البلد (١) والبلد (٢) في المثال الذي ضربـــه باستابل نجد أن كمية معينة من العمل تنتج في البلد (١)

١٠ أ أو ٢٠ ب أو ١٠٠ حـ

وتنتج في البلد (٢)

١٠ أ أو ١٥ ب أو ٩٠ حـ

وتستطيع بالنظر أن ترى أن مدى تفوق البلد (١) على البلد (٢) يبلـــغ أقصاه في السلعة ب أي أن :

$$\frac{\text{٢٠ ب}}{\text{١٥ ب}} > \frac{\text{١٠٠ ج}}{\text{٩٠ ج}} > \frac{\text{١٠ أ}}{\text{١٠ أ}}$$

ومن ثم فان البلد (١) — في علاقتها بالبلد (٢) — تتمتع بأكبر ميزة نسبية في السلعة ب . في العلاقة بين البلد (١) والبلد (٣) نجد أن :

$$\frac{\text{٢٠ ب}}{\text{١٤ ب}} > \frac{\text{١٠٠ ج}}{\text{٨٠ ج}} > \frac{\text{١٠ أ}}{\text{١٠ أ}}$$

ومن ثم فان البلد (١) — في علاقتها بالبلد (٣) — تتمتع بأكبر ميزة نسبية في السلعة ب . وعلى ذلك فان السلعة ب هي السلعة التي تتمتع فيها البلد (١) بأكبر ميزة نسبية في علاقتها بأي بلد أخرى .

ويمكن بالمثل أن نبين أن السلعة أ هي السلعة التي تتمتع فيها البلد (٣) بأكبر ميزة نسبية في علاقتها بأي بلد أخرى ذلك أنه في علاقة البلد (٣) بالبلد (١) نجد أن :

$$\frac{\text{١٠ أ}}{\text{١٠ أ}} > \frac{\text{٨٠ ج}}{\text{١٠٠ ج}} > \frac{\text{١٤ ب}}{\text{٢٠ ب}}$$

وفي علاقة البلد (٣) بالبلد (٢) نجد :

$$\frac{\text{١٠ أ}}{\text{١٠ أ}} > \frac{\text{١٤ ب}}{\text{١٥ ب}} > \frac{\text{٧٠ ج}}{\text{٩٠ ج}}$$

أما البلد (٢) فاننا نلاحظ أن السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية تختلف باختلاف البلد التي تدخل معها في علاقة تجارية . ففي علاقتها بالبلد (١) نجد أنها تتمتع بأكبر ميزة نسبية في السلعة أ ، وفي علاقتها بالبلد (٣) نجد أنها تتمتع بأكبر ميزة نسبية في السلعة ج

ومعنى ذلك كله أنه اذا قامت علاقة تجارية بين البلاد الثلاثة فان البلد (١) تتخصص في السلعة ب ، وتتخصص البلد (٣) في السلعة أ . أما البلد (٢) فانها تتخصص في السلعة ج ، وقد تزاحم البلد (٣) في انتاج السلعة أ . ولكن نظرا إلى أن البلد (٣) تستطيع أن تتغلب على البلد (٢) عندما يتنافسان معا في بيع السلعة أ إلى البلد (١) ، فان البلد (٢) تجد من مصلحتها أن تركز جهودها في انتاج السلعة التي لا يزاحمها فيها أحد ، وهي السلعة ج . أما ان البلد (٣) تستطيع عند الاقتضاء أن تطرد البلد (٢) من انتاج السلعة أ ، فيتضح من أن البلد (٣) تستطيع أن تعرض تلك السلعة على البلد (١) بثمن قدره :

١٠ أ = ١٤ ١/٢ ب

وهذا معدل يعود عليها بالربح ، ولكنه يعود على البلد (٢) بالخسارة ، حيث أنها لا تستطيع أن تبيع السلعة أ بأقل ثمن .

١٠ أ = ١٥ ب

ومن ثم تتخصص البلد (١) في السلعة ب ، وتتخصص البلد (٢) في السلعة ج وتتخصص البلد (٣) في السلعة أ . وهذا النوع من التخصص يعود بالفائدة على الثلاثة جميعا . ذلك أنه اذا لم يحدث هذا التخصص ، ووزعت كل بلد جهودها بين السلع الثلاث ، فان مجموع ما ينتج يكون :

٣٠ أ ، ٤٩ ب ، ٢٧٠ ج

أما اذا حولت البلد (١) كل طاقتها الانتاجية إلى السلعة ب فانها تستطيع أن تنتج ٦٠ وحدة من هذه السلعة [١] وبالمثل تستطيع البلد (٢) أن تنتج ٢٧٠

---

(١) لتقريب هذه المسألة إلى الذهن تصور أن الطاقة الانتاجية للبلد (١) تتمثل في ٣٠٠ ساعة عمل ، وأن هذه الطاقة كانت موزعة بالتساوي بين السلع أ ، ب ، ج لكل سلعة ١٠٠ ساعة . من ١٠٠ ساعة تستطيع البلد (١) ان تحصل على ٢٠ وحدة من السلعة ب . ظاهر أنه اذا وجهت كل طاقتها الانتاجية إلى هذه السلعة، فانها تحصل من ٣٠٠ ساعة عمل٦٠ وحدة وهكذا بالنسبة=

وحدة من السلعة ج ، وتستطيع البلد (٣) أن تنتج ٣٠ وحدة من السلعة أ . ومن ثم يكون مجموع الناتج :

٣٠ أ ، ٦٠ ب ، ٢٧٠ ج

بمقارنة مجموع ما تنتجه البلاد الثلاث في حالة التخصص ، بما يمكن أن تنتجه اذا وزعت كل بلد جهودها بين السلع أ ، ب ، ج ، يتبين أن هناك كسبا صافيا قدره ١١ وحدة من السلع ب . وهذا هو نفع التجارة الذي يوزع بينها وفقا لمعدل التبادل الذي يستقر بين السلع الثلاث .

هذه هي الطريقة التي اتبعها باستابل لاثبات أن أدخال بلد ثالث لا يغير القاعدة الأساسية من أن التخصص يعود بالفائدة على البلاد المتجرة . غير أن افتراض أكثر من بلدين من شأنه ، في نظر باستابل ، أن يحول دون انفراد بلد واحد بكل غنم التجارة ، أو انفرادها بالغنم الأكبر .

لاثبات ذلك نعود مرة أخرى إلى المثال الذي ضربه ، ونتصور أن البلد (٢) لا وجود لها وأن العلاقة قاصرة على البلدين (١) ، (٣) .

في هذه الحالة اذا كان طلب البلد (١) على السلعة أ يزيد كثيراً على طلب البلد (٣) على السلعة ب فان معدل التبادل يستقر ضد مصلحة البلد (١) بحيث يصل إلى :

١٠ أ = ١٩ ب

وفي الحالة القصوى قد يصل إلى :

١٠ أ = ٢٠ ب

= لأي بلد أخرى عندما توجه كل مواردها إلى انتاج السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية . ولا يخفى أن ذلك يقوم على افتراض ثبات الغلة .

بعبارة أخرى تحصل البلد (٣) على كل نفع التجارة ، أو الجانب الأكبر من هذا النفع .

هذه النتيجة غير ممكنة الحصول مع وجود البلد (٢) . افترض أن البلد (٣) أرادت أن تقتضي من البلد (١) :

١٩ وحدة من ب لكل عشر وحدات تصدرها من السلعة أ

في هذه الحالة تجد البلد (٢) من مصلحتها أن تتحول من انتاج السلعة ج إلى السلعة أ . ذلك أن البلد (٢) تنتج ١٠ أ بنفس المجهود ، الذي تنتج به ٩٠ حـ اذا هي تخصصت في حـ فهي لا تستطيع أن تحصل من البلد (١) على أكثر من ١٨ ب في مقابل كل ٩٠ حـ تصدرها اليها [1] أما اذا صدرت اليها ١٠ أ فانها تحصل على ١٩ ب في مقابلها . وعلى ذلك اذا كان معدل التبادل بين أ ، ب هو ١٠ أ = ١٩ ب فان من مصلحة البلد (٢) أن تترك انتاج حـ وأن تتحول إلى انتاج أ حيث أن ذلك يمكنها من أن تحصل على كمية أكبر من السلعة ب . وترى من ذلك أن وجود البلد (٢) يمنع البلد (١) من أن تقتضي ثمنا يزيد عن ١٨ ب لكل ١٠ أ . وقد انتهى باستابل من ذلك إلى تقرير قاعدة عامة يمكن اجمالها في أنه اذا وجد أكثر من مصدر ممكن واحد لانتاج السلعة ، فـــان ذلك يمنع البلد التي تتخصص في انتاجها من اقتضاء الثمن الذي يمكنها من الاستيلاء على كل أو معظم نفع التجارة :

« The existence of two independent sources of supply for each of the commodities will... prevent the division of gain in any case being very much in favour of one of the parties » (1).

---

(١) يلزم ذلك من أن البلد (١) تنتج ١٠٠ حـ بنفس المجهود الذي تنتج به ٢٠ ب ومن ثم فهي تنتج ٩٠ بنفس المجهود الذي تنتج به ١٨ ب . وعلى ذلك فهي لا ترضى بأن تدفع أكثر من ١٨ ب لكل ٩٠ حـ تستوردها من الخارج .

(١) أنظر « Bastable : The Theory of International Trade. » pp. 38-40.

وهكذا تقف كل بلد للأخرى بالمرصاد . اذا حاولت احدى البلاد أن تقتضي ثمنا مرتفعاً للسلعة التي تتخصص في انتاجها ، فان ذلك يغري بعض البلاد الأخرى بالتحول إلى انتاج تلك السلعة .

أما جراهام فقد عالج مشكلة التعدد في مثال هام سلفت الاشارة اليه . ولا أخاله ينازع باستابل فيما انتهى اليه من أن التعدد لا يغض من فائدة التخصص ، وأنه يحول دون انفراد أي بلد بكل أو معظم نفع التجارة . ولكنه حاول أن يبين بأمثلة حسابية ممعنة في تفصيلها أموراً مختلفة يهمنا منها في هذا الصدد ثلاثة :

أولا — اذا تعددت البلاد الداخلة في علاقات تجارية ، وتعددت السلع محل التجارة أصبح من المتعذر أن نحدد السلعة التي تتمتع فيها كل بلد بأكبر ميزة نسبية . فقد نجد مثلا أن البلد (١) تتمتع بأكبر ميزة نسبية في السلعة أ في علاقتها بالبلد (١) ، وفي السلعة ب في علاقتها بالبلد (٢) ، وفي السلعة حـ في علاقتها بالبلد (٣) وهكذا . ويترتب على ذلك أننا لا نستطيع أن نعين تخصص كل بلد من مجرد مقارنتها بالأخرى . ويلزم لتعيين ذلك أن نعرف معدل التبادل الذي يسود بين السلع المختلفة .

فبناء على معدل معين قد تجد البلد (١) من مصلحتها أن تتخصص في السلعة أ . فاذا ساد معدل آخر فقد تنقلب تلك البلاد من مصدرة للسلعة أ إلى مستوردة لها . وقد رأينا في المثال الذي ضربه باستابل كيف أن البلد (٢) تتخصص في السلعة حـ طالما أن ثمن السلعة أ لا يجاوز حدا معينا . فاذا تجاوز هذا الحد فان تلك البلد تتحول من انتاج جـ الى انتاج أ . وقد تمكن باستابل أن يقطع بتخصص البلدين (١) ، (٢) دون تردد نظراً للأرقام الخاصة التي تخيرها والتي تمنح كلتا البلدين ميزة نسبية في سلعة معينة لا تتغير . ولو أن الأرقام التي تخيرها كانت مختلفة بعض الشيء لتغيرت السلعة التي تتمتع فيها كل بلد بأكبر ميزة نسبية ، ولما استطاع أن يعين تخصص كل بلد دون رجوع إلى معدل التبادل .

ثانياً — ان الحجم النسبي للبلاد الداخلة في علاقات تجارية يلعب دوراً كبيراً

في تحديد المعدل النهائي الذي يستقر عليه التبادل بين السلع المختلفة ، وبالتالي تعيين نوع التخصص لكل بلد . افترض جراهام ثلاث سلع أ ، ب ، حـ وأربع بلاد (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، وان النسبة بين أحجام هذه البلاد هي : ١ : ٢ : ٣ : ٤ بالترتيب . فاذا ما كانت الطاقة الانتاجية للبلد (١) تتمثل في ١٠٠ عامل ، فانها تكون ٢٠٠ عامل في البلد (٢) ، ٣٠٠ عامل في البلد (٣) ، (٤٠٠) عامل في البلد (٤) . وقد بين جراهام أن هذا التفاوت بين أحجام البلاد المختلفة يبعد من دائرة التعامل عدداً من المعدلات الممكنة . فهو يبعد كل معدل للتبادل من شأنه أن يجمع بين بلدين كبيرين في انتاج سلعة واحدة . فاذا كان معدل التبادل بين السلع أ ، ب ، حـ يفضي إلى تخصص البلدين (٣) ، (٤) مثلا في انتاج السلعة حـ ، والبلدين (١) ، (٢) في انتاج السلعتين أ ، ب ، فان مثل هذا المعدل لا يمكن أن يستقر عليه التبادل . ذلك أن تخصص بلدين كبيرين في انتاج السلعة حـ يؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة زيادة كبيرة بالقياس إلى الطلب عليها ، كما أن تخصص بلدين صغيرين في انتاج السلعتين أ ، ب يؤدي إلى ضآلة عرض هاتين السلعتين بالقياس إلى الطلب عليهما . ولا بد في هذه الحالة من أن ينخفض ثمن السلعة حـ ، ويرتفع ثمن السلعتين أ ، ب . بعبارة أخرى لا بد أن يتغير معدل التبادل الذي أملى التخصص الأصلي ، وينشأ معدل جديد تنبثق معه صورة جديدة للتخصص وقد تكون الصورة الجديدة متفقة مع مقتضيات التوازن ، وقد تتضمن بدورها عناصر تصدعها تبعاً لما اذا كان توزيع السلع الثلاثة بين البلاد متفقاً أو غير متفق مع تفاوت أحجامها . ونرى من ذلك أن تخصص البلاد المختلفة يتوقف ، فيما يتوقف عليه ، على النسبة بين أحجامها المختلفة . فالصورة التي ينتهي اليها تخصص البلاد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ على افتراض تفاوت أحجامها ، تختلف عن الصورة التي ينتهي اليها التخصص على افتراض تساوي أحجامها ، حتى مع التسليم بانتاجية معينة لا تتغير في السلع المختلفة (١) .

(١) أنظر « The Theory of International Values Re-Examined, » Quart, Jour. Econ. 1923
وقداعيدنشر هذا المقال في « Readings in the Theory of International Trade », pp. 301-330

ثالثاً ــ أشار جراهام إلى بطلان رأي جون ستيوارت ميل من أن البلاد الفقيرة تحصل على النفع الأكبر للتجارة ، وأن البلاد الغنية تحصل على النفع الأقل . وقد بين أنه ليس ثمة ترابط بين مدى النفع الذي تجنيه كل بلد من التجارة ومدى فقرها أو ثرائها . ويلاحظ أن جراهام انتهى إلى رأيه في هذا الصدد بناء على تحليله للأمثلة الحسابية التي يضربها . فقد وضع معياراً لغنى كل بلد من البلاد الأربعة بالنسبة للأخرى . وبناء على ذلك رتب جراهام البلاد الأربعة تبعاً لدرجة غنى كل منها . فالبلد (٤) ــ وهي أكبر البلاد حجماً كما رأينا ــ هي أيضاً أغناها . وتليها البلد (١) ثم البلد (٢) ثم البلد (٣) . تعقب جراهام بعد ذلك النفع الذي عاد على كل بلد من التجارة ، وبين أن البلد (٣) ليست بالضرورة أكثرها كسبا كما أن البلد (٤) ليست بالضرورة أقلها كسبا [١] .

وليس من شك في أن جراهام استطاع أن يواجه المشكلات الناشئة عن تعدد السلع وتعدد البلاد الداخلة في علاقات تجارية . واليه يرجع الفضل في بيان بعض القوى التي تصاحب التعدد ، والتي لا تبدو عند الاقتصار على بلدين وسلعتين . ولا تعقيب لنا على ما انتهى اليه من أن تعدد البلاد وتعدد السلع يجعل من المتعذر تحديد الميزة النسبية التي تتمتع بها كل بلد في كل سلعة . ولا تعقيب كذلك على أن الحجم النسبي للبلاد المختلفة يعتبر عاملا مهما في تحديد الصورة النهائية التي يستقر عليها التخصص . أما ما أشار اليه من بطلان رأى ستيوارت ميل في العلاقة بين غنى البلاد ومدى ما تجنيه من نفع التجارة ، فيلاحظ أن الخلاف هنا ظاهري أكثر منه حقيقي . ذلك أن ميل لم يعن أكثر من أنه اذا كان طلب البلد (١) على سلع البلد (٢) أكبر من طلب البلد (٢) على سلع البلد (١) ، فان معدل التبادل يستقر ضد مصلحة البلد (١) . فالبلد ذات الطلب الأكبر هي البلد ذات الكسب الأقل ، كما أن البلد ذات الطلب الأصغر هي البلد ذات الكسب الأكبر . وقد تطرق ميل بعد ذلك إلى تقرير أن البلد الغنية (أو

---

(١) أنظر « Readings », pp. 320-322.

الكبيرة) تحصل على النفع الأقل من التجارة ، وأن البلد الفقيرة (أو الصغيرة) تحصل على النفع الأكبر . وواضح أن ميل اتخذ الغنى قرينة على ضخامة الطلب واتخذ الفقر قرينة على ضآلة الطلب . وعلى ذلك حيث يكون غنى البلد مقترنا بضخامة طلبها يكون استقرار معدل التبادل ضد مصلحتها وحيث يكون فقر بلد مقترناً بضآلة طلبها يكون استقرار معدل التبادل لمصلحتها . أما اذا تخلفت القرينة فلا يساورنا شك في أن ميل ينكر في هذه الحالة كل صلة بين الفقر أو الغنى في ذاته ، أيا كان معياره ، وبين مدى ما تجنيه البلد من نفع التجارة . ولو تصورنا جون ستيوارت ميل قارئاً لما كتبه جراهام في هذا الصدد لما وجد فيه نقداً أو نقضاً لما وضعه من قواعد .

رغم الأهمية التي يمثلها مقال جراهام في تطور الفكر الاقتصادي ، فان ذلك لا يجوز أن يحجب عنا ضعف الطريقة الحسابية التي عول عليها في الوصول إلى نتائجه . وقد حاول جراهام أن يبعث فيها القوة بالافاضة في التفاصيل . فانتهى الأمر به إلى مزيد من التعقيد من حيث أراد مزيداً من التوضيح . ولو أن جراهام حاول أن يتطرق من الأمثلة التي ضربها إلى أمثلة أخرى تتضمن عدداً أكبر من البلاد والسلع ، لتحطمت أداته في يده ، ولعز عليه ، ان لم يتعذر ، أن يواجه مشكلة التعدد . وأن القارىء لمقال جراهام يشعر كمن أخذ من ناصيته فهو لا يملك الا السير في الطريق الذي رسمه الكاتب مسلماً بما رتبه من نتائج على ما يضربه من أمثلة . ولكنه يشعر كذلك أنه طريق واحد بين عشرات . وهو يريد أن يستوثق من أن الحقيقة البادية في الطريق المرسوم هي بعينها التي تبدو في سواه .

الفصل السادس عشر

نفقات النقل

نفقات النقل والسلع المحلية :

بحثنا فيما تقدم نظرية النفقات النسبية على فرض عدم وجود نفقات لنقل السلع بين البلاد المختلفة . وكان من نتيجة ذلك ما قررناه من أنه إذا كان ثمن السلعة أ في البلد (١) أقل منه في البلد (٢) ، أيا كانت تفاهة الفرق بين الثمنين ، فان السلعة تصدر من الأولى إلى الثانية . وبالعكس اذا كان ثمن السلعة أ في البلد (١) أكبر منه في البلد (٢) ، أيا كانت تفاهة الفرق بين الثمنين ، فان السلعة تصدر من البلد (٢) إلى البلد (١) . أما إذا كان الثمن متساوياً فان السلعة تخرج عن نطاق التجارة الدولية . ويمكن أن ننظر إلى السلعة في حالة تساوي ثمنها على أنها على حافة التصدير أو الاستيراد ، بمعنى أن أي تفاوت يسير في ثمنها بين البلدين يدفعها فوراً إلى طائفة السلع المصدرة أو المستوردة . ومن ثم فانالسلع المختلفة بالنسبة لأي بلد اما أن تكون في طائفة السلع المصدرة ، واما أن تكون في طائفة السلع المستوردة ، واما أن تقع على الحافة بين الاثنين .

هذه القاعدة يعتريها بعض التغيير عند افتراض نفقات لنقل السلع . فان التفاوت بين ثمن السلعة في البلدين لا يكفي لدخولها في التجارة الدولية . بل ان

السلعة أ لا تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢) الا اذا كان ثمنها في الأخيرة يزيد عن ثمنها في الأولى بقدر يجاوز تكاليف نقلها من البلد (١) إلى البلد (٢) . كذلك فان السلعة أ لا تصدر من البلد (٢) إلى البلد (١) الا اذا كان ثمنها في الأخيرة يزيد عن ثمنها في الأولى بقدر يجاوز تكاليف نقلها من البلد (٢) إلى البلد (١) . اذا كان التفاوت بين الثمنين يبلغ هذا القدر فان السلعة تدخل في نطاق التجارة الدولية ، والا فانها تخرج عن هذا النطاق . ومن هنا تنشأ السلع المحلية وهي السلع التي تقوم البلدان بانتاجها ولا يحصل تخصص فيها اما لأن ثمنها يتساوى في البلدين ، أو لأن ثمنها في احدى البلدين يجاوز ثمنها في الأخرى بقدر يقل عن نفقات نقلها .

تطبيقاً لذلك اذا كان ثمن السلعة أ في البلد (١) ١٠٠ قرش ، وثمنها في البلد (٢) ١٥٠ ، وتكاليف نقلها من البلد (١) إلى البلد (٢) ٣٠ قرشاً ، فان هذه السلعة تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢) حيث أن الفرق بين الثمنين تجاوز تكاليف النقل . افترض أن مستوى الأثمان في البلد (١) يرتفع تدريجياً ، وانه يبقى ثابتاً في البلد (٢) . من السهل أن نرى أن السلعة أ في هذه الحالة تمر بمراحل متعددة . فهي تنتقل تدريجياً مع ارتفاع الثمن في البلد (١) من سلعة مصدرة ، إلى سلعة على حافة التصدير ، ثم تنتقل إلى سلعة خارجة عن نطاق التجارة الدولية . اذا استمر مستوى الأثمان في البلد (١) في الارتفاع فهي تنتقل بعد ذلك إلى حافة الاستيراد ، ثم إلى سلعة مستوردة . واليك بيان هذه المراحل المتعاقبة التي تمر بها السلعة أ على افتراض أن تكاليف نقل السلعة بين البلدين ٣٠ قرشاً .

	ثمن السلعة أ في البلد (١)	ثمن السلعة أ في البلد ٢	
(١)	١٠٠	١٥٠	تصدر السلعة من (١) إلى (٢)
(٢)	١٢٠	١٥٠	تعتبر السلعة على حافة التصدير بالنسبة (١)

(٣)	١٣٠	١٥٠	تخرج السلعة عن نطاق التجارة الدولية
(٤)	١٤٠	١٥٠	تخرج السلعة عن نطاق التجارة الدولية
(٥)	١٥٠	١٥٠	تخرج السلعة عن نطاق التجارة الدولية
(٦)	١٦٠	١٥٠	تخرج السلعة عن نطاق التجارة الدولية
(٧)	١٧٠	١٥٠	تخرج السلعة عن نطاق التجارة الدولية
(٨)	١٨٠	١٥٠	تعتبر السلعة على حافة التصدير بالنسبةللبلد (٢)
(٩)	١٩٠	١٥٠	تصدر السلعة من البلد (٢) إلى البلد (١)

وترى من ذلك أن السلعة أ تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢) أو العكس اذا كان الفرق بين الثمنين يجاوز تكاليف النقل . وهذا مبين في الحالة الأولى والأخيرة . في الحالتين (٢) ، (٨) ، تعتبر السلعة على حافة التصدير بالنسبة لاحدى البلدين . أما في الحالات الأخرى فهي تخرج كلية عن نطاق التجارة الدولية . وظاهر أنه اذا لم تكن هناك تكاليف لنقل السلعة ، فانها تدخل في صادرات البلد (١) في الحالات الأربعة الأولى ، وفي وارداتها في الحالات الأربعة الاخيرة ، وتعتبر على حافة التصدير والاستيراد في حالة وحيدة هي الحالة الخامسة حيث يتساوى ثمن السلعة في البلدين . بعبارة أخرى تؤدي تكاليف النقل إلى خلق منطقة تتفاوت فيها الأثمان دون أن تدخل السلعة في نطاق التجـــارة الدولية . وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من السلع تقوم البلاد المتجرة بانتاجها في وقت واحد . وهي السلع التي تكون العلاقة بين أثمانها كالعلاقة القائمة بين أثمان السلعة أ في الحالات من (٣) إلى (٧) في المثال السابق .

يترتب على ذلك أن السلعة أ تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢) اذا حقت الشرط الآتي :

ثمن أ في البلد (١) + تكاليف نقل أ من البلد (١) إلى البلد (٢) < ثمن أ في البلد (٢)

وقد رأينا فيما سبق أن ثمن أ في البلد (١) = النفقة الحقيقية للسلعة أ × معدل الأجور في البلد (١)

وثمن أ في البلد (٢) = النفقة الحقيقية للسلعة أ × معدل الأجور في البلد (٢)

اذا كانت البلد المصدرة هي التي تقوم بنقل السلعة ، فاننا نستطيع أن ننظر إلى تكاليف نقل السلعة من البلد (١) إلى البلد (٢) على أنها عبارة عن عدد الساعات اللازمة لعملية النقل مضروبة في معدل الأجور في البلد (١) .

وعلى ذلك يمكن أن نضع العلاقة السابقة في الصورة الآتية :

أَ × عَ + م × عَ > أً × عً

حيث ترمز أَ إلى النفقة الحقيقية للسلعة أ في البلد (١) مقدرة بالساعات وترمز عَ إلى معدل الأجور في البلد (١) ، وترمز م إلى النفقة الحقيقية لنقل السلعة من البلد (١) إلى البلد (٢) ، وهكذا بالنسبة لسائر الرموز .

∴ عَ (أَ + م) > أً عً

بقسمة طرفي العلاقة على عَ أً

∴ (أَ + م) / أً > عً / عَ . . . . (١)

هذا هو شرط تصدير السلعة من البلد (١) إلى البلد (٢) حيث توجد نفقات النقل . أما اذا لم تكن هناك نفقات نقل فانه يكفي لكي تصدر السلعة أن يكون ثمنها في الأولى أقل منه في الثانية .

أي أَ × عَ > أً عً

أي أَ / أً > عً / عَ

لكي يتضح الفرق بين هذه العلاقة الأخيرة والعلاقة (١) ، تصور أن الأجور متساوية في البلدين .

في هذه الحالة اذا لم تكن هناك نفقات نقل فانه يكفي لتصدير السلعة من البلد (١) إلى البلد (٢) أن تكون نفقتها الحقيقية في الأولى أقل منها في الثانية .

أما اذا وجدت نفقات النقل فانه يلزم لتصدير السلعة من البلد (١) إلى البلد (٢) أن تكون نفقتها الحقيقية في الأولى مضافة إلى النفقة الحقيقية لنقل السلعة أقل من النفقة الحقيقية في الثانية .

ومن الواضح أن السلعة التي تكون على حافة التصدير بالنسبة للبلد (١) هي التي تحقق الشرط :

ثمن أ في البلد (١) + تكاليف نقل أ من البلد (١) إلى البلد (٢) = ثمن أ في البلد (٢)

أي $\text{أ}' \times \text{ع}' + \text{م}\,\text{ع}' = \text{أ}''\,\text{ع}''$

$\therefore \text{ع}'\,(\text{أ}' + \text{م}) = \text{أ}''\,\text{ع}''$

$$\therefore \frac{\text{أ}' + \text{م}}{\text{أ}''} = \frac{\text{ع}''}{\text{ع}'} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

اذا تحققت العلاقة (٢) فان السلعة أ بالنسبة للبلد (١) تكون على حافة التصدير ومعنى كونها على حافة التصدير أن الانخفاض البسيط في ثمنها في البلد (١) أو الارتفاع البسيط في ثمنها في البلد (٢) يدفعها إلى طائفة السلع المصدرة بالنسبة للبلد (١)

وتخرج السلعة أ كلية من نطاق التجارة الدولية اذا كان :

ثمن السلعة أ في البلد (١) + تكاليف نقل أ من البلد (١) إلى البلد (٢) > ثمن السلعة في البلد (٢)

ويمكن بنفس الطريقة أن نضع هذه العلاقة في الصورة :

$$(٣) \; \ldots\ldots\ldots \; \frac{\text{ع}''}{\text{ع}'} < \frac{\text{أ}' + \text{م}}{\text{أ}''}$$

هذه هي الفروض الثلاثة التي نجدها عندما يكون ثمن السلعة أ في البلد (٢) يزيد عن ثمنها في البلد (١) . فاما أن يكون الفرق بين الثمنين يجاوز تكاليف النقل ، وفي هذه الحالة تتحقق العلاقة (١) ، واما أن يكون الفرق بين الثمنين يساوي تماماً تكاليف النقل وفي هذه الحالة تتحقق العلاقة (٢) ، واما أن يكون الفرق بين الثمنيين أقل من تكاليف النقل وفي هذه الحالة تتحقق العلاقة (٣)

وهناك فروض ثلاثة تقابل هذه الفروض عند ما يكون ثمن السلعة أ في البلد (١) يزيد عن ثمنها في البلد (٢) .

فقد يكون الفرق بين الثمنين أقل من تكاليف نقل السلعة من البلد (٢) إلى البلد (١) . وبديهي أن السلعة في هذه الحالة تخرج عن نطاق التجارة الدولية وهذا الفرض يقابل الفرض الثالث ويمكن أن نعبر عن هذا الفرض على النحو الآتي :

ثمن السلعة أ في البلد (١) — ثمن السلعة أ في البلد (٢) < تكاليف نقل السلعة من (٢) إلى (١) أي ثمن السلعة في البلد (٢) + تكاليف نقل السلعة من (٢) إلى (١) > ثمن السلعة في البلد (١)

اذا كانت البلد (٢) هي التي تتحمل تكاليف النقل ، فاننا نستطيع أن ننظر اليها على أنها عبارة عن عدد الساعات اللازمة لنقل السلعة من البلد (٢) إلى البلد (١) مضروبة في معدل الأجور في البلد (٢) . ومن المعقول أن نفترض أن عدد الساعات اللازمة لنقل السلعة من البلد (٢) إلى (١) يساوي عدد الساعات اللازمة لنقلها في الاتجاه المضاد .

واذن يمكن أن نضع العلاقة الأخيرة في الصورة الآتية :

$$\text{ع}' \times \text{أ}' > \text{مع}'' + \text{ع}'' \times \text{أ}''$$

$\therefore \text{ع}'' (\text{أ}'' + \text{م}) > \text{أ} \times \text{ع}'$

اقسم طرفي العلاقة على $(\text{أ}'' + \text{م})\,\text{ع}'$

$$\therefore \frac{\text{ع}''}{\text{ع}'} < \frac{\text{أ}}{\text{أ}'' + \text{م}}$$

$$\text{أي } \frac{\text{أ}}{\text{أ}'' + \text{م}} > \frac{\text{ع}''}{\text{ع}'} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$

وقد يكون الفرق بين الثمنين يساوي تماماً تكاليف نقل السلعة من البلد (٢) إلى البلد (١) وفي هذا الفرض تكون السلعة على حافة الاستيراد بالنسبة للبلد (١) (أي على حافة التصدير بالنسبة للبلد (٢) . ومعنى كونها على حافة الاستيراد أن الارتفاع البسيط في ثمنها في البلد (١) أو الانخفاض البسيط في ثمنها في البلد (٢) يدفعها إلى طائفة السلع المستوردة بالنسبة للبلد (١) .

ويمكن أن نعبر عن هذا الفرض على النحو الآتي :

ثمن السلعة أ في البلد (١) — ثمن السلعة أ في البلد (٢) = تكاليف نقل السلعة من (٢) إلى (١) أي ثمن السلعة في البلد (٢) + تكاليف نقل السلعة من (٢) إلى (١) = ثمن الساعة في البلد (١) ومعنى ذلك أن :

$$\frac{\text{أ}}{\text{أ}'' + \text{م}} = \frac{\text{ع}''}{\text{ع}'} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٥)$$

وقد يكون الفرق بين الثمنين يجاوز تكاليف نقل السلعة من البلد (٢) إلى البلد (١) . وفي هذا الفرض تدخل السلعة في طائفة السلع المستوردة بالنسبة للبلد (١) أي السلعة المصدرة بالنسبة للبلد (٢) .

ومن السهل أن نرى أن هذا الفرض يحقق العلاقة .

$$\frac{\text{أَ}}{\text{أً} + \text{م}} < \frac{\text{عً}}{\text{عَ}} \quad . . . . \quad (٦)$$

من العلاقة (١) نرى أن السلعة أ تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢) اذا كان :

$$\frac{\text{أَ}+\text{م}}{\text{أً}} > \frac{\text{عً}}{\text{عَ}}$$

ومن العلاقة (٦) نرى أن السلعة أ تستورد إلى البلد (١) اذا كان :

$$\frac{\text{أَ}}{\text{أً}+\text{م}} < \frac{\text{عً}}{\text{عَ}}$$

بمقارنة الحد $\frac{\text{أَ} + \text{م}}{\text{أً}}$ بالحد $\frac{\text{أَ}}{\text{أً} + \text{م}}$ يتبين أن الأول أكبر من الثاني .

الآن نستطيع أن نتعقب الأطوار المختلفة التي تمر بها سلعة معينة . نفترض أننا بدأنا بعلاقة معينة بين الاجور في البلد (٢) والاجور في البلد (١) ، بحيث أن :

$\frac{\text{عً}}{\text{عَ}} < \frac{\text{أَ} + \text{م}}{\text{أً}}$ هذه هي العلاقة(١) ومعناها أن السلعة في هذه الحالة تصدر من البلد (١) إلى البلد (٢) .

معنى ذلك أن

$$\frac{\text{عً}}{\text{عَ}} < \frac{\text{أَ} + \text{م}}{\text{أً}} < \frac{\text{أَ}}{\text{أً} + \text{م}}$$

تصور أن الاجور في البلد (١) بدأت ترتفع تدريجياً ، مع ثبات الاجور في البلد (٢) . ظاهر أن ذلك يقابل في مثالنا الحسابي السابق ارتفاع الاثمان تدريجياً

في البلد (١) مع بقائها ثابتة في البلد (٢) . ويلزم من ارتفاع الاجور تدريجياً في البلد (١) مع ثباتها في البلد (٢)

أن قيمة $\frac{\text{عً}}{\text{عِ}}$ تتضاءل تدريجياً

تتضاءل قيمة $\frac{\text{عً}}{\text{عِ}}$ إلى أن تصبح :

$\frac{\text{عً}}{\text{عِ}} = \frac{\text{أَ} + \text{م}}{\text{أً}}$ (العلاقة(٢) وفي هذه الحالة تخرج السلعة أ من طائفة السلع المصدرة إلى السلع الواقعة على حافة التصدير بالنسبة للبلد (١) .

اذا استمرت قيمة $\frac{\text{عً}}{\text{عِ}}$ في التضاؤل فانها تصبح :

$\frac{\text{أَ} + \text{م}}{\text{أً}} > \frac{\text{عً}}{\text{عِ}}$ (العلاقة ٣) وفي هذه الحالة تخرج السلعة من نطاق التجارة الدولية لان الفرق بين الثمنين أقل من تكاليف النقل .

اذا استمرت قيمة $\frac{\text{عً}}{\text{عِ}}$ في التضاؤل ، أي استمر معدل الاجـــور في البلد (١) في الارتفاع ، فان ثمن السلعة في هذا البلد يصبح أعلا منه في البلد (٢) ، وتصبح المسألة محل النظر هي امكان تصدير السلعة من (٢) إلى (١) وليس العكس . وأول مرحلة تمر بها هي التي يكون ثمن السلعة في البلد (١) أعلا منه في البلد (٢) مع كون الفرق في الثمنين أقل من تكاليف النقل . وفي هذه الحالة يكون :

$$\frac{ع''}{ع'} > \frac{أ'}{أ'' + م}$$ (العلاقة ٤)

اذا استمرت قيمة $\frac{ع''}{ع'}$ في التضاؤل فانها تصبح .

$$\frac{ع''}{ع'} = \frac{أ'}{أ'' + م}$$ (العلاقة ٥)

وفي هذه الحالة تصبح السلعة على حافة الاستيراد بالنسبة للبلد (١) .

مع استمرار ارتفاع معدل الاجور في (١) تستمر قيمة $\frac{ع''}{ع'}$ في التضاؤل بحيث تصبح :

$$\frac{أ'}{أ'' + م} > \frac{ع''}{ع'}$$ (العلاقة ٦)

وفي هذه الحالة تنتقل السلعة أ إلى طائفة السلع المستوردة بالنسبة للبلد (١) (أي المصدرة بالنسبة للبلد (٢)) .

نخلص من ذلك بأن لكل ساعة حدين :

$$\frac{أ' + م}{أ''} ، \frac{أ'}{أ'' + م}$$

اذا كانت العلاقة بين الاجور في البلدين بحيث أن :

$$\frac{ع''}{ع'} > \frac{أ' + م}{أ''}$$ فان السلعة تصدر من (١) إلى (٢)

واذا كانت العلاقة بين الاجور بحيث أن :

$$\frac{\text{عً}}{\text{عِ}} < \frac{\text{أَ}}{\text{م} + \text{أً}}$$ فان السلعة تصدر من (٢) إلى (١)

واذا كانت العلاقة بين الاجور بحيث ان قيمة $\frac{\text{عَ}}{\text{عً}}$ تقع بين الحدين أي انها تكون أقل من $\frac{\text{م} + \text{أَ}}{\text{أً}}$ وأكبر من $\frac{\text{أَ}}{\text{م} + \text{أً}}$

أي
$$\frac{\text{أَ}}{\text{م} + \text{أً}} < \frac{\text{عً}}{\text{عِ}} < \frac{\text{م} + \text{أَ}}{\text{أً}}$$

فان السلعة تخرج عن نطاق التجارة الدولية [1]

ولعل من المناسب أن نشير إلى وجوب عدم الخلط بين الحدين المذكورين هنا ، والحدين المرسومين بانتاجية العمل في البلدين [2] فقد سبق أن ذكرنا أنه اذا كانت البلد (١) تتفوق على البلد (٢) في بعض السلع ، وتتفوق البلد (٢) على البلد (١) في بعض السلع الاخرى ، فان العلاقة بين الاجور في البلـــدين تتحدد بالعلاقة بين انتاجية العمل فيهما . ومعنى ذلك أنه اذا كان أقصى تفوق للبلد (١) على البلد (٢) يتمثل في السلعة أ حيث تبلغ انتاجية العمل في الأولى ثلاثة أمثال انتاجيته في الثانية ، فان الاجور في البلد (١) يجوز أن تزيد عـــن الاجور في البلد (٢) دون أن تبلغ ثلاثة أمثالها . كذلك اذا كان أقصى تفوق البلد (٢) على البلد (١) يتمثل في السلعة هـ حيث تبلغ انتاجية العمل في الأولى ثلاثة أمثال انتاجيته في الثانية ، فان الاجور في البلد (٢) يجوز أن تزيد عـــن الاجور في البلد (١) دون أن تبلغ ثلاثه أمثالها . طالما أن النسبة بين الاجور في

---

(١) انظر Haberler The Theory of International Trade, pp. 140-142.

(٢) أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل .

البلدين تقع بين هذين الحدين ، فاننا نجد أن ثمن بعض السلع منخفض في البلد (١) عن ثمنها في البلد (٢) ، وثمن بعض السلع الاخرى منخفض في البلد (٢) عن البلد (١) بحيث يكون التوازن ممكنا .

افترض ان العلاقة بين الاجور في البلدين تقع في الدائرة المرسومة بالعلاقة بين انتاجية العمل منهما ، وان ثمن السلعتين أ ، ب منخفص في البلد (١) عن البلد (٢) ، وثمن السلعتين د ، ه منخفض في البلد (٢) عن البلد (١) ، وثمن السلعة حـ متساوي في البلدين . اذا صرفنا النظر عن نفقات النقل فان البلد (١) تصدر السلعتين أ ، ب ، والبلد (٢) تصدر السلعتين د ، ه وتبقى السلعة حـ على حافة التصدير والاستيراد . أما اذا أدخلنا نفقات النقل في اعتبارنا ، فان التفاوت بين أثمان السلع أ ، ب لا يكفي لتقرير ان البلد (١) تصدرهما للبلد (٢) . ولا بد أن تكون الثغرة بين الاثمان بحيث تجاوز نفقات النقل . وقد نجد مثلا ان هذا الشرط يصدق في حق السلعة أ ولا يصدق في حق السلعة ب . ومعنى ذلك أن السلعة أ تصدر من (١) إلى (٢) ، وتخرج السلعة ب من نطاق التجارة الخارجية . وبديهي أننا قد نجد عكس ذلك . فاذا كانت السلعة أ صعبة النقل أو سريعة التلف ، والسلعة ب سهلة النقل ، فان نفقات نقل الاولى تكون أكبر من نفقات نقل الثانية . ويترتب على ذلك احتمال أن تكون الثغرة بين ثمن السلعة ب في البلدين كافية لتصديرها من (١) إلى (٢) ، في حين أن الثغرة بين ثمن السلعة أ في البلدين غير كافية ، ومن ثم تخرج عن نطاق التجارة الدولية .

ومن المتصور أن يدخل الاثنان معا في نطاق التجارة ، أو يخرجان معا منها ، ويصدق ذلك على السلعتين د ، ه . فان زيادة ثمنهما في البلد (١) عن ثمنهما في البلد (٢) لا يكفي لتقرير ان البلد (٢) تصدرهما إلى البلد (١) . والمسألة تتوقف في النهاية على مدى الفرق بين الاثمان في البلدين ، ونفقات النقل . أما السلعة حـ وهي التي يتساوى ثمنها في البلدين فانها تخرج بداهة من نطاق التجارة .

واذن فان الحدين المرسومين بانتاجية العمل يبينان لنا العلاقة بين أثمان السلع في البلدين : أي السلع أكثر انخفاضا في البلد (١) وأيها أكثر انخفاضا في البلد (٢) . أما الحدان اللذان انتهينا إلى تقريرهما بصدد نفقات النقل فهما يبينان أي السلع تصدر وأيها تخرج عن نطاق التجارة رغم وجود التفاوت في الأثمان .

وعلى ذلك نستطيع بالنسبة للسلع ا ، ب ، حـ ، د ، هـ ، أن نضع الحدين الخاصين بنفقات النقل في الصورة الآتية :

السلعة أ	السلعة ب	السلعة جـ	السلعة د	السلعة هـ
(أَ + م) / أً	(بَ + ن) / بً	(حـَ + س) / حـً	(دَ + ص) / دً	(هـَ + ل) / هـً
أَ / (أً + م)	بَ / (بً + ن)	حـَ / (جـً + س)	دَ / (دً + ص)	هـَ / (هـً + ل)

حيث ترمز م ، ن ، س ، ص ، ل إلى النفقات الحقيقية لنقل السلع ا ، ب ، حـ ، د ، هـ على الترتيب ، وترمز أَ إلى النفقة الحقيقية للسلعة أ في البلد (١) وترمز أً إلى النفقة الحقيقية للسلعة في البلد (٢) وهكذا بالنسبة لسائر الرموز .

افترض ان معدل الاجور في البلد (٢) هو ٢٠ قرشا في الساعة مثلا ، وانه ١٠ قروش في الساعة في البلد (١) . بقسمة معدل الاجور في البلد (٢) على معدل الاجور في البلد (١) نحصل على قيمة معينة للكسر عً / عَ . نقارن هذه القيمة المعينة بالحدين الخاصين بكل سلعة .

اذا وجدنا أن هذه القيمة المعينة أكبر من (أَ+م) / أً ، (بَ + ن) / بً ، وتقع بين

الحدين بالنسبة للسلعتين حـ ، د وأصغر من الحد $\frac{\text{هـ}'}{\text{هـ}''+\text{ل}}$ فانمعنى ذلك ان البلد (١) تصدر السلعتين أ ، ب وان البلد (٢) تصدر السلعة هـ وان السلعتين حـ ، د ، يخرجان من نطاق التجارة ، أي أنهما يعتبران من السلع المحلية التي تقوم البلدان بانتاجها في وقت واحد .

واذا وجدنا ان القيمة المعينة تقع بين الحدين بالنسبة لجميع السلع فان معنى ذلك أنها جميعا تخرج من نطاق التجارة .

واذا وجدنا ان القيمة المعينة أكبر من الحدود $\frac{\text{أ}'+\text{م}}{\text{أ}''}$ ، $\frac{\text{ب}'+\text{ن}}{\text{ب}''}$ ، $\frac{\text{حـ}'+\text{س}}{\text{جـ}''}$ الخ فان معنى ذلك أن السلع ا ، ب ، حـ ... الخ تصدر من البلـــد (١) إلى البلد (٢)

واذا وجدنا ان القيمة المعينة أصغر من الحدود $\frac{\text{ا}'}{\text{أ}''+\text{م}}$ ، $\frac{\text{ب}'}{\text{ب}''-\text{ن}}$ ، $\frac{\text{حـ}'}{\text{حـ}''+\text{س}}$ . . . . الخ .

فان معنى ذلك أن السلع ا ، ب ، جـ . . . . الخ تصدر من البلد (٢) إلى البلد (١) .

افترض أنه بناء على هذه العلاقة المعينة بين مستوى الأجور تمكنت البلد (١) من أن تصدر السلع ا ، ب ، حـ وأن البلد (٢) تمكنت من أن تصدر السلعتين د ، هـ . في هذه الحالة اذا كان طلب الأولى على سلع الثانية يعادل في القيمـــة طلب الثانية على سلع الأولى ، فان البلدين يكونان في حالة توازن ، ومن ثم تبقى العلاقة بين مستوى الأجور على ما هي عليه . أما إذا كانت البلد (١) في حالة فائض ، والبلد (٢) في حالة عجز ، فان خروج الذهب من الثانية إلى

الأولى يؤدي إلى انخفاض الأثمان والأجور في البلد (٢) ، وارتفاعهما في البلد (١) . ومعنى انخفاض الأجور في البلد (٢) وارتفاعها في البلد (١) أن تتضاءل قيمة الكسر $\frac{\text{ع}''}{\text{ع}'}$. ومن ثم تقترب هذه القيمة تدريجيا من قيمة الحدود .

$$\frac{\text{أ}' + \text{م}}{\text{أ}''} \text{ ، } \frac{\text{ب}' + \text{ن}}{\text{ب}''} \text{ ، } \frac{\text{ج}' + \text{س}}{\text{ج}''}$$

وتستمر قيمة الكسر $\frac{\text{ع}''}{\text{ع}'}$ في التضاؤل إلى أن تصبح أقل مثلا من $\frac{\text{أ}' + \text{م}}{\text{أ}''}$ مع بقائها اكبر من $\frac{\text{ب}' + \text{ن}}{\text{ب}''}$ ، $\frac{\text{ج}' + \text{س}}{\text{ج}''}$ ومعنى ذلك أن تخرج من نطاق التجارة ، وتبقى السلعتان ب ، ج بين صادرات البلد (١) . اوهكذا إلى أن يستقر التوازن في العلاقة بين البلدين .

بقي بعد ذلك أن نثبت أنه ليس في هذا التحليل ما يتعارض ومقتضى نظرية النفقات النسبية . اذا كانت البلد (١) تصدر السلعة ا وتستورد السلعة ه فـان معنى ذلك أن :

$$\frac{\text{ع}''}{\text{ع}'} > \frac{\text{أ}' + \text{م}}{\text{أ}''}$$

وأن

$$\frac{\text{هـ}'}{\text{هـ}'' + \text{ل}} > \frac{\text{ع}''}{\text{ع}'}$$

$$\therefore \quad \frac{\text{هـ}'}{\text{هـ}'' + \text{ل}} > \frac{\text{أ}' + \text{م}}{\text{أ}''}$$

$$\frac{\text{هـَ}}{\text{هـً} + \text{ل}} > \frac{\text{م}}{\text{أً}} + \frac{\text{اَ}}{\text{أً}} \quad \therefore$$

$$\frac{\text{م}}{\text{أً}} - \frac{\text{هـَ}}{\text{هـً} + \text{ل}} > \frac{\text{اَ}}{\text{أً}} \quad \therefore$$

$$\frac{\text{هـَ}}{\text{هـً}} > \frac{\text{م}}{\text{أً}} - \frac{\text{هـَ}}{\text{هـً} + \text{ل}} \quad \text{ولكن}$$

$$\frac{\text{هـَ}}{\text{هـً}} > \frac{\text{أَ}}{\text{أً}} \quad \therefore$$

ومعنى ذلك أن البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ بالنسبة للسلعة هـ ، أي أنها تتمتع بميزة نسبية في كل سلعة تصدرها بالنسبة لكل سلعة تستوردها :

نفقات النقل ونفع التجارة :

نخلص مما تقدم بأن وجود نفقات النقل ، من شأنه ان يخلق طائفة من السلع تخرج عن نطاق التجارة ، وهي ما تسمى بالسلع المحلية . غير أن لنفقات النقل أثر آخر وهو تقليل النفع الممكن من التجارة . لبيان ذلك نعود إلى المثال الذي ضربه جون ستيوارت ميل :

انجلترا

١٠ منسوجات قطنية = ١٥ منسوجات كتانية

المانيا

١٠ منسوجات قطنية = ٢٠ منسوجات كتانية

معنى ذلك أن انجلترا تصدر المنسوجات القطنية ، وتصدر المانيا المنسوجات

الكتانية ويستقر التبادل على أي معدل يقع بين ١٥ ، ٢٠ وحدة كتانية لكل عشر وحدات قطنية . افترض انه في حالة عدم وجود نفقات نقل يكون معدل التبادل الذي يحقق التوازن بين ما تصدره وتستورده كل بلد هو :

١٠ منسوجات قطنية = ١٧ كتانية

وهكذا تستفيد انجلترا وحدتين من الكتان ، وتستفيد المانيا ثلاث وحدات من الكتان عن كل ١٠ وحدات قطنية تصدر عن انجلترا الى المانيا .

وقد افترض جون ستيوارت ميل أن تكاليف نقل عشر وحدات قطنية الى ألمانيا هي وحدة من الكتان ، وان تكاليف نقل ١٧ وحدة كتانية الى انجلترا هي أيضا وحدة من الكتان . يترتب على ذلك أن يصبح ثمن كل سلعة بالنسبة للاخرى مختلفا في البلدين . ففي ألمانيا يصبح ثمن القطن بالنسبة للكتان هو :

١٠ قطن = ١٨ كتان

ذلك أن استيراد عشر وحدات من القطن الى المانيا يتضمن دفع ١٧ وحدة كتانية ثمنا أصليا مضافة الى وحدة كتانية تمثل تكاليف النقل من انجلترا الى ألمانيا .

أما في انجلترا فان الثمن يصبح :

١٠ قطن = ١٦ كتان

ذلك أن استيراد ١٧ وحدة كتانية من ألمانيا يتضمن دفع وحدة منها تمثل تكاليف النقل من ألمانيا الى انجلترا .

وبذلك يصبح ثمن القطن بالنسبة للكتان مختلفا في البلدين ، والفرق بين الثمنين يمثل تكاليف النقل من انجلترا الى ألمانيا والعكس .

اذا أمعنا النظر نجد أن النفع الممكن للتجارة قد انخفض من خمس وحدات

الى ثلاث فقط . ذلك أن انجلترا تستفيد وحدة واحدة فقط ، وتستفيد ألمانيا وحدتين .

بعبارة أخرى ، كانت انجلترا قبل افتراض تكاليف النقل تستفيد وحدتين من الكتان فانخفض نفع التجارة على أثر قيام تكاليف النقل الى وحدة واحدة . وكانت ألمانيا تستفيد ثلاث وحدات ، فانخفض نفع التجارة الى وحدتين .وكأن تكاليف النقل قد وزعت بالتساوي بين البلدين بحيث تتحمل كل بلد وحدة كتانية في مقابل نقل السلعة اليها . وقد أشار ميل الى أن توزيع تكاليف النقل بالتساوي بين البلدين ليس أمرا محتوما ، بل ان ذلك يتوقف على العلاقة بين طلب كل بلد على سلع الأخرى . ففي هذا المثال اذا كان طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية عندما يكون الثمن ١٠ قطن = ١٨ كتان يعادل طلب انجلترا على الكتان عندما يكون الثمن ١٠ قطن = ١٦ كتان ، فان التوازن يتحقق في العلاقة بين البلدين ، وتكون تكاليف النقل قد وزعت بالتساوي بينهما .

ولكن من المتصور أن يكون طلب احدى البلدين أكبر من طلب الأخرى بحيث تكون احداهما في حالة فائض والأخرى في حالة عجز . فاذا كان طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية عندما يكون الثمن ١٠ قطن = ١٨ كتان أكبر من طلب انجلترا على الكتان عندما يكون الثمن ١٠ قطن = ١٦ كتان ، فان ألمانيا تكون في حالة عجز ، وتكون انجلترا في حالة فائض . ولا بد في هذه الحالة من أن يرتفع ثمن القطن بالنسبة للكتان (أي ينخفض ثمن الكتان بالنسبة للقطن) حيث أن ذلك يحد من طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية ويزيد من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية .

ومن ثم تقترب البلدان من حالة التوازن . وقد يكون المعدل الجديد هو :

في ألمانيا ١٠ قطن = $١٨ \frac{١}{٢}$ كتان

وفي انجلترا ١٠ قطن = $١٦ \frac{١}{٢}$ كتان

ويلاحظ أن الفرق بين الثمن في البلدين لا زال مساويا لتكاليف النقل وهي وحدتان من الكتان . غير أن معدل التبادل تغير لمصلحة بلد الفائض (انجلترا) وضد مصلحة بلد العجز (ألمانيا) . كما أن تكاليف النقل لم تعد موزعة بالتساوي بين البلدين . ويتضح ذلك من مقارنة هذين المعدلين بالمعدل الذي كان يسود لو لم تكن هناك تكاليف لنقل السلعة وهو ١٠ قطن = ١٧ كتان . وترى من المقارنة أن ألمانيا تتحمل وحدة ونصف كتانية من تكاليف النقل ، وتتحمل انجلترا نصف وحدة .

ويحدث عكس ذلك اذا كان طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية عندما يكون الثمن ١٠ قطن = ١٨ كتان ، أصغر من طلب انجلترا على الكتان عندما يكون الثمن ١٠ قطن = ١٦ كتان ، فان ألمانيا تكون بلد الفائض ، وتكون انجلترا بلد العجز . ولا بد في هذه الحالة من أن ينخفض ثمن القطن بالنسبة للكتان (أي يرتفع ثمن الكتان بالنسبة للقطن) حيث أن ذلك يزيد من طلب ألمانيا على المنسوجات القطنية ، ويحد من طلب انجلترا على المنسوجات الكتانية . ومن ثم تقترب البلدان من حالة التوازن وقد يكون المعدل الجديد هو :

في ألمانيا ١٠ قطن = ١٧ $^{١}/_{٢}$ كتان

وفي انجلترا ١٠ قطن = ١٥ $^{١}/_{٢}$ كتان

ويلاحظ أن الفرق بين الثمن في البلدين لا زال مساويا لتكاليف النقل . غير أن معدل التبادل تغير لمصلحة بلد الفائض (ألمانيا) ، وضد مصلحة بلد العجز (انجلترا) . كما أن تكاليف النقل لم تعد موزعة بالتساوي بين البلدين بل ان ألمانيا تتحمل نصف وحدة كتانية ، وتتحمل انجلترا وحدة ونصف .

والمهم هو أنه لكي تقوم التجارة بين البلدين لا بد أن يكون الفرق بين المعدل الداخلي الذي يسود في كل منهما يجاوز تكاليف نقل السلعة . ففي هذا المثال يصل الفرق بين الثمن في البلدين الى خمس وحدات كتانية ، وهي تجاوز تكاليف النقل التي افترضنا أنها تعادل وحدتين من الكتان . ولو أن الفرق بين

الثمن في البلدين يساوي أو يقل عن تكاليف النقل لما قامت التجارة بينهما .

اذا تحقق هذا الشرط تتخصص كل بلد في السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية . ولكن من الواضح أن النفع الممكن من التجارة يقل بمقدار تكاليف النقل . فالنفع الممكن في هذا المثال خمس وحدات من الكتان . وهو يقل بمقدار وحدتين تمثلان تكاليف النقل . ولو أن تكاليف النقل ارتفعت الى ثلاث وحدات لانخفض النفع الممكن الى وحدتين . ولو أن تكاليف النقل ارتفعت الى أربع وحدات لانخفض النفع الممكن الى وحدة واحدة [١] .

لعل القارىء قد لاحظ أن الطريقة التي اتبعناها في هذا البند تختلف عن الطريقة التي اتبعناها في البند السابق . والواقع أن الطريقتين تؤديان الى نفس النتائج . غير أن الطريقة السابقة — وهي التي التزمها هابرلر — أنسب من حيث بيان العلاقة بين نفقات النقل والسلع المحلية . كما أن هذه الطريقة — وهي التي التزمها جون ستيوارت ميل وباستابل — أنسب من حيث بيان العلاقة بين نفقات النقل ونفع التجارة . ومن ثم فقد استخدمنا كل طريقة فيما هي معدة لـه . ولكن يلاحظ أن نفقات النقل عند جون ستيوارت ميل وباستابل تتمثل في تكاليف نقل المنسوجات القطنية الى ألمانيا مضافة الى تكاليف نقل المنسوجات الكتانية الى انجلترا . أما عند هابرلر فهي تتمثل في تكاليف نقل السلعة في اتجاه واحد فقط . وهذا فرق ثانوي لا يؤثر في نتائج التحليل . وهو يرجع الى أن هابرلر بحث نفقات النقل في ضوء اقتصاد نقدي . ومقتضى ذلك أنه ليس ثمة تلازم بين تصدير سلعة معينة واستيراد أخرى . أي أنه افترض أن منتج المنسوجات القطنية مثلا يبيع سلعته في ألمانيا لقاء مبلغ نقدي . ومن ثم فان نفقات النقل بالنسبة لهذا المنتج تتمثل في تكاليف نقل منسوجاته الى ألمانيا . أما نقل المبلغ النقدي الى انجلترا فقد افترض أنه لا يكلف المنتج شيئا . أما

---

(١) أنظر : J.S. Mill : Principles, Book III, Chapter XVIII
Bastable : The Theory of International Trade, pp. 33-35.

جون ستيوارت ميل وباستابل فقد بحثا نفقات النقل في ضوء اقتصاد يقوم على المقايضة . ومقتضى ذلك قيام تلازم بين تصدير سلعة معينة واستيراد أخرى . أي أن منتج المنسوجات القطنية يبيع سلعته في ألمانيا لقاء كمية معينة من سلعة أخرى هي المنسوجات الكتانية . ومن ثم فان نفقات النقل بالنسبة لهذا المنتج تتمثل في تكاليف نقل منسوجاته الى ألمانيا مضافة الى تكاليف نقل المنسوجات الكتانية الى انجلترا .

الفصل السابع عشر

تناقص الغلة وتزايدها

خضوع السلعتين لتناقص الغلة :

كانت صياغة ريكاردو لنظرية النفقات النسبية تقوم على افتراض ثبات الغلة أي ثبات النفقة . ومعنى ذلك أن النفقة الحقيقة لانتاج أية سلعة لا تتغير بتغير الكمية المنتجة . فاذا كانت النفقة الحقيقية لانتاج وحدة من القمح هي ساعة عمل مثلا . فان هذه النفقة تبقى على ما هي عليه سواء أنتجت البلد وحدة من القمح أو عشر وحدات أو خصصت كل مواردها لانتاج القمح . واذا كانت النفقة الحقيقية لوحدة من المنسوجات هي نصف ساعة عمل مثلا ، فان هذه النفقة تبقى على ما هي عليه مهما تغيرت الكمية المنتجة .

وحيث أن معدل التبادل الداخلي بين السلعتين يتوقف على كمية العمل التي بذلت في انتاج كل منهما ، فان افتراض ثبات النفقة يقتضي ثبات معدل التبادل الداخلي بصرف النظر عن الكمية التي تنتجها البلد من كل سلعة .

افترض أن الوضع في الولايات المتحدة هو :

١٥٠ ساعة عمل تنتج ٢٠٠ وحدة قمح أو ٢٠٠ وحدة منسوجات

وفي انجلترا :

١٥٠ ساعة عمل تنتج ١٠٠ وحدة قمح أو ١٥٠ وحدة منسوجات

واذن فالنفقة الحقيقية لوحدة من القمح في الولايات المتحدة هي ثلاثة أرباع ساعة . وهذه أيضاً هي النفقة الحقيقية لوحدة من المنسوجات . ويكون معدل التبادل الداخلي في الولايات المتحدة :

١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات

حيث أن النفقة الحقيقة لوحدة من القمح تساوي النفقة الحقيقية لوحدة من المنسوجات ويبقى معدل التبادل في الولايات المتحدة على هذا الأساس مهما تغير توزيع الموارد بين السلعتين .

أما في انجلترا فان النفقة الحقيقية لوحدة من القمح ساعة ونصف ، والنفقة الحقيقة لوحدة من المنسوجات ساعة . ويكون معدل التبادل الداخلي هـــو :

١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات

حيث أن النفقة الحقيقية لوحدة من القمح تعادل مرة ونصف النفقة الحقيقية لوحدة من المنسوجات . ويبقى معدل التبادل في انجلترا على هذا الأساس مهما تغير توزيع الموارد بين السلعتين .

وترى من هذين المعدلين أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتخصص في القمح ، ومن مصلحة انجلترا أن تتخصص في المنسوجات . وتستفيد البلدان من أي معدل يقع بين ١٠٠ ، ١٥٠ منسوجات لكل مائة وحدة من القمح .

اذا استقر معدل التبادل على أساس ١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات ، فـــان من مصلحة العمال الذين يشتغلون في المنسوجات أن يتحولوا الى القمح . وتبقى

مصلحتهم كذلك ما بقي هذا المعدل الى أن تتحول القوة العاملة بأكملها الى القمح ، وبذلك تتخصص أمريكا كلية في انتاج هذه السلعة . وبالمثل فان من مصلحة العمال الذين يشتغلون في القمح في انجلترا أن يتحولوا الى المنسوجات . وتبقى مصلحتهم كذلك الى أن تتحول القوة العاملة بأكملها الى المنسوجات . وبذلك تتخصص انجلترا كلية في انتاج هذه السلعة .

ونخلص من ذلك بأن ثبات الغلة من شأنه أن يجعل كل بلد تتخصص تخصيصا كليا complete specialisation في السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية . فان بقاء معدل التبادل في أمريكا دائما على أساس ١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات ، في حين أن معدل التبادل الدولي يمكنها من الحصول على أكثر من ١٠٠ منسوجات لكل ١٠٠ قمح ، يجعل الولايات المتحدة تتحول بكل مواردها الى انتاج القمح . وهذا أيضا هو شأن انجلترا بالنسبة للمنسوجات .

هذه هي الصورة التي كانت ماثلة في ذهن ريكاردو وجون ستيوارت ميل عند بحثهما لنظرية النفقات النسبية . ولم يحاول أيهما أن يعيد النظر في بحثه على افتراض خضوع السلعتين أو احداهما ، لتناقص الغلة أو تزايدها ، وذلك رغم الأهمية الكبرى التي يعلقها ريكاردو على ظاهرة تناقص الغلة في النواحي الأخرى لنظرية القيمة . ولقد قام باستيل وتاوسيج بتحليل نظرية النفقات النسبية مع استبعاد فرض ثبات الغلة .

نعود الى العلاقة بين انجلترا والولايات المتحدة على افتراض خضوع السلعتين لتناقص الغلة أي تزايد النفقة . ونحن نركز النظر أولا على الوضع في انجلترا قبل بدء التجارة . اذا قلنا أن ١٥٠ ساعة عمل في انجلترا تنتج ١٠٠ وحدة من القمح ، أي أن الوحدة تتطلب مجهود ساعة ونصف ، ليس معنى

ذلك بداهة أن هذه هي النفقة الحقيقية للقمح في كل أنحاء انجلترا . وانما هي تمثل نفقة الانتاج لدى أقل المنتجين كفاءة ، أو هـي نفقة الانتاج الحدي . أما نفقة الانتاج لدى المنتجين فوق الحديين أو نفقة انتاج الوحدات فوق الحدية ، فلا بد أن تكون أقل من ذلك . وهي تتدرج في الانخفاض كلما انتقلنا من الأرض الحدية الى الأرض التي تزيد عنها خصوبة ، الى أن تصل أدناها في أجود الأراضي . وهي تتدرج كذلك في الانخفاض بالنسبة لمنتج معين كلما انتقلنا من الوحدات الأخيرة الى الوحدات السابقة عليها الى أن تصل أدناها الى الوحدات الأولى .

ويمكن أن نرتب منتجي القمح في انجلترا مبتدئين بالأكثر كفاءة :

	نفقة الوحدة من المائة الأولى	نفقة الوحدة من المائة الثانية	نفقة الوحدة من المائة الثالثة	نفقة الوحدة من المائة الرابعة
المنتج (١)	١/٢ ساعة	٣/٤ ساعة	١ ساعة	١,٥ ساعة
المنتج (٢)	٣/٤ ساعة	١ ساعة	١,٥ ساعة	
لمنتج (٣)	١ ساعة	١,٥ ساعة		
المنتج (٤)	١,٥ ساعة			

واذن حيث يكون أجر العامل في الساعة عشرة قروش فان النفقة النقدية تكون :

	نفقة الوحدة من المائة الأولى	نفقة الوحدة من المائة الثانية	نفقة الوحدة من المائة الثالثة	نفقة الوحدة من المائة الرابعة
المنتج (١)	٥ قروش	٧,٥ قروش	١٠ قروش	١٥ قرشا
المنتج (٢)	٧,٥ قروش	١٠ قروش	١٥ قرشا	
المنتج (٣)	١٠ قروش	١٥ قرشا		
المنتج (٤)	١٥ قرشا			

وترى من ذلك وجوب أن يكون ثمن القمح ١٥ قرشا لاقناع المنتج الأول بأنتاج ٤٠٠ وحدة ، والثاني ٣٠٠ وحدة ، والثالث ٢٠٠ وحدة والرابع ١٠٠ وحدة . وطالما أن انجلترا في حاجة الى هذه الكمية من القمح (١٠٠٠ وحدة) ، والأجور بهذا المعدل ، فلا مناص من أن يكون الثمن خمسة عشر قرشا للوحدة. أي ثمن أقل من ذلك يضطر المنتج الرابع الى التوقف عن الانتاج ، ويدفع الآخرين الى التقليل من انتاجهم .

ويصدف ذلك على المنسوجات . فاذا قلنا أن ١٥٠ ساعة تنتج ١٥٠ وحدة من المنسوجات ، أي أن الوحدة تتطلب مجهود ساعة ، ليس معنى ذلك بداهة أن هذه هي النفقة الحقيقية للمنسوجات في كل أنحاء انجلترا . وانما هي تمثل نفقة الانتاج لدى أقل المنتجين كفاءة أو هي نفقة الانتاج الحدي . أما نفقة الانتاج لدى المنتجين فوق الحديين ، أو نفقة انتاج الوحدات فوق الحدية ، فلا بد أن تكون أقل من ذلك . وهي تندرج في الانخفاض كلما انتقلنا من المشروع الحدي ، وهو الذي ينتج في أسوأ الظروف ، الى المشروع الذي يتميز عليه قليلا في ظروف انتاجه ، الى أن تصل الى أدناها في أحسن المشروعات كفاءة . وهي تتدرج كذلك في الانخفاض بالنسبة لمنتج معين كلما انتقلنا من الوحدات الأخيرة الى الوحدات السابقة عليها الى أن تصل أدناها في الوحدات الأولى .

ويمكن تصور هذا التدرج في نفقة انتاج المنسوجات على النحو الآتي :

	نفقة الوحدة من المائة الأولى	نفقة الوحدة من المائة الثانية	نفقة الوحدة من المائة الثالثة
المنتج (١)	٢/١ ساعة	٤/٣ ساعة	١ ساعة
المنتج (٢)	٤/٣ ساعة	١ ساعة	
المنتج (٣)	١ ساعة		

ويلزم أن يكون أجر العامل في الساعة يعادل أجره في القمح حيث أننـــا نفترض التجانس المطلق في عنصر العمل . واذن حيث يكون أجر العامل في الساعة عشرة قروش فان النفقة النقدية تكون :

	من المائة الاولى	نفقة الوحدة من المائة الثانية	نفقة الوحدة من المائة الثانية
المنتج (١)	٥ قرش	٧,٥ قروش	١٠ قروش
المنتج (٢)	٧,٥ قروش	١٠ قروش	
المنتج (٣)	١٠ قروش		

وترى من ذلك وجوب أن يكون ثمن المنسوجات عشرة قروش لاقناع المنتج الأول بأنتاج ٣٠٠ وحدة ، والثاني ٢٠٠ وحدة والثالث مائة وحدة . وطالما أن انجلترا في حاجة الى هذه الكمية من المنسوجات (٦٠٠ وحدة) والأجور بهذا المعدل فلا مناص من أن يكون الثمن عشرة قروش للوحدة . أي ثمن أقل من ذلك يضطر المنتج الثالث الى التوقف عن الانتاج ، ويدفع الآخرين الى التقليل من انتاجهم .

ويلاحظ أن ثمن القمح ١٥ قرشا للوحدة ، وأن ثمن المنسوجات عشرة قروش للوحدة ، ومعنى ذلك أن معدل التبادل بين السلعتين هو ١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات أو ١ قمح = ١,٥ منسوجات وهذا هو المعدل الذي يتناسب مع النفقة الحدية لأنتاج السلعتين . فان النفقة الحدية لأنتاج القمح هي ١,٥ ساعة ، والنفقة الحدية لانتاج المنسوجات هي ساعة واحدة . أي أن الوحدة من القمح

تتطلب – في أسوأ ظروف انتاجها – مجهودا يعادل مرة ونصف قدر المجهود الذي تتطلبه وحدة من المنسوجات في أسوأ ظروف انتاجها . ومن ثم وجب أن تكون قيمة القمح مرة ونصف قيمة المنسوجات . أما اذا كان معدل التبادل لا يتناسب مع العلاقة بين النفقات الحدية لانتاج السلعتين ، فان ذلك يدفع عناصر الانتاج الى التحول من سلعة الى أخرى . فاذا افترضنا أن ثمن القمح ١٢ قرشا وثمن المنسوجات عشرة قروش أي أن ١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات ، مع بقاء العلاقة بين النفقات الحدية على ما هي عليه ، فان عناصر الانتاج تجد من مصلحتها التحول من القمح الى المنسوجات . ذلك أن مجهود ١٥٠ ساعة في أسوأ ظروف انتاج القمح تمكن العامل من الحصول على ١٠٠ وحدة . ونفس المجهود في أسوأ ظروف انتاج المنسوجات يمكن العامل من الحصول على ١٥٠ وحدة . وواضح أن من مصلحته في هذه الحالة أن يتحول بمجهوده من القمح الى المنسوجات حيث يحصل على ١٥٠ وحدة من المنسوجات وهي تساوي وفقاً لمعدل التبادل أكثر من ١٠٠ وحدة من القمح . وانما تنعدم مصلحة عناصر الانتاج في التحول من سلعة الى أخرى اذا كان معدل التبادل يتناسب مع النفقة الحدية لانتاج السلعتين بعبارة أخرى يكون توزيع الموارد بين السلعتين في حالة توازن اذا كان :

$$\frac{\text{ثمن القمح}}{\text{ثمن المنسوجات}} = \frac{\text{النفقة الحدية للقمح}}{\text{النفقة الحدية للمنسوجات}}$$

أما اذا اختل التعادل بين هذين الطرفين بأن كان :

$$\frac{\text{ثمن القمح}}{\text{ثمن المنسوجات}} > \frac{\text{النفقة الحدية للقمح}}{\text{النفقة الحدية للمنسوجات}}$$

فان من مصلحة عناصر الانتاج في هذه الحالة التحول من القمح الى

المنسوجات . ويترتب على ذلك انكماش انتاج القمح ، وتضخم أنتـــاج المنسوجات . وانكماش انتاج القمح يؤدي الى تناقص النفقة الحدية ، وتضخم انتاج المنسوجات يؤدي الى تزايد النفقة الحدية . أي أن حركة عناصر الانتاج من القمح الى المنسوجات تتضمن تضاؤل قيمة الطرف الأيسر من العلاقـــة السابقة . وتستمر حركة العناصر من القمح الى المنسوجات حتى يصبح الطرف الأيسر مساويا للطرف الأيمن . وحينئذ تنعدم مصلحة عناصر الانتاج في التحول. ويكون انتاج القمح في التوازن الجديد قد انخفض عما كان عليه ، وانتـــاج المنسوجات قد زاد عما كان عليه .

ويحدث عكس ذلك اذا اختل التعادل بين هذين الطرفين بحيث أن :

$$\frac{\text{النفقة الحدية للقمح}}{\text{النفقة الحدية للمنسوجات}} > \frac{\text{ثمن القمح}}{\text{ثمن المنسوجات}}$$

في هذه الحالة يكون من مصلحة عناصر الانتاج التحول من المنسوجـــات الى القمح . ويترتب على ذلك تضخم انتاج القمح ، وانكماش انتاج المنسوجات وتضخم انتاج القمح يؤدي الى تزايد النفقة الحدية ، وانكماش انتاج المنسوجات يؤدي الى تناقص النفقة الحدية . أي أن حركة العناصر من المنسوجات الى القمح تتضمن تزايد قيمة الطرف الأيسر من العلاقة الأخيرة . وتستمر حركة عناصر الانتاج من المنسوجات الى القمح حتى يصبح الطرف الأيسر مساويا للطرف الأيمن . وحينئذ تنعدم مصلحة عناصر الانتاج في التحول . ويكون انتاج القمح في التوازن الجديد قد زاد عما كان عليه ، وانتاج المنسوجات قد انخفض عمـــا كان عليه .

هذا عن الوضع في انجلترا قبل بدء التجارة . ويصدق مثل هذا التحليل على الوضع في الولايات المتحدة قبل بدء التجارة . فاذا قلنا أن ١٥٠ ساعة تنتج ٢٠٠ وحدة من القمح ، أي أن الوحدة تتطلب مجهود ثلاثة أرباع ساعة ، ليس

معنى ذلك بداهة أن هذه هي النفقة الحقيقية للقمح في كل أنحاء الولايات المتحدة . وانما هي تمثل نفقة الانتاج لدى أقل المنتجين كفاءة أو هي نفقة الانتاج الحدي . أما نفقة الانتاج لدى المنتجين فوق الحدين ، أو نفقة انتاج الوحدات فوق الحدية ، فلا بد أن تكون أقل من ذلك . وهذا هو أيضاً شأن المنسوجات في الولايات المتحدة . ويتحدد معادل التبادل بين السلعتين وفقاً للعلاقة بين نفقتيهما الحدية . وحيث أن نفقة الوحدة من القمح لدى أقل المنتجين كفاءة تساوي نفقة الوحدة من المنسوجات لدى أقل المنتجين كفاءة ، فان معدل التبادل بين السلعتين يكون :

١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات

والآن عند بدء التجارة بين البلدين تجد انجلترا من مصلحتها استيراد القمح من الولايات المتحدة وتصدير المنسوجات اليها . ولنفترض أن التجارة بين البلدين بدأت على أساس :

١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات

ظاهر أن هذا المعدل يختلف عن العلاقة بين النفقة الحدية لانتاج السلعتين في انجلترا . ومن مصلحة عمال القمح في انجلترا أن يتحولوا الى المنسوجات ، حيث أن المجهود الذي يمكنهم من الحصول على ١٠٠ وحدة من القمح يمكنهم من الحصول على ١٥٠ وحدة من المنسوجات . واذن فان الانتاج غير المباشر للقمح في مثل هذه الظروف خير من الانتاج المباشر . ذلك أن الـ ١٥٠ وحدة من المنسوجات تمكنهم من الحصول على أكثر من ١٠٠ وحدة من القمح الأمريكي .

ولكن هل تستطيع أمريكا بهذا المعدل أن تقضي على انتاج القمح فيانجلترا ؟ الواقع أن انكماش زراعة القمح في انجلترا يؤدي الى تناقص نفقته الحدية ، كما أن تضخم انتاج المنسوجات فيها يؤدي الى تزايد نفقتها الحدية . ومعنى ذلك انخفاض قيمة القمح تدريجيا بالنسبة للمنسوجات . وبعد أن كان معدل التبادل عند بدء التجارة بين السلعتين هو :

١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات

تنتقل انجلترا الى حد يصبح فيه معدل التبادل بين السلعتين :

١٠٠ قمح = ١٤٠ منسوجات

في ضوء هذا المعدل الجديد تبقى مصلحة العمال قائمة في التحول من القمح الى المنسوجات . وهذا ينقل السلعتين الى حد جديد للانتاج . وهكذا تستمر الحركة من القمح الى المنسوجات الى أن يصبح معدل التبادل الداخلي بين السلعتين هـــو :

١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات

حينئذ تنعدم مصلحة العمال في التحول من القمح الى المنسوجات ، حيث أن المجهود اللازم لانتاج ١٠٠ وحدة من القمح يمكن العمال من انتاج ١٢٠ وحدة من المنسوجات ، وهذه لا يمكن مبادلتها في الولايات المتحدة بأكثر من مائة وحدة من القمح .

عندما يصل معدل التبادل الداخلي الى هذا القدر تكون زراعة القمح قد انكمشت عما كانت عليه ، وصناعة المنسوجات قد زادت عما كانت عليه . وانكماش زراعة القمح يتضمن انخفاض النفقة في حد الانتاج من ١,٥ ساعة الى ١,٣٢ ساعة للوحدة مثلا . كما أن تضخم صناعة المنسوجات يتضمن زيادة النفقة في حد الانتاج من ساعة واحدة الى ١,١ ساعة للوحدة . ومعنى ذلك أن يكون معدل التبادل الداخلي مساويا لمعدل التبادل الدولي ، حيث أن مائة وحدة من القمح تتطلب مجهود ١٣٢ ساعة (١٠٠ × ١,٣٢) وهذه لا تنتج أكثر من ١٢٠ وحدة من المنسوجات $\frac{١٣٢}{١,١}$.

ونرى من ذلك أن الولايات المتحدة لا تستطيع القضاء على كل منتجي القمح في انجلترا . وانما تستطيع فقط القضاء على هؤلاء المنتجين الذين تتجاوز نفقتهم

١,٣٢ ساعة للوحدة كما أنها تستبعد كل الكميات التي تتجاوز نفقتها هـذا القدر . والواقع أننا نستطيع أن ننظر الى معدل التبادل الدولي على أنه يمثل بالنسبة لمنتجي القمح في انجلترا انخفاض ثمن القمح من ١٥ قرشا الى ١٣,٢ قرشـا للوحدة . وهذا يؤدي كما رأينا الى انكماش انتاج القمح ، وانخفاض الريـع الاقتصادي بالنسبة لمن يستمر في انتاجه . ولكنه لا يتضمن القضاء على كـل منتجي القمح في انجلترا . وظاهر أنه كلما عرضت الولايات المتحدة ثمنا أكثر انخفاضا للقمح ، تمكنت بذلك من القضاء على عدد أكبر من المنتجين . فان كان معدل التبادل الدولي مثلا هو :

١٠٠ قمح = ١١٠ منسوجات

فان ذلك يؤدي الى تضاؤل انتاج القمح عما يكون عليه لو أن معدل التبادل التبادل الدولي هو ١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات . وكأن التجارة الدولية قـد مكنت انجلترا من أن تركز انتاجها للقمح على تلك الأراضي التي تتمتع بقدر معين من الخصوبة ، مع استبعاد انتاجه من الأراضي التي تقل خصوبتها عن هذا القدر المعين .

ويحدث عكس ذلك في الولايات المتحدة . فان معدل التبادل الداخلي عند بدء التجارة هو ١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات .

فاذا عرضت انجلترا عليها ١٢٠ وحدة من منسوجات لكل ١٠٠ وحدة قمح فان من مصلحة العمال بداهة أن يتحولوا من المنسوجات الى القمح ، حيث أن المجهود الذي يمكنهم من الحصول على ١٠٠ وحدة من المنسوجات يمكنهم من الحصول على ١٠٠ وحدة من القمح . واذن فالانتاج غير المباشر للمنسوجـات في مثل هذه الظروف خير من الانتاج الباشر . ذلك أن ١٠٠ وحدة من القمح تمكنهم من الحصول على أكثر من ١٠٠ وحدة من المنسوجات الانجليزية .

غير أن تحول العمال من المنسوجات الى القمح يؤدي الى تزايد نفقة القمح عما كانت عليه وتناقص نفقة المنسوجات عما كانت عليه . ومعنى ذلك ارتفاع

قيمة القمح تدريجيا بالنسبة للمنسوجات وبعد أن كان معدل التبادل الداخلي عند بدء التجارة هو :

١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات

تنتقل الولايات المتحدة الى حد يصبح فيه معدل التبادل بين السلعتين :

١٠٠ قمح = ١١٠ منسوجات

في ضوء هذا المعدل الجديد تبقى مصلحة العمال قائمة في التحول من المنسوجات الى القمح . وهذا ينقل السلعتين الى حد جديد . وهكذا تستمر الحركة من المنسوجات الى القمح الى أن يصبح معدل التبادل الداخلي بين السلعتين هو :

١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات

حينئذ تنعدم مصلحة العمال في التحول من المنسوجات الى القمح ، حيث أن المجهود اللازم لانتاج ١٢٠ وحدة منسوجات يمكن العمال من انتاج ١٠٠ وحدة من القمح ، وهذه لا يمكن مبادلتها في انجلترا بأكثر من ١٢٠ وحدة منسوجات .

عندما يصل معدل التبادل الداخلي الى هذا القدر تكون زراعة القمح في أمريكا قد زادت عما كانت عليه ، وصناعة المنسوجات قد انكمشت عما كانت عليه . وتضخم زراعة القمح يتضمن زيادة النفقة في حد الانتاج من ٧٥, من الساعة الى ٨٤, من الساعة للوحدة . كما أن انكماش صناعة المنسوجات يتضمن انخفاض النفقة في حد الانتاج من ٧٥, من الساعة الى ٧٠, من الساعة . عند هذا الحد يكون معدل التبادل الداخلي بين السلعتين مساوياً لمعدل التبادل الدولي . ذلك أن ١٢٠ وحدة من المنسوجات تتطلب مجهود ٨٤ ساعة (١٢٠ × ٧,) ، وهذه لا تنتج أكثر من ١٠٠ وحدة من القمح ($\frac{٨٤}{٠,٨٤}$)

وترى من ذلك أن انجلترا لا تستطيع القضاء على كل منتجي المنسوجات

في الولايات المتحدة . وانما تستطيع فقط القضاء على هؤلاء المنتجين الذين تتجاوز نفقتهم ٧٠, من الساعة ، كما أنها تستبعد كل الكميات التي تتجاوز هذا القدر . ويمكن هنا أيضاً أن ننظر إلى معدل التبادل الدولي على أنه يمثل بالنسبة لمنتجي المنسوجات في الولايات المتحدة انخفاض ثمن المنسوجات . وهذا يؤدي كما رأينا إلى انكماش انتاج المنسوجات ، وانخفاض الريع الاقتصادي بالنسبة لمن يستمر في انتاجها . ولكنه لا يتضمن بالضرورة القضاء على كل منتجي المنسوجات في الولايات المتحدة . وظاهر أنه كلما عرضت انجلترا ثمناً أكثر انخفاضاً للمنسوجات ، تمكنت بذلك من القضـــاء على عدد أكبر من المنتجين . فاذا كان معدل التبادل الدولي مثلا هو :

١٠٠ قمح = ١٣٠ منسوجات

فان ذلك يؤدي إلى تضاؤل انتاج المنسوجات عما يكون عليه لو أن معدل التبادل الدولي هو : ١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات . وكأن التجارة الدولية قد مكنت الولايات المتحدة من أن تركز انتاج المنسوجات في المشروعات التي تتمتع بقدر معين من الكفاءة ، مع استبعاد انتاجها في المشروعات التي تقصر كفاءتها عن هذا القدر المعين [1] .

ونخلص من هذا التحليل بأن خضوع السلعتين لتناقص الغلة لا يغير القاعدة الأساسية من أن التخصص يعود بالفائدة على البلاد الداخلة في علاقات تجارية طالما أن هناك فرقا بين النفقات النسبية . وتقاس النفقات النسبية بالعلاقة بين النفقات الحقيقية في حد الانتاج . ولكن يلاحظ أن العلاقة بين النفقات الحقيقية في داخل كل بلد تتغير بتغير حد الانتاج في السلعتين وهذا يقتضي تغير معدل التبادل الداخلي . وقد رأينا كيف أن تمدد انتاج المنسوجات وانكماش انتاج القمح في انجلترا يدفع معدل التبادل الداخلي نحو معدل التبادل الدولي . كذلك

---

(١) أنظر : Tanssig : « International Trade », pp. 76-79. Bastable : « The Theory of International Trade », pp. 29-31.

يتحرك معدل التبادل الداخلي في أمريكا نحو معدل التبادل الدولي على أثر تمدد انتاج القمح وانكماش انتاج المنسوجات. اذا أصبح معدل التبادل الداخلي متساوياً في البلدين ، ومساوياً لمعدل التبادل الدولي ، تنعدم مصلحة عناصر الانتاج في التحول من سلعة إلى أخرى و هكذا تقف عملية التخصص دون أن تصل إلى نهايتها بحيث تجمع كل بلد بين انتاج السلعتين. وهذا هو ما يسمى بالتخصص الجزئي .

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقات رياضيا بالطرق الآتية : نرمز للولايات لمتحدة بالبلد (١) ولانجلترا بالبلد (٢) وللقمح بالسلعة أ . وللمنسوجات بالسلعة ب .

اذا كانت البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ ، وتتمتع البلد (٢) بميزة نسبية في السلعة ب ، فان معنى ذلك أن :

$$\frac{بَ}{بً} > \frac{أَ}{أً}$$

أي أن $\frac{أً}{بً} > \frac{أَ}{بَ}$ . . . . (١)

حيث ترمز أَ إلى النفقة الحدية للسلعة أ في البلد (١) ، وترمز بَ إلى النفقة الحدية للسلعة ب في البلد (١) ، وهكذا بالنسبة لسائر الرموز .

وظاهر أن الطرف الأيمن للعلاقة (١) يمثل معدل التبادل بين السلعتين في البلد (١) وهو يمثل ثمن السلعة أ بالنسبة للسلعة ب قبل بدء التجارة . كما أن الطرف الأيسر يمثل معدل التبادل في البلد (٢) ، وهو أيضاً يمثل ثمن السلعة بالنسبة للسلعة ب قبل بدء التجارة . واذن تستفيد البلدان من أي معدل يقع

بين هذين الطرفين . أي معدل للتبادل يكون أكبر من $\frac{\text{اَ}}{\text{بَ}}$ وأصغر من $\frac{\text{اً}}{\text{بً}}$ يدفع عناصر الانتاج في البلد (١) إلى التحول من السلعة ب إلى السلعة أ . ويدفع عناصر الانتاج في البلد (٢) إلى التحول من السلعةأ إلى السلعة ب .

وبديهي أنه يوجد عدد كبير من المعادلات التي تقع جميعها $\frac{\text{اَ}}{\text{بَ}}$ ، $\frac{\text{اً}}{\text{بً}}$. ويمكن أن نرتب هذه المعدلات الممكنة ترتيباً تصاعدياً مبتدئين بأصغرها ولتكن هذه المعدلات هي : م ، ن ، هـ ، و ، ي . اذا بدأت التجارة بين البلدين على أساس المعدل م فان معنى ذلك أن البلد (١) تحصل على النفع الأقل من التجارة ، وتحصل البلد (٢) على النفع الأكبر . وبالعكس اذا بدأت التجارة على أساس المعدل ي فان معنى ذلك أن البلد (١) تحصل على النفع الأكبر من التجارة ، وتحصل البلد (٢) على النفع الأقل .

اذا افترضنا أن التجارة بين البلدين بدأت على أساس المعدل م . في هذه الحالة تتحول عناصر الانتاج في البلد (١) من السلعة ب إلى السلعة أ . وتتحول عناصر الانتاج في البلد (٢) من السلعة أ إلى السلعة ب . غير أن تمدد انتاج السلعة أ في البلد (١) يؤدي إلى زيادة قيمة اَ ، كما أن انكماش انتاج السلعة ب فيها يؤدي إلى انخفاض قيمة بَ . ومقتضى ذلك أن تزيد تدريجياً قيمة $\frac{\text{اَ}}{\text{بَ}}$. وتستمر حركة عناصر الانتاج من السلعة ب إلى السلعة أ إلى أن يصبح :

$$\frac{\text{اَ}}{\text{بَ}} = \text{م} .$$

ويحدث عكس ذلك في البلد (٢) حيث تتحول عناصر الانتاج من السلعة أ إلى السلعة ب . فان انكماش انتاج السلعة أ يؤدي إلى انخفاض قيمة أَ ، كما أن تمدد انتاج السلعة ب يؤدي إلى زيادة قيمة بً . ومقتضى ذلك أن تنخفض تدريجياً قيمة $\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}}$. وتستمر حركة عناصر الانتاج من السلعة أ إلى السلعة ب إلى أن يصبح : $\frac{\text{أً}}{\text{بً}} = \text{م}$.

وعلى ذلك تقف حركة عناصر الانتاج بين السلعتين عندما يتحقق الشرط .

$$\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}} = \frac{\text{أً}}{\text{بً}} = \text{م} .$$

اذا وجدنا أن المعدل م قد أدى إلى وقوع البلد (١) في حالة فائض والبلد (٢) في حالة عجز ، فان بمقتضى ذلك أن تزيد قيمة الساعة أ الي تصدرها البلد(١) وتنخفض قيمة السلعة ب التي تصدرها البلد (٢) . أي أن معدل التبادل الدولي ينتقل من م إلى ن مثلا . ارتفاع ثمن السلعة أ يغري عناصر الانتاج في البلد (١) باستمرار تحولها من السلعة ب إلى السلعة أ ، ومن ثم ترتفع قيمة $\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}}$ تدريجياً إلى أن يصبح : $\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}} = \text{ن}$

وانخفاض ثمن السلعة ب يدفع عناصر الانتاج في البلد (٢) بأن تتحول من السلعة ب إلى السلعة أ ، ومن ثم ترتفع أيضاً قيمة $\frac{\text{أً}}{\text{بً}}$ تدريجياً إلى أن

يصبح : $\frac{أ''}{ب''}$ = ن .

وتقف حركة العناصر بين السلعتين عندما يتحقق الشرط :

$$\frac{أ'}{ب'} = \frac{أ''}{ب''} = ن$$

وهكذا إلى أن تصل البلدان إلى هذا المعدل الذي يحقق التعادل بين ما تصدره وما تستورده كل منهما . وفي ضوء هذا المعدل يتحدد الحجم النسبي لانتاج السلعتين أ ، ب بحيث يكون معدل التبادل الداخلي متساوياً في البلدين ، ومساوياً لمعدل التبادل الدولي .

خضوع السلعتين لتزايد الغلة :

كانت ظاهرة تناقص الغلة من بين الظواهر التي شغلت الفكر الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية الخاصة التي سادت خلال تلك الفترة والتي ترتب عليها ارتفاع ثمن الحاصلات الزراعية . وقد حاول الاقتصاديون التقليديون أن يرجعوا هذا الارتفاع في ثمن الحاصلات الزراعية إلى فعل قانون تناقص الغلة في الزراعة . وتطرقوا من ذلك إلى دراسة مستفيضة لظاهرة تناقص الغلة من حيث طبيعتها ، وعوامل ظهورها ، وعلاقتها بنفقة الانتاج وأثمان السلع . ومن ثم تجمعت لدينا دراسة وافية لتلك الظاهرة ، وقد تطور الفكر الاقتصادي وتغيرت أساليب التحليل من كتابة ريكاردو إلى الوقت الحاضر . ومع ذلك فان نظرتنا الحالية إلى تناقص الغلة لا تختلف عن النظرة التقليدية الا من حيث دقتها وعموميتها ، أما الخصائص الجوهرية للنظرتين فلا زالت واحدة .

وقد تعرض التقليديون لظاهرة تزايد الغلة . ونحن نعلم أن آدم سميث يعلق أهمية كبرى على تقسيم العمل ، وهو لا يخرج عن كونه أحد العوامل التي تؤدي إلى زيادة الغلة. كذلك أشار ريكاردو وجون ستيوارت ميل إلى ظاهرة تزايد الغلة وأهميتها في الانتاج الصناعي . غير أن تلك الظاهرة لم تلق من الفكر التقليدي أو على الأقل من ريكاردو وتابعيه ، ما لقيته ظاهرة تناقص الغلة من العناية . ولعل ذلك يرجع إلى أن الاطار الفكري الذي ابتدعه ريكاردو يضيق بمثل هذه الظاهرة . فهو اطار يقوم إلى مدى بعيد على افتراض كمية معينة من موارد الثروة ، ويبحث في القواعد التي تكفل الحصول على أقصى ناتج ممكن من تلك الكمية المعينة . صحيح أن هذا الاطار لم يبلغ في يد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ذلك الجمود الذي بلغه فيما بعد على يد جيفونز Jevons وغيره من أصحاب النظرية الحدية . ولكن لا شك أن ريكاردو قد مهد الطريق لتلك النظرة الاستاتيكية للنظام الاقتصادي .ويتضح ذلك بوجه خاص في نظرية النفقات النسبية (١) . هذه النظرة الاستاتيكية تفسر لنا تضاؤل الأهمية النظرية لظاهرة تزايد الغلة منذ ريكاردو . وسنرى فيما بعد أنها ظاهرة ديناميكية تفترض حدوث تغير قد يتنافى مع افتراض كمية معينة من موارد الثروة (٢) . على كل حال فقد بقيت ظاهرة تزايد الغلة في زاوية منعزلة من زوايا الفكر إلى أن أخرجها مارشال إلى حيز النور في طفرته الكبرى بالنظرية الاقتصادية . وقد بين لنا مارشال طبيعة هذه الظاهرة وصلتها بنفقة الانتاج وأثمان السلع . ولكن مارشال لم يقل الكلمة الأخيرة في المشاكل النظرية التي تثيرها ظاهرة تزايد الغلة . وقد ترك بعض جوانبها في حاجة إلى مزيد من البحث. ومن ثم فقد ظهرت مرة أخرى على مسرح الفكري الاقتصادي في العقد الثالث

---

(١) أنظر Hla Myint : « Theories of Welfare Economics », pp. 65-69.

(٢) أنظر Allyn Young : Increasing Returns and Economic Progress, Economic Journal, 1928.

من هذا القرن . وكان ذلك على أثر مقـــال للاقتصادي بييرو سرافا Piero Sraffa [1] . وقد بين سرافا الصلة الوثيقة بين تزايد الغلة والاحتكار . وقد أثار مقاله سيلا من البحوث لم ينقطع الا بعد صياغة نظرية القيمة صياغة جديدة على يد جوان روبنسون في كتابها المعروف [٤] :

The Economics of Imperfect Competition

وترى من ذلك أن الفكر الاقتصادي عن تزايد الغلة قد تغير تغيراً جوهريا من ريكاردو وجون ستيوارت ميل إلى مارشال ثم سرافا وجوان روبنسون . وسوف نعرض لذلك سريعاً ، ولكننا نقتصر الآن على بحث نظرية النفقات النسبية مع افتراض قانون تزايد الغلة في صورته السابقة على مارشال .

كان الاقتصاديون التقليديون ينظرون إلى قانون تزايد الغلة على أنه يقابل تماماً قانون تناقص الغلة . فقانون تناقص الغلة يعني أن الدفعة الأولى من عنصر معين يستخدم على كمية معينة من الأرض مثلا ، تأتي بناتج أكبر مما تأتي به الدفعة الثانية ، وهذه تأتي بناتج أكثر مما تأتي به الدفعة الثالثة ، وهكذا كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لعنصر آخر أدى ذلك إلى تناقص ما تضيفه الدفعات المتعاقبة إلى الناتج الكلي.وقانون تزايد الغلة يعني أن الدفعة الأولى تأتي بناتج أقل مما تأتي به الدفعة الثانية ، وهذه تأتي بناتج أقل مما تأتي به الدفعة الثالثة ، وهكذا .

---

(١) انظر The Laws of Return under Competitive Conditions, Economic Journal, 1926.

(٢) انظر مقدمة هذا الكتاب حيث تشير المؤلفة الى أن بحثها يقوم على أساس من أفكار سرافا :

« Mr. Sraffa's article must be regarded as the fount from which my work flows, for the chief aim of this book is to attempt to carry out his pregnant suggestion that the whole theory of value Should be treated in terms of monopoly analysis. »

ويتضح من كتاب باستابل أنه عالج مشكلة تزايد الغلة على أساس هذه النظرية . أما تاوسيج فقد كان أكثر حذراً ، وهو يشير صراحة إلى أن ظاهرة تزايد الغلة تختلف في طبيعتها عن ظاهرة تناقص الغلة وقد تأثر في تحليله بآراء مارشال في هذا الصدد .

اذا افترضنا خضوع السلعتين لتزايد الغلة ، فان معنى ذلك بداهة أن زيادة الانتاج تقترن بتناقص النفقة، كما أن انكماش انتاج السلعةيقترن بتزايد النفقة. وهذا عكس ما يحدث عند افتراض خضوع السلعتين لتناقص الغلة . ويتعين علينا أن ننظر إلى معدل التبادل الداخلي الذي يسود قبل بدء التجارة على أنه يمثل العلاقة بين النفقات في حد الانتاج ، مع ملاحظة أن حد الانتاج هنا هو أكثرها ، لا أقلها ، كفاءة . فالواحدات الأخيرة من أية سلعة تتكلف نفقة أقل من السابقة عليها .

واذن حيث يكون معدل التبادل في الولايات المتحدة قبل بدء التجارة هو :

١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات

فان ذلك يتضمن أن النفقة الحقيقية للقمح في حد الانتاج تساوي النفقة الحقيقية للمنسوجات في حد انتاجها .

ويصدق ذلك على انجلترا . فاذا كان معدل التبادل فيها قبل بدء التجارة هو :

١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات

فان ذلك يتضمن أن النفقة الحقيقية للقمح في حد الانتاج تعادل مرة ونصف النفقة الحقيقية للمنسوجات في حد انتاجها .

وظاهر أن البلدين تستفيدان هنا أيضاً من التبادل التجاري على أساس أي معدل يقع بين ١٠٠ ، ١٥٠ منسوجات لكل ١٠٠ وحدة قمح . اذا افترضنا

أن التبادل التجاري بدأ على أساس :

١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات

فان من مصلحة العمال في انجلترا أن يتحولوا من القمح إلى المنسوجات . ويترتب على ذلك أن ينكمش انتاج القمح فيها ، ويتمدد انتاج المنسوجات . وانكماش انتاج القمح يؤدي إلى تزايد نفقته ، كما أن تمدد انتاج المنسوجات يؤدي إلى تناقص نفقتها . ومعنى ذلك أن تحول الموارد في انجلترا من القمح إلى المنسوجات يقترن بتزايد في قيمة القمح بالنسبة للمنسوجات . وبعد أن كان معدل التبادل بين السلعتين عند بدء التجارة هو :

١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات

تنتقل انجلترا إلى حد جديد لانتاج السلعتين يكون فيه معدل التبادل الداخلي هو : ١٠٠ قمح = ١٦٠ منسوجات مثلا

في ضوء هذا المعدل الجديد يقوى الدافع لدى العمال وأصحاب الموارد الأخرى في التحول من القمح للمنسوجات ، وذلك لتباعد الشقة بين معدل التبادل الداخلي والمعدل الدولي . ويترتب على ذلك أن يمعن القمح في انكماشه (أي تمعن النفقة في الزيادة) ، وتمعن المنسوجات في تمددها (أي تمعن نفقة المنسوجات في الانخفاض) . ومن ثم تنتقل انجلترا إلى حد جديد لانتاج السلعتين يكون فيه معدل التبادل الداخلي هو :

١٠٠ قمح = ١٧٠ منسوجات مثلا

وهكذا تتباعد الشقة بين المعدل الداخلي والمعدل الدولي كلما استمرت حركة الموارد من القمح إلى المنسوجات .

هذا عما يحدث في انجلترا على أثر بدء التجارة . أما الولايات المتحدة فان معدل التبادل الدولي يغري موارد الثروة بالتحول من المنسوجات إلى القمح . ويترتب على ذلك أن يتمدد انتاج القمح فيها ، وينكمش انتاج المنسوجات .

وتمدد انتاج القمح يؤدي إلى تناقص نفقته كما أن أنكماش انتاج المنسوجات يؤدي إلى تزايد نفقتها . ومعنى ذلك أن تحول الموارد في الولايات المتحدة من المنسوجات إلى القمح يقترن بتناقص في قيمة القمح بالنسبة للمنسوجات . وبعد أن كان معدل التبادل بين السلعتين عند بدء التجارة هو : ١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات

تنتقل الولايات المتحدة إلى حد جديد لانتاج السلعتين يكون فيه معدل التبادل الداخلي هو :

١٠٠ قمح = ٩٠ منسوجات

في ضوء هذا المعدل الجديد يقوى الدافع لدى العمال وأصحاب الموارد الأخرى في التحول من المنسوجات إلى القمح ، وذلك لتباعد الشقة بين معدل التبادل الداخلي والمعدل الدولي . ويترتب على ذلك أن يمعن القمح في تمدده (أي تمعن نفقته في الانخفاض) ، وتمعن المنسوجات في انكماشها (أي تمعن نفقة المنسوجات في الزيادة) . ومن ثم تنتقل الولايات المتحدة إلى حد جديد لانتاج السلعتين يكون فيه معدل التبادل الداخلي هو :

١٠٠ قمح = ٨٠ منسوجات

وهكذا تتباعد الشقة بين المعدل الداخلي والمعدل الدولي كلما استمرت حركة الموارد من المنسوجات إلى القمح .

وترى من هذا التحليل أن خضوع السلعتين لتزايد الغلة يدفع البلدين إلى التخصص الكامل بحيث تنفرد كل بلد بانتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية . وفي ذلك يتشابه فرض تزايد الغلة وفرض ثبات الغلة . ولا يحول دون وصول البلدين إلى التخصص الكامل الا أن يكون حجم احدى البلدين يزيد كثيراً عن حجم الأخرى . فاذا كانت الولايات المتحدة مثلا يزيد حجمها كثيراً عن انجلترا ، فقد تصل الأخيرة إلى التخصص الكامل في المنسوجات (أي

تتحول كل مواردها إلى هذه السلعة) دون أن تستوفي الولايات المتحدة كل حاجتها من هذه السلعة . ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلى استيفاء جزء من مواردها في انتاج المنسوجات إلى جانب القمح . وتكون انجلترا في هذا الفرض قد وصلت إلى التخصص الكامل مع قيام الولايات المتحدة بانتاج السلعتين في نفس الوقت . ويلاحظ أن هذه العقبة في طريق التخصص الكامل تصدق كذلك عند افتراض ثبات الغلة .

هذه هي الطريقة التي عالج بها باستابل افتراض تزايد الغلة . وسنرى عند مناقشة نظرية جراهام أن تزايد الغلة يثير مشكلات عدة لم يواجهها باستابل ومن جرى مجراه من الاقتصاديين . ويحسن بنا قبل الانتقال إلى نظرية جراهام أن نعقد مقارنة بين الفروض الثلاثة : ثبات الغلة وتزايدها وتناقصها . في الفروض الثلاثة لا تقوم التجارة بين البلدين الا اذا كان معدل التبادل الداخلي مختلفاً في كل بلد عن الأخرى ..

فاذا كان معدل التبادل الداخلي في البلد (١) هو $\frac{\text{أ}'}{\text{ب}'}$ ، وفي البلد (٢) هو $\frac{\text{أ}''}{\text{ب}''}$ ، وكان $\frac{\text{أ}'}{\text{ب}'} < \frac{\text{أ}''}{\text{ب}''}$ كان معنى ذلك أن البلد (١) تتمتع بميزة نسبية في السلعة أ ، والبلد (٢) تتمتع بميزة نسبية في السلعة ب . وتستفيد البلدان من أي معدل يقع بين هذين المعدلين بحيث يكون أكبر من $\frac{\text{أ}'}{\text{ب}'}$ وأصغر من $\frac{\text{أ}''}{\text{ب}''}$

ويصدق ذلك على الفروض الثلاثة . وانما تختلف هذه الفروض فيما بينها من حيث ما يحدث لمعدل التبادل الداخلي على أثر تحول الموارد في البلد (١) من السلعة ب إلى السلعة أ ، وتحولها في البلد (٢) من السلعة أ إلى السلعة ب على أثر بدء التجارة بينهما .

في فرض ثبات الغلة يبقى معدل التبادل الداخلي بين السلعتين ثابتاً لا يتغير بصرف النظر عن انتقال حد الانتاج تبعاً لتمدد انتاج احدى السلعتين ، وانمكاش الأخرى . ومن ثم تبقى قيمة $\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}}$ على ما هي عليه ، وتبقى قيمة $\frac{\text{أً}}{\text{بً}}$ على ما هي عليه مهما تحولت الموارد من سلعة إلى أخر . وعلى ذلك فان أي معدل للتبادل بين السلعتين يكون أكبر من $\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}}$ وأصغر من $\frac{\text{أً}}{\text{بً}}$ يدفع كل بلد إلى توجيه كل مواردها إلى انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وهذا اذا لم يقف حجم احدى البلدين عقبة في سبيل تخصصها تخصصاً كاملا

وفي فرض تزايد الغلة يؤدي تنقل الموارد بين السلعتين إلى تباعد الشقة بين المعدلين السائدين عند بدء التجارة . فتحول الموارد في البلد (١) من السلعة ب إلى السلعة أ يقترن بتضاؤل في قيمة السلعة أ بالنسبة للسلعة ب ، ومن ثم تتضاءل قيمة $\frac{\text{أَ}}{\text{بَ}}$

وتحول الموارد في البلد (٢) من السلعة أ إلى السلعة ب يقترن بتزايد في قيمة

السلعة أ بالنسبة للسلعة ب ، ومن ثم تتزايد قيمة أ/بَ . وهكذا تتباعد الشقة بين المعدلين بانتقال حد الانتاج تبعاً لتمدد انتاج احدى السلعتين ، وانكماش الأخرى . ومقتضى ذلك أن تتخصص كل بلد تخصصاً كاملا في السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية ما لم يقف حجم احداهما عقبة في سبيل ذلك .

وفي فرض تناقص الغلة يؤدي تنقل الموارد بين السلعتين إلى تقارب الشقة بين المعدلين السائدين عند بدء التجارة . فتحول الموارد في البلد (١) من السلعة ب إلى السلعة أ يقترن بتزايد في قيمة السلعة أ بالنسبة للسلعة ب ، ومن ثم تتزايد قيمة أَ/بَ وتحول الموارد في البلد (٢) من السلعة أ إلى السلعة ب يقترن بتضاؤل في قيمة السلعة أ بالنسبة للسلعة ب ، ومن ثم تتضاءل قيمة أ/بَ . وهكذا تتقارب الشقة بين المعدلين بانتقال حد الانتاج تبعاً لتمدد انتاج احدى السلعتين وانكماش الأخرى . ويقف تنقل الوارد عندما يصبح أَ/بَ مساوياً للمعدل أ/بَ ومقتضى ذلك أن تجمع كل بلد بين انتاج السلعتين .

خضوع احدى السلعتين لتناقص الغلة والأخرى لتزايدها : نظرية جراهام :

نفترض الآن أن احدى السلعتين وهي القمح تخضع لتناقص الغلة ، وأن السلعة الأخرى وهي المنسوجات تخضع لتزايد الغلة . وهذا هو الفرض الذي يتفق مع النظرة التقليدية للقانونين . فقد جرى التقليديون على اعتبار أن السلع الزراعة تخضع في انتاجها لتناقص الغلة ، بينما تخضع السلع الصناعية لتزايدها .

ويرجع ذلك إلى أن الزراعة تعتمد بصفة أساسية على الأرض ، والأرض عنصر ثابت الكمية ، في حين أن العمل ، وهو العنصر الآخر الذي يتعاون مع الأرض في انتاج السلع الزراعية ، تتزايد كميته بزيادة عدد السكان . ومقتضى الزيادة المطردة في عنصر العمل مع ثبات كمية الأرض ظهور تناقص الغلة في الزراعة . أما الصناعة فهي لا تعتمد على الأرض بصفة أساسية ، ومن ثم فليس فيها عنصر ثابت الكمية كما هو الحال في الزراعة ، وهذا الاعتبار يخرجها من نطاق تناقص الغلة .

اذا كان معدل التبادل بين السلعتين قبل بدء التجارة هو ١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات في الولايات المتحدة ، وفي انجلترا هو ١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات ، فان من مصلحة الولايات المتحدة أن تتخصص في السلعة الزراعية وهي القمح ، ومن مصلحة انجلترا أن تتخصص في السلعة الصناعية وهي المنسوجات . وتستفيد البلدان من أي معدل للتبادل يقع بين ١٠٠ و ١٥٠ منسوجات لكل ١٠٠ وحدة من القمح .

ومعنى ذلك أن التبادل التجاري بين البلدين يدفع الموارد في الولايات المتحدة إلى التحول من المنسوجات إلى القمح ، أي إلى التحول من سلعة تخضع لتزايد الغلة إلى سلعة تخضع لتناقصها . وهذا يدفع الانتاج في السلعتين إلى حد تتزايد فيه النفقة الحقيقية : تتزايد النفقة في انتاج القمح بسبب تمدده ، وتتزايد كذلك في المنسوجات بسبب انكماشها .

أما في انجلترا فان التبادل التجاري يدفع الموارد إلى التحول من القمح إلى المنسوجات ، أي إلى التحول من سلعة تخضع لتناقص الغلة إلى سلعة تخضع لتزايدها. وهذا يدفع الانتاج في السلعتين إلى حد تتناقص فيه النفقة الحقيقية: تتناقص النفقة في انتاج القمح بسبب انكماشه ، وتتناقص النفقة في انتاج المنسوجات بسبب تمددها .

إلى أي حد يستمر تنقل الموارد بين السلعتين ؟ هذه مسألة لا يمكن الحكم

فيها . في الولايات المتحدة تزيد نفقة انتاج القمح في نفس الوقت الذي تزيد فيه نفقة انتاج المنسوجات . أي أن قيمة أ تزيد مع قيمة بَ . واذن فان قيمة $\frac{أ}{بَ}$ قد تزيد أو تنقص أو تبقى ثابتة وفقاً للسرعة النسبية التي تزيد بها كلتا النفقتين . وفي انجلترا تنخفض نفقة انتاج القمح في نفس الوقت الذي تنخفض فيه نفقة انتاج المنسوجات ، أي أن قيمة آ تنخفض مع قيمة بً . واذن فان قيمة $\frac{آ}{بً}$ قد تزيد أو تنقص أو تبقى ثابتة وفقاً للسرعة النسبية التي تنخفض بها كلتا النفقتين . ومعنى ذلك اننا لا نستطيع الحكم فيما اذا كانت الشقة بين المعدلين تتزايد أو تتضاءل أو تبقى ثابتة . ولا نستطيع بالتالي تقرير ما اذا كانت البلدان تصلان إلى التخصص الكامل ، أو تقتصر ان على تخصص جزئي .

وليس في هذا كله من جديد . غير أن الأمر الذي لفت نظر جراهام هو أن البلد التي تتمتع بميزة نسبية في السلعة الزراعية ينتهي بها التبادل التجاري إلى حد من الانتاج ، ترتفع فيه النفقة الحقيقية للسلعتين ، وذلك سواء خصصت كل مواردها لانتاج السلعة الزراعية ، أو استبقت جزءاً منها في السلعة الصناعية. وقد دعاه ذلك إلى التشكك في فائدة التخصص بالنسبة للبلد التي تتمتع بميزة نسبية في سلعة تخضع لقانون تناقص الغلة . وحاول جراهام أن يثبت بأمثلة حسابية أن التخصص في هذه الظروف يعود عليها بالضرر . وانتهى إلى تقرير أن التخصص وفقاً للميزات النسبية قد يكون متعارضاً مع الحصول على أقصى ناتج من مجهود معين :

Comparative advantage is by no means an infallible guide to the maximum return in the long run to the productive effort of a nation. A rational, forward-looking policy might deliberately reject development

along lines of comparative advantage. (1)

ومقتضى هذه النتيجة أن ترفض البلد تحول مواردها من السلعة الصناعية إلى السلعة الزراعية . ويكون ذلك بتقييد التجارة بينها وبين كل بلد تتمتع بميزة نسبية في السلعة الصناعية . ويتخذ هذا التقييد صورة ضريبة جمركية لحماية سلعتها الصناعية بحيث تستطيع الوقوف على قدميها ازاء المنافسة الأجنبية ؛ وهي حماية دائمة لسلعة لا تتمتع البلد فيها ولا ينتظر أن تتمتع فيها ، بأية ميزة نسبية . وهذا هو ما يقرره جراهام .

« It may be to the country's economic advantage to protect an industry which could not grow up or survive without protection and which never will be able to survive without it, an industry which has no comparative advantage when the protective duty is first levied, nor ever attains one under it. » (1)

وغني عن البيان أنه لو صحت نظرية جراهام لكان فيها القضاء المبرم على النظرية التقليدية في التجارة الدولية . فهي تتضمن تسديد ضربة إلى صميم الأساس الذي بنى عليه ريكاردو ومن جاء بعده ، بل هي تتضمن القضاء على نظرية آدم سميث . ذلك أنها تنكر فائدة التخصص الدولي بالنسبة للبلاد الزراعية وتدعو تلك البلاد إلى الخروج كلية على مبدأ حرية التجارة في علاقتها بالبلاد التي تتمتع بميزة نسبية في السلع الصناعية . غير أن امعان النظر في الأمثلة الحسابية التي استقى منها جراهام نظريته يكشف عن خطأ جسيم وقع فيه . وذلك من ناحيتين :

أولا — أنه أخطأ في تفسير معنى النفقة الحقيقية . ويرجع الفضل إلى فرانك نايت في بيان هذا الضعف في نظرية جراهام (٣) . ذلك أن جراهام صاغ نظريته

---

(١) F. Graham : « Some Aspects of Protection Further Considered ». The Quart. Journ. Econ., 1923, p. 199.

(٢) أنظر المرجع السابق صفحة ٢٠٣

(٣) Frank knight, Some Fallacies in the Interpretation of Social cost, Quart. Jour. Econ., 1923-24.

على أساس متوسط النفقة في حد الانتاج . فاذا قلنا أن متوسط النفقة الحقيقية للقمح عند بدء التجارة هو ساعة للوحدة ، وأن متوسط النفقة يرتفع بعد ذلك إلى ساعتين ثم ثلاث ساعات ثم أربع ساعات وفقاً للتمدد في انتاج القمح على أثر قيام التبادل التجاري ، فان من السهل علينا أن نبين الضرر الذي يعود على البلد من هذا الارتفاع في النفقة الحقيقية لانتاج القمح . وهذا هو ما فعله جراهام . ولكن من البديهي أن تمدد انتاج القمح على أثر قيام التجارة يرفع نفقته في حد الانتاج فقط ، أما النفقة الحقيقية للوحدات فوق الحدية ، أو لدى المنتجين فوق الحديين ، فهي تبقى على ما هي عليه . وكل ما يترتب على تمدد انتـــاج القمح بالنسبة للمنتجين فوق الحدين هو زيادة ما يحققونه من ريع اقتصادي لا ما يتحملونه من نفقة حقيقية . ولو أن جراهام نظر إلى النفقة الحقيقية في حد الانتاج لتعذر عليه اثبات نظريته . فان الموارد لا تتحول من انتاج المنسوجات إلى انتاج القمح الا اذا وجدت أن الانتاج غير المباشر للمنسوجات خير من الانتاج المباشر . ولا يتصور والحالة هذه أن يعود التحول بالضرر على البلد التي يقع فيها (1) .

ثانياً — أن جراهام لم يحاول أن يواجه المشكلات الناشئة عن افتراض تزايد الغلة . وقد جرى مجرى باستابل في أخذه لظاهرة تزايد الغلة على علاتها دون أن يعنى ببحث ما يثيره هذا الافتراض من اشكالات . ويحسن بنا أن نقف قليلا عند هذه الظاهرة وأن نميز بين الظروف التي ينشأ فيها تناقص الغلة ، والظروف التي ينشأ فيها تزايد الغلة .

تنشأ ظاهرة تناقص الغلة اذا زادت كمية أحد العناصر بالنسبة للعناصر الأخرى التي تتعاون معه في انتاج السلعة . فالصفة الجوهرية هنا هي تغير النسبة بين كمية العناصر المختلفة . فاذا كان لدينا قطعة معينة من الأرض الزراعية ، وزدنا عنصر العمل الذي يستخدم فيها على دفعات متعاقبة ، فلا بد

أن نصل بعد حد معين إلى تناقص في الناتج الحدي والناتج المتوسط للعنصر المتزايد . والمهم هو أن تزيد كمية العمل بالنسبة لكمية الأرض . لذلك يطلق على قانون تناقص الغلة قانون النسب المتغيرة The Law of Variable Proportions والقاعدة أن قانون تناقص الغلة يحدث أثره كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الآخر ، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العنصرين . فلا يشترط أن يكون العنصر الثابت أرضا . ومن المسلم الآن أن قانون تناقص الغلة لا يقتصر أثره على الزراعة .

أما ظاهرة تزايد الغلة فهي تنشأ عند حدوث تغير في نطاق المشروع Scale of Production فالصفة الجوهرية هنا ليست تغير النسبة بين كميات العناصر وانما زيادة كميات العناصر المستخدمة في المشروع . وإذا كان الفرض في تناقص الغلة هو زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية العنصر الآخر ثابتة ، فالفرض في تزايد الغلة أن تزيد كمية العنصرين . ونرى من ذلك أن ظاهرة تناقص الغلة تنشأ في ظروف مغايرة للظروف التي تنشأ فيها ظاهرة تزايد الغلة . الأولى ترجع إلى تغير في النسبة بين كميات العناصر ، والثانية ترجع إلى تغير في نطاق المشروع .

والقاعدة أن الكفاءة الانتاجية للمشروع تتزايد باتساع نطاقه . فكلما زاد حجم المشروع استطاع أن يستفيد من مزايا الانتاج الكبير . ومقتضى ذلك أن يتناقص متوسط النفقة بزيادة الكمية التي ينتجها . ويستمر متوسط النفقة في التناقص مع الزيادة في حجم المشروع إلى أن تبلغ أدناها عند حد معين . ويقال حينئذ أن المشروع قد بلـغ حجمه الأمثـل Optimum size of the firm عند هذا الحجم يكون المشروع قد استنفد كل مزايا الانتاج الكبير ، بحيث اذا اطرد نموه بعد ذلك يبدأ متوسط النفقة في الزيادة من جديد . وبديهي أن مرحلة

تناقص النفقة هي مرحلة تزايد الغلة [1] .

وقد أطلق مارشال اصطلاح التوفير الداخلي Internal Economies على المزايا التي يحققها المشروع عند اتساع نطاق انتاجه ، اشارة إلى أن مبعثها حدوث تغير في داخل المشروع ، سواء اتخذ هذا التغير صورة الامعان في تقسيم العمل ، أو استخدام آلات أكثر كفاءة ، أو غير ذلك من أنواع التغير التي تؤدي إلى انخفاض نفقة الانتاج .

ويهمنا أن نذكر هنا أن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة لا بد أن يستنفد كل أنواع التوفير الداخلي . ويلزم ذلك من معنى المنافسة الكاملة . فهي تتحقق عندما يكون عدد المنتجين في صناعة معينة من الكثرة بحيث أن الزيادة أو النقصان فيما ينتجه كل منتج على انفراد لا يؤثر في ثمن السلعة . بعبارة أخرى يعتبر ثمن السلعة في ظروف المنافسة الكاملة مستقلا استقلالا كليا عما يفعله المنتج الفرد . لذلك يمكن القول أن انتاج القطن في مصر مثلا يخضع لظروف المنافسة الكاملة ، حيث أن الزيادة أو النقصان فيما ينتجه أحد المنتجين لا يؤثر في ثمن القطن انخفاضا أو ارتفاعا . وواضح أن هذا التعريف للمنافسة الكاملة يستبعد وقوف المشروعات عند الكمية التي يتناقص متوسط نفقتها . فان ثبات الثمن ، وتناقص متوسط النفقة في نفس الوقت يتعارض مع تحقيق أقصى ربح . افترض أن الكمية التي ينتجها مشروع معين هي ١٠٠٠ وحدة من المنسوجات ، وأن متوسط النفقة عشرة قروش ، وثمن الوحدة ١٢ قرشا . في هذه الحالة يكون مقدار الربح هو ٢٠٠٠ قرش : (١٢ — ١٠) × ١٠٠٠ وحدة . اذا زادت الكمية التي ينتجها إلى ١٢٠٠ وحدة . فالمفروض أن متوسط النفقة ينخفض إلى تسعة قروش مثلا وذلك مع بقاء الثمن على ما هو عليه . وفي

---

(١) الواقع أن الصياغة الدقيقة لتزايد الغلة تدخلنا في تفصيلات لا نرى محلا لها هنا . ونحن نكتفي بالقدر المذكور في المتن

أنظر G. Stigler : « The Theory of Price », pp. 138-142.

هذه الحالة يزيد مقدار الربح إلى ٣٦٠٠ : (١٢ — ٩) × ١٢٠٠ وحدة . وعلى ذلك فلا مصلحة لصاحب المشروع في ظروف المنافسة الكاملة ان يقف عند الكمية التي تتناقص نفقتها . وهو يعمل بناء على رغبته في تحقيق أقصى ربح ممكن على استمرار الزيادة في الكمية التي ينتجها إلى أن يستنفد كل أنواع التوفير الداخلي . وهذا هو معنى قول الاقتصاديين ان التوفير الداخلي يتعارض مع افتراض المنافسة الكاملة . واذا وجدنا أن أحد المشروعات يعمل في منطقة تناقص النفقة ، فان معنى ذلك انتفاء المنافسة الكاملة وقيام صورة أخرى من صور المنافسة غير الكاملة ، سواء كانت هذه الصورة هي الاحتكار الكامل أو المنافسة الاحتكارية أو تنافس القلة . وفي هذه الصور جميعها يستطيع المنتج الفرد أن يؤثر في ثمن السلعة انخفاضا وارتفاعا بزيادة ونقصان الكمية التي ينتجها . ومن السهل في هذه الاحوال أن نفسر سكوت صاحب المشروع عن استنفاد كل مزايا التوفير الداخلي . ذلك أن زيادة الكمية المنتجة تؤدي إلى نقصان ثمن السلعة في نفس الوقت التي تؤدي فيه إلى نقصان متوسط النفقة . ومن ثم فان الفائدة التي يجنيها من انخفاض متوسط النفقة قد تضيع ازاء انخفاض ثمن السلعة ، ولا تكون هناك مصلحة من زيادة الكمية المنتجة واستنفاد مزايا التوفير الداخلي .

إلى جانب هذا النوع من مزايا الانتاج الكبير ، يوجد نوع آخر من المزايا أطلق عليها مارشال التوفير الخارجي External Economies ، اشارة إلى أن مبعثها حدوث تغير في الظروف الخارجية المحيطة بالمشروع . ذلك أن مستوى النفقة أو الكفاءة الانتاجية في مشروع معين لا يتوقف فقط على ما يحدث في داخل المشروع من استخدام آلات أو الامعان في تقسيم العمل . بل أن كفاءة المشروع تتأثر كذلك بالظروف الخارجية . تصور مشروعين على قدم المساواة تماما من حيث نوع الآلات والكفاءة الادارية ومهارة العمل وغير ذلك من أنواع الترتيب الداخلي ، غير أن أحدهما يعمل في بقعة منعزلة ، والآخر يعمل في وسط صناعي تحيط به مشروعات أخرى من نوعه أو من نوع آخر ، وما يترتب على ذلك من وجود تسهيلات مشتركة كأسباب الأئتمان ، والمواصلات

رف التجارية ، والصحف الصناعية . لا شك أن الكفاءة الانتاجية للمشروع الذي يعمل في مثل هذا الوسط الصناعي تجاوز الكفاءة الانتاجية للمشروع الذي يعمل في بقعة منعزلة ، وذلك رغم تساويهما في الترتيب الداخلي . وترى من ذلك أن الظروف الخارجية المحيطة بالمشروع تؤثر في مستوى كفاءته الانتاجية . اذا أمعنا النظر في طبيعة هذه الظروف الخارجية بالنسبة لمشروع معين وليكن المشروع (١) ، أمكننا أن نميز بين ظروف ثلاثة :

(١) اذا زاد عدد المشروعات في الصناعة التي ينتمي اليها المشروع ا ، استطاع هذا المشروع أن يزيد من كفاءته الانتاجية . ذلك أن نمو الصناعة التي ينتمي اليها المشروع يؤدي إلى قيام تسهيلات معينة لم يكن من الممكن قيامها عندما كان عدد المشروعات محدودا . ومن أمثلة ذلك قيام مشروع يشتري متخلفات الصناعة ، أو يقوم بالاعلان عما تنتجه . أو تنظيم سوق العمل الفني الخاص بالصناعة . كل هذه التسهيلات تمكن المشروع ا من أن يخفض نفقة انتاجه . وهي ترجع إلى ظرف خارجي بالنسبة اليه ، وهو حجم الصناعة التي ينتمي اليها .

(٢) اذا زاد حجم الصناعات في البلد التي ينتمي اليها المشروع ا ، هناك نوع من التسهيلات لا يقوم الا بعد أن تبلغ الصناعة في البلد باكملها حجما معينا . ومن أمثلة ذلك الغرف التجارية ، والصحف الصناعية وسوق الأوراق المالية . وهذه تسهيلات تمكن المشروع ا من أن يخفض نفقة انتاجه . وهي ترجع إلى ظرف خارجي بالنسبة اليه ، وهو حجم الصناعة في البلد باكملها .

(٣) اذا زاد حجم الصناعة في العالم باكمله . هناك نوع من التسهيلات لا يقوم الا بعد أن تبلغ الصناعة في العالم باكمله حجما معينا . ومن أمثلة ذلك البورصات مثلا . وهذه تسهيلات تمكن المشروع ا من أن يخفض نفقة انتاجه . وهي ترجع إلى ظرف خارجي بالنسبة اليه ، وهو حجم الصناعة التي ينتمي اليها المشروع في العالم باكمله .

يمكن اذن القول أن التوفير الخارجي هو كل تغير في الظروف الخارجية المحيطة بالمشروع والتي تمكنه من تخفيض نفقة انتاجه دون حاجة إلى اتساع نطاقه . والتوفير الخارجي قد يرجع إلى زيادة حجم الصناعة التي ينتمي اليها المشروع ، أو زيادة حجم الصناعات في بلده ، أو زيادة حجم الصناعة في العالم بأكمله . ويلاحظ أن التوفير الخارجي ، كالتوفير الداخلي ، يستنفد بعد حد معين . فنمو حجم الصناعة مثلا يمكن المشروع أ من تخفيض انتاجه . ولكن اذا اطرد نمو الصناعة فلا بد من أن نصل إلى حد معين ينقلب فيه التوفير الخارجي إلى عائق خارجي لكفاءة المشروع External diseconomies أي أن نفقة الانتاج تنخفض مع النمو في حجم الصناعة فاذا تجاوز حجمها حدا معينا بدأت نفقة انتاج المشروع في الزيادة. ومن أمثلة ذلك أن يزيد عدد المشروعات في الصناعة زيادة كبيرة بحيث تتنافس فيما بينها على المادة الأولية فيرتفع ثمنها ، أو تتنافس على المهارة الفنية الخاصة بالصناعة فيزداد أجرها [١] .

في ضوء هذا التحليل نستطيع أن نرى مدى ما في نظرية جراهام من الصحة. والفرض لدينا أن صناعة المنسوجات في البلدين تخضع لتزايد الغلة ، أي أن المشروعات عند بدء التجارة تنتج تلك الكمية التي تؤدي زيادتها إلى تناقص متوسط نفقتها . فالمسألة اذن لا تخرج عن أحد حالين : اما أن يكون تناقص النفقة راجعا إلى وجود توفير داخلي لم يستنفد ، واما أن يكون راجعا إلى توفير خارجي . ان كان الأول فان مقتضى ذلك أن صناعة المنسوجات في البلدين تخرج عن نطاق المنافسة الكاملة . ولا مناص من أن نفترض قيام حالة احتكار كامل أو منافسة احتكارية أو تنافس .

وهذا يلقي ضوءا جديدا على المسألة . ذلك أن جراهام :يجري بحثه على أساس قيام المنافسة الكاملة . ولم يدر بخلده أن تزايد الغلة يتعارض مع هذا الأساس

---

(١) أنظر A. Marshall : « Principles »; Book IV, E.A.G. Robinson. « The Structure of Competitive Industry », pp. 134-144.

اذا نحن أخذنا بعين الاعتبار قيام المنافسة غير الكاملة أصبح من المتعذر التسليم بالنتيجة التي أراد جراهام الوصول اليها وهي انكماش صناعة المنسوجات تدريجيا في الولايات المتحدة على النحو الذي يرفع النفقة الحقيقية لتلك السلعة . فـاذا كانت صناعة المنسوجات في يد محتكر في البلدين . وكانت السلعة متجانسة ، وكان ثمنها في انجلترا أقل من ثمنها في الولايات المتحدة ، فان ذلك كله لا يعني أن المحتكر في انجلترا يتمكن من القضاء على المحتكر في الولايات المتحدة . ذلك أن المحتكر في الولايات المتحدة قد يخفض ثمن السلعة إلى مستواه في انجلترا ، أو إلى مستوى دونه . وفي هذه الحالة تستطيع صناعة المنسوجات في الولايات المتحدة الوقوف على قدميها في وجه المنافسة الانجليزية بل ان المحتكر في الولايات المتحدة قد يتمكن من القضاء على منافسه . ومن المحتمل أيضا أن يصل الاثنان إلى اتفاق فيما بينهما على توزيع الأسواق . وهذا كله يتعارض مع نظرية جراهام . أما اذا كانت صناعة المنسوجات في البلدين تخضع لظروف المنافسة الاحتكارية فان مقتضى ذلك عدم تجانس السلعة . بعبارة أخرى لا تعتبر المنسوجات الانجليزية في نظر المستهلك الأمريكي بديلا كاملا عن المنسوجات الأمريكية . ويصعب في هذه الظروف أن نصل إلى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بالتغير الذي يطرأ عـلى حجم الصناعتين والمسألة تتوقف في النهاية على تصرف المستهلك في البلدين . وغير بعيد أن تنمو صناعة المنسوجات في الولايات المتحدة رغم ارتفاع ثمـن المنسوجات الأمريكية بالنسبة للانجليزية وهذه نتيجة لا تستقيم ونظرية جراهام .

هذا عن التوفير الداخلي ، أما اذا كان تناقص النفقة في صناعة المنسوجات في الولايات المتحدة يرجع إلى وجود توفير خارجي لم يستنفد ، فانه يتعين علينا أن نميز بين المصادر المختلفة التي يمكن أن ينبع منها هذا التوفير . وواضح أن حجة جرهام لا تستقيم حيث يكون التوفير الخارجي متوقفا على حجم الصناعات في البلد بأكملها ، أو على حجم الصناعة في العالم . ذلك أن انكماش صناعـة المنسوجات في الولايات المتحدة لا يحرمها من هذا التوفير ، طالما أن هـذا الانكماش يعوضه تمدد صناعة أخرى في نفس البلد ، أو يعوضه تمدد نفس

الصناعة في العالم الخارجي . فان تمدد صناعة أخرى في نفس البلد ، يعني أن حجم الصناعات في الولايات المتحدة باق على ما هو عليه . وعلى ذلك فليس ثمة توفير خارجي يضيع على صناعات المنسوجات على أثر أنكماشها . ويصدق ذلك حيث تتمدد نفس الصناعة في العالم الخارجي . بعبارة أخرى لا يكـون انكماش المنسوجات في الولايات المتحدة مقترنا بتزايد النفقة ، بل أن نفقتها تبقى على ما هي عليه بصرف النظر عن عدد المشروعات بها . واضح أيضا أن حماية صناعة المنسوجات في مثل هذه الظروف لا تمكنها من تحقيق أي توفير خارجي ، طالما أننا نفترض أن هذا التوفير يتوقف على حجم الصناعات في البلد باكملها ، أو حجم الصناعة في العالم . واذن فان انكماش صناعة المنسوجات لا يقترن بتزايد نفقتها ، كما أن تمددها لا يقترن بتناقص نفقتها . وهذا مـن شأنه إهدار حجة جرهام .

أما اذا كان التوفير الخارجي يتوقف على حجم صناعة المنسوجات ذاتها ، فان انكماشها من شأنه أن يغض من كفاءتها الانتاجية ، كما أن تمددها يمكنها من تخفيض نفقة انتاجها . ولا شك أن من مصلحة الولايات المتحدة في هـذه الحالة حماية صناعة المنسوجات بها من منافسة الصناعة الانجليزية . غير أن الحماية التي نقول بها هنا تختلف جوهريا عن الحماية التي يقول بها جرهام . فان منطق الحماية لا يستقيم هنا الا على أساس أنها اجراء مؤقت ، يمكن صناعة المنسوجات الأمريكية من أن تصل إلى الحجم الذي تستنفد فيه التوفيرات الخارجية . والمفروض بعد ذلك أن تسقط عنها الحماية ، وأن يكون انخفاض النفقة فيها قد بلغ الحد الذي يمكنها من أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية . فالمسألة اذن ليست حماية دائمة كما قال جراهام. كما أن الحماية المؤقتة لا تعني أن اطلاق حرية التجارة يعود بالضرر على الولايات المتحدة وانما تعني أن الفائدة التي تجنيها البلد في هذه الظروف من حرية التجارة يمكن تضحيتها في سبيل تحقيق فائدة أكبر بعد انقضاء فترة الحماية المؤقتة ونمو صناعة المنسوجات . فالمسألة اذن لا ترجع إلى ضرر التجارة كما قال جراهام . بعبارة أخرى اذا قارنا وضع

الولايات المتحدة في ظل حرية التجارة بوضعها في ظل الحماية ، فلا شك أن الوضع الأول هو الأفضل ، والثاني هو المفضول وهذا مع التسليم بوجود توفير خارجي يتوقف على حجم الصناعة ذاتها . غير أن الولايات المتحدة تتنازل عن الوضع الأول بغية الوصول بعد فترة معينة إلى مرتبة من الرفاهة الاقتصادية لم تكن ميسورة لو أنها سارت في طريق الحرية من البداية إلى النهاية . ونظرية جراهام في هذه الصورة المعدلة لا تخرج عن كونها ترديدا لما قاله الاقتصادي الألماني لست ، وسلم به الاقتصاديون التقليديون منذ أمد طويل . وهذا ما نتجه إلى بحثه .

نظرية فردريك لست : الصناعة الوليدة :

سيطرت النظرية التقليدية على الفكر الاقتصادي سيطرة مطلقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وكانت حرية التجارة أحد المبادىء الأساسية التي تترتب على التسليم بتلك النظرية . غير أن الظروف التي سادت البلاد المختلفة في ذلك الحين كانت تتفاوت تفاوتا كبيرا . وكان من مقتضى هذا التفاوت أن تنظر كل بلد إلى مبدأ حرية التجارة من زاوية مختلفة عن الأخرى . ويمكن أن نميز بين انجلترا من ناحية والبلاد الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى . كانت انجلترا أول بلد مارس الثورة الصناعية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وقد سبقت انجلترا غيرها في تحقيق وحدة سياسية شاملة لكل الجزر البريطانية ، وفي ازالة العوائق المختلفة التي تعترض التبادل التجاري بين أجزائها المختلفة . ومن ثم فقد تهيأت للصناعة الانجليزية من أسباب التفوق ما لم يتهيأ لغيرها . وتمكنت انجلترا من أن تبلغ شأوا بعيدا في مدارج التقدم الصناعي . ونحن نجدها في أوائل القرن التاسع تحتل مكانة فريدة بين دول العالم ، فهي موطن الصناعة Workshop of the world وملاذ البلاد الأخرى كلما عنت حاجة إلى مصنوع . وطبيعي والحالة هذه أن تنظر انجلترا نظرة ارتياح إلى الاقتصاد والاقتصاديين وهم لا ينفكون عن تعلم الدنيا فائدة التجارة المنزهة

عن القيود . والتغني بسياسة إن ثبتت أقدامها فقد ثبت معها قدم الصناعة الانجليزية في كل أركان الأرض . وهكذا وجدت انجلترا نفسها في مركز تحسد عليه ، مركز تتلاقى عنده مصلحتان : مصلحة انجليزية وأخرى علمية .

ولم يكن ذلك شأن البلاد الأخرى في مطلع القرن التاسع عشر . فهي جميعا حديثة العهد بالثورة الصناعية ولا تزال صناعتها تحبو خطواتها الأولى مترددة متعثرة . ولا يزال بعضها ، وخصوصا ألمانيا ، فريسة التمزق السياسي والاقتصادي . وطبيعي والحالة هذه أن تنظر ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة نظرة قلق إلى سياسة الحرية ، وهي تعلم حق العلم المصير المحتوم الذي ينتظر صناعتها الناشئة لو خلي بينها وبين الصناعة الانجليزية العاتية . ولكنها تأبى هذا المصير وهي البلاد التي تطاول انجلترا أو تحاول أن تطاولها ، سيطرة وسيادة . ومن ثم فلا مناص من أن تقيم سدا منيعا بين صناعتها الناشئة ومنافسها الخطير . ولا سبيل إلى ذلك إلا باهدار مبدأ حرية التجارة ، وفرض حماية جمركية تقي صناعتها غائلة المنافسة الأجنبية .

ولكن ما هو الأساس العلمي لسياسة اقتصادية تستهدف التقييد ، وكيف تلتمس تلك البلاد ثغرة في صرح فكري شاهق من صنع يد مدققة لآدم سميث ، وعقل عبقري لريكاردو ، ومنطق أخاذ لجون ستيوارت ميل . وغير مستساغ أن تقوم السياسة الاقتصادية على تجاهل مطلق للعلم المحقق . فانه اذا صحت النظرية التقليدية لزم اتباع تعاليمها ، وغدت البلاد التي تخرج عليها كناطح صخرة يوما ليوهنها . ومن ثم كانت حاجة البلاد الأوروبية وأمريكا إلى فلسفة علمية تضفي على سياسة التقييد من الجلال ما أضفته النظرية التقليدية على سياسة الحرية . وقد وجدت تلك البلاد ضالتها عند الاقتصادي الألماني فردريك فون لست في كتابه المعروف :

« The National System of Political Economy » (1835)

استطاع فون لست أن ينفذ إلى النظرية التقليدية من ناحيتين .

١ ــ أن النظرية التقليدية ذات طابع عالمي cosmopolitan ومعنى ذلك أنها تنظر إلى مصلحة البلاد مجتمعة ، لا إلى مصلحة كل بلد على انفراد . فحرية التجارة تعود بالفائدة ولا شك على البلاد الداخلة في علاقات تجارية طالما أننا ننظر إلى العالم كوحدة . ولكن ليس معنى ذلك أنها خير سياسة بالنسبة لكل بلد على انفراد . فاذا راعت البلد مصلحتها الوطنية الخاصة بصرف النظر عن مصالح البلاد الأخرى ، فقد تجد أن سياسة التقييد تعود عليها بفائدة أكبر من سياسة الحرية . افترض أن معدل التبادل الداخلي في ألمانيا هو ١٠٠ قمح = ١٠٠ منسوجات ، وفي انجلترا ١٠٠ قمح = ١٥٠ منسوجات ، وفقا للنظرية التقليدية تتخصص ألمانيا في القمح ، وانجلترا في المنسوجات ، وتستفيد البلدان من أي معدل يقع بين ١٠٠ و ١٥٠ منسوجات لكل ١٠٠ وحدة من القمح . اذا استقر التبادل على ١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات ، فان ألمانيا تستفيد عشرين وحدة منسوجات عن كل ١٠٠ وحدة قمح تصدرها إلى انجلترا ، وتستفيد انجلترا ٣٠ وحدة منسوجات عن كل ١٠٠ وحدة قمح تستوردها من ألمانيا . وهكذا تعود حرية التجارة بالفائدة على البلدين . وتتوزع الموارد بين المنسوجات والقمح ذلك التوزيع الذي يكفل للبلدين الحصول على أقصى قدر ممكن من الناتج . ولا ينازع لست في ذلك كله . ولكنه يشير إلى أن ألمانيا تستطيع الاستئثار بغنم أكبر من التجارة اذا فرضت ضريبة جمركية على ما يستورد من المنسوجات . ذلك أن الضريبة الجمركية قد تؤدي إلى تغير معدل التبادل لمصلحة ألمانيا . فاذا كانت الضريبة تقدر بعشر وحدات من المنسوجات ، وارتفع ثمن القمح في انجلترا على أثرها إلى ١٠٠ قمح = ١٣٠ منسوجات . فان معنى ذلك أن انجلترا تتحمل كل عبء الضريبة . وبعد أن كانت تدفع ١٢٠ وحدة منسوجات لكل ١٠٠ وحدة من القمح ، أصبحت تدفع ١٣٠ وحدة من المنسوجات لنفس الكمية من القمح ، يؤول إلى الحكومة الألمانية منها عشر وحدات ، وما بقي يحصل عليه المنتج الألماني للقمح . وفي هذه الحالة يكون ثمن القمح في انجلترا قد ارتفع بكل مقدار الضريبة وأصبح :

١٠٠ قمح = ١٣٠ منسوجات

ويكون ثمن القمح في داخل ألمانيا باق على ما هو عليه وقدره :

١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات

والفرق بين الثمنين يمثل الضريبة التي تحصل عليها الحكومة الألمانية .

أما اذا أصبح ثمن القمح في انجلترا على أثر فرض الضريبة هو :

١٠٠ قمح = ١٢٥ منسوجات

فان معنى ذلك أن المستهلك الانجليزي للقمح يتحمل نصف عبء الضريبة وقدره خمس وحدات من المنسوجات . ويصبح ثمن القمح في داخل ألمانيا هو :

١٠٠ قمح = ١١٥ منسوجات.

أي أن منتج القمح في ألمانيا يحمل النصف الآخر [١] .

في كل هذه الفروض تتمكن ألمانيا من القاء عبء الضريبة أو جزء منه على الأجنبي وتحصل بذلك على فائدة كبر من التجارة .

وبديهي أن توزيع موارد الثروة بين السلعتين يختلف في ظل الحماية الجمركية عما يكون عليه في ظل حرية التجارة . فاذا أصبح معدل التبادل في انجلترا ١٠٠ قمح = ١٢٥ منسوجات بعد أن كانت في ظل حرية التجارة ١٠٠ قمح = ١٢٠ منسوجات فان المعدل الجديد يؤدي إلى تمدد زراعة القمح (أي السلعة التي لا تتمتع فيها انجلترا بميزة نسبية) ، وانكماش صناعة المنسوجات (وهي السلعة التي تتمتع فيها انجلترا بميزة نسبية) . كذلك اذا أصبح معدل التبادل في ألمانيا ١٠٠ قمح = ١١٥ منسوجات بعد أن كان في ظل حرية التجارة ١٠٠ قمح =

---

(١) لاحظ وجه الشبه بين الضريبة الجمركية ونفقات النقل . كلاهما يعتبر عائقا في طريق التبادل التجاري . ويترتب عليهما أن يصبح ثمن السلعة مختلفا في البلدين ويكون الفرق في الثمن مساويا لمقدار الضريبة أو لنفقات النقل .

١٢٠ منسوجات ، فان المعدل الجديد يؤدي إلى انكماش زراعة القمح (وهي السلعة التي تتمتع فيها ألمانيا بميزة نسبية) ، وتمدد صناعة المنسوجات (وهي السلعة التي لا تتمتع فيها ألمانيا بميزة نسبية) . وترى من ذلك أن الضريبة الجمركية تحول دون أن يبلغ التخصص الحد الذي كان يبلغه في ظل حرية التجارة . ومن ثم فان الناتج الكلي لموارد البلدين معا يكون في ظل الحماية أقل منه في ظل حرية التجارة . غير أن ألمانيا تحصل من الناتج الأقل على فائدة أكبر . وعلى ذلك فان المفاضلة بين الحماية وحرية التجارة تتوقف على المصلحة التي تأخذها بعين الاعتبار . اذا نظرنا إلى مصلحة البلدين معا كانت حرية التجارة مفضلة على الحماية حيث أنهما يحصلان على أقصى قدر ممكن من الناتج . أما اذا نظرنا إلى مصلحة ألمانيا الخاصة كانت الحماية مفضلة على الحرية حيث أنها تحصل على فائدة أكبر من ناتج كلي للبلدين أقل . وقد التزم التقليديون النظرة العالمية ، ومن ثم كان تفضيلهم لحرية التجارة . والتزم لست النظرة الوطنية ، ومن ثم كان تفضيله للحماية .

ولا ريب في سلامة هذا التحليل . فان الدولة تستطيع بتدخلها في حرية التجارة أن تؤثر في معدل التبادل الدولي ، وأن تجعله في صالحها . وهي تحصل على فائدة أكبر من التجارة ، ولو أن ذلك يتضمن انزال الضرر بالبلاد الأخرى الداخلة معها في علاقات تجارية . وحكمها في ذلك حكم المحتكر الذي يرفع من ثمن سلعته ، ويحقق غنما أكبر على حساب المستهلك . فان الحماية الجمركية في حالتنا هذه لا تخرج عن كونها افتعالا من الدولة لرفع ثمن السلعة التي تصدرها بالنسبة لثمن السلعة التي تستوردها . ولكن من الواضح أن هذه السياسة لا تؤتي ثمارها الا اذا رضيت البلاد الأخرى بالبقاء على مبدأ حرية التجارة رغم خروج احداها عليه . فاذا التزمت ألمانيا سياسة الغنم على حساب انجلترا ، وسكتت هذه الأخيرة عما حاق بها من ضرر ، كانت الحماية الجمركية بالنسبة لألمانيا أفضل من حرية التجارة . أما اذا نظرت انجلترا إلى التجارة بمثل نظرة ألمانيا ، وحاولت أن تدفع عن نفسها ما أصابها من ضرر بفرض ضريبة جمركية مماثلة ، فان الغنم

الذي حققته ألمانيا في البداية يضيع ازاء ما يصيبها من خسارة بسبب الحماية الانجليزية . وفي هذه الحالة تعود الحماية بالضرر على البلدين . وعلى ذلك فان حجة لست لا تستقيم حيث تسود النزعة الوطنية nationalist في البلاد المتجرة جميعا . ومعنى النزعة الوطنية هنا محاولة الكسب على حساب البلاد الأجنبية .

٢ ــ أن النظرية التقليدية تركز اهتمامها في كل ما من شأنه زيادة الثروة wealth ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار « القدرة على انتاج الثروة » power to produce wealth

ومن هنا كان ميل التقليديين إلى حرية التجارة . فلا شك أن حرية التجارة هي الأداة الفعالة لزيادة الثروة أو الناتج الكلي ولكنها ليست دائما خير أداة لزيادة « القدرة على انتاج الثروة » .

وعند لست أن هذه القدر أكثر أهمية من الثروة ذاتها . وعلى الدولة أن تسعى إلى تنمية قدرتها على انتاج الثروة ولو اقتضى ذلك نقصا من ثروتها مؤقتا . ويمكن أن ننظر إلى هذه التفرقة بين « الثروة » والقدرة على انتاج الثروة على أنها تقابل بصفة عامة التفرقة بين انتاج البلد ومواردها . ونظرية ريكاردو تصدر عن افتراض كمية معينة من الموارد ، وتبحث عن الوسائل التي تمكن البلاد المتجرة من الحصول على أقصى قدر ممكن من الناتج . ومن ثم فقد انتهى ريكاردو إلى أن حرية التجارة هي وسيلة تحقيق أقصى ناتج ممكن . ولا ينازع لست في ذلك ولكنه يرى أن كمية الموارد تمثل قدرة البلد على الانتاج ، وهي الأحرى بالعناية . وعنده أن حرية التجارة قد تقف عقبة كؤود في سبيل البلد وزيادة مواردها الانتاجية . وهو يسلم أن الخروج على حرية التجارة يتضمن التضحية بالقدر الأقصى من الناتج ، ولكنها تضحية مؤقتة تزول بزوال الحماية واكتمال القدرة الانتاجية في ظلها .

ولكن كيف تتعارض حرية التجارة وتنمية القدرة على انتاج الثروة ؟

يقول لست انه في العلاقة بين البلاد الصناعية المتقدمة ، والبلاد الحديثة العهد بالصناعة تتفوق الأولى على الثانية في انتاج السلع الصناعية . ويرجع ذلك إلى اكتمال القدرة الانتاجية لدى البلاد الصناعية . وتتمثل تلك القدرة الانتاجية في كمية وافرة من العمال الفنيين ، وآلات أكثر كفاءة وأقل ثمنا ، وأسواق أكثر تنظيما ، ومصارف على استعداد للاقراض بفائدة مخفضة ، وخبرة واسعة . هذه هي عناصر القدرة على الانتاج ، وهي التي تمكن البلاد الراسخة في الصناعة من اكتساح الصناعات في البلاد الحديثة العهد كلما أطلقت المنافسة بين الاثنين . وطالما أن البلاد الحديثة محرومة من هذه المزايا فهي في عجز كلي عن المنافسة ولو كانت مهيأة بطبيعتها لأن تكون بلدا صناعية . وعلى ذلك يتعين حماية الصناعة فيها ريثما تتمكن من اكتمال عناصر قدرتها الانتاجية ، أي ريثما تتمتع بمثل مزايا الصناعة في البلاد القديمة حينئذ فقط يمكن اطلاق التجارة حرة بين الطرفين. ومثل المنافسة بين الاثنين قبل ذلك كمثل صراع بين طفل رضيع ورجل مكتمل الفتوة :

« ...The (classical) school fails to perceive that under a system of perfectly free competition with more advanced manufacturing inations, a nation which is less advanced than these, although well fitted for manufacturing, can never attain to a perfectly developed manufacturing power of its own... without protective duties.

« The reason for this is the same why a child or a boy in wrestling with a strong man can scarcely be victorious or even offer steady resistance. » (1)

ولقد كان لست حريصا على الاشارة إلى أن الحماية الجمركية تتضمن التضحية وقت قيامها . وتتمثل هذه التضحية في ارتفاع أثمان السلع الصناعية . ولكن يتعين على البلد أن تتحمل الغرم العاجل في سبيل الغنم الآجل :

---

(١) F. List « The National System of Political Economy » translated by Sampson S. Lloyd, pp. 117 and 299-300.

« The nation must sacrifice a measure of material prosperity in order to again culture (1), skill, and powers of united production; it must sacrifice some present advantages in order to insure future ones. It is true that protective duties at first increase the price of manufactured goods : but it is just as true... that in the course of time, by the nation being enabled to build up a completely-developed manufacturing power of its own, these goods are produced more cheaply at home than the price at which they can be imported from foreign parts » (2).

اذا أمعنا النظر فيما ذكره لست من أسباب عجز « البلاد المتخلفة » عن منافسة البلاد « المتقدمة » نجد أنها لا تخرج عن ندرة بعض عناصر الانتاج اللازمة للصناعة ، وهي رأس المال من ناحية ، والمهارة الفنية والخبرة من ناحية أخرى . فالبلاد التي تقاسي من ندرة في رؤوس الأموال وما يترتب عليها من ارتفاع سعر الفائدة وارتفاع ثمن الآلات ، وضعف النظام المصرفي تعجز بداهة عن منافسة البلاد المتقدمة في الميدان الصناعي . وهي تعجز أيضا عن منافستها لما تعانيه من ندرة في المهارة الفنية والخبرة بأساليب الانتاج الصناعي . والمفروض في نظر لست أن الحماية الجمركية هي وسيلة التخفيف من حدة الندرة في الناحيتين .

ولكن من المشكوك فيه كثيرا أن تكون الحماية الجمركية وسيلة فعالة للتخفيف من ندرة رؤوس الأموال في البلاد الناشئة . ونحن نعلم أن قدرة البلد على خلق رأس المال تتناسب مع مقدار ناتجها الكلي . فكلما زاد هذا الناتج ،

---

(١) يلاحظ أن لست يؤمن بالصناعة للأسباب الاقتصادية المذكورة ، ولأسباب أخرى غيراقتصادية . وعنده أن النهضة الصناعية أداة القضاء على الركود العقلي وهي أساس الحرية والقوة والحضارة . ولا يخفى أن هذه الاعتبارات تنبو عن التحليل الاقتصادي . ومن ثم فنحن نغض النظر عنها ، ونقتصر من حجج لست على ما يحتمل المناقشة من الناحية الاقتصادية البحتة . أنظر
Haberber : « Theory of International Trade », pp. 278-285.

(٢) المرجع السابق صفحة ١٤٥

زادت قدرة البلد على اقتطاع جزء منه لتكوين رؤوس أموال جديدة ، والعكس بالعكس . واذا كانت الحماية الجمركية تؤدي ، كما اعترف لست نفسه ، إلى نقصان الناتج الكلي ، فهي أبعد ما تكون عن أن تساهم في التخفيف من ندرة رؤوس الأموال . والواقع أن آدم سميث كان ينادي بحرية التجارة لنفس السبب الذي ينادي من أجله لست بالحماية . ولا شك أن آدم سميث أقرب إلى الصواب .

يتعين اذن أن نسقط من حسابنا فكرة الحماية بقصد تخفيض سعر الفائدة ، أو تخفيض ثمن الآلات ، أو تقوية النظام المصرفي ، ولا يبقى من نظرية لست الا الحماية بقصد اكتساب الخبرة والمهارة الفنية . وهذا هو الجزء المقبول منها . فالبلاد الحديثة العهد بالصناعة قد تكون مهيأة من جميع الوجوه للتفوق في الميدان الصناعي ، ولكن يحول دون ذلك انعدام خبرتها والمهارة الفنية بها . وعلى ذلك فهي تعجز عن منافسة البلاد المتقدمة . ومن هنا كانت حاجة الصناعة الناشئة أو الوليدة Infant Industry إلى الحماية الجمركية خلال تلك الفترة اللازمة لاكتساب الخبرة . والمفروض أن تزول الحماية بزوال أسبابها ، وأن تصل الصناعة بعد انقضاء فترة معينة إلى درجة من الكفاءة الانتاجية تمكنها من الوقوف على قدميها في وجه المنافسة الأجنبية . وقد سلم جون ستيوارت ميل بجواز الخروج على حرية التجارة ،في هذه الحالة الوحيدة حيث يقول :

« The only case in which, on mere principles of political economy, protecting duties can be defensible, is when they are imposed temporarily (especially in a young and rising nation) in hopes of neutralizing a foreign industry, in itself perfectly suitable to the country. This superiority of one country over another in a branch of production often arises only from having begun it sooner. There may be no inherent advantage on one part, or disadvantage on the other, but only a present superiority of acquired skill and experience. A country which has this skill and experience yet to acquire, may in other respects be better adapted to the production than those which were earlier in the field... A protecting duty,

continued for a reasonable time, might sometimes be the least inconvenient mode in which the nation can tax itself for the support of such an experiment. But it is essential that the protection should be confined to cases in which there is good assurance that the industry it fosters will after a time be able to dispense with it » (1).

وترى من ذلك أن الصورة التي كانت في ذهن ميل ، والتي أجاز فيها الخروج المؤقت على حرية التجارة تختلف عن الصورة التي كانت في ذهـــن لست فالأخير يتوسع توسعا كبيرا في أسباب الحماية ويكاد يجمع في عبارته كل سبب من الأسباب التي تقعد البلاد الناشئة عن منافسة البلاد المتقدمة . أما ميل فانه يقتصر على سبب واحد وهو انعدام الخبرة . فاذا كان تفوق بلد على أخرى لا يرجع إلى ميزة جوهرية تتمتع بها الأولى ، وتفتقدها الثانية، وانما يرجع إلى مجرد السبق الزمني في ميدان الصناعة وما يستتبعه ذلك من خبرة بها ، جاز للبلد المتخلفة أن تخرج على حرية التجارة ريثما تكتسب صناعتها ما يعوزها من دراية . غير أن لست وجون ستيوارت ميل يلتقيان في وجوب توقيت الحماية ، وفيما يلحق من ضرر أثناء قيامها . وقد سلم الاقتصاديون جميعا بجواز الحماية في الصورة التي ذكرها ميل وبشروطها .

والآن ما هي الصلة بين الصناعات الوليدة وتزايد الغلة ؟

الواقع من الأمر أن الصناعة الوليدة لا تخرج عن كونها صناعة لم تستنفد بعد ما لديها من توفير خارجي . ويتضح ذلك اذا نظرنا إلى أول مشروع يقوم في صناعة معينة . من المحتمل أن تكون نفقة الانتاج في مثل هذا المشروع مرتفعة وأن تكون من الارتفاع بحيث يعجز عن الصمود في وجه المنافسة الأجنبية . ولكنه في الواقع يضفي بعض المزايا على المشروعات الأخرى التي تأتي بعده في نفس الصناعة . فهو يمهد لها الطريق بما يكتسبه من خبرة لم تكن ميسورة أو متصورة دون قيامه ، وبما يخلفه من قوة عاملة مدربة على مشكلات الصناعة .

(١) J.S. Mill : « Principles », Book V, Chapter X.

هذه المزايا تمكن المشروعات الأخرى من تخفيض نفقة انتاجها . وهي بدورها تضفي بعض المزايا المماثلة على المشروعات التي تقفو أثرها . وهكذا يزداد الطريق توطئة وتعبيدا ، وتزداد بالتالي كفاءة الصناعة ، كلما زاد عدد المشروعات بها .

وواضح أن المزايا التي تنجم عن قيام كل مشروع ليست في حقيقتها الا توفيرا خارجيا بالنسبة للمشروعات الأخرى . وينبغي علينا عند تقدير الكفاءة الانتاجية للمشروع الأول أن نأخذ بعين الاعتبار ما يضفيه على المشروعات الأخرى من توفير خارجي . فاذا كانت نفقة انتاج الوحدة في المشروع الأول ٢٠ قرشا مثلا ، وكانت نفقة الوحدة في الخارج ١٥ قرشا فان اطلاق التجارة بين البلدين من شأنه القضاء على الصناعة في البلد الناشئة . ولكن الواقع أننا اذا أخذنا بعين الاعتبار مقدار التوفير الخارجي الذي ينجم عن المشروع الأول ، لوجب علينا أن نقتطع من نفقة انتاجه مبلغا معينا يمثل ما يعود على المشروعات الأخرى من فائدة . ومن البديهي أن صاحب المشروع لا يدخل ذلك في حسابه . فهي فائدة تؤول إلى الغير ولا شأن له بها . وعلى ذلك يتعين على الدولة أن تسبغ على المشروع من الحماية بقدر ما أسبغ على الغير من فائدة . وتبقى تلك الحماية قائمة إلى أن تتوافر الخبرة والمهارة الفنية الكافية . حينئذ يستنفد التوفير الخارجي ويتعين اسقاط الحماية . والمفروض أن تصل الصناعة بعد اكتساب الخبرة اللازمة إلى حد من الكفاءة الانتاجية يمكنها على الأقل من أن تقف على قدم المساواة من الصناعة الأجنبية ان لم يمكنها من التفوق عليها . وترى من ذلك أن الصناعة الوليدة لا تخرج عن أن تكون صناعة لم تستنفد بعد ما لديها من توفير خارجي .

ونخلص مما تقدم بأن افتراض تزايد الغلة لا يغير القاعدة الأساسية من أن التخصص يعود بالفائدة على كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية ، وأن حرية التجارة لازمة في هذا الافتراض لزومها في افتراض ثبات الغلة أو تناقصها . ولا

يستثنى من ذلك الا أن يكون تزايد الغلة راجعا إلى وجود توفير خارجي مرتبط بحجم الصناعة ذاتها . وهنا تجوز حماية الصناعة إلى أن يستنفد هذا النوع من التوفير . أما ما قرره جرهام من وجوب حماية الصناعة في كل حالات تزايد الغلة ، فقد رأينا أنه لا يستند إلى أساس . كذلك لا صحة لما يراه لست من وجوب حماية الصناعة الناشئة في كل حالات عجزها عن منافسة البلاد المتقدمة . ويتعين أن يكون العجز عن المنافسة راجعا إلى انعدام الخبرة . والتسليم بجواز الحماية في هذه الحالة لا يخرج عن التسليم بها لوجود توفير خارجي .

الفصل الثامن عشر

الطوائف غير المتنافسة

تحديد نطاق المسألة :

بحثنا نظرية النفقات النسبية على أساس وجود عنصر واحد هو عنصر العمل وافترضنا التجانس المطلق بين أفراد هذا العنصر ، وقدرته المطلقة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة في البلد الواحد . والنتيجة المنطقية للتجانس والقدرة المطلقة على التنقل هي وحدة الأجور uniformity of wages في كل فروع الانتاج . فلا يتصور والحالة هذه أن يكون معدل الأجور في المنسوجات مثلا أعلا من معدلها في القمح ، حيث أن تنقل العمل بين السلعتين كفيل بالقضاء على أي تفاوت .

غير أن الحقيقة التي لا مراء فيها وجود تفاوت بين معدل الاجور في فروع الانتاج . وهذه حقيقة ثابتة احصائياً كما هي ثابتة بالمشاهدة . فالأجور في بعض المهن ، أو لبعض طوائف من العمال ، تجاوز كثيراً الأجور في المهن الأخرى ، أو لبعض الطوائف الأخرى . ويتعين علينا أن نبحث صحة نظرية النفقات النسبية في ضوء هذه الحقيقة . وقد اصطلح الاقتصاديون على اطلاق اسم « الطوائف غير المتنافسة » non-competing groups لوصف التفاوت بين الأجور .

ووجه التسمية ظاهر . ذلك أن الطائفة ذات الأجر المنخفض لا تنافس الطائفة ذات الأجر المرتفع ، ومن هنا كان التفاوت بين أجور الطائفتين . وترجع هذه التسمية الى الاقتصادي كيرنس Cairnes الذي استعملها لأول مرة في كتابه :
« Some Leading Principles of Political Economy » (1874)

ويهمنا قبل أن ندخل في تحليل العلاقة بين تفاوت الأجور ونظرية النفقات النسبية أن نحدد مدلول الطوائف غير المتنافسة . ذلك أن الاقتصاديين يختلفون فيما بينهم من حيث مدلول هذا الاصطلاح وقد ترتب على هذا الاختلاف غموض غير قليل في علاج المشكلة .

اذا أمعنا النظر في الحالات المختلفة لتفاوت الأجور نجد أنها ترجع الى أسباب متعددة يمكن اجمالها فيما يلي :

١ — اذا كانت المهنة ذات الأجر النقدي المرتفع تقترن بعيوب غير نقدية وكانت المهنة ذات الأجر النقدي المنخفض تقترن بمزايا غير نقدية . ومثال العيوب غير النقدية أن تكون المهنة ذات الأجر النقدي المرتفع خطرة أو غير لائقة في تقدير من يفضل عليها مهنة أخرى أقل جزاء من الناحية النقدية . ومثال المزايا غير النقدية ، أن تكون المهنة ذات الأجر المنخفض أقل اجهادا . وواضح أن التفاوت بين الأجور هنا أسمى فقط . حيث أن الشخص في اختياره لنوع المهنة يأخذ بعين الاعتبار كل ما يكتنفها من ظروف الى جانب الأجر النقدي . فاذا انتهى بعد هذه الموازنة الى اختيار المهنة ذات الأجر النقدي المنخفض ، فان معنى ذلك أن المزايا التي تقترن بها ، أو العيوب التي تقترن بغيرها ، تعادل في تقديره الفرق النقدي بين الأجرين . فالتفاوت بين الأجور النقدية يخفي وراءه تعادلا بين الأجرر الفعلية .

٢ — اذا كانت المهنة العليا (أي ذات الأجر المرتفع) تتطلب مهارة خاصة لا يستطيعها العامل في المهنة الدنيا . فأجر العامل الفني يجاوز بداهة أجر العامل العادي . والفرق بين الأجرين يرجع الى انعدام صفة جوهرية في العامل

العادي ، وهي المهارة الفنية .

٣ ــ اذا كان العمال في المهنة العليا يتمتعون باحتكار مطلق يحول دون انضمام أي نفر جديد اليهم . فارتفاع الأجور هنا يرجع الى تقييد عرض العمل في بعض المهن تقييدا مصطنعا عن طريق الاحتكار .

والفرض في هذه الحالة أن عدد العمال في المهنة العليا ثابت ثبوتا مطلقاً بسبب الاحتكار . فاذا زاد الطلب على السلعة التي ينتجها العمل في المهنة العليا أدى ذلك الى زيادة الأجور . واذا انخفض الطلب انخفضت الأجور . غير أن ارتفاع الأجور أو انخفاضها لا يؤثر في عدد العمال المنتمين الى هذه الطائفة .

٤ ــ اذا كان العمال في المهنة العليا قد ألفوا مستوى معينا للأجور ، وهم يأبون النزول دون هذا المستوى . وقد أشار مارشال الى هذا الفرض في الصورة الآتية :

« Suppose that society is divided into a number of horizontal grades, each of which is recruited from the children of its own members; and each of which has its own standard of comfort, and increases in numbers rapidly when the earnings to be got in it rise above, and shrinks rapidly when they fall below that standard. Suppose, then, that parents can bring up their children to any trade in their own grade, but cannot easily raise them above it and will not consent to them below it » (1).

وتختلف هذه الصورة عن السابقة عليها في أن السابقة تتضمن عددا ثابتا من العمال ويتغير معدل الأجور وفقاً للتغير في ظروف الطلب . أما هذه الصورة فهي تتضمن معدلا ثابتا للأجور ويتغير عدد العمال فيها زيادة ونقصانا وفقاً

---

(١) Marshall : « Principles », second ed., pp. 557-558.
Taussig : p. 53.
Haberler : pp.190-192.
Viner : pp. 499.

للتغير في ظروف الطلب . فاذا نقص الطلب هنا ، وبدأت الأجور في النقصان تبعاً لذلك ، فان عدد العمال في هذه الطائفة يتناقصون سريعاً ، بحيث تعود الأجور الى المستوى المألوف . وهكذا تبقى الأجور ثابتة ثبوتا مطلقا ، ويتغير العدد وفقاً للتغير في ظروف الطلب . والمفروض أن معدل الأجور الثابت ثبوتا مطلقاً يجاوز معدل الأجور في الطوائف الأخرى . ولكن كيف تستطيع الطائفة ذات الأجر المرتفع أن تصون هذا المستوى رغم تجانس عملها مع عمل الطوائف الأخرى ، وقدرة هذه الطوائف على الانتقال اليها ؟ ولا مناص من أن نفترض التجانس والقدرة على التنقل . فاننا اذا افترضنا عدم التجانس اختلطت هـــذه الصورة بالصورة الثانية ، واذا افترضنا عدم القدرة على التنقل اختلطتبالصورة الثالثة . هذه الصعوبة المنطقية لم تواجه مارشال لأنه لم يحاول أن يستعرض كل صور التفاوت بين الأجور . ولكنها قطعا تواجه هابرلر وفينر . أما هابرلر فيبدو أنه لم يأبه لهذه الصعوبة المنطقية ، وهو على كل لا يثيرها أما فينر فهو يشير الى ن هذه الصورة تتعارض مع التوازن في المدة الطويلة . وهو يقول :

« The conditions of this hypothesis would not be consistent with long-run assumptions, but recent experience has shown that wages in some occupations can persist for long periods at levels high enough to restrict the volume of employment, even when the only alternatives for those not securing employment therein are either unemployment or the acceptance of much lower wages in other occupations » (1).

وعبارة فينر غامضة ولا تخلو عند امعان النظر من التناقض . ولكن يمكن أن تحمل على أن هذا النوع من التفاوت في الأجور يتعارض مع التوازن في المدة الطويلة . حيث أنه اذا اتسع الوقت أمام العمل للتنقل بين فروع الانتاج ، فلا بد من تلاشي هذا النوع من التفاوت . ولكن يتصور قيامه في المدة القصيرة . ويبدو من المشاهدة والتجربة — في نظر فينر — أن المدة القصيرة هنا من الأهمية بحيث تبرر إفراد صورة مستقلة لهذا التفاوت .

(١) المرجع السابق ص ٤٩٩ .

هذه هي الصور المختلفة لتفاوت الأجور . وترى منها أنه يرجع الى تفاوت ظروف العمل أو توافر مهارة فنية خاصة ، أو قيام احتكار ، أو « جمود » الأجور في المهنة العليا .

ويتبين من مراجعة ما كتبه الاقتصاديون عن الطوائف غير المتنافسة ، أن مدلول هذا الاصطلاح ليس واحدا لديهم جميعا. فهو عند كيرنس ينصرف الى حالة التفاوت في الأجور بسبب قيام احتكار مطلق يحول دون زيادة عدد العمال في المهنة العليا . ولم يحاول كيرنس أن يبين تأثير هذا التفاوت على نظرية النفقات النسبية ، وانما اقتصر على الاشارة الى أن العلاقة بين الطوائف المختلفة داخل البلد الواحد شبيهة بالعلاقة بين بلدين . وكما أن معدل التبادل بين سلعتين تنتجان في بلدين مختلفين يتوقف على مقدار طلب كل بلد على سلع الأخرى ، كذلك تتوقف العلاقة بين أجور الطائفتين في داخل البلد الواحد على طلب كل طائفة على سلع الأخرى . أما تاوسيج فان الطوائف غير المتنافسة لديه تنصرف الى هذه الحالة وحالة « جمود الأجور » التي ذكرها مارشال ، كما أنها تنصرف الى تفاوت الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة . أما هابرلر وفاينر (١) فانهما يجمعان الحالات الأربع السالفة الذكر تحت اسم الطوائف غير المتنافسة .غير أن التفاوت بين الأجور بسبب تفاوت المهارة الفنية يختلف عن الحالات الثلاث الأخرى اختلافا جوهريا . ذلك أن التفاوت في هذه الحالة يرجع الى عدم تجانس عنصر العمل ، أما في الحالات الأخرى فان تفاوت الأجور يرجع الى عدم

(١) الواقع من الامر أن فاينر لا يذكر في متن كتابه الا حالات ثلاث للتفاوت بين الاجور ، وهو يسكت عن حالة التفاوت بسبب تفاوت المهارة الفنية . وقد انتقده هابرلر لهذا الاغفال ، وحاول فاينر أن يدفع هذا النقد بالاشارة إلى أن التفاوت بين الأجور بسبب تفاوت المهارة الفنية يقوم على قدم المساواة تماما مع التفاوت بسبب وجود احتكار مطلق . وكأن فاينر بذلك يدخل حالتين تحت حالة واحدة . أنظر هابرلر هامش صفحة ١٩٦ وفاينر هامش صفحة ٤٩٨ — ٤٩٩

قدرة العمل على التنقل أو عدم رغبته في ذلك مع بقاء فرض التجانس المطلق بين وحدات العمل في المهن المختلفة . وانعدام التجانس يعني في الحقيقة تعدد عناصر الانتاج . فاذا كان العمال ينقسمون الى عمال مهرة وغير مهرة فاننا لا نكون ازاء عنصر واحد ، وانما عنصرين ، وتتعدد العناصر بقدر تعدد أنواع المهارات الفنية . وعلى ذلك فالمشاكل التي تثور عند بحث هذا النوع من التفاوت بين الأجور هي بعينها المشاكل التي تثور عند وجود أكثر من عنصر واحد وأهم مشكلة كما سنرى في المبحث التالي هي تعذر قياس النفقة الحقيقية بناء على نظرية العمل في القيمة . ومن ثم فانه يتعين علينا أن نستبعد هذا النوع من التفاوت عند بحث نظرية الطوائف غير المتنافسة . وليس معنى ذلك اغفاله كلية ، وانما وضعه في مكانه الصحيح من حيث علاقته بنظرية النفقات النسبية . ومكانه الصحيح هو تعدد عناصر الانتاج .

ونخلص مما تقدم بأن « الطوائف غير المتنافسة » توجد حيث يوجد تفاوت في الأجور بشرط أن يكون هذا التفاوت راجعا الى اختلاف ظروف العمل ، أو قيام احتكار ، أو جمود في أجور المهنة العليا ، أما التفاوت الذي يرجع الى اختلاف المهارة الفنية ، فانه يخرج من نطاق الطوائف غير المتنافسة ويدخل في افتراض تعدد العناصر . ومن ثم فنحن نستبقي هنا فرض التجانس ، ونبحث نظرية النفقات النسبية في ضوء تفاوت الأجور بسبب عدم قدرة العمل على التنقل ، أو عدم رغبته في ذلك .

الطوائف غير المتنافسة وسير التجارة :

نحن نعرف أنه اذا كانت ١٥٠ ساعة عمل تنتج في الولايات المتحدة ١٠٠ وحدة من القمح أو ١٠٠ وحدة من المنسوجات ، فان معدل التبادل الداخلي بين السلعتين لا بد أن يكون :

١ قمح = ١ منسوجات

حيث أن ذلك هو المعدل الذي يتناسب مع المجهود الذي بذل في انتاج السلعتين . فوحدة من القمح تتطلب مجهودا يعادل ما تتطلبه وحدة من المنسوجات ($1\frac{1}{2}$ ساعة)، ومن ثم يلزم أن تكون وحدة من القمح مساوية في القيمه لوحدة من المنسوجات . وبديهي أن قيمة القمح بالنسبة للمنسوجات نحصل عليها بقسمة النفقة الحقيقية لوحدة من السلعة الأولى على النفقة الحقيقية لوحدة من السلعة الثانية . ولنطلق على معدل التبادل الذي يمثل العلاقة بين النفقة الحقيقية لانتاج السلعتين معدل التبادل الحقيقي .

والآن نفترض أن معدل الأجور في الولايات المتحدة ٤٠ سنتا في الساعة ، وأن هذا المعدل يسري في كل فروع الانتاج . في هذه الحالة يكون ثمن الوحدة من القمح أو المنسوجات ٦٠ سنتا . واذا قسمنا ثمن القمح على ثمن المنسوجات فان حاصل القسمة يمثل عدد الوحدات من المنسوجات التي يمكن مبادلتها بوحدة من القمح . ولنطلق على هذا المعدل معدل التبادل النقدي .

وظاهر أن وحدة الأجور في كل فروع الانتاج تؤدي بالضرورة الى تساوي معدل التبادل الحقيقي ومعدل التبادل النقدي ويتضح ذلك من أن :

$$\text{معد التبادل الحقيقي} = \frac{\text{النفقة الحقيقية للقمح}}{\text{النفقة الحقيقية للمنسوجات}} = \frac{\text{أ}}{\bar{\text{ب}}}$$

$$\text{معدل التبادل النقدي} = \frac{\text{ثمن القمح}}{\text{ثمن المنسوجات}} = \frac{\text{أ} \times \bar{\text{ع}}}{\bar{\text{ب}} \times \bar{\text{ع}}}$$

$$\text{وبديهي أن } \frac{\text{أ}}{\bar{\text{ب}}} = \frac{\text{أ} \times \bar{\text{ع}}}{\bar{\text{ب}} \times \bar{\text{ع}}}$$

هذا التساوي الحتمي بين معدل التبادل الحقيقي ومعدله النقدي يرجع الى وحدة الأجور في كل فروع الانتاج . ويتحقق التساوي بين المعدلين بصرف النظر عن المستوى المطلق للأجور . فاذا كانت الأجور في الساعة في كل فروع الانتاج ٥٠ أو ٦٠ أو ٩٠ سنتا أو أي قدر آخر ، فاننا نجد دائماً أن معدل التبادل النقدي يساوي معدل التبادل الحقيقي .

ويصدق ذلك تماما على انجلترا . فان كانت ١٥٠ ساعة عمل تنتج ١٠٠ وحدة من القمح أو ١٥٠ وحدة من المنسوجات ، فان معدل التبادل الحقيقي يكون :

١ قمح = ١,٥ منسوجات

حيث أن ذلك هو المعدل الذي يتناسب مع المجهود الذي بذل في انتاج السلعتين ويبقى معدل التبادل النقدي مساويا له بالضرورة طالما أن الأجور واحدة في كل فروع الانتاج . فانا كانت الأجور في الساعة ٥٠ سنتا فان ثمن الوحدة من القمح يكون ٧٥ سنتاً . وثمن الوحدة من المنسوجات يكون ٥٠ سنتا . ونرى من ذلك أن معدل التبادل الحقيقي يساوي معدل التبادل النقدي حيث أن :

$$1 : 1\frac{1}{2} = 75 : 50$$

أي أن :

$$\frac{\text{أ}}{\text{ب}''} = \frac{\text{أ} \times \text{ع}''}{\text{ب}'' \times \text{ع}''}$$

وهنا أيضاً يتحقق التساوي بين المعدلين طالما أن الأجور واحدة في كل فروع الانتاج بصرف النظر عن المستوى المطلق للأجور .

ويتبين من مقارنة النفقات الحقيقية في البلدين أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في القمح ، وأن انجلترا تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات . ذلك أن :

معدل التبادل الحقيقي في الولايات المتحدة هو ١ قمح = ١ منسوجات .

ومعدل التبادل الحقيقي في انجلترا هو ١ قمح = ١,٥ منسوجات .

واذن تستفيد البلدان من التبادل التجاري على أساس أي معدل يقع بين ١ ، ١,٥ منسوجات لكل وحدة من القمح تصدرها الولايات المتحدة .

ويتبين من مقارنة الأثمان أن الولايات المتحدة تصدر القمح ، وأن انجلترا تصدر المنسوجات . ويتبين أيضاً أن العلاقة بين المعدلات النقدية في البلدين تشابه تماما العلاقة بين المعدلات الحقيقية فيها .

معدل التبادل النقدي في الولايات المتحدة ١ قمح = ١ منسوجات .

معدل التبادل النقدي في انجلترا ١ = ١,٥ منسوجات .

وترى من ذلك أن الصورة التي تحصل عليها من مقارنة المعدلات الحقيقية هي نفس الصورة التي نحصل عليها من مقارنة المعدلات النقدية . وهذه نتيجة أن نضع تلك النتيجة على النحو الآتي :

اذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في القمح ، وتتمتع انجلترا بميزة نسبية في المنسوجات فانه يلزم أن يكون :

$$\frac{\text{أ}''}{\text{ب}''} > \frac{\text{ا}'}{\text{ب}'}$$

وحيث أن $\frac{\text{ا}'}{\text{ب}'} = \frac{\text{ا}' \times \text{ع}'}{\text{ب}' \times \text{ع}'}$ ، $\frac{\text{ا}''}{\text{ب}''} = \frac{\text{ا}'' \times \text{ع}''}{\text{ب}'' \times \text{ع}''}$

$$\therefore \quad \frac{\text{ا}'' \times \text{ع}''}{\text{ب}'' \times \text{ع}''} > \frac{\text{ا}' \times \text{ع}'}{\text{ب}' \times \text{ع}'}$$

ومعنى ذلك أنه اذا كانت العلاقة بين المعدل الحقيقي في البلدين تؤدي الى تصدير القمح من الولايات المتحدة الى انجلترا ، وتصدير المنسوجات من انجلترا الى الولايات المتحدة فان العلاقة بين المعدل النقدي في البلدين لا بد أن تؤدي الى نفس النتيجة . ويستوي اذن أن ننظر الى معدل التبادل الحقيقي أو الى معدل التبادل النقدي لتحديد ما تصدره كل بلد وما تستورده . فالسلعة التي تتمتع فيها كل بلد بميزة نسبية هي السلعة التي تصدرها . غير أن هذا التساوي الحتمي بين معدل التبادل الحقيقي ومعدل التبادل النقدي ينهار اذا ما كانت الأجور تتفاوت من مهنة الى أخرى . وفي هذه الحالة يكون لكل بلد معدلان : معدل حقيقي يبين قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى وفقاً للعلاقة بين نفقتهما الحقيقية ، ومعدل نقدي يبين قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى وفقاً للعلاقة بين أثمانهما . هذان المعدلان يتساويان بالضرورة في فرض وحدة الأجور . ولكنهما يختلفان بالضرورة في فرض تفاوت الأجور .

ويترتب على هذا الاختلاف بين معدل التبادل الحقيقي ومعدل التبادل النقدي احتمال أن تسير التجارة على نحو يتعارض ومقتضى النفقات النسبية . ذلك أن تحديد الميزة النسبية يرجع الى العلاقة بين المعدل الحقيقي في البلدين . ولكن سير التجارة (أي ما تصدره كل بلد وما تستورده) يرجع الى العلاقة بين الأثمان .

فاذا كانت العلاقة بين الأثمان تختلف عن العلاقة بين النفقات الحقيقية ، فان السلعة التي تصدرها احدى البلاد قد لا تكون هي السلعة ذات الميزة النسبية . ويتضح ذلك لن المثال الآتي :

الولايات المتحدة : ١٥٠ ساعة عمل تنتج ١٠٠ وحدة قمح أو ١٠٠ وحدة منسوجات

انجلترا : ١٥٠ ساعة عمل تنتج ١٠٠ وحدة قمح أو ١٥٠ منسوجات

∴ معدل التبادل الحقيقي في الولايات المتحدة : ١ قمح = ١ منسوجات

ومعدل التبادل الحقيقي في انجلترا : ١ قمح = ١,٥ منسوجات

من العلاقة بين المعدلين واضح أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في القمح ، وتتمتع انجلترا بميزة نسبية في المنسوجات .

افترض أن الأجور في انجلترا ٥٠ سنتا في الساعة في كل فروع الانتاج ، ولكنها في الولايات المتحدة تتفاوت من سلعة الى أخرى . وهي أكثر ارتفاعا في القمح منها في المنسوجات ، وليكن معدل الأجور في القمح ٦٠ سنتا ، و في المنسوجات ٣٠ سنتا ، ومن ثم تكون الأثمان في البلدين هي :

	القمح	المنسوجات
الولايات المتحدة	٩٠ سنتا	٤٥ سنتا
انجلترا	٧٥ سنتا	٥٠ سنتا

وترى من ذلك أن ثمن القمح مرتفع في الولايات المتحدة عن انجلترا ، وثمن المنسوجات مرتفع في انجلترا عن الولايات المتحدة . واذن فان الولايات المتحدة تصدر المنسوجات وهي السلعة التي تنعدم فيها الميزة النسبية . وتستورد القمح وهي السلعة ذات الميزة النسبية . وهكذا تسير التجارة الدولية في طريق يناقض الطريق الذي يتعين أن تسير فيه وفقاً للعلاقة بين النفقات الحقيقية .

ومن السهل أن ترى أن العلاقة بين الأثمان في هذا المثال تختلف اختلافـــا كليا عن العلاقة بين النفقات . فالعلاقة بين المعدلات الحقيقية في البلدين تعطي الميزة النسبية للولايات المتحدة في القمح ، ولانجلترا في المنسوجات . أما العلاقة بين المعدلات النقدية فهي عكس ذلك .

٩٠سنتا

معدل التبادل النقدي في الولاياتالمتحدة : ١ قمح = ٢ منسوجات ———

٤٥ سنتاً

معدل التبادل النقدي في انجلترا : ١ قمح = ١,٥ منسوجات $\frac{\text{٧٥ سنتا}}{\text{٥٠ سنتاً}}$

وواضح من العلاقة بين المعدلات النقدية أن الميزة النسبية قد انقلبت رأساً على عقب . وكأن ارتفاع الأجور في القمح قد سلب الولايات المتحدة ميزتها في هذه السلعة ونقلها الى السلعة الأخرى ذات الأجور المنخفضة .

ولكن ما أثر ذلك على الرفاهية الاقتصادية للبلدين ؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نفرق بين تفاوت الأجور بسبب اختلاف ظروف العمل من ناحية ، وبين تفاوت الأجور بسبب جمودها في المهنة العليا أو قيام احتكار لها من ناحية أخرى . أما في الحالة الأولى فان تفاوت الأجور إسمي فقط كما ذكرنا . فالفرض هنا أن العامل في صناعة المنسوجات يستطيع ، اذا أراد ، أن ينتقل الى زراعة القمح . ولكنه لا يفعل . ومعنى ذلك أن العيوب المقترنة بالأجر المرتفع ، أو المزايا المقترنة بالأجر المنخفض ، تساوي الفرق بين الأجر النقدي في المهنتين . فاذا كان العامل في القمح يتقاضى ٦٠ سنتا في الساعة ، وفي المنسوجات يتقاضى ٣٠ سنتا فقط ، وهو رغم ذلك لا يرضى الانتقال من المنسوجات الى القمح ، فلا بد أن تكون ساعة العمل في المهنة العليا تساوي في مشقتها أو مخاطرها أو سوء الظروف المحيطة بها ، مجهود ساعتين في المهنة ذات الأجر المخفض . ومن ثم يتعين علينا أن نغير من أرقام النفقة الحقيقية في الولايات المتحدة حتى نأخذ بعين الاعتبار تفاوت ظروف العمل في المهنتين وكأن وحدة القمح تتطلب في الواقع مجهود ساعتين لا ساعة واحدة . اذا أحدثنا هذا التغير في أرقام النفقة الحقيقية ، فان سير التجارة يكون متفقاً مع مقتضى نظرية النفقات النسبية . ذلك أن معدل التبادل الحقيقي في الولايات المتحدة يصبح :

١ قمح = ٢ منسوجات

وهذا يقتضي أن تصدر الولايات المتحدة المنسوجات ، وتستورد القمح من انجلترا . وتعود التجارة بالفائدة على البلدين كما لو كانت هذه الأرقام المعدلة هي الأرقام التي بدأت التجارة على أساسها .

أما اذا كان تفاوت الأجور راجعا الى قيام الاحتكار أو جمود الأجور في المهنة العليا فان حرية التجارة تعود بالضرر لا بالفائدة . ويمكن بيان ذلك بمقارنة الناتج الكلي للبلدين قبل قيام التجارة بينهما وبعد قيامها . افترض أن مجموع القوة العاملة في كل من الولايات المتحدة وانجلترا تتمثل في ٦٠٠ ساعة عمل كانت قبل التجارة مقسمة مناصفة بين السلعتين . وافترض — تبسيطا للبحث — أن السلعتين تخضعان لقانون ثبات الغلة ، في هذه الحالة يكون ناتج البلدين قبل التجارة في الصورة الآتية :

الولايات المتحدة	٢٠٠ قمح	٢٠٠ منسوجات
انجلترا	٢٠٠ قمح	٣٠٠ منسوجات
مجموع ناتج البلدين	٤٠٠ قمح	٥٠٠ منسوجات

غير أن قيام التجارة بين البلدين أدى الى تحول كل الموارد في الولايات المتحدة الى المنسوجات ، وتحول كل الموارد في انجلترا الى القمح . وعلى ذلك يكون الناتج الكلي للبلدين هو :

الولايات المتحدة		٤٠٠ منسوجات
انجلترا	٤٠٠ قمح	
مجموع ناتج البلدين	٤٠٠ قمح	٤٠٠ منسوجات

ونرى من ذلك أن حرية التجارة بين البلدين ، وما ترتب عليها من تخصص الموارد في اتجاه يناقض الاتجاه الواجب تبعا للعلاقة بين النفقات الحقيقية ، أدت الى نقصان الناتج الكلي بما يعادل ١٠٠ وحدة من المنسوجات . ولو أن التخصص

سار وفقاً للعلاقة بين النفقات ، لا وفقاً للعلاقة بين الأثمان ، لكان مجموع ناتج البلدين هو :

الولايات المتحدة	٤٠٠ قمح	
انجلترا		٦٠٠ منسوجات
مجموع ناتج البلدين	٤٠٠ قمح	٦٠٠ منسوجات

ولكن لا يجوز أن يفهم من ذلك أن أي تفاوت في الأجور يؤدي الى هذه النتيجة ، وهي تخصص الموارد في الاتجاه المضاد للاتجاه الذي تقتضيه العلاقة بين النفقات الحقيقية . والواقع أن هذه الصورة تمثل الحد الأقصى لما يمكن أن يترتب على قيام الطوائف غير المتنافسة . ومن المتصور أن يكون أثر الطوائف غير المتنافسة دون ذلك . فقد يكون تفاوت الأجور من التفاهة بحيث لا يؤثر في طبيعة التخصص وانما يؤثر فقط في مداه فاذا كانت الأجور في الولايات المتحدة تبلغ ٤٤ سنتا في القمح وتبلغ ٤٠ سنتا في المنسوجات ، مع بقاء الأجور في انجلترا على ما هي عليه ، فان الأثمان في البلدين تكون :

الولايات المتحدة	٦٦ سنتا	٦٠ سنتا
انجلترا	٧٥ سنتا	٥٠ سنتا

وفي هذه الحالة تصدر الولايات المتحدة القمح ، وهي السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتصدر انجلترا المنسوجات ، وهي السلعة التي تتمتع فيها بميزة . وتسير التجارة وفقاً للعلاقة بين النفقات الحقيقية رغم تفاوت الأجور ويكون أثر الطوائف غير المتنافسة قاصرا على الحد من مدى التخصص . وهذا الأثر لا يبدو عند افتراض ثبات النفقة حيث تتخصص كل بلد تخصصا كليا في السلعة ذات الميزة النسبية . ولكنه يظهر بشكل جلي عند افتراض تزايد النفقة حيث تجمع كل بلد بين السلعتين ويكون معنى الحد من نطاق التخصص في الولايات المتحدة هو أن الموارد المستغلة في انتاج القمح أقل مما يمكن أن تكون

عليه ، والموارد المستغلة في انتاج المنسوجات أكبر مما يمكن أن تكون عليه لو لم تكن هناك طوائف غير متنافسة .

وقد يكون تفاوت الأجور أكثر مما افترضناه في هذا المثال الأخير ، بحيث لا تقوم التجارة بين البلدين . فاذا كانت الأجور في القمح ٥٠ سنتا ، وفي المنسوجات ٣٣ ١/٣ سنتا فان الأثمان في البلدين تكون :

الولايات المتحدة	٧٥ سنتا	٥٠ سنتا
انجلترا	٧٥ سنتا	٥٠ سنتا

ونرى من ذلك أن العلاقة بين الأثمان تؤدي الى عدم قيام التجارة بين البلدين . وهذه صورة أخرى للحد من مدى التخصص . في هذه الحالة لا تنتقل الموارد أصلا من سلعة الى أخرى ، وكان يجب وفقاً للعلاقة بين النفقات الحقيقية أن تنتقل من المنسوجات الى القمح في الولايات المتحدة ، ومن القمح الى المنسوجات في انجلترا . أي الى الموارد المستغلة في انتاج القمح في الولايات المتحدة أقل مما يجب أن تكون عليه ، والموارد المستغلة في انتاج المنسوجات أكبر مما يجب أن تكون عليه ، لو لم تكن هناك طوائف غير متنافسة .

في هذه الصورة الأخيرة ، أو في الصورة السابقة عليها ، يقتصر أثر الطوائف غير المتنافسة على فوات نفع التجارة فواتا كليا أو جزئيا . أما في الصورة الأولى فان أثرها يتجاوز ذلك الى انزال ضرر محقق .

ويلاحظ أننا افترضنا في كل ما تقدم أن السلعة ذات الميزة النسبية هي السلعة ذات الأجور المرتفعة . أما اذا كانت السلعة ذات الميزة النسبية هي ذات الأجور المرتفعة . أما اذا كانت السلعة ذات الميزة النسبية هي ذات الأجور المخفضة فان الطوائف غير المتنافسة لا تؤثر في طبيعة التخصص وانما فقط في مداه . وفي هذه الحالة تكون الموارد المستغلة في القمح في الولايات المتحدة أكبر

مما يمكن أن تكون عليه ، والموارد المستغلة في المنسوجات أقل مما يمكن أن تكون عليه ، لو لم تكن هناك طوائف غير متنافسة .

ومن المهم أن نميز بين الأثر المترتب على الطوائف غير المتنافسة ، والأثر المترتب على كون المستوى المطلق للاجور يجاوز المنطقة المرسومة بأنتاجية العمل في البلدين . وهذه هي المسألة التي كانت محل بحثنا عند الانتقال من اقتصاد يقوم على المقايضة الى اقتصاد يقوم على النقود . اذا كانت العلاقة بين الأجور تجاوز المنطقة المرسومة بأنتاجية العمل فان ثمن السلع جميعاً يكون أعلا في احدى البلدين منها في الأخرى ، أو يكون ثمنها بعضها أعلا ، وثمن البعض الآخر متساو . وهذا الوضع يصحح فورا بمجرد قيام التبادل التجاري بين البلدين عن طريق انتقال الذهب من البلد ذات الاجور المرتفعة الى البلد . ذات الاجور المنخفضة . أما الطوائف غير المتنافسة فهي تؤدي الى وضع لا يمكن تصحيحه عن طريق انتقال الذهب في أي اتجاه . فان ثمن بعض السلع يكون منخفضا في البلد (١) عن البلد (٢) ، وثمن البعض الآخر يكون مرتفعا في البلد (١) عن البلد (٢) وبذلك يكون التوازن ممكنا في العلاقة بين البلدين . وقد رأينا في العلاقة بين الولايات المتحدة وانجلترا كيف تسفر الطوائف غير المتنافسة عن أوضاع تتعارض قليلا أو كثيرا مع مقتضى النفقات النسبية ، دون امكان تصحيحها عن طريق انتقال الذهب في اتجاه أو آخر .

نظرية تاوسيج في الترتيب الطبقي :

افترضنا في كل ما تقدم أن الطوائف غير المتنافسة توجد في احدى البلدين ، ولا وجود لها في الأخرى فهي توجد في الولايات المتحدة ولا توجد في انجلترا . ورأينا أن ذلك يؤدي تارة الى تغيير طبيعة التخصص ، وتارة الى تغيير مداه ، تبعاً لمقدار التفاوت بين الأجور في الولايات المتحدة . وتغيير طبيعة التخصص من شأنه الحاق ضرر بالولايات المتحدة ، وتغيير مداه من شأنه تفويت نفع كلي أو جزئي على البلدين . ولا ريب في أن هذه النتائج تلقي ضوءا مختلفا على مبدأ

حرية التجارة ، وهو المبدأ الذي يلزم عن نظرية النفقات النسبية . وقد كـــان تاوسيج أول من تصدى لدفع هذا الخطر عن النظرية التقليدية . لبيان وجهة نظره افترض وجود الطوائف غير المتنافسة في البلدين معا ، وافترض أن الترتيب الطبقي واحد في البلدين بمعنى أن المهنة العليا في احداهما هي أيضا المهنة العليا في الأخرى ، وافترض أخيراً أن مدى تفاوت الأجور واحد في البلدين بمعنى أنه اذا كانت الأجور في القمح تجاوز الأجور في المنسوجات بمقدار ١٠٠٪ مثلا في احدى البلدين ، فهي تجاوزها بنفس النسبة في الأخرى . واذن حيث تكون الأجور في الولايات المتحدة هي ٦٠ سنتا في الساعة في القمح ، ٣٠ سنتـــا في المنسوجات ، فان مدى التفاوت في انجلترا يجب أن يكون بنفس القدر . ولتكن الأجور في القمح ٨٠ سنتا ، وفي المنسوجات ٤٠ سنتا . وعلى ذلك تكون الأثمان في البلدين على النحو الآتي :

	القمح		المنسوجات	
الولايات المتحدة :	٩٠	سنتا	٤٥	سنتا
انجلتـــــــرا :	١٢٠	سنتا	٤٠	سنتا

وترى من ذلك أنه رغم وجود تفاوت كبير بين أجور المهنة العليا ، وأجور المهنة الدنيا الا أن ذلك لم يغير من طبيعة التخصص . بل أن كل بلد تصدر السلعة التي تتمتع فيهـــا بميزة نسبية . فالولايات المتحـــدة تصدر القمح ، وانجلترا تصدر المنسوجات ، وتسير التجارة بين البلدين على النحو الذي تقتضيه العلاقة بين النفقات الحقيقية . وانتهى تاوسيج من ذلك الى تقرير :

« ...The existence of non-competing groups within a country effects international trade only so far as the situation thus engendered is peculiar to that country. If the groups are in the same relative positions in the exchanging countries as regards wages — if the hierachy, so to speak, is arranged on the same plan in each — trade takes place exactly as if

it were governed by the strict and simple principle of comparative cost » (1).

فالطوائف غير المتنافسة ـ عند تاوسيج ـ تؤثر في سير التجارة الدولية اذا كانت قاصرة على بلد دون آخر ، أو إذا كان الترتيب بين الطبقات متفاوتا من بلد الى أخرى . أما اذا كان الترتيب الطبقي واحدا في البلدين فان التجارة بينهما تسير تماما وفقاً لما تقتضيه نظرية النفقات النسبية .

وواضح أن نظرية تاوسيج في الترتيب الطبقي تقوم على فروض ثلاثة :

(ا) ألا يكون تفاوت الأجور قاصرا على بلد دون أخرى ، بل أنه يمثل ظاهرة عامة تتناول كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية . وهذا افتراض يطابق واقع الاشياء ، فان الطوائف غير المتنافسة ، وما يترتب عليها من تفاوت الأجور ، من الخصائص الجوهرية في كل النظم الاقتصادية .

(ب)أن يكون الترتيب النسبي للطبقات واحدا . فاذا كانت المهنة (ا) في البلد (١) أعلا من المهنة (ب) ، والمهنة (ب) أعلا من (ج) ، فان تاوسيج يفترض أن هذا الترتيب النسبي للطبقات يقوم أيضا في البلاد الأخرى . ولكن كيف يستقيم هذا الفرض مع الواقع ؟ يشير تاوسيج الى أنه في العلاقة بين « البلاد الغربية
يتشابه الترتيب الطبقي الى مدى بعيد ، حيث أن القوى التي شكلت البنيان الاقتصادي لهذه البلاد واحدة أو متشابهة . ومن ثم فان المهنة العليا في بلد من « البلاد الغربية » تعتبر بصفة عامة المهنة العليا في البلاد الأخرى التابعة لنفس الحضارة ، أما في العلاقة بين البلاد الغربية ، والبلاد التابعة لحضارات أخرى ، فان تاوسيج يعترف ضمنا باحتمال تفاوت الترتيب النسبي للطبقات . ولكنه يشير الى أن ذلك لا يؤثر

(١) Taussigi : International Trade, pp. 47-48.

تأثيرا كبيرا على سير التجارة بينهما ، حيث أن الفروق الكبرى بين الفئتين من البلاد من ناحية ظروفهما الطبيعية تؤدي الى تفاوت كبير في النفقات المطلقة . فالبلاد الغربية تتفوق تفوقا ظاهرا في انتاج بعض السلع والبلاد غير الغربية تتفوق تفوقاً ظاهراً في انتاج طائفة أخرى من السلع وهذا التفاوت الكبير بين مستوى النفقات المطلقة يحول دون تغير طبيعة التخصص حتى مع افتراض أن الترتيب الطبقي في البلاد الغربية عكس الترتيب الطبقي في البلاد الأخرى .

« ...In the occidental countries — those of advanced civilization in the western world — as a rule statification of industrial groups proceeds on the same lines. And it is between these countries that the principle of comparative costs is presumably of greatest importance. Since differences of climatic and physiographic character are less wide, divergences of absolute costs are less common and less great, and the limits within which the terms of exchange are confined not so far apart. and in the western countries, to repeat, we find roughly the same social and industrial layers » (1).

بعبارة أخرى في العلاقة بين البلاد الغربية لا يوجد الا فرق يسير بين النفقات الحقيقية فتفوق احدى البلاد الغربية على الأخرى في سلعة معينة يكون عـــادة في حدود ضيقة . وهنا يكون للترتيب الطبقي أهمية كبرى . فاذا كان الترتيب الطبقي في احداهما يختلف عن الأخرى فمن المحتمل أن تتغير طبيعة التخصص. غير أن تشابه الترتيب الطبقي فيما بينها يحول دون حدوث ذلك . أما في العلاقة بين البلاد الغربية ، والبلاد الأخرى ، فان التفاوت الكبير بين النفقات يقلل من أهمية الترتيب الطبقي .

ولا أظننا في حاجة الى بيان نظرية تاوسيج في العلاقة بين البلاد الغربية ، وقد رأينا أن تشابه الترتيب الطبقي يحول دون تغيير طبيعة التخصص . أمـــا في

(١) Tawsigi, p. 56.

العلاقة بين البلاد الغربية و «البلاد الأخرى» . فاننا نستطيع بيان وجهة نظر تاوسيج بالمثال الآتي :

مصر : ١٥٠ ساعة عمل تنتج ١٠٠ وحدة قمح أو ١٠٠ وحدة منسوجات صوفية .

انجلترا : ١٥٠ ساعة عمل تنتج ٢٥ وحدة قمح أو ٣٠٠ وحدة منسوجات صوفية .

في هذا المثال تتفوق مصر تفوقا ظاهرا على انجلترا في انتاج القمح حيث أن نفقة الوحدة من القمح في مصر ربع نفقة الوحدة من القمح في انجلترا . وتتفوق انجلترا على مصر تفوقا ظاهرا في المنسوجات الصوفية حيث أن نفقة الوحدة من الصوف في انجلترا ثلث نفقة الوحدة من الصوف في مصر ، وهذا يؤدي الى تفاوت كبير بين معدل التبادل الحقيقي في البلدين .

معدل التبادل الحقيقي في مصر ١ قمح = ١ منسوجات صوفية .

معدل التبادل الحقيقي في انجلترا ١ قمح = ١٢ منسوجات صوفية .

وظاهر أن مصر تتخصص في القمح ، وتتخصص انجلترا في المنسوجات ، والذي يقوله تاوسيج أن هذا النوع من التخصص لا يتغير حتى على افتراض أن الترتيب الطبقي في مصر عكس الترتيب الطبقي في انجلترا . فاذا كانت الاجور في مصر عشرين قرشا في ساعة في القمح وعشرة قروش في المنسوجات الصوفية، وفي انجلترا عشرين قرشا في المنسوجات وعشرة في القمح ، فان الأثمان تكون :

	القمح	المنسوجات الصوفية
مصر	٣٠ قرشا	١٥ قرشا
انجلترا	٦٠ قرشا	١٠ قرشا

وترى من ذلك أنه رغم عكسية الترتيب الطبقي في البلدين ، فان مصر تصدر سلعة القمح ، وهي السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، وانجلترا تصدر المنسوجات ، وهي السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية .

يمكن اذن القول أن وحدة الترتيب الطبقي في العلاقة بين البلاد الغربية ، وتفاوت النفقات الحقيقية تفاوتا كبيرا في العلاقة بين البلاد العربية وغيرها ، يؤديان الى سير التجارة على النحو الذي تسلكه لو لم تكن هناك طوائف غير منافسة .

(ج) تقوم نظرية تاوسيج على فرض ثالث وهو أن يكون مدى تفاوت الأجور واحد في البلدين . دعنا نفترض – مع تاوسيج – وجود الطوائف غير المتنافسة ، ووحدة الترتيب الطبقي في البلدين . ماالحكم اذا تحقق هذان الفرضان وتخلف الثالث ؟ قد يكون من السهل علينا أن نتقبل دون منازعة شيوع الطوائف غير المتنافسة ووحدة الترتيب الطبقي ، ولكن من المتعذر بداهة أن نتقبل الفرض الخاص بتساوي نسبة التفاوت في الاجور . الواقع أن تخلف هذا الفرض الأخير لا يعني بطلان نظرية تاوسيج . فان تاوسيج يقول أنه اذا تحققت الفروض الثلاثة فان التجارة تسير تماما كما لو كانت محكومة بالنفقات النسبية :

« Trade takes place exactly as if it were governed by the strict and simple principle of comparative cost ».

اذا تحقق الفرضان الأول والثاني وتخلف الثالث فان التجارة لا تسير تماما كما لو كانت محكومة بالنفقات النسبية . ولكن ليس معنى ذلك أن تتغير طبيعة التخصص . ففي المثال الخاص بالعلاقة بين الولايات المتحدة وانجلترا اذاتساوت نسبة التفاوت بين الاجور فان الولايات المتحدة تصدر القمح ، وانجلترا تصدر المنسوجات . افترض أن نسبة التفاوت في الأجور في الولايات المتحدة باقية على ما هي عليه أي أن العامل في القمح يحصل على ضعف العامل في المنسوجات ،

وأن نسبة التفاوت في الأجور في انجلترا تبتعد تدريجيا عن نسبة تفاوتها في الولايات المتحدة . فبعد أن كان العامل في القمح يحصل على ضعف العامل في المنسوجات نجعله يحصل على أقل من الضعف ، ثم أقل ، وهكذا . في هذه الحالة نجد أن طبيعة التخصص في المراحل الأولى باقية لم تتغير . ويبقى الوضع في هذهالصورة. الى أن تبتعد نسبة التفاوت في انجلترا ابتعادا كافيا عن نسبة التفاوت في الولايات المتحدة . حينئذ يبدأ التخصص يتخذ صورة غير صورته التي يتخذها وفقاً لنظرية النفقات النسبية . يمكن القول اذن أن تساوي نسبة التفاوت شرط لأن تسير التجارة تماما — كما يقول تاوسيج — وفقاً لنظرية النفقات النسبية . ولكن اذا لم تكن نسبة التفاوت متساوية فان النتيجة تتوقف على مدى التباعد بين نسبة التفاوت في البلدين . اذا كان التباعد يسيرا تبقى طبيعة التخصص في صورتها التي تتفق مع نظرية النفقات النسبية . فاذا بلغ التباعد درجة كبيرة فان طبيعة التخصص تبدأ في التغير .

لا ريب في أن تاوسيج استطاع بنظريته في الترتيت الطبقي أن ينقذ النظرية التقليدية من الخطر الذيأحدق بها بسبب الطوائف غير المتنافسة. غير أن نظريته لم تبلغ حد الكمال في اقناعها . وأن امعان النظر فيها يكشف عن بعض الثغرات التي يمكن النفاذ منها الى البناء التقليدي . ولا ترجع تلك الثغرات الى ضعف في التسلسل المنطقي للنظرية فنحن اذا سلمنا بفروضه تعينعلينا أن نسلم بنتائجه . ولكنها ترجع الى طبيعة هذه الفروض ، ومدى صدقها في وصف العلاقات القائمة بين البلاد المختلفة . وأضعف فروضه ما تعلق منها بالتجارة بين « البلاد الغربية » من ناحية ، والبلاد « غير الغربية » من ناحية أخرى . رأينا كيف أن تاوسيج لم يجرؤ على افتراض وحدة الترتيب الطبقي في هذه التجارة . ولكنه يلوذ هنا بفكرة الفروق الكبرى بين المستوى المطلق للنفقات الحقيقية وهذا ان صح بالنسبة لسلع معينة ، فهو غير صحيح بالنسبة لعدد كبير من السلع الأخرى فالفرق بين المستوى المطلق للنفقات ليس بالفداحة التي يصورها تاوسيج ، وهو على كل حال ليس بالفداحة التي تؤمن النظرية التقليدية من خطر التفاوت بين

الترتيب الطبقي . ويتصور هنا اذن أن تؤدي الطوائف غير المتنافسة الى تغيير في طبيعة التخصص .

وهذه هي الثغرة التي نفذ منها الاقتصادي الروماني مانولسكو M. Manoilesco في كتابه « The Theory of Protection and International Trade » ويمكن أن ننظر الى التفرقة بين « البلاد الغربية » و « غير الغربية » على أنها تقابل بصفة عامة التفرقة بين البلاد الصناعية والبلاد الزراعية . وتتلخص نظرية مانولسكو في أن البلاد الزراعية قد تتفوق مطلقاً أو نسبياً على البلاد الصناعية فيانتاج بعض السلع الصناعية . غير أن هذا التفوق يتلاشى بسبب ارتفاع الأجور في الصناعة عنها في الزراعة . ويلزم بداهة لصحة نظرية مانولسكو أن تكون الطوائف غير المتنافسة غير موجودة أصلا في البلاد الصناعية بحيث تكون الأجور في الصناعة معادلة للأجور في الزراعة . واذا كانت الأجور في الصناعة تزيد عن الأجور في الزراعة ، فالمفروض أن يكون مدى التفاوت في البلاد الصناعية أقل منه في البلاد الزراعية . ويمكن توضيح وجهة نر مانولسكو بالمثال الآتي :

مصر ١٥٠ ساعة عمل تنتج ١٠٠ وحدة من المنسوجات أو ١٠٠ وحدة من القمح .

انجلترا ١٥٠ ساعة تنتج ١٠٠ وحدة من المنسوجات أو ١٢٠ وحدة منالقمح

ويتبين من هذا المثال أن لمصر ميزة نسبية في المنسوجات القطنية ، ولانجلترا ميزة نسبية في القمح . ويتعين وفقاً للعلاقة بين المعدل الحقيقي في البلدين أنتصدر مصر المنسوجات ، وتصدر انجلترا القمح . غير أن هذه الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في السلعة الصناعية تتلاشى بفعل التفاوت بين الأجور .

فاذا كانت الأجور في مصر في الساعة هي ٢٢ قرشا في المنسوجات ،وخمسة عشر قرشا في القمح ، وكانت الأجور في انجلترا عشرين قرشا في كل فروع الانتاج ، فان الأثمان تكون :

مصر ٣٣ قرشا ٢٢,٥ قرشا

انجلترا ٣٠ قرشا ٢٥ قرشا

وترى من ذلك أن تفاوت الأجور في مصر أدى الى ضياع ميزتها النسبية في المنسوجات فهي تصدر القمح الى انجلترا ، وتستورد منها المنسوجات. ويمكن الوصول الى نتيجة مماثلة في حالة تفاوت الأجور في انجلترا ، اذا كانت نسبة التفاوت في مصر تزيد بقدر معين عن نسبة التفاوت في انجلترا .

وعلى ذلك فان سير التجارة في هذه الظروف يؤدي الى تحول موارد مصر الى القمح بدلا من المنسوجات ، وقد رأينا أن هذا يعود عليها بالضرر . وقد انتهى مانولسكو من ذلك الى تقرير وجوب حماية الصناعة في مصر حتى تتجه الموارد الوجهة التي تتفق مع العلاقة بين النفقات الحقيقية . فالحماية هنا تستند الى ارتفاع الأجور في الصناعة ارتفاعا يضيع ما عسى أن يكون لها من ميزة نسبية .

وقد كان لكتاب مانولسكو صدى كبير عند ظهوره ، فهو يتضمن حجة جديدة لحماية الصناعة في البلاد الزراعية وذلك في وقت اتجهت فيه البلادالمختلفة الى الامعان في تقييد التجارة واتجهت فيه البلاد الزراعية على وجه الخصوص الى تشجيع الصناعة فيها . ولم يكن في نظرية تاوسيج ما يقطع ببطلان وجهة نظر مانولسكو ، طالما أنه ينكر وحدة الترتيب الطبقي في العلاقات بين البلاد الزراعية .

غير أن فاينر استطاع أن يكمل العمل الذي بدأه تاوسيج . فان تاوسيج اتجه بصفة أساسية الى بيان أن الطوائف غير المتنافسة لا تؤثر في سير التجارةواتجه فاينر الى بيان أنه في الحالات التي تؤثر فيها الطوائف غير المتنافسة على سير التجارة ، فان الحماية لا تعتبر أداة فعالة لتوجيه الموارد وجهة تتفق مع تحقيق أقصى قدر من الناتج الكلي .

وقد استعرض فاينر أثر الحماية في الصور المختلفة لتفاوت الأجور :

(ا) اذا كان تفاوت الأجور يرجع الى تفاوت ظروف العمل . رأينا أنه يتعين تعديل أرقام النفقة الحقيقية بما يتناسب مع الاختلاف فيظروف العمل . وعلى ذلك فان التخصص الذي يحدث وفقاً للعلاقة بين المعدل النقدي في البلدين ، يتلاءم مع الصورة التي يجب أن يكون عليها التخصص وفقاً للعلاقة بين المعدل الحقيقي بعد تغييره التغيير الذي يراعي تفاوت ظروف العمل . ومن ثم فلا محل هنا للتأثير في توزيع الموارد بين السلعتين عن طريق الحماية .

(ب) اذا كان تفاوت الأجور يرجع الى وجود احتكار مطلق . في هذه الحالة من المتصور أن تؤدي حرية التجارة الى توزيع الموارد بين السلعتين توزيعا يتنافى مع مقتضيات العلاقة بين النفقات الحقيقية . وذلك بأن تتغير طبيعة التخصص تغيرا كليا أو أن تكون كمية الموارد المستغلة في المهنة العليا أقل مما يجب أن تكون عليه وقد رأينا أن حرية التجارة في الحالة القصوى تعود بضرر محقق على البلاد التي تعاني من وجود طوائف غير متنافسة ، وهي في الحالات الأخرى تؤدي الى فوات نفع التجارة فواتا كليا أو جزئيا . ويرى مانولسكو أن من مصلحة البلد التي تتمتع بميزة نسبية في السلعة ذات الأجر المرتفع أن تفرض ضريبة جمركية على ما يستورد من هذه السلعة . ففي المثال السابق يتعين على مصر — وفقاً لنظرية مانولسكو — أن تفرض ضريبة جمركية على ما يستورد من المنسوجات . ومن شأن هذه الحماية الجمركية أن تزيد كمية الموارد المستغلة في السلعة ذات الميزة النسبية وبذلك يتجه توزيع لموارد اتجاها يتفق والعلاقة بين النفقات الحقيقية . وقد أشار فاينر الى أن الحماية الجمركية لن تحقق الغرض المقصود منها . فالمفروض هنا وجود احتكار مطلق في السلعة ذات الميزة النسبية .

وظاهر أن الاحتكار يقف سدا منيعا في طريق اتجاه الموارد الى

هذه السلعة . وكل ما يترتب على الحماية الجمركية في هذاالفرض ، هو استبعاد السلعة الأجنبية من السوق المحلية . وهذا يضاعف من قوة الاحتكار ، ويزيد من التفاوت بين الأجور . وكأن الحماية الجمركية تؤدي الى عكس المقصود منها .

(ج) اذا كان التفاوت يرجع الى جمود الأجور في السلعة ذات الميزةالنسبية في هذا الفرض يعترف فاينر أن لحماية الجمركية تؤدي الى اتجاه الموارد اتجاها يتلاءم والعلاقة بين النفقات الحقيقية ، حيث أنه لا توجد أية عقبة في طريق تنقل الموارد من السلعة ذات الأجر المخفض الى السلعة ذات الأجر المرتفع . ولكنه يشير الى أن المشكلة الحقيقة هنا تنحصر في جمود الأجور . وعلى ذلك فان القضاء على هذا الجمود ، واتباع سياسة حرية التجارة في نفس الوقت ، أقرب الى تحقيق أقصى ناتج ممكن من الابقاء على جمود الأجور واتباع سياسة الحماية الجمركية .

وترى من هذه الفروض الثلاثة أن الحماية الجمركية اما لا محل لها ، واما تؤدي الى عكس المقصود منها ، واما لا تعتبر الطريقة المثلى للوصول الى أقصى ناتج ممكن . وهكذا استطاع فاينر أن يسد الثغرة التي بقيت بعد نظرية تاوسيج وأن يقرر في نهاية تحليله .

« The Doctrine of comparative costs emerges, therefore, very nearly intact even from a test about whose results some of its most ardent adherents have had misgivings. Although reached by a somewhat different method, the foregoing results amply confirm the conclusion of Professor Taussig that the existence of differences in wages does not suffice to overturn the doctrine of comparative costs. » (1)

---

١) أنظر Viner · « Studies », p. 500.

الفصل التاسع عشر

افتراض أكثر من عنصر واحد

انهيار نظرية العمل في القيمة :

افترضنا في تحليلنا السابق — كما افترض ريكاردو وجون ستيوارت ميل — أن عناصر الانتاج تتكون من عنصر واحد هو العمل . وافترضنا أنه عنصر متجانس تجانسا مطلقا بحيث أن المجهود الذي يبذل في انتاج سلعة معينة لايختلف في طبيعته عن المجهود الذي يبذل في انتاج سلعة أخرى . ومن ثم كان من اليسير أن تحدد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى تبعاً لكمية العمل اللازمة في كلتا السلعتين . فاذا كانت الوحدة من القمح تتطلب مجهود ساعتين مثلا ، والوحدة من المنسوجات تتطلب مجهود ساعة واحدة ، لزم عن ذلك وجوب أن يكون معدل التبادل الداخلي بين السلعتين هو :

١ قمح = ٢ منسوجات

حيث أن ذلك هو المعدل الذي يتناسب مع ما تقتضيه كل سلعة من مجهود . أي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي الى تنقل عنصر العمل بين السلعتين على النحو

الذي يعود بمعدل التبادل الى المستوى الذي يتناسب مع كمية العمل اللازمة لانتاج كل منهما .

ولكن ما الحكم اذا تعددت العناصر الداخلة في انتاج السلعة ؟ كيف نستطيع في هذه الحالة أن نحدد النفقة الحقيقية لانتاج كل سلعة ، بحيث نستطيع بعد ذلك تحدد قيمتها بالنسبة للسلع الأخرى ؟

افترض أن انتاج وحدة من القمح يتطلب ساعة من العمل ووحدتين من رأس المال ، وأن انتاج وحدة من المنسوجات يتطلب ساعتين عمل ووحدة من رأس المال .

ظاهر أننا لا نستطيع أن نعبر عن النفقة الحقيقية لأية سلعة برقم واحد ، بحيث يتيسر لنا تحديد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى . فنحن عاجزون هنا عن تقرير ما اذا كانت الفقة الحقيقية للقمح أكبر أو أقل من النفقة الحقيقية للمنسوجات . ذلك أن ساعة عمل ووحدتين من رأس المال لا يمكن مقارنتها بساعتين عمل ووحدة من رأس المال . وتتعذر مقارنة النفقة الحقيقية للسلعتين الا اذا وجدنا طريقة لتحويل رأس المال الى عمل أو تحويل العمل الى رأس مال . فاذا أمكننا مثلا تقرير أن وحدة من رأس المال تعادل وحدتين من العمل ، استطعنا أن نعبر عن النفقة الحقيقية لكل سلعة بدلالة أي العنصرين . وحينئذ يكون من السهل تحديد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للأخرى . ولكن ليس ثمة طريقة لاختزال رأس المال الى عمل أو العكس .

ويلاحظ في هذا المثال أن القمح يتطلب كمية أقل من العمل و كمية أكبر من رأس المال . أما اذا كان القمح يتطلب كمية مساوية من أحد العنصرين و كمية مختلفة من العنصر الآخر فاننا نستطيع تقرير أن النفقة الحقيقة لأي السلعتين أكبر أو أقل من النفقة الحقيقية للسلعة الأخرى . ولكننا نبقى عاجزين عن مقارنة النفقة الحقيقية للسلعتين مقارنة كمية . افترض أن وحدة من القمح تتطلب ساعة من العمل ووحدتين من رأس المال ، وأن وحدة من المنسوجات تتطلب ساعة

من العمل ووحدة من رأس المال . في هذه الحالة نستطيع تقرير أن النفقة الحقيقية لوحدة من القمح أكبر من النفقة الحقيقية لوحدة من رأس المال . ولكننا لا نستطيع تقرير ما اذا كانت النفقة الحقيقية للأولى ضعف أو مرة ونصف النفقة الحقيقة للثانية . ومن ثم فنحن لا زلنا عاجزين عن تحديد معدل التبادل بين السلعتين .

افترض الآن أن الوحدة من القمح تتطلب ساعتين من العمل ووحدتين من رأس المال ، وان وحدة من المنسوجات تتطلب ساعة من العمل ووحدة من رأس المال . في هذه الحالة نستطيع أن نقطع بأن النفقة الحقيقية للقمح ضعف النفقة الحقيقية للمنسوجات . ومن ثم يمكن أن نحدد معدل التبادل بين السلعتين تحديدا كميا .

١ قمح = ٢ منسوجات

وتختلف هذه الحالة عن الحالات السابقة في أن العمل ورأس المال يدخلان في انتاج السلع المختلفة بنسبة ثابتة . ففي هذا المثال نسبة العمل الى رأس المال في كل من القمح والمنسوجات هي ١ : ١ . أي أن كل وحدة عمل تقترن دائماً بوحدة من رأس المال . ونحن نستطيع مقارنة النفقة الحقيقية للسلع المختلفة ، ونستطيع بالتالي تحديد معدل التبادل تحديدا كميا ، كلما كانت عناصر الانتاج تتضافر دائما بنسبة لا تتغير . وقد رأينا ذلك عندما تكون النسبه بين كمية العمل ورأس المال في السلعتين هي ١ : ١ . ويمكن أن نصل الى نفس النتيجة باختيار أي نسبة أخرى نشاؤها طالما أن النسبة واحدة في كل السلع . فاذا كانت وحدة العمل تقترن دائماً بوحدتين من رأس المال في كل السلع ، أمكننا مقارنة النفقات الحقيقية وتحديد معدل التبادل . افترض أن القمح يتطلب ثلاث وحدات من العمل وست وحدات من رأس المال ، وان المنسوجات تتطلب وحدة من العمل ووحدتين من رأس المال . في هذه الحالة تكون النفقة الحقيقية للقمح ثلاثة أمثال النفقة الحقيقية للمنسوجات ، ويكون معدل التبادل :

١ قمح = ٣ منسوجات

ويلاحظ أن معدل التبادل في هذا الفرض يتناسب مع كمية العمل التي بذلت في انتاج السلعتين ، حيث أن وحدة من القمح تتطلب مجهودا يعادل ثلاثة أمثال ما تتطلبه وحدة من المنسوجات . غير أن العمل هنا ليس هو العنصر الوحيد ، فهناك عنصر آخر يتعاون مع العمل في انتاج كل سلعة . ولا زلنا عاجزين . — حتى في هذا الفرض — عن تحديد النفقة الحقيقية ، لكل سلعة بدلالة المجهود اللازم لانتاجها . فالوحدة من القمح مثلا تتطلب ثلاث وحدات من العمل وست وحدات من رأس المال . وظاهر أننا لا نستطيع تحويل كمية رأس المال الى كمية معينة من العمل .

وعلى ذلك فافتراض النسب الثابتة fixed proportions يمكننا من مقارنة النفقات الحقيقية للسلع المختلفة ، ويمكننا بالتالي من تحديد معدل التبادل . وهو معدل يتناسب مع ما بذل من عمل في انتاج السلع المختلفة . ولكن لا زلنا عاجزين عن تحديد النفقة المطلقة لكل سلعة على انفراد بدلالة المجهود اللازم لانتاجها .

وهذه هي الطريقة التي لجأ اليها باستابل وادجورث ومارشال لمواجهة مشكلة تعدد العناصر . وقد تبين لهم أن نظرية العمل في القيمة لا تسعفهم في حالة تعدد العناصر طالما أن عناصر الانتاج تدخل في انتاج السلع المختلفة بنسب مختلفة . حيث أنه يتعذر في هذه الحالة مقارنة النفقات الحقيقية وتحديد معدل التبادل. ومن ثم فانهم يعبرون عن النفقة الحقيقية لكل سلعة ، لا بعدد الساعات اللازمة لانتاجها ، وانما بما يسمى « وحدات من القوة المنتجة » « Units of productive power » والوحدة من « القوة المنتجة » تتكون من عنصرين أو أكثر بنسبة ثابتة لا تتغير من سلعة الى أخرى . فهي تتكون مثلا في الولايات المتحدة من ساعة عمل ووحدتين من رأس المال . وتبقى النسبة كذلك لا تتغير في أية سلعة تنتج في تلك البلد . فاذا كانت الوحدة من القمح تتطلب مثلا وحدة ونصف من القوة المنتجة

والوحدة من المنسوجات تتطلب وحدة من القوة المنتجة ، فان معدل التبادل لا بد أن يكون :

١ قمح ١/٢ ١ منسوجات

ويكون معنى (وحدة ونصف من القوة المنتجة) ساعة ونصف عمل وثلاث وحدات من رأس المال ، ومعنى الوحدة من « القوة المنتجة » ساعة عمل ووحدتان من رأس المال .

وهم يعبرون عن النفقة الحقيقية في البلد الأخرى بوحدات من القوة المنتجة وهي أيضا ثابتة التكوين في السلع المختلفة . ولكن لا يشترط أن تكون النسبة المفترضة في الولايات المتحدة تماثل النسبة المفترضة في البلد الأخرى . فقد تكون نسبة رأس المال الى العمل في انجلترا ١ : ١ في حين أنها ٢ : ١ في الولايات المتحدة .

بهذه الطريقة تمكن باستابل ومن جرى مجراه من مواجهة مشكلة تعدد العناصر ، وصياغة نظرية النفقات النسبية صياغة لا تخرج عما ألفناه عند افتراض عنصر واحد .

فاذا كان الوضع في الولاياتالمتحدة هو :

١٥٠ وحدة من القوة المنتجة تنتج ١٠٠ وحدة من القمح أو ١٠٠ وحدة من المنسوجات .

وفي انجلترا :

٢٠٠ وحدة من القوة المنتجة تنتج ١٠٠ وحدة من القمح أو ١٥٠ وحدة من المنسوجات فان معدل التبادل الداخلي يكون : في الولايات المتحدة

١ قمح = ١ منسوجات

وفي انجلترا يكون :

١ قمح = ١,٥ منسوجات

ومن ثم تتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في القمح ، وتتمتع انجلترا بميزة نسبية في المنسوجات ، وتستفيد البلدان من أي معدل يقع بين ١٠٠ و ١٥٠ منسوجات لكل ١٠٠ وحدة من القمح . وهكذا تتخذ التجارة بين البلدين نفس الصورة التي تتخذها عند وجود عنصر العمل فقط ، ويعبر عن نفع التجارة بنفس الطريقة التي يعبر بها في حالة وجود عنصر واحد متجانس .

ولا يخفى أن افتراض ثبات النسبة بين العناصر ثباتا مطلقا يجرد هذا التحليل من كل قيمة . وذلك للأسباب الآتية :

(١) ان افتراض ثبات النسبة بين العناصر يتعارض تعارضا جوهريا مع الواقع من الأمور . فان السلع تتفاوت فيما بينها من حيث احتياجها للعناصر المختلفة . فهناك سلعة تتطلب كمية كبيرة من رأس المال وكمية قليلة من العمل . وسلعة أخرى تتطلب كمية كبيرة من العمل ، وكمية قليلة من رأس المال بل ان النسبة بين العناصر في السلعة الواحدة تتوقف على الكمية التي تنتج منها . فاذا زاد انتاج القمح في الولايات المتحدة أو انكمش انتاجه في انجلترا ، فان ذلك يؤدي الى تغير مستمر في النسبة بين العناصر التي تستخدم في العملية الانتاجية . وواضح أنه لا قيمة لتحليل يتجاهل هذه الحقائق . واذا كانت الغاية من توسيع نطاق النظرية التقليدية هو التقريب بينها وبين الواقع ، فان فرض ثبات النسب بين العناصر من شأنه اهدار هذه الغاية .

(٢) ان افتراض ثبات النسب بين العناصر يحول دون معرفة الأسباب الأصيلة لتفوق احدى البلدين على الأخرى . ذلك أن البلاد المختلفة تتفاوت فيما بينها من حيث تكوين موارد الثروة في كل منها . فهناك بلد تتمتع بوفرة في العمل ولكنها تعاني ندرة في رؤوس الأموال . وهناك بلاد أخرى تتمتع بوفرة في رؤوس الأموال ولكنها تعاني ندرة في العمل . ومن الطبيعي أن يكون العمل رخيصا نسبيا ، ورؤوس الأموال مرتفعة القيمة نسبيا في النوع الأول من

البلاد . أما البلاد الأخرى فان الوضع فيها يكون على عكس ذلك ، حيث يكون العمل مرتفع القيمة نسبية ، ورؤوس الأموال رخيصة نسبيا . وظاهر أن كل بلد تتمتع بميزة نسبية في تلك السلعة التي تستخدم كميات كبيرة من العنصر الرخيص. فاذا كان القمح يستخدم كميات كبيرة من العمل ، والمنسوجات تستخدم كميات كبيرة من رؤوس الأموال ، فان النوع الأول من البلاد يتمتع بميزة نسبية في القمح ، ويتمتع النوع الثاني من البلاد بميزة نسبية في المنسوجات . وترى من ذلك أن الميزة نسبية ترجع في الواقع الى تفاوت الوفرة النسبية لعناصر الانتاج في البلاد المختلفة ، وتفاوت ما تستخدمه كل سلعة من العناصر . ولا ريب في أن افتراض ثبات النسبة بين العناصر يحجب هذه الحقيقة الجوهرية .

(٣) ان افتراض ثبات النسبة بين العناصر يحول دون تعقب أثر التجارة الدولية على دخل عناصر الانتاج ، وهذا هو ما يسمى بالأثر التوزيعي للتجارة الدولية . فانه من الأهمية بمكان كبير أن نعرف الى أي مدى تؤثر التجارة الدولية على الدخل الحقيقي لعناصر الانتاج المختلفة . وقد نجد أن التجارة الدولية تعود بالضرر على بعض العناصر ، وتعود بالفائدة على بعض العناصر الأخرى . ذلك أن قيام التجارة الدولية يقترن بتغير في الطلب على العناصر المختلفة . فيزداد الطلب زيادة كبيرة على بعض العناصر ، في حين أنه يزيد زيادة يسيرة ، أو ينخفض على بعض العناصر الأخرى . ومن هنا كان ارتفاع ثمن بعض العناصر ارتفاعا كبيرا ، وانخفاض ثمن البعض الآخر . ولهذا الأثر أهمية كبيرة عند تحديد نفع التجارة . ولا ريب أن افتراض ثبات النسبة بين العناصر يحول دون تتبع الأثر التوزيعي للتجارة الدولية فان هذا الافتراض يعني أن الطلب على العناصر جميعاً يزيد أو ينخفض بقدر واحد .

(٤) ان افتراض ثبات النسبة بين العناصر يتضمن في جوهره العودة الى فرض العنصر الواحد . ويتضح ذلك عند امعان النظر فيما يسمى « وحدة من القوة

المنتجة » فالوحدة من القوة المنتجة ليست في الواقع عناصر متعددة ، وانما هي عنصر واحد مركب . ومن ثم فان افتراض ثبات النسبة بين العناصر يواجه مشكلة التعدد عن طريق تجاهلها .

هذه المشكلة بعينها تعترضنا عند افتراض عدم تجانس عنصر العمل . فاذا كان العمل لا يتكون من عنصر واحد متجانس ، وانما يتكون من أنواع تختلف في طبيعة مجهودها ، فانه يتعذر علينا مقارنة النفقة الحقيقية للسلع المختلفة ويتعذر بالتالي تحديد معدل التبادل بينها . افترض أن الوحدة من القمح تتطلب ساعة من العمل العادي unskilled labour وأن الوحدة من المنسوجات تتطلب ساعة من العمل الماهر ، كيف نستطيع في هذه الحالة مقارنة النفقة الحقيقية للسلعتين ؟ من الممكن بداهة تقرير أن النفقة الحقيقية للقمح أكبر من النفقة الحقيقية للمنسوجات . ولكننا لا نستطيع تحديد العلاقة بين النفقتين تحديدا كميا . وهذه هي نفس المشكلة التي تواجهنا عند افتراض تعدد العناصر .

وقد رأينا كيف حاول ريكاردو — بصدد صياغته لنظرية العمل في القيمة — حل المشكلة عن طريق قياس الأنواع المختلفة من العمل بناء على العلاقة بين الأجور . فاذا كان الأجر للساعة من العمل الماهر عشرة قروش ، وكان الأجر للساعة من العمل العادي خمسة قروش ، فان معنى ذلك أن الساعة من العمل الماهر تعادل ساعتين من العمل العادي . وبذلك يمكن تحويل الأنواع المختلفة من العمل الى نوع واحد ، ويمكن بالتالي مقارنة النفقة الحقيقية للسع المختلفة (١) .

وهذه طريقة سهلة لعلاج المشكلة . فليس علينا لتحديد النفقة الحقيقية الا أن ننظر الى العلاقة بين الأجور ، ونحول كل أنواع العمل الى نوع واحد تبعاً للقيمة السائدة في السوق . ولو سلمت هذه الطريقة من العيوب لأمكن تعميمها حتى تشمل حالة تعدد العناصر . فاننا نستطيع أن نحول رأس المال الى عمل بناء

---

(١) انظر Ricardo : Principles; Chapter I, section II.

على القيمة النسبية للعنصرين . وكأن مشكلة تعدد العناصر لا وجود لها ، بل هي من نسج الخيال البحت .

وقد سبق ان ذكرنا أن امعان النظر في هذه الطريقة يكشف عن عيبها الخطير — فان النفقة الحقيقية للسلعة في ضوء هذه الطريقة لا تكون مرتبطة بما بذل فيها من مجهود ، وانما ترجع الى تقدير السوق للعناصر المختلفة أو للأنواع المختلفة من العمل ، وهو تقدير يتغير من وقت الى آخر . فاذا كانت الوحدة من القمح تتطلب مجهود ساعة من العمل الماهر ، والوحدة من المنسوجات تتطلب مجهود ساعة من العمل العادي ، وكان أجر النوع الأول من العمل ضعف أجر النوع الثاني ، فاننا نقول ان النفقة الحقيقية للقمح ضعف النفقة الحقيقية للمنسوجات . فاذا زاد الطلب على العمل الماهر ، وانخفض على العمل العادي ، بحيث أصبح أجر النوع الأول ثلاثة أمثال أجر النوع الثاني ، فاننا نقول ان النفقة الحقيقية للقمح ثلاثة أمثال النفقة الحقيقية للمنسوجات . وهذا رغم أن المجهود الذي بذل في انتاج السلعتين باق على ما هو عليه . وقد تنبه ريكاردو الى هذه الصعوبة المنطقية ، وحاول تذليلها بتقرير أن العلاقة بين الأجور تبقى ثابتة لمدة طويلة .

« The scale, when once formed, is liable to little variation. If a day's labour of a working jeweller be more valuable than a day's labour of a common labourer it has long ago been adjusted and placed in its proper position in the scale of value. »

ولكننا بداهة لا نستطيع قبول مثل هذا الافتراض . فان العلاقة بين أجور أنواع مختلفة من العمل تتوقف على الطلب . ولا ريب في أن الطلب على أنواع مختلفة من العمل يتغير من وقت الى آخر .

على أن العيب الأكبر في الحل الذي يقترحه ريكاردو يرجع كما ذكرنا آنفاً الى أنه يتعارض جوهرياً مع الفكرة الأساسية في النفقة الحقيقية . فالنفقة الحقيقية يجب

---

(١) المرجع السابق : نفس الموضع .

أن تكون مستقلة استقلالا كليا عن العلاقات السائدة في السوق . وهذا هو ما التزمناه عند افتراض عنصر واحد متجانس. فقد نظرنا نظرة موضوعية الى المجهود اللازم لانتاج كل سلعة من السلع . ولم نحاول قياس هذا المجهود بناء على العلاقة بين الأجور . فاذا كان هناك تفاوت بين الأجور بسبب وجود احتكار مطلق ، لم يدفعنا ذلك الى تغيير فكرتنا عن النفقة الحقيقية . وكما اننا لم نتخذ العلاقات السائدة في السوق معيارا لقياس النفقة الحقيقية عند افتراض التجانس ، لا يجوز لنا أن نتخذ هذه العلاقات معيارا عند انعدام التجانس . وحكم النفقة الحقيقية في ذلك حكم منفعة السلعة في نظر مستهلك معين . فمنفعة السلعة في نظر مستهلك معين تتوقف على ميله أو عدم ميله الى هذه السلعة ، وعلى الكمية التي يستهلكها منها . وطالما أن ميل المستهلك لم يتغير ، وكمية السلعة التي يستهلكها لم تتغير ، فان منفعة السلعة بالنسبة اليه تبقى على ما هي عليه سواء ارتفع ثمنها أو انخفض . وترى من ذلك أن منفعة السلعة بالنسبة لمستهلك معين مستقلة عن العلاقات السائدة في السوق . وهذا هو شأن النفقة الحقيقية للسلعة . فان الدور الذي تلعبه فكرة النفقة الحقيقية في نظرية الانتاج يماثل تماما الدور الذي تلعبه فكرة المنفعة في نظرية الاستهلاك .

لا يجوز لنا اذن أن نحول نوعا من أنواع العمل الى نوع آخر بناء على العلاقة بين الأجور وتكون مشكلة تحديد النفقة الحقيقة في حالة عدم تجانس عنصر العمل هي بعينها مشكلة تحديد النفقة الحقيقية في حالة تعدد عناصر الانتاج . فاذا كان العمل الماهر ينفرد بإنتاج سلعة معينة ، والعمل غير الماهر ينفرد بإنتاج سلعة أخرى ، تعذر علينا مقارنة النفقة الحقيقية للسلعتين . ويصدق ذلك أيضا حيث يدخل العمل الماهر وغير الماهر في انتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة . ونحن نستطيع فقط مقارنة النفقة الحقيقيةللسلعتين اذا افترضنا دخول نوعي العمل بنسب ثابتة في كل السلع . فاذا كانت ساعة العمل الماهر تقترن دائما بساعتين من العمل العادي ، أمكننا أن نحدد العلاقة بين النفقات الحقيقية تحديدا كميا . وفي هذه الحالة ننظر الى كل مجموعة من الموارد قوامها ساعة من العمل الماهر وساعتان

من العمل العادي على أنها « وحدة من القوة المنتجة » . وقد رأينا كيف أن افتراض النسبة الثابتة يفسد النظرة الى مشكلة تعدد العناصر .

نخلص مما تقدم بأن نظرية العمل في القيمة تصلح أداة للتحليل في حـــالة وحيدة ، وهي حالة وجود عنصر العمل فقط بشرط أن تتجانس وحداته تجانسا مطلقا . أما اذا تعددت عناصر الانتاج ، أو انعدم التجانس بين وحدات عنصر العمل ، فانه يتعذر علينا قياس النفقة الحقيقية لأية سلعة بدلالة المجهود اللازم لانتاجها . ويلزم في هذه الحالات افتراض ثبات النسبة بين كميات العناصر ، أو بين أنواع العمل ، في كل السلع . وهو الافتراض الذي يمكننا من مقارنة النفقات الحقيقية للسلع المختلفة ، وتحديد معدل التبادل بينها . غير أنه افتراض يحجب الخصائص الجوهرية لمشكلة تعدد العناصر ، فضلا عن أنه يتضمن في الواقع العودة الى فرض العنصر الواحد .

وقد بقيت تلك المسألة قائمة في النظرية الاقتصادية وفي نظرية التجارةالدولية إلى أن ظهر مفهوم جديد للنفقة الحقيقية على يد المدرسة النمساوية . ومن ثم لم تعد النفقة الحقيقية لأية سلعة تقاس بمقدار ما بذل فيها من عمل أو من رأس مال ، بل تقاس بما يسمى نفقة الاختيار opportunity cost أو مقدار ما فات على المجتمع من سلع أو خدمات بسبب اتجاه الموارد لإنتاج كمية معينة من سلعة معينة . وعلى أثر ظهور هذه النظرة الجديدة للنفقة الحقيقية لم تعد ثمة حاجـــة لافتراض ثبات النسبة بين العناصر .

محتويات الكتاب

الباب الأول

تاريخ الفكر الاقتصادي بصفة عامة

الباب الثاني

تطور الفكر الاقتصادي في نظرية القيمة